حاشية
العلامة الشيخ

مخلوف بن محمد البدوي المنياوي

على شرح

حلية اللب المصون

للعلامة الشيخ أحمد الدمنهوري

على الرسالة الموسومة بالجوهر المكنون
في
المعاني والبيان والبديع

للعارف بالله
سيدي عبد الرحمن الأخضري

وبهامشها
حلية اللب المصون
بشرح
الجوهر المكنون



Scanned by CamScanner



«إِنَّ مِنَ الْبَيَانِ لَسِحْراً»
[حديث شريف]

بسم الله الرحمن الرحيم

خطبة الكتاب

من زينة الدارين ذات القدر العليّ والشأن الرفيع، حمد الله الميسر لأرباب الحجا إيضاح المعاني ببيان بديع، فسبحانه من حكيم دبر أمور عباده على طبق مقتضى الحال، وتلاشى دون إحصاء نعمه لسان التفصيل والإجمال. والصلاة والسلام على أشرف من تحلى بحقائق العلوم والمعارف، وأجلّ من حاز دقائق الأسرار واللطائف سيدنا محمد المنتخب من خلاصة أعلى الأماجد، المؤيد بكتاب حاز من أسرار البلاغة أنهى المطالب وأجلّ المقاصد. وعلى آله وأصحابه الذين بهم تلألأ غرّة الحقّ وأشرق وجه الدين، واضمحل دجى الباطل ولمع نور اليقين.

وبعد: فأقول وأنا العبد البالغ من الضعف منتهاه، والذليل الحزين الذي غدا أسير ذنوبه وخطاياه، المعتمد على القريب المجيب، المنسوب «لمنية ابن خصيب» المتضرّع في زوال كربته لمولاه القويّ، أفقر العباد إلى رحمته «مخلوف بن محمد البدوي» هداه الله سواء الطريق، وأذاقه حلاوة التحقيق.

إنَّ أرفع معارج كمالات نوع الإنسان، هو التحلي بأصناف العلوم وأنواع العرفان، على ما أجمع عليه الأوائل والأواخر، فهو أشرف ما يوصل الأصاغر لدرجة الأكابر، وإنّ فنّ البلاغة من بينها محتو على أسباب النجاح، ومنطو على قواعد الفلاح، إذ غايته نيل السعادة العظمى من معرفة إعجاز القرآن، والوصول إلى الدولة الكبرى من تمام الإذعان بنبوّة سيد الأكوان.

وقد صنف فيه كتب ترتاح لمطالعتها الأرواح وتقرّ بها العيون. منها نظم الإمام الأخضري المسمى: «بالجوهر المكنون» فإنه مشتمل على غالب قواعد التلخيص، ومحتو على جواهر تامة الجمال بديعة التخليص، وقد شرحه جماعة من الأعلام، الذين بهم يكشف عن القلب الظلام، ومن أنفس شراحه وأحسنها تحريراً، شرح الإمام الذي نال قدراً عالياً وفضلاً شهيراً، من تحقق في عدّ محاسنه عجزي وقصوري الفاضل العلامة الشيخ «أحمد الدمنهوري» فإنه كتاب يعترف بسموّ منزلته الماهرون، ويذعن بغاية حسنه المتأملون:

دُرّ بديع تناهى في محاسنه ... يميل ناظره من حسنه طربا
عقوده الأسطر الحسنى التي جمعت ... من خير ما فيه من يبغي العلا رغبا

وإني مذ رأيته بهذا الوصف الجميل وعلمت أن له من القدر ما هو سام جليل، أحببت أن أخدمه بما يكشف اللثام عن وجوه مخدّراته، وينبه على ما وقع له فيه نفعنا الله تعالى ببركاته، فانتخبت له حواشي شريفة مشتملة على تحقيقات منيفة تقرّ بها عين المنصفين ويحترق بها قلب الحاسدين أودعتها من حسان المسائل ما يشهد بكمال حسنه ذوو البصائر ومن عرائس بنات فكري ما ينجذب إليه القلب ويميل إليه الخاطر سالكاً فيها سبيل الإيجاز لا للغاية مقتصراً على ما به تمام اتضاح الشرح مما فيه لأمثالي من القاصرين كفاية، وحيث أطلقت الصبان كنت عازيا لما كتبه على السعد، وحيث قلت ابن يعقوب كنت عازيا لشرحه على هذا الكتاب، واليعقوبي كنت عازيا لشرحه على الأصل، والحاشيتين فمرادي ما كتبه

الصبان وحاشية الدسوقي علي السعد، وبعض الشراح فمرادي شرح الشيخ علي الغزي على هذا المتن، والسيوطي كنت عازياً لشرحه على ألفيته عقود الجمان، والسعد كنت عازياً لمختصره هذا ما وجدته أيها الواقف عليها من خطأ فمن قصوري بتقصيري في طاعة القديم الباقي، ومن صواب فهو والله مستمد من فيض شيخنا وشيخ شيوخنا الأستاذ الشيخ مصطفى البولاقي:

أدام الـلــه الـدنـيـا عـلاه وأمـدّ الأنـام بـفـيـض عـلـمـه
ولا زالـت أعـاديـه بـحـال كـربـع لا يـشـاهـد غـيـر رسـمـه

والمأمول ممن تحلى بحلي الإنصاف، وتخلى عن رذيلة البغي والاعتساف أنه إن وجد للسداد وجهاً فليسلكه ولا يصرف عنه وجهاً، وإن عثر على شيء زلت فيه القدم أو طغى به القلم فليستحضر أنه لم يسلم من الخطأ إلا رسول الله الآمر بالحلم والتقوى وأن دعوى غيره السلامة منه هي غايته القصوى:

ومن ذا الذي ترضى سجاياه كلها كـفـى الـمـرء نـبـلاً أن تـعـدّ مـعـايـبـه

ولينبه عليه بعبارة خالية من التشنيع متجافية عن اللوم والتقريع وليعلم أنه ليس خالياً من العيوب والزلات وأن المرء كله عيوب وعورات:

متى يلتمس للناس عيباً يجد لهم عـيـوبـاً ولـكـنّ الـذي فـيـه أكـثـر

وإنني فيما يصدر مني ذو عذر مقبول عند ذوي البصائر وهو أني ضعيف عديم الخلان والعشائر فلا يفارقني تجرّع كؤوس الشدائد ولا تعطيل الهموم والأحزان عن تحصيل المقاصد:

جور الزمان مديم قبض ناصيتي والـقـلـب لـلـحـزن بـيـت لا يـفـارقـه
إن رمت جلب سرور فيه قال لقد حـاز الـمـكـان ونـال الـمـلـك سـابـقـه

اتخذني الدهر غرضاً يرميه بسهام الهموم والأحزان وليتني مع هذا كنت سالماً من إيذاء الناس بالكذب والبهتان بل ما يمضي وقت إلا وأنا في إيذاء منهم بألسنة حداد ومن هذا حاله فهو في جميع أوقاته بسواد السواد:

وليتني كنت مع هول الزمان وما فيه أقاسي قويّ الجسم والبصر
أو كان لي في زماني بعض ميسرة بـهـا يـخـفّ شـديـد الـحـزن والـضـرر
ومن يكن حاله ما قد ذكرت فقد أتـى بـمـا جـزؤه يـكـفـي ذوي الـنـظـر

وأزيدك أن هذه أوّل ما أفرغته معتدّاً به في قالب الترتيب وأني لا أعلم كتابة قبلها على هذا الشرح الغريب والله أسأل أن ينفع بها الذين هم للحق طالبون وعن طريق العناد معرضون وغرضهم تحصيل الحق المبين لا تصوير الباطل بصورة اليقين وهذا لعمري موصوف عزيز المرام قليل الوجود في هذه الأيام فلقد غلب على الطباع اللدد والعناد وفشا الجدال والحسد بين العباد ولئن فاتني من الناس الثناء الجميل في العاجل فحسبي ما أرجو من الثواب الجزيل في الآجل وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.



(قوله بسم الله الرحمٰن الرحيم) ينبغي أن تتكلم على هذه الجملة من الفنون الثلاثة المشروع فيها لما قيل إن غير التكلم من المشروع فيه قصور أو تقصير فنقول يتعلق بها من فنّ المعاني الباحث عن مقتضيات الأحوال خمسة مباحث:

الأوّل: الأولى في المتعلق أن يكون فعلاً لأنه الأصل في العمل والأولى التمسك بالأصل مهما أمكن ولأن تعلق بسم المصاحب لدالّ الذات به كثير ومنه حديث باسمك «ربي وضعت جنبي» خاصاً لأن الأولى أن يقدر المتعلق من جنس ما جعلت التسمية مبدأ له كما في الحديث المذكور مضارعاً لأن المقام مقام فعل القراءة مثلاً الملابسة لها البسملة الصادرة عن المتكلم في الحال مع التجدّد الاستمراري ومفيد هذا المعنى هو المضارع محذوفاً للتخفيف لكثرة دوران متعلقه على ألسنة الخاصة والعامّة كما في حذف حرف النداء في مثل ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا﴾ [يوسف: ٢٩] مؤخراً لإفادة الاهتمام باسمه تعالى لأن المقام مقام استعانة بالله تعالى ولإفادة القصر والقصر إما قصر إفراد ويخاطب به من يعتقد الشركة أو قصر قلب ويخاطب به من يعتقد العكس أو قصر تعيين ويخاطب به الشاك فالقصر هنا ينظر فيه لأحوال المخاطبين فهو قصر قلب إن كانوا يعتقدون أن البركة تحصل بغير اسمه تعالى وقصر إفراد إن اعتقدوا أنها تحصل بالابتداء باسم الله وباسم غيره وقصر تعيين إن شكوا في حصولها بأيّ لكن هذا الثالث بعيد قاله الدسوقي.

الثاني: اسم على تقدير كونه زائداً يكون ذكره للفرق بين اليمين والتيمن أو للتبرك أو للتعظيم فيكون من قبيل الإطناب بالزيادة كما في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ ءَامَنُواْ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ﴾ [البقرة: ١٣٧] - أي بما آمنتم بناء على زيادة مثل وعلى تقدير كونه غير زائد فتعريفه بالإضافة إلى الله للإغناء عن التفصيل المتعذر بناء على عدم تناهي أسمائه تعالى أو المتعسر بناء على كثرتها مع تناهيها وهذا إن جعلت إضافة عامّ لخاصّ ويكون في التركيب حينئذٍ إيجاز قصر بمعنى تكثير المعاني بتقليل اللفظ.

الثالث: اختيار الجلالة من بين سائر الأسماء لكونه أشهر في الألسن وأدور في الاستعمال ولكونه مستجمعاً لجميع الصفات لملاحظة مفهومه الأصلي تبعاً للمعنى الوضعي كما قد يلاحظ في غيره من الأعلام.

الرابع: توصيف الجلالة بالرحمٰن الرحيم للمدح ويقتضي الحال حينئذٍ القطع فقد نصوا على أن النعوت إذا كان المقصود بها المدح فالأولى قطعها لأن فيه دلالة على تعين المنعوت بدونها وأن الإتيان بها لمجرد المدح قال الدسوقي لكن لا يخفاك أن الوارد في القرآن والسنة الاتباع وحينئذٍ فيكون في القطع مخالفة لمقتضى الحال لما فيه الاتباع من الجري على الأصل دون القطع إذ الأصل عدمه اهـ أقول: ما قالوه نظروا فيه لحال سامع لا يعلم التعين المذكور فيقتضي حاله وما يدلّ عليه ويطابقه القطع والوارد روعي فيه حال من يعلم فصار متعيناً لعدم الحاجة إلى القطع فلم يلزم من موافقة الاتباع لمقتضى الحال مخالفة القطع لتعدّد الحال واختلافه تأمّل ثم على القطع فوجه الفصل أعني ترك عطف جملة هو الرحمٰن مثلاً على ما قبلها عدم القصد إلى إعطاء الحكم الأولى أعني أؤلف باسم الله للثانية إذ المقصود من الأولى ملابسة القراءة للتبرك ومن الثانية مدحه تعالى بكونه رحماناً.

الخامس: جملة البسملة خبرية الصدر إنشائية العجز إذ يصدق على صدرها وهو أؤلف أنه خبر لصدق حدّ الخبر عليه وهو ما قصد به حكاية ما في الخارج وعلى عجزها وهو مستعيناً بالله أنه إنشاء لصدق حدّ الإنشاء عليه وهو ما لم يقصد به ما ذكر. فإن قلت عجز الجملة ليس بكلام إذ هو قيد فضلة فكيف يجعل إنشاء؟ قلت: هو في معنى الكلام لأنه في معنى أستعين باسم الله مثلاً فقد اتضح محل الخبرية والإنشائية من جملة البسملة وسقط استشكال كونها إنشائية بأن أؤلف لم ينطبق عليه حدّ الإنشاء وكونها خبرية بأن مستعيناً الخ لم ينطبق عليه حدّ الخبر والقول بأن الجملة بتمامها إنشائية تبعاً لإنشاء المتعلق غير سديد اهـ بناني على جمع الجوامع بتصرّف وهو مبني على جعل الباء للتعدية متعلقة بفضلة. وللصبان تفصيل حسن ذكره في رسالته الكبرى في الكلام على البسملة. ويتعلق بها من فنّ البيان الباحث عن حال اللفظ من حيث الحقيقة والمجاز والكناية خمسة مباحث:

الأوّل: الباء حقيقتها الإلصاق وهو حقيقي كأمسكت بزيد إذا قبضت على شيء من جسمه أو على ما يحبسه من يد أو ثوب ومجازي نحو مررت بزيد أي ألصقت مروري بمكان يقرب منه والإلصاق هنا حقيقي على ما اختاره العلامة الأمير معللاً بأن ما هنا من قبيل مسألة الثوب أو أولى أي لعدم الواسطة هنا وقد قال في المغني إنه فيها حقيقي ووافقه الشمني راداً على الدماميني المستظهر أنه فيها مجازي إذ هو إلصاق بما يجاور زيداً لا بنفس زيد بأن اللغة لا يناقش فيها هذه المناقشة ولك أن تجعل الباء للاستعانة قال الأمير فتكون استعارة تبعية لتشبيهها بارتباط الإلصاق على ما لا يخفى تقريره فالاستعانة بالاسم مجاز على مجاز على ما قاله الخادمي قال لأن الاستعانة حقيقة بالذات والحق جوازه كما في الإتقان كقوله تعالى: ﴿وَلَٰكِن لَّا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا﴾ [البقرة: ٢٣٥] فإن الوطء تجوّز عنه بالسرّ لكونه لا يقع غالباً إلا في السر وتجوّز به عن العقد لأنه مسبب عنه اهـ اهـ وشبهة المانع أنه أخذ للشيء من غير مالكه واكتفى المجيز باختصاص ما اهـ.

الثاني: في حذف التعلق مجاز بالحذف إن لم يشترط فيه تغيير الإعراب ومجاز بالزيادة إن قيل بزيادة الباء أو اسم والحق أنه مجاز بمعنى خلاف الأصل لا بمعنى الكلمة اهـ أمير وقوله إن لم يشترط الخ وكذا إن لم نجر على القول بأنه ليس بمجاز مطلقاً ذكره الدسوقي.

الثالث: إضافة اسم إلى الله حقيقية إن أريد من لفظ الجلالة الذات وعليه يأتي ما مر من بناء المجاز على المجاز وبيانية إن أريد نفس اللفظ وهي مجاز بالاستعارة عندهم لأنها مقابلة للحقيقة والإضافة نسبة جزئية بمنزلة معنى الحرف والاستعارة فيه تبعية فكذا ما هو بمنزلته وتقريرها أن تقول إن هيئة الإضافة موضوعة لتخصيص الأوّل بالثاني أو تعريفه به واستعملت هنا في تبيين الثاني للأوّل بأن شبه مطلق نسبة شيء لشيء على أن الثاني مبين للأول بمطلق نسبة شيء لشيء على أن الثاني مخصص أو معرّف للأوّل بجامع مطلق التعلق في كل فسرى التشبيه للجزئيات واستعيرت صورة الإضافة الموضوعة للنسبة الجزئية المفيدة للتعريف أو التخصيص للنسبة الجزئية المفيدة للبيان على سبيل الاستعارة التصريحية التبعية اهـ دسوقي، وقوله وعليه يأتي الخ لا وجه للتخصيص المستفاد من تقديم الظرف بل يأتي أيضاً على الاحتمال الثاني لثبوت الاستعانة فيه بالاسم.

الرابع: الاسم الكريم حقيقة وقال في الإتقان الأعلام واسطة بين الحقيقة والمجاز كأنه لاحظ أنها ليست من موضوعات اللغات الأصلية ولا يخفاك أنها لا تضعف عن اصطلاح التخاطب والظاهر عدم المجازية فيه بوجه من الوجوه ولو قلنا إنه كلي وضعاً وأنه في الجزئي باعتبار خصوصه مجاز إذ لا مانع من استثناء أسمائه تعالى وتخصيصها بمزايا كما جعلوا تعريف علميته فوق الضمير إلى غير ذلك اهـ أمير، وقوله: ولا يخفاك الخ أراد باصطلاح التخاطب كل اصطلاح حدث على اللغة الأصلية وبنى عليه خطاب كالبيان وباقي الفنون الحادثة بعد اللغة فإنها معتبرة في الحقيقة والمجاز فأوضاع الأعلام الحادثة على اللغة الأصلية مساوية لهذه الاصطلاحات الحادثة فتعتبر في الحقيقة والمجاز أيضاً وحينئذٍ فلا يتم توجيه جعلها واسطة بملاحظة كونها ليست من موضوعات اللغات الأصلية. قال بعض أشياخنا: وقوله عدم المجازية فيه أي الاسم الكريم وضمير أنه الأولى له أيضاً وضمير الثانية للكلي.

الخامس: الرحمٰن الرحيم من الرحمة أصلها رقة القلب المقتضية للتفضل فهما مجاز مرسل تبعي عن التفضل في بعض الحواشي هنا أو كناية وفيه أنّ الكناية يصح معها الحقيقي إلا أن يقال الاستحالة هنا لمعنى خارجي فالمراد أن ذات الكناية لا تنافي الحقيقة على ما أشير إليه في جعل ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١] كناية عن نفي المثل اهـ أمير، وقوله: ما أشير إليه أي من أن امتناع إرادة المعنى الحقيقي وهو نفي المماثلة عمن هو مماثل له وعلى أخص أوصافه ليس من حيث ذات الكناية كامتناع المعنى الحقيقي من حيث ذات المجاز بل من حيث خصوص المادّة لاقتضاء مؤدّاها أمراً محالاً وهو وجود مثل له تعالى، وقوله كناية عن نفي المثل أي على حدّ قولهم مثلك لا يبخل فما قيل فيه من أنه إذا نفى البخل عمن يماثله ويكون على أخص أوصافه فقد نفى عنه يقال في المماثلة أفاده الصبان في رسالته البيانية وقد ذكر الدسوقي وغيره استعارة تمثيلية في الرحمٰن الرحيم فانظرها «ويتعلق بها من فن البديع» أن متعلق الباء إن اعتبر كونه أمراً يمكن كونه من قبيل التجريد على تقدير الخطاب من المتكلم لنفسه كأنه جرد من نفسه شخصاً وخاطبه والاسم على تقدير كون أصله وسم فيه الإبدال الذي هو إقامة بعض الحروف مقام بعض كما جعل ابن فارس منه قوله تعالى فانفلق أي انفرق والجلالة لعله لم يوجد له شيء يتعلق به لذاته من هذه الجهة والرحمٰن الرحيم فيهما تورية ويقال إيهام أيضاً وهو أن يطلق

إن أفضل ما تحلت به جياد المعاني والبيان وتباهت ببديع أنسه قلوب أهل العرفان الثناء على الله المختص على الحقيقة بالكمال المنزه في ذاته وصفاته عن شائبة المثال والصلاة والسلام على أفصح الأنام محمد الذي بلغ المسند إليه غاية المرام وعلى آله وأصحابه ....

لفظ له معنيان قريب وبعيد ويقصد البعيد اعتماداً على قرينة خفية له رقة القلب معنى قريب بالنسبة إلى اللغة وهو غير مراد والمراد الإنعام وهو بعيد اهـ خادمي بتصرف والقرينة هنا استحالة القريب قال الدسوقي وفي جملة البسملة القول بالموجب ويقال له المذهب الكلامي وهو أن يساق المعنى بدليله كما في قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢] وبيانه هنا أن جملة البسملة في قوة قولنا لا أبتدئ إلا باسم الله لأنه الرحمٰن الرحيم وفيها أيضاً الاستخدام بناء على أن المراد من اسم الجلالة اللفظ وفي الرحمٰن ضمير يعود على الله باعتبار الذات وفيها الالتفات بناء على مذهب السكاكي من الاكتفاء بمجرد مخالفة مقتضى الظاهر وعدم اشتراط سبق التعبير بطريق آخر لأنّ مقتضى الظاهر في التوجه إليه تعالى الخطاب بأن يقال باسمك اللهم وفيها أيضاً الإدماج وهو أن يضمن الكلام المسوق لغرض غرضاً آخر وبيانه أن الغرض الأصلي من البسملة التبرك والاستعانة باسمه تعالى فبعد أن ذكر هذا الغرض منها أدمج فيها الثناء على الله تعالى بكونه رحماناً رحيماً اهـ **(قوله: إن أفضل الخ)** إن قلت إن هذه العبارة إنما حصل بها إخبار بوصف الثناء والصلاة والسلام والإخبار بوصف الشيء ليس إتياناً به فلم يحصل بها المطلوب من الإتيان بالثلاثة في ابتداء التأليف. قلت لا نسلم ما ذكر إذ القصد من قوله الثناء على الله الخ إنشاء الثناء وما بعده وهذا القول وإن لم يكن جملة في قوة الجملة فكأنه قال إن أفضل ما الخ قولي أثني على الله منشئاً للثناء الخ ولا يكون أفعل التفضيل على بابه بالنسبة لغير من دونه أو أن المراد جنس قولي ولئن سلمنا ما ذكر فلا نسلم انتفاء حصول المطلوب بها لأن الإخبار المذكور يتضمن أن المحمود خير من كلّ شيء وهو وصف بجميل فقد حصل الحمد ضمناً بها ولا يضر عدم حصوله صريحاً إذ المطلوب حصول الحمد مطلقاً كما ذكره الصبان في حاشية الأشموني ومثل ذلك يقال في الصلاة والسلام بناء على أن المقصود بهما التعظيم وهو حاصل بالإخبار بوصفهما بالجميل ثم إن إتيانه بأنّ لتأكيد النسبة بين أفضل والثناء وهي مما قد يشك فيه أفاده الصبان في حاشية العصام **(قوله: ما تحلت به جياد المعاني والبيان)** التحلي التزين والاتصاف والجياد جمع جيد كذئاب وذيب والمعاني قال الصبان: قال السيرامي: هي الصورة العقلية من حيث إنها تقصد باللفظ اهـ جمع معنى مصدر ميمي بمعنى اسم المفعول أو اسم مكان المعنى أي القصد لأنه يتخيل في المفعول كونه محلاً لوقوع الحدث اهـ وقوله: لأنه يتخيل الخ تعليل لمحذوف أي وإنما صح كونه اسم مكان مع أنه مقصود من اللفظ فهو مفعول لأنه الخ والبيان يطلق بمعنى الظهور وبمعنى الفصاحة وبمعنى المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير أي المنطوق به لا المعنى المصدري إذ لا يوصف بالفصاحة حقيقة قاله الصبان في حاشية الأشموني وذكر فيما كتبه على مختصر السعد قولاً بأنه كشف الكلام النفسي بالكلام الحسي ليكون على الأوّل مصدر بان وعلى هذا اسم مصدر لأبان وفي الكلام استعارة بالكناية بتشبيه المعاني والبيان بذوات لها جياد والجياد تخييل والتحلي ترشيح ثم إنه يصح أن يراد بالبيان هنا كل معنى مما ذكر لكن إرادة الثالث أحسن لما فيها من تشبيه المحسوس بالمحسوس ولأنه أشدّ مناسبة للمعاني لكونها في ضمنه ثم لا يخفى ما في ذكر المعاني والبيان والبديع والمختص والمسند إليه من براعة الاستهلال وسيأتي الكلام عليها قريباً. **(قوله: وتباهت)** التباهي التفاخر والبديع فعيل بمعنى مفعول وسيذكره الشارح وإضافته لأنس من إضافة الصفة للموصوف والأنس ضدّ الوحشة والمراد من القلب هنا اللطيفة الربانية والعرفان مرادف للمعرفة وهو مصدر عرف وفي القلوب استعارة بالكناية والتباهي تخييل **(قوله: الثناء)** خبر إن وهو الذكر بخير مأخوذ من أثنيت إذا ذكرت بخير قاله الدسوقي وقوله على الحقيقة متعلق بمحذوف صفة لمصدر محذوف أي اختصاصاً آتياً على الحقيقة أي فغيره وإن اختص بكمال لكن بالنسبة لمن دونه والاختصاص الحقيقي ليس إلا له إذ لم ينل أحد كماله تبارك وتعالى **(قوله: والسلام)** أي التحية وتفسيره بالأمن في هذا المقام ربما يشعر بأن المسلم عليه مظنة الخوف لأن المعنى على طلبه والدعاء به والنبيّ ﷺ بل وأتباعه لا خوف عليهم وإن قال: إني لأخوفكم من الله فهذا مقام عبوديته في ذلته وإجلاله لمولاه اهـ أمير **(قوله: على أفصح الأنام)** أي أجود الخلق فالفصاحة ملكة يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح فالمراد هنا فصاحة المتكلم وهي الملكة المذكورة **(قوله: محمد)** بدل من أفصح أو عطف بيان والذي نعت لمحمد لا لأفصح لئلا يلزم تقديم البدل أو عطف البيان على النعت مع أن النعت مقدم على التوابع عند اجتماعها **(قوله: وعلى آله)** أي أتباعه في العمل الصالح قاله الملوي قال: محشيه الأمير أل للجنس فيصدق بمجرد الإيمان

الطيبين الباذلين نفوسهم في تشييد قواعد الدين.

وبعد. فيقول العبد الفقير الحقير الراجي من مولاه الخروج من سجن التقصير أحمد الدمنهوري متعه اللّٰه بحصول آماله ومنّ عليه بكمال التوفيق في أقواله وأفعاله هذا بيان للرسالة الموسومة «بالجوهر المكنون» في علم البيان للعارف باللّٰه تعالى سيدي عبد الرحمٰن الأخضري رحمه اللّٰه تعالى ونفعنا به قد التمسه مني العلامة النبيل والنحرير الدراكة الجليل سيدي عبد الرحمٰن السوسي أفاض اللّٰه علينا وعليه من بحر النوال ورزقنا وإياه النسج على أحسن منوال طالباً مني السهولة في البيان لينتفع به المبتدئون في علم البيان فأجبته وإن كنت لست أهلاً لذلك ولا من رجال تلك المهامه والمسالك ....

لأن المقام للدّعاء ونقل عنه أنّ المتبادر أنّ المراد ما زاد على أصل الإيمان وكأنه لأن الصلاة تؤذن بالتعظيم فلذا لا تكون على غير الأنبياء والملائكة إلا تبعاً ملحق بالمدح وقد ورد ضعيفاً آل محمد كل تقي اهـ **(قوله: الطيبين)** أي الطاهرين من الأدناس المعنوية **(قوله: الباذلين)** البذل الإعطاء والمراد هنا شغل النفس جداً بما ذكر شبه البذل بجامع عدم المنع في كل واستعير البذل له واشتق منه الباذلين بمعنى الشاغلين جداً والتشييد الإحكام وقواعد الدين مسائله الكلية المكتسبة من الأدلة **(قوله: وبعد)** هو ظرف زمان مبني على الضم لقطعه عن الإضافة لفظاً لا معنى والواو إما عاطفة قصة على قصة أو للاستئناف النحوي أو البياني أي ماذا تقول بعد البسملة الخ أو نائبة عن أما فعلى كونها عاطفة أو استئنافية يتعين كون الظرف معمولاً ليقول والفاء على توهم أما وعلى نيابتها يصح كونه معمولاً للجزاء وهو يقول وللشرط المقدر الذي نابت أما المحذوفة عن جملته إذ الأصل مهما يكن شيء ولنفس أما كذا في الفنري واليعقوبي والدسوقي وكأنه لم تجعل الواو عاملاً لضعفها بكونها نائبة النائب ولا تقوى بذكرها عن أما لأصالتها بالنسبة لها والأصالة أقوى من الذكر قال الأمير ورجح كونه معمولاً للجزاء بأنه حيث طلب الابتداء في القول بالبسملة وما معها كان لتقييده بكونه بعد ما ذكر وجه ولا داعي لتقييد الشرط بذلك كذا أفاده بعض محققي المغاربة وهو أدقّ من قولهم في المشهور ليكون الشرط مطلقاً الخ اهـ وقوله: وجه هو صراحة الكلام في الدلالة على الامتثال قال اليعقوبي: والغرض هنا هو مجرد الانتقال من غرض إلى آخر وإنما نقلت لهذا الغرض لأن ربط الجواب بكل شيء المفاد للشرط بعد الحمد والصلاة يفيد ترتب ذلك الجواب عليهما وارتباطه ببعديتهما ولذا رتبه فقال فيقول الخ اهـ **(قوله: العبد)** المراد به هنا عبد الإيجاد أي المملوك للّٰه **(قوله: الحقير)** فعيل من الحقارة وهي الذلّ اسم فاعل لحقر بضم القاف **(قوله: سجن التقصير)** من إضافة المشبه به إلى المشبه والجامع المنع من المقصود والخروج ترشيح **(قوله: الدمنهوري)** سمعت من شيخنا أنه من بلدة قريبة من القاهرة تسمى دمنهور الوحش لا من البلدة المعروفة بدمنهور البحيرة **(قوله: متعه)** يقال: متعه اللّٰه بكذا أبقاه عليه لانتهاء شبابه كذا في القاموس والظاهر أن المراد هنا إبقاؤه إلى انتهاء عمره **(قوله هذا الخ)** مقول القول وبيان بمعنى مبين **(قوله: الموسومة)** أي التي جعل هذا اللفظ اسماً لها قال الأمير: قيل أسماء الكتب أعلام أجناس وأسماء العلوم أسماء أشخاص وردّ بأنه إن تعدد الشيء بتعدد محله فكلاهما أجناس وإلا فأشخاص والفرق تحكم اهـ **(قوله: علم البيان)** أراد به ما يشمل الثلاثة كما هو أحد إطلاقاته **(قوله: الأخضري)** نسبة إلى الأخضر جبل بالمغرب على ما ذكر لي بعض الطلبة من المغاربة قاله الصبان **(قوله: قد التمسه)** صفة لبيان والعلامة كثير العلم جداً إذ الصيغة للمبالغة والتاء لزيادتها النبيل الذكي قويّ الإدراك النحرير المتقن من نحر الأمور علماً أتقنها **(قوله: الدراكة)** مبالغة من الدرك أي الإدراك والتاء لزيادتها كعلامة **(قوله: السوسي)** نسبة إلى سوس جهة بالمغرب **(قوله: أفاض الخ)** الإفاضة إنزال الماء بكثرة والنوال العطاء وإضافة بحر للنوال من إضافة المشبه به إلى المشبه وأفاض ترشيح **(قوله: النسج)** أراد به هنا إيقاع الأفعال المتوالية ففيه استعارة مصرحة والجامع توالى المتعلق بالفتح والمنوال ترشيح على حقيقته أو مستعار للحال بجامع الملابسة **(قوله: طالباً)** حال من فاعل التمس وطلب السهولة التي هي الأثر طلب في الحقيقة للتأثير لأجلها فهي ثمرة الطلب وأراد بالبيان المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير لأنه الذي يطلب سهولته والآتي جزء علم أو علم فلا إبطاء بين السجعتين، وقوله: لينتفع علة للطلب **(قوله: فأجبته)** عطف على التمس والتعقيب في كل شيء بحسبه **(قوله: لذلك)** أي للبيان المشار إليه بهذا أي لتأليفه **(قوله: المهامه)** جمع مهمه بمعنى المفازة وهي الطريق المتسعة المخوفة سميت بذلك تفاؤلاً بفوز سالكها بنجاته وعطف المسالك عليه عطف عام للسجع والمراد بهما التأليف المذكور وقد شبهه بالمهامه بجامع أنّ كلا مخوف واستعارها له وبالمسالك بجامع المزاولة

ولكن حسن ظني بمفيض الإنعام هو الذي حملني على الحلول في هذا المقام راجياً منه سبحانه وتعالى حسن القبول والفوز برضاه بمحض فضله فإنه المأمول. وسميته «حلية اللب المصون: بشرح الجوهر المكنون» والله أسأل من فيضه العميم أن ينفع به من تلقاه بقلب سليم إنه مفيض الخير والجود وهو حسبي ونعم الوكيل قال:

(بسم الله الرحمٰن الرحيم) أقول ابتدأ بالبسملة اقتداء بالكتاب العزيز وعملاً بخبر «**كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمٰن الرحيم فهو أبتر**». وفي رواية: «**كل كلام لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أجذم**» ولا تعذر في العمل بالحديثين لحمل الابتداء فيهما على الأعم من الحقيقي والإضافي أو لحمله في الأوّل على الأوّل وفي الثاني على الثاني كما في القرآن المبين كيفية العمل بهما على أنّ اشتراط تحصيل البركة بالابتداء بهما معاً محمول على الكمال وأما أصلها فحاصل بأحدهما بل بكل ذكر غيرهما كما يدل له رواية بذكر الله الدالة على اعتبار جهة عمومها. وفي وصف الأمر بما بعده فائدتان: الأولى تعظيم اسم الله تعالى حيث لا يبدأ به إلا في الأمور التي لها شأن وخطر. الثانية: التيسير على الناس في محقرات الأمور. وأورد أنّ كلاً من البسملة والحمدلة من أفراد

لكل واستعارها له أو المراد الأمور الموصلة للتأليف ففي كل منهما استعارة مصرحة أيضاً والجامع الإيصال للمقصود مع اعتبار أنّ كلا مخوف في المهامه وقبل تلك مضاف مقدر على كل أي السلوك والمراد به المزاولة **(قوله: ولكن الخ)** استدراك دفع به ما يتوهم من قوله وإن كنت الخ من أنّ حلوله في هذا المقام لا وجه له وأراد بالإنعام أثره وهو المنعم به وفي الحلول استعارة مصرحة حيث شبه به الأخذ في أسباب الشيء بجامع الملابسة واستعاره له **(قوله: حلية اللبّ)** الحلية بالكسر ما يزين به من مصنوع المعدنيات والحجارة واللبّ العقل وقوله: المصون أي عما يكدره والباء في بشرح للملابسة والشرح هنا بمعنى الكشف والظرف حال من حلية وهذا بقطع النظر عن العلمية **(قوله: والله أسأل)** سأل إن كان بمعنى استعطى كما هنا تعدى لمفعولين بنفسه فالله مفعول أوّل مقدم لإفادة الحصر أو للاهتمام لعظمته وأن ينفع به مفعول ثان وإن كان بمعنى استفهم تعدى للأوّل بنفسه وللثاني بعن نحو: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَنفَالِ﴾ [الأنفال: ١] أو ما بمعناها نحو فاسئل به خبيراً أي عنه قاله الصبان على الأشموني والعميم العامّ **(قوله: سليم)** أي سالم من الحقد والحسد وغيرهما **(قوله: وهو حسبي)** أي محسبي وكافي ونعم الوكيل عطف إما على جملة هو حسبي أو على حسبي والمخصوص محذوف على كلّ مقدر بعد الفاعل وجوباً عند الجمهور والضمير المتقدم فيهما أي هو في وهو حسبي دليله على الثاني باعتبار تسلطه على المعطوف لا نفسه. إن قلت يلزم على كل عطف الإنشاء على الخبر أما على الأوّل فظاهر وأما على الثاني فلأنّ حسبي بمعنى محسبي فهو جملة خبرية في المعنى. قلت: نمنع كون المعطوف إنشاء بجعله خبراً بتقدير مبتدإ على الأوّل مع تقدير مقول وبتقدير مقول فقط على الثاني وهو في معنى الخير كحسبي أي يقال فيه اهـ من السعد والصبان **(قوله: بسم الله الخ)** راعى الشارح حق البسملة ولم يقصد مراعاة حق الفنون المشروع فيها تباعداً عن التطويل **(قوله: اقتداء بالكتاب)** أي ترتيبه التوقيفي لا أنها أوّل ما نزل فإنه خلاف ما في صحيح البخاري وغيره في بدء الوحي وإن قيل به اهـ أمير على الجوهرة **(قوله: كل أمر)** الإضافة بمعنى اللام وإن لم يصح لفظها كما نقله حواشي الأشموني عن الجامي اهـ منه وقوله: الإضافة الخ أي لعدم صلاحية غيرها وهي تتعين حينئذٍ وكل مضافة لمفرد منكر فهي لاستغراق أفراده وهي آحاد **(قوله: ولا تعذر الخ)** جواب بالمنع عما يقال إنّ الحديثين متعارضان لأنّ امتثال أحدهما يفوت امتثال الآخر إذ البداءة إنما تكون بواحد فالعمل بكل منهما متعذر **(قوله: كما في القرآن)** مرتبط بالتعليل الثاني أي والمحمول عليه ثانياً كما الخ وقوله: المبين اسم فاعل من بين **(قوله: على أنّ الخ)** أحسن ما يقال في عبارته إنّ الباء في بالابتداء بمعنى في وفي العبارة قلب أي على أنّ اشتراط الابتداء بهما معاً في تحصيل البركة وقوله: محمول على الكمال أي على اشتراطه في تحصيل كمالها وهذا جواب بالتسليم عن السؤال السابق وإيضاحه أنه لو سلم التعذر فالذي يفوت إنما هو كمال البركة لحمل اشتراط البدء بهما في تحصيلها على اشتراطه في تحصيل كمالها لا أصلها فإنه يحصل بأحدهما بل بمطلق ذكر لكن يلزم من هذا الجواب أنه لم يتحقق كمال البركة لأحد لتعذر شرطه وهو في غاية البعد إن لم يكن ممنوعاً **(قوله: كما يدلّ له)** أي لحصولها بكل ذكر وقوله: الدالة صفة للرواية أفادبه تعليل دلالتها على الحصول المذكور وقوله: جهة عمومها أي الأمر الموصوف بعمومه الخاص في الروايتين وهو الذكر **(قوله: وخطر)** مرادف بحسب المراد وإلا فمعناه في الأصل الخوف

الموصلة إلى المطلوب وعلى خالق الهداية في القلب وهو بالمعنى الأوّل مشترك بين الله وأنبيائه وأوليائه وكل داع إليه تعالى من خلقه وهو المراد هنا وبالمعنى الثاني خاص به تعالى والبيان الإيضاح والمهيع الطريق والرشاد الصواب وفي ذكر البديع وبيان براعة استهلال وهي أن يذكر المتكلم في أوّل كلامه ما يشعر بمقصوده كما يأتي في الفنّ الثالث. قال: (**أمدّ أرباب النهي ورسماً شمس البيان في صدور العلما**) أقول الإمداد إعطاء المدد وهو الزيادة في الخير والأرباب جمع رب والمراد به هنا الصاحب والنهى جمع نهيه وهي العقل والرسم هنا عبارة عن الإثبات والبيان المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير وإضافته لما قبله من قبيل لجين الماء ويحتمل تشبيه البيان بالنهار ففيه مكنية وتخييلية ويحتمل استعارة الشمس لقواعد علم البيان فالاستعارة تحقيقية ومعنى كون البيان كالشمس أنه يظهر به غيره وهو المعاني كما أن الشمس يظهر بها غيرها وإن كان الظهور الأوّل معنوياً والثاني حسياً أي باعتبار المتعلق فيهما والرسم لمعنى البيان لا له والصدور جمع صدر مراداً به هنا القلب أي اللطيفة فهو مجاز بمرتبتين وأل في العلماء للكمال أي العاملين وفيه تنبيه على أن العلم لا يستقرّ ولايثبت إلا في قلب تخلى عن الرذائل لمصادفته قلباً خالياً فيتمكن فإن الحكمة إذا لم تجد القلب كذلك فإنها ترجع من حيث أتت. قال: (**فأبصروا معجزة القرآن واضحة بساطع البرهان**) أقول الفاء تفريعية والمراد بالإبصار هنا القلبي أي النظر بعين البصيرة. والمعجزة أمر خارق للعادة مقرون بالتحدّي فإضافته لما بعده بيانية إذ المراد به النظم المعجز وإن كان يطلق بالاشتراك اللفظي على الصفة القديمة أيضاً فالإضافة قرينة معينة وقوله بساطع البرهان من إضافة

المناسب حذف أفراد (**قوله: وهو المراد هنا**) والمعنى الدال على بيان طريق الرشاد في كتابه وعلى لسان نبيه وانظر ما وجه تخصيصه بالإرادة وما المانع من إرادة الثاني. والمعنى حينئذٍ الذي خلق في القلوب هداية إلى ما تدرك به طريق رشادها (**قوله: الإيضاح**) ويصح أن يراد به الظهور مع حذف مضاف أي دليل ظهور وإليه أشار ع ق حيث قال إلى بيان أي الأدلة التي بها بيان أي ظهور مهيع (**قوله: والمهيع الطريق**) وهي ههنا الإسلام (**قوله: وفي ذكر الخ**) البراعة مصدر برع الرجل إذا فاق أقرانه والاستهلال أوّل صياح المولود ثم استعمل في أول كل شيء فمفاد براعة الاستهلال بحسب اللغة تفوق الابتداء أي كونه فائقاً ثم سمى به في الاصطلاح ما هو سبب التفوّق وهو ما ذكره الشارح. وأقول: لا يخفى ما في الإشارة باسم الله تعالى إلى الفنّ المعلوم فإنّ العظيم لا يرضى أن يشار باسمه إلى حقير ومع هذا قد فاته الإشارة للمعاني وذكر البديع مع البيان يمنع كونه أشار للبيان الشامل للمعاني لأنّ الإشارة على وفق الإطلاق وإطلاق البيان على ما يشمل المعاني إنما يكون مع إدراج البديع في معناه فالإشارة لا تكون إلا مع الإدراج، ولو قال:

أحمد من قد ألبس المعاني ثوب بيانها بديع الشان

لوفي بالجميع مع السلامة (**قوله: أمد أرباب النهي**) أي أوجد لهم المدد الذي هو التوفيق للمدارك وقوّة النظر في إدراكها ع ق (**قوله: وهو**) أي المدد من حيث هو والمراد هنا ما علمت (**قوله: باعتبار المتعلق**) أي إن حسية الظهور ومعنويته باعتبار متعلقه وهو المحسوس والمعقول (**قوله: والرسم لمعنى الخ**) استئناف بياني جواب عما يقال إنّ البيان بمعنى المنطق الفصيح لا يرسم في القلب (**قوله: فهو مجاز بمرتبتين**) لأنّ معناه الحقيقي محل القلب بمعنى اللحمة وهو محل اللطيفة فالعلاقة المحلية بواسطة محلية سابقة (**قوله: وفيه**) أي البيت وقوله: تنبيه الخ حيث أفاد بالاقتصار في مقام البيان وكون أل للعهد أن رسم البيان ليس إلا في صدور العلماء الذين تخلت قلوبهم عن الرذائل (**قوله: معجزة**) في الإعجاز براعة استهلال إذ يشير إلى أن المطلوب مما يتعلق به إذ هو يتحقق بالبلاغة التي هي مقصود الفنّ أفاده ع ق ومثلها في قول المصنف الآتي أجل الخ كما سيأتي عنه (**قوله: الفاء تفريعية**) المناسب للترتيب كما في ع ق ويمكن أنه أراده بالتفريع وكذا يقال في قوله الآتي ولا يخفى عليك تفريع الخ (**قوله: بالتحدّي**) التحدّي دعوى الرسالة مع طلب المعارضة بأن يطلب من المرسل إليهم أن يأتوا بمثل ما أتى وعلى هذا فهذه المادّة لا تسند لغير الرسل أفاده شيخنا (**قوله: فإضافته الخ**) لا وجه للفاء فالمناسب الواو وضمير إضافته للمعجزة وذكر باعتبار ما ذكر (**قوله: إذ المراد الخ**) لأنه المتبادر من لفظ القرآن كما أشار إليه بقوله: وإن كان الخ (**قوله: فالإضافة الخ**) هذا لا يتفرّع على ما قبله فلا وجه للفاء (**قوله: قرينة معينة**) أي لهذا المراد أقول ما المانع من إدارة الصفة القديمة وتكون الإضافة على

الصفة للموصوف أي البرهان الساطع أي الظاهر والبرهان العقلي قياس مركب من قضايا يقينية والمراد به هنا ما يعم النقلي ولا شك أن كون القرآن من كلام الله تعالى الناشيء عن الإعجاز المفهوم من معجزة ثابت بالبرهانين. أما الأوّل فكقولنا هذا الكلام معجز وكل معجز ليس من تأليف المخلوق فيكون من تأليف إذ لا واسطة. وأما الثاني وإن ترتب على الأوّل فقوله تعالى: ﴿قُل لَّئِنِ ٱجۡتَمَعَتِ ٱلۡإِنسُ وَٱلۡجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأۡتُواْ بِمِثۡلِ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانِ﴾ [الإسراء: ٨٨] الآية. قال:

وشاهدوا مطالع الأنوار ... وما احتوت عليه من أسرار

أقول شاهدوا معطوف على أبصروا فهو من رسم البيان أيضاً والمراد المشاهدة بعين البصيرة والمطالع جمع مطلع وهو محل الطلوع والأنوار جمع نور وهو ما به ظهور الأشياء والمراد به هنا العلم لأن به تظهر المعلومات والأسرار جمع سرّ وهو المعنى الخفيّ. ومعنى البيت أنهم بواسطة إمعان النظر الناشيء عما رسم في قلوبهم شاهدوا معاني كلمات القرآن التي هي كمطالع الأنوار الحسية بجامع ما ينشأ عن كل من النور وإن كان محسوساً في الثاني ومعقولاً في الأوّل وشاهدوا ما اشتملت عليه تلك الأنوار أي العلوم من أسرار أي نكات خفية إذ خبايا القرآن وخفاياه تقف دون آخرها العقول بدليل وما يعلم تأويله إلا الله وإدراك بعضها إنما يكون بالتنوير جعلنا الله من أهله. قال:

فنزهوا القلوب في رياضه ... وأوردوا الفكر على حياضه

معنى اللام لملابسة بين المتضايفين أي أبصروا المعجزة الملابسة للمعنى القديم وهي اللفظ الدال عليه وحينئذٍ فكيف يدعي التعيين **(قوله: ولا شك الخ)** يفيد كلامه أن المصنف استعمل لفظ المعجزة في لازمه وأن المقصود أنهم علموا ما يلزم المعجزة وهو كونه من كلام الله وليس كذلك بل المقصود أنهم علموا علماً يقيناً بالبرهان الواضح المعجزة من حيث إعجازها كما يفيده ع ق قال: أي أدركوا تلك المعجزة حال كونها واضحة لا يعتريها لبس في إعجازها الخلق عن معارضتها في أسلوبها وبلاغتها اهـ وقوله: لا يعتريها لبس أي على المدركين بحيث صار علمهم بالإعجاز يقينيا حينئذٍ فالدليل العقلي الذي ذكره الشارح لم ينتج المقصود لبنائه على ما قاله فالمناسب أن يقول ولا شك أن إعجاز القرآن ثابت بالبرهانين: أما الأوّل فهو أن القرآن مشتمل على تقرير التوحيد وأدلة الغيب وغير ذلك مما ليس في طاقة البشر وكل ما هو كذلك فهو معجزة ينتج القرآن معجزة وأما الثاني الخ. **(قوله: وإن ترتب على الأوّل)** إنما يكون الترتيب ظاهر الوساق الأوّل كما قلنا ووجه الترتب أن هذا الدليل في ذاته دعوى تحتاج إلى إثبات بالعقل فثبوتها مترتب على الدليل العقلي ويحتمل على بعد أن يقال إن الشارح لما أراد الاستدلال على كون القرآن من كلام الله جعل الآية دليلاً عليه باعتبار لازمها إذ هي تدل على ثبوت كونه معجزة ويلزمه كونه من كلام الله وهي باعتبار دلالتها على هذا اللازم دعوى في ذاتها بقطع النظر عن قائلها تحتاج إلى إثبات بالعقل فثبوتها مترتب على الدليل العقلي. **(قوله: مطالع الأنوار)** حمل الشارح فيما يأتي المطالع على المعاني لأنها ينشأ عنها بتأملها أنوار بمعنى علوم وهو أولى من حمل ع ق لها على الألفاظ معللاً بأن الأنوار تبدو منها لمتأملها لأن التأمل فيها إنما هو بواسطة تأمل معانيها فالبدوّ في الحقيقة من المعاني. **(قوله: وما احتوت)** رجع الشارح ضميره إلى الأنوار وع ق إلى المطالع وهو أولى لأن اشتمال الأنوار على الأسرار بمعنى النكت الخفية إنما هو باعتبار تعلقها بها واشتمال المطالع عليها من اشتمال الدال على المدلول على حمل ع ق للمطالع أو الكل على الجزء على حمل الشارح لها وكلاهما أقوى من اشتمال الأنوار **(قوله: فهو من ثمرات الخ)** أي بواسطة كما سيفيده **(قوله: والمراد به هنا العلم)** أي الإدراك بدليل قوله لأن به الخ **(قوله: إذ خبايا الخ)** الظاهر أنه تعليل لما تضمنه قوله: وشاهدوا ما اشتملت الخ من دعوى اشتمال تلك الأنوار على أسرار **(قوله: بدليل وما يعلم الخ)** ضمير تأويله يرجع لما تشابه وهذا دليل على أن في القرآن خبايا لا على أنها تقف الخ كما هو واضح **(قوله: وإدراك الخ)** الظاهر أن هذا تنبيه على محصل ما أفاده المصنف بقوله: أمد الخ ومراده تنوير القلوب بتصفيتها من الكدر **(قوله: فنزهوا)** الفاء للترتيب والسببية وهو متسبب عما قبله بواسطة كما يفيده ع ق قال: فنزهوا أي فبسبب أنهم أدركوا بتأييد الله تعالى شيئاً من محاسن القرآن وعلومه تتبعوا تلك المحاسن بملازمة التأمل فيها فنزهوا أي متعوا اهـ **(قوله: رياضه)** الروضة ما اشتمل من الأرض على غرس نافع **(قوله: وأوردوا)** الإيراد الإحضار وهو للفكر بواسطة إيراد النفس وفي الكلام حذف أي وأخذت نفوسهم من حياضه تأمل **(قوله: حياضه)**

أقول الرياض جمع روضة والمضاف إليه ضمير القرآن على تقدير مضاف هو معاني ولما كانت النفوس الناطقة تنتعش باقتناص المعاني كما تنتعش بالأقوات الأشباح والمباني شبه معاني القرآن بالرياض بجامع تنزه النفس الناطقة بملابستها كتنزه القالب الجسماني بالرياض المحسوسة فإضافة رياضه من قبيل لجين الماء مع مراعاة المضاف المتقدم كإضافة حياض بعده لما بعده وإن كان المقصود نوعاً من التوسط بين المتضايفين والفكر حركة النفس في المعقولات وحركتها في المحسوسات تخييل والحياض جمع حوض وقعت واوه بعد كسرة قلبت ياء أي على معانيه التي هي كالحيض المحسوسة بجامع شفاء الصدر في كل منهما ولا يخفى عليك تفريع هذا البيت على ما قبله قال:

ثـم صـلاة الـلـه مـا تـرنـمـا

حاد يسوق العيس في أرض الحمى	عـلـى نـبـيـنـا الـحـبـيـب الـهـادي
أجـلّ كـل نـاطـق بـالـضـاد	محمدسيدخلق اللهالعربيّ الطاهرالأوّاه

أقول: الصلاة لغة العطف فإن أضيف إلى الله تعالى سمي رحمة أو إلى الملائكة استغفاراً أو إلى غيرهما دعاء فهي مقولة على هذه المعاني بالاشتراك المعنوي والترنم التغني والعيس الإبل وحاديها سائقها المغني لها ليحصل لها نشاط في السير والحمى الممنوع من قربه والمراد به أرض الحجاز لمنع الكفار من الإقامة بها والمقصود طلب تأبيد الصلاة بجملتها لا التأقيت والنبيّ إنسان أوحي إليه بشرع فإن أمر بتبليغه سمي رسولاً أيضاً وهو بالهمز من النبأ أي الخبر فيصح أن يكون بمعنى فاعل باعتبار أنه مخبر بكسر الباء عن الله عز وجل أو بمعنى مفعول باعتبار أن جبريل أخبره عن الله تعالى وبالياء من النبوّة وهي الرفعة

الحوض ما يملأ بالماء من مكان واسع بعد للشرب ع ق (قوله: النفوس الناطقة) أي اللطيفات الربانية المتفكرة وقوله: تنتعش أي تنجبر وقوله: باقتناص أي اصطياد والمراد به هنا حوزها (قوله: بالأقوات) المناسب إبداله بالرياض ليترتب جواب لما على ما قبله اللهم إلا أن يقال إن المراد الأقوات حقيقة أو حكماً فتدخل الرياض فإن مزاولتها يحصل بها انتعاش كما يحصل بالقوت الحقيقي تأمل (قوله: بجامع نزهة النفس الخ) الأوضح بجامع النزهة بكل فالنفس تتنزه بملابسة المعاني كتنزه القالب الخ (قوله: فإضافة رياض الخ) تفريع على قوله والمضاف إليه ضمير القرآن إلى هنا (قوله: مع مراعاة الخ) إذ هو المشبه (قوله: كإضافة حياض) التشبيه تام (قوله: وإن كان المقصود الخ) أي أن المقصود بالمتوسط نوع منه إذ معاني القرآن لا طاقة للبشر على استقصائها حتى يتنزه في جميعها ويورد عليه هذا مراده فيما يظهر وقد يقال: إنّ التنزه في شيء لا يقتضي استقصاءه وكذا الإيراد عليه فإنه يقال: تنزهت في مصر وأوردت دابتي على البحر من غير إرادة بعض فيهما وحينئذٍ فلا حاجة إلى إرادة البعض هنا استناداً لما ذكر تأمل وجملة وإن كان الخ حال من المضاف في قوله مع مراعاة المضاف المتقدم أو من كإضافة وفي كلامه الحذف من الثاني لدلالة الأوّل أو العكس (قوله: ثم صلاة الله) لم يذكر السلام جرياً على عدم كراهة إفراد أحدهما عن الآخر بل إذا صلى في مجلس وسلم في مجلس ولو بعد مدة طويلة كان آتياً بالمطلوب وهذا هو المختار عندي وفاقاً للحافظ ابن حجر وغيره والآية لا تدل على طلب قرنهما لأن الواو لا تقتضي ذلك اهـ صبان على الأشموني (قوله: ما ترنما الخ) إنما أبد الصلاة بما ذكر لأن سوق الإبل في أرض الحمى لا ينقطع من الحجيج حتى ينقطع الإسلام ولا ينقطع الإسلام إلى قيام الساعة لما ورد أن طائفة من الأمة لا يزالون ظاهرين على الحق حتى يأتي أمر الله أي الساعة فكأنه يقول نطلب من الله أن يصلي عليه إلى آخر الدهر أي أبداً ع ق (قوله: بالضاد) خصت بالذكر لأنها أصعب الحروف خروجاً على غير العرب بحيث لا يفصح بها في الغالب كما هي إلا العرب فإذا كان أفصح العرب فغيرهم أحرى وفي التركيب إشارة إلى أن المطلوب مما يتعلق بالنطق والفصاحة فهو من براعة الاستهلال ع ق (قوله: استغفار) بل مطلق الدعاء وقد ورد أن الملائكة تصلي على أحدكم ما دام في مصلاه تقول: اللهم اغفر له اللهم ارحمه أمير على الجوهرة أي فتبيين الصلاة بما ذكر يدل على أنها لا تختص بالاستغفار بالنسبة للملك (قوله: فهي مقولة الخ) أي محمولة وهذا ما اختاره ابن هشام في مغنيه واعترض على ما ذكره غيره من أنها من المشترك اللفظي (قوله: المنع الخ) علة لصحة إرادتها بالحمى (قوله: بجملتها) متعلق بطلب (قوله: إنسان) لم يصرح بالذكورية اكتفاء بتذكير الضمير أو

فيصح أن يكون بمعنى مفعول لأنه مرفوع الرتبة عن غيره أو فاعل لرفعه غيره إذ ما من مرفوع إلا وباب رفعته النبيّ ﷺ والحبيب يصح أن يكون بمعنى فاعل أو بمعنى مفعول والهادي المرشد غيره وأجلّ بمعنى أعظم وكل ناطق بالضاد أشار به إلى قوله ﷺ فيما روي عنه متكلماً فيه بالوضع: أنا أفصح من نطق بالضاد بيد أني من قريش ومقصوده الثناء على المصطفى ﷺ لكمال فصاحته وفي بعض النسخ على نبيّ اصطفاه الهادي أجل الخ ومحمد علم على ذاته ﷺ وسيد خلق الله أي أفضلهم وأشرفهم على الإطلاق بتفضيل من المولى سبحانه وتعالى بدليل أنا سيد ولد آدم ولا فخر وما ما ورد من الأحاديث الدالة على نهيه عن تفضيله على غيره من الأنبياء فأجابوا عنها بأجوبة منها أنه قال ذلك تواضعاً منه ﷺ والعربي نسبة إلى العرب والطاهر المنزه حساً ومعنى عن شائبة وصف مخلّ بشيء من كماله ﷺ صغيراً أو كبيراً قبل النبوّة وبعدها أو سهواً والأوّاه كثير التأوّه من خشية الله تعالى وقد ورد أنه كان يسمع لصدره ﷺ أزيز كأزيز المرجل أي غليان كغليان القدر لأن الخوف على قدر المعرفة وهو أعرف خلق الله تعالى بالله قال:

ثـم عـلـى صـاحـبـه الـصـدّيـق حـبـيـبـه وعـمـر الـفـاروق
ثـم أبـي عـمـر وإمـام الـعـابـديـن وسـطـوة الـلّـه إمـام الـزاهـديـن

أقول: صاحب بمعنى صحابي وهو من اجتمع به ﷺ مؤمناً به بعد نبوّته حال حياته اجتماعاً متعارفاً وأما قولهم ومات على ذلك فبيان لثمرة الصحبة إذ تحققها لا يتوقف على ذلك. والصدّيق لقب لسيدنا أبي بكر رضي الله عنه واسمه عبد الله وهو قرشيّ يلتقي مع النبيّ ﷺ في مرّة بن كعب. من كلامه رضي الله عنه أكيس الكيس التقى وأحمق الحمق الفجور وأصدق الصدق الأمانة وأكذب الكذب الخيانة وكان رضي الله عنه يأخذ بطرف لسانه ويقول هذا الذي أوردني الموارد وكان يشم من فيه رائحة الكبد المشوي لشدّة خوفه رضي الله عنه. وعمر الفاروق هو سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه لقب بالفاروق لفرقه بين الحق والباطل يجتمع نسبه مع النبيّ ﷺ في كعب. من كلامه رضي الله عنه من خاف من الله لم يشف غيظه ومن اتقى الله لم ....

بناء على أن الأنثى إنسانة **(قوله: ما من مرفوع)** أي رفعة معتدّاً بها **(قوله: باب رفعته)** أي منشؤها أطلق عليه باب للتوصل بكل إلى المقصود **(قوله: بيد أني)** أي غير أني وهذا من تأكيد المدح بما يشبه ضدّه **(قوله: بدليل)** أي وشرفه عليهم ثابت بدليل الخ ثم هذا الدليل لا ينتج المدّعي إلا بضميمة خارجية وهي أن من أولاد آدم من هو أفضل من باقي الخلق إذ النبيّ ﷺ أفضل من الأفضل فهو أفضل من غيره بالأولى **(قوله: نسبة إلى العرب)** وهم أفضل أجيال الناس وذلك مما يؤكد الشرف والمدح وأنه كان ﷺ هو الذي يتشرف به ع ق **(قوله: المنزه الخ)** بيان للطاهر في ذاته فيكون قوله وهو الخ لإفادة دخوله تحت مفهوم الطاهر الصحيح للإطلاق **(قوله: من كماله صلى الله الخ)** المناسب وهو ﷺ كذلك صغيراً الخ **(قوله: من اجتمع الخ)** ولا يشترط التمييز فيدخل من حنكه بالتمر من الصبيان والمجنون المحكوم بإسلامه فيما يظهر والنائم فلا يشترط قصد الشخص الاجتماع ولا معرفة أحدهما الآخر نعم الأظهر فيما إذا كانا نائمين عدمهاوإن كان ﷺ لا ينام قلبه لأن الاجتماع المعلوم من وظائف العين اهـ أمير على الجوهرة وقوله: من وظائف العين أي أنه لا يكون إلا عند يقظتها وإن من أحد المجتمعين **(قوله: بعد نبوّته)** هذا أحد قولين وعليه يخرج ورقة بن نوفل وبعضهم أطلق اهـ منه **(قوله: اجتماعاً متعارفاً)** إن أراد بالتعارف الظهور بين الناس فاشتراطه ممنوع لأدائه إلى إخراج عيسى والخضر بل ولا يشترط الطول لمزيد تأثير النبوّة وإن أراد به كون الاجتماع على وجه الأرض فالمشهور اشتراطه قال الأمير ولعله اصطلاح وإلا فالسماء لا تنقص عن الأرض في مثل هذا اهـ وعليه فالاجتماع في السماء مؤدّ إلى ثواب الصحبة دون التسمية بصحابي **(قوله: أكيس الكيس الخ)** الكيس وفور العقل وقوّته. والمعنى أحسن آثار الكيس التقى أي التقوى وقوله: وأحمق الحمق الخ الحمق قلة العقل. والمعنى وأقبح آثار الحمق الفجور فكل من أكيس وأحمق مجاز مرسل تبعي لعلاقة اللزوم **(قوله: أوردني الموارد)** أي موراد الزلل وما لا يوصل إلى نيل تمام المقصود في الآخرة **(قوله: الفاروق)** مقتضى كلام الشارح وغيره أن هذه الصيغة مراد منها اسم الفاعل ولينظر **(قوله: لم يشف غيظه)** كأن المعنى أنه يصير مغتاظاً من نفسه

لم يصنع ما يريد وكان يأخذ اللبنة من الأرض ويقول يا ليتني كنت هذه اللبنة ليتني لم أخلق ليت أمي لم تلدني ليتني لم أكُ شيئاً ليتني كنت نسياً منسياً وكان يحمل جراب الدقيق على ظهره للأرامل والأيتام فقال له بعضهم دعني أحمله عنك فقال ومن يحمل عني يوم القيامة ذنوبي رضي اللّه عنه. وأبو عمرو المراد به سيدنا عثمان بن عفان رضي اللّه عنه يجتمع نسبه مع النبيّ ﷺ في عبد مناف وكان رضي اللّه عنه شديد الحياء وكان يصوم النهار ويقوم الليل إلا هجعة من أوله وكان يختم القرآن في ركعة واحدة كثيراً وكان إذا مرّ على المقبرة بكى حتى يبلّ لحيته رضي اللّه عنه. وسطوة اللّه إمام الزاهدين المراد به سيدنا عليّ بن أبي طالب كرّم اللّه وجهه وعبر عنه بالسطوة لشدة بأسه على أهل الزيغ وبما بعده لشدة إعراضه عن الدنيا وكان رضي اللّه عنه يقول الدنيا جيفة فمن أراد منها شيئاً فليصبر على مخالطة الكلاب وكان يخاطب الدنيا ويقول يا دنيا غرّي بغيري فقد طلقتك ثلاثاً عمرك قصير ومجلسك حقير وخطرك كبير آه آه من قلة الزاد وبعد السفر ووحشة الطريق وكان يقول ما نلت من دنياك فلا تكثر به فرحاً وما فاتك منها فلا تأس عليه حزناً وليكن همك فيما بعد الموت رضي اللّه عنه قال:

ثم على بقية الصحابة

وذي التقى والفضل والإنابة — والمجد والفرصة والبراعة

والحزم والنجدة والشجاعة — ما عكف القلب على القرآن

مرتقيا لحضرة العرفان

أقول: التقى من قولهم وقاه فاتقى والوقاية الحفظ والمتقي من يقي نفسه أي يحفظها عما يضرها في الآخرة وللتقوى مراتب: الأولى التوقي عن العذاب الأبدي وهي حاصلة بعدم الشرك باللّه تعالى. والثانية التنزه عن كل مأثم فعلاً أو تركاً. والثالثة التنزه عما يشغل السر من الأكوان عن الحق جل جلاله وهذا القسم مطلوب للمولى من عبيده بقوله اتقوا اللّه حق تقاته لأنه تعالى لا يقبل على القلب المشترك والفضل الزيادة في الخير والإنابة الرجوع إليه سبحانه وتعالى والمجد الكرم والفرصة من قولهم فرصت الرجل وأفرصته إذا أعطيته فهي بمعنى العطية والبراعة من برع الرجل بالفتح والضم براعة إذا فاق أصحابه في العلم وغيره والحزم ضبط الأمر بالاتفاق وحسن التدبير والنجدة الإعانة بسرعة وتطلق على الشجاعة فعطف ما بعدها على هذا عطف مرادف ومغاير على الأوّل والشجاعة شدّة القلب عند البأس والعكوف الإقامة والقرآن يطلق على الصفة القديمة وليس مراداً هنا وعلى النظم المعجز الدال على متعلق الصفة القديمة لا عليها نفسها على التحقيق خلافاً لظاهر عبارات جمهور المتكلمين وهو المراد هنا وبين على والقرآن مضاف وهو معاني ومعنى الإقامة على المعاني الإقامة على التأمل فيها فإن ذلك هو العروة الوثقى

لعدّه عليها السيئات (قوله: لم يصنع ما يريد) أي لاستقامته بمخالفة نفسه (قوله: نسياً منسيا) نص ابن مالك في لاميته على أن النسي مراد منه المفعول حيث قال: واستغنوا بنحو نجا، والنسي عن وزن مفعول وما عملا وحينئذٍ فما بعده تأكيد لفظي (قوله: إلا هجعة) أي نومة والمراد هنا نومة يسيرة ليناسب مقام المدح تأمل (قوله: غري) أي اخدعي وضمنه معنى العبي فعداه بالباء وفي نسخة غيري فلا تضمين (قوله: حزنا) مصدر من معنى تأس (قوله: مرتقيا) حال من القلب وهي قيد في عكف لبيان الواقع إذ العاكف على القرآن لا يتنوّع إلى مرتق إلى الحضرة المذكورة وغيره إذ هو أنجح مبلغ لحضرة معرفة اللّه عن ما ينبغي فالمراد بحضرة العرفان ما ذكر والإضافة بيانية (قوله: من الأكوان) جمع كون المراد هنا الموجود (قوله: لأنه تعالى لا يقبل الخ) تعليل لمحذوف بعد قوله مطلوب الخ أي ولا يحصل إقباله تعالى على قلب عبده إلا به لأنه الخ (قوله: على متعلق الخ) أي من أمر ونهي وغيرهما (قوله: لا عليها نفسها) أي وضعا فلا ينافي أنه يدل عليها دلالة عقلية التزامية كما قاله الأمير مبسوطاً وحينئذٍ فلا يخالف ما للشارح ما مرّ لنا من أن اللفظ دال على المعنى القديم (قوله: فإن ذلك) أي ما ذكر من الإقامة على التأمل في معاني القرآن وهذا تعليل لإرادة الإقامة المذكورة (قوله: العروة) هي أخت

في الوصول إلى حالة يقف دون أوّلها سليمو العقول وهو ما أشار إليها بقوله مرتقياً الخ وليس مقصوده بما عكف التقييد بل المقصود هنا التأبيد. قال:

هــــذا وإن درر الــــبــــيــــان   وغــرر الــبــديــع والــمــعــانــي

تهدي إلى موارد شريفة ونبذة بديعة لطيفة من علم أسرار اللسان العربي ودرك ما خص به من عجب لأنه كالروح للإعراب وهو لعلم النحو كاللباب.

أقول: لفظة هذا خبر لمبتدأ محذوف أي الأمر هذا أو مبتدأ والخبر محذوف أي هذا كما ذكر وهو للانتقال من كلام إلى آخر ويسمى الاقتضاب لعدم الملاءمة بين المنتقل عنه والمنتقل إليه فإن كانت مناسبة سمي تخلصاً كما يأتي الكلام على ذلك في فن البديع إن شاء اللّه تعالى والواو في وإن واو الحال ودرر البيان أراد بها مسائل علم البيان المعنيّ به إدراك المسائل على سبيل الاستعارة المصرحة وغرر البديع والمعاني كذلك نظراً للأصل في معنى الغرة ويحتمل أن يكون المراد بالبيان وتاليبه المسائل فالإضافة من قبيل لجين الماء وسيأتي تحقيق معنى العلم في أوّل الفن الأوّل وتهدي توصل والموارد جمع مورد مراداً به المعنى سمي بذلك لورود الأفكار عليه لتشتفي من ظمأ الجهل كالورد المحسوس الشافي من حرارة الكبد فالموارد استعارة مصرحة ونبذ جمع نبذة مراداً بها بعض المعنى وبديعة بمعنى حسنة ولطيفة دقيقة ومن تبعيضية وعلم اللسان العربي علم اللغة وأسراره ودقائقه ودرك بمعنى إدراك معطوف على موارد وما واقعة على المعاني الدقيقة التي خص بها اللسان العربي ومن عجب بيان لها والعجب بمعنى العجيب أي ما يتعجب منه للطافته وقوله لأنه أي المذكور من البيان وتاليبه ومراده بالإعراب المعرب ولباب كل شيء خالصه ومعنى كون هذه الفنون أي مؤداها كالروح للمعرب من الكلمات ....

الزز وقوله: الوثقى أي المحكمة جداً **(قوله: دون أوّلها)** فآخرها أولى **(قوله: وغرر البديع)** الغرر جمع غرّة وهي بياض في وجه الفرس والموارد جمع مورد موضع الورود والنبذ جمع نبذة وهي عرفاً ما ينبذ أمام المهدي إليه مما يرغب فيه كالمسك وشبهه من ع ق وسيذكر الشارح المراد هنا بالثلاثة **(قوله: الأمر)** أي المبدوء به فأل للعهد الخارجي والمقصود الانتقال الآتي ثم الأحسن من الاحتمال وما بعده كون هذا مفعولاً لمحذوف **(قوله: كما ذكر)** أي كما ذكره الغير في حصول البركة به مثلاً لا كما ذكرته لئلا يتحد المشبه والمشبه به **(قوله: وهو)** أي لفظ هذا **(قوله: ويسمى الاقتضاب)** أي الاقتطاع لكلام آخر وهو هنا شبيه بالتخلص **(قوله: لعدم)** علة للتسمية **(قوله: فإن كانت)** أي ثبتت أو الخبر محذوف **(قوله: واو الحال)** لا يخفى شدّة بعده جداً والقريب كونها للاستئناف لا سيما والمقصود الانتقال من مقام إلى آخر **(قوله: المعنى به)** كأنه أتى بهذه للتخلص من إضافة الشيء إلى نفسه المترتبة على جعل العلم عبارة عن المسائل تأمل **(قوله: على سبيل الخ)** راجع لأراد **(قوله: نظراً للأصل)** حال من فاعل الفعل المحذوف الدال عليه قوله كذلك أي أراد بها المسائل نظراً الخ أي ناظراً له حال الإرادة وملاحظاً علاقة بينه وبين المراد وهي اشتهار حسن كل وكان يغني عنه قوله كذلك لدخول قوله على سبيل الخ تحته **(قوله: مراداً به المعنى)** مبني على ما سيأتي له في قول المصنف من علم الخ لا على ما سننقله عن ع ق **(قوله: لتشتفي)** مجاز عقلي من إسناد ما للشيء الذي هو النفس إلى متعلقه بكسر اللام **(قوله: بمعنى حسنة)** المناسب بمعنى عديمة مثال سابق كما علم مما مر **(قوله: متعلق بمورد)** أي مرتبط به إذ هو متعلق بمحذوف **(قوله: ومن تبعيضية)** جعلها ع ق بيانية للموارد والنبذ قال يعني أن تلك اللطائف هي علم الأسرار المودعة في لسان العرب أي في لغة بلغائهم وجعل درك معطوفاً على علم وهو تفسير والشارح مع قوله بالتبعيض أفاد بقوله وعلم اللسان الخ أن في الكلام تقديماً وتأخيراً وأن الأصل من أسرار علم وأن المراد بالعلم في المصنف فن اللغة لا المعنى المصدري فتكون اللطائف حينئذٍ بعض أسرار علم اللغة ويكون المعنى أن الفنون الثلاثة تهدى إلى لطائف ومعان هي بعض دقائق علم اللغة وهو ممنوع إذ هي إنما تهدى إلى إدراك دقائق تراكيب البلغاء كما سيفيده هنا لأنها تبحث عنها لا إلى دقائق العلم الباحث عن معاني المفردات العربية **(قوله: معطوف على موارد)** المناسب ما سلكه ع ق وقد تقدم وعليه يكون مؤدى الشطرين واحداً والمقصود زيادة المدح للسان العربي المؤديّة إلى زيادته فيما يؤدّى لمعرفة أسراره وما سلكه الشارح وإن اقتضى التغاير لكنه يؤدّي إلى ما علمته **(قوله: أي مؤدّاها)** أي ما تؤدّي إليه من الأسرار

أنها موصلة إلى معرفة المزايا الزائدة على معاني الكلمات الأصلية التي هي من خواص التراكيب كالمطابقة لمقتضى الحال وهذا هو محط نظر البلغاء فالكلمات المعربة المجردة عن هذه الخواص كالأشباح الخالية عن الأرواح فليست معتبرة بدونها كما أنّ الجسم لا يعتبر بدون الروح فالخواص الكلمات بمنزلة الأرواح للأشباح ففي كلامه الحكم على الشيء بحكم مؤداه ويحتمل أن يكون المراد بالإعراب العلم الباحث عنه وهو النحو فيكون الحكم على البيان وما معه لا على المؤدى ويكون المصنف قد جعل له منزلتين: الأولى: منزلة الروح من الجسم. والثانية: منزلة اللباب من القشر ومراده بهذه الأبيات مدح هذا الفنّ المتضمن مدح كتابه وهذا الفنّ جدير بذلك إذ لا تدرك دقائق التفسير وما اشتمل عليه من الاعتبارات اللطيفة إلا بواسطة مراعاة هذا الفنّ فهو من أعظم آلات العلوم الشرعية ولذلك كان الاشتغال به فرض كفاية. واعلم أنّ تعريف كل علم يأتي في أوّله وموضوعه الكلمات العربية من الحيثيات الآتية. والواضع الشيخ عبد القاهر والاسم يأتي في آخر المقدّمة. ومادته من أسرار العربية وتقدّم حكمه وستأتي مسائل كل وفضيلته إدراك معجزة القرآن به. ونسبته تقدّمت في قوله لأنه كالروح الخ. وفائدته تأتي في عند قوله وحافظ الخ قال:

وقد دعا بعض من الطلاب ... لرجز يهدي إلى الصواب

فجئته برجز مفيد ... مهذب منقح سديد

ملتقطا من درر التلخيص ... جواهراً بديعة التخليص

وكلامه هنا يفيد أنّ الفنون بمعنى مؤدّاها موصلة إلى معرفة المزايا المذكورة مع أنّ المزايا هي المؤدّى كما سيفيده هنا فهو يفيد أنّ الشيء موصل لنفسه وأيضاً يخالف قوله الآتي ففي كلامه الحكم الخ إذ ليس في كلامه حينئذٍ الحكم على الشيء بحكم مؤدّاه بل الحكم على الشيء مراداً منه مؤدّاه فالمناسب حذف قوله أي مؤدّاها (**قوله: إنها موصلة الخ**) أما فنّ المعاني فيوصل لسرّ ما وجد في التراكيب من تعريف المسند إليه مثلاً بالعلمية وبالموصولية وتنكيره وغير ذلك مما يؤدّي سره لمطابقة مقتضى الحال وأما فنّ البيان فيبين الحقيقة والمجاز اللذين بهما تحصل المطابقة لمقتضى الحال كما تحصل بالأسرار المذكورة وأما فنّ البديع فلبيان ما يزيد حسن البلاغة التي هي المطابقة المذكورة فألحق بالأوّلين (**قوله: كالمطابقة**) يفيد أنّ المطابقة من الخواص وليس كذلك بل هي تؤدّي إليها الخواص فالمناسب المؤدية إلى المطابقة الخ (**قوله: وهذا**) أي ما ذكر من خواص التراكيب ولو قال كما قلنا لناسب ترجيع الإشارة إلى ما ذكر من المطابقة (**قوله: فالكلمة المعربة الخ**) المناسب فالكلام المعرب المجرد الخ لأنه هو الذي يعتبر فيه الخواص فيوصف بالمطابقة لمقتضى الحال التي هي البلاغة وأما الكلمة فلكونها لا توصف بالبلاغة لا تعتبر الخواص بالنسبة لها وكذا يقال في قوله فالخواص للكلمة ثم رأيت في بعض النسخ الكلمات في الموضعين وعليه فلا درك (**قوله: على الشيء**) أي ما ذكر من الفنون الثلاثة وقوله بحكم مؤداه أي الأسرار كما علمت (**قوله: ويحتمل أن يكون المراد بالإعراب الخ**) ووجه كونها كالروح له أنك إذا عرفت من النحو جواز الحذف والتقديم والتأخير والتعريف والتنكير وغير ذلك تعرف بفنّ المعاني أسرار هذه الأشياء وفنّ البيان يعرف به الحقيقة والمجاز ليطابق بهما مقتضى الحال كما يطابق بالأسرار المذكورة فألحق مقتضاه بمقتضى فنّ المعاني وفنّ البديع لبيان ما يزيد به حسن البلاغة التي هي مطابقة مقتضى الحال بتلك الأسرار فألحق بها فجاز بهذه المناسبة أن ينسب لها أنها لبيان أسرار النحو ولبابه حيث ثبت ذلك لواحد وناسب مقتضاه مقتضى الاثنين الباقيين من ع ق وقوله: فألحق أي ما يزيد حسن البلاغة وقوله بها أي بالأسرار وقوله لها أي للفنون الثلاثة (**قوله: فيكون الحكم الخ**) لما علمت من أنّ هذه الفنون نفسها كالروح لعلم النحو لأنّ مقتضاه إن خلا عن مقتضاها لم تظهر له الفائدة كل الظهور كما أنّ الروح للبدن كذلك (**قوله: ويكون المصنف الخ**) فمؤدى الشطرين واحد والمقصود التحريض على تعاطي هذا الفنّ وزيادة مدحه أفاده ع ق (**قوله: الحيثيات الآتية**) أي في التعاريف (**قوله: وفضيلته إدراك الخ**) المناسب فوقانه على غيره من حيث إدراك الخ إذ نفس الإدراك المذكور من فائدته (**قوله: فجئته**) يتبادر منه أنه نظمه قبل الخطبة ويحتمل أنه عبر بالماضي للتفاؤل قاله بعض الشراح (**قوله: ملتقطاً**) بالكسر حال من فاعل جئت وبالفتح حال من رجز المتخصص بالوصف أي ملتقطاً معناه أفاده ع ق فجواهر مفعول على الأوّل وحال مترادفة على الثاني (**قوله:**

سلكت ما أبدي من الترتيب وما ألوت الجهد في التهذيب

أقول: دعا بمعنى طلب فاللام في قوله لرجز زائدة والرجز نوع من الشعر أجزاؤه مستفعلن ست مرات تأتي دائرة المشتبه منفكاً عن أوّلها من سببي مفاعيلن وهذه المنظومة وما أشبهها من مشطور الرجز وفي كونه عروضاً أو ضرباً أقوال تعلم من علم العروض. والصواب كلام طابق حكمه الواقع من غير اعتبار المطابقة من جانب بخصوصه بخلاف الحق فإنه ما طابق الواقع باعتبار نسبة الواقع إليه وبخلاف الصدق فإنه ما طابق الواقع باعتبار نسبته إلى الواقع ويقابل الأوّل الخطأ والثاني الباطل والثالث الكذب ورجز مفيد يحتمل أنه مجاز عقلي مما بني الفعل فيه للفاعل وأسند إلى المفعول كعيشة راضية لأن الرجز مفاد لا مفيد ويحتمل أن يكون من باب الاستعارة بالكناية والتخييلية بأن جعل الإنسان المضمر المرموز إليه بمفيد أو التشبيه المضمر في النفس أو الرجز المدّعي أنه من أفراد الإنسان المشبه به استعارة بالكناية على المذاهب فيها وإثبات اللازم وهو مفيد استعارة تخييلية ومهذب أي مصفى من شائبة ما لا فائدة فيه ومنقح بعده بمعناه وسديد بمعنى أنه لا خلل فيه وأتى به لدفع توهم خلل في المعنى ناشئ عن الإيجاز الناشئ عن هذه الأوصاف المصرح بها فيما بعد وفيه مدح لتأليفه ليقبل فيحصل به النفع وهذه عادة المصنفين ولا بأس بذلك لصحة الغرض والتلخيص هو مختصر الخطيب القزويني للقسم الثالث من المفتاح للسكاكي ودرره مسائله التي يشتمل عليها فالدرر أي الجواهر أو استعمالها استعارة تصريحية ومن تبعيضية وجواهر معمول لملتقطا وبديعة التلخيص حسنته. ومعنى البيت أنه لم يأخذ جميع مسائل التلخيص وإنما أخذ بعضها وقوله:

سلكت ما أبدي من الترتيب

يعني أنه رتب مؤلفه ترتيباً مثل ترتيب تلخيص المفتاح وقوله وما ألوت الجهد أي ما منعته والجهد بالضم الطاقة والتهذيب التصفية قال:

سميته بالجوهر المكنون في صدف الثلاثة الفنون

تأتي دائرة الخ) مثل ما للشارح في شيخ الإسلام والتي بعدها فيه هي المسماة بالمجتلب والذي في شرح الصبان على منظومته عكس ما ذكر والاختلاف في تسمية فلا درك على أحد (قوله: عن أوّلها) هو الوتد المجموع الذي بدئ به الهزج وقوله من سببي أي مبدوء من سببي (قوله: من مشطور الرجز) فيكون البيت على مستفعلن ثلاثاً وعليه فكل بيتين معتبران شعراً مستقلاً مزدوجاً وهذا لا يتعين بل يصح جعلها من كامله فكل بيت حينئذٍ شعر مستقل فعلى كل لا يسمى مثل هذه المنظومة قصيدة لأنهم لا يلتزمون بناء قوافيها على حرف واحد ولا على حركة واحدة ولو جعل المجموع قصيدة لزم وجود الأكفاء والأقواء والإصراف في القصيدة الواحدة وتلك عيوب يجب اجتنابها وهم لا يعدّون ذلك في الأراجيز عيباً ولا نجد لذلك نكيراً من العلماء كذا في الدماميني على الخزرجية صبان على الأشموني (قوله: وفي كونه) أي آخره وقوله أقوال أصحها أنه ضرب وعروض معاً (قوله: والصواب كلام الخ) فالثلاثة متحدة بالاعتبار وكذا يقال في أضدادها هذا والذي في عبد الحكيم أنّ الحق والباطل في الاعتقادات والصواب والخطأ في الأعمال ومعلوم أن الصدق والكذب في الأقوال وحينئذٍ فالثلاثة متغايرة بالذات وكذا أضدادها فلعل ما للشارح معنى عرفي فإنه كثيراً ما يجعل الحق والصواب في الكلام فيقال هذا الكلام حق وهذه العبارة هي الصواب وكذا ضدّهما تأمل (قوله: نسبة مطابقة الواقع إليه) أي نسبة مطابقة الواقع إليه بأن يقال طابق الواقع وقوله باعتبار نسبته إلى الواقع أي نسبة مطابقته إلى الواقع بأن يقال طابقة الواقع ولو قال أوّلاً باعتبار نسبة المطابقة إليه وثانياً باعتبار نسبتها إلى الواقع لكان أظهر وأخصر (قوله: مجاز عقلي) فيه أن العرف جار بإسناد الإفادة إلى مثله وقد قالوا العبرة في حقيقة الإسناد ومجازيته بالعرف فلا يكون مفيداً من هذا القبيل بل ولا من قبيل المكنية فالمناسب إسقاط الاحتمالين (قوله: وإثبات اللازم) المناسب زيادة أو نفسه ليطابق ما قبله (قوله: بأن جعل الإنسان) أي الذي هو لفظ المشبه به (قوله: للقسم الثالث) هو الأخير وأما القسم الأوّل ففيه النحو والصرف والاشتقاق وأما القسم الثاني ففيه العروض والقوافي والمنطق صبان (قوله: في صدف

والـلّـه أرجـو أن يـكـون نـافـعـاً لـكـل مـن يـقـرؤه ورافـعـا
وأن يـكـون فـاتـحـاً لـلـبـاب لـجـمـلـة الإخـوان والأصـحـاب

أقول: ضمير سميته يرجع إلى المؤلف المفهوم من السياق وسمى يتعدّى لمفعولين تارة بنفسه وتارة للثاني بالباء كما هنا والجوهر إلى آخر البيت هو اسم هذا الكتاب والمكنون المستور والصدف وعاء الجوهر والثلاثة بدل مما قبله والفنون جمع فن وهو النوع من كل شيء والمراد هنا علم المعاني والبيان والبديع والرجاء الأمل وقدّم المعمول للاختصاص وقوله يقرؤه أي على غيره أو لغيره ورافعاً له على غيره من أقرانه وقوله للباب أي باب الفهم للكتب المطوّلة في هذا العلم ولا يخفى ما فيه من التواضع حيث جعل كتابه وسيلة غير مقصود والإخوان جمع أخ في اللّه لا من النسب وجمعه من النسب أخوّة والأصحاب جمع صاحب ومقصوده تعميم النفع، وقد أخبرنا شيخنا سيدي عبد اللّه المغربي القصري عن أشياخه أنّ المصنف كان مجاب الدعوة وقد شاهدنا ذلك نفعنا اللّه به.

الخ) لما سمي نظمه الجوهر المكنون المشعر بكونه جديد الوجود والتناول ومعناه مشمول لما ذكر في الفنون الثلاثة ناسب تشبيه الفنون بما يشتمل على الجوهر وهو صدفه الذي هو مقرّه حال أخذه من أصله فأفاد ذلك بقوله:

فـي صـدف الـثـلاثـة الـفـنـون

أي الثلاثة التي هي كالصدف في الاشتمال فإضافة صدف إلى ثلاثة على حد لجين الماء ع ق وقوله: بقوله في صدف الخ أي منضماً إلى الاسم مجعولاً من تمامه فلا يخالف ما يأتي للشارح **(قوله: للمؤلف الخ)** لا حاجة له بل يرجع إلى الرجز المذكور الموصوف بما سبق **(قوله: يتعدى لمفعولين الخ)** الأخضر يتعدى للثاني تارة بنفسه وتارة بالباء **(قوله: والثلاثة بدل الخ)** المناسب والفنون ثم رأيت في بعض نسخ المتن في الصدف والبدلية عليهما ظاهرة **(قوله: الأمل)** وهو تعلق القلب بمرغوب في حصوله في المستقبل مع الأخذ في أسباب الحصول **(قوله: جمع أخ في اللّه)** أي على سبيل الغلبة وكذا فيما بعده قاله الأمير.

المقدّمة

أقول: رتب المصنف كتابه كأصله على مقدّمة وثلاثة فنون فجعل الخاتمة داخلة في فنّ البديع وهو الوجه بدليل كلام صاحب الأصل في الإيضاح وقال بعض شارحي الأصل: بعدم الدخول فوجه الحصر على الأوّل أنّ المذكور في الكتاب إما أن يكون من قبيل المقاصد في هذا الفنّ أو لا. الثاني: المقدّمة والأول إن كان الغرض منه الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد فهو الفنّ الأول وإلا فإن كان الغرض منه الاحتراز عن التعقيد المعنوي فهو الفنّ الثاني وإلا فهو الفنّ الثالث ووجهه على الثاني أن المذكور في الكتاب إما من قبيل المقاصد أو لا فإن كان من قبيل المقاصد فإن كان الغرض منه الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد فهو الفنّ الأول وإن كان الغرض منه الاحتراز عن التعقيد المعنوي فهو الفنّ الثاني وإن كان الغرض منه معرفة وجوه تحسين الكلام فهو الفنّ الثالث وإن لم يكن من قبيل المقاصد فإما أن يتعلق بها تعلق السابق باللاحق أو تعلق اللاحق بالسابق فالأول هو المقدّمة والثاني هو الخاتمة.

فإن قلت: هذا التقسيم غير شامل للخطبة والتراجم لظهور عدم دخولها في شيء من الأقسام الحقيقة مع أنها من جملة ما ذكر في الكتاب. فالجواب أنّ المراد بالمذكور في الكتاب المذكور في التقسيم ما له مدخل وخصوصية بهذا الفنّ فحينئذٍ لا تكون الخطبة ونحوها داخلة في المقسم حتى يلزم عدم شمول الأقسام لها. والمقدّمة بالكسر مأخوذة من مقدّمة الجيش للجماعة المتقدّمة منه أي منقولة من ذلك لمناسبة بينهما لأن هذه المقدّمة تقدم الإنسان لمقصوده كما أن مقدمة الجيش تقدمه أي تجسره على التقدم فيكون استعمال لفظ المقدمة في مقدمة العلم ومقدمة الكتاب حقيقة عرفية ويحتمل أنها مأخوذة منها أي مستعارة فيكون استعمالها مجازاً فهي من قدم المتعدي ويحتمل أن تكون من اللازم بمعنى متقدمة

المقدمة

(قوله: رتب المصنف كتابه الخ) شرع يتكلم على أربعة مباحث: الأوّل في انحصار الكتاب في أربعة أجزاء المقدمة والفنون الثلاثة وبيان أنّ الخاتمة ليست جزءاً خامساً مستقلاً بل هي من الثالث. الثاني في بيان نقل المقدمة واشتقاقها. الثالث في الفرق بين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب وبيان أنها هنا مقدمة كتاب. الرابع في الاعتراض على المصنف في تعريف المقدمة ويأتي ما فيه **(قوله: بدليل الخ)** قال السعد: قال في الإيضاح في آخر بحث المحسنات اللفظية: هذا ما تيسر لي بإذن اللّه جمعه وتحريره من أصول الفنّ الثالث وبقيت أشياء يذكرها في البديع بعض المصنفين وهي قسمان: أحدهما ما يجب ترك التعرض له لعدم كونه راجعاً إلى تحسين الكلام أو لعدم الفائدة في ذكره لكونه داخلاً فيما سبق من الأبواب.

والثاني ما لا بأس بذكره لاشتماله على فائدة مع عدم دخوله فيما سبق مثل القول في السرقات الشعرية وما يتصل بها اهـ فأنت تراه جعل المقصود بالخاتمة وهو السرقات الخ مما يذكر في البديع فتعين كون الخاتمة داخلة فيه **(قوله: التعقيد المعنوي)** هو أن لا يكون الكلام ظاهر الدلالة على المراد لخلل في الانتقال وسيأتي بيانه **(قوله: المذكور في التقسيم)** بالجرّ نعت للمذكور قبله وما خبر أن **(قوله: والمقدمة)** أي من حيث هي لا بقيد كونها لهذا الكتاب ولذلك أظهر مع أنّ المقام للإضمار تأمل صبان **(قوله: للجماعة)** أي الموضوعة للجماعة اهـ منه أي أنها نقلت من الوصفية إلى الجماعة المذكورة **(قوله: منقولة)** فسر الشارح مأخوذة تبعاً للفنري وغيره بمنقولة أو مستعارة وردّه عبد الحكيم فانظره **(قوله: لأنّ هذه المقدمة الخ)** المناسب حذف هذه لأنّ الكلام ليس في مقدمتنا بخصوصها كما علمت وهذا بيان للمناسبة بينهما ويأتي ما فيه **(قوله: فهي من الخ)** أي باعتبار أصلها قبل النقل وكذا يقال في ويحتمل الخ وهذا بيان لاشتقاقها حال الوصفية بعد

وبالفتح من الأوّل لا غير لأنّ المؤلف قدّمها أمام مقصوده وهي قسمان: مقدّمة علم ومقدّمة كتاب. فمقدّمة العلم ما يتوقف عليها الشروع في ذلك العلم وهو تصوّره بوجه مّا إن أريد مجرد الشروع أو تصوّره برسمه أو حده وتصوّر موضوعه وغايته إن أريد الشروع على بصيرة وهذه معان محضة وذكر الألفاظ لتوقف الإنباء عنها عليها لا أنها مقصودة لذاتها حتى لو تيسر فهم المعنى من غير ألفاظ لم يحتج إليها أصلاً ومقدمة الكتاب اسم لطائفة من كلامه قدمت أمام المقصود لارتباط له بها وانتفاع بها فيه فالأولى معان والثانية ألفاظ فبين المقدمتين تباين والمقدمة هنا مقدمة كتاب لاعلم خلافاً لصاحب المتن في شرحه لأنها طائفة من الكتاب وهي ألفاظ ذكرت أمام المقصود وهو المعاني والبيان والبديع لارتباط كل بما ذكره هنا من معنى الفصاحة والبلاغة وانحصار علم البلاغة في علمي المعاني والبيان وما يلائم ذلك ولو عبر المصنف بمقدّمة بالتنكير كما عبر أصله لكان صواباً إذ لا وجه للتعريف لأن طرقه أربعة العهد الخارجي أو الذهني أو الجنس أو الاستغراق ولا يصلح المقام لشيء من ذلك بخلاف التعريف في الفنون الثلاثة فله وجه وهو تقدّم العلم بها من قوله: ومن التعقيد البيتين فناسب الإيراد بالتعريف. قال:

فصاحة المفرد أن يخلص من تنافر غرابة خلف زكن

بيان نقلها أو استعارتها وهو تفريع على المناسبة المذكورة وذلك أنه حيث اعتبر في مقدمه الجيش كونها تقدمه يكون قد نقل إليها اللفظ المأخوذ من المتعدي وقد نقل منها لهذه للمناسبة بينهما.

وحاصل المقام أن المقدمة في الأصل صفة بلا نزاع مأخوذة من قدّم اللازم على المختار لما قاله الحفيد من أن الظاهر أن تضاف الصفة المتعدية إلى المفعول كمقدّمة المشتغل بها لا إلى ما له نوع تعلق كالكتاب وعلى هذا فهي مكسورة الدال لا غير وعلى خلافه يصح أيضاً الفتح ثم نقلت للاسمية فإما أن تجعل للطائفة المتقدّمة من الجيش ثم تنقل عنها على وجه الحقيقة أو المجاز إلى اسم أوّل كل شيء ويتعين المراد بالإضافة كالكتاب والعلم وإما أن تنقل أوّلاً إلى اسم أوّل كل شيء والتعيين بالإضافة كالجيش والكتاب فالنقل على الأوّل إلى مقدّمة الكتاب أو العلم بواسطة دون الثاني والتاء على كل للنقل كذا في الحفني على رسالة الوضع وغيره وهو شائع جداً والأوّل من وجهي النقل هو ما يفيده الشارح. إذا علمت هذا فتقديم الشارح احتمال الأخذ من المتعدي وبناء مناسبة النقل عليه وتمريض المختار بقوله ويحتمل ليس على ما ينبغي، ولعبد الحكيم أن إطلاق المقدمة على مقدمة الجيش باعتبار الوصفية لا الاسمية وقد علمت أنه لا يقول بالنقل عن مقدمة الجيش **(قوله: وبالفتح الخ)** الظاهر أنها حينئذٍ باقية على الوصفية **(قوله: هو تصوّره)** أي متعلق تصوّره وكذا يقال فيما بعده ليوافق قوله بعد وهذه معان محضة تأمل **(قوله: لطائفة)** أي جماعة وقوله من كلامه من إضافه العام إلى الخاص أو المعنى من كلام مؤلفه صبان **(قوله: قدمت)** أي جعلت أمام فلا بد من التجريد للسلامة من الركة بتكرار أمام معه اهـ دسوقي **(قوله: لارتباط له بها)** أي سواء توقف عليها الشروع أم لا وإنما اعتبر الارتباط في جانب المقصود دون المقدمة نظراً إلى أنه موقوف عليها نقله الصبان عن يّس وقوله سواء توقف الخ بأن كان مدلولها مقدمة علم **(قوله: فالأولى الخ)** تفريع على التعريفين إلا أن أوّله مكرر فالأولى حذفه وإبدال لفظ الثانية بلفظ هذه للتناسب وتفريع كل من قوله هذه معان فيما سبق ولفظ هذه ألفاظ هنا على سابقه. فإن قلت إذا جعل مقدمة الكتاب عبارة عن الألفاظ يلزم الحذف في بها وبها أي بمعناها إذ ارتباط المقاصد والانتفاع إنما هو بالمعاني ومعلوم أن ارتكاب الحذف في موضع واحد أعني قوله لطائفة أي لمعاني طائفة أولى. قلت: لما كانت الألفاظ هي طريق الإفادة والاستفادة لم يحتج إلى تقدير مضاف في الموضعين اهـ: من الفنري بتصرف وقوله: هي طريق الخ أي فيصح جعل الارتباط بها لإفادتها المرتبط به حقيقة وكذا الانتفاع وهو ظاهر **(قوله: فبين المقدمتين الخ)** وبين مقدمة العلم ومدلولات مقدمة الكتاب أو دوالّ مقدمة العلم ومقدمة الكتاب عموم وخصوص مطلق إن اعتبر في مفهوم مقدمة العلم تقدمها وضعاً وإلا وهو ما يقتضيه تعريف الشارح كان كل من العموم والخصوص وجهياً صبان بتصرف **(قوله: لارتباط كل الخ)** لبحث هذه الفنون عن أسرار البلاغة المتوقفة على الفصاحة والاقتصار عليها في المقصود المقتضى الانحصار فيها **(قوله: إذ لا وجه للتعريف)** ممنوع لعهد المقدمة ذكرا ضمنياً في قوله: سلكت ما أبدي الخ إذ هو في قوّة رتبته على مقدمة الخ والعهد الذكرى نوع من الخارجي كما سيتضح وحينئذٍ فقوله ولا يصلح الخ ممنوع **(قوله: وما من التعقيد البيتين)** صوابه وحافظ الأبيات **(قوله: فصاحة المفرد)** المراد بها الكيفية

أقول: الفصاحة في اللغة تنبئ عن الظهور والإبانة يقال فصح الأعجمي إذا انطلق لسانه وخلصت لغته من اللكنة وقال تعالى حكاية عن سيدنا موسى: ﴿وَأَخِي هَـٰرُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَانًا﴾ [القصص: ٣٤] أي أبين مني قولاً، ومعناها اصطلاحاً يختلف باختلاف موصوفها وموصوفها الكلمة والكلام والمتكلم يقال كلمة فصيحة وكلام فصيح في النثر وقصيدة فصيحة في النظم ومتكلم فصيح. وأما البلاغة فيوصف بها المتكلم والكلام فقط فيقال كلام بليغ ومتكلم بليغ ولا يقال كلمة بليغة، وذكر المصنف فصاحة الكلمة وهي مقصوده بالمفرد في هذا البيت فذكر أنها عبارة عن خلوصه من ثلاثة أمور. الأوّل التنافر وهو وصف في الكلمة يوجب ثقلها على اللسان وعسر النطق بها فمنه ما تكون الكلمة بسببه متناهية في الثقل كالهعخع بضم الهاء والخاء المعجمة وسكون العين المهملة الأولى من قول أعرابي وقد سئل عن ناقته فقال تركتها ترعى الهعخع والهاء والعين لا يكادان يجتمعان من غير فصل وهو شجر مستحدث قيل ولا أصل له في كلامهم وإنما هو الخعخع بخاءين معجمتين ومنه ما دون ذلك كمستشزرات من قول امرئ القيس:

غـدائـره مـسـتـشـزرات إلـى الـعـلـى

القائمة به التي أوقعها المتكلم لا الإيقاع الذي هو المعنى المصدري وقدّم المصنف الفصاحة على البلاغة لتوقف معرفة البلاغة على معرفتها لكونها مأخوذة في تعريفها وقدّم فصاحة المفرد على فصاحة الكلام والمتكلم لتوقفهما عليها قاله السعد **(قوله: أن يخلص)** قال السعد: تفسير الفصاحة بالخلوص لا يخلو عن تسامح قال الصبان: نقل عنه في وجه التسامح أن الخلوص لازم غير محمول لكون الفصاحة عندهم وجودية والخلوص عدمياً لأنها كون اللفظ جارياً على القوانين المستنبطة من استقراء كلام العرب متناسب الحروف كثير الاستعمال والخلوص من الأمور المذكورة عبارة عن عدمها من اللفظ فلا يصح أن الفصاحة هي الخلوص وإن صح أن الفصيح هو الخالص لأن تصادق المشتقات كالناطق والضاحك لا يستلزم تصادق مأخذها كالنطق والضحك إلا أن يكون أحدهما بمنزلة الجنس للآخر كالمتحرك والماشي فإنه يصح المشي حركة مخصوصة وإنما استقام في الجملة تفسيرها بالخلوص لقصد المبالغة وادّعاء أنها نفسه اهـ **(قوله: تنافر)** أي في الحروف **(قوله: تنبئ الخ)** لما كان الواقع في كتب اللغة ذكر معان متعدّدة للفصاحة وكلها تدلّ على معنى الظهور ولم يتحقق منها الحقيقي من المجازي لما وقع في ذلك من الاختلاف والاشتباه أتى الشارح في بيان الفصاحة بما يجمع معانيها الحقيقية والمجازية وهو الإنباء عن الظهور والإبانة والمراد بالإنباء الدلالة أعم من أن تكون بطريق المطابقة أو التضمن أو الالتزام فإن كانت موضوعة للظهور والإبانة كان إنباؤها عنهما مطابقة أولهما ولغيرهما كان تضمناً أو لشيء يلزمه الظهور والإبانة كخلوص اللغة وانطلاق اللسان كان التزاماً لهذا نكتة قول الشارح تنبئ الخ دون أن يقول: هي الظهور والإبانة اهـ صبان. **(قوله: بضم الهاء والخاء)** الذي في الفنري بكسر الهاء وفتح الخاء المعجمة وكسرها نبت أسود والضم إنما هو للخاءين في الرواية التي يذكرها ذكره الفنري أيضاً **(قوله: امرئ القيس)** لقب **(قوله: غدائره)** تمامه.

تـضـل الـعـقـاص فـي مـثـنـى ومـرسـل

تضل أي تغيب والعقاص جمعَ عقيصة وهي الخصلة المجموعة من الشعر وهي بمعنى الغدائر وأقام الظاهر مقام المضمر إشارة إلى تسمية تلك عقاصا أيضاً والمثنى المفتول والمرسل الخالي من العقص والثني ومعنى البيت أن الذوائب التي هي الخصل المجموعة مرتفعة على الرأس إلى جهة العلى مشدودة عليها كالرمانة تغيب هذه الذوائب التي تسمى عقاصاً أيضاً في شعر مفتول وخال من الجمع والفتل يسبلان عليها لأن عادة نساء العرب بعد أن تعقص جانباً من الشعر وتشدّه على الرأس كالرمانة ترسل فوقه المثنى والمرسل وفي جمع العقاص مع إفراد المثنى والمرسل لطيفة وهي الإشارة إلى أن العقاص مع كثرتها تغيب في الأخيرين مع وحدتهما ففيه إشارة إلى كثرة شعرهما والغرض من الكلام برمته بيان كثرة الشعر اهـ من السعد وحاشيتيه وردّ عبد الحكيم كون الغدائر هي العقاص وهو مدفوع بتأمل سابق الكلام ولاحقه **(قوله: إلى العلى)** جمع العلياء تأنيث الأعلى أي إلى جهة العلى وهي السموات صبان **(قوله: ذوائبه)** جمع ذؤابة بالهمز أبدلت الهمزة الأولى بالواو لاستثقالهم وقوع ألف الجمع بين الهمزتين اهـ عبد الحكيم والذؤابة الشعر المنسدل من الرأس إلى الظهر اهـ سيرامي أي الذي شأنه الانسدال فلا ينافي أنه قد يكون فوق وسط الرأس كما هنا صبان **(قوله: غدائره)** سميت

أي ذوائبه جمع غديرة والضمير للفرع قبله والفرع الشعر التام ومستشزرات أي مرتفعات إن قرئ بكسر الزاي أو مرفوعات إن قرئ بفتحها. وضابط التنافر كل ما عده الذوق السليم الصحيح ثقيلاً متعسر النطق سواء كان من قرب المخارج أو بعدها أو غير ذلك. الثاني الغرابة وهي كون الكلمة وحشية غير ظاهرة المعنى ولا مألوفة الاستعمال فتحتاج معرفتها إلى تفتيش عنها في كتب اللغة المبسوطة كما روي عن بعضهم أنه سقط عن حماره فاجتمع عليه ناس فقال ما لكم تكأكأتم عليّ كتكأكئكم على ذي جنة افرنقعوا أي اجتمعتم تنحوا عني أو تخريج لها على معنى بعيد نحو مسرّج في قول العجاج:

وفـاحـمـاً ومَـرْسِـنـاً مُـسـرَّجـا

فإنه لم يعرف ما أراد بقوله مسرجاً حتى اختلف في تخريجه فقيل هو من قولهم في السيوف سريجية منسوبة إلى قين أي حداد يقال له سريج يريد أنه في الدقة والاستواء كالسيف السريجي وقيل من السراج يريد أنه في البريق واللمعان كالسراج وهذا يقرب من قولهم سرج اللّٰه وجهه أي بهجه وحسنه وفاحماً أي شعراً أسود كالفحم معطوف على منصوب قبله والمرسن بفتح الميم مع فتح السين وكسرها الأنف الثالث المخالفة للقواعد بأن تكون الكلمة على خلاف قانون مفردات الألفاظ الموضوعة كالفك فيما يجب إدغامه وعكسه نحو قول أبي النجم: الحمد للّٰه العليّ الأجلل الواحد الفرد القديم الأول

بذلك لأنها غودرت أي تركت حتى طالت كذا يؤخذ من الفنري فهي في الأصل فعيلة بمعنى مفعولة **(قوله: وضابط الخ)** ومن ضبطه بتقارب مخارج الحروف أو تباعدها أو بغير ذلك مما ليس فيه وكول للذوق فقد نقض عليه راجع شرحي السعد وحواشيهما **(قوله: الذوق الصحيح)** هو قوّة للنفس بها كمال الإدراك وهو سيلقى كما للعرب العرباء وكسبي كما للمولدين الممارسين كلام بلغاء العرب المزاولين لنكاتهم وأسرارهم صبان **(قوله: أو غير ذلك)** كتوسط الشين بين التاء والزاي في مستشزرات أفاده الصبان **(قوله: وحشية)** إنما وسطها في البين ولم يقتصر على قوله كون الكلمة غير الخ تنبيهاً على تفسير الوحشية بأنها غير ظاهرة المعنى الخ صبان **(قوله: غيرظاهرة المعنى)** أي الموضوع فلا يرد المتشابه والمشكل والمجمل لأنها غير ظاهرة الدلالة على المراد اهـ عبد الحكيم وقوله: غير ظاهرة الدلالة الخ أي مع ظهور المعنى الوضعي فالاستواء المذكور في القرآن معناه الوضعي ظاهر وهو الجلوس والمعنى المراد خفي ومثله الوجه وكذا يقال في المجمل **(قوله: ولا مألوفة الاستعمال)** أي استعمال العرب العرباء فلا يرد غريب القرآن والحديث لكونه مستعملاً لهم عبد الحكيم أي فغرابته بالنسبة لغيرهم **(قوله: العجاج)** لقب **(قوله: وفاحما)** شطر أخير قبله.

ومـقـلـة وحـاجـبـا مـزجـجـا

ومقلة عطف على واضحاً في بيت قبله وهي بياض العين مع سوادها وقد تستعمل في الحدقة اهـ فنرى ومزججاً أي مدققاً خلقة مطوّلاً مع تقوّس **(قوله: فإنه الخ)** تعليل لعدّ مسرجاً غريباً **(قوله: هو من قولهم الخ)** أي ناشئ منه بنسبته إليه وكذا يقال في من السراج **(قوله: يريد أنه الخ)** بيان لحاصل المعنى وتطبيق العبارة عليه على وفق القاعدة أن يقال فعل قد يجيء لنسبة الشيء إلى أصله نحو تممته أي نسبته إلى تميم فمسرج بمعنى منسوب إلى السريجي أي بالمشابهة فوجه التخريج هذا ووجه البعد أن مجرد النسبة لا تدل على التشبيه فأخذه منها بعيد نقله الصبان عن سم وقوله: وتطبيق العبارة الخ أي تنزيل لفظ مسرج على هذا الحاصل جارياً على الخ وقوله: فمسرج الخ تفريع على ما يفهم من قوله فعل قد يجيء الخ من كون صيغة النسب على مفعل وما هنا يقال في قوله وقيل من السراج **(قوله: وهذا يقرب الخ)** أي المعنى الثاني قريب من هذا القول لأن البريق واللمعان موجب للحسن مطرداً بخلاف الدقة والاستواء فإنه قد يوجبه وقد لا يوجبه فيؤيد التخريج الثاني بأنه قريب من استعمال سرّج بمعنى حسن بخلاف الأوّل اهـ عبد الحكيم وانظر حكمة عدم جعل مسرجاً اسم مفعول منه في شرحي السعد وحواشيهما **(قوله: على خلاف قانون الخ)** أي على خلاف ما ثبت عن الواضع ولم يهجر سواء كان موافقاً للقياس التصريفي كقام ومد أو مخالفاً أفاده السعد والصبان **(قوله: نحو قول)** أي نحو مخالفة الأجلل في قول. فإن قلت ليس الأجلل مفرداً غير فصيح لأن المفرد قسم من الموضوع والموضوع هو الأجلّ لا الأجلل. قلت: أصل كل مغير موضوع عندهم كالفرع إلا أنه هجر الأصل نقله الصبان عن الأطول **(قوله: الحمد للّٰه إلخ)** تمامه:

الـواحـد الـفـرد الـقـديـم الأول

والقياس الأجلّ بالإدغام لاجتماع مثلين مع تحريك الثاني فنحو ماء وآل وعوروقطط فصيح لأنه ثبت عن الواضع كذلك فهو في حكم الاستثناء من القياس وزاد بعضهم أمراً رابعاً وهو الخلوص من الكراهة في السمع بأن تكون الكلمة بحيث يمجها السمع نحو الجرشي أي النفس في قول أبي الطيب:

كريم الجِرِشَّي شريف النسب ورَدّ ذلك بأن الكراهة في السمع

من قبيل الغرابة فلا زيادة على الثلاثة وزكن علم. قال:

وفي الكلام من تنافر الكلم وضعف تأليف وتعقيد سلم

أقول المراد بالكلام المركب مجازاً من باب إطلاق اسم الخاص على العام ومقابلته بالمفرد قرينة لذلك فيشمل المركب الناقص كإن قام زيد والتام كزيد قائم فالتعميم في جانبه أي الكلام ما ليس بمفرد وقيل إن المركب الناقص داخل في المفرد والتعميم فيه أي المفرد ما ليس بكلام أي مركب تام وهو مختار السعد في شرح الأصل والمرجح الأول. قوله من تنافر الخ أي خلوصه من هذه الأمور الثلاثة وترك رابعاً ذكره أصله هو فصاحة كلماته احترازاً من نحو زيد أجلل فليس بفصيح فالتنافر أن تكون الكلمات ثقيلة على اللسان وإن كان كل منها فصيحاً والثقل يكون متناهياً كما في قوله:

وليس قُرْبَ قَبْرِ حرب قَبْرُ

وقيل غير ذلك **(قوله: مع تحريك الثاني)** احترز عما لو كان ساكناً فإنه يجوز الأمران قياساً وفي:

جزم وشبه الجزم تخيير قفي

وقد يجب الفك كما في حللت **(قوله: فنحو الخ)** تفريع على الضابط المذكور بتفسير القانون بما سبق وقوله وآل أي بناء على أن أصله أهل وقوله: فصيح أي مع مخالفته للقانون التصريفي إذ لا تقلب فيه الهاء همزة ولا يبقى فيه حرف العلة على حاله مع تحركه وانفتاح ما قبله ولا يفك فيه عند اجتماع مثلين ثانيهما متحرك **(قوله: في حكم الاستثناء الخ)** أي المستثنى وذلك لأنه بتقرره عن الواضع مع استنباط خلافه من تتبع مفردات اللغة كأنه قيل القياس كذا إلا في كذا فالمراد بالقياس المستثنى منه المستنبط من التتبع المذكور وهو التصريفي **(قوله: في السمع)** المراد هنا القوّة السامعة لا معناه المصدري وهو ظاهر اهـ صبان عن سم **(قوله: يمجها السمع)** أي يتبرأ من سماعها **(قوله: أبي الطيب)** هو المتنبي يمدح سيف الدولة **(قوله: كريم الخ)** قبله.

مبارك الاسم أغرّ اللقب

بنقل حركة همزة الاسم إلى اللام قبلها واسمه على مشعر بالعلوّ وموافق لاسم الإمام علي وأغرّ أي مشهور صبان **(قوله: شريف النسب)** لكونه عباسياً **(قوله: ورد الخ)** رده عبد الحكيم بأن الأصل ذكر جميع أسباب الإخلال صريحاً وترك التصريح ببعضها يحتاج إلى توجيه اهـ أي فلا يستغنى عن ذكر قيد باستلزام آخر له **(قوله: من قبيل الغرابة)** أي فالخلوص عنها يستلزم الخلوص عن الكراهة فلا حاجة لزيادة هذا لا يقال إن الخلوص عن الغرابة يستلزم الخلوص عن التنافر ومخالفة القياس لا حاجة إلى ذكرهما أيضاً لأنا نقول الاستلزام ممنوع لأن مستشزر وأجلل ليسا بغريبين لعدم احتياجهما إلى التنقير والتخريج مع تنافر الأول ومخالفة الثاني ذكره عبد الحكيم **(قوله: ومقابلته الخ)** فيه أن النظر للعكس أعني مقابلة المفرد بالكلام أحسن لأن ما يفيده من أن المفرد ما ليس بكلام اصطلاح لا مجاز بخلاف هذا والمتبادر من اللفظ معناه الاصطلاحي أفاده حواشي المختصر فالإنصاف أن رجحان هذا المراد إنما هو للمحذور اللازم على مقابله مما ذكره حواشي المختصر لا للمقابلة **(قوله: فيشمل المركب الناقص)** فنحو مسلموي بدون قلب الواو ياء وإدغام الياء مما خولف فيه القياس خارج باشتراط الخلوص عن ضعف التأليف **(قوله: أي خلوصه)** حل معنى على ما يأتي له ويأتي ما فيه **(قوله: وليس قرب الخ)** صدره:

وقَبْرُ حرب بمكانٍ قَفْرِ

أي خال من الماء والكلأ قال الصبان قيل إن قفر نعت مقطوع وفيه أن محل صحة قطع النعت إذا تعين المنعوت

وغير متناه كما في قوله:

كريم متى أمدحه أمدحه والورى معي وإذا ما لمته لمته وحدي

ومنشأ الثقل في الأول نفس اجتماع الكلمات وفي الثاني حروف منها وهو في تكرار أمدحه دون مجرد الجمع بين الحاء والهاء لوقوعه في التنزيل نحو فسبحه فلا يقال إن مثل هذا الثقل مخلّ بالفصاحة. وضعف التأليف أن يكون تأليف الكلام على خلاف القانون النحوي كالإضمار قبل الذكر لفظاً ومعنى وحكماً نحو ضرب غلامه زيداً بخلاف ضرب زيد غلامه وضرب غلامه زيد وهو زيد قائم. والتعقيد أن لا يكون الكلام ظاهر الدلالة على المعنى المراد لخلل واقع إما في نظم الكلام بسبب تقديم أو تأخير فيه أو حذف أو غير ذلك مما يوجب صعوبة فهم المعنى المراد وإما في انتقال الذهن من المعنى الأصلي إلى

بدونه وهنا ليس كذلك وأجاب الشيخ يّس بأنه ضرورة ويمكن أن يقال إن قفر خبر قبر وقوله: بمكان أي مع مكانه ومحله فإنه أيضاً قفر لا القبر فقط انتهى وقوله: قرب ظرف متعلق بخبر ليس أو بمعنى مقارب فإضافته لفظية فلم يلزم كون خبر ليس معرفة واسمها نكرة اهـ سم أي الذي هو ممتنع اهـ صبان **(قوله: كريم الخ)** في استعمال متى الدالة على الكلية في المدح وإذا الخالية من هذه الدلالة بل هي في قوّة الجزئية لطافة من حيث إنه أشار إلى أنه يضيق صدره ولا ينطلق لسانه بما يدل على الكلية في اللوم صبان عن الجربي **(قوله: حروف منها)** أراد بها مجموع الحاءين والهاءين وفي عدّ الهاء حرفا تغليب وضمير منها للكلمات والمراد بالجمع ما فوق الواحد فإن المنشأ في الثاني حروف من كلمتين وفي العبارة استخدام لتغاير مصدوق الضمير والمرجع اهـ منه **(قوله: مثل هذا الثقل)** أي مما ينشأ عن مجرد الجمع نحو أعهد ولا تزغ قلوبنا فهو وإن كان فيه ثقل لكن لا يخل بالفصاحة ويبقى السؤال عن سبب وقوع هذا في القرآن ولم لَمْ ينزه عنه اهـ منه **(قوله: النحوي)** المراد ما يشمل التصريفي ليناسب ما أراده بالكلام إذ مسلموي المتقدم مخالف للتصريفي كذا يستفاد من الصبان ولعبد الحكيم أنه مخالف للنحوي لا التصريفي وعليه فالشارح على ظاهره **(قوله: كالإضمار قبل الذكر)** أي للمرجع وقوله لفظاً الخ أقسام للقبلية ومفهومه أنه لو تقدم المرجع لفظاً أو معنى أو حكماً فلا ضعف وقد أفاد الشارح هذا بقوله بخلاف الخ فالتقدم اللفظي أن يكون المرجع قبل الضمير لفظاً ورتبة أو لفظاً فقط فالأول كمثال الشارح الأول والثاني نحو ضرب زيداً غلامه والتقدم المعنوي أن لا يكون قبل الضمير لفظاً لكن هناك ما يدل على تقدمه ككون رتبة الفاعل التقديم على المفعول كما في مثال الشارح الثاني والتقدم الحكمي أن لا يكون مصرحاً به قبل الضمير وليس هناك ما يقتضي ذكره قبله إلا حكم الواضع بأن المرجع يجب تقدمه لكنه خولف مقتضاه لأغراض كالإجمال فالتفصيل كما في مثال الشارح الثالث فإن المرجع فيه وهو الشأن مذكور قبل حكماً من حيث إن الأصل تقدم المرجع لكن خولف هنا للنكتة المذكورة فقول الشارح بخلاف الخ تمثيل للثلاثة على ترتيب ذكرها أوّلاً وانظر بسط المقام في حواشي المختصر **(قوله: أن لا يكون الخ)** قد تقرر أن النفي في باب كان متوجه إلى الخبر فمعنى ما كان زيد منطلقاً كان زيد غير منطلق فالتقدير هنا كون الكلام على وجه لا تظهر دلالته فلا يتوجه لومه بأن فيه حمل العدمي على الوجودي نقله الصبان عن سم **(قوله: لخلل الخ)** داخل في التعريف لإخراج المتشابه والمجمل والمشكل فإن عدم ظهور دلالتها ليس لخلل النظم والانتقال بل لإرادة المتكلم إخفاء المراد منها لحكم ومصالح على ما تقرر في محله عبد الحكيم **(قوله: واقع إما في نظم الخ)** ذكر عبد الحكيم أن إما مانعة خلوّ ووجه فانظره **(قوله: بسبب تقديم أو تأخير)** ذكرهما إشارة إلى كون كل واحد مستقلاً بالإخلال وإن كان كلّ منهما مستلزماً للآخر عبد الحكيم وقوله: إلى كون كل واحد أي ملاحظته أي أنّ ملاحظة كلّ واحد دون الآخر يصح معها الحكم بالإخلال أفاده الدسوقي **(قوله: أو حذف)** أي بلا قرينة واضحة وإلا كان في قوّة الإثبات كما في دنف في جواب كيف زيد اهـ دسوقي **(قوله: أو غير ذلك)** كالفصل بين المبتدإ والخبر وبين الصفة والموصوف وبين البدل والمبدل منه بالأجنبي في الجميع ووقعت هذه الفصول مع التقديم والتأخير في بيت الفرزدق الآتي صبان **(قوله: مما يوجب الخ)** أي وإن كان جارياً على قانون النحو فذكر ضعف التأليف لا يكون مغنياً عن التعقيد اللفظي كما زعمه الخلخالي فإنّ بينهما عموماً من وجه فيوجد الضعف بدون التعقيد نحو جاءني أبيض منوّناً ويوجد التعقيد بدون الضعف في صورة اجتماع أمور كل منها شائع الاستعمال نحو ألا عمرا الفاسق ضارب زيد ويجتمعان في بيت الفرزدق من المطوّل وعبد الحكيم بتصرف **(قوله: وإما في انتقال الخ)** وذلك الخلل يكون لإيراد اللوازم البعيدة المفتقرة إلى الوسائط الكثيرة مع خفاء القرائن الدالة على المقصود اهـ مطوّل وقوله: لإيراد اللوازم أي ذكرها بلفظ الملزومات ليوافق مذهب الخطيب في الكناية والمجاز

المعنى المقصود فالأوّل كقول الفرزدق في خال هشام بن عبد الملك وهو إبراهيم:

وما مثله في الناس إلا مُمَلَّكًا أَبُو أُمِّهِ حَيٌّ أبُوهُ يقاربه

أي ليس مثله في الناس أحد يقاربه أي يشبهه في الفضائل إلا مملكاً أي رجلاً أعطي الملك يعني هشاماً أبو أمه أي أبو أم ذلك المملك أبوه أي أبو إبراهيم الممدوح أي لا يماثله أحد إلا ابن أخته وهو هشام ففيه فصل بين المبتدأ والخبر أعني أبو أمه أبوه بالأجنبي الذي هو حيّ وفصل بين الموصوف وصفته أعني حيّ يقاربه بالأجنبي الذي هو أبوه وتقديم المستثنى أعني مملكاً على المستثنى منه أعني حيّ وفصل كثير بين البدل وهو حي والمبدل منه وهو مثله فمثله اسم ما وفي الناس خبره وإلا مملكاً منصوب لتقدّمه على المستثنى منه. والثاني كقول الآخر:

سأطلب بُعْدَ الدار عنكم لتقرُبوا وتسكبُ عيناي الدموع لتجمدا

جعل سكب الدموع كناية عما يلزم فراق الأحبة من الكآبة والحزن وأصاب لكنه أخطأ في جعل جمود العين كناية عما يوجبه التلاقي من الفرح والسرور فإن الانتقال من جمود العين إلى بخلها بالدموع حال إرادة البكاء وهي حالة الحزن ....

ومثله إيرادها بلفظها وإرادة الملزومات البعيدة على مذهب غيره ممن قال بعكس ما قاله قال عبد الحكيم: وقوله اللوازم أي جنس اللوازم واحداً كان أو متعدداً بناء على أنّ الجمع المعرف إذا استحال إرادة الاستغراق منه يحمل على الجنس مجازاً كما في قوله تعالى: ﴿لَا يَحِلُّ لَكَ ٱلنِّسَآءُ﴾ [الأحزاب: ٥٢] وكذا في قوله: الوسائط أي جنس الواسطة المتصفة بالكثرة بأن تكون ما فوق الواحد وإنما قيد اللازم بالبعيد والواسطة بالكثرة لأنّ القريب والواحدة قلما يخفيان اهـ فتركهما لندرتهما وقوله مع خفاء القرائن لا بدّ منه حتى لو اتضحت فلا خلل ولو بعد اللازم كما أنه لو كان قريباً لا واسطة له لكن القرينة خفية فالخلل والمراد بالقرائن الجنس أفاده الصبان (قوله: **الفرزدق**) لقب الشاعر المشهور واسمه همام بن صعصعة صبان (**قوله: في الناس**) أي لا في العرب فقط وقوله أبو أمه الخ في وصف المملك بكون أبي أمه أبا الممدوح إشارة لطيفة إلى أنّ مشابهة المملك له إنما جاءت من قبله بحكم أنّ الوليد يشبه الخال ففيه مبالغة مدح وقوله: يقاربه يدل على أن مماثلة المملك للمدوح ليست بكاملة اهـ صبان (**قوله: بين البدل الخ**) هو بدل كل أورده لإفادة نفي المقاربة الذي هو أعم بعد نفي المماثلة اهـ عبد الحكيم وقوله: أورده لإفادة أي توطئة لإفادة (**قوله: اسم ما**) مقتضاه أن ما حجازية مع أن الشاعر الذي هو الفرزدق تميمي والأصل حمل الكلام على لغة قائله تدبر اهـ صبان (**قوله: منصوب**) أي رجحاناً لا وجوباً وقوله لتقدّمه أي والمستثنى في النفي إذا تقدّم على المستثنى منه يترجح نصبه لأنه الفصيح اهـ صبان (**قوله: والثاني**) وهو الخلل الواقع في الانتقال (**قوله: كقول الآخر**) هو العباس بن الأحنف ولم يقل كقوله لئلا يتوهم عود الضمير إلى الفرزدق اهـ مختصر (**قوله: سأطلب الخ**) معنى البيت أني اليوم أطيب نفساً بالبعد والفراق وأوطنها على مقاساة الأحزان والأشواق وأتجرع غصصها وأتحمل لأجلها حزناً يفيض الدموع من عيني لأتسبب بذلك إلى وصل يدوم ومسرة لا تزول فإن الصبر مفتاح الفرج ومع كل يسر عسراً اهـ منه وفيه إشارة إلى أن السين للتأكيد كما في سنكتب ما قالوا وقول الشاعر عنكم متعلق ببعد لا بأطلب وإلا لقال منكم فالمعنى بعد داري عنكم وفيه إشارة إلى أنه لا يرضى بنسبة طلب البعد إلى دار المحبوب فضلاً عن نفسه قاله عبد الحكيم (**قوله: جعل سكب الدموع الخ**) عبارة ع ق فقد عبر بسكب الدموع لينتقل من معناه إلى لازمه الذي هو وجود الحزن الذي يحصل كثيراً عن فراق الأحبة اهـ ومنه يعلم أن قول الشارح كناية عما يلزم فراق الأحبة أي كناية عما يلزمه ويلزم فراق الأحبة اهـ صبان والمراد باللازم التابع عند أهل هذا الفنّ وإن كان أخصّ قاله عبد الحكيم فلا اعتراض بأنّ قوله كثيراً ينفي اللزوم (**قوله: وأصاب**) لأنه كثيراً ما يجعل دليلاً عليه يقال: أبكاني وأضحكني أي ساءني وسرني اهـ مطوّل (**قوله: لكنه أخطأ**) عند البلغاء وإلا فهو له وجه صحيح ذكره في المطوّل وهو أنه استعمل الجمود في مطلق خلوّ العين مجازاً من باب استعمال المقيد في المطلق ثم كنى به عن المسرة لكونه لازماً لها عادة لكن هذا الوجه لا يخرج عن التعقيد المعنوي لإيراد اللازم البعيد المفتقر إلى الوسائط مع خفاء القرينة لأنّ الجمود في الأصل ضدّ السيلان استعمل في خلوّ العين عن الدمع حال إرادة البكاء ثم استعمل في مطلق الخلوّ ثم كناية عن المسرة مع

لا إلى ما قصده من السرور الحاصل بالملاقاة وزاد بعضهم الخلوص من كثرة التكرار وتتابع الإضافات فالأول كقوله:

سبوح لها منها عليها شواهد

والثاني كقوله:

حمامة جرعى حومة الجندل اسجعي

وردّ بأن ذلك إن ثقل اللفظ بسببه على اللسان فقد حصل الاحتراز عنه بالتنافر وإلا فلا يخل بالفصاحة كيف وقد وقع في القرآن قال الله تعالى: ﴿وَٱلشَّمۡسِ وَضُحَىٰهَا﴾ [الشمس: ١] الخ فكرّر الضمائر وقال: ﴿رَبَّنَا وَءَاتِنَا مَا وَعَدتَّنَا عَلَىٰ رُسُلِكَ﴾ [آل عمران: ١٩٤] وقال: ﴿وَٱعۡفُ عَنَّا وَٱغۡفِرۡ لَنَا وَٱرۡحَمۡنَآ﴾ [البقرة: ٢٨٦] وقال تعالى في تكرير الإضافات: ﴿ذِكۡرُ رَحۡمَتِ رَبِّكَ عَبۡدَهُۥ زَكَرِيَّآ﴾ [مريم: ٢] ﴿كَدَأۡبِ ءَالِ فِرۡعَوۡنَ﴾ [آل عمران: ١١].

فائدة: ذكر بعض الفضلاء أن من خصائص القرآن أنه اجتمع فيه ثمان ميمات متواليات ولم يحصل بسببها ثقل على اللسان أصلاً بل ازدادت خفة وذلك في قوله تعالى: ﴿وَعَلَىٰٓ أُمَمٖ مِّمَّن مَّعَكَۚ﴾ [هود: ٤٨]

خفاء القرينة الدالة على أنه مستعمل في مطلق الخلوّ **(قوله: لا إلى ما قصده الخ)** لأنّ السرور إنما يكنى عنه بنحو الضحك ولذلك لا يقال جمد الله عينك أي سرك بل أضحكك الله فالانتقال من الجمود إلى السرور لا يتبادر وإنما يفهم بعد التأمل الكثير في القرائن وما هو كذلك مخلّ بالفصاحة ع ق **(قوله: كثرة التكرار)** التكرار ذكر الشيء مرة بعد أخرى وكثرته أن يكون ذلك فوق الواحد اهـ مطوّل **(قوله: وتتابع الإضافات)** أي ومن تتابع كما قاله ع ق فهو معطوف على كثرة لا على التكرار وحينئذٍ يكون صاحب هذا القيل مشترطاً في فصاحة الكلام خلوصه من تتابع الإضافات وإن لم تكثر اهـ صبان والمراد بالإضافات ما فوق الواحد ولا فرق بين أن تكون مرتبة لا يقع بين المتضايفين شيء غير مضاف كما في البيت أو غير مرتبة هذا ما يشعر به نقل المصنف في الإيضاح عن الشيخ قاله في المطوّل **(قوله: سبوح الخ)** أوّله:

وتسعدني في غمرة بعد غمرة

وقوله: تسعدني أي تعينني والغمرة في الأصل ما يغمر من الماء والمراد هنا الشدّة وسبوح فعول بمعنى فاعل من السبح وهو شدّة عدو الفرس يستوي فيه المذكر والمؤنث وأراد بها فرساً حسنة الجري لا تتعب راكبها كأنها تجري في الماء وقوله: لها صفة سبوح ومنها حال من شواهد وعليها متعلق به وشواهد فاعل الظرف أعني لها لاعتماده على الموصوف والضمائر كلها لسبوح يعني أنّ لها من نفسها علامات شاهدة على نجابتها اهـ مطول مع بعض زيادة وقوله: وهو شدّة الخ بيان للمراد إذ المعنى الأصلي هو العوم في الماء أفاده عبد الحكيم وقوله: يعني أن لها الخ أشار به إلى أن المراد بالشواهد الدلائل فيندفع ما يقال الشهادة بعلى للمضرة قاله الصبان **(قوله: حمامة جرعى الخ)** تمامه.

فأنت بمرأى من سعاد ومسمع

ففيه إضافة حمامة إلى جرعى وجرعى إلى حومة وحومة إلى الجندل والجرعاء تأنيث الأجرع قصره للضرورة وهي أرض ذات رمل لا تنبت شيئاً والحومة معظم الشيء والجندل أرض ذات حجارة والسجع هدير الحمام ونحوه وقوله: فأنت بمرأى الخ أي بحيث تراك وتسمع صوتك يقال فلان بمرأى مني ومسمع أي بحيث أراه وأسمع قوله كذا في الصحاح اهـ مختصر وقوله: وجرعى إلى حومة أي للبيان أو إضافة الجزء للكل بناء على أن الجرعى نفس الحومة أو بعدها وقوله: ونحوه بالرفع أي نحو الهدير كحنين الناقة أو بالجرّ أي نحو الحمام كالناقة ولا تجوّز في الهدير على الأوّل وهو على الثاني مستعمل في حقيقته ومجازه قاله الصبان وقوله بحيث الخ أي فالحمامة مطلوب منها السجع لأجل أن تسمعها المحبوبة فتطرب **(قوله: ورد الخ)** يقتضي كلامه حصر جهة إخلالهما في الفصاحة في الثقل وبحث فيه بأنهما قد يؤدّيان إلى الكراهة في السمع دون الثقل فيخلان بالفصاحة. وأجيب بأن ذلك على تقدير تسليمه نادر بعيد فلم يلتفت إليه وبأنه أحال دفع الخدش بهما إذا حصل منهما كراهة في السمع على ما تقدّم من الاستغناء عن زيادة اشتراط الخلوص عن الكراهة في السمع باشتراط الخلوص عن الغرابة نقله الصبان عن سم **(قوله: ذلك)** أي ما ذكر من الأمرين **(قوله: كيف)** استفهام

فإن التنوين في أمم والنون في ممن معك يدغمان في الميم بعدهما فيصيران في حكم ميم أخرى والميم المشدّدة في ممن بميمين وفيه أربع أخر فهذه ثمانية وقوله سلم أي خلص خبر مبتدأ معلوم من المقام وهو مؤول بمصدر ومن تنافر متعلق به أي والفصاحة في الكلام خلوصه من تنافر الكلام. قال:

وذي الـكـلام صـفـة بـهـا يـطـيـق تـأديـة الـمـقـصـود بـالـلـفـظ الأنـيـق

أقول: ذي الكلام معطوف على الكلام في البيت قبله أي والفصاحة في ذي الكلام أي صاحبه وهو المتكلم صفة الخ والمراد بالصفة الملكة. ومعنى البيت والفصاحة في المتكلم ملكة يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح. والملكة هي الكيفية الراسخة في النفس والكيفية عرض لا يتوقف تعقله على تعقل غيره ولا يقتضي القسمة واللاقسمة اقتضاء أوّلياً فخرج بالقيد الأول الأعراض النسبية ....

إنكاري وقوله وقع أي كلّ منهما (**قوله: خبر مبتدإ معلوم من المقام**) هو الفصاحة وقوله: وهو مؤوّل الخ أي بدون سابك على حدّ تسمع بالمعيدي الخ هذا والذي في ع ق أنّ الخبر محذوف أي خلوصه يدل عليه ما سبق وقوله سلم كمل به البيت إذ هو تأكيد والتقدير فصاحة الكلام خلوصه مما ذكر حال كونه قد سلم منه ومن المعلوم أن الخلوص هو السلامة مما ذكر وهو المناسب دون ما سلكه الشارح إذ التأويل بدون سابك سماعي لا يقاس عليه على أنه لم يرد في الماضي (**قوله: الأنيق**) المراد به الفصيح كما سيفيده الشارح (**قوله: في البيت قبله**) أي على الكلام في البيت قبله كما سيفيده ثم رأيته في نسخة (**قوله: والمراد الخ**) وأفاد بتعبيره بالمضارع المقتضى الاستمرار الإطاقة إذ لا استمرار إلا مع الرسوخ الذي هو الملكة أفاده ع ق (**قوله: يقتدر**) المراد بالاقتدار الاقتدار القريب بالتعلم أو بالسليقة القريبة لا البعيد فلا تدخل الحياة ومجرد العلم في حدّ الملكة المذكورة والمراد بالمعنى المقصود المعنى الذي يدخل تحت القصد ومن شأنه أن يراد فلا يخرج عنه إلا ما لا يقع به التخاطب عادة من أمور الغيب اهـ ع ق (**قوله: الكيفية الراسخة في النفس**) فإن لم ترسخ كانت حالاً كان من شأنها الرسوخ لكنها في أول أمرها تكون حالاً كالكيفية التي يدرك بها العلم والكتابة أولاً كالمرض والفرح أفاده الصبان فخرج بالراسخة الحال وخرج بقوله في النفس الراسخة في الجسم كالبياض وأفاد الشارح بهذا أن الملكة من الكيفيات النفسانية وهي أحد أقسام الكيف الأربعة: الكيفيات المحسوسة وهي ما يتعلق بها إدراك الحواس الخمس وهي إما راسخة كحلاوة العسل وحرارة النار وتسمى انفعاليات أو غير راسخة كحمرة الخجل وتسمى انفعالات. والكيفيات المختصة بالكميات كالزوجية والفردية في المنفصل والاستقامة والانحناء في المتصل. والكيفيات النفسانية أي المختصة بذوات الأنفس وهي الحيوانات دون الجماد والنبات كالحياة والإدراكات. وهي إما راسخة في النفس وتسمى ملكات كملكة العلم والكتابة وإما غير راسخة وتسمى أحوالاً كالمرض والفرح. والكيفيات الاستعدادية أي المقتضية استعداداً أي انفعالاً وتهيؤا لقبول أثر ما إمّا بسهولة كاللين وتسمى اللاقوّة أو بصعوبة كالصلابة وتسمى القوّة من الحاشيتين بتصرف (**قوله: والكيفية**) أظهر في محل الإضمار لأن المقصود الكيفية من حيث هي سواء كانت راسخة أم لا صبان (**قوله: لا يتوقف تعقله على تعقل غيره**) أي وإن استلزمه في بعض الصور كالإدراك والعلم والقدرة ونظائرها فإنها لا تتصوّر بدون متعلقاتها أعني المدرك والمعلوم والمقدور ولكن ليست تصوّراتها متوقفة على تصوّر المتعلقات معلولة لها كما في النسب بل تصوّراتها مستلزمة لتصوّر متعلقاتها وكذا الحال في الكيفيات المختصة بالكميات اهـ صبان عن خسرو. قال عبد الحكيم: والمراد بالغير الأمر الخارج لأنه المتبادر إلى الذهن ومعنى التوقف أن لا يمكن التصوّر بدونه أصلاً فلا ترد الكيفية المركبة لأن تصوّرها يتوقف على تصوّر أجزائها لا على أمر خارج وكذا الكيفية المكتسبة بالحدّ والرسم إذ لا توقف فيها بمعنى عدم إمكان التصوّر بدونهما لا مكان حصولها بالبداهة اهـ وقوله: والمركبة كطعم الرمان المركب من الحلاوة والحموضة وقوله: المكتسبة الخ كمعنى الإنسان وحدوث العالم وقوله لا مكان الخ أي لمن يفيض الله عليه علم الأشياء بلا واسطة حدّ أو رسم (**قوله: ولا يقتضي الخ**) أي في محله لأن سائر الأعراض إذا قطع النظر عن محلها لا يتصوّر فيها قسمة صبان وكلام الشارح صادق بما لو كان لا يقتضيها أصلاً أو يقتضيها اقتضاء ثانوياً كما سيفيده (**قوله: واللاقسمة**) كذا جرت عادة كثير بإدخال أل على لا قسمة وهو خلاف العربية اهـ منه (**قوله: اقتضاء أولياً**) أي ذاتياً وهو قيد للإدخال كما سيأتي اهـ منه (**قوله: الأعراض النسبية**) من نسبة الجزئيات إلى كليها لأنّ هذه السبعة كلها نسب يتوقف تعقلها على تعقل الغير فالإفاضة نسبة يتوقف تعقلها على تعقل نسبة أخرى والفعل نسبة يتوقف تعقلها على المؤثر والمؤثر فيه وهكذا اهـ منه

وهي الإضافة والملك والفعل والانفعال والأين والمتى والوضع وبالقيد الثاني الكمّ متصلاً كان أو منفصلاً وبالثالث النقطة. وبالقيد الرابع دخل مثل العلم بالمعلومات المقتضية للقسمة واللاقسمة فإن اقتضاء العلم لذلك ثانويّ بواسطة المعلوم فعلم أن من تكلم بالفصيح وليس له ملكة غير فصيح تكلم أولاً، قال:

وجعلوا بلاغة الكلام طباقه لمقتضى المقام

أقول: بلاغة الكلام مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته وأسقط المصنف هذا القيد لضيق النظم واحترز به عن نحو شعره مستشزر إذا ألقى إلى خالي الذهن وبقيد المطابقة عن نحو إن زيداً قائم إذا ألقى

(قوله: الإضافة) وهي النسبة العارضة للشيء بالقياس إلى نسبة أخرى كالأبوة والبنوّة والملك هيئة تعرض للجسم باعتبار ما يحيط به وينتقل بانتقاله كالتقمص والتعمم أي كون الإنسان لابساً للقميص أو العمامة والفعل كون الشيء مؤثراً في غيره ما دام مؤثراً ككون المسخن يسخن غيره ما دام مسخناً والقاطع يقطع غيره ما دام قاطعاً والانفعال هو تأثر الشيء عن غيره ما دام متأثراً ككون الماء مسخناً ما دام يسخن وكون زيد مضروباً ما دام الضرب نازلاً عليه والأين حصول الشيء في المكان والمتى حصوله في الزمان ككون زيد في الدار وكون الصوم في رمضان والوضع هيئة تعرض للشيء باعتبار نسبة أجزائه بعضها لبعض بالقرب والبعد والمحاذاة كالاتكاء والاضطجاع أو باعتبار نسبتها إلى أمر آخر كالقيام والانتكاس فإنه يتوقف على كون رجليه إلى أعلى ورأسه إلى أسفل في الانتكاس وعكسه في القيام اهـ دسوقي **(قوله: وبالقيد الثاني)** هو قوله ولا يقتضي القسمة وقوله: الكم أي لأنه عرض يقبل القسمة لذاته كالأعداد والمقادير كالخط والسطح اهـ صبان والخط ما تركب من أزيد من نقطة والسطح ما تركب من أزيد من خط فللخط طول فقط وللسطح طول وعرض فقط **(قوله: وبالثالث)** هو قوله واللاقسمة وقوله: النقطة هي طرف الخط وغايته فلا تقبل القسمة في جهة أصلاً **(قوله: المقتضية للقسمة)** هي المركبة وقوله: واللاقسمة هي البسيطة وقوله لذلك أي القسمة واللاقسمة **(قوله: فعلم)** أي من تعريف فصاحة المتكلم بالملكة وقوله: ومن له ملكة الخ أي وعلم أن من له الخ أي من التعبير في التعريف بيقتدر دون يعبر أفاده السعد في الشرحين **(قوله: وجعلوا)** أي البيانيون ع ق **(قوله: طباقه)** وهو المطابقة مصدر طابق **(قوله: مطابقته لمقتضى الحال)** أي مطابقته لجميع ما يقتضيه الحال بقدر الطاقة صرح به في التلويح وفيه أنه تخرج عن التعريف بلاغة كلام الباري تعالى إلا أن يراد بقدر طاقة المتكلم أو المخاطب عبد الحكيم أي فيدخل كلام الباري بشمول المخاطب **(قوله: لمقتضى الحال)** وهو الخصوصيات التي يبحث عنها في علم المعاني دون كيفيات دلالة اللفظ التي يتكفل بها علم البيان إذ قد تتحقق البلاغة في الكلام بدون رعاية كيفيات الدلالة بأن يكون الكلام المطابق لمقتضى الحال مؤدياً للمعنى بدلالات وضعية أي مطابقية غير مختلفة في الوضوح والخفاء. نعم إن أدى المعنى بدلالات عقلية أي مختلفة في الوضوح والخفاء لا بدّ فيه من رعاية كيفية الدلالة أيضاً عبد الحكيم وقوله: وهو أي مقتضى الحال الذي لا تتحقق البلاغة بدونه وقوله: الخصوصيات أي موصوفها وهو الكلام الكلي كما يتبين على ما حققه السعد في شرحيه وتبعه الشارح وان نوزع فيه وقوله إذ قد تتحقق الخ أي ولو كانت كالخصوصيات لروعيت في كل تركيب بليغ وقوله عقلية أي حاصلة بمعونة العقل لأن الشخص ينظر به في العلاقة والقرينة وينتقل من الشيء إلى لازمه فلا يكفي في المختلفة بما ذكر مجرد الوضع **(قوله: مع فصاحته)** حال من الضمير في مطابقته لأنه فاعل للمصدر المضاف صبان **(قوله: لضيق النظم)** قد التمس له ع ق مسوّغاً ثانياً وعبارته ولعله اتكل في إسقاطه مع ضرورة الوزن على أن البلاغة شرف في الكلام معلوم وهو التام وبالضرورة إن كونه غير فصيح ينغي عنه الشرف فلا تثبت له تلك البلاغة التي هي شرف تام إلا بما يحصل به شرفها وهو الفصاحة وفيه تكلف اهـ. وأقول من المعلوم أن التعريف لا بد فيه من ذكر جميع القيود المعتبرة في حقيقة المعرف فضيق النظم لا يسوغ الإسقاط وعليه أن يتمم القيود في بيت آخر وإلا كان التعريف مختلاً على أنه لو قال:

بلاغة الكلام أن يطابقا وهو فصيح مقتضى الحال ثقا

لوفى بالقيد الذي أسقطه من غير احتياج إلى بيت آخر وكذا لا يسوغه الأمر الثاني بعد كونه تكلفاً إذ علم أمر خارج عن التعريف متصف به المعرف لا يسوغ إسقاط قيد من التعريف بل ولا يعتمد في الإسقاط على شيء يدل على القيد في نفس التعريف فتأمل منصفاً **(قوله: عن نحو شعره الخ)** أي فإنه وإن كان مطابقاً لمقتضى الحال لكنه ليس فصيحاً لتنافر حروف بعض كلماته فليس بليغاً **(قوله: وبقيد المطابقة الخ)** المتبادر أن الإضافة بيانية لكونها كذلك في مثله وأن المراد

لخالي الذهن. والحال هو الأمر الداعي إلى أن يعتبر مع الكلام الذي يؤدي به أصل المراد خصوصية مّا وهي أي موصوفها مقتضى الحال، مثلاً كون المخاطب منكراً للحكم حال يقتضي كلاماً مؤكداً وهو كلي وهذا الكلي مقتضى الحال وإن زيداً قائم فرد من أفراد ذلك الكلي مطابق له بمعنى أنه مصدوق لذلك الكلي وفرد من أفراده وهذا عكس مطابقة الكلي لجزئياته إذ هي صدقه على كل واحد منها ولم يتكلم المصنف على البلاغة في المتكلم للعلم بها من الفصاحة فيه فهي ملكة يقتدر بها على تأليف كلام بليغ فعلم مما ذكر في حدّ البلاغة أن كل بليغ كلاماً كان أو متكلماً فصيح لجعل الفصاحة شرطاً للبلاغة وليس كل فصيح بليغاً كلاماً كان أو متكلماً لأن الفصيح قد يعرى عن المطابقة كما تقدّم. ولبلاغة الكلام طرفان أعلى وهو ما يقرب من حد الإعجاز وهو أن يرتفع الكلام في بلاغته إلى أن يخرج عن طوق البشر ويعجزهم عن معارضته وخص البشر لأنهم أقوى أصناف المخلوقين على ذلك فإذا عجزوا فغيرهم أولى

المطابقة مع متعلقها أعني لمقتضى الحال وعليه فالمناسب حذف قيد لأن المطابقة جنس في التعريف لا قيد ويمكن أن يقال إن الإضافة على معنى اللام ومراده بقيدها قولهم لمقتضى الحال فقوله عن نحو إن زيداً الخ أي فإنه وإن وجدت فيه المطابقة التي هي الصدق عليه كما سيتضح لكنها لشيء آخر غير مقتضى الحال وهو الكلام المؤكد الكلي إذ مقتضى الحال الذي هو خلو الذهن كلام غير مؤكد وليست الإضافة بيانية حتى يرد ما ذكر فافهم **(قوله: الداعي)** أي المحوج **(قوله: إلى أن يعتبر)** أشار بهذا إلى أن التكلم بدون الاعتبار والقصد غير معتبر عندهم وإلى أنه لا يجب أن تكون الخصوصية من قبيل اللفظ ولذا أورد كلمة مع دون في الموهم للجزئية اهـ عبد الحكيم وقوله: إلى أن التكلم الخ أي فلو تكلم شخص بما يقتضيه الحال من غير اعتبار لم يتصف كلامه بالبلاغة عندهم وقوله: وإلى أنه الخ أي حيث قال يعتبر ولم يقل يذكر وقوله ولذا أي لكون الخصوصية لا يجب أن تكون من قبيل اللفظ وقوله الموهم للجزئية لأنه لو عبر بفي لتوهم أنها لظرفية الجزء في الكل **(قوله: خصوصية)** نقل عبد الحكيم عن القاموس أنها بفتح الخاء وضمها مصدر خصه بالشيء قال والمراد هنا الأمر المختص جعله نفس المصدر مبالغة اهـ وقوله المختص أي بالمقام والحال **(قوله: أي موصوفها)** هو الكلام الكلي كما سيذكره وهذا جرى على ما حققه السعد ونازعه غيره مدّعياً أن مقتضى الحال نفس الكيفيات المخصوصة ووجه كل من السعد وغيره ما ادّعاه راجع الصبان **(قوله: بمعنى أنه مصدوق الخ)** صريح عبارة الشارح أن مطابقة الجزئي للكلي مصدوقيته له ومطابقة الكلي للجزئي صدقه عليه فالعكس حينئذٍ باعتبار المعنى لا باعتبار اللفظ فقط كما لا يخفى على منصف وعبارة السعد صريحة في أن مطابقة الجزئي هنا بمعنى صدق الكلي عليه فيكون العكس حينئذٍ باعتبار اللفظ فقط حيث أسندت المطابقة للجزئي في هذا المقام عكس قولهم إن الكلي مطابق للجزئيات فإن المطابقة فيه مسندة إلى الكلي لا بحسب المعنى إذ المسند إليه المطابقة هنا في المعنى والحقيقة مقتضى الحال الذي هو الكلي لأنه قد أسند الصدق في مطابقة الجزئي إلى الكلي نبه عليه الصبان نقلاً عن سم فكان على الشارح أن لا يخرج عن عبارة السعد **(قوله: للعلم بها من الفصاحة فيه)** أي بعد معرفته بلاغة الكلام فإذا عرفت علم أنها في المتكلم ملكة يقتدر بها على تحصيل تلك البلاغة كما أن فصاحته ملكة يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح وهذا تكلف كما في ع ق **(قوله: يقتدر بها الخ)** أي لا يعجز بها عن تأليف كلام بليغ فالنكرة في سياق النفي عمت والمراد كلام بليغ ورد معناه على المتكلم وأراد بيانه صبان عن الأطول وقوله أي لا يعجز الخ دفع به ما أورد أن التعريف يصدق على ملكة الاقتدار في نوع من أنواع الكلام فقط كالمدح مع أنها لا تسمى بلاغة وقوله والمراد الخ أي فلا يرد المعجزة فإنه لا يمكن ورود معناه على المتكلم لعدم إحاطته بكميات الأحوال وكيفياتها **(قوله: فعلم مما ذكر من حد البلاغة)** المناسب زيادة والفصاحة لأن انتفاء العكس لا يعلم من حدّ البلاغة بل من حدّ الفصاحة حيث لم يعتبر فيه البلاغة وقد ذكر غيره كلا منهما اللهم إلا أن يقال إن الناظر في حدّ البلاغة يعلم أنه إذا اعتبرت البلاغة في الفصاحة يلزم الدور وهو باطل فحينئذٍ يعلم عدم اعتبار البلاغة في الفصاحة فيكون انتفاء العكس معلوماً من حدّ البلاغة تدبر وقصد بهذا بيان النسبة بين الفصيح والبليغ وهي العموم والخصوص المطلق لانفراد الفصيح في العاري من البلاغة دون البليغ **(قوله: كما تقدّم)** أي في قوله وبقيد المطابقة **(قوله: وهو ما يقرب الخ)** المراد الأعلى الحقيقي أي المفرد الذي لا فرد فوقه وبحدّ الإعجاز مرتبته والإضافة بيانية على حذف مضاف أي حدّ ذي الإعجاز لأن الأعلى فرد من البلاغة التي هي المطابقة وليس هو الإعجاز أفاده الصبان **(قوله: وهو)** أي حدّ الإعجاز **(قوله: وخص)** أي

أو لأنه لم يوجد معاند إلا منهم. وأسفل وهو ما إذا غير الكلام عنه إلى ما دونه أي إلى مرتبة هي أدنى منه التحق وإن كان صحيح الإعراب عند البلغاء بأصوات الحيوانات. وبين الطرفين مراتب كثيرة بعضها أعلى من بعض بحسب تفاوت المقامات ورعاية الاعتبارات ويتبعها وجوه أخر غير المطابقة والفصاحة تورث الكلام حسناً وهي أنواع البديع قال:

وحافظ تأدية المعاني ... عن خطأ يعرف بالمعاني
وما من التعقيد في المعنى يقي ... له البيان عندهم قد انتقى
وما به وجوه تحسين الكلام ... تعرف يدعى بالبديع والسلام

أقول: قد علم مما تقدم أن البلاغة مرجعها أي ما يجب حصوله لتحصل ....

المفسر لحدّ الإعجاز **(قوله: ما إذا غير)** أي مرتبة كما يؤخذ من قول الشارح بعد أي إلى مرتبة وذكر الشارح ضميري عنه ودونه العائدين إليها نظراً للفظ ما **(قوله: هي أدنى منه)** أي تحته بلا واسطة كما هو المتبادر فلا يرد الأعلى والمراتب المتوسطة فإن ما تحتها بلا واسطة لا يقتضي التغيير إليه ما ذكر أفاده الصبان **(قوله: التحق)** أي في عدم الاشتمال على المناسبات واللطائف وإن افترقا من حيث الدلالة على أصل المعنى المراد في الكلام المغير دون أصوات الحيوانات **(قوله: وإن كان صحيح الإعراب)** الأحسن وإن كان فصيحاً قاله الصبان عن سم وذلك لأن الفصاحة لما كانت معتبرة في البلاغة تتوقف عليها البلاغة توقفاً قريباً كان شأنها أن يقوي توهم عدم التحاق الكلام بما ذكر عند كونها فيه ولو فقدت المطابقة ولا كذلك صحة الإعراب فكان الأحسن أن يبالغ على ثبوت الالتحاق عند وجودها دفعاً للتوهم القوي وما قاله إنما دفع به توهماً ضعيفاً يندفع باندفاع هذا القوي **(قوله: بعضها أعلى من بعض)** بيان لما فيه التفاوت وهو العلوُّ **(قوله: تفاوت المقدمات)** أي فيما تقتضيه بأن يقتضي بعض المقدمات تأكيداً واحداً مثلاً وبعضها أكثر أو في عددها قلة وكثرة بأن يكون مقامات وأحوال كلام أكثر من مقامات وأحوال كلام آخر صبان وقوله تأكيداً واحداً المناسب تأكيدين لأن الكلام في تفاوت المراتب الوسطى ومرتبة الواحد طرف أسفل اللهم إلا أن يراد تأكيد بعد الأسفل **(قوله: ورعاية الاعتبارات)** معطوف على المقامات وهو كما إذا روعي اعتبار واحد وروعي أكثر صبان عن سم وفي قوله واحد ما سبق وترك الشارح وجهاً ثالثاً للتفاوت وهو تفاوت البعد عن أسباب الإخلال بالفصاحة كما لو انتفى النقل بالكلية في موضع وبقي شيء يسير لا يخرجه عن الفصاحة في موضع آخر **(قوله: تورث)** اختار لفظ تورث على تفيد للتنبيه على أنه ليس النظر إلا إلى حسن في الكلام ولا نظر إلى هذه الوجوه كأنها فنيت وبقي الحسن بخلاف وجوه البلاغة فإن النظر إليها وهي الداعية إلى التكلم وليس النظر إلى حسن الكلام إنما هو من توابعها صبان عن الأطول وقوله ليس النظر أي التام الذي يترتب على القصد بالذات وقوله: إلا إلى حسن الخ أي لأنه الباعث على ارتكاب الوجوه والمنظور إليه نظراً تاماً أولياً إنما هو الباعث لا المبعوث عليه وقوله: كأنها فنيت الخ لأنه إذا حصل المقصود الذي بعث عليها وهو الحسن قطع النظر عنها وقوله: وليس النظر أي أولاً **(قوله: وحافظ)** مبتدأ وكذا ما بعده والمسوغ عمله النصب في تأدية لاعتماده على الموصوف المحذوف أي وفنّ حافظ وخبره جملة يعرف **(قوله: تأدية المعاني)** أي الزائدة على أصل المراد كما يتبين وهو مجرد النسبة **(قوله: بالمعاني)** أي بعلم المعاني والتصرف في العلم جائز إذا اشتهر كالسعد والعصام ووجه ما أفاده المصنف من أن علم المعاني يحترز به عن الخطأ في تأدية المعاني كما قال ع ق أن من أدركه علم أن هذا المعنى يطابق هذا المقام فيؤدّيه مطابقاً له وذلك المعنى يطابق ذلك المقام فيؤدّيه مطابقاً له وهكذا فلا يقع خطأ في التأدية مثلاً بعلم بالعلم المذكور أن المعنى الذي هو حذف بعض أجزاء الجملة يناسب مقام الإيجاز وذكرها يناسب مقام الإطناب ومعنى التأكيد يناسب مقام الإنكار وعدمه يناسب مقام عدم الإنكار وعلى هذا القياس كما يأتي اهـ وقوله: وذكرها يناسب الخ يفرض فيما لو كان عرف الأوساط الذي هو مبني المساواة مبنياً على الحذف نحو إياك والأسد فذكر ما حذف حينئذٍ يناسب مقام الإطناب وإلا فهو مناسب لمقام المساواة تأمل **(قوله: التعقيد في المعنى)** قد عرفته مما سبق **(قوله: له البيان الخ)** خبر ما والبيان مبتدأ خبره قد انتقى وله متعلق بانتقى وفي كلامه تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدإ ووجه ما أفاده المصنف أن من عرف فنّ البيان عرف أنه إنما ينتقل من ملزوم إلى لازم بين لعدم الواسطة أو قلتها أو ظهور القرينة فيحترز عن التعقيد المعنوي السابق **(قوله: مما تقدم)** هو تعريف البلاغة **(قوله: أي ما يجب حصوله لتحصل)** فالمرجع الذي هو الاحتراز والتمييز يحصلان أولاً ثم

أمران: الأوّل: تمييز الكلام الفصيح من غيره وإلا لربما أدى الكلام المطابق لمقتضى الحال غير فصيح فلا يكون بليغاً لوجوب الفصاحة في البلاغة. الثاني: الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد وإلا لربما أدى المعنى المراد بلفظ فصيح غير مطابق لمقتضى الحال فلا يكون بليغاً أما الأوّل فبعضه يعرف من علم اللغة وهي الغرابة وبعضه من علم التصريف وهو مخالفة القياس وبعضه من علم النحو وهو ضعف التأليف والتعقيد اللفظي وبعضه يدرك بالحس وهو التنافر فاستغنى عن ذكر ما يعرف به في هذا الكتاب وغيره من كتب البلاغة وهذا الذي يعرف من هذه العلوم ويدرك بالحس ما عدا التعقيد المعنوي فلم يبق مما ترجع إليه البلاغة إلا الثاني وكذلك ما يحترز به عن التعقيد المعنوي على ما تقدم فوضع للثاني أعني ما يحترز به عن الخطأ في تأدية المعنى المراد علم المعاني، ولما يحترز به عن التعقيد المعنوي علم البيان، وللوجوه التابعة للبلاغة علم البديع. وأشار إلى الأول بقوله: وحافظ البيت وليس في المعاني

تحصل البلاغة وهذا خلاف الغالب فإن الغالب تأخر المرجع كما في قولهم مرجع الجدال إلى فساد القلوب اهـ صبان وقوله: فإن الغالب الخ وذلك لغلبة تفسير المرجع بما يؤول إليه الشيء **(قوله: أمران)** أخذ الأوّل من قولنا في تعريف البلاغة مع فصاحته والثاني من قولنا فيه مطابقة الكلام لمقتضى الحال **(قوله: تمييز الكلام الفصيح الخ)** أي معرفته قال السعد: ويدخل في تمييز الكلام الفصيح من غيره تمييز الكلمات الفصيحة من غيرها لتوقفه عليها اهـ **(قوله: وإلا لربما أدى الخ)** أي وإن لم يحصل التمييز بأن لم يميز الفصيح وأتى بالكلام اتفاقياً أمكن أن يؤتى به غير فصيح فتنتفي البلاغة بل الغالب حينئذٍ ذلك اهـ من ع ق صبان وارتضى عبد الحكيم حملاً للعبارة غير هذا فراجعه وكان الأولى التعبير هنا بأورد كما عبر السعد لأن الإيراد هو الذي يذكر في جانب الكلام **(قوله: الاحتراز عن الخطأ الخ)** ولا يدخل فيه الاحتراز عن التعقيد المعنوي لأنه خطأ في كيفية التأدية لا في نفسها اهـ عبد الحكيم **(قوله: وإلا لربما الخ)** أي وإلا يوجد الاحتراز وربما للتحقيق مجازاً لأنه إذا عدم الاحتراز فلا مطابقة قطعاً أفاده الصبان عن الحفيد وقوله: فلا مطابقة قطعاً أي لأنه حينئذٍ ينعدم اعتبار الخصوصيات وبعدمه تنعدم كما ذكره عبد الحكيم وتقدم عنه أيضاً ما يفيده **(قوله: أما الأوّل)** أي تمييز الفصيح من غيره **(قوله: فبعضه)** أي بعض متعلقه بفتح اللام وكذا يقال فيما بعده **(قوله: علم اللغة)** أي العلم الباحث عن أوضاع مفردات اللغة **(قوله: وهي الغرابة)** أنث باعتبار الخبر أي أنه يعرف به ذو الغرابة وغيره بمعنى أن من تتبع الكتب المتداولة وأحاط بمعاني المفردات المأنوسة علم أن ما عداها مما يفتقر إلى تنقير وتخريج فهو غير سالم من الغرابة أفاده السعد ومثله يقال فيما يأتي وحينئذٍ كان الأولى للشارح أن يعبر بيستفاد **(قوله: وهو مخالفة القياس)** إذ به يعلم أن نحو أجلل مخالف للقياس لعدم الإدغام **(قوله: وهو ضعف التأليف)** كالإضمار قبل الذكر لفظاً ومعنى وحكماً صبان **(قوله: والتعقيد اللفظي)** ردّ بأن التعقيد اللفظي كما يكون سببه مخالفة القانون النحوي برفع منصوب ونصب مجرور مثلاً يكون سببه اجتماع أمور كل منها شائع الاستعمال جار على القوانين وإذا لم يجب أن يكون لمخالفة القانون النحوي فكيف يبين في علم النحو. والجواب أن تسبب التعقيد اللفظي عن اجتماع تلك الأمور إنما هو لمخالفتها الأصل فيها من تقديم وتأخير مثلاً ومخالفة الأصل وإن جازت توجب عسر الدلالة والنحو بين فيه ما هو الأصل وما هو خلافه وحينئذٍ يعرف به التعقيد اللفظي الحاصل بكثرة مخالفة الأصل اهـ صبان **(قوله: بالحس)** أي الذوق السليم الذي هو مثل الحس أو مراده الحس الباطني **(قوله: وهو التنافر)** إذ به يعرف أن مستشزراً متنافر دون مرتفع وكذا تنافر الكلمات قاله السعد **(قوله: فاستغنى)** أي بعلم اللغة وما بعده وضمير يعرف لما ذكر من الأبعاض وضمير به لما وفي هذا متعلق بذكر **(قوله: وهذا الذي يعرف الخ)** أي مما الاحتراز عنه مرجع للبلاغة **(قوله: إلا الثاني)** وهو الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد **(قوله: وكذلك ما يحترز به)** المناسب إبداله بالاحتراز وكذا ما يأتي كما في عبارة السعد لأن بعض الأمر الأوّل هو الاحتراز كما نبه عليه الصبان وكذا نفس الأمر الثاني كما هو واضح من عبارة الشارح وغيره **(قوله: على ما تقدم)** أي وهذا أي قولنا وكذلك الخ جار على ما تقدم إفادته لك وهو أن ما ذكر من هذه العلوم لا يحترز به عن التعقيد المعنوي والمقيد هو قوله وهذا الذي يعرف الخ وفي نسخة لما تقدم وهي واضحة مما قلناه **(قوله: فوضع للثاني)** أي لمعرفته وكذا ما بعده **(قوله: علم المعاني)** إن أريد به القواعد فالأمر ظاهر أو الملكة أو الإدراك احتيج إلى تقدير مضاف أي متعلق علم المعاني وكذا يقال فيما بعد صبان **(قوله: إلى الأول)** أي إلى وضع علم المعاني للأول أي المذكور أولاً حال بيان وضع الفنون الثلاثة وهو الثاني في

الأول والثاني الإيطاء لاختلاف المعنى لأن الأول جمع والثاني مفرد وللثاني بقوله: وما من التعقيد البيت فقوله يقي أي يحفظ ومن التعقيد يتعلق به وانتقى اختير وللثالث بقوله: وما به البيت وما مبتدأ وبه متعلق بتعرف ويدعى أن يسمى خبر ما وقوله والسلام أي على من اتبع الهدى تكميل ولما كان هذا التأليف في علم البلاغة وتوابعها انحصر مقصوده في ثلاثة فنون وكثير من الناس يسمي الجميع علم البيان وبعضهم يسمي الأول علم المعاني ويسمي الأخيرين أي البيان والبديع علم البيان والثلاثة علم البديع. أما تسمية الأول بالمعاني فلتعلقه بالمعنى لأن به الاحتراز عن الخطأ في المعنى وتسمية الثاني بالبيان فلتعلقه بإيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة لأجل بيان المعنى وإيضاحه. وأما تسمية الثالث بالبديع فلبحثه عن المحسنات ولا شك في بداعتها وظرفاتها. وأما تسمية الفنون الثلاثة بالبيان فلأن البيان هو المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير ولا شك في تعلق الثلاثة به تصحيحاً وتحسيناً. وأما تسمية الفنين الأخيرين بالبيان فلتغليب حال الفنّ الثاني على الثالث والأول بالمعاني لما تقدّم. وأما تسمية الفنون الثلاثة بالبديع فلأنه لا خفاء في بداعتها وظرافة لطائفها واللّٰه أعلم.

قوله فوضع للثاني الخ (**قوله: والثاني مفرد**) أي لكونه علماً (**قوله: وللثاني**) وهو ما يحترز به عن التعقيد المعنوي على ما فيه أي إلى وضع علم البيان له وكذا يقال فيما بعده (**قوله: وبه**) متعلق بتعرف وتعرف خبر وجوده والجملة الإسمية صلة ما (**قوله: أي على من اتبع الخ**) أشار إلى اكتفاء في المصنف (**قوله: انحصر مقصوده الخ**) وذلك لأنّ المسمى بعلم البلاغة إنما هو الأولان لمزيد اختصاص لهما بهما أفاده السعد أي لمجموعهما إذ الأول لا تعلق له بغيرها ولما كان المقصود من الثاني بالذات الاحتراز المتقدم بخلاف غيره من العلوم السابقة كان له ما ذكر أفاده الصبان وتوابع البلاغة إنما وضع لها علم البديع.

الفنّ الأول

علم المعاني

قدمه على علم البيان لكونه منه بمنزلة المفرد من المركب لأن رعاية المطابقة لمقتضى الحال التي هي ثمرة علم المعاني معتبرة في علم البيان مع شيء آخر وهو إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة كالتعبير عن اتصاف زيد بالكرم بزيد كثير الرماد جبان الكلب مهزول الفصيل. قال:

علم به لمقتضى الحال يرى ... لفظ مطابقاً وفيه ذكرا
إسناد مسند إليه مسند ... ومتعلقات فعل تورد
قصر وإنشاء وفصل ووصل أو ... إيجاز إطناب مساواة رأوا

الفنّ الأول

علم المعاني

أل في الفنّ للعهد الذكرى لذكره في ضمن قوله سابقاً وحافظ تأدية الخ والإخبار عنه بأنه علم المعاني وإن كان معلوماً مما قبله ليناسب الفنين بعده المحتاج فيهما إلى الإخبار لطول العهد فتجري التراجم على نسق واحد. **فإن قلت: الفنّ الأول** ألفاظ لأنه جزء من الكتاب هو ألفاظ وعلم المعاني معان فكيف صح الحمل. قلت: في الكلام حذف مضاف إما في الأول أي مدلول الفنّ الأول أو في الثاني أي دال علم المعاني ولك منع أنّ الفنّ الأول من قبيل الألفاظ بأنّ أجزاء الكتاب دون الفنون لا نفسها من الصبان بتصرف **(قوله: لكونه منه بمنزلة المفرد من المركب)** كلمة من في الموضعين ابتدائية إلا أن الابتداء باعتبار الاتصال والمعنى لكون المعاني حال كونه ناشئاً من البيان ومتصلاً به بمنزلة المفرد حال كونه ناشئاً من المركب ومتصلاً به وملخصه أن اتصال المعاني بالبيان ونسبته إليه مثل اتصال المفرد بالمركب ونسبته إليه اهـ فنرى وقوله إلا أن الخ أي أن مجرور من ليس مبتدأ ومنشأ لنفس ما قبلها بل هو منشأ لاتصاله به ذكره عبد الحكيم **(قوله: معتبرة في علم البيان)** المراد بالاعتبار ما يشمل اعتبار الخارج واعتبار الفائدة فإنّ رعاية المطابقة أمر خارج عن البيان لا جزء منه ولا فائدة له والشيء الآخر الذي هو إيراد المعنى الخ فائدة لعلم البيان ومقصود منه نقله الصبان عن يّس **(قوله: وفيه ذكرا الخ)** إشارة إلى الأبواب المذكورة فيه **(قوله: إسناد)** بترك التنوين نائب فاعل ذكر وهو على إسقاط المضاف أي باب إسناد وكذا يقال فيما بعد وأراد باب الإسناد الخبري وقوله مسند إليه ويسمى المبتدأ أو الفاعل عند النحاة والمحكوم عليه عند الأصوليين والموضوع عند أهل الميزان وقوله مسند ويسمى خبراً أو فعلاً عند النحاة ومحكوماً به عند الأصوليين ومحمولاً عند المناطقة وقوله: متعلقات فعل كالمفعول به وفيه وله والحال والتمييز والمجرور وقوله تورد كمل به البيت ومع ذلك أشار به إلى أنها فضلات في الجملة زائدة على الركنين وقوله: قصر هو حصر المبتدإ في الخبر أو العكس أو حصر الفعل أو ما يجري مجراه في بعض المتعلقات أو العكس وقوله: وإنشاء هو الكلام الذي ليس لنسبته خارج تطابقه أولاً تطابقه كما يأتي وكقولك قم لا تقم وقوله: فصل وصل الوصل عطف بعض الجمل على بعض والفصل تركه وقوله: أو إيجاز أي وذكر فيه إيجاز وهو أن يسقط من الكلام ما اقتضاه الأصل لفائدة وقوله إطناب بحذف همزته ونقل حركتها إلى تنوين إيجاز وهو أن يورد في الكلام ما لا يحتاج إليه عرفاً لفائدة وقوله: مساواة هو أن يؤتى بالكلام جارياً على ما يتخاطب به أوساط الناس في محاوراتهم أعني الذين ليسوا نهاية في البلاغة ولا أدنى في الفهاهة وقوله: رأوا كمل به البيت أي جعلوا أبواب علم المعاني على هذا العدد وهذه الثلاثة باب واحد اهـ ع ق ببعض زيادة وقوله ما اقتضاه الأصل أي أصل المراد وذلك كالمسند والمسند إليه يحذف حين العلم به لفائدة كإراحة المتضجر وقوله ولا أدنى في الفهاهة أي ولا

أقول: العلم يطلق على ملكة يقتدر بها على إدراك المسائل ويطلق على نفس الإدراك ويطلق على نفس المسائل والأنسب بما هنا المعنى الثالث فقوله علم إلى قوله مطابقاً تعريف لعلم المعاني وقوله يرى أي يعلم وبه يتعلق به ولفظ نائب فاعل يرى وهو المفعول الأوّل ومطابقاً مفعول ثان وهنا مضاف محذوف أي هو أحوال أي علم يعلم به أحوال اللفظ التي بها يطابق مقتضى الحال ومقصوده أنه علم يعلم به أحوال اللفظ التي بها يطابق مقتضى الحال فعلم جنس ويعلم به أحوال اللفظ مخرج لما يعلم به أحوال غير اللفظ كالحساب فإنّ به يعلم أحوال العدد جمعاً وتفريقاً وقوله التي بها يطابق مقتضى الحال أي من حيث إن اللفظ يطابق بها لا من حيث ذاتها كالتقديم والتأخير والتعريف والتنكير مخرج للأحوال التي ليست بهذه الصفة كالرفع والنصب ....

أدنى الناس بسبب الفهاهة **(قوله: على ملكة يقتدر بها على إدراك المسائل)** أي الملكة الحاصلة من إدراك القواعد مرة بعد أخرى أعني ملكة استحضارها متى أريد فهي تابعة للإدراك في الحصول ووسيلة إليه في البقاء فمراد الشارح بالاقتدار الدائم ومحل الإطلاق إذا كانت ملكة إدراك عن دليل وإن أطلقوا وقوله ويطلق على نفس الإدراك أي عن دليل حتى لو أدركها أحد تقليداً لا يقال له عالم بل حاك ذكره السيد السند في شرح المفتاح وقوله ويطلق على نفس المسائل أي إذا علمت عن دليل وإن أطلقوا كما يقتضيه تخصيص الاسم بالإدراك عن دليل كما لا يخفى وكذا التقييد السابق في الملكة ثم إنه حقق السيد أنه حقيقة في الإدراك وفي الملكة ومجاز مشهور أو حقيقة عرفية أو اصطلاحية في المسائل وفي كونه حقيقة في الإدراك نظر لأنّ المراد به الإدراك عن دليل لا مطلقاً حتى يكون حقيقة من الصبان عن الأطول وقوله تخصيص الاسم أي اسم المسائل والملكة الذي هو العلم **(قوله: والأنسب بما هنا الخ)** لما في إرادة الإدراك من التهافت الواضح لصيرورة المعنى عليه إدراك يدرك به ولما يرد على إرادة الملكة ما ذكره الصبان فانظره **(قوله: وهنا مضاف محذوف الخ)** إن قلت يلزم عليه أمور: الأوّل إعراب مطابقاً حالاً بعد أن كان مفعولاً ثانياً فقد تغير إعراب المتن. الثاني كونه حالاً من نكرة بلا مسوغ. الثالث دخول ما لا مطابقة به من الأحوال كالإعلال والإدغام. قلت: أما الأوّل فلا يضر إذ لا يلزم عليه تغيير الحركات وأما الثاني فللضرورة وأما الثالث فقد دفعه الشارح بقوله ومقصوده الخ إذ قد أفاد أنّ بعد قوله مطابقاً ظرف مقدر أي مطابقاً بها وحينئذٍ تخرج الأحوال الموردة هذا ولك أن تقول إن ناصب المفعولين مسلط في الحقيقة على مصدر الثاني مضافاً إلى الأوّل فالمعنى هنا علم يعلم به مطابقة اللفظ وهذا المضاف أعني أحوال مقدر بعد ملاحظة ما في الحقيقة قيل مطابقة والإضافة من إضافة السبب إلى المسبب والنفس إلى هذا أميل وإن كان خلاف المعهود من التقدير بلا تحويل لأنه يئول إلى جزالة المعنى مع كونه لا يرد عليه شيء مما ورد على الأوّل بخلاف الأوّل فإنه يؤدي إلى الركاكة مع ما علمته مما يرد عليه ولو قال:

علم به يعرف حال اللفظ به طباق حال فيه حقق انتبه

لأني بالتعريف مع السلامة من هذا التكلف وقولنا طباق حال على حذف مضاف أي مقتضى حال وقولنا فيه الخ جملة مستأنفة والضمير يعود إلى علم هذا ما ظهر لي وتأمل منصفاً **(قوله: إنه علم يعلم به)** أي مسائل يستنبط منها إدراكات جزئية هي معرفة كل فرد من جزئيات الأحوال المذكورة بمعنى أن أيّ فرد يوجد منها أمكننا أن نعرفه بالمسائل أفاده السعد ثم إنه ليس المراد بعلم هذه الأحوال بهذا العلم تصوّرها به وأنه كالتعريف لها بل المراد التصديق بأنّ هذه الأحوال بها يطابق اللفظ مقتضى الحال أي التصديق بأنّ هذا التأكيد الجزئي مثلاً الذي في قولك إنّ زيداً قائم به طابق هذا الكلام الجزئي مقتضى الحال وهكذا قاله الصبان وسيأتي الإشارة من الشارح إلى هذا في حلّ ألفاظ التعريف **(قوله: أحوال اللفظ)** أي الأمور العارضة له من التقديم والتأخير والإثبات والحذف وغيرها قاله السعد **(قوله: أي من حيث الخ)** متعلق بيعلم بعد ملاحظة نائب الفاعل وصفته تأمل **(قوله: لا من حيث ذاتها)** أي فيكون عبارة عما يتصوّر به معنى التعريف والتنكير والتقديم والتأخير والإثبات والحذف إذ هذا ظاهر الفساد **(قوله: كالتقديم الخ)** تمثيل للأحوال التي بها المطابقة المذكورة **(قوله: مخرج)** خبر قوله وقوله بهذه الصفة أي المطابقة بها لمقتضى الحال **(قوله: كالرفع الخ)** أي والإعلال والإدغام وشبه ذلك مما لا بد منه في تأدية أصل المعنى المراد على وفق الوضع من حيث إنه لا بد منه الخ فلا يرد أن بعض هذه الأحوال لا يتوقف عليه أصل المعنى كالإدغام ولا أن بعضها يتوقف عليه ما ذكر مع أنه يبحث عنه في علم المعاني كأحوال

ولعلم البيان لأن البحث فيه عن أحوال اللفظ لا من الحيثية المذكورة وكذلك المحسنات البديعية كالتجنيس ونحوه مما يعتبر بعد رعاية المطابقة والتحقيق في مقتضى الحال أنه ذو الأحوال وقوله وفيه ذكراً الخ أشار به إلى أن هذا العلم بجملته منحصر في ثمانية أبواب انحصار الكل في أجزائه ووجه الانحصار أن الكلام إما خبر أو إنشاء الأول لا بد له من إسناد ومسند إليه ومسند فهذه ثلاثة أبواب والمسند قد يكون له متعلقات إذا كان فعلاً أو ما في معناه وهو الباب الرابع وكل من التعلق والإسناد قد يكون بقصر وقد لا يكون وهو الباب الخامس والثاني هو الباب السادس والجملة إن قرنت بأخرى فالثانية إما معطوفة على الأولى أو لا وهما الفصل والوصل وهو الباب السابع والكلام البليغ إما ناقص عن أصل المراد أو زائد أو مساوٍ والأول الإيجاز والثاني الإطناب والثالث المساواة وهو الباب الثامن. وأما وجه إفراد كل واحد من هذه بباب ففي المطوّل على الأصل ....

اسم الإشارة فإنه قد يقتضي الحال إشارة البعيد مثلاً لغفلة المشار إليه أفاده السعد والصبان **(قوله: ولعلم البيان)** أي بالحيثية المذكورة في الشارح كما يدل عليه التعليل بعد فهو تعليل للخروج بواسطتها **(قوله: لا من الحيثية المذكورة)** بل من حيث ما يقبل ولا ما لا يقبل ومن حيث تحقيق تفاصيلها وشروط أصول المجاز منها ليحترز بذلك عن التعقيد المعنوي وإذا اعتبرت من تلك الحيثية كانت من علم المعاني نقله الصبان عن اليعقوبي ومراده بأصول المجاز حقائق المجازات فيما يظهر فأل في المجاز للجنس (قوله: كالتجنيس ونحوه) المناسب حذف ونحوه أو إبدال الكاف بمن **(قوله: مما يعتبر الخ)** بيان للنحو مفيد لعلة الخروج (قوله: ذو الأحوال) أي الكلام الكلي ذو الأحوال الكلية لا نفس الأحوال من التعريف والتنكير وغير ذلك (قوله: إما خبر وإما إنشاء) لأنه لا محالة يشتمل على نسبة تامة بين الطرفين وهي تعلق المسند بالمسند إليه بحيث يصح السكوت على هذا التعلق سواء كان تعلقاً على جهة الإيجاب أو السلب أو غيرهما مما في الإنشائيات كالطلب في اضرب يا زيد عمراً فإن المسند فيه تعلق بزيد على وجه طلبه منه فإن كان لنسبة الكلام ما يطابقها في الخارج من نسبة بين الطرفين ثبوتية أو سلبية بأن يكونا ثبوتيين أو سلبيين أو لا يطابقها بأن يكونا مختلفين فخبر وإن لم يكن ما ذكر فإنشاء **(قوله: الأوّل لا بدّ له الخ)** إنما خصّ الأول وإن كان الإنشاء كذلك لأن القوم بحثوا عن المسند والمسند إليه الخبريين وكذا عن متعلقات الفعل والقصر وتركوا الإنشائيات على المقايسة ولذا قدموا هذه الأبواب على الإنشاء وإنما فعلوا ذلك لأن الخبر أكثر ومزاياه أوفر على أن بعض المحققين أنه لا إنشاء إلا وهو في الأصل خبر صار إنشاء بنقل كما في بعت أو حذف كما في اضرب فإن أصله تضرب أو بزيادة كما في لتضرب أو لا تضرب إلى غير ذلك صبان عن الأطول **(قوله: والمسند قد يكون له متعلقات إذا كان الخ)** كالمصدر واسم الفاعل واسم المفعول وغير ذلك وكلامه مبني على الغالب إذ المسند إليه كذلك نحو الضارب زيداً جاءني وفي عبارته حذف أي قد يكون له ذلك وقد لا يكون كما إذا كان جامداً نحو زيد أخوك وإنما يكون كذلك إذا كان فعلاً الخ فلا يرد أن ما ذكر لا يختص بالمسند وأنه لا موقع لقد لأنه إذا كان فعلاً الخ لا بد له من المتعلقات صبان **(قوله: والإسناد)** أي بين المسند والمسند إليه وقوله والتعلق أي بين المسند والفضلات المشار إليه بقوله قد يكون له متعلقات وقوله بقصر الباء للملابسة أي قد يكون ملابساً لقصر كما في ما قام إلا زيد وما ضرب زيد إلا عمراً وقد لا يكون كقام زيد وضرب عمرو أفاد الشارح كما في عبد الحكيم أنه ليس مختصاً بشيء مما ذكر حتى يذكر في بابه فناسب إفراده بباب **(قوله: ففي المطوّل على الأصل)** قال اللفظ إما جملة أو مفرد فأحوال الجملة هي الباب الأول والمفرد إما عمدة أو فضلة والعمدة إما مسند إليه أو مسند فجعل أحوال هذه الثلاثة أبواباً ثلاثة تمييزا بين الفضلة والعمدة المسند إليه أو المسند ثم لما كان من هذه الأحوال ماله مزيد غموض وكثرة أبحاث وتعدد طرق وهو القصر أفرد باباً خامساً وكذا من أحوال الجملة ما له مزيد شرف ويهتم به زيادة اهتمام وهو الفصل والوصل فجعل باباً سادساً ولكون كل من هذه وما قبله من الأحوال لم يقل أحوال القصر وأحوال الفصل والوصل ولما كان من الأحوال ما لا يخص مفرداً ولا جملة بل يجري فيهما وكان له شيوع وتفاريع كثيرة جعل باباً سابعاً وهذه كلها أحوال يشترك فيها الخبر والإنشاء ولما كان ههنا أبحاث راجعة إلى الإنشاء خاصة جعل الإنشاء باباً ثامناً فانحصر في ثمانية أبواب اهـ بحذف وبعض تصرف وقوله: وتعدد طرق أي أمور يؤدي بها كأنما وما وإلا والعطف بلا بعد الإثبات وببل بعد النفي

الكلام إما خبر وهو ما احتمل الصدق والكذب لذاته كزيد قائم وإما إنشاء وهو بخلافه كاعلم واعمل ولا ثالث لهما خلافاً لبعض النحاة القائل بأن الطلب قسم ثالث لدخوله في الإنشاء.

(قوله: الكلام الخ) ذكره ثانياً ليرتب عليه قوله ولا ثالث لهما وللدخول على الترجمة فيما يظهر وفي نسخة والكلام والواو للاستئناف **(قوله: وهو ما احتمل الخ)** ما واقعة على مركب فهو جنس يدخل فيه الإنشاء والمركبات غير المفيدة ويخرج عنه المفردات ولا يعترض بلفظ نعم ولفظ لا فإن كلاً منهما ليس بقضية عند المحققين وإنما القضية مقدرة بعدهما دل عليها كلام السائل وقوله احتمل الصدق والكذب مخرج للمركبات الغير المفيدة نحو إن قام زيد وقوله لذاته أي بالنظر لذاته محرج للإنشاء كالأوامر والنواهي والاستفهام والتمني فإنها لا تحتمل صدقاً ولا كذباً لذاتها وإن احتملت شيئاً منهما فبدلالة الالتزام وتقييد الاحتمال المذكور بالذات يدخل ما قطع بصدقه لكونه ضرورياً أو بالنظر لقائله وما قطع بكذبه لكونه ضروري الكذب أو بالنظر لقائله فإن موجب الصدق أو الكذب في هذه إنما هو أمر خارجي لا حقيقة الخبر اهـ من مختصر السنوسي بزيادة **(قوله: لدخول الخ)** تعليل لقوله خلافاً.

أحوال الإسناد الخبري

أقول: الإسناد ضم كلمة أو ما يجري مجراها إلى أخرى بحيث يفيد الحكم بأن مفهوم إحداهما ثابت لمفهوم الأخرى أو منفي عنها فقولنا أو ما يجري مجراها لإدخال نحو زيد قام أبوه وبحيث يفيد الحكم الخ لإخراج الإسناد الإنشائي والمراد بالمفهوم ما يفهم من الكلمة فلا يرد أن المعتبر من جانب الموضوع الذات ومن جانب المحمول المفهوم لأن الذات أيضاً مما يفهم من اللفظ. وقدم بحث الخبر على بحث الإنشاء لعظم شأنه ولتفرّع الإنشاء عليه في نحو زيد في الدار وأزيد فيها وقدّم أحوال الإسناد

الباب الأوّل

أحوال الإسناد الخبري

(قوله: أحوال الإسناد) أي الأمور العارضة له وهي أربعة التوكيد وتركه والحقيقة العقلية والمجاز العقلي وقوله الخبري ليس بقيد بل الإنشائي أيضاً يجري فيه الأحوال الآتية وإنما خص الخبري لأن وقوعها فيه أكثر مثال التوكيد في الإنشاء اضربن زيداً وتركه اضرب زيداً ومثال الحقيقة العقلية فيه قم يا زيد والمجاز العقلي قوله تعالى حكاية عن فرعون ﴿يَٰهَٰمَٰنُ ٱبۡنِ لِي صَرۡحٗا﴾ [غافر: ٣٦] فإن هامان ليس هو الباني حقيقة صبان **(قوله: ضم)** أي أثر ضم أو لازم ضم الأثر هو النسبة وكذلك اللازم وقوله إلى أخرى أي أو ما يجري مجراها والأنسب أن يراد بالكلمة الأولى وما جرى مجراها المسند وبالثانية كذلك المسند إليه. والحاصل أن الصور أربعة لأنه إما أن يكون المسند إليه والمسند مفردين نحو زيد قائم أو جملتين نحو زيد قائم يجب توكيده إذا ألقى إلى المنكر أو المسند إليه مفرد والمسند جملة نحو زيد ضرب عمراً أو بالعكس نحو لا حول ولا قوّة إلا بالله كنز من كنوز الجنة اهـ من الصبان **(قوله: بحيث يفيد الحكم)** المراد الإفادة بحسب الوضع فلا يشكل بالصلة والجملة الواقعة صفة أو حالاً إذ لم توضع لإفادة الحكم اهـ صبان وقوله فلا يشكل بالصلة الخ أي من حيث وجود الضم المذكور في الثلاثة مع عدم الإسناد فيها لأن الصلة مع الموصول وجملة الصفة والجملة الحالية في حكم الكلمة وقوله إذا لم توضع الخ بل الأولى لتعيين الموصول والثانية لتخصيص الموصوف والثانية لوصف صاحب الحال بمضمونها قال الفنري والمراد بالحكم المعنى اللغوي المصدري لا الإصطلاحي المفسر بالإسناد حتى يتوهم الدور ثم الظاهر أن التعريف مبني على أن الجملة الشرطية عند النحاة جملة خبرية هي الجزاء مقيدة بقيد مخصوص هو الشرط محتملة في نفسها للصدق والكذب فالخبر عندهم منحصر في الحملى اهـ وقوله مبني الخ إذ الضم المذكور لا يكون إلا في الحملية فيلزم ترجيع الشرطية إليها بأن تجعل خبرية هي الجزاء الخ **(قوله: أو منفيّ عنها)** أي منتف لأن المحكوم به هو الثبوت والانتفاء صبان عن يّس **(قوله: نحو زيد الخ)** أي من كل تركيب أقيم فيه غير المفرد ومنه المركبات التقييدية والإضافية مقام المفرد **(قوله: لإخراج الإسناد الإنشائي)** أي لعدم إفادته ما ذكر وإنما يفيد ربط المسند بالمسند إليه على وجه طلبه منه أو الاستفهام عن صدوره منه مثلاً **(قوله: ما يفهم الخ)** أي لا خصوص ما قابل الذات وهو الحقيقة **(قوله: الذات)** وهي الما صدق أي فكان المناسب أن يقال لما صدق الأخرى. وحاصل الإيراد أنه ليس المفهوم معتبراً من جانب الموضوع بل المعتبر من جانبه الما صدق فلا يصح أن يعتبر الثبوت للمفهوم بل للماصدق. وحاصل الجواب أن المراد بالمفهوم ما يفهم من اللفظ أي مدلوله لا مقابل الذات الذي هو الحقيقة حتى يرد ما ذكره الشارح من أن المعتبر من جانب الموضوع الذات هو في غير القضية الطبيعية وهي ما حكم فيها على الطبيعة والحقيقة كقولك الحيوان جنس كما يستفاد من عبد الحكيم فإن المعتبر من جانب الموضوع فيها المفهوم لا الذات والإيراد إنما يتأتى في غيرها فما يفهم من الكلمة يعم المفهوم والذات وقد أشار الشارح إلى هذا بقوله لأن الذات الخ **(قوله: لأن الذات الخ)** علة لقوله فلا يرد **(قوله: لعظم شأنه)** لأن المزايا والخواص المعتبرة عند البلغاء أكثر وقوعها فيه **(قوله: ولتفرع الخ)** أي فهو أصل له بالنسبة إلى هذا

على أحوال المسند إليه والمسند مع تأخير النسبة عن الطرفين لأن البحث إنما هو عن أحوال اللفظ الموصوف بكونه مسنداً إليه أو مسنداً وهذا الوصف إنما يتحقق بعد تحقق الإسناد والمتقدم على النسبة ذات الطرفين ولا بحث لهم عنها والخبري نسبة للخبر وتقدم أنه ما احتمل الصدق والكذب، وفي حدّ الصدق والكذب أقوال أربعة: الأوّل وهو أصحها أن الصدق مطابقة حكم الخبر للواقع والكذب عدم مطابقته له ولو كان الاعتقاد بخلاف ذلك في الحالين. الثاني وهو للنظام أن الصدق المطابقة لاعتقاد المخبر ولو خطأ والكذب عدم مطابقته للاعتقاد ولو صواباً وما لا اعتقاد معه على هذا القول داخل في الكذب لا واسطة. الثالث وهو للجاحظ أن الصدق المطابقة للخارج مع اعتقاد المخبر المطابقة والكذب

المثال ونحوه والأصل مقدم بل هو أصل لكل تركيب إنشائي عند بعض المحققين كما مرّ بيانه (**قوله: مع تأخر النسبة**) فيه إشارة إلى أن المراد بالإسناد النسبة فأظهر في محل الإضمار لهذه الإشارة صبان (**قوله: الموصوف الخ**) أي فالبحث عنه من حيث وصفه بالإسناد صبان (**قوله: وهذا الوصف**) أي كونه مسنداً إليه أو مسنداً (**قوله: والمتقدم الخ**) استئناف بياني في جواب سؤال هو إذا كان كل منهما متأخراً لتأخر الوصف فلم حكموا بالتقدم وقوله ولا بحث لهم عنها أي فلا تعتبر موجبة لتقديم الكلام على أحوالهما (**قوله: مطابقة حكم الخبر للواقع**) إنما زاد لفظ حكم لأن الخبر حينئذٍ عبارة عن اللفظ وهو لا يوصف بالمطابقة حقيقة اهـ ع س اهـ سم والمراد بحكمه النسبة الحكمية أي الكلامية المفهومة من الكلام وبالواقع الخارج أي النسبة الخارجة الحاصلة بين الطرفين مع قطع النظر عن الكلام وليس المراد بالواقع هنا نفس الأمر اهـ صبان وقوله حينئذٍ أي حين إذ جعل قسماً من الكلام وقوله وليس المراد الخ لأن نفس الأمر هو الخارج عما يفهم من الكلام الشامل للنسبة الخارجية وغيرها كما أفاده هو في محل آخر فلا يناسب جعله مطابقاً بفتح الباء ثم المراد مطابقة حكمه الذي تضمنه المعنى المراد لا خصوص المعنى الوضعي فلا يرد المبالغة التي قصد منها معنى الكثرة كجئتك ألف ألف مرة وأما التي قصد منها ظاهر الكلام فهي كذب محض (**قوله: في الحالين**) أي حال المطابقة التي هي الصدق وحال عدمها الذي هو الكذب (**قوله: للنظام**) هو من المعتزلة وهو مذهب سخيف جداً لما أشار إليه السكاكي من أن تصديق اليهودي إذا قال الإسلام حق وتكذيبه إذ قال الإسلام باطل ينادیان عليه بالفساد والبطلان اهـ صبان وإنما قدمه الشارح على مذهب الجاحظ لكمال اتصاله بالمذهب الأوّل حيث اجتمعا في انحصار الخبر في الصادق والكاذب (**قوله: المطابقة الخ**) أي مطابقة الحكم الخبر للاعتقاد والمراد بالاعتقاد الحكم الذهني الجازم أو الراجح فيشمل الظن قاله السعد (**قوله: ولو خطأ**) أي ولو كان الاعتقاد خطأ غير مطابق للواقع وإذا كان صواباً فبطريق الأولى لتحقق المطابقتين اهـ مطوّل وعبد الحكيم قال الصبان قال الحفيد على المطوّل اختار المحقق الرضى أن الواو في مثل هذا الموضع اعتراضية وأراد بالاعتراضية ما يتوسط أثناء الكلام أو يذكر آخره مستأنفة لفظاً متعلقة به معنى ثم نقل أنّ لو في مثل هذا الموضع لا تكون لانتفاء شيء لانتفاء غيره ولا للمضي وكذا إن لا لقصد التعليق ولا للاستقبال فالمعنى فيهما ثبوت الحكم ألبتة اهـ وقوله ما يتوسط أثناء الكلام نحو زيد وإن كثر ماله بخيل وقوله أو يذكر آخره نحو زيد بخيل ولو كثر ماله اهـ وقوله بالاعتراضية أي المنسوبة إليها الواو (**قوله: عدم مطابقته**) أي مطابقة حكم الخبر وقوله ولو صواباً أي ولو كان حكم الخبر صواباً أي مطابقاً للواقع فقول القائل السماء تحتنا معتقداً ذلك صدق وقوله السماء فوقنا غير معتقد كذب قاله السعد ثم قول الشارح ولو صواباً مثله للسيوطي وما قرّرناه به هو المتعين لصحته وإن تبادر من كلامهما ما لا يصح من رجوعه للاعتقاد مع أن الاعتقاد إنما يناسبه ولو خطأ كما لغيرهما تأمل (**قوله: وما لا اعتقاد معه الخ**) وذلك لأنه إذا انتفى الاعتقاد صدق عدم مطابقة الاعتقاد قاله السعد وقوله صدق عدم الخ لأن عدم مطابقة الاعتقاد يصدق بوجوده غير مطابق له الخبر وبفقده وقوله مطابقة الاعتقاد من إضافة المصدر لمفعوله (**قوله: للجاحظ**) هو أبو مسلم ويقال هو أبو عثمان عمرو بن يحيى الأصفهاني أحد شيوخ المعتزلة وتلميذ النظام ولقب بالجاحظ لأن عينيه كانتا جاحظتين من جحظت عينه كمنع خرجت مقلته أو عظمت اهـ (**قوله: المطابقة**) أي مطابقة نسبة الخبر المفهومة منه وقوله للخارج أي النسبة الخارجية الثابتة بين الطرفين في نفس الأمر وهي المراد بالواقع فيما بعد (**قوله: مع اعتقاد**) حال من المطابقة وهو قيد وقوله المطابقة قيد آخر فخرج بالأوّل المطابقة مع عدم الاعتقاد أصلاً كخبر الشاك وبالثاني المطابقة مع اعتقاد عدمها وهاتان الصورتان من صور الواسطة فالصدق صورة واحدة وهي المطابقة مع اعتقادها أفاده الصبان وقوله صورة واحدة أي من صور المطابقة (**قوله: مع اعتقاد**) حال من عدم وهو قيد

عدم المطابقة للواقع مع اعتقاد عدمها وما عدا ذلك ليس بصدق ولا كذب أي واسطة بينهما، وهو أربع صور المطابق ولا اعتقاد لشيء والمطابق مع اعتقاد عدم المطابقة وغير المطابق مع اعتقاد المطابقة وغيره ولا اعتقاد. القول الرابع للراغب وهو مثل قول الجاحظ غير أنه وصف الأربع صور بالصدق والكذب باعتبارين فالصدق باعتبار المطابقة للخارج أو للاعتقاد والكذب من حيث انتفاء المطابقة للخارج أو للاعتقاد واستدل النظام بقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ﴾ [المنافقون: ١] أي في قولهم إنك لرسول الله لعدم مطابقته لاعتقادهم وردّ استدلاله بأن المراد لكاذبون في الشهادة أي في ادّعائهم مواطأة القلب للسان لتضمن قولهم أنك الخ شهادتنا من صميم القلب وهذا كذب واستدل الجاحظ بقوله تعالى: ﴿أَفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَم بِهِۦ جِنَّةٌۢ﴾ [سبأ: ٨] لأن الإخبار حال الجنة غير الكذب ....

وقوله عدمها قيد آخر فخرج بالأول عدم المطابقة لا مع اعتقاد أصلاً وبالثاني عدم المطابقة مع اعتقادها وهاتان الصورتان تمام الأربعة الآتية التي هي صور الواسطة والكذب صورة من صور عدم المطابقة وهو عدمها مع اعتقاد العدم فكل من المطابقة وعدمها صورة ثلاث والمجموع ست أربعة منها واسطة ثم إن الشارح اعتبر في تفسير الصدق مع مطابقة الواقع اعتقاد المطابقة وفي تفسير الكذب مع عدمها اعتقاد عدم المطابقة تبعاً للسعد التابع للإيضاح قال السعد: بعد فكل من الصدق والكذب بتفسير الجاحظ أخص منه بالتفسيرين السابقين لأنه اعتبر في الصدق مطابقة الواقع والاعتقاد جميعاً وفي الكذب عدم مطابقتهما جميعاً ثم أفاد أنه لا منافاة بين التفسير السابق وبين ما قاله بعد لأن اعتقاد المطابقة يستلزم مطابقة الاعتقاد وكذا اعتقاد عدم المطابقة يستلزم مطابقة الاعتقاد ووجه اللزوم كما نقله الصبان عن الأطول أنه إذا اعتقد المخبر أن خبره مطابق للواقع فلا محالة يعتقد الخبر فقد طابق خبره اعتقاده وإذا اعتقد أن خبره غير مطابق لم يعتقد خبره فلم يطابق خبره اعتقاده وبما ذكرناه لك هنا من اللزوم وتوجيهه يتضح لك وجود اعتبارين على مذهب الراغب في الصورة الثانية والثالثة من صور الواسطة هذا ولو اعتبر الشارح في الصدق مطابقة الاعتقاد وفي الكذب عدمها وجرى على هذا الاعتبار فيما بعد لا تضح المقصود غاية الإتضاح وأراح من هذا التعب واستراح **(قوله: لشيء)** أي من مطابقة أو عدمها كما يدلّ عليه ما بعد **(قوله: وهو مثل الخ)** أي في أن كلاً من الصدق والكذب مجموع الأمرين **(قوله: غير أنه اعتبر الخ)** أفاد به أنه إنما يوافق الجاحظ في صدق تام وكذب تام وأما غير التام فهو أحد الأمرين المذكورين في تفسيري الجاحظ فالصدق مطابقة الواقع أو الاعتقاد والكذب عدم مطابقة الواقع أو الاعتقاد **(قوله: الأربع صور)** المناسب أربع الصور أو الأربع الصور لأن العدد المضاف إذا عرّف تدخل أل على جزئه الأخير عند البصريين وعلى الجزءين عند الكوفيين لا على الأول فقط كما صنع ثم ما ذكره لا يظهر في الصورة الرابعة وهي غير المطابق ولا اعتقاد بشيء إذ قد انعدم فيها مطابقة الواقع والاعتقاد فلا يتأتى فيها صدق أصلاً فلعل مراده بوصف الأربع بما ذكر وصف ما فيه إحدى المطابقتين منها ثم إنه قد مرّ لك ما يظهر منه وجود الاعتبارين في الصورة الثانية والثالثة ووجهه في الأولى أن عدم اعتقاد شيء أصلاً من مصدوق عدم مطابقة الاعتقاد كما مرّ قريباً قد وجد فيها عدم مطابقة الاعتقاد كما وجدت المطابقة للخارج ثم بعد كتبي هذا رأيت في حاشية البناني على جمع الجوامع أن كلاً من الأولى والرابعة واسطة عند الراغب لا يوصفان بصدق ولا كذب وحينئذٍ فما ذكره الشارح مع عدم ظهوره في الرابعة غير مناسب في الأولى لصدقه عليها مع خروجها فكان عليه أن يذكر أن الصدق والكذب التامين في صورتين وكذا غير التامين وأن الواسطة اثنتان هذا تحقيق المقام **(قوله: لعدم مطابقته لاعتقادهم)** أي فدل على أن كذب الخبر عدم مطابقته للاعتقاد وإذا كان الخبر قد جعل كذباً لعدم مطابقته للاعتقاد مع مطابقته للواقع فأحرى إذا لم يطابق الواقع والاعتقاد معاً لأنه بالكذب أجدر وإذا تحقق أن الكذب مجرد عدم مطابقة الاعتقاد كان الصدق مقابله لعدم الواسطة بالاتفاق من الخصم فيكون الصدق هو تلك المطابقة فلا يرد أن يقال بعد تسليم أن الكذب ما ذكر لا يلزم منه أن الصدق مطابقة الاعتقاد بل ولا أن الكذب مجرد عدم مطابقة الاعتقاد لاحتمال أن الكذب هو عدم تلك المطابقة مع موافقة الواقع لأنه هو الموجود في الدليل اهـ صبان عن اليعقوبي وقوله من الخصم هو من عدا الجاحظ لما علمت من تأخره وكذا الراغب على ما ذكرنا وإلا لما تمّ الدفع فلعله متأخر أيضاً **(قوله: أي في ادعائهم الخ)** فسر الشهادة بلازمها لأنه مرجع الكذب دون نفس الشهادة لأنها إنشاء لا توصف بصدق ولا كذب وقوله مواطأة القلب أي موافقة اعتقاد القلب وقوله للسان أي لمنطوقه **(قوله: لتضمن الخ)** تعليل لمحذوف أي فإنما صح الكذب في الشهادة لتضمن الخ وقوله قولهم إنك الظاهر قولهم نشهد أنك **(قوله: من صميم القلب)** أي خالصه **(قوله: لأن الإخبار حال الجنة)** أي

لأنه قسيمه وغير الصدق لأنهم يعتقدون عدم صدقه فثبتت الواسطة وردّ بأن المعنى أم لم يفتر فعبر عن عدم الافتراء بالجنة من جهة أن المجنون لا افتراء له لأن الافتراء الكذب عن عمد فهذا حصر للخبر الكاذب بزعمهم في نوعيه أي الكذب عن عمد ولا عن عمد. قال:

الحكم بالسلب أو الإيجاب ... إسنادهم وقصد ذي الخطاب
إفادة السامع نفس الحكم ... أو كون مخبر به ذا علم
فأوّل فائدة والثاني ... لازمها عند ذوي الأذهان

أقول: إسنادهم أي الخبري بدليل ما في الترجمة معرّف والحكم بالسلب أو الإيجاب تعريف والمراد الحكم بأن النسبة واقعة كزيد قائم أو ليست بواقعة كزيد ليس بقائم ولا مخالفة بين هذا التعريف وما تقدم لمراعاة المعنى هنا واللفظ هناك لأن الخبر يكون معقولاً وملفوظاً فالتعريفان بالاعتبارين وقوله: وقصد إلى آخر البيت الثاني المراد بذي الخطاب المخبر أي الذي هو بصدد الإخبار والإعلام لا كل مخبر إذ قد يكون مقصود المخبر إظهار الضعف نحو: ﴿رَبِّ إِنِّي وَهَنَ ٱلْعَظْمُ مِنِّي﴾ [مريم: ٤] أو التحزن والتحسر

المذكور في قوله أم به جنة أي أم أخبر حال كونه به جنة وبهذا يعلم وجود شرط أم المتصلة من كونها بين متساويين فعلية أو اسمية على أن ابن مالك ومن تبعه لا يشترطون ذلك اهـ صبان **(قوله: لأنه قسيمه)** أي وقسيم الشيء يجب أن يكون غيره سعد **(قوله: فثبتت الواسطة)** أي لأنه حيث كان مراد الكفار بالإخبار حال الجنة غير الصدق وغير الكذب وهم عقلاء من أهل اللسان عارفون باللغة وجب أن يكون من الخبر ما ليس بصادق ولا كاذب حتى يكون هذا منه بزعمهم سعد **(قوله: وردّ الخ)** حاصله منع أن المراد بالثاني غير الكذب ومنع أنه قسيم الكذب وبيانه أنا نختار أن المراد بالثاني الكذب وقوله أنه قسيمه إن أراد أنه قسيم مطلق الكذب كما هو المتبادر فممنوع بل هو قسيم الكذب العمد خاصة وإن أراد أنه قسيم الكذب عن عمد فمسلم ولكن لا يلزم منه أن يكون المراد بالثاني غير الكذب إذ لا يلزم من كون الشيء قسيماً للأخص أن يكون قسيماً للأعم اهـ صبان **(قوله: فعبر عن عدم الخ)** أي على طريق الكناية إذ يلزم الجنة عدم الافتراء وإلى هذا أشار الشارح بقوله من جهة الخ **(قوله: للخبر الكاذب)** أي المطلق **(قوله: وقصد ذي الخطاب)** مبتدأ خبره إفادة والجملة مستأنفة بعد تمام التعريف **(قوله: أو كون)** بالنصب عطف على نفس ومخبر بكسر الباء وهذا إظهار في محل الإضمار لأنه ذو الخطاب كما سيذكره الشارح أو مانعة خلوّ تجوّز الجمع كما إذا سأل واحد عن أمر بمحضر جماعة فبادر كل واحد منهم إلى الجواب ليفيد الحكم وأنه عالم به نقله الصبان عن الأطول وقوله بمحضر جماعة خص الجماعة لأن إجابة كل واحد منهم دليل إرادتهم إفادة علمهم أيضاً وإلا لاستغنوا بإجابة واحد منهم لكفايتها في إفادة الحكم قرره شيخنا **(قوله: فأول)** مبتدأ والمسوغ وقوعه في معرض التقسيم **(قوله: إسنادهم)** مبتدأ خبره معرف **(قوله: والمراد بالحكم الخ)** يظهر من هذا أن التعريف للإسناد بالمعنى المصدري بخلاف التعريف المتقدّم **(قوله: بأن النسبة)** أي ثبوت المحمول للموضوع **(قوله: لمراعاة المعنى الخ)** أي أنه روعي هنا معنى الخبر فعرف الإسناد بما جعل متعلقاً بالمعنى وهو الحكم المذكور وروعي هناك لفظه فعرف بما جعل متعلقاً باللفظ وهو أثر ضم الخ ولك أن تقول لأن التعريف له هنا بالمعنى المصدري وهناك بالحاصل بالمصدر وهو أجود كما لا يخفى تأمل **(قوله: يكون معقولاً وملفوظاً)** أي مراعى فيه المعقول أو الملفوظ **(قوله: الذي هو بصدد الخ)** أفاد في القاموس أن الصدد هنا يطلق على قبالة الشيء والقريب منه والمراد به الاعتبار والتصدي أي الذي هو ملابس باعتبار الإخبار والتصدي له أي معتبر للإخبار ومتصدّ له **(قوله: الإخبار والإعلام)** الإخبار في اللغة الإعلام بمضمون الجملة الخبرية وفي العرف الإتيان بها مراداً بها معناها سواء حصل به العلم أولاً اهـ حفيد على المطول وعطف الإعلام على الإخبار لتفسيره والتنبيه على أن المراد به معناه اللغوي لأنه المناسب لمقام حصر قصد المخبر الإفادة في قصد إفادة الحكم وقصد إفاده العلم به اهـ صبان بحذف وقوله بمضمون الجملة أي متعلق مضمونها وقوله لأنه المناسب الخ إنما تكون المناسبة عند ارتكاب التجريد في المعنى اللغوي بأن يراد الأعم من غير قيد وإلا كان قاصراً على الإعلام بالحكم كما علمت من تقديرنا المضاف في المعنى اللغوي قبل مضمون **(قوله: لا كل مخبر)** أي آت بالجملة الخبرية مطلقاً **(قوله: إظهار الضعف)** أي لازم الإظهار وهو الشكوى إذ يلزم من إظهار الضعف لمدبر حال الشخص شكوى حاله إليه

نحو: ﴿رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ﴾ [آل عمران: ٣٦] إذ المولى سبحانه عالم بالفائدة ولازمها في الخبرين أي قصد المخبر بخبره أحد أمرين إما الحكم أي النسبة بين الطرفين المحكوم بها كقولك زيد قائم لمن لم يعلم قيامه أو كونه عالماً به كقولك ذلك للعالم به قاصداً إعلامه بأنك عالم بذلك ويسمى الأوّل فائدة الخبر لأن من شأنه أن يستفاد من الخبر وإن استفيد من غيره والثاني لازمها لأنه كلما أفاد الحكم أفاد أنه عالم به وليس كلما أفاد أنه عالم بالحكم أفاد نفس الحكم لجواز أن يكون الحكم معلوماً قبل الإخبار كما تقدم قال:

وربما أجرى مجرى الجاهل   مخاطب إن كان غير عامل
كقولنا لعالم ذي غفلة   الذكر مفتاح لباب الحضرة

أقول: قد ينزل المخاطب العالم بفائدة الخبر ولازمها أو بأحدهما منزلة الجاهل كقولك لتارك الصلاة وهو يعتقد وجوبها الصلاة واجبة لعدم جريه على موجب العلم لأن من لم يعمل بعلمه هو والجاهل سواء وكقولنا للعالم الغافل عن ذكر اللّٰه تعالى مع علمه بأنه وسيلة إلى حضرة المذكور:

الذكر مفتاح لباب الحضرة

أي الإلهية والمراد بالحضرة ويعبر عنها بحضرة القدس وهي الحالة التي إذا وصل إليها

وإلا فالضعف عند المخاصم العالم ظاهر لا يحتاج لإظهار تأمل **(قوله: نحو رب إني وضعتها أنثى)** فقصدها التحزن بعدم حصول مقصدها وخيبة رجائها حيث لم تضع ما في بطنها ذكراً فيتحرر لخدمة بيت المقدس ويكون من خدمته إذ لا يصلح لذلك إلا الذكور ولا مجال للإناث في ذلك اهـ جربي اهـ صبان **(قوله: أي قصد المخبر الخ)** بيان الجملة كلام المصنف من قوله وقصد ذي الخطاب إلى آخر البيتين بعده بعد أن بين المراد من بعض المفردات **(قوله: بخبره)** المراد به إخباره لا الجملة إذ الإفادة المذكورة إنما تقصد بالفعل وتكون غرضاً منه لا بالجملة الخبرية فإن المقصود بها نفس الحكم أو لازمه فلو أريد الجملة لما صح قوله إفادة الخ صبان عن الأطول **(قوله: أما الحكم)** أي إفادته أي إفادة التصديق به **(قوله: أي النسبة الخ)** فالمصدر بمعنى المفعول بخلافه في تعريف الإسناد كما مر **(قوله: أو كونه عالماً)** أي إفادته وإنما خص هذا مع أن لوازم الحكم كثيرة كإفادة أنّ المخاطب حيّ لكثرة قصده دون غيره أفاده الصبان **(قوله: ويسمّى الأوّل)** أي الحكم الذي يقصد بالخبر إفادته **(قوله: وإن استفيد من غيره)** كالإشارة **(قوله: لأنه)** أي المخبر أو الحال والشأن كلما الخ أشار به إلى أن اللزوم ليس باعتبار ذات العلم وذات الحكم لأنه لا تلزم بينهما إذ قد يتحقق الحكم ولا يعتقده المتكلم بل باعتبار الإفادة بمعنى أن إفادة الأوّل ملزومة لإفادة الثاني اهـ صبان وقوله ولا يعتقد أي فلا يتحقق علمه فلم يلزم من حكمه علمه **(قوله: وليس كلما أفاد الخ)** واللازم أعم لا مساو اهـ صبان والأعم هو الذي لا يلزم من وجوده وجود ملزومه **(قوله: وربما أجرى الخ)** قال ع ق ثم إن هذا المذكور وهو أن الكلام يخاطب به الجاهل بالحكم لإفادة فائدة الخبر والعالم به الجاهل بلازمها لإفادة لازمها هو فيما إذا أجرى الكلام على الأصل وقد ينزل العالم بهما منزلة الجاهل فيخاطب بالكلام كما يخاطب به الجاهل وإليه أشار بقوله وربما الخ **(قوله: مجرى)** بضم الميم لأن فعله رباعي وقوله إن كان قيد في أجرى كما أشار له ع ق وهو واضح **(قوله: ذي غفلة)** ينبغي أن يقرأ بالتاء وكذا الحضرة لئلا يلزم عيب الأكفاء وهو اختلاف الروي بحروف متقاربة المخارج **(قوله: منزلة الجاهل)** أي بهما معاً الذي يقصد إفادتهما له أو بأحدهما فالصور ثلاثة **(قوله: كقولك الخ)** هذا كمثال المصنف مثال لتنزيل العالم بالفائدة ومثال تنزيل العالم باللازم منزلة الجاهل به وهو قليل الوقوع أن تقول لمن يؤذيك اللّٰه ربنا ومحمد رسولنا تنزيلاً له منزلة من لا يعلم علمك بمضمون الجملتين حيث يؤذيك إذاية من يعتقد أنك جاهل بالربوبية والرسالة اهـ ع ق ومثال تنزيل العالم بهما معاً منزلة الجاهل بهما معاً قولك لمن أخذ في مقدمات الزنا بحضرتك الزنا محرم تنزيلاً له منزلة من يجهل حرمة الزنا حيث تجارى عليه ويجهل علمك بالحرمة حيث لم يبال بإطلاعك عليه تأمل **(قوله: لعدم الخ)** علة لينزل والمراد بالجري على الموجب التلبس به والموجب بفتح الجيم المقتضى بفتح الضاد **(قوله: لأن من لم يعمل الخ)** تعليل لترتب التنزيل المذكور على ما ذكر من العلة **(قوله: سواء)** أي كالمستويين من حيث إن الثمرة والمقصود بالذات من العلم قد انتفى عنهما اهـ سم اهـ صبان **(قوله: المذكور)** أي الذي يذكره الذاكر

السالك سمي عارفاً وواصلاً أن يكون في حالة لا يرى فيها إلا المولى سبحانه وتعالى فانياً عن الأكوان متوجهاً بقلبه إلى الرحمٰن متلقفاً ما يلقيه المولى سبحانه وتعالى في قلبه من لطائف العرفان ولا شك أن الوسيلة إلى هذه الحالة ذكر المولى سبحانه وتعالى قال المصنف في شرحه: والغرض من المثال المذكور في البيت ترغيب طالب العلم في الدخول في حضرة المنقطعين إلى اللّٰه تعالى الذين تلذذوا بعبادة ربهم وهم في الدنيا متنعمون بما يرد على قلوبهم من المعارف وما يتجلى لهم من صفات الجلال والجمال وفي الآخرة أسعد وأفضل وتحذيره من الغفلة التي قطعت ظهور كثير من طلبة العلم وطمست بصائرهم حتى توهموا أن العلم مقصود بالذات وما هو مطلوب إلا للعمل إذ لا يصح إلا به فليحذر طالب العلم من الغفلة وليأخذ نصيبه من الأوراد من بدايته إلى نهايته بقدر ما لا يشغله عن العلم فإن اللّٰه سبحانه وتعالى جعل الليل والنهار خلفة لمن أراد أن يذكر أو أراد شكوراً فمن زعم أن الأوراد وإن قلت تشغله فذلك من تسويل الشيطان ومن علامات الطرد والخذلان اهـ. قال:

فينبغي اقتصار ذي الإخبار ... على المفيد خشية الإكثار

فيخبر الخالي بلا توكيد ... ما لم يكن في الحكم ذا ترديد

فحسن ومنكر الإخبار ... حتم له بحسب الإنكار

كقوله:

إنا إليكم مرسلون ... فزاد بعد ما اقتضاه المنكرون

للفظ الابتداء ثم الطلب ... ثمت الإنكار الثلاثة أنسب

وهو اللّٰه تعالى **(قوله: السالك)** أي للطريقة الموصلة إلى اللّٰه أي المتمسك بالأوامر والنواهي **(قوله: فانيا)** خبر ثان ليكون بعد متعلق الظرف **(قوله: عن الأكوان)** أي الموجودات **(قوله: متلقفاً الخ)** التلقف الالتقام والإلقاء الطرح والمراد هنا لازمهما أي الحفظ والإثبات أي جعل الشيء ثابتاً مستقراً **(قوله: من لطائف العرفان)** أي اللطائف الناشئة عن شدة العرفان **(قوله: وفي الآخرة)** أي وهم في الآخرة فهو عطف على في الدنيا **(قوله: وتحذيره)** بالرفع عطف على ترغيب **(قوله: قطعت)** فيه مجاز على مجاز فإن القطع الذي هو فصل اللين نقل إلى الكسر بجامع مطلق الفصل في كل ثم إلى لازمه وهو الضرر ثم ضرر الظهر كناية عن ضرر الشخص **(قوله: وطمست بصائرهم)** أطلق الطمس وهو السدّ وأراد لازمه وهو المنع أي منعتها عن الإدراك **(قوله: وهو مطلوب الخ)** جملة حالية **(قوله: خلفة)** أي يخلف كل منهما الآخر اهـ جلالين **(قوله: تسويل)** أي تزيين **(قوله: والخذلان)** ضد النصرة وهو الهزيمة والمراد هنا لازمه من ظلمة الوجه تأمل **(قوله: اقتصار الخ)** أي فلا يزيد ولا ينقص **(قوله: على المفيد)** وهو يتنوّع بحسب حال المخاطب وقد أشار إلى تفصيله بقوله فيخبر الخ **(قوله: خشية الإكثار)** علة لاقتصار لا لينبغي لاختلاف الفاعل أفاده الصبان عن يّس أي حذراً من الإكثار لغير حاجة لأن ذلك من اللغو المنهي عنه في شرع البلغاء **(قوله: ما لم يكن)** أي المخاطب لا الخالي كما لا يخفى فهذا شبه استثناء منقطع أفاده المصنف في شرحه **(قوله: ترديد)** أي تردد فقد أريد لازمه **(قوله: فحسن)** أي فإن كان ذا تردد فالتأكيد حسن فالفاء واقعة في جواب شرط مقدر وحسن خبر لمحذوف والجملة جواب الشرط **(قوله: حتم)** خبر لمحذوف أي التأكيد حتم أي محتوم والجملة خبر منكر **(قوله: فزاد)** بالإفراد وضميره للقائل وهم الرسل وفي نسخة ع ق فزادوا وتحذف الواو لفظاً اكتفاء عنها بالضمة على حد قوله: ولو أن الأطباء كانوا حولي بحذف الواو لفظاً لما ذكر **(قوله: بعد)** بالبناء فعبر عن عدم الإفتراء بالبناء على الضم لحذف المضاف إليه ونية معناه أي بعد اقتضاء إنكار المنكرين لتلك الزيادة وقوله: ما اقتضاه مفعول زاد والمنكرون فاعل اقتضى على حذف مضاف هو إنكار والمعنى فزاد القائل بعد اقتضاء إنكار المنكرين لتلك الزيادة ما اقتضاه إنكارهم **(قوله: للفظ)** متعلق بانسب والثلاثة مفعول به مقدم والمعنى انسب الثلاثة المتقدمة أي على ترتيبها وهي خلوّ الكلام عن المؤكد وتأكيده استحساناً وتأكيده وجوباً للفظ الابتداء الخ أي على الترتيب المذكور وكون الثلاثة ما ذكر هو ما يتبادر من السعد في الشرحين وصرح به الصبان والذي في المصنف أنها خطاب الخالي وخطاب المتردد وخطاب المنكر والظاهر أن المصدر بمعنى المفعول فيكون عين ما أفاده في الأطول من أنها الكلام الملقى إلى

أقول: الفاء تفريعية أي إن كان قصد المخبر بخبره إفادة المخاطب فينبغي له أن يقتصر في التركيب على قدر الحاجة فإن كان المخاطب خالي الذهن من الحكم والتردد فيه أي غير عالم بوقوع النسبة أو لا وقوعها ولا متردداً في أنها واقعة أو غير واقعة يلقى له الخبر غير مؤكد فيقول له زيد قائم مثلاً ولا يزيد على ذلك لئلا يكون مكثراً عليه بلا فائدة وإن كان متردّداً في الخبر طالباً له حسن الإتيان بمؤكد واحد نحو لزيد قائم وإن كان منكراً وجب توكيده بحسب الإنكار أي بقدره قوّة وضعفاً فكلما زاد الإنكار زاد في التوكيد كقوله تعالى حكاية عن رسل عيسى إذ كذبوا في المرة الأولى: ﴿إِنَّآ إِلَيۡكُم مُّرۡسَلُونَ﴾ [يس: ١٤] فأكد بأنّ واسمية الجملة وفي المرة الثانية ربنا يعلم ﴿إِنَّآ إِلَيۡكُمۡ لَمُرۡسَلُونَ﴾ [يس: ١٦] فأكد بالقسم المشار إليه بربنا يعلم وإنّ واللام واسمية الجملة لمبالغة المخاطبين في الإنكار حيث قالوا ﴿مَآ أَنتُمۡ إِلَّا بَشَرٞ مِّثۡلُنَا

الخالي والكلام الملقى إلى المتردد والكلام الملقى إلى المنكر **(قوله: على قدر الحاجة)** أي على مقدار حاجة المخبر في إفادة الحكم أو لازمه أو حاجة المخاطب في استفادتهما صبان عن الأطول **(قوله: من الحكم)** سكت عن لازم الحكم اتكالاً على المقايسة صبان عن يّس والمؤكد وإن كان وضعه للحكم يستعمل للازمه نقله أيضاً عن الأطول **(قوله: أي غير)** تفسير لقوله خالي الذهن وقوله عالم بوقوع النسبة أو لا وقوعها تفسير للحكم فالمراد بالحكم هنا العلم بوقوع النسبة أو لا وقوعها وقوله ولا متردداً في أنها الخ أشار به إلى أن ضمير فيه يرجع إلى الحكم بمعنى وقوع النسبة أو لا وقوعها ففي كلامه استخدام اهـ صبان وقوله ففي كلامه استخدام أي فلا يرد الاعتراض بالتلازم بين خلوّ الذهن من الحكم وخلوّه من التردّد فيه إذ لا يلزم من خلوّ الذهن من العلم بوقوع النسبة أو لا وقوعها خلوّه من التردّد في الوقوع وعدمه إذ قد يكون الخالي من العلم المذكور متردّداً ولعبد الحكيم هنا تقرير غير هذا فراجعه (قوله: يلقى له الخبر الخ) للاستغناء عن التوكيد بسبب أنّ الحكم يجد الذهن خالياً فيتمكن منه **(قوله: وإن كان متردّداً في الخبر)** أي في حكمه بأن حضر في ذهنه الموضوع والمحمول وتردّد في الحكم بينهما هل هو وقوع النسبة أو لا وقوعها أفاده السعد فالحكم الذي فيه التردّد هو الوقوع واللاوقوع وقوله: طالباً له أي لحكمه الذي هو الإيقاع والانتزاع فبين المحذوفين شبه استخدام قال الصبان: جعل الحفيد الظنّ الذي في عرضه الزوال كالتردّد ثم قال: والطلب أعم من أن يكون بلسان المقال أو بلسان الحال **(قوله: حسن الإتيان الخ)** ليزيل ذلك المؤكد تردّده ويتمكن الحكم لكن المذكور في دلائل الإعجاز أنه إنما يحسن التأكيد إذا كان للمخاطب ظنّ في خلاف حكمك قاله السعد أي فإن كان له شك لم يحسن التوكيد ولا يؤتى به فهذا خلاف ما ذكره القوم فهما قولان كما صرح به ع ق **(قوله: نحو لزيد قائم)** إنما لم يعول هنا في التوكيد على اسمية الجملة وأدخل اللام لإفادته لما سننقله عن الصبان عن السيد الصفوي من أن الإسمية ليست للتوكيد مطلقاً بل إذا اعتبرت مؤكدة وهنا لم تعتبر فأتى باللام **(قوله: بحسب الإنكار)** قال في الأطول أي بقدر الإنكار أي زائداً على قدر ما للسائل بالغاً ما بلغ على حذو الإنكار فله فائدتان إحداهما اشتراط أن يكون زائداً على قدر تأكيد المتردّد والثانية أنه يتفاوت بحسب المقامات اهـ صبان **(قوله: قوّة وضعفا)** أي لا عدداً فقد يطلب للإنكار الواحد تأكيدان مثلاً لقوته وللإنكارين ثلاثة مثلاً لقوتهما وللثلاث أربع لقوة الثلاث كما في الآية الآتية فإن التأكيدات أربع والإنكارات ثلاثة لقوتها قاله بعضهم وقوله قد يطلب الخ يقتضي أن الأصل أن يطلب للإنكار الواحد تأكيد واحد وهو ما أفاده الحفيد والفنري وفيما نقلناه عن الأطول خلافه اهـ صبان **(قوله: فكلما زاد الإنكار)** أي قوة **(قوله: عن رسل عيسى)** هو بولش بفتح الباء الموحدة وسكون الواو وفتح اللام وبالمعجمة ويحيى وشمعون وهو الثالث الذي عزرهما بعد تكذيبهما اهـ صبان عن الأطول **(قوله: إذا كذبوا)** ظرف لقول مقدّر مفعول حكاية والأصل حكاية عن رسل عيسى قولهم إذ الخ لا لقول ولا لحكاية إذ قول الله والحكاية ليسا وقت التكذيب قال في الأطول والمراد كذب بعضهم كما يقال قتل فلاناً بنو فلان والقاتل واحد منهم إذ المكذب في المرة الأولى اثنان بدليل قوله تعالى: ﴿إِذۡ أَرۡسَلۡنَآ إِلَيۡهِمُ ٱثۡنَيۡنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزۡنَا بِثَالِثٖ فَقَالُوٓاْ إِنَّآ إِلَيۡكُم مُّرۡسَلُونَ﴾ [يس: ١٤] اهـ صبان **(قوله: اسمية الجملة)** أي كونها اسمية لا صيرورتها اسمية كما وهم فإنه لا يشترط في التأكيد كونها معدولة اهـ عبد الحكم **(قوله: المشار إليه الخ)** المناسب أن يقول الذي هو ربنا يعلم إذ هو لا يشار به إلى قسم بل يسمى قسماً لجريانه مجراه في التوكيد به أفاده الصبان عن سم **(قوله: ما أنتم إلا بشر مثلنا)** نفوا رسالتهم بإثبات البشرية لهم لاعتقادهم أن الرسول لا يكون بشراً واستشكل ذلك بأن البشرية إنما تنافي بزعمهم الرسالة من عند الله لا من عند عيسى والرسل كانوا يدّعون الرسالة من عند عيسى لا من عند الله ومعنى قولهم إنا إليكم مرسلون إنا إليكم مرسلون من عند عيسى كما يؤيده ما في الحفيد على المطول عن

﴿وَمَا أَنزَلَ الرَّحْمَنُ مِن شَيْءٍ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ﴾ [يس: ١٥] ويسمى الضرب الأول ابتدائياً والثاني طلبياً والثالث إنكارياً وهذا معنى قوله: للفظ الابتداء ثم الطلب البيت ويسمى إخراج الكلام على هذه الوجوه أي الخلوّ عن التوكيد في الأول والتقوية بمؤكد استحساناً في الثاني ووجوب التوكيد بحسب الإنكار في الثالث إخراجاً على مقتضى الظاهر وهو أخصّ مطلقاً من مقتضى الحال. قال:

واستحسن التوكيد إن لوّحت له ... بخبر كسائل في المنزله
وألحقوا أمارة الإنكار به ... كعكسه لنكتة لم تشتبه

أقول: تقدّم أن إخراج الكلام على الوجوه المتقدّمة إخراج على مقتضى الظاهر وقد يخرج الكلام على خلافه فيؤتى بمؤكد استحساناً لخالي الذهن إذا قدّم إليه ما يلوّح بالخبر فيستشرف له استشراف

القرطبي أنهما قالا نحن رسولا عيسى وأجيب بأن الخطاب في قوله ما أنتم يتناول الرسل والمرسل معاً على طريق تغليب المخاطبين على الغائب فيكون نفي الرسالة عنهم تغليباً له عليهم كأنهم أحضروا عيسى عليه السلام وخاطبوه بنفي رسالته من الله ونظيره في الاشتمال عن التغليبين أن يبلغ جماعة من خدم السلطان حكمه إلى أهل بلد فيقولون في ردّهم إن حكمكم لا يجري علينا إذ فينا من هو أعلى يداً منكم وقيل إن رسل عيسى أوهموا الكفار أنهم رسل من الله بناء على أن الرسالة من رسول الله رسالة من الله في وجوب انقياد ما يبلغ والتصديق به كما يؤيده ما في الكشاف حيث قال: فدعاهما أي رسولي عيسى الملك أي ملك أنطاكية فقالا من أرسلكما قالا: الله الذي خلق كل شيء فجواب الكفار على ما فهموه **(قوله: ويسمى الضرب الخ)** تقدمت لك الثلاثة في حلّ المصنف **(قوله: ابتدائياً)** لكونه غير مسوق بطلب أو إنكار اهـ صبان ومنه يعلم وجه النسبة في الأخيرين **(قوله: على هذه الوجوه)** يتبادر من عبارته كالسعد أنّ الوجوه هي الأضرب الثلاثة وحينئذٍ فقوله في الأوّل أي إلقاء الأوّل كما للصبان عن اليعقوبي لا الضرب الأوّل لئلا يلزم ظرفية الشيء في نفسه وكذا يقال في الثاني والثالث وأولية إلقاء الكلام خالياً عن التوكيد بحسب الترتيب الطبيعي وكذا ثانوية المؤكد للمتردّد ولك أن تجعل الشارح كالسعد جارياً على ما مرّ عن الأطول في بيان اضرب ويكون المراد بالوجوه المفهومة من السياق لكنه خلاف المتبادر **(قوله: إخراجاً على مقتضى الظاهر)** قال الشريف الصفوي في شرح الفوائد تحقيق المقام أنّ الحال بمعنى عرفته قد يكون أمراً محققاً كما مر وقد يكون أمراً يعتبره المتكلم بتنزيل شيء منزلة غيره والأول يسمى ظاهر الحال والتطبيق عليه إخراج الكلام على مقتضى ظاهر الحال اهـ صبان وقوله كما مر أي من الأمور الثلاثة التي هي خلوّ الذهن والتردّد والإنكار وقوله بتنزيل الخ كتنزيل غير السائل منزلة السائل عند ذكر ما يلوّح له بالخبر كما سيذكره المصنف **(قوله: وهو أخص مطلقاً من مقتضى الحال)** أي خصوصاً مطلقاً لأنّ معناه مقتضى ظاهر الحال فكل مقتضى الظاهر مقتضى الحال من غير عكس كما في صور إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر فإنه يكون على مقتضى الحال ولا يكون على مقتضى الظاهر قاله السعد وقوله: كما في صور الخ هي المذكورة في قول المصنف واستحسن التوكيد الخ **(قوله: واستحسن الخ)** هو راجع للضرب الثاني أعني الطلبي وقوله وألحقوا الخ راجع للثالث أعني الإنكاري وقوله: كعكسه راجع للأول أعني الابتدائي أفاده الصبان **(قوله: كسائل)** متعلق بمحذوف خبر لفعل ناقص محذوف معطوف على ما قبله أي فيصير عند التلويح له بالخبر وإن لم يتردّد ولم يطلب كسائل متردّد طالب لذلك الخبر الملوّح له به في المنزلة أفاده ع ق **(قوله: وقد يخرج)** المناسب لتعبير الشارح قبل بالإخراج دون التخريج أن يقرأ يخرج بضم الياء وسكون الخاء وفتح الراء مخففة أفاده الصبان **(قوله: فيؤتى بمؤكد استحساناً)** لا يخفى أن الإتيان بالمؤكد ليس متأخراً عن الإخراج فإما أن يجعل الإخراج مجازاً عن إرادته أو تجعل الفاء للتفصيل أفاده عبد الحكيم وقوله: للتفصيل أي تفصيل الإخراج **(قوله: استحساناً)** لتنزيل خالي الذهن منزلة السائل حيث قدّم إليه ما يلوح الخ وتقدّم أن السائل يؤكد له استحساناً هذا وما قاله المصنف والشارح من الاستحسان هو ما ذكره ع ق وبعض الشراح والصبان وقال الفنري بذكر التأكيد وجوباً لدلالة على التنزيل المذكور وإن لم يجب في السائل ابتداء فيكون جعله كالسائل في مطلق طلب التأكيد ولعلهما طريقتان **(قوله: إن قدم إليه)** قال في المفتاح: هذا الاشتراط بالنظر إلى ما هو الشائع في الاستعمال ولا يمتنع أن يقع ذلك بسبب غير التلويح اهـ كالاهتمام بشأن الخبر لكونه مستبعداً والتنبيه على غفلة السامع عند الحكيم وقوله: ما يلوح أي يشير **(قوله: فيستشرف)** أي غير السائل وقوله له أي للخبر يعني ينظر إليه يقال: استشرف الشيء إذا رفع رأسه ينظر إليه وبسط كفه فوق الحاجب كالمستظل من الشمس قاله

المتردّد الطالب نحو: ﴿وَلَا تُخَٰطِبۡنِي فِي ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ﴾ [هود: ٣٧] أي لا تدعني يا نوح في شأن قومك فهذا الكلام يلوّح بالخبر ويشعر بأنه قد حق عليهم العذاب لأنّ النهي مشوّف للنفس عادة إلى طلب السبب فصار المقام مقام أن يتردّد المخاطب في أنهم هل صاروا محكوماً عليهم بالإغراق أم لا فقيل إنهم مغرقون بالتأكيد وهذا معنى قوله واستحسن البيت والضمير في له للمخاطب وقوله كسائل أي كطالب في المنزلة أي منزلاً له منزلة الطالب للخبر ويجعل المقرّ كالمنكر إذا ظهر عليه شيء من أمارات الإنكار فيؤكد له الكلام تأكيد المنكر نحو:

جاء شقيق عارضاً رمحه إن بني عمك فيهم رماح

فشقيق لا ينكر أن في بني عمه رماحاً لكن مجيئه واضع الرمح على العرض من غير التفات وتهيؤ أمارة أنه يعتقد أن لا رمح فيهم بل كلهم عزل أي لا سلاح معهم فنزل منزلة المنكر وأكد له الخطاب وهذا معنى قوله:

وألحقوا أمارة الإنكار به

السعد وقوله: أي للخبر فاللام زائدة كما في ردف لكم لأن الفعل إذا كان استعماله بدون حرف الجر كثيراً فهو متعدّ وما ورد به فحرف الجر فيه زائد وإنما لم يجعل ضمير له للملوّح مع عدم احتياجه إلى زيادة اللام لأن الفاء تفيد ما تفيده اللام فيلزم الاستدراك قاله عبد الحكيم أي لأن اللام لام الأجل تفيد ترتيب الاستشراف على الملوح أي تلويحه وهذا مستفاد من الفاء بما ذكره آخراً من قوله وإنما إلخ ظهر وجه تفريع زيادة اللام على عود الضمير إلى الخبر لمن تأمل وقول السعد: يعني ينظر الخ قال الصبان: عبر بيعني إشارة إلى أن معنى الاستشراف ليس هو النظر فقط بل هو مجموع رفع الرأس والنظر وبسط الكف فوق الحاجب فهو هنا من باب التجريد ومع ذلك فالمراد بالنظر هنا لازمه العرفي وهو التأمل **وقوله كالمستظل من الشمس أي من شعاعها** اهـ **(قوله: نحو ولا تخاطبني الخ)** اكتفى في تعيين الملوح بقوله ولا تخاطبني الخ ولم يذكر واصنع الفلك مع أنه الذي يدور عليه الانتقال إلى الإغراق إشارة إلى أن قوله ولا تخاطبني الخ يكفي في التنزيل منزلة السائل لأنه يكفي الإشارة إلى جنس الخبر ولا تجب الإشارة إلى خصوص الخبر اهـ أطول اهـ صبان وقوله: مع أنه الخ أي فيكون في النهي معه الإشارة إلى خصوص الخبر فتحصل أنه إن نظر إلي ولا تخاطبني الخ مع واصنع الفلك كان هناك إشارة وتلويح إلى خصوص الخبر وإن نظر إليه فقط كان هناك إشارة إلى جنس الخبر والمراد بالتلويح ما قابل التصريح فاندفع ما يرد على الشق الأوّل من أن في قوله واصنع الفلك دلالة ظاهرة على إغراقهم لا تلويحاً له فالمقام مقام علم إغراقهم لا التردّد فيه أفاده الصبان أيضاً **(قوله: بالخبر)** أي بجنسه بناء على صنيع الشارح كما عرفت **(قوله: لأن النهي الخ)** المناسب تأخير هذا التعليل عن قوله فصار الخ لأنه لا يصلح إلا له لأن الصيرورة الآتية إنما حصلت من كون النهي بهذه الصفة كما يظهر لمن تأمل وأنصف **(قوله: إلى طلب السبب)** أي سبب النهي ولو أبدل أل بالضمير لكان أوضح **(قوله: مقام أن يتردّد)** أي وليس هناك تردّد بالفعل وإلا لكان إخراجاً على مقتضى الظاهر قاله الصبان عن سم **(قوله: بالإغراق)** المناسب لما سبق أن يقول بالعذاب ويمكن أن يقال خصوص الإغراق ليس مراداً بل المراد نوعه الذي هو العذاب اهـ صبان **(قوله: ويجعل الخ)** عطف على قوله فيؤتي عطف جملة **(قوله: المقرّ)** أراد به غير المنكر الشامل لخالي الذهن والسائل والعالم جميعاً ولو عبر به كالأصل لكان أولى **(قوله: إذا ظهر الخ)** وكذا إذا كان الكلام بعيداً عن القبول فالتقييد تقييد بما هو أكثر صبان عن الأطول **(قوله: من أمارات الإنكار)** المراد بأمارات الإنكار هنا ما يناسب باعتبار حال من ظهرت تلك الأمارات عليه كونه منكراً في زعم المتكلم لا الأمارات الموجبة لظنّ الإنكار وإلا كان تأكيد الكلام ظاهرياً لا تنزيلياً اهـ صبان عن اليعقوبي وقوله كونه منكراً معمول ليناسب وقوله في زعم المتكلم متعلق بيناسب **(قوله: نحو جاء شقيق)** هو لحجل بن نضلة بفتح الحاء وسكون الجيم عم النبيّ ﷺ كذا في عبد الحكيم قال الصبان: وهذا يوجب أن يكون نضلة اسم أمه أو لقباً لعبد المطلب **(قوله: على العرض)** أي عرض الرمح أي جاعلاً عرضه جهة الأعداء لا على طوله جاعلاً سنانه جهتهم بل جاء واضعاً له على فخذيه وقيل المراد على عرض الفخذين الموضوع عليهما الرمح اهـ صبان **(قوله: لكن مجيئه)** أي للحرب **(قوله: أمارة أنه يعتقد الخ)** لأنه على عادة من ليس متهيئاً للحرب **(قوله: عزل)** جمع أعزل وهو من لا سلاح معه كأحمر وحمر اهـ صبان فقول الشارح لا سلاح معهم بيان له **(قوله: وأكد له الخطاب)** هو

أي بالإنكار أي ألحقوا عدم الإنكار المصاحب لأمارة الإنكار بالإنكار وقوله كعكسه أي جعل المنكر كالمقرّ إذا كان معه دلائل وشواهد لو تأملها ارتدع عن إنكاره فلا يؤكد له وهو المراد بقوله: لنكتة لم تشتبه كذلك لمنكر الإسلام الإسلام حقّ بلا تأكيد لأن مع المنكر دلائل دالة على حقية الإسلام وأما تمثيل الأصل بقوله تعالى: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢] فليس من هذا القبيل بل تنظير للمسألة بتنزيل وجود الشيء منزلة عدمه بناء على وجود ما يزيله فإنه نزل ريب المرتابين منزلة عدمه تعويلاً على ما يزيله حتى صحّ نفي الريب على سبيل الاستغراق كما نزل الإنكار منزلة عدمه لذلك حتى صح ترك التأكيد. قال:

بقسم قد إن لام الابتدا ونوني التوكيد واسم أكدا
والنفي كالإثبات في ذا الباب يجري على الثلاثة الألقاب
بأن وكأن لام أو باء يمين كما جليس الفاسقين بالأمين

أقول: بين بعض ما يؤكد به الخبر فالقسم نحو واللّه زيد قائم وقد نحو قد قام زيد وإن نحو إن زيداً قائم ولام الابتداء نحو لزيد قائم ونوني التوكيد نحو ليقومنّ زيد بتشديد النون وتخفيفها والاسم أي اسمية الجملة نحو زيد عالم فقوله بقسم متعلق بأكدا آخر البيت وألفه للإطلاق أو مبدلة من نون التوكيد الخفيفة أي أكدن بقسم وقد إلى آخر المعطوفات بحرف العطف المحذوف وقوله والنفي البيت يعني أن الخبر المنفي كالخبر المثبت في وجوهه الثلاثة المتقدّمة ....

خطاب التفات من الغيبة لأن الاسم الظاهر من قبيلها ومنه شقيق **(قوله: كالمقرّ)** أراد به غير المنكر هنا أيضاً إلا أنه ينبغي جعل هذا المعنى المراد قاصراً على الخالي والسائل فإن نزل منزلة الخالي فلا تأكيد والسائل أكد استحساناً ولا معنى لتنزيل المنكر منزلة العالم في إلقاء الخبر إليه لأنه يقتضي عدم الخطاب أفاده الصبان عن سم ويّس **(قوله: تأملها)** أي تأمل فيها لأنّ التأمل النظر في الأمر صبان عن الأطول **(قوله: دلائل)** الأولى من الدلائل بمن التبعيضية كما عبر السعد ليفيد ما هو الواقع من أنه يكفي بعضها ولو واحداً كما أفاده الصبان **(قوله: وشواهد)** عطف مرادف بين به أن المراد بالدلائل ما يشمل القرائن ونحوها لا ما لا يشملهما فهو كالتفسير للدلائل كذا في يَس اهـ صبان **(قوله: ارتدع عن إنكاره)** بأن ينتقل إلى مرتبة المتردّد أو خالي الذهن اهـ أطول اهـ **(قوله: وهو المراد الخ)** أي كون المنكر معه من الدلائل ما الخ فيكون قول المصنف لنكتة راجعاً لقوله كعكسه فقط وفي كلامه الحذف من السابق لدلالة اللاحق **(قوله: بلا تأكيد)** يرد عليه أن اسمية الجملة تفيد التأكيد والجواب أن مرادهم بقولهم اسمية الجملة من المؤكدات أنها مما يصلح أن يقصد بها التأكيد عند مناسبة المقام فليست للتأكيد مطلقاً بل إذا اعتبرت مؤكدة هذا ما ارتضاه الصفوي في شرح الفوائد صبان **(قوله: بل تنظير)** أي على الأحسن كما قال السعد وإن كان يمكن جعله من هذا القبيل كما وجهه السعد أوّلاً وقوله للمسئلة أي مسئلة جعل المنكر كغير المنكر وقوله: بتنزيل الباء للسببية أي إنّ التنظير حصل بسبب تنزيل وجود الشيء منزلة عدمه في كل بناء على وجود ما يزيله قال السيد في حواشي المطول ويؤيده قول المصنف يعني الخطيب وهكذا اعتبارات النفي لإشعاره بأنّ ما تقدّم اعتبارات الإثبات وأمثلته فقط ولو كان قوله لا ريب فيه مثالاً لكان من أمثلة النفي فكان الأنسب تأخيره عن قوله وهكذا اعتبارات النفي اهـ **(قوله: تعويلاً)** أي اعتماداً **(قوله: لذلك)** أي التعويل والاعتماد على ما يزيل إنكارهم لو تأملوه **(قوله: بقسم الخ)** هذه المؤكدات تتداخل بوجود بعضها مع بعض كوجود نون التوكيد أو قد مع القسم أو اسمية الجملة مع اللام والقسم ع ق **(قوله: والنفي)** عطف على مقدّر أي هذا الذي ذكرته وهو ما يتعلق من هذا الباب بالإثبات. ثم أقول اعلم أنّ ما تقدّم عام في النفي والإثبات وتنصيص الأصل على النفي بقوله وهكذا اعتبارات النفي إنما هو لدفع ما أوهمته الأمثلة السابقة له من الاختصاص بالإثبات كما في المطوّل ومصنفنا لم يسبق له ما يوهم الاختصاص بالإثبات إذ لم يمثل إلا للتوكيد حال الإنكار عند الجري على مقتضى الظاهر والمثال الواحد لا يقتضي ما ذكر فكان عليه ترك هذا البيت للاستغناء عنه بالتعميم السابق هذا ما ظهر لي **(قوله: في ذا الباب)** أي باب أحوال الإسناد الخبري **(قوله: على الثلاثة الألقاب)** أي الوجوه الثلاثة السابقة **(قوله: بأن)** متعلق بمحذوف معلوم من السياق أي يؤكد النفي بأن **(قوله: اسمية الجملة)** لدلالتها على الدوام والثبوت ع ق **(قوله: في وجوهه الخ)** بيان لوجه الشبه فقول المصنف يجري الخ مفرع على التشبيه والمراد كما

من التجريد عن المؤكدات في الابتدائي وتقويته بمؤكد استحساناً في الطلبي ووجوب التأكيد بحسب الإنكار في الإنكاري وفي الإخراج على خلاف مقتضى الظاهر تقول لخالي الذهن ما زيد قائماً وللطالب ما زيد بقائم وللمنكر واللّه ما زيد بقائم ومن هذه تعلم أمثلة الخروج عن مقتضى الظاهر في النفي والألقاب الأنواع وقوله بأن وكان البيت إشارة إلى بعض مؤكدات الخبر في النفي وهي إن الزائدة نحو ما إن زيداً قائم وكان نحو ما كان زيد قائماً ولام الحجود نحو ما كان زيد ليقوم والباء نحو ما زيد بقائم ومنه مثال الكتاب وهو:

ما جليس الفاسقين بالأمين

أي على الشريعة لأن من تخلق بحالة لا يخلو حاضره منها واليمين نحو واللّه ما زيد قائماً.

في شرح المصنف الجريان على أحكامها وهي التجريد عن المؤكدات في الابتدائي إلى آخر ما ذكره الشارح **فهي عين** الوجوه فليس المراد بالوجوه هنا الأضرب الثلاثة السابقة أصلاً كما ستحققه **(قوله: من التجريد الخ)** مثل ما هنا في السعد وهو لا يظهر إلا على ما مر عن المصنف والأطول في بيان الضروب الثلاثة لا على ما يتبادر من السعد والشارح فيما مر إذ يلزم عليه ظرفية الشيء في نفسه فينبغي أن يكون السعد والشارح أرادا هنا بالابتدائي وما بعده ما مر عن المصنف والأطول فيكون على المتبادر منهما فيما سبق بين الموضعين شبه استخدام **(قوله: ومن هذه تعلم الخ)** فمن علم أن الخالي يلقى له النفي مجرداً عن التوكيد بعلم أن المنزل منزلته كذلك وهكذا فيما بعده فتقول ليست اليهودية حقاً لليهودي المنكر انتفاء حقيتها ومعه من الدلائل على هذا الانتفاء ما لو تأمله ارتدع وتقول لخالي الذهن الذي يريد فلاناً يصنع له حاجة لا تستصنعه إنه ليس أهلاً فقولك لا تستصنعه كلام يلوح بالخبر ويشعر بأن فلاناً ليس ممن يختار لما ذكر فصار المقام مقام أن يتردّد المخاطب بين كونه أهلاً وغير أهل فقلت إنه ليس أهلاً وتقول لا أخشى واللّه بأسك لمن يعلم ذلك وقد ظهرت عليه أمارات إنكاره ككونه يكلمك في أمر خالفته فيه تكليم السيد لخادمه وهذه الأمثلة على الترتيب للخالي والمتردّد والمنكر تنزيلاً في الثلاثة فتدبر **(قوله: إلى بعض الخ)** ومنها التوكيد اللفظي نحو ما زيد قائم ومنها جزماً وحقاً تأمل.

فـصـل

في الإسناد العقلي

ولـلحـقـيـقـة مـجـاز وردا	لـلعـقـل منسـوبـين أما المـبـتـدا
إسـنـاد فـعـل أو مـضـاهـيـه إلـى	صـاحـبـه كـفـاز مـن تـبـتـلا
أقـسـامـه مـن حـيـث الاعـتـقـاد	وواقـع أربـعـة تـفـاد

أقول: الفصل معناه لغة القطع واصطلاحاً جملة من الكلام ويعبر عنها تارة بالكتاب وتارة بالباب فإن جمع بين الثلاثة كان الأوّل والثالث مندرجين تحت الثاني والأوّل مندرجاً تحت الثالث وهذا الفصل معقود لبيان أن الإسناد مطلقاً ينقسم إلى الحقيقة العقلية والمجاز العقلي وأقسام كل فالحقيقة العقلية إسناد الفعل أو ما في معناه كالمصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والظرف

فـصـل
في الإسناد العقلي

المراد مطلق الإسناد سواء كان خبرياً أو إنشائياً ولذا ذكره الأصل بالاسم الظاهر دون الضمير حيث قال: ثم الإسناد منه حقيقة الخ لئلا يعود إلى الإسناد الخبري أفاده في المطوّل **(قوله: أما المبتدأ)** أي أما تعريف المبتدإ وهو الحقيقة العقلية ع ق **(قوله: إسناد فعل الخ)** أي فهو إسناد وترك المصنف قيدين هما عند المتكلم في الظاهر فيخرج من كلامه الصور الآتية الداخلة بهما، ولو قال:

إسـنـاد فـعـل لـلـذي لـه غـدا	والـشـبـه عـنـد نـاطـق فـيـمـا بـدا

لوفي بالقيدين على أحسن وجه وغدا صار والشبه بالجر عطف على فعل وعند ناطق وفيما بدا متعلقان بله نظير التعريف المذكور في الشارح **(قوله: من حيث الاعتقاد * وواقع)** أي من حيث مطابقة نسبة جملته للاعتقاد ومطابقتها للواقع وهو ما في نفس الأمر وعدم مطابقتها لهما معاً وعدم مطابقة أحدهما دون الآخر اهـ ع ق ففي كلام المصنف حذف الواو مع ما عطفت ولك أن تقول إن في كلامه حذف مضاف أي من حيث متعلق الاعتقاد والواقع وهو المطابقة وعدمها فتأمل **(قوله: من الكلام)** أي الدالّ على المسائل **(قوله: مندرجين تحت الثاني)** أي بحيث يكون ما يذكر فيهما من مسماه وكذا يقال فيما بعد فيقال مثلاً كتاب الطهارة ثم يقال باب الوضوء ثم يقال فصل ينتقض الوضوء بكذا **(قوله: مطلقاً)** أي لا بقيد كونه إسناد شيء إلى ما هو له أو لغيره لئلا يلزم انقسام الشيء إلى نفسه وغيره **(قوله: وأقسام كل)** بالجر عطف على قوله إن الإسناد الخ لتأوّله بمصدر من خبر إن أي لبيان انقسام الإسناد الخ وأقسام كل **(قوله: إسناد الفعل)** أي نسبته مطلقاً ناقصة كانت أو تامة خبرية أو إنشائية محققة أو مقدرة فيدخل فيه نسبة المصدر والمشتقات إلى فواعلها اهـ عبد الحكيم ولعل النسبة الناقصة نسبة الفعل في جملة الصلة أو الصفة اهـ صبان وقوله مطلقاً تعميم في النسبة في ذاتها من غير نظر للمضاف إليه هذا هو الظاهر وربما تشعر به عبارة الدسوقي وقوله فيدخل فيه أي بقوله مقدرة إذ النسبة فيهما تقديرية لأن كلاً منهما مع مرفوعه في حكم المفرد تدبر والمراد بالفعل الاصطلاحي النحوي **(قوله: أو ما في معناه)** الظرفية من ظرفية الدال في المدلول فما واقعة على لفظ كما سيفيده قوله كالمصدر الخ والمراد لفظ دال على جزء معنى الفعل أعني الحدث **(قوله: كالمصدر)** إن أدخلنا أمثلة المبالغة في اسم الفاعل والجار والمجرور في الظرف وهو الأظهر كانت الكاف لإدخال اسم الفعل والمنسوب في نحو أتميميّ أبوك على ما في الأوّل وإلا كانت لإدخال الأربعة اهـ صبان وقوله: على ما في الأوّل أي من كونه إنما يصح إدخاله إن قلنا إنه دال على معنى الفعل كما هو أحد القولين لا إن قلنا إنه دال على لفظه كما

إلى ما هو له عند المتكلم في الظاهر كالفاعل فيما بنى له نحو ضرب زيد عمراً والمفعول فيما بنى له نحو ضرب عمرو فإن الضاربية لزيد والمضروبية لعمرو بخلاف نحو نهاره صائم فعند المتكلم مدخل لما يطابق الاعتقاد دون الواقع وفي الظاهر مدخل لما لا يطابق الاعتقاد وكل منهما متعلق بله ومعنى كونه له أن معناه قائم به وحقه أن يسند إليه سواء كان صادراً عنه باختياره أو بغير اختياره نحو ضرب زيد ومات عمرو على ما فيه ومنه مثال الكتاب وبمقتضى هذا التعريف تكون أقسام الحقيقة العقلية من جهة الواقع والاعتقاد أربعة: الأول: ما طابق الواقع والاعتقاد كقولنا معاشر المؤمنين أنبت اللّه البقل. الثاني: ما طابق الاعتقاد فقط كقول الجاهل أي الكافر: أنبت الربيع البقل. الثالث: ما طابق الواقع فقط كقول المعتزلي ....

هو القول الآخر **(قوله: إلى ما)** أي إلى شيء هو أي المذكور من الفعل أو معناه له أي لذلك الشيء وقوله في الظاهر أي ظاهر حال المتكلم كما سيشير إليه **(قوله: فيما بنى له)** أي مع مسند صيغ وأسند ذلك المسند له وكذا يقال فيما بعد اهـ صبان وأفاد أن في بمعنى مع وأنّ ما واقعة على مسند وأن اللام في له بمعنى إلى متعلقة بمحذوف هو أسند **(قوله: فإن الضاربية)** أي التي هي معنى ضرب المبني للفاعل وكذا يقال في المضروبية **(قوله: بخلاف نحو الخ)** أي مما أسند فيه المبني للفاعل لغير الفاعل **(قوله: مدخل لما يطابق الخ)** توضيح المقام أنّ قوله ما هو له يتبادر منه أن المراد ما هو له بحسب الواقع فيتناول ما يطابق الواقع والاعتقاد معاً وما يطابق الواقع فقط ولا يتناول ما يطابق الاعتقاد دون الواقع وما لم يطابق شيئاً منهما فإذا زيد قوله عند المتكلم دخل ما يطابق الاعتقاد فقط وخرج ما يطابق الواقع فقط فإذا زيد في الظاهر دخل ما لم يطابق الاعتقاد وما لم يطابق شيئاً منهما اهـ يّس صبان **(قوله: لما لا يطابق الاعتقاد)** أي سواء طابق الواقع أم لا اهـ صبان **(قوله: وكل منهما)** أي من قوله عند المتكلم وقوله في الظاهر **(قوله: متعلق بله)** لنيابته عن العامل اهـ عبد الحكيم أي لأنه ظرف مستقرّ ينوب عن العامل الذي هو متعلقه فهو أي الظرف عامل فيما بعده فلا حاجة لتقدير مضاف أي بمتعلق قوله له صبان **(قوله: أن معناه قائم به)** فيلزم أنه وصف له وقوله وحقه أن يسند إليه أي ينسب إليه سواء صلح حمله عليه أم لا كما صرح به ففائدته دفع توهم حمل الوصف على المحمول اهـ عبد الحكيم وقوله كما صرح به أي السعد في المطوّل حيث قال: ولا يشترط صحة حمله عليه وإلا لخرج ما يكون المسند فيه مصدراً اهـ وقوله حمل الوصف أي المذكور هناك قبل قوله وحقه وهو هنا مفهوم بطريق اللزوم كما أشرنا إليه فيكون المدفوع توهمه هنا بقوله وحقه الخ حمل الوصف اللازم لما قبله هذا وقد تبع الشارح في هذا البيان العلامة السعد قال الصبان: قال في الأطول: ومعنى كونه له أن حقه أن يسند إليه في مقام الإسناد سواء كانت النسبة للنفي أو للإثبات لا أن يكون قائماً به حتى لا يشكل بقولنا ما قام زيد لأن القيام حقه أن يسند إلى زيد في مقام نفيه عنه بخلاف ما صام نهاري فإن الصوم حقه أن ينسب إلى المتكلم في مقام نفيه عنه لا إلى نهاره نعم حقه أن يسند إلى النهار في مقام نفيه عنه وحينئذٍ ذلك الإسناد حقيقة فاحفظه فإنه من الدقائق اهـ وقوله: حتى لا يشكل راجع لما قبل النفي وقوله: فإن الصوم الخ أي فالإسناد مجازي خارج عن التعريف وقوله: وحينئذٍ أي حين إذ كان الإسناد في مقام نفي الصوم عن النهار **(قوله: أو بغير اختياره)** عبارة السعد بدله أو لا وقد فهم الحفيد أن النفي منصبّ على القيد السابق فقط أي أو صدر عنه لا باختياره فاعترض بأن الموت ليس صادراً عنه أصلاً فيلزم خروج نحو مات زيد وقد فهم الشارح فهمه فقال أو بغير اختياره مشيراً فيما بعد إلى ما قاله الحفيد والذي فهمه سم أن النفي منصبّ على المقيد بقيده أي أو لا يكون صادراً عنه باختياره بأن لا يكون صادراً عنه كمات أو يكون صادراً لا باختياره كحركة المرتعش فالنفي يتوجه حينئذٍ تارة إلى المقيد وقيده وتارة للقيودهكذا كل نفي ماثله والغالب الثاني وبهذا الفهم يندفع اعتراض الحفيد **(قوله: نحو ضرب الخ)** نشر على ترتيب اللف **(قوله: على ما فيه)** أي من كون المسند ليس صادراً عنه وقد علمت سقوطه **(قوله: ومنه)** أي من الشق الثاني على ما فيه أيضاً مما مر **(قوله: وبمقتضى هذا التعريف)** أي بسبب ما يقتضيه من دخول ما مر **(قوله: من جهة الواقع الخ)** يجري هنا ما جرى في المصنف من الوجهين السابقين فلا تغفل **(قوله: كقولنا معاشر الخ)** ينبغي أن يعتبر في هذا المثال وما بعده عدم إخفاء المتكلم حاله من المخاطب كيلا يحمل على المجاز فتأمله اهـ فنري **(قوله: أي الكافر)** وتسميته جاهلاً لجهله بالمؤثر القادر فينسب الأفعال لغيره أفاده الصبان **(قوله: الربيع)** يحتمل أن يراد به المطر وأن يراد به زمن الربيع وهو المتبادر اهـ صبان ووجه التبادر أن الكفار ينسبون

لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها عنه: خلق اللّٰه الأفعال كلها. الرابع: ما لا يطابق واحداً منهما كقولك جاء زيدوأنت تعلم أنه لم يجيء دون المخاطب، فقوله ولحقيقة الظاهر أنه متعلق باثبتن محذوفاً ومجاز معطوف بعاطف محذوف ومنسوبين حال من ضمير وردا البارز وللعقل متعلق به أي فيقال حقيقة عقلية ومجاز عقلي ويصح تعلقه بوردا العائد ضميره للإسناد وألفه للإطلاق ومنسوبين صفة لهما وللعقل متعلق به أي ورد الإسناد إلى حقيقة وإلى مجاز منسوبين للعقل وقوله أما المبتدأ أي الحقيقة العقلية وقوله أو مضاهيه أي مشابهه في الدلالة على الحدث. وفاز من تبتلا أي أفلح من انقطع إلى مولاه. والتبتل قسمان تبتل البداية وهو الانقطاع عن الخلق بالعزلة وهو وصف المريدين وتبتل النهاية وهو خلوّ القلب وانقطاعه عن السوى وهو وصف الواصلين وقوله أقسامه الضمير للمبتدأ ولو نظر للمراد به وهو الحقيقة لأنث الضمير كما هو ببعض النسخ ولم يأت المصنف بأداة حصر ليفيد أن بعض الإسناد ليس بحقيقة لا مجاز نحو الإنسان حيوان لعدم كون المسند فعلاً أو ما في معناه. واعلم أن الحقيقة والمجاز يتصف بهما الإسناد أوّلاً وبالذات واللفظ ثانياً وبالعرض وبذلك ناسب ذكرهما في فنّ المعاني الباحث عن أحول اللفظ التي بها يطابق مقتضى الحال وقد تبع الأصل في إيرادهما هنا وفيه نظر يعلم من المطوّل ....

الأفعال إلى الزمان فيكون الإنبات منسوباً إلى زمن الربيع بزعمهم قرره شيخنا **(قوله: لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها عنه)** لا يخفى أن القيد الثاني يكفي في كون الكلام المذكور حقيقة لأن المعتزلي إذا أخفى حاله من المخاطب وقال خلق اللّٰه الأفعال كلها لا ينصب قرينة على عدم إرادة الظاهر فيكون حقيقة سواء عرف المخاطب في نفس الأمر حال المتكلم أم لا وكان مراده لمن لا يعرف حاله في اعتقاده لا لمن يعرف حاله في نفس الأمر اهـ فنري وقوله: وكان مراده الخ أي فيكون القيد الأول معتبراً أيضاً احترازاً عما إذا اعتقد أنّ المخاطب يعرف حاله فإنّ الإسناد لا يتعين حينئذٍ كونه حقيقة لجواز أن يكون المتكلم قد جعل علم السامع قرينة فيكون مجازاً ومعلوم أنّ الثاني محترز به عما إذا كان لا يعرفها وأظهرها له فالإسناد حينئذٍ مجاز ولعبد الحكيم هنا ردّ على الفنري فانظره قال الفنري: بقي ههنا تأمل وهو أنّ المعتزلي إذا ألقى قوله خلق اللّٰه الأفعال كلها إلى عالم بحاله وجاهل يلزم أن يكون الكلام الواحد حقيقة ومجازاً في حالة واحدة. اللهم إلا أن يمنع استحالته بالنظر إلى شخصين اهـ **(قوله: كقولك جاء زيد الخ)** فهو من الحقيقة ولو لم يطابق واحداً منهما لأنه لما هو له فيما يظهر من حال المتكلم ولا ينافي ذلك كونه كذا لأنّ الكذب لا ينافي الحقيقة ع ق اهـ صبان **(قوله: دون المخاطب)** إذ لو علمه المخاطب أيضاً لما تعين كونه حقيقة لجواز أن يكون المتكلم قد جعل علم السامع بأنه لم يجيء قرينة على أنه لم يرد ظاهره فلا يكون الإسناد إلى ما هو له عند المتكلم في الظاهر قاله السعد وقوله إذ لو علمه الخ أي وعلم المتكلم أنّ المخاطب يعلم ذلك وإلا لم يجز أن يكون مجازاً لعدم تأتي جعل المتكلم علم السامع قرينة قاله الصبان **(قوله: فقوله)** الفاء للفصيحة **(قوله: باثبتن محذوفاً)** ومفعوله محذوف هو الإسناد **(قوله: من ضمير الخ)** هو الألف فهي ضمير تثنية على هذا الوجه **(قوله: أي فيقال الخ)** بيان للنسبة إلى العقل المأخوذة من قوله للعقل الخ **(قوله: يصح تعلقه)** أي قوله لحقيقة فهو مقابل للتعلق بالفعل المحذوف **(قوله: إلى حقيقة الخ)** وقع مثل ما للشارح لبعض الشراح ولا وجه للعدول عن اللام لاني إذ المعنى ورد الإسناد للحقيقة والمجاز على وجه كونه مقسماً وهذا المعنى لا يستدعي الإتيان بإلى فتأمل **(قوله: ليفيد أن بعض الخ)** أي ولو أتى بأداة حصر لأفاد حصره في القسمين وليس كذلك ثم إنّ إفادة المصنف أنّ بعض الإسناد الخ ظاهرة على الوجه الأوّل من الوجهين السابقين دون الثاني إذ فيه تقديم المعمول وهو يفيد الحصر فكأنه قيل ورد الإسناد لحقيقة ومجاز لا لغيرهما فتنبه ثم إنّ إفادة ما ذكر جرى على مذهب الخطيب التابع له المصنف قال الصبان: بل إسناد الخبر إلى المبتدإ عنده ليس بحقيقة ولا مجاز سواء كان جامداً أو مشتقاً كما في ع ق ويدل له ما سيأتي في كلام المصنف أن إسناد الفعل أو ما في معناه إلى الفاعل أو نائبه حقيقة دون غيرهما فإسناد قائم إلى زيد ليس حقيقة ولا مجازاً وأما إسناده إلى ضميره فحقيقة تأمل اهـ **(قوله: يتصف بهما الخ)** لأنه الثابت في محله بحسب الذات عند كونه لما هو له والمتجاوز عن محله بحسب الذات عند كونه لغير ما هو له **(قوله: ثانياً)** أي اتصافاً ثانياً وقوله وبالعرض أي ومتلبساً بالعرض أي العروض بواسطة الإسناد ثم إنه كثيراً ما يقع لفظ العرض منهم في أمثال هذه العبارة فلينظر ما هو بالنسبة إلى عرض بمعنى طرأ **(قوله: وبذلك)** أي بوصف اللفظ بهما والباء للسببية **(قوله: يعلم من المطوّل)** عبارته فإن قيل

وأنّ الحقيقة تنقسم أربعة أقسام باعتبار الطرفين لأنهما إما مستعملان في حقيقتهما اللغوية أو مجازهما أو المسند إليه في حقيقته والمسند في مجازه أو عكسه. فالأوّل نحو خلق اللّه زيداً. والثاني نحو أحيا البحر زيداً تريد أعطى الكريم زيداً. والثالث: نحو أحيا الإله البقل. والرابع: نحو جاء زيد وأنت تريد غلامه قال:

والثان أن يسند للملابس ليس له يبني كثوب لابس

أقسامه بحسب النوعين في جزءيه أربع بلا تكلف

أقول: مراده بالثاني المجاز العقلي وهو إسناد الفعل أو شبهه إلى ملابس بالفتح له غير ما هو له بتأويل أي غير الملابس الذي ذلك الفعل أو ما في معناه ....

لم لم يذكر بحث الحقيقة والمجاز العقليين في علم البيان كما فعله السكاكي ومن تبعه قلنا زعم أنه داخل في تعريف علم المعاني دون البيان فكأنه مبني على أنه من الأحوال المذكورة في التعريف كالتأكيد والتجريد عن المؤكدات وفيه نظر لأنّ علم المعاني إنما يبحث عن الأحوال المذكورة من حيث إنه يطابق بها اللفظ مقتضى الحال وظاهر أن البحث في الحقيقة والمجاز العقليين ليس من هذه الحيثية فلا يكون داخلاً في علم المعاني وإلا فالحقيقة والمجاز اللغويان أيضاً من أحوال المسند إليه أو المسند اهـ وقوله: لأن علم المعاني الخ يعني أن مجرد كونهما من الأحوال المذكورة لا يكفي في إدخالهما في المعاني بل لا بد أن يكون البحث لحيثية المطابقة كما مر والبحث عنهما ليس من هذه الحيثية إذ لا يبحث عن الدواعي المقتضية لإيراد الحقيقة والمجاز وقوله وإلا أي وإن لم يعتبر الحيثية لزم دخول اللغويين أيضاً في المعاني اهـ عبد الحكيم وقوله فالحقيقة والمجاز الخ أي باعتبار إطلاقهما على الاستعمال لا الكلمة هذا هو الظاهر **(قوله: وأن الحقيقة)** عطف على مدخول اعلم **(قوله: باعتبار الطرفين)** متعلق بتنقسم أي باعتبار حقيقة الطرفين ومجازيتهما لا باعتبار استعمالهما مطلقاً فالحصر إضافي فلا يرد أنه يجوز كون الطرفين أو أحدهما كناية فلا يصح الحصر على مذهب من يجعلها قسيماً للحقيقة والمجاز أفاده الصبان **(قوله: تريد أعطى الكريم)** فالإحياء حقيقة إيجاد الحياة وهي صفة تقتضي الحسّ والحركة ثم استعير لإعطاء الشيء المنعم به بجامع صلاحية الجسم بكل واشتق منه أحيا بمعنى أعطى واستعارة البحر للكريم معروفة **(قوله: أحيا الإله)** استعير الإحياء للإنبات بجامع إطلاق الإيجاد واشتق الخ **(قوله: وأنت تريد غلامه)** ففيه مجاز بالحذف أو هو من باب التجوّز في العلم على ما بحثه بعضهم وسيأتي **(قوله: والثاني)** أي في قوله: ولحقيقة الخ **(قوله: أن يسند)** أي فعل أو مضاهيه من مصدر واسم فاعل واسم مفعول وصفة مشبهة واسم تفضيل وظرف ع ق **(قوله: للملابس)** أي للفعل أو مضاهيه مما ذكر **(قوله: ليس له يبني)** أي يسند حقيقة وجملة ليس الخ حال من نائب فاعل يسند **(قوله: بحسب النوعين)** يعني نوع المجاز ونوع الحقيقة وإنما قال نوعين إشارة إلى أنّ المعتبر من التجوّز والحقيقة اللذين باعتبارهما حصل التقسيم النوعية لا الشخصية لأنهما لغويان في الطرفين لا عقليان اهـ ع ق وقوله: لأنهما لغويان الخ أي فباعتبار النوعية صح إرادة اللغويين لأنهما من مشمول النوعين وقوله لا عقليان أي فلا يصح اعتبار شخص العقليين لمباينتهما لما اعتبر التقسيم بحسبه في الواقع فتحصل أنه إنما قال النوعين للإشارة إلى أنّ المعتبر في التقسيم إنما هو النوعان باعتبار بعض مشمولها لا الشخصان المذكوران في هذا البحث لمباينتهما لما اعتبر التقسيم بحسبه في الواقع تدبر **(قوله: جزءيه)** وهما المسند الذي هو فعل أو معناه والمسند إليه **(قوله: بلا تكلف)** أي في استخراجها وذلك أنّ المجاز العقلي مخصوص بالفعل أو معناه فإذا أسند الفعل أو معناه لغير ما هو له فهو مجاز فحينئذٍ ذلك الفعل أو معناه لا يخلو من أن يراد معناه الأصلي فيكون حقيقة لغوية أو يراد به غير معناه لعلاقة فيكون مجازاً لغوياً والمسند إليه كذلك فلم يخرج الإسناد المجازي عن أن يكون طرفاه حقيقيين معاً أو مجازيين معاً أو الأوّل حقيقياً والثاني مجازياً أو العكس فهذه أربعة اهـ ع ق **(قوله: المجاز العقلي)** إنما سمي عقلياً لأن التجوّز في أمر معقول يدرك بالعقل وهو الإسناد بخلاف المجاز اللغوي فإنه في أمر نقلي وهو أنّ هذا اللفظ لم يوضع لهذا المعنى صبان عن يّس وقوله: وهو الخ لعله فيه نوع تساهل والواضح وهو اللفظ المنقول عن الواضع الذي جعل دالاً على معنى **(قوله: بالفتح)** هو المناسب لقوله فيما يأتي يلابس الفاعل والمفعول الخ فقد جعل فيما يأتي المسند إليه الذي هو الفاعل وما بعده ملابساً بالفتح ويجوز الكسر أيضاً لأنّ الملابسة من الجانبين صبان بإيضاح **(قوله: غير ما)** بالجرّ نعت لملابس **(قوله: أي غير الملابس الخ)** فسر الموصول بالملابس رعاية لما سيأتي من قوله وللفعل ملابسات شتى وإشارة إلى علاقة المجاز وهي اشتراكهما في الملابسة لا للاحتراز عما لا يكون ملابساً فإنه قد حصل

مبني له أي غير الفاعل في المبني للفاعل وغير المفعول به في المبني للمفعول به ومعنى التأويل نصب قرينة صارفة عن كون الإسناد إلى ما هو له فخرج قول الكافر أنبت الربيع البقل لأنه معتقده وكذا الأقوال الكاذبة وهذا معنى قوله والثان أن يسند أي الفعل الخ وللفعل ملابسات شتى واقتصر الأصل عليه وإن كان ما في معناه كاسم الفاعل كذلك لأنه الأصل يلابس الفاعل لوقوعه منه والمفعول به لوقوعه عليه والمصدر لأنه جزء معناه والزمان والمكان لوقوعه فيهما والسبب لأنه يحصل به فإسناده إلى الفاعل أو المفعول إذا كان مبنياً له حقيقة كما مر وإلى غيرهما أي غير الفاعل في المبني للفاعل وغير المفعول به في المبني

الاحتراز عنه بقوله إلى ملابس اهـ من عبد الحكيم وقوله فسر الموصول الخ أي كما عبر عن الموصوف بالملابس وقوله رعاية لما الخ أي الشامل للملابسين وقوله: اشتراكهما أي الحقيقة والمجاز العقليين وقوله: لا للاحتراز الخ الظاهر أنّ توهمه إنما ينبني على انصباب الغيرية على الصلة كما هو الغالب وإلا فلينظر وجه توهمه **(قوله: مبني له)** أي مسند إليه حقيقة اهـ صبان **(قوله: أي غير الفاعل الخ)** إنما احتاج لذلك لأنّ الضمير المجرور في كل من قوله إلى ملابس له وقوله ما هو له راجع للفعل أو معناه أي لأحد الأمرين كما هو قضية أو فالمعنى إسناد أحد الأمرين إلى ملابس لأحدهما ذلك الملابس غير الملابس الذي أحد الأمرين له فيصدق على الإسناد في ضرب زيد بالبناء للفاعل أنه إسناد لأحد الأمرين وهو الفعل إلى ملابس لأحد الأمرين وهو زيد غير الملابس الذي له أحد الأمرين وهو معنى الفعل في قولنا مضروب عمرو فيلزم أن يكون مجازاً وليس كذلك اهـ صبان عن يّس وفي دعواه عود للضمير المجرور في قوله ما هوله لأحد الأمرين نظر واضح من صنيع السعد والشارح ومن باقي هذه العبارة إذ مفادهما أن العائد الثاني للأحد هو المرفوع تأمل **(قوله: ومعنى التأويل نصب الخ)** كان ينبغي للمصنف أن يقدّم قوله ووجبت قرينة الخ على ذكر الأقسام ليكون إشارة إلى هذا القيد فقد أوجب تأخيره كون التعريف غير مانع تأمل **(قوله: لأنه معتقده)** أي فلم يوجد نصب **(قوله: وكذا الأقوال الخ)** أي لأنّ المتكلم يروّج حقيقة إسنادها فلا نصب **(قوله: هذا معنى الخ)** لعل المراد أكثر هذا وإلا فقوله بتأول لا يستفاد من البيت بل مما يأتي بعده كما مر فتأمل **(قوله: وللفعل الخ)** إشارة إلى تفصيل وتحقيق للتعريفين **(قوله: شتى)** جمع شتيت كمريض ومرضى **(قوله: واقتصر الأصل الخ)** إن قلت ما المانع من أن يراد الفعل اللغوي أي الحدث فيشمل الجميع. قلت: مخالفته لما سبق من قوله إسناد الفعل أو معناه لأنه صريح في أنه أراد الفعل الاصطلاحي وإلا لزم استدراك قوله أو معناه صبان **(قوله: يلابس الخ)** استئناف بيانيّ وقوله الفاعل أي الحقيقي وقوله لقيامه الخ بيان لوجه الملابسة وكذا ما بعده **(قوله: والمفعول به)** المراد بالمفعول به ما يشمل ما يتعدّى إليه الفعل بحرف الجرّ فإنّ إسناد الفعل المجهول إليه حقيقة نحو مرّ بزيد أفاده في المطوّل **(قوله: والمصدر)** لا يقال هو من جملة ما في معنى الفعل فعدّه من جملة الملابسات يلزم عليه ملابسة المصدر للمصدر. لأنا نقول اللزوم ممنوع لجواز استثناء المصدر أو لكون الكلام على التوزيع فقوله أو المصدر أي في غير المصدر على أنه قد تحقق ملابسة المصدر للمصدر كما في قولك أعجبني قتل ضربك صبان **(قوله: والسبب)** سواء كان مفعولاً له أو كما في بنى الأمير المدينة اهـ عبد الحكيم وقوله كما في بنى الخ أي فإنه ليس في الأصل مفعولاً له كما سيبينه الشارح هذا ولم يتعرض الشارح للمفعول معه والحال والتمييز والمستثنى لأن الفعل لا يسند إليها مطلقاً معلوماً أو مجهولاً خلافاً للكسائي في تجويزه إسناد المجهول إلى التمييز قال في طاب زيد نفساً طيب نفسه كذا في الرضى أفاده المطوّل وعبد الحكيم **(قوله: فإسناده إلى الفاعل الخ)** المراد بالفاعل هنا الفاعل الحقيقي أي ما حقّ الإسناد أن يكون إليه لا النحوي وإلا كان مثل أنبت الربيع البقل وبنى الأمير المدينة حقيقة عقلية نقله الصبان عن السيرامي ثم إنّ ظاهر كلام الشارح كالأصل غير صحيح لأن ظاهره إلى الفاعل إذا كان مبنياً للفاعل أو المفعول به أو إلى المفعول به إذا كان مبنياً لأحدهما مطلقاً فيقتضي أنه إذا أسند الفعل المبني للفاعل إلى المفعول به أو العكس كان حقيقة مع أنه مجاز وإلى تصحيحه أشار السعد بقوله يعني أن إسناده إلى الفاعل إذا كان مبنياً له وإلى المفعول به إذا كان مبنياً له حقيقة اهـ أي فكلامه على التوزيع ويشير إلى ما ذكره السعد هنا قول الشارح بعد أي غير الفاعل الخ **(قوله: وإلى غيرهما الخ)** قد ذكر الشارح أمثلة المجاز لإسناد الفعل المعلوم ولم يذكر من أمثلة المجاز لإسناد الفعل المجهول إلا واحداً أعني سيل مفعم فإنه أسند فيه معنى الفعل المجهول إلى الفاعل وقد ذكرها عبد الحكيم فانظره **(قوله: أي غير الفاعل الخ)** لما كان ظاهر كلامه يوهم أنه إذا أسند الفعل المبني للفاعل إلى المفعول به أو العكس لا يكون مجازاً بل حقيقة إذ لا يصدق على ذلك أنه أسند إلى غيرهما مع أنه مجاز أشار بهذا التفسير إلى أنّ كلامه على التوزيع فتأمل أفاده الصبان فهذا التفسير لإفادة

للمفعول الجامع بينهما وهو ملابسة كل منهما للفعل مجازاً كقولهم عيشة راضية فيما بني للفاعل وأسند للمفعول به إذ العيشة مرضية وحقيقة الكلام رضى المرء عيشته ثم أسند الفعل إلى المفعول من غير أن يبني له فبقي رضيت العيشة وهو معنى كونه مجازاً ثم سبك من الفعل المبني للفاعل اسم فاعل وأسند إلى ضمير العيشة فآل الأمر إلى أن صار المفعول فاعلاً ومنه مثال الكتاب وهو ثوب لابس والأصل لبس زيد ثوباً ثم أسند الفعل إلى المفعول في التقدير من غير أن يبني له فصار لبس ثوب ثم سبك من الفعل اسم فاعل وقيل ثوب لابس وسيل مفعم فيما بنى للمفعول وأسند إلى الفاعل وحقيقة الكلام أفعم السيل الوادي أي ملأه فأسند الفعل إلى المفعول في التقدير من غير أن يبنى له فصار الكلام هكذا أفعم الوادي السيل ثم حذف الفاعل وأقيم المفعول مقامه وبنى الفعل له فصار أفعم السيل وهو معنى كونه مجازاً نظراً إلى التركيب الأوّل ثم سبك منه اسم مفعول وقيل سيل مفعم بفتح العين فأسند اسم المفعول إلى ضمير المفعول الذي كان في الأصل فاعلاً وجدّ جدّه في المصدر حقيقته جدّ الرجل في جدّه فحذف الفاعل وأسند الفعل المبني له إلى المصدر مبالغة فصار جدّ جدّه مجازاً لأنّ الجادّ هو صاحب الجدّ أي من قام به الجدّ لا نفس الجدّ ونهاره صائم في الزمان حقيقته صام المرء نهاره أي في نهاره ثم حذف الفاعل وأسند الفعل المبني له إلى الزمان فصار صام نهاره وهذا معنى كونه مجازاً ثم سبك من الفعل اسم فاعل وأخبر به عن النهار فقيل نهاره صائم فإسناد الصوم إلى ضمير النهار مجاز لأنّ الصائم هو الشخص ونهر جار في المكان وحقيقته جري ماء النهر أي في النهر فحذف الفاعل وأسند فعله إلى المكان وقيل جرى النهر وهذا معنى كونه مجازاً ثم سبك من الفعل اسم فاعل وأسند إلى ضمير النهر إسناداً مجازياً لأنّ الجاري الماء في النهر لا النهر وبنى الأمير المدينة في السبب وحقيقته بنت الفعلة المدينة بسبب أمر الأمير فحذف الفاعل وأسند فعله إلى الأمير فقيل بنى الأمير المدينة وهذا معنى كونه مجازاً والمجاز العقلي يجري أيضاً في النسبة الإضافية نحو أعجبني إنبات الربيع البقل وفي الإيقاعية نحو: ﴿وَلَا تُطِيعُوٓاْ أَمْرَ ٱلْمُسْرِفِينَ﴾ [الشعراء: ١٥١] فيكون معنى قوله أن يسند الخ مطلق النسبة إسنادية كانت أو إضافية أو إيقاعية ولا يضرّنا اقتصاره على التمثيل بالنسبة الإسنادية لإتيانه بالكاف التي لا تفيد الحصر. وقوله أقسامه الخ يعني

الدخول والعناية السابقة عن السعد لإفادة الخروج فتنبه **(قوله: بينهما)** أي بين ذلك الغير وأحد الأمرين الفاعل والمفعول **(قوله: فيما الخ)** كأنه حال من قولهم المذكور على حذف والتقدير كائناً فيما بنى مسنده للفاعل الخ على أنّ الظرفية من ظرفية الخاص في العام صبان ومثله يقال فيما بعده والقول فيه مقدّر بعد العاطف **(قوله: وأسند إلى المفعول به)** أي الحقيقي وإلا فالمسند إليه فاعل نحوي صبان **(قوله: وحقيقة الكلام الخ)** بين فيه الإسناد الحقيقي في الفعل والمجازي فيه وأن التجوّز في معناه بعد ملاحظة ما ذكر فقوله ثم سبك الخ أي ثم بعد ملاحظة ما ذكر سبك الخ ونظير هذا ما بعده فلا تغفل **(قوله: في جدّه)** لم أر لهذا الجار وجهاً مع عدم ظهور المعنى عليه فالظاهر حذفه ونصب جدّه على أنه مصدر مبين للنوع **(قوله: وبنى الأمير الخ)** أي في السبب الآمر ومثال الغائي ضرب التأديب ومنه يوم يقوم الحساب أي أهله لأجله ذكره في المطوّل **(قوله: الإضافية)** وإذا جرى فيها أو فيما بعدها جرت الحقيقة العقلية أيضاً فلا يختص الحقيقة والمجاز بالنسبة الإسنادية كما يوهمه كلام المصنف أفاده الصبان عن يّس **(قوله: إنبات الربيع)** أي بناء على أن الإضافة بمعنى اللام ولو جعلت بمعنى في فلا يكون مجازاً بل حقيقة. والحاصل أنه لا بدّ من النظر إلى قصد المتكلم ونفس الأمر فإن كان ما قصده مناسباً بحسب نفس الأمر فحقيقة وإلا فمجاز اهـ صبان عن يّس وقوله: أنه لا بدّ الخ فيه أن النظر إنما هو إلى ما يفهمه المخاطب من ظاهر حال المتكلم وإلى كلام المتكلم فإن تطابقا فحقيقة وإلا فمجاز قرره شيخنا **(قوله: والإيقاعية)** هي نسبة الفعل إلى المفعول فإن الفعل المتعدي واقع على المفعول أي متعلق به اهـ صبان **(قوله: فيكون الخ)** أي فيكون المراد بالإسناد المنسبك من قوله أن يسند مطلق الخ وحينئذٍ يكون مجازاً مرسلاً من إطلاق المقيد على المطلق كإطلاق المرسن على الأنف فإن الإسناد هو النسبة التامة بين المسند والمسند إليه فاستعمل في مطلق النسبة تامة أو ناقصة بين الطرفين أو بين المسند والمفعول اهـ صبان وقوله كإطلاق الخ فإنه في الحقيقة الأنف الملابس للمرسن ثم أطلق على

أنّ المجاز ينقسم إلى أربعة أقسام باعتبار طرفيه لأنهما إما حقيقتان لغويتان أو مجازان أو المسند إليه حقيقة والمسند مجاز أو عكسه مثال الأوّل أنبت الربيع البقل ومثال الثاني أحيا الأرض شباب الزمان لأنّ المراد بإحيائها نضارتها بأنواع الرياحين والنبات والإحياء في الحقيقة إعطاء الحياة وهو صفة تقتضي الحس والحركة وكذلك المراد بشباب الزمان زمان ازدياد قواها النامية وهو في الحقيقة عبارة عن كون الحيوان في زمان كون حرارته الغريزية مشبوبة أي قوية مشتعلة ومثال الثالث: أحيا الأرض الربيع ومثال الرابع: أنبت البقل شباب الزمان ومراد المصنف بالنوعين الحقيقة والمجاز وبالجزءين المسند إليه والمسند. واختلف في المجاز العقلي وفي المفرد هل وقعا في القرآن أم لا فذهب قوم إلى الأوّل وآخرون إلى الثاني والصحيح الأول وهو مختار الأصل قال تعالى: ﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ﴾ [الأنفال: ٢] ﴿يُذَبِّحُ أَبْنَآءَهُمْ﴾ [القصص: ٤] ﴿يَوْمًا يَجْعَلُ ٱلْوِلْدَٰنَ شِيبًا﴾ [المزمل: ١٧] ويكون في الإنشاء كقوله تعالى: ﴿يَٰهَٰمَٰنُ ٱبْنِ لِى صَرْحًا﴾ [غافر: ٢٦] ولينبت الربيع ما شاء وليصم نهارك ونحو ذلك. قال:

ووجبت قرينة لفظية أو معنوية وإن عادية

أقول: المجاز العقلي لا بد له من قرينة وهي ما دل على المراد لا بالوضع وهي إما لفظية كقولك

مطلق الأنف **(قوله: أربعة)** يعلم وجه الانحصار فيها مما مر عن ع ق في أقسام الحقيقة **(قوله: نضارتها)** أي حسنها والظاهر أن المراد هنا تحسينها لأنه المناسب لاستعارة الإحياء له فيكون قد أطلق اسم المسبب على السبب وعبارة السعد تهييج القوى النامية فيها وإحداث نضارتها وهي تفيد ما قلنا فتأمل **(قوله: في الحقيقة)** أي في اللغة وقوله إعطاء أي إيجاد صبان وتقدم بيان المجاز في أقسام الحقيقة **(قوله: تقتضي الحس)** أي الإدراك بالحواس الخمس الظاهرة صبان عن سم **(قوله: وكذا المراد الخ)** الأولى أن يراد بشباب الزمان كون الزمان يزيد قوى الأرض المنمية اهـ صبان ولعل وجه الأولوية أنه يلزم على تفسير السعد والشارح أن يكون معنى شباب الزمان زمان الزمان فيحتاج إلى تكلف جعل الإضافة من إضافة الجزء للكل تأمّل **(قوله: زمان ازدياد الخ)** فالمعنى هيج قوى الأرض وأحدث نضارتها زمن ازدياد قواها اهـ منه **(قوله: قواها)** أي الأرض وقوله النامية أي التي شأنها النمو فلا يتكرر مع قوله ازدياد اهـ منه **(قوله: عبارة عن كون الخ)** لا يخفى ما فيه من الإشارة إلى وجه التسمية وقد شبه به المعنى المراد هنا ووجه الشبه كون كل من الأمرين مستحسناً لما يترتب عليه من المحاسن واستعير اللفظ من المشبه به للمشبه **(قوله: الغريزية)** أي المغروزة في البدن والكائنة فيه على وجه اللزوم **(قوله: وإذا تليت الخ)** فإسناد زادتهم إلى ضمير الآيات مجاز لأنّ الزيادة فعل اللَّه وإنما الآيات سبب لها اهـ مطول **(قوله: يذبح أبناءهم)** نسب إلى فرعون التذبيح الذي هو فعل جيشه لأنه سبب آمر اهـ مطول وفي هذا الاستشهاد نظر لأنه يجوز أن يكون مجازاً لغوياً أي يأمر بذبح فلا يكون مما نحن فيه أفاده الصبان عن يّس والمجاز حينئذٍ مرسل تبعي من إطلاق اسم المسبب على السبب **(قوله: يوماً)** نصب على أنه مفعول به لتتقون أي كيف تتقون يوم القيامة إن بقيتم على الكفر وقوله يجعل الخ نسب الفعل إلى الزمان وهو للَّه حقيقة وهذا كناية عن شدّته وكثرة الهموم والأحزان فيه لأن الشيب مما يتسارع عند تفاقم الشدائد والمحن أو عن طوله فإن الأطفال يبلغون فيه أوان الشيخوخة قاله السعد قال الصبان: وقوله وهذا أي جعل الولدان شيباً وقوله كناية الخ فيه إشارة إلى أن الكناية لا تنافي المجاز العقلي وقوله لأن الشيب الخ ظاهر في تقرير الكناية على قول السكاكي إن الكناية اللفظ المستعمل في ملزوم معناه فقوله يجعل الولدان شيباً لفظ موضوع للازم هو تسارع الشيب وقد استعمل في الملزوم وهو شدّته وكثرة الهموم والأحزان وعلى الوجه الثاني اللازم الشيخوخة المعبر عنها بقوله شيباً والملزوم الطول وقوله أو عن طوله لا يخفى أن مجرد الطول لا يستلزم التعجب من عدم الاتقاء في الدنيا وتأخيرهم له إلى يوم القيامة لأن الطول قد يشتمل على السرور فلا بد من اعتبار كثرة الهموم معه حتى يحسن التعجب وقوله أوان الشيخوخة أي فيشيبون اهـ **(قوله: نحو يا هامان الخ)** فإن البناء فعل العملة وهامان سبب آمر قاله السعد وقوله صرحا أي قصراً ويجري في هذا الشاهد ما مر في يذبح أبناءهم قاله الصبان **(قوله: ووجبت قرينة)** أي للمجاز العقلي وذلك لما تقدم أن الإسناد في الكلام يحمل على أن المتكلم أتى به لظاهره حيث لا ينصب قرينة على أنه أراد خلاف ذلك الظاهر فيكون الإسناد حقيقياً وإن لم يطابق الواقع ولا الاعتقاد فعلم من ذلك أن الإسناد المجازي لا بد له من قرينة كما ذكره اهـ ع ق **(قوله: وهي ما)** أي شيء أعم من كونه لفظاً أو غيره **(قوله: لا بالوضع)** أي بل بطريق الإشارة إليه إن كانت

شيب رأسي توالي الهموم والأحزان ولكن اللّه يفعل ما يشاء. وإما معنوية وهي أنواع كاستحالة قيام المسند بالمسند إليه عقلاً نحو محبتك جاءت بي إليك لظهور استحالة قيام المجيء بالمحبة لأن العرض لا يقوم بالعرض أو عادة نحو هزم الأمير الجند لاستحالة قيام هزم الجند بالأمير وحده عادة وإن كان ممكناً عقلاً أو صدوره من الموحد في مثل أنبت الربيع البقل ثم الفعل في المجاز العقلي يجب أن يكون له فاعل أو مفعول به إذا أسند إليه يكون حقيقة فمعرفة ذلك قد تكون ظاهرة كقوله تعالى: ﴿فَمَا رَبِحَت تِّجَـٰرَتُهُمْ﴾ [البقرة: ١٦] أي فما ربحوا في تجارتهم وقد تكون خفية لا تظهر إلا بعد نظر وتأمل نحو سرّتني رؤيتك أي سرّني اللّه وقت رؤيتك وهذا مذهب الأصل. وقال الشيخ عبد القاهر: لا يجب في المجاز العقلي أن يكون الفعل له فاعل إذا أسند إليه يكون الإسناد حقيقة فإنه ليس لسرّتني ونحوه فاعل

القرينة لفظية أو بواسطة العقل أو العادة إن كانت عقلية أو عادية **(قوله: شيب رأسي الخ)** فقوله ولكن الخ دلّ على أنه يسند الأفعال للّه وأن إسناد الشيب إلى التوالي متجوّز فيه عنده **(قوله: كاستحالة الخ)** تمثيل لها ببعض أنواعها **(قوله: عقلاً)** تمييز من نسبة الاستحالة إلى القيام لكن على أنه فاعل لمتعدى الاستحالة وهو الإحالة كما في قولهم امتلأ الإناء ماء فماء ليس فاعلاً لامتلأ بل لمتعديه وهو ملأ فإن التمييز لا يلزم أن يكون فاعلاً للفعل المذكور بل يصح أن يكون لملازمه أو لمتعديه. إن قلت إذا كانت الاستحالة عقلاً قرينة فلم كان قول الدهري أنبت الربيع البقل حقيقة مع أن العقل الصحيح يحيله. قلت: المراد بالاستحالة ما لو خلي العقل ونفسه حكم بها وإنبات الربيع البقل ليس كذلك بل يحتاج العقل فيه إلى دليل اهـ من الصبان ببعض تصرف وقوله: لو خلى الخ من غير اعتبار أمر آخر معه من نظر أو عادة أو إحساس أو تجربة إلى غير ذلك نقله هو عن عبد الحكيم **(قوله: نحو محبتك جاءت بي إليك)** الاستحالة هنا ظاهرة على مذهب المبرد في نحو ذهبت بزيد من أن الفاعل صاحب المفعول في الذهاب لا على مذهب س من أنّ المعنى جعلت زيداً ذاهباً لأنّ الظاهر أنّ المعنى على هذا كنت حاملاً وسبباً في ذهابه ولا يعني بالسبب إلا الحامل ولا شكّ في صحة إسناد مثل ذلك إلى المحبة لأنها تثير المجيء وتحمل عليه فمعنى محبتك جاءت بي إليك على هذا جعلتني جائياً من غير أن يشاركني في المجيء أي كانت سبباً في مجيىء ولا شك أنها سبب حقيقة فلا يكون إسناد المجيء إليها مجازاً فلعل المثال مبني على مذهب المبرد اهـ سم بإيضاح اهـ صبان **(قوله: لظهور استحالة الخ)** أي وإنما كان هذا النوع أعني الاستحالة المذكورة موجوداً في هذا المثال لظهور الخ وكذا يقال فيما بعده **(قوله: قيام المجيء)** أي الحقيقي لا بمعنى جعل الغير جائياً كما علمت **(قوله: أو عادة)** عطف على عقلاً أي أو استحالة القيام المذكور عادة **(قوله: أو صدوره)** عطف على استحالة أي وكصدور الكلام قاله السعد ولم يعد الضمير للمجاز لما يلزم عليه من التكلف راجع الصبان **(قوله: من الموحد)** لا بد من تقييده بغير المخفي حاله صبان عن الأطول **(قوله: ثم الفعل)** مثله ما في معناه واقتصر عليه لأنه الأصل **(قوله: يجب أن يكون له فاعل)** نحو أنبت الربيع البقل وقوله أو مفعول نحو ضرب زيد صبان عن سم. وحاصل ما أفاده الشارح أن الفعل المبني للفاعل المسند إسناداً مجازياً لا بد له من فاعل يكون إسناده إليه حقيقة والمبني للمفعول المسند إلى غيره لا بد له من مفعول يكون إسناده إليه حقيقة ومعرفة كل منهما إما ظاهرة وإما خفية **(قوله: فمعرفة ذلك)** أي ما ذكر من الفاعل والمفعول ولم يقل وذلك إما ظاهر الخ للتنصيص على أن المراد الظهور والخفاء بحسب العلم لا بحسب الوجود أفاده الصبان عن عبد الحكيم **(قوله: فما ربحت تجارتهم)** فإن الفاعل الحقيقي فيه ظاهر وهو الشخص المتجر فالأصل فما ربحوا في تجارتهم وأسند الربح في الآية إلى سببه **(قوله: خفية)** لكثرة الإسناد إلى الفاعل المجازي وترك الإسناد إلى الفاعل الحقيقي اهـ عبد الحكيم **(قوله: وتأمل)** عطف تفسير إن لم يرد النظر الاصطلاحي الذي هو ترتيب الخ وهو الأقرب ولازم إن أريد صبان **(قوله: سرّتني رؤيتك)** ففي معرفة الفاعل الحقيقي نوع خفاء لما علمت قال عبد الحكيم: هذا القول مجاز إذا أريد منه حصول السرور عند الرؤية أما إذا أريد أن الرؤية موجبة للسرور فهو حقيقة اهـ فمعنى التركيب حينئذٍ أوجبت رؤيتك السرور وهذا إسناد حقيقي **(قوله: وقال الشيخ عبد القاهر الخ)** ردّه الإمام فخر الدين الرازي بأن الفعل لا بد أن يكون له فاعل حقيقة لامتناع صدور الفعل لا عن فاعل فهو إن كان ما أسند إليه الفعل فلا مجاز وإلا فيمكن تقديره قاله السعد قال الصبان: المناسب وإلا فلا بد من تقديره ليكون مناسباً للدعوى اهـ. أقول فيه أن إمكان التقدير في المسند إسناداً مجازياً مستلزم لثبوت الفاعل الحقيقي إذ لا يمكن عند انتفائه كما هو ظاهر والثبوت المذكور هو المطلوب بل هذا المناسب يفيد أن كل فعل أسند إسناداً مجازياً يجب تقدير فاعله الحقيقي وليس كذلك. ألا ترى أن الغالب في سرّتني

يكون الإسناد إليه حقيقة وبيان مراده مذكور في المطولات وأنكر السكاكي المجاز العقلي وقال الذي عند نظمه في سلك الاستعارة بالكناية بجعل الربيع مثلاً في المثال استعارة عن الفاعل الحقيقي بواسطة المبالغة في التشبيه وجعل نسبة الإنبات إليه الذي هو من لوازم الفاعل الحقيقي قرينة الاستعارة وردّه الأصل بوجوه لم تسلم له ليس هذا الاختصار محل بسطها فليرجع إلى الأصل وشرحه للسعد من أراد الوقوف على ذلك.

رؤيتك عدم التقدير تأمل منصفاً (**قوله: وبيان مراده الخ**) مراده نفي وجوب فاعل محقق في الخارج أسند إليه الفعل حقيقة إسناد يعتدّ به بأن يقصد في العرف والاستعمال إسناد الفعل إلى ذلك الفاعل وأمّا أن الموجد هو اللّٰه فلا نزاع فيه إنما النزاع في الفاعل بالوجه المذكور فليس مراده أن الفعل قد يخلو عن الفاعل رأساً فسقط الاعتراض السابق أفاده الصبان وقد قال السعد بعد ذكر اعتراض الرازي وظني أن هذا تكلف والحق ما ذكره الشيخ ووجه التكلف أن تقدير الفاعل الموجد وهو اللّٰه تعالى في سرّتني رؤيتك ونحوه تقدير لما لم يقصد في الاستعمال ولا يتعلق به الغرض في التراكيب أفاده الصبان عن اليعقوبي (**قوله: وأنكر السكاكي الخ**) تقليلاً للانتشار وتقريباً لضبط اعتبارات البلغاء اهـ صبان (**قوله: في سلك الاستعارة بالكناية**) وهي عنده أن يذكر المشبه ويريد المشبه به بواسطة قرينة وهي أن تنسب إليه شيئاً من اللوازم المساوية للمشبه به مثل أن تشبه المنية بالسبع في اغتيال النفوس ثم تفردها بالذكر مراداً بها المشبه به وتضيف إليها شيئاً من لوازم السبع فتقول مخالب المنية نشبت بفلان قاله السعد وقوله مراداً بها المشبه به أي الإدّعائي قال الصبان في الاستعارة بالكناية استعارة بالكناية بأن تشبه الاستعارة بالكناية بالدرّ المنظوم في سلك تشبيهاً مضمراً في النفس والسلك تخييل والنظم ترشيح (**قوله: بجعل الرّبيع**) أي لفظ الرّبيع صبان (**قوله: المبالغة في التشبيه**) الظاهر أن مراده بالمبالغة في التشبيه إدخال المشبه في جنس المشبه به وجعله من أفراده ادّعاء راجع سم صبان (**قوله: وجعل نسبة إنبات الخ**) فيه أن السكاكي يجعل قرينة الاستعارة بالكناية استعارة تخييلية بالمعنى الذي ذهب إليه فيها فالموافق لمذهبه أن يقول وجعل استعارة ما هو لخاصة من خواص المشبه به لصورة وهمية تتوهم في المشبه شبيهة بتلك الخاصة مثبتة للمشبه قرينة الاستعارة ويمكن أن يتكلف ويحمل كلامه على أن المراد وجعل نسبة ما هو مشبه بالإنبات الخ كذا يستفاد من الصبان عن الأطول (**قوله: فليرجع إلى الأصل الخ**) لا داعي إلى الرجوع ولا إلى نقلها حيث لم تسلم مع عدم اقتضاء الحال إياها.

في المسند إليه

أي بيان أحوال المسند إليه أي الأمور العارضة له من حيث إنه مسند إليه كالحذف والذكر والتعريف والتنكير وغير ذلك وقدّمه على المسند لأنه كالموصوف والمسند كالصفة والموصوف أجدر بالتقديم لأنه الموضوع والصفة هي المحمول والأوّل أشرف من الثاني ولأنه الركن الأعظم في الكلام قال:

يحذف للعلم ولاختبار ... مستمع وصحة الإنكار
ستر وضيق فرصة إجلال ... وعكسه ونظم استعمال
كحبذا طريقة الصوفيه ... تهدي إلى المرتبة العليه

أقول: قدّم حذف المسند إليه على سائر أحواله لكون الحذف عبارة عن عدم الإتيان به وعدم الحادث سابق على وجوده وفي المسند إليه باعتبار أحواله أبحاث: البحث الأوّل في حذفه وحذفه يتوقف على أمرين: أحدهما قابلية المقام له بأن يكون السامع عارفاً به بقرينة. ثانيهما: ....

الباب الثاني

في أحوال المسند إليه

(قوله: أي الأمور العارضة الخ) قيل أي الأمور العارضة له التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال أي تكون سبباً قريباً لتلك المطابقة حتى لا يرد الرفع فإنه عارض للمسند إليه من حيث إنه مسند إليه ولا حاجة إليه لأن المقصود أن الأمور المذكورة في هذا الباب عارضة للمسند إليه باعتباره كذلك لأن كل ما هو عارض له بهذا الاعتبار فهو مذكور فإن كثيراً من الأحوال العارضة له من حيث هو كذلك لم يخرج عن القوّة إلى الفعل ولم يدوّن اهـ عبد الحكيم وقوله فإنه عارض الخ تعليل للمنفي وعلة النفي مفهومة مما قبله وهي أن الرفع ليس سبباً قريباً للمطابقة بل هو سبب بعيد من حيث توقف صحة أصل المعنى التي يعتبر بعدها الأسباب القريبة عليه تأمل **(قوله: من حيث الخ)** حيثية تقييد خرج ما يعرض له من حيث ذاته ككونه جوهراً أو عرضاً كلياً أو جزئياً أو من حيث حروفه ككونه ثلاثياً أو رباعياً أو غير ذلك اهـ صبان **(قوله: وقدّمه)** أي قدّم أحواله وكذا ما بعده **(قوله: كالموصوف)** أي اللفظي وإلا فهو موصوف معنى وكذا يقال فيما بعده **(قوله: والموصوف)** أي المعنوي ففي الكلام شبه استخدام **(قوله: ولأنه)** أي المسند إليه **(قوله: يحذف العلم)** مثل العلم ادّعاء أنه معلوم متعين فيقال وهاب الألوف أي السلطان مثلاً فحذف لادّعاء أنه متعين ولو لم يتعين قاله ع ق **(قوله: لكون الحذف عبارة)** أي في الاصطلاح وإن كان لفظه من حيث مفهومه اللغوي أعني الإسقاط مشعراً بالعدم بعد الإتيان لذا اختير على لفظ الترك إشارة إلى كونه ركناً أعظم كأنه أسقط صبان عن عبد الحكيم وقوله ولذا أي للإشعار المذكور وقوله إشارة الخ أي بمراعاة معناه اللغوي **(قوله: وعدم الحادث سابق على وجوده)** أي فالحذف مقدم على الذكر أي والإثبات مقدّم على باقي الأحوال لكونها كالتفصيل له كما قال عبد الحكيم فاندفع ما يقال هذه النكتة إنما تقتضي التقديم على الذكر دون بقية الأحوال وبحث في الدفع بأن باقي الأحوال الآتية يجري في المسند إليه المحذوف أيضاً فهي تفصيل للحذف إلا أن يجاب بأن جريانها في المذكور أظهر من جريانها في المحذوف فكونه للذكر أقوى فتأمل صبان **(قوله: وحذفه يتوقف الخ)** أي الحذف الذي نحن فيه وهو ما يكون منوياً في التقدير لا الحذف الذي يكون نسياً منسياً كحذف فاعل المصدر وفاعل المبني للمفعول فإنه لا يحتاج إلى القرينة لعدم كونه مراداً اهـ عبد الحكيم وقوله وهو ما يكون أي متعلقه وكذا ما بعده **(قوله: عارفاً به)** أي بمتعلقه أي متمكناً من معرفة المحذوف لأن القرينة لا توجب العرفان بالفعل اهـ عبد الحكيم أي فالمدار على قرينة لو تأملها السامع عرف المحذوف لا قرينة يعرف بها بالفعل **(قوله: بقرينة)** أي دالة على المحذوف إما بخصوصه أو

ما يقتضي رجحان الحذف على الذكر والأوّل معلوم من النحو وأشار إلى تفصيل الثاني بقوله بحذف الخ
فمن مرجحات الحذف العلم بالمسند إليه بالقرينة كقولك عابد في جواب من قال لك ما حرفة زيد ومنها
اختبار تنبه السامع عند القرينة هل يتنبه أم لا ومنها اختبار مقدار تنبهه هل يتنبه بالقرائن الخفية أم لا ومنها
صحة الإنكار عند الحاجة نحو فاجر فاسق عند قيام القرينة على إرادة زيد ليتأتى أن تقول ما أردت زيداً
بل غيره ومنها قصد ستره وإخفائه على غير المخاطب من الحاضرين نحو جاء تريد زيداً لمن عرفه معك
ومنها ضيق الفرصة وهي المبادرة أي ضيق زمانها كقول الصياد غزال أي هذا غزال ومنها إجلاله وتعظيمه
بصونه عن لسانك ومنها تحقيره بصون لسانك عنه ومنها ضرورة النظم من جهة الوزن أو القافية ....

بكونه أحد الأشياء المعينة كما في ما حذف لتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن اهـ عبد الحكيم كقولك يعطي الألوف فإن القرينة وهي إسناد الإعطاء لا توجب معرفة واحد بخصوصه فالحذف هنا لما ذكره **(قوله: ما يقتضي الخ)** سواء كان حاملاً عليه أو غاية مترتبة عليه فاللام في قول المصنف ولاختبار لمطلق التعليل الشامل للحاملية والغرضية أفاده عبد الحكيم وقوله سواء كان حاملاً عليه كالضيق وقوله أو غاية الخ كتأتي الإنكار عند الحاجة إليه وإنما لم نجعل التعليل المطلق معنى للام الأولى الداخلة على العلم لأنها ليست متسلطة على ما بعده بخلاف الثانية فإنها مسلطة فاحتيج لذلك فيها لتناسب جميع ما بعدها تأمل **(قوله: هل يتنبه أم لا)** أي أم لا يتنبه إلا بالصراحة فيقال مثلاً عند حضور رجلين أحدهما تقدمت للسامع معه صحبة دون الآخر غادر والله يعني الصاحب لأن الغدر مناسب للصحبة ولو صح أن ينسب لغير الصاحب أيضاً اختباراً للسامع هل يتنبه أن المسند إليه هو الصاحب بقرينة نسبة الغدر الذي اشتدت نسبته للصحبة أم لا ع ق هذا وأم هنا منقطعة كأن المتردد ينتقل من الاستفهام عن حكم إلى الاستفهام عن حكم آخر في الرضى قال سيبويه: أم في قولك أزيد عندك أم لا منقطعة كأنه ظن السائل أن زيداً عنده فاستفهم ثم أدركه مثل ذلك الظن في أنه ليس عنده فقال: أم لا وإنما عدها منقطعة لأنه لو سكت على قوله أزيد عندك يعلم المخاطب أنه يريد أهو عندك أم ليس عندك فلا بد أن يكون لقولك أم لا فائدة متجددة وهي تغير ظن كونه عندك إلى ظن أنه ليس عندك وهذا إضراب وإذا كانت منقطعة جاز استعمالها مع هل فإنها تستعمل مع جميع كلمات الاستفهام فافهم فإنه قد زل فيه الأقدام اهـ من عبد الحكيم وبكون أم منقطعة مع هل يندفع الاعتراض بأنه تقرر في كتب النحو أن هل لا يؤتى لها بمعادل على أن ابن مالك جوّز وقوعها موقع الهمزة فيؤتى لها بمعادل كذا في الفنري ذكره الصبان فيما سبق وقوله كأن المتردد الخ عبر بالكأنية أوّلاً وثانياً للإشارة إلى أن الواقع رجحان يسير لا يقتضي الانتقال حقيقة لا ظن حقيقي وحينئذٍ فالمراد بالظن في قوله وهي تغير ظن الخ الظن التنزيلي تأمل **(قوله: هل يتنبه بالقرائن الخ)** كما إذا حضر شخصان أحدهما أقدم صحبة من الآخر فتقول أحسن للإحسان والله تريدأقدمهما وهو زيد مثلاً اختبار الذكاء المخاطب هل يتنبه لهذا المحذوف لهذه القرينة التي معها خفاء وهي أن أهل الإحسان ذو الصداقة القديمة دون حادثها أم لا اهـ يعقوبي وقوله أقدم صحبة الخ المناسب لآخر العبارة أن يقول أحدهما قديم الصحبة دون الآخر فتقول حقيق بالإحسان الخ وقوله هل يتنبه الخ الظاهر أنه مرتبط بمحذوف أي لتعرف جواب هل الخ تأمل **(قوله: صحة الإنكار)** أي إنكار المتكلم وقوله عند الحاجة متعلق بصحة **(قوله: لمن عرفه معك)** أي لمن عرفه أنه دائماً مصاحب لك بحيث صارت صحبتك له قرينة عليه عند الحذف **(قوله: ضيق الفرصة)** صنيعه يقتضي إضافة ضيق في المصنف إلى فرصة والذي يقتضيه صنيع ع ق أن ضيق منوّن وفرصة معطوف على ما قبله أي ضيق لنحو ضجر وخوف فوات فرصة قال: وهو من أسباب الضيق ولا يخفى أن هذا الصنيع أحسن لإفادة المتن عليه ما لم يفده الأوّل **(قوله: وهي المبادرة)** هذا المعنى على فرض ثبوته لا يحسن ملاءمته لقوله أي ضيق زمانها إذ لإخفاء في ركة قولنا إن الحذف لضيق زمان المبادرة والذي في اليعقوبي أنها ما يغتنم تناوله والأمر عليه ظاهر **(قوله: إجلاله)** كقولك مقرر للشرائع وموضح للدليل فيجب الاتباع تريد رسول الله ﷺ يعقوبي **(قوله: تحقيره الخ)** كقولك موسوس ملعون ما ضر وما نفع تريد الشيطان اهـ منه **(قوله: النظم)** أي استقامته **(قوله: من جهة الوزن)** كما في قوله: قال لي كيف أنت قلت عليل. إذ لو قال أنا عليل فسد وزن البيت ع ق **(قوله: أو للقافية)** أي أو ضرورة استقامته من جهة القافية كما في قوله:

قـد قـال عـذولـي فـتـاك أتـى	فـأجـبـت وقـلـت كـذبـت مـتـى
قـد قـال حـبـيـبـك ذو خـفـر	وكـبـيـر الـسـنّ فـقـلـت فـتـى

وفي معناه ضرورة السجع ومنها اتباع استعمال العرب كقولهم رمية من غير رام أي هذه رمية وهو مثل يضرب لمن يقع منه الفعل وهو غير أهل له ومن ذلك المواضع التي يجب فيها حذف المبتدأ وذكر المصنف منها موضعاً وهو ما إذا كان الخبر مخصوص نعم نحو نعم الرجل زيد فزيد خبر مبتدأ محذوف وجوباً في بعض الأوجه ومنه طريقة في قوله: كحبذا طريقة الصوفية فإنه خبر لمبتدأ محذوف وجوباً وإنما كانت طريقة الصوفية محمودة لأنها توصل إلى المرتبة العلية وهو مقام الإحسان وهو أن تعبد اللّٰه كأنك تراه لأن طريقتهم عبارة عن صفاء الباطن والوقوف عند الأمر والنهي فينبغي لكل طالب علم أن يسلكها فإنه وإن لم يصل إلى غايتها العظمى وهي معرفة اللّٰه جلّ جلاله فلا أقلّ من الدخول في دائرة الورع ورقة القلب والتخلق بالأخلاق المحمودة والسلامة من حظوظ النفس والتهاون بالحقوق الشرعية قال المصنف في شرحه: وكل من أعرض عن هذا العلم جملة لا يخلو من الفسق وضيعة العمر والرغبة في الدنيا ومن لا قدم له في علم التصوّف يخشى عليه من سوء الخاتمة اهـ. قال:

واذكره للأصل والاحتياط ... غباوة إيضاح انبساط
تلذذ تبرك اعظام ... إهانة تشوّق نظام
تعبد تعجب تهويل ... تقرير أو إشهاد أو تسجيل

أقول: البحث الثاني في ذكره وله مرجحات منها أن ذكره الأصل ولا مقتضى للعدول عنه من قرينة أو غيرها ومن الاحتياط لضعف التعويل على القرينة بسبب ضعفها أو ضعف فهم المخاطب ومنها غباوة

فالمسند إليه محذوف لأجل المحافظة على القافية أي متى الإتيان ثم الغرض من الحذف المحافظة على القافية وإن كان فيه أيضاً محافظة على الوزن إلا أنها غير مقصودة وفرق بين الحاصل قصداً والحاصل من غير قصد فاندفع ما يقال أن مقابلة المحافظة على الوزن بالمحافظة على القافية تفيد تباينهما وعدم اجتماعهما وليس كذلك اهـ دسوقي **(قوله: وفي معناه)** أي النظم **(قوله: ضرورة السجع)** أي استقامته نحو طلب الحبيب ألفين فقلت له أين أي أين هما **(قوله: رمية من غير رام)** أي هذه رمية مصيبة من غير رام مصيب بل من رام مخطئ سيرامي وهذا مثل يضرب لمن صدر منه ما ليس هو أهلاً للصدور منه ع ق اهـ صبان **(قوله: ومن ذلك)** أي مما حذف فيه لاتباع الاستعمال **(قوله: وذكر المصنف)** أي في ضمن التمثيل لا بالصراحة.

تنبيه: قد يجتمع في المثال أغراض متعددة كما في:

قال لي كيف أنت قلت عليل

فإنه قد اجتمع فيه العلم والضيق واستقامة الوزن أفاده ع ق وسيأتي نظير هذا المثال **(قوله: لأن طريقهم الخ)** علة لقوله توصل **(قوله: الورع)** هو التباعد عن المحرمات والشبهات **(قوله: والتهاون)** عطف على حظوظ **(قوله: ومن لا قدم الخ)** أي لا ثبوت وهذا الكلام مشكل ظاهره ولسنا من أهل فهم باطنه **(قوله: للأصل)** أي لكون ذكره الأصل **(قوله: إيضاح)** أي زيادة إيضاح كما سيظهر **(قوله: الأصل)** أي الذي لا يعدل عنه إلا لمقتض اهـ صبان **(قوله: ولا مقتضى للعدول)** ليكون مرجحاً للذكر على الحذف والمراد عدم المقتضى في قصد المتكلم فلا يرد أن الكلام في قيام القرينة المعينة للمحذوف كما يدل عليه سابق كلامه ولاحقه فالعلم محقق في جميع صور الذكر وقوله ولا مقتضى للعدول منصوب وسقوط التنوين إما لكونه مضافاً واللام زائدة كما قال سيبويه في لا غلام لك وإما تشبيهاً له بالمضاف كما قال ابن الحاجب أفاده عبد الحكيم قال الصبان: أفاد بهذا القيد يعني ولا مقتضى الخ أن مجرد الأصالة لا تصلح نكتة بل لا بدّ معها من انتفاء المعارض المقتضى للحذف حتى إذا وجد رجح على الأصالة بخلاف بقية النكات فإن كلاً منها يصلح بمجرده نكتة أفاده الصفوي اهـ **(قوله: من قرينة)** أي من لازمها وهو العلم وقوله أو غيرها أي القرينة أي غير لازمها من باقي النكات وأما القرينة نفسها فلا يصح نفيها كما علمت وإن أوهم ظاهر الشارح ذلك وعبارة الشارح أصلها للسيوطي وكان الأولى حذفها ويقول بأن لم تحصل نكتة بأن ترجح الحذف كما صنع اليعقوبي **(قوله: الاحتياط لضعف الخ)** كما إذا حضر رجلان وأحدهما يظنّ فيه السامع خيراً وهو صاحبه فتقول صاحبك غشاش خائن لا يوثق به لأنك لو لم تذكر لفظ

السامع كقولك لعابد الصنم الصنم لا يضر ولا ينفع ومنها الإيضاح كقولك زيد عندي لمن قال أين زيد ومنها الانبساط أي بسط الكلام في مقام يكون إصغاء السامع مطلوباً للمتكلم لعظمته وشرفه في نحو: ﴿هِيَ عَصَايَ﴾ [طه: ١٨] ومنها التلذذ نحو الحبيب راض ومنها التبرك نحو محمد وسيلتنا إلى ربنا ومنها التعظيم نحو محمد شفيعنا ومنها الإهانة نحو العاصي ذليل ومنها التشوّق إلى مسماه نحو محمد أفلح من رآه ومنها ضرورة النظم إلى وزن أو قافية وفي معناه ضرورة السجع ومنها التعبد بذكره كالله أكبر في النحر ونحوه ومنها التعجب نحو زيد يقاوم الأسد ومنها التهويل والتخويف كقولك لمن تعظه الله ربنا أمر بهذا ومنها التقرير أي التمكن في نفس السامع نحو: ﴿أُوْلَٰئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُوْلَٰئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾

الصاحب فربما لم يفهم المراد ولو دلت قرينة حسن ظنه بالصاحب أنه المراد لأنه هو المناسب أن يرد فيه على المخاطب فيما ظنّ فيه ولما خفيت القرينة وضعف التعويل عليها ذكرته احتياطاً قاله ع ق والتعويل الاعتماد **(قوله: الإيضاح)** أي زيادة إيضاح المسند إليه فنفس الإيضاح حاصل عند الحذف أيضاً لوجود القرينة المعينة له وفي الذكر زيادته لأن الدلالة اللفظية اجتمعت مع الدلالة العقلية اهـ عبد الحكيم **(قوله: أي بسط الخ)** فقد أطلق اللازم وأراد الملزوم **(قوله: في مقام الخ)** قد يقال هذا القيد يمكن أن يعتبر في غير هذه النكتة كالتلذذ فيقال في مقام يكون فيه التلذذ مطلوباً فما وجه تخصيص هذه النكتة به. ويجاب بأن مجرد بسط الكلام ليس نكتة لأنه قد يكون قبيحاً وإنما يكون نكتة بهذا القيد فلا بدّ من ذكره لتحقق النكتة بخلاف بقية النكات فلا يتوقف تحققها على ذلك أفاده الدسوقي هذا ولو عبر بالسماع بدل الإصغاء لكان أولى ليناسب المثال إذ لا يقال في جنابه تعالى إصغاء إذ الإصغاء إمالة الأذن للسماع ويجاب بأن الإصغاء مجاز في الإقبال على المتكلم أفاده الصبان. وأقول: هذا الجواب لا يلاقي الاعتراض فإنه إنما يصح التعبير بالإصغاء ولا يدفع كونه خلاف الأولى فالمناسب في الجواب أن يقال إنه لو عبر بالسماع لأوهمت العبارة طلب تحصيل الحاصل فعبر بالإصغاء مراداً به الإقبال على المتكلم مجازاً لدفع هذا الإيهام فليس التعبير بالسماع أولى تأمل **(قوله: للمتكلم)** متعلق بمطلوباً وقوله لعظمته أي السامع **(قوله: نحو هي عصاي)** أي نحو قوله تعالى حكاية عن موسى هي عصاي فكان يكفيه في الجواب أن يقول عصا لكنه ذكر المسند إليه لأجل بسط الكلام في هذا المقام الذي إصغاء السامع فيه مطلوب للمتكلم دسوقي **(قوله: نحو الحبيب راض)** أي في جواب من قال هل الحبيب راض ويكفي لولا التلذذ أن يقال راض **(قوله: نحو محمد الخ)** أي في جواب من قال هل محمد الخ ويكفي في الجواب لولا التبرك أن يقال وسيلتنا **(قوله: ومنها التعظيم)** أي إظهاره وكذا في الإهانة **(قوله: ضرورة النظم إلى وزن الخ)** مثالهما قول الشاعر:

قال العذول وقد رأى ولهي به	صف لي حبيبك قلت حبي مفرد
فلذا إذا ما غاب عني سيدي	ضاق الفضا ولهجت أين السيد

فإن كلا من حبي والسيد معروف مما قبله لكنه ذكر الأوّل لاستقامة الوزن والثاني لاستقامة القافية وهو وإن توقف عليه الوزن أيضاً لكن ليس ملحوظاً ثم قول الشارح ومنها ضرورة الخ بيان للمقصود من المصنف في ذاته مع ميل إلى ما فهمه من كلامه مما ذكره آخراً ويأتي ما فيه **(قوله: ضرورة السجع)** نحو طلب الحبيب جرعتين لإزالة الظمأ فقلت له: يا سيدي أين هما **(قوله: التعبد بذكره)** أي إدخاله في العبادة بحيث لا ينبغي تركه لطلب الشارع إياه وإن كان هذا المسند إليه معلوماً **(قوله: نحو الله أكبر)** إذ لو قيل أكبر أي من كل شيء علم أنه هو الله تعالى ولكن لا ينبغي ترك المسند إليه فيما أمر فيه بذكره **(قوله: التعجب)** أي إظهار التعجب من المسند إليه إذ نفس التعجب لا يتوقف على الذكر دسوقي **(قوله: زيد يقاوم الخ)** لا شك أن منشأ التعجب مقاومة الأسد لكن في ذكر المسند إليه إظهار للتعجب منه اهـ يعقوبي **(قوله: والتهويل والتخويف)** قال الصبان الظاهر تقدير إظهار فيه أيضاً لحصوله بإسناد المسند للمسند إليه المقتضى للتهويل ذكر أو حذف اهـ **(قوله: التقرير)** أي زيادته فنفس التقرير حاصل عند الحذف أيضاً لوجود القرينة المعينة للمسند إليه وفي الذكر زيادته لما مرّ في الإيضاح أفاده عبد الحكيم **(قوله: نحو أولئك الخ)** الشاهد في الثاني كما يشعر به كلامه وصرح به غيره هذا وفي ذكر لفظ نحو إفادة أن الآية من قبيل ما نحن فيه وهو ما لو لم يذكر لكان المسند إليه محذوفاً وليس كذلك فإن هم المفلحون حينئذٍ معطوف على الخبر أعني على هدى أو معطوف على جملة أولئك على هدى من ربهم فيكون من عطف الجمل وعلى الاحتمالين لا حذف للمسند إليه فكان المناسب أن يقول كما قال السعد وعليه أولئك الخ ليسلم من إفادة

[البقرة: ٥] ففي تكرير اسم الإشارة تنبيه على أنه كما خصصهم بالهدى في الدنيا خصصهم بالفلاح في الآخرة ومنها الإشهاد في قضية نحو زيد تسلف مني أو التسجيل أي الضبط على السامع في وثيقة حتى لا يكون له سبيل إلى لإنكار كقول الموثقين باع فلان وأجر فلان ونحوه هذا حاصل ما في هذه الأبيات والنظام في كلامه جمع نظم وغباوة وما بعده معطوف بحرف العطف المحذوف إلا الأخيرين قال:

وكونه معرّفاً بمضمر ... بحسب المقام في النحو درى
والأصل في المخاطب التعيين ... والترك للشمول مستبين

أقول: البحث الثاني في تعريفه أي إيراده معرفة وهو ما وضع ليستعمل في شيء بعينه وقدّم المصنف هنا التعريف وفي المسند التنكير لأن الأصل في المسند إليه التعريف وفي المسند التنكير والإتيان بالمسند إليه معرفة لإفادة المخاطب أتمّ فائدة ....

خلاف الواقع وليكون ذكر عليه منبهاً على الواقع تأمل **(قوله: ففي تكرير الخ)** كان المناسب أن يقول ففي تكرير اسم الإشارة تقرير وتثبيت للمسند إليه في ذهن السامع وفيه تنبيه الخ إذ ما قاله لا يناسب في تطبيق المثال على ما قبله فلا يناسب إدخال فاء التعليل لكون المثال من أفراد الممثل له عليه **(قوله: الإشهاد)** أي إشهاد المتكلم السامع وقوله في قضية أي على قضية أي على نسبتها وهي ثبوت المسند للمسند إليه أفاده الصبان ولليعقوبي كلام آخر فانظره **(قوله: أي الضبط الخ)** عبارة السعد أو التسجيل على السامع حتى الخ وزاد الشارح ما ذكر لتفسير التسجيل وفسره الصبان والدسوقي تبعاً لليعقوبي بالكتابة وتفسير الشارح هو المناسب لقوله تبعاً للسعد حتى لا يكون الخ إذ هو إنما يتفرع على الضبط لا على مطلق الكتابة للحكم واليعقوبي الذي تبعه المحشيان لم يجعل النكتة نفس التسجيل بل التعيين عند التسجيل فلذا ناسب تفسيره بالكتابة **(قوله: باع فلان الخ)** إذ لو قيل بيع كذا أو أخذ لتأتي الإنكار للبائع والآخذ هذا ما يفيده وهذا التمثيل غير مناسب لما نحن فيه لأنه قد مرّ أنّ الحذف في هذا الباب ما كان منوياً في التقدير لا ما كان نسياً منسياً لم تقم عليه قرينة كحذف فاعل المبني للمفعول وحذف فاعل المصدر فكان المناسب أن يقول كما إذا قال الحاكم لشاهد واقعة هل أقرّ هذا على نفسه بكذا فيقول الشاهد نعم زيد هذا أقرّ على نفسه بكذا فيذكر المسند إليه لئلا يجد المشهود عليه سبيلاً للإنكار بأن يقول للحاكم عند كتابة الحكم إنما فهم الشاهد أنك أشرت إلى غيري فأجاب ولذلك لم أنكر ولم أطلب الأعذار فيه فقد ذكر الشاهدالمسند إليه لأجل الضبط في الوثيقة على السامع وهو المشهود عليه تأمل منصفاً **(قوله: والنظام في كلامه الخ)** مسلم أنّ فعلاً يجمع على فعال قياساً لكنا لم نر إطلاق النظام مراداً به هذا الجمع بل المعروف إطلاقه مراداً به ما به استقامة الشيء فالظاهر أنه المراد هنا وقد حذف نعته أي نظام للكلام والمعنى وذكره لصحة نظام الكلام نظماً أو سجعاً بل هذا أتم فائدة كما هو ظاهر فليتأمل **(قوله: إلا الأخيرين)** أي فعطفهما بمذكور هو أو **(قوله: معرّفاً بمضمر)** أي بملابس مضمر وهو الإضمار وقدّم الإضمار لأنّ التعريف به أقوى التعاريف **(قوله: بحسب الخ)** خبر المبتدأ وجملة في النحو درى حال من المقام أو بحسب نعت لمضمر والجملة بعده خبر قاله المصنف **(قوله: والأصل الخ)** قال ع ق ثم أشار إلى تفصيل في الخطاب حيث جرى له ذكر في الجملة فقال والأصل الخ اهـ وقوله في الجملة أي أنه إنما ذكر ضمناً في قوله بحسب المقام **(قوله: والترك)** أي ترك التعيين في الخطاب بأن يوجه الكلام لغير معين وقوله للشمول أي لأجل قصد شمول المخاطب من يتأتى خطابه فيكون الخطاب حينئذٍ عاماً لا يختصّ به مخاطب دون غيره والعموم هنا بدليّ كما سيذكره الشارح فالمراد بالشمول في المصنف البدلي لا الاستغراقي **(قوله: مستبين)** خبر قوله والترك يعني أنّ ترك التعيين قصداً للشمول متبين واقع في كلام البلغاء **(قوله: أي في إيراد الخ)** وليس المراد بتعريفه جعله معرفة لأنّ ذلك وظيفة الواقع بخلاف الإيراد معرفة فإنه من وظيفة البليغ المستعمل وذلك هو المراد اهـ دسوقي **(قوله: لأن الأصل الخ)** أي الراجح الحكم على شيء معين عند السامع بخلاف المسند عند السامع فإن المقصود ثبوت مفهومه لشيء والتعريف زائد عليه يحتاج إلى داع اهـ عبد الحكيم **(قوله: والإتيان الخ)** شروع في بيان نكتة التعريف العامة الموجبة للعدول عن التنكير وقد حذفها المصنف كأصله وكان المناسب له ذكرها وقد ذكر عبد الحكيم جواباً عن الأصل لا يجري هنا **(قوله: لإفادة المخاطب الخ)** فإن كلاً من فائدة الخبر ولازمها كلما ازداد متعلقه معرفة زاد غرابة وأتمية فإذا قلنا ثوب لبيس اشترى في السوق لم يكن كقولنا ثوب من حرير فيه طراز ذراع طوله ألف شبر اشتراه فلان من فلان بألف دينار في مكان كذا وكذا

لأنّ النكرة وإن أمكن أن تخصص بالوصف بحيث لا يشاركها فيه غيرها كقولك أعبد إلهاً خلق السماء والأرض لا يكون في قوّة تخصيص المعرفة لأنه وضعي بخلاف تخصيص النكرة والتعريف يكون على وجوه متفاوتة تتعلق بها أغراض مختلفة. أما تعريفه بالإضمار فلكون المقام مقام تكلم نحو أنا ضربت أو خطاب نحو أنت ضربت أو غيبة نحو هو ضرب لتقدّم ذكره إما لفظاً تحقيقاً نحو جاء زيد وهو راكب أو تقديراً نحو جاء وهو راكب زيد وإما معنى لدلالة لفظ عليه نحو اعدلوا هو أقرب للتقوى فضمير هو راجع للعدل المفهوم من اعدلوا أو قرينة حال نحو: ﴿حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾ [ص: ٣٢] فسياق الكلام الدالّ على فوات وقت الصلاة مع قرينة ذكر العشيّ والتواري بالحجاب يدلّ على أن الضمير راجع للشمس وإما حكماً نحو ضمير الشان وضمير ربّ نحو: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١] وربه رجلا وأصل الخطاب أن يكون لمعين واحداً كان أو أكثر ....

والأصل في التعيين الموجب لازدياد الفائدة المعارف لأنها تفيد التعيين بالوضع اهـ يعقوبي **(قوله: لأنّ النكرة الخ)** تعليل لمحذوف هو علة لتخصيص الإتيان المذكور بكونه للإفادة المذكورة يعلم تقديره مما ذكرناه عن اليعقوبي أي لأن المعارف أصل في التعيين الموجب لازدياد الفائدة دون النكرات لأن النكرة الخ **(قوله: أن تخصص)** بالبناء للمفعول أي مدلولها **(قوله: لأنه)** أي تخصيص المعرفة أي صيرورة مدلولها خاصاً وقوله: وضعي أي يفهم من نفس المعرفة بالوضع وقوله بخلاف تخصيص النكرة أي بخلاف التخصيص الحاصل للنكرة فإنه يفهم من ملاحظة انحصار الوصف وأما من حيث المفهوم فالشيوع باق فلا يرد أن تخصيص النكرة بالوصف أيضاً بالوضع النوعي كالمعرف باللام والمضاف اهـ عبد الحكيم. وحاصل الجواب أنّ المراد بكونه وضعياً أنه مفهوم من نفس الكلمة بالوضع ولا كذلك التخصيص الحاصل في النكرة فإنه يفهم من ملاحظة انحصار الوصف ومفهوم الكلمة شائع لا تخصيص فيه مطلقاً وجد وصف أم لا وقوله بالوضع النوعي كأن يقول الواضع وضعت نفس النكرة لتتخصص به **(قوله: والتعريف يكون الخ)** تمهيد لبيان نكات التعاريف الخاصة وقوله أما تعريفه شروع في البيان المذكور **(قوله: فلكون المقام الخ)** أي لكون المقام مقام التعبير عن المتكلم من حيث إنه متكلم وعن المخاطب من حيث إنه مخاطب وعن الغائب من حيث إنه غائب فلا يرد أنّ مقام التكلم متحقق في قوله الخليفة أمير المؤمنين يأمرك بكذا مع عدم الإضمار وأنّ الخطاب أعني توجيه الكلام إلى الحاضر لا يقتضي التعبير بضمير المخاطب كما تقول في حضرة جماعة كلاماً تخاطب به واحداً منها وأنّ الغيبة وهي كون الشخص غير متكلم ولا مخاطب لا يستدعي الإضمار فإنّ الأسماء الظواهر كلها غيبة دسوقي عن عبد الحكيم وقوله مقام التعبير الخ أي ولا يناسب ذلك إلا الضمير لأنه الموضوع للمتكلم وكذا يقال في الأخيرين **(قوله: نحو أنا ضربت)** الشاهد في أنا والتاء وجمع بينهما إشارة إلى أنه لا فرق بين أن يكون الضمير متصلاً أو منفصلاً تأمل وكذا يقال فيما بعد اهـ صبان **(قوله: لتقدّم ذكره)** أفاد الصبان أنه قيد لاقتضاء كون المقام للغيبة الإضمار وعليه فاللام بمعنى مع وفي الكلام حذف مضاف أي ذكر مرجعه وهذا هو الذي ينبغي التعويل عليه وإن تبادر من الشارح أنه علة لكون المقام مقام غيبة وأفاد عن الأطول قيداً ثانياً ذكره في المفتاح وهو أن يراد الإشارة إلى المذكور من حيث إنه حاضر في ذهن السامع لذلك الذكر حتى لو تقدّم ولم يقصد الإشارة إليه من هذه الحيثية لم يضمر نحو ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَٰهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾ [الزخرف: ٨٤] **(قوله: أو تقديراً)** بأن يكون المرجع في تقدير التقديم لكون التقديم رتبته **(قوله: نحو جاء الخ)** فزيد في تقدير التقديم لكونه رتبته إذ هو فاعل يتقدّم على سائر الفضلات **(قوله: أو قرينة حال)** عطف على لفظ وإضافة قرينة إلى حال بيانية **(قوله: الدالّ على فوات الخ)** أي بسبب قوله إني أحببت حبّ الخير عن ذكر ربي الخ **(قوله: وإما حكماً)** بأن لا يدل عليه بشيء مما ذكر لكن قدّم الضمير لنكتة **(قوله: نحو ضمير الشأن الخ)** فإن التقدّم فيهما لازم للضمير لنكتة وهي البيان بعد الإبهام لكن حكم الضمير التأخر فالمرجع في حكم المتقدّم ذكره **(قوله: وأصل الخطاب)** أي اللائق به والواجب فيه بحكم الوضع اهـ عبد الحكيم **(قوله: أو أكثر)** فالواجب بحكم الوضع أن يكون الخطاب بصيغة التثنية لاثنين معينين وبصيغة الجمع لجماعة معينة أو للجميع على سبيل الشمول كما في قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ﴾ [البقرة: ٢١] وقوله عليه الصلاة والسلام «كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته» فإن الشمول الاستغراقي من قبيل التعيين اهـ عبد الحكيم وقوله: فإنّ الشمول الخ علة لمحذوف مفهوم من السياق أي وإنما كان خطاب الجميع على سبيل الشمول خطاباً لمعين لأنّ الخ وقوله من قبيل التعيين أي من قبيل أثر

لأن وضع المعارف على أن تستعمل المعين وقد لا يقصد به معين ليعمّ كل مخاطب على سبيل البدل نحو فلان لئيم إن أكرمته أهانك وإن أحسنت إليه أساء إليك لا تريد به مخاطباً بعينه بل تريد إن أكرم أو أحسن إليه ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُوا۟ عَلَى ٱلنَّارِ﴾ [الأنعام: ٢٧] ونحوه أخرج على صورة الخطاب ليعمّ إذ المراد أن حالهم تناهت في الظهور بحيث لا تختصّ براء دون آخر فلا يختصّ بالخطاب مخاطب دون مخاطب بل كل من تتأتى منه الرؤية فله مدخل فيه. فإن قلت: إن هذا مشكل من جهة أنه يزيل اختصاص الضمير ويجعله شائعاً فيكون نكرة والضمير لا يكون إلا معرفة. الجواب أنه جمع بين الحقيقة والمجاز فخوطب الجميع ليكون الخطاب لواحد حقيقة ولغيره مجازاً ولا يضرنا عدم التعين في الخارج لأن التعين مطلق وقوله والترك أي ترك التعين مستبين أي ظاهر لأجل الشمول. قال:

وكونه بعلم ليحصلا بذهن سامع بشخص أوّلا

التعيين وهو التعين إذ التعيين وصف الفاعل والشمول وصف المدلول أي أن الشمول الاستغراقي تعيين لأنّ الشامل متعين بكونه الجميع فلا شيوع أصلاً تدبر **(قوله: لأنّ وضع المعارف الخ)** يرد المعرّف بلام العقد الذهني فإنه من المعارف مع أنه لا يستعمل في معين والجواب أنه في حكم النكرة والكلام في معرفة ليست في حكم النكرة اهـ صبان وقوله لا يستعمل في معين أي بل في الجنس باعتبار وجوده في ضمن فرد مّا **(قوله: وقد لا يقصد الخ)** قال في الأطول: ونحن نقول قصد الخطاب إلى الماهية في ضمن كل فرد كما في يا أيها الإنسان فهو خطاب للجميع فكما لا عدول لو قيل ترون لا عدول في ترى وهما بمثابة واحدة فافهم اهـ صبان وقوله فهو خطاب للجميع أي وهو خطاب لمعين كما اتضح سابقاً **(قوله: على سبيل البدل)** أي دون الشمول ولذا أفرد فقال: ترى دون ترون اهـ سم صبان **(قوله: إن أكرم)** بالبناء للمفعول فيه وفيما بعده وحذف الفاعل لعدم تعينه **(قوله: ولو ترى إذ)** لم يرد بقوله ولو ترى مخاطباً معيناً بل قصد بيان اشتداد شناعة حالهم لكل مخاطب فجواب لو محذوف أي لرأيت أمراً فظيعاً شديد الشناعة **(قوله: أخرج)** أي أجرى والجملة مستأنفة وعلة الإخراج محذوفة يشعر بها المقام وهي المبالغة في تأدية المقصود كأنه أحضر كل واحد ممن يصلح أن يخاطب وخوطب بذلك تشهيراً لحال من حصل الخطاب في شأنه وقوله ليعم متعلق بمحذوف يدل عليه الكلام أي يحمل على هذا أعني عدم إرادة مخاطب معين ليعم وليس متعلقاً بقوله أخرج على صورة الخطاب لفساد المعنى. وأصل العبارة في الإيضاح ويستفاد من المطوّل والسيد ما ذكرناه في حلها وقول المطوّل لفساد المعنى أي لما علمت من أنّ الخطاب يقتضي التعيين **(قوله: إذ المراد الخ)** علة للمعل مع علته أي وإنما يحمل ليرتب العموم لأنّ المراد الخ **(قوله: مدخل)** أي حظ ونصيب دسوقي **(قوله: والجواب أنه جمع الخ)** أي فلم يخرج الضمير عن التعريف وفيه أن الجمع ممنوع عند البيانين فلا ينبغي التخريج عليه فالمناسب أن يجاب بأن إرادة مطلق مخاطب على طريق المجاز المرسل والعلاقة الإطلاق وذلك لأن ضمير المخاطب موضوع بالوضع العام لكل معين مانع من إرادة الغير حين إرادته فإذا لم يقصد به معين يكون مجازاً أفاده الدسوقي على أن الجمع المذكور يستدعي هنا الاستعمال في معين وغيره ولم يتحقق إلا الاستعمال في الثاني وتكلف الاستعمال فيهما وإن أمكن في ولو ترى الخ لا يمكن في تراكيب كثيرة من هذا الموضوع نحو قول المؤلف اعلم أن فرائض الوضوء كذا تأمل منصفاً **(قوله: ولا يضرنا الخ)** وقع في النسخ اضطراب والنسخة التي يظنّ صحتها وقد كتبنا عليها نصها ولا يضرنا عدم التعين في الخارج لأن التعين مطلق **(قوله: والترك)** أي ترك التعيين مستبين أي ظاهر لأجل الشمول **(قوله: عدم التعين)** أي تعين مدلول الضمير ثم قوله ولا يضرنا عدم الخ ليس دفعاً لما يرد كما يتبادر منه ولا يستدعي المقام ذكره ولو حذفه ما ضرّ تأمل **(قوله: مطلق)** أي عن التقييد بالخارج **(قوله: ظاهر لأجل الشمول)** يتبادر منه أنّ لأجل متعلق بظاهر فيكون عليه قول المصنف للشمول متعلق بمستبين والذي يتبادر من المصنف ويفيده الأصل وما كتب عليه ويحسن عليه المعنى تعلقه بالترك فكان المناسب تقديم لأجل الشمول على مستبين ثم مراده ظاهر في كلام البلغاء **(قوله: بعلم)** أي معرفاً بعلم هي أي بملابس العلم وهو العلمية وهي إيراده علماً **(قوله: ليحصلا)** أي ليحضر معناه كما يشير إليه الشارح وقوله بذهن أي في ذهن **(قوله: بشخص)** حال من فاعل يحصل العائد إلى المسند إليه والباء للملابسة أفاده الدسوقي وقد فات المصنف قيد معتبر في النكتة وهو كون الإحضار باسم مختص به، ولو قال:

وعلم كي أوّلا يحضر في ذهن بشخصه وباسمه الوفي

تـبـرك تـلـذذ عـنـايـه إجـلال أو إهـانـة كـنـايـه

أقول: من مرجحات كون المسند إليه علماً أي شخصياً إحضاره بعينه في ذهن السامع ابتداء باسمه الخاص به فاحترز بعينه أي شخصه عن إحضاره باسم جنسه نحو رجل عابد زارني وبابتداء أي أوّل مرة عن نحو جاءني زيد وهو راكب فإنه وإن حصل فيه الإحضار في ذهن السامع بواسطة العلم أيضاً لكن لا ابتداء بل ثانياً وباسمه الخاص به عن إحضاره بضميره أو إشارته أو غير ذلك نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١] ومنها التبرك نحو: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ﴾ [الفتح: ٢٩] ومنها التلذذ بذكره نحو محمد يجب على كل أحد محبته ومنها الاعتناء بشأنه إما لترغيب أو تحذير أو تنبيه وهو المراد بقوله عناية مثال الأوّل زيد صديقك فلا تهمله ومثال الثاني زيد مخادع فلا تركن إليه ومثال الثالث زيد لا ينبغي الاجتماع عليه ومن ذلك التفاؤل نحو سعد في دارك والتطير أي التشاؤم نحو السفاح في دارك أو التسجيل

لما فاته وقولنا وعلم بالجر عطف على مضمر والوفي تكملة واختصاص الاسم مفهوم من الإضافة لأن الأصل فيها إفادة الاختصاص **(قوله: كون المسند إليه)** أي لفظه وقوله أي شخصياً قيد به لأن علم الجنس لا تعيين فيه فعلميته إنما هي حكمية حكم بثبوتها لضرورة كمجيئه ممنوعاً من الصرف وترك إدخال اللام عليه وغير ذلك وقوله إحضاره أي المسند إليه أي معناه لأن العلم هو اللفظ والمحضر في ذهن السامع هو المعنى ففي كلامه استخدام **(قوله: الخاص به)** المراد بكونه خاصاً به أن لا يطلق باعتبار ذلك الوضع على غيره فدخلت الأعلام المشتركة أفاده اليعقوبي وقوله أن لا يطلق الخ يفيد أن الباء داخلة على المقصور عليه **(قوله: باسم جنسه)** المناسب في المقابلة أن يقول بجنسه. وأورد عليه أنه لا يخرج عنه اسم الجنس الموصوف بصفة خاصة نحو رجل حاكم القوم في البلد إذا لم يكن لهم فيها إلا حاكم واحد وأن الرحمٰن ليس بعلم مع أنهما يفيدان الإحضار المذكور. وأجيب بأنّ إفادتهما الإحضار لا من حيث الوضع بل من حيث الاختصاص العارض اهـ صبان **(قوله: نحو رجل عابد الخ)** فرجل في هذا المثال إن تعين بالقرينة لكنه لم يحضر إلا من جهة الجنسية المنافية من حيث هي للشخصية فالشاهد في رجل وأتى بعابد ليصح الابتداء بالنكرة أفاده الصبان وقوله وإن تعين الخ أي وإن تعين بأنه زيد مثلاً بالقرينة التي تقوم عند السامع على ذلك كترَدّد زيد العابد عليه دون غيره من العباد وقوله من حيث هي أي لا من حيث وجودها في ضمن فرد معين **(قوله: نحو جاءني زيد الخ)** الشاهد في وهو راكب **(قوله: فإنه)** أي هذا التركيب **(قوله: وإن حصل)** أي ببعضه أي وهو راكب **(قوله: بواسطة العلم)** لأنه إليه يرجع الضمير **(قوله: أيضاً)** راجع للإحضار في ذهن السامع دون بواسطة العلم وإن تبادر منه رجوعه له كالإحضار ولو أخر قوله بواسطة العلم عن قوله ثانياً لأحسن **(قوله: بل ثانياً)** «أي بعد الإحضار بنفس العلم **(قوله: بضميره)** نحو أنا ضربت زيداً وأنت ضربت عمراً فإنّ إحضار المسند إليه في ذهن السامع بأنا وأنت وإن كان ابتداء إلا أنه ليس باسم مختص به لأنّ أنا موضوعة لكل متكلم وأنت موضوع لكل مخاطب دسوقي **(قوله: أو إشارته)** نحو هذا ضرب زيداً فإنّ هذا وإن أحضر المسند إليه في ذهن السامع ابتداء إلا أنه ليس باسم مختص به لأنّ ذا موضوع لكل ما أشار إليه دسوقي **(قوله: نحو قوله الخ)** مثال لا يراد المصنف له علماً لما ذكر.

تنبيه: هذه القيود لتحقيق مقام العلمية أي الإتيان بجميع ما يتعقل ويتضح به مقام العلمية أي المقام الذي يؤتى فيه بالمسند إليه علماً وليس مقصوداً منها الاحتراز وإلا فالقيد الأخير في الشارح مغن عن قوله بشخصه وابتداء لأنّ إحضار الشيء باسمه الخاص به إحضار له بعينه أوّل مرة فلا يكون إلا علماً كذا يستفاد من السعد وحاشيتيه **(قوله: نحو محمد الخ)** أي إذا قيل في مقام يعلم فيه رسالته ﷺ **(قوله: التلذذ)** أي تحصيل اللذة **(قوله: نحو محمد يجب الخ)** ومنه قوله:

لـيـلاي مـنـكـنّ أم لـيـلـى مـن الـبـشـر

فذكر ليلى ثانياً للتلذذ بدليل التكرار مع قرينة العشق فإنّ ما لا يتلذذ به لا يكرر أفاده ع ق **(قوله: فلا تركن)** أي تمل **(قوله: زيد لا ينبغي الخ)** إذا قيل ذلك تنبيهاً على أن فيه ما يوجب ما ذكر للغفلة عنه **(قوله: التفاؤل)** هو بالهمز **(قوله: السفاح)** أي سفاك الدماء **(قوله: والتسجيل الخ)** أي ضبط الحكم وكتابته عليه كما لو قال الحاكم لعمرو هل أقرّ زيد بكذا فيقول عمرو زيد أقرّ بكذا فلم يقل هو أقرّ بكذا لأجل تسجيل الحكم عليه وضبطه بحيث لا يقدر على إنكار الشهادة عليه

على السامع وغيره كما تقدّم ومنها التعظيم نحو محمد سيد الأنام ومنها الإهانة نحو مسيلمة كذاب ومنها الكناية عن معنى يصلح له العلم نحو أبو لهب فعل كذا كناية عن كونه جهنمياً بالنظر إلى الوضع الأوّل الإضافي لا الثاني اللقبي لأن معناه ملازم النار وملابسها ويلزمه أنه جهنمي فيكون انتقالاً من الملزوم إلى اللازم وهذا القدر كاف في الكناية وليس المراد أن واضع هذه الكنية لحظ من المكنى بها ذلك المعنى لغة لأن الظاهر خلافه ....

بعد اهـ الدسوقي **(قوله: وغيره الخ)** لا يظهر منه إلا رجوع ضمير غيره إلى السامع وأن قوله كما تقدّم راجع للتسجيل على السامع وغيره ولم يتقدّم له ذكر التسجيل على غير السامع بل ولم يوجد في عبارة غيره والسعد الذي نقل الشارح عبارته ضمير غيره فيها يرجع إلى التسجيل بدليل قوله مبنياً للغير بما يناسب اعتباره في الأعلام ولا يمكن الرجوع للتسجيل هنا لأن الذي اقتضى ذكرها في السعد وهو إفادة أن للتعريف بالعلمية نكات لم تذكر لا يناسب صنيعه هنا إذ محله عقب ذكر النكات وحينئذٍ فكان على الشارح حذف قوله وغيره ويمكن أن يتكلف تصحيح الأمر الأوّل بأن يقال يسأل الحاكم الشاهد فيذكر الشاهد المسند إليه علماً ويكتبه الحاكم كذلك للضبط على المشهود عليه الغائب فإنه متى رأى لفظ الشاهد مكتوباً بهذه الصفة لا يتأتى له الإنكار تدبر **(قوله: التعظيم)** أي إظهاره إذ هو يحصل بمجرد الإسناد كما مر وكذا يقال في الإهانة **(قوله: يصلح له العلم)** أي بحسب معناه الأصلي قبل جعله علماً صبان **(قوله: الإضافي)** أي قبل جعله علماً وقوله لأن معناه أي معنى هذا العلم أعني أبا لهب بالنظر إلى الوضع الأوّل قبل جعله علماً والمراد معناه المجازي فإن ملازم النار وملابسها بحسب الوضع الأوّل معنى مجازي له لأن المعنى الحقيقي أنه أب للنار والنار بنته لكن لم يقصد هذا المعنى الحقيقي لهذا التركيب أصلاً لعدم صحته فيه والحاصل أن هذه الكناية مبنية على مجاز اهـ صبان **(قوله: ويلزمه أنه)** أي الشخص جهنمي أي لزوماً عرفياً ومثله يكفي عند أهل هذه الفنون لأنهم يكتفون بالملازمة في الجملة وهو أن يكون أحد الأمرين بحيث يصلح للانتقال منه للآخر وإن لم يكن هناك لزوم عقلي ولا شك أنّ ملازم النار يصلح للانتقال عنه إلى الجهنمي فاندفع ما يقال لانسلم أنه يلزم من ملابسة الشخص النار الحقيقية أن يكون جهنمياً لم لا يجوز أن يكون ملابساً لها وهو غير جهنمي ألا ترى للملائكة الزبانية فإنهم ملازمون لها ومع ذلك فهم غير جهنمية أفاده الدسوقي وتعبيره عن نار جهنم بالنار الحقيقية أخذه من قول المطوّل واللهب الحقيقي لهب جهنم **(قوله: فيكون انتقالاً الخ)** أي فأبو لهب باعتبار الوضع العلمي مستعمل في الشخص المعين وينتقل منه باعتبار وضعه الأصلي إلى ملابس اللهب لينتقل منه إلى أنه جهنمي فهو كناية عن الصفة بالواسطة عبد الحكيم وقوله وينتقل منه أي بسبب التفات الذهن عند استعمال هذا اللفظ إلى وضعه الأصلي اهـ صبان **(قوله: من الملزوم)** وهو ملازم النار وملابسها وقوله إلى اللازم وهو الجهنمي صبان **(قوله: وهذا القدر)** أي الانتقال من المعنى الموضوع له أوّلاً وإن لم يكن هو المستعمل فيه اللفظ لأنّ المستعمل فيه اللفظ الذات وفيه أنّ الانتقال في الكناية من المعنى المستعمل فيه اللفظ ولو بواسطة أو وسائط فإن كان المعنى الإضافي لازماً للمعنى العلمي فلا تكلف في معنى الكناية حتى يقال وهذا القدر كاف وإن لم يكن لازماً فلا انتقال فلا كناية أصلاً وهنا ملازم النار غير لازم للشخص المعين من حيث هو شخص معين وهذا مدلول العلم إلا أن يقال المراد أنه يفهم عند استعمال اللفظ في المعنى العلمي الإضافي لأنه يلتفت إلى المعاني الأصلية عند الاستعمال في المعاني الحالية ثم ينتقل عن المعنى الإضافي إلى لازمه وهذا كاف يّس ملخصاً صبان وقوله: ولو بواسطة الأوضح أنه مبالغة في محذوف متعلق بالانتقال أي إلى اللازم ولو الخ وقوله من حيث الخ أي لا من حيث إنه كافر وقوله وهذا أي الفهم المذكور كاف لتنزيله منزلة اللزوم تأمل **(قوله: وليس المراد الخ)** توضيحه أنه ليس المراد بالكناية أنّ واضع الكناية للشخص المعلوم لحظ منه كونه جهنمياً فوضعها له نظراً لأصل اللغة فيها من حيث إنها تركيب إضافي يلزم معناها ما ذكر وإنما كان هذا غير مراد لأنّ الظاهر خلافه إذ قيل إنما كنى بذلك لكونه كان ملتهباً أي وجهه ثم إن هذا الذي ذكره لا يصح كونه إشارة إلى ما نقله السعد ورده كما سيظهر ولا كونه قليلاً آخر غير ما رده السعد إذ لم يقل به أحد كما هو معلوم ولا كونه دفعاً لما يتوهم إذ لا يتوهم أحد أن المراد بالكناية كون الواضع لاحظ مناسبة بين اللفظ والموضوع له إذ هذا بعيد عن الكناية بمراحل على أن الكناية أمر يصدر عن مستعمل اللفظ لا عن واضعه لمعناه فالمناسب حذف هذا الكلام **(قوله: أن واضع هذه الكنية)** أي وهو عبد المطلب أو غيره **(قوله: من المكنى بها)** هو الشخص المعلوم المسمى بعبد العزى **(قوله: ذلك المعنى)** أي كونه جهنمياً **(قوله: لغة)** لعله منصوب بنزع الخافض متعلق بمحذوف أي الملحوظ لغة أي بعد المعنى الأصلي **(قوله: لأن الظاهر الخ)** علة للنفي

إذ قيل إنما سمي بذلك لأن لونه كان ملتهباً والمراد بأبي لهب في المثال الشخص المعلوم ومن فهم خلاف ما تلوته عليك فيكفيه ردّ السعد عليه في شرح الأصل. قال:

وكـونـه بـالـوصـل لـلـتـفـخـيـم تـقـريـر أو هـجـنـة أو تـوهـيـم
إيـمـاء أو تـوجـه الـسـامـع لـه أو فـقـد عـلـم سـامـع غـيـر الـصـلـه

أقول: من مرجحات كون المسند إليه اسماً موصولاً التفخيم وقدّمه على اسم الإشارة مع أنّ اسم الإشارة أعرف منه لمعرفة السامع مدلوله بالقلب والبصر بخلاف الموصول عملاً بقوله في الخطبة:

سـلـكـت مـا أبـدي مـن الـتـرتـيـب

فهو تابع ولا لوم على التابع نحو: ﴿فَغَشِيَهُم مِّنَ ٱلْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ﴾ [طه: ٧٨] أي موج عظيم لا يكتنه

في قوله وليس المراد **(قوله: إذ قيل الخ)** علة لكون الظاهر خلافه **(قوله: ملتهباً)** من باب الحذف والإيصال أي وجهه **(قوله: والمراد الخ)** راجع لما قبل قوله وليس المراد أتى به لإفادة ما انبنت عليه الكناية **(قوله: ومن فهم خلاف الخ)** أي بأن قال المراد بالكناية هنا أن يطلق اللفظ ويراد به لازم معناه الذي اشتهر به كما يقال في حق شخص ما جاء حاتم ويراد به لازمه أي جواد أو الذي لم يشتهر به كما يقال جاء أبو لهب ويراد به لازمه في الجملة أي جهنمي ولا يراد به الشخص المسمى بحاتم ولا بأبي لهب من اليعقوبي فالعلم على هذا مستعمل في نفس اللازم وعلى الأوّل مستعمل في معناه العلمي ملتفتاً معه إلى المعنى الأصلي ليتوصل بهذا الالتفات إلى لازم المعنى الأصلي **(قوله: فيكفيه ردّ الخ)** رده بثلاثة أمور الأول أنه حينئذٍ يكون لفظ العلم استعارة لأنه قد استعمل لفظ حاتم في غير ما وضع له وهو رجل آخر جواد لعلاقة المشابهة في الجود وكذا أبو لهب مستعمل في غير ما وضع له وهو رجل آخر جهنمي لعلاقة المشابهة في الكفر والجهنمية والقرينة هنا مانعة من إرادة المعنى الأصلي لاستحالة أن يكون حاتم الطائي أو عبد العزى جاءك للعلم بموتهما وذلك معنى الاستعارة. الثاني أنه لو كان المراد في تقرير الكناية ما ذكره هذا القائل من أنّ اللفظ مستعمل في لازم الذات لزم عليه أنك إذا أشرت لكافر وقلت فعل كذا هذا لرجل والقصد أنّ الفعل صدر من غير هذا الرجل المشار إليه أو قلت في شأن كافر لا يسمى بأبي جهل أبو جهل فعل كذا يكون كناية عن الجهنمي لأنك أطلقت اسم الملزوم وهو أبو جهل وأردت اللازم وهو الجهنمي وجعل هذا من الكناية لم يقل به أحد ووجه الاستلزام أنّ هذا القائل جعل منشأ الانتقال للجهنمي كون الذات الكافرة مستلزمة له. الثالث أنه مثل صاحب المفتاح وغيره لهذه الكناية بقوله تعالى: ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِى لَهَبٍ﴾ [المسد: ١] ولا شك أنّ المراد الشخص المسمى بأبي لهب لا كافر آخر واليد في الآية مقحمة فلا اعتراض بأنّ الكلام في المسند إليه وأبي لهب ليس كذلك اهـ من السعد وحاشيته **(قوله: بالوصل)** أي معرفاً بالوصل أي بالصلة أو بإيراده موصولاً ع ق **(قوله: للتفخيم)** أي تفخيم المسند إليه أي تعظيمه والتهويل بشأنه لما في الموصول من الإبهام المشعر بأنه أعظم من أن يدرك اهـ منه **(قوله: أو هجنة)** أي أو لهجنة أي لدفعها وذلك إذا كان في ذكر غير الموصول كالعلم استهجان واستقباح إما لإشعاره بمعنى تقع النفرة منه لاستقذاره عرفاً كما في مثال الشارح الآتي وإما النفرة في اجتماع حروفه **(قوله: من مرجحات الخ)** أراد أن التفخيم وما بعده يرجح الموصولية على غيرها مما لا يناسب هذه النكات فلا يشترط في نكتة منها أن تكون مختصة بالموصولية ولا أن تكون بها أولى بل يكفي وجود مناسبة بينهما وحصولها بها وإن أمكن حصولها بغيرها أيضاً كالاستهجان فإنه لا يستدعي الموصولية لجواز أن يعبر بطريق آخر لا استهجان فيه وكعدم علم السامع بغير الصلة فإنه لا يستدعي الموصولية لأنه إذا علم بالصلة أمكن أن يعبر بطريق آخر غير الموصولية نحو مصاحبنا بالأمس كذا بدل الذي كان معنا بالأمس ونظير ما قيل هنا من الترجيح يقال في غير ما هنا. قال الصبان لكن يسئل حينئذٍ عن وجه ذكر النكتة التي تحصل بأكثر من طريق مع طريق دون ما عداه اهـ قلت لعلهم نظروا لما هو أدور في الاستعمال ويدل له أنّ استعمال الموصول عند الاستهجان والذي بعده أدور حداً بل لا يكاد يحصل غيره تأمل منصفاً **(قوله: لمعرفة الخ)** أي لأن السامع لاسم الإشارة يدرك معناه بقلبه لدلالة اللفظ عليه ويبصره لكون اللفظ تصحبه إشارة حسية **(قوله: عملاً إلى قوله ولا لوم الخ)** تفيد عبارته أنّ اللوم متوجه على الأصل وليس كذلك قال اليعقوبي قدمه أي الموصول على اسم الإشارة مع أنّ اسم الإشارة أعرف لأنّ فيه شبه الألقاب بإفادته وصف الرفعة وعكسها اهـ أي فهو أشدّ ارتباطاً بالعلم فناسب جعله بلصقه **(قوله: من اليم)** بيان لما غشيهم أو للتبعيض وهو حال على التقديرين اهـ صبان وقوله حال أي من ما **(قوله: لا يكتنه**

كنهه ولا يمكن وصفه فإنّ في هذا الإبهام من التفخيم ما لا يخفى فلو قيل فغشيهم الغرق لم يفد هذا التفخيم ومنها تقرير الغرض المسوق له الكلام أي زيادة التقرير والتقوية وقيل تقرير المسند وقيل المسند إليه نحو وراودته التي هو في بيتها عن نفسه فإنّ الغرض المسوق له الكلام هو نزاهة يوسف عليه الصلاة والسلام فلو قيل: راودته امرأة العزيز أو زليخا لم يفد ما أفاده الموصول باعتبار صلته فهو أدلّ على الغرض المسوق له هو النزاهة لأنه إذا كان في بيتها وتمكن من نيل المراد منها ومع ذلك عف عنها ولم يفعل كان ذلك غاية في النزاهة عن الفحشاء وقيل معناه زيادة تقرير المسند أعني المراودة لما فيه من فرط الاختلاط والألفة فلو قال زليخا أو امرأة العزيز لم يفد ما أفاده الموصول من ذكر السبب الذي هو قرينة في تقرير المراودة باعتبار كونه في بيتها وقيل هو تقرير للمسند إليه لإمكان وقوع الإبهام والاشتراك في امرأة العزيز أو زليخا لو ذكر أحدهما ولا يتأتى ذلك في التي هو بيتها لأنها واحدة معينة مشخصة ومنها

كنهه) في القاموس اكتنه الشيء وأكنهه بلغ كنهه أي وحينئذٍ فلا بدّ هنا من ارتكاب التجريد ليندفع التكرار ولكنه يطلق على معان منها الحقيقة والغاية والقدر وهو الأنسب هنا **(قوله: فإنّ في هذا الإبهام)** أي ترك التعيين حيث لم يقل فغشيهم من اليم ثلاثون قامة مثلاً وقوله من التفخيم أي التعظيم لما غشيهم ثم وجه كون هذا الإبهام فيه تفخيم أنه يشير إلى أنّ ما غشيهم بلغ من العظم غاية لا تدرك ولا تفي العبارة ببيانها والعظم من حيث الكم لكثرة الماء المجتمع ومن حيث الكيفية لسرعته في الغشيان لأنّ الماء المجتمع بالقهر إذا أرسل كان طبعه في غاية السرعة ثم إنّ النحاة ذكروا أنّ الصلة يشترط فيها أن تكون معهودة إلا في مقام التعظيم والتهويل ومثلوا بهذه الآية فلا اعتراض بأنه يشترط في الصلة عهدها للمخاطب ليتعرّف الموصول بها وحينئذٍ فلا يتأتى أن تكون مبهمة إذ الإبهام ينافي ذلك اهـ من الدسوقي **(قوله: الغرق)** أي ذو الغرق أي الذي يغرق فيه ولو قال الماء لكان حسناً لا سيما وقد بين الله تعالى به ما غشيهم **(قوله: تقرير الغرض)** قال: سم وجه تقديمه على القولين أنّ المقصود من الكلام هو الغرض المسوق له وكل من المسند والمسند إليه لإفادة ذلك المقصود فحمل التقرير على تقريره أولى اهـ صبان **(قوله: والتقوية)** أي في ذهن السامع **(قوله: تقرير المسند)** أي من حيث وقوعه وثبوته **(قوله: وقيل المسند إليه)** أي من حيث تعينه **(قوله: نحو وراودته)** المراودة في الأصل المجيء والذهاب فأريد منها عرفاً المخادعة وهي مطلقة والمراد هنا مخادعة خاصة ثم إنّ المفاعلة هنا ليست على بابها أفاده الدسوقي **(قوله: نزاهة يوسف)** أي بعده عن المعاصي **(قوله: فلو قيل راودته الخ)** الفاء فصيحة أي إذا عرفت أنّ الغرض ما ذكر فلو الخ ومحط الفائدة المفرع بقوله فهو أدل الخ **(قوله: زليخا)** بفتح الزاي وكسر اللام كما في القاموس وهذا هو المشهور وفي الشهاب على البيضاوي ضبطه أيضاً بضم الزاي وفتح اللام صبان **(قوله: لأنه إذا كان إلى قوله منها)** أي وهذا ما يقتضيه الموصول **(قوله: وتمكن)** أي بحسب الصورة الظاهرية وإلا فهو نبي معصوم وقوله من نيل المراد أي مرادها لا مراده اهـ صبان وقوله أي مرادها الخ لك أن تقول إنه تمكن من نيل مراده بحسب ما تميل إليه الطبيعة البشرية فلا ينافي أنه معصوم وعلى ما ذكره فمنها متعلق بنيل لا بالمراد لأنّ ما تمكن منه مراد لها لا منها قرره شيخنا **(قوله: كان ذلك الخ)** أي فقد دل الكلام بواسطة الموصول على غاية النزاهة فكان في الموصول زيادة تقرير للغرض الذي هو النزاهة تأمل **(قوله: زيادة تقرير الخ)** أي من حيث وقوعها وثبوتها لما مر **(قوله: لما فيه الخ)** أي في الكون في بيتها الذي يدل عليه الموصول بصلته أي وحيث كان فيه ما ذكر ترتب عليه صدور المراودة والاحتيال منها على وجه أتم وأعظم من غيره ففي الدال عليه تقرير للمسند الذي هو المراودة تأمل **(قوله: من فرط الاختلاط)** أي من زيادته وشدّته صبان **(قوله: والألفة)** قال في القاموس الألفة بالضم الاسم من الائتلاف والألفة بالكسر المرأة تألفها وتألفك والتي هنا بالضم اهـ صبان **(قوله: ما أفاده الموصول)** أي بضميمة صلته وقوله من ذكر السبب الخ الظاهر أنّ ذكر بمعنى مذكور وأنّ الإضافة من إضافة الصفة إلى الموصوف وأنّ المراد بالسبب كونه في بيتها وأنّ الضمير في قوله الذي هو راجع للذكر بالمعنى المصدري ففي الكلام استخدام وأنّ في من قوله في تقرير بمعنى على وأنّ قوله باعتبار متعلق بتقرير والمعنى ما أفاده الموصول من السبب المذكور وهو كونه في بيتها الذي ذكره قرينة على تقرير المراودة باعتباره لم يظهر لي بعد تمام التأمل غير هذا فتأمله منصفاً **(قوله: والاشتراك)** أي اللفظي اهـ صبان **(قوله: في امرأة العزيز)** راجع للإبهام وقوله أو زليخا راجع للاشتراك وعبر في الأوّل بالإبهام وفي الثاني بالاشتراك لأن الأوّل اسم جنس ففيه إبهام والثاني علم يقع فيه الاشتراك اللفظي اهـ دسوقي **(قوله: معينة مشخصة)** أي بسبب أنه

الهجنة أي استقباح ذكر المسند إليه نحو جاء الذي لقيك أمس تريد رجلاً اسمه الكلب ومنها التوهيم أي إظهار وهم المخاطب أي غلطه وخطئه في اعتقاده نحو: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَمۡلِكُونَ لَكُمۡ رِزۡقٗا﴾ [العنكبوت: ١٧]، ومنه قول الشاعر:

إن الذين ترونهم إخوانكم ... لشفي غليل صدورهم أن تصرعوا

ومنها الإيماء إلى وجه بناء الخبر أي الإشارة إلى أن بناء المسند عليه من أيّ طريق من ثواب أو عقاب أو مدح أو ذم أو غير ذلك نحو: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسۡتَكۡبِرُونَ عَنۡ عِبَادَتِي سَيَدۡخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ [غافر: ٦٠] فإن الاستكبار الذي تضمنته الصلة مناسب لإسناد سيدخلون جهنم داخرين أي ذليلين إلى الموصول وربما جعل ذريعة إلى التعريض بتعظيم شأن المسند نحو:

إن الذي سمك السماء بنى لنا ... بيتاً دعائمه أعز وأطول

فإن ذكر الصلة التي هي سمك السماء مشعرة بتعظيم المبنى عليه وهو البيت الذي بناه سامك السماء ورافعها أو بتعظيم غيره نحو الذي يوافقك يستحق الإجلال وقد يكون ذريعة للإهانة نحو الذي يخالفك

معلوم من خارج أنّ التي هو في بيتها زليخا امرأة العزيز تأمل اهـ دسوقي **(قوله: أي استقباح الخ)** لكون المسند إليه عظيماً أو حقيراً سيرامي اهـ صبان أو لكون الاسم في ذاته مشعراً بقبيح كما في مثال الشارح **(قوله: إظهار وهم المخاطب)** الأحسن أن يقال إظهار الوهم للمخاطب ليشمل ما لو كان الوهم من الغير وأراد المتكلم إظهاره للمخاطب نحو إنّ الذي يظنه زيد أخاه يفرح لحزنه كذا يستفاد من الصبان تأمل والوهم بتحريك الهاء مفتوحة **(قوله: أي غلطة وخطئه)** المراد الغلط القلبي فالعطف للتفسير **(قوله: إنّ الذين تعبدون الخ)** فهو إظهار لوهم المخاطبين في اعتقادهم أنّ هؤلاء آلهة **(قوله: إنّ الذين ترونهم الخ)** ففيه إظهار لخطإ المخاطبين في ظنهم الأخوّة بالناس أياً كانوا وفي أي وقت كان هذا ما اختاره في الأطول **(قوله: ترونهم)** أي تظنونهم قال السعد: وفيه إشارة إلى أنّ ترونهم بضم التاء كما هو الرواية من أرى بضم الهمزة وفتح الراء مبنياً للمفعول لفظاً وإن كان مبنياً للفاعل معنى أي أظن لا بفتح التاء من أرى بفتح الهمزة بمعنى أعلم وقال الفنري: يجوز الفتح وإن كان خلاف الرواية على أن يكون من الرؤية بمعنى الاعتقاد أفاده الصبان **(قوله: غليل)** الغليل بالغين المعجمة الحقد ويطلق على حرارة العطش والمراد هنا الأوّل دسوقي **(قوله: أن تصرعوا)** أي تهلكوا أو تصابوا بالحوادث قاله السعد والصراع في الأصل الإلقاء في الأرض فهو هنا كناية عن أحد هذين الأمرين أفاده عبد الحكيم **(قوله: إلى وجه)** أي طريقة وجنس وقوله بناء الخبر من إضافة الصفة إلى الموصوف أي الخبر المبني أي على المسند إليه أي المتأخر عنه ففائدة الإضافة الإشارة إلى تأخير الخبر لأن الإيماء المذكور لا يتحقق بدون تأخير الخبر اهـ صبان **(قوله: الإشارة إلى أن الخ)** أي إلى جواب هذا السؤال **(قوله: أو غير ذلك)** كالاستهزاء **(قوله: مناسب)** أي ففيه إيماء إلى أنّ الخبر من طريق العقاب **(قوله: وربما جعل)** أي الإيماء المذكور ذريعة أي وسيلة وقوله إلى التعريض بتعظيم الخ أي الإشارة من عرض الكلام وجانبه إلى تعظيم الخ أفاده اليعقوبي **(قوله: إنّ الذي الخ)** قائله الفرزدق وقوله سمك السماء أي رفعها وقوله بنى لنا بيتاً أي بيت الشرف والمجد لا بيت الكعبة فإنّ ما تضمنته القصيدة يبعده، دعائمه أي قوائم ذلك البيت وقوله أعز وأطول أي من كل بيت أو من بيتك يا جرير من اليعقوبي وقوله ببيت الشرف الإضافة بيانية أو المراد ببيت الشرف نسبة وبدعائمه الرجال الذين فيه قاله الصبان **(قوله: مشعر)** أي بواسطة إيمائه إلى أن الخبر المبني على الموصول من جنس الرفعة والبناء **(قوله: بتعظيم المبني عليه)** أي الخبر المبني على المسند إليه. لا يقال إنما فيه التعريض بتعظيم البيت وهو مفعول لا بتعظيم البناء الذي هو الخبر. لأنا نقول تعظيم البيت لتعلق بنى من بنى السماء به فلا محيد عن اعتبار البناء في التعظيم وهو الخبر اهـ يعقوبي **(قوله: وهو البيت)** أي بناؤه **(قوله: أو بتعظيم غيره)** عطف على بتعظيم شأن الخبر **(قوله: نحو الذي يوافقك الخ)** ففيه إيماء إلى أنّ الخبر المبني عليه من جنس الرفعة لوروده في مقام المدح وفي هذا الإيماء تعظيم لشأن المخاطب حيث أوجبت موافقته رفعة وخيراً **(قوله: ذريعة للإهانة)** المناسب للتعريض بالإهانة ثم الظاهر أنّ مراد الشارح إهانة غير المسند بدليل أنه لا معنى للتعريض بإهانة المسند من المثال وهو استحقاق الإذلال **(قوله: نحو الذي يخالفك الخ)** ففيه إيماء إلى أن الخبر من جنس الخيبة لما علمت وفي هذا الإيماء تعريض بإهانة المسند إليه حيث أوجبت

يستحق الإذلال. ومنها توجه ذهن السامع واستفراغه لما يرد بعده فيقع منه موقعاً مّا إذا ورد نحو:

والذي حارت البرية فيه حيوان مستحدث من جماد

ومنها عدم علم السامع بالأحوال المختصة به سوى الصلة نحو الذي أطعمناه أمس جاءنا اليوم وفي معناه عدم علم المتكلم وحده أو مع المخاطب نحو الذي حولنا من الجنّ لا أعرفهم أو لا نعرفهم. قال:

وبالإشارة لكشف الحال من قرب أو بعد أو استجهال
أو غاية التمييز والتعظيم والحط والتنبيه والتفخيم

أقول: من مرجحات كون المسند إليه اسم إشارة بيان حال المشار إليه من قرب نحو هذا زيد أو بعد نحو ذاك زيد أو ذلك زيد فلاسم الإشارة مرتبتان عند المصنف تبعاً لسيبويه وابن مالك والأصل جعل المراتب ثلاثاً فيكون اسم الإشارة للمتوسط ذاك وللبعيد ذلك ومنها استجهال المخاطب أي تجهيله والتعريض بغباوته حتى إنه لا يتميز له الشيء إلا بالإشارة إليه كقول الفرزدق يخاطب جريراً:

أولئك آبائي فجئني بمثلهم إذا جمعتنا يا جرير المجامع

مخالفته للمخاطب خيبة وترك الشارح جعله ذريعة إلى الإهانة لشأن الخبر ومثاله قولك الذي لا يحسن معرفة الفقه قد صنف فيه ففي الموصول مع الصلة إيماء إلى أن الخبر من نوع ما يتعلق بالفقه كالتصنيف وفي ذلك الإيماء تعريض بأن المصنف مثلاً بالفتح قبيح مهان وحينئذٍ فالتصنيف قبيح مهان أفاده السعد والدسوقي **(قوله: واستفراغه)** أي تفرغه وقوله بعده أي بعد المسند إليه الموصول **(قوله: والذي حارت الخ)** أي تحيرت وتحير البرية مراد منه لازمه وهو الاختلاف والاضطراب وقوله فيه أي في أنه يعد أو لا يعاد فبعضهم يقول بالأوّل وبعضهم بالثاني **(قوله: مستحدث من جماد)** المراد باستحداث الحيوان من الجماد البعث والمعاد للأجسام الحيوانية يوم القيامة وقرر بعضهم أن المراد استحداثه من النطفة بناء على أنها جماد أو من التراب باعتبار الأصل اهـ صبان والجماد على الأوّل التراب الذي تنبت منه الأجسام عند إرادة البعث **(قوله: ومنها عدم علم الخ)** ضمير منها للمرجحات وعدّ هذه النكتة من المرجحات هو ما يشعر به كلام الفنري والذي في عبد الحكيم أنها موجبة لإيراد المسند إليه موصولاً فراجعه إن شئت **(قوله: بالأحوال المختصة به)** الأولى أن يقال بالأمور المختصة به ليشمل عدم الاسم ثم إن المراد باختصاصها به عدم عمومها لغالب الناس لا عدم وجودها في غيره اهـ دسوقي **(قوله: الذي أطعمناه الخ)** فالمخاطب لم يعلم شيئاً من أحوال المسند إليه إلا كونهما أطعماه بالأمس **(قوله: وفي معناه)** أي في حكمه من كون طريقة التعريف بالموصولية **(قوله: عدم علم المتكلم)** أي بسوى الصلة من الأحوال المختصة به **(قوله: قوله الذي حولنا الخ)** المناسب الذين **(قوله: وبالإشارة)** عطف على قوله بالوصل **(قوله: من قرب)** حسي أو معنوي وهو الحاصل بتقدّم ذكر المشار إليه مثلاً **(قوله: أو استجهال)** أي للمخاطب أي عدّه جاهلاً حتى كأنه لا يدرك غير المحسوس المشار إليه من جهة أنّ الأصل في اسم الإشارة أن يشار به إلى محسوس أفاده ع ق **(قوله: أو غاية الخ)** أي لتمييزه غاية التمييز بالإشارة الحسية المقتضية لذلك التمييز لأنّ الإشارة إلى شيء تتنزل منزلة وضع اليد عليه حيث يقتضي المقام غاية التمييز لزيادة مدح وذم لأن المدح والذم مع غاية التمييز أكمل اهـ ع ق ومثلهما ما ذكره الشارح **(قوله: بيان حال المشار إليه الخ)** إن قيل كون ذا للقريب وذلك أو ذاك للبعيد مما تبينه اللغة لأنه بالوضع فلا ينبغي أن يتعلق به نظر علم المعاني لأنه إنما يبحث عن الزائد على أصل المراد أي المعنى المقصود بالوضع. أجيب بأن الأمور اللغوية قد يتعلق بها غرض البليغ إذا لم يكن المقام يقتضي أزيد منها لقصور المخاطب فيبحث عنها أهل اللغة من حيث الوضع لها وأهل المعاني من حيث إنها مطابقة لمقتضى الحال فتدبر صبان **(قوله: أي تجهيله)** أي نسبته إلى الجهل وعدّه جاهلاً هذا هو المناسب من معاني التفعيل في هذه المادّة ففي تفسير الاستجهال بالتجهيل الذي لا يناسبه إلا هذا المعنى إشارة إلى أن السين والتاء للنسبة والعدّ وقد أفدناه فيما مر عن ع ق **(قوله: والتعريض)** عطف مغاير لما قبله إذ التعريض يتوقف على التكلم والاستجهال حاصل قبله باعث عليه فهما نكتتان تدبر **(قوله: أولئك آبائي الخ)** ففي قوله أولئك آبائي تعريض بغباوة جرير وأنه لا يدرك غير المحسوس بخلاف ما لو قال فلان وفلان وفلان آبائي وقوله فجئني بمثلهم أمر تعجيز أي لا تقدر أن تأتي

ومنها تمييزه غاية التمييز لإحضاره في ذهن السامع حسا بالإشارة كقول ابن الرومي:

هذا أبو الصقر فردا في محاسنه   من نسل شيبان بين الضال والسلم

ومنها التعظيم أي قصد تعظيمه بالقرب نحو: ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ﴾ [الإسراء: ٩] أو البعد نحو ذلك الكتاب نزل بعد درجته ورفعة قدره منزلة بعد المسافة ومنه تلك آيات الله وتلك آيات الكتاب وغير ذلك ومنها الحط أي التحقير بالقرب نحو: وما هذه الحياة الدنيا إلا لعب ولهو نزّلت دناءتها وخسة قدرها منزلة قرب المسافة وبالبعد نحو ذلك الفاسق فعل كذا ومنها التنبيه عند ذكر أوصاف بعد المشار إليه على أن المشار إليه حقيق بما يرد بعد اسم الإشارة بسبب تلك الأوصاف نحو: ﴿أُولَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُولَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥] فأتى بعد المشار إليه وهو الذين يؤمنون بأوصاف متعددة من الإيمان بالغيب وإقام الصلاة ....

بمثلهم في مناقبهم وقوله المجامع أي مجامع الافتخار والإنشاد اهـ يعقوبي **(قوله: غاية التمييز)** فيه أنه يقتضى أنه أعرف من سائر المعارف مع أنه مؤخر الرتبة في التعريف عن بعضها كما تقرر في محله اللهم إلا أن يقال إن المراد غاية التمييز بالنسبة لما تحته من المعارف لا لما فوقه ويكون الكلام في مقام لا يمكن فيه التعبير بما فوقه من المعارف **(قوله: حساً)** تمييز لقوله إحضار أي لإحضاره من جهة الحس أي من جهة إدراك حس السامع له حقيقة أو تنزيلاً بالإشارة تأمّل **(قوله: فردا)** أي في حال كونه فرداً أو أمدح فرداً فهو منصوب إما على الحال أو على تقدير الناصب وقوله في محاسنه جمع حسن معنى لا لفظاً وقوله من نسل شيبان خبر بعد خبر وشيبان قبيلة من قبائل العرب وقوله بين الضال والسلم حال من نسل شيبان أي حال كون نسل شيبان مستقراً بين الضال وهو السدر والسلم وهو شجر له شوك وهما من شجر البوادي وأشار بذلك إلى ما يتمادح به العرب من سكنى البادية لأن العز مفقود في الحضر يعقوبي وقوله معنى لا لفظاً ومفرده في اللفظ محسن بمعنى حسن أفاده الدسوقي **(قوله: قصد تعظيمه بالقرب)** أي يؤتى بالمسند إليه اسم إشارة لقصد تعظيم معناه بسبب دلالته على القرب وهذا بناء على أن المشار إليه مخالط للنفس وأنه لا يغيب عنها فهو حاضر أفاده الصبان عن سم **(قوله: نحو إن هذا القرآن الخ)** ففي الإشارة بهذا إلى القرآن إعلام بأنه مخالط للنفس لا يغيب عنها وفيه من التعظيم ما لا يخفى ومعنى أقوم أعدل وأصوب والظاهر أن التفضيل ليس على بابه **(قوله: ورفعة قدره)** عطف تفسير **(قوله: نزلت دناءتها الخ)** وذلك لأن الدنيء وإن كان بعيداً لا يحتاج في الوصول إليه إلى الوسائط فدناءته لكونها أوجبت ما ذكر منزلة منزلة قربه **(قوله: نحو ذلك الفاسق الخ)** نزلت حقارته عن ساحة عز الحضور والخطاب منزلة بعد المسافة قاله السعد وإضافة عز لما بعده من إضافة الصفة للموصوف أي عن ساحة الحضور العزيز **(قوله: التنبيه)** أي تنبيه المتكلم السامع وقوله عند ذكر أي عند وقوع الذكر وحصوله بحيث يكون قد حصل بالفعل كما أفاده اليعقوبي وقوله أوصاف قال الصبان ليس المراد بالأوصاف خصوص النعوت النحوية اهـ أي بل ما هو أعم فإن الأوصاف المذكورة في المثال الآتي صلات وقوله بعد المشار إليه أي بعد ذكر الشيء الذي عبر عنه باسم الإشارة بعد الأوصاف وقوله على أن متعلق بالتنبيه وقوله حقيق الظاهر أنه هنا بمعنى فاعل أي متأهل لما ذكر وقوله بما يرد أي بمسند يرد وقوله بسبب متعلق بحقيق هذا إيضاح ما قاله الشارح تبعاً للأصل قال الصبان قال العصام: لا يخفى أن التنبيه لا يتوقف على تعدد الأوصاف ولا على كونها عقب المشار إليه فإنه يصح أن تكون قبله كأن تقول جاءني الفاضل الكامل زيد وهذا يستحق الإكرام ولا على أن يكون ما هو جدير به وارداً بعده كأن تقول ويستحق الإكرام هذا وحينئذٍ فالواضح أن يقول أو التنبيه عند الإشارة إلى موصوف على أن المشار إليه جدير بما أسند لاسم الإشارة من أجل كونه موصوفاً اهـ **(قوله: أولئك على هدى من ربهم)** شاهد أوّل وقوله وأولئك هم المفلحون شاهد ثان قاله النوبي اهـ صبان **(قوله: وهو الذين يؤمنون)** أي الذوات معهودة بعنوان هذه الصلة فالصلة داخلة في الصفات خارجة عن المشار إليه فلا ينافي ذكر الصلة عدة الإيمان من الأوصاف والناظرون لم يتنبهوا لهذه اللطيفة فقالوا ذكر الصلة ههنا استطرادي لقبح ذكر الموصول بدون الصلة والمراد هو الموصول فقط اهـ عبد الحكيم قال الفنري لم يقل وهو المتقون لأن الذين يؤمنون يمكن أن يجعل منقطعاً عن المتقين على سبيل الاستئناف مرفوعاً بالابتداء مخبراً عنه بأولئك على هدى وأن يجعل جارياً عليه كما ذكر في الكشاف فعلى التقدير الثاني يحسن أن تجعل الإشارة لأحدهما إشارة إلى الآخر من غير تكلف لأن الصفة والموصوف في حكم واحد أما على التقدير الأوّل فليس بذلك الحسن لأن المراد بالمشار

وغير ذلك ثم عرّف المسند إليه بالإشارة إليه تنبيهاً على أن المشار إليهم أحقاء بما يرد بعد أولئك وهو كونهم على الهدى عاجلاً والفوز بالفلاح آجلاً من أجل اتصافهم بالأوصاف المذكورة ومنها التفخيم ولم يذكره الأصل اكتفاء بالتعظيم وزاده المصنف لأن فيه زيادة التعظيم نحو هذا زيد الذي تسمع به قال:

وكونه باللام في النحو علم لكنّ الاستغراق فيه ينقسم
إلى حقيقي وعرفي وفي فرد من الجمع أعم فاقتفي

أقول: من مرجحات كون المسند إليه معرّفاً باللام الإشارة بها إلى معهود أو حقيقة فالأوّل ثلاثة أقسام الأوّل معهود في الذكر صريحاً أو كناية نحو: ﴿وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنثَىٰ﴾ [آل عمران: ٣٦] فالأنثى تقدم ذكرها صريحاً في قوله: ﴿إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنثَىٰ﴾ [آل عمران: ٣٦] والذكر تقدم في قوله: ﴿مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا﴾ [آل عمران: ٣٥] لأن ما كناية عنه لأن التحرير إنما كان للذكور. الثاني معهود في الذهن نحو: ﴿إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ﴾ [التوبة: ٤٠]. الثالث معهود ....

إليه هو المعنى الذي أشير باسم الإشارة إلى لفظه وذلك المعنى هو معنى الذين يؤمنون لا معنى المتقين وإن اتحدا في الواقع ذاتا فليتأمل اهـ **(قوله: وغير ذلك)** كالإنفاق مما رزقوا صبان **(قوله: تنبيهاً الخ)** فإن الذوق شاهد صدق على أنه إذا قيل يحسن للسائل ويغيث الملهوف ويرحم الضعيف ويقيم حق الضيف ويعين على النوازل ويوجد في الشدائد ذلك هو أهل التعظيم عند الورى والإخوان يتلقى بالقبول إذا كان يرى ذلك دالاً على استحقاقه للتعظيم والقبول من أجل تلك الأوصاف لأن تعليق الحكم بوصف مناسب كما أنبأ عنه هنا اسم الإشارة إلى الموصوف يشعر بعليته ثم ينشأ عن ذلك غرض آخر وهو الترغيب في تحصيل تلك الأوصاف اهـ يعقوبي أي والآية كهذا المثال فليجر فيها ما جرى فيه من جميع ما ذكر **(قوله: عاجلاً)** أي في الدنيا وقوله بالفلاح المراد به البقاء الأبدي في النعيم وقوله آجلاً أي في الآخرة **(قوله: من أجل اتصافهم)** متعلق بأحقاء **(قوله: لأن فيه زيادة تعظيم)** أي للمفخم **(قوله: نحو زيد الخ)** ففي ذكر اسم الإشارة زيادة تعظيم حيث أورد مع إشعار الكلام بالتعظيم مع العدول عنه **(قوله: باللام)** أي العهدية الخارجية أو الجنسية ع ق **(قوله: في النحو علم)** أي يعلم مرجح كون المسند إليه باللام في النحو **(قوله: لكن الخ)** إنما ذكر هذا التفصيل ولم يحله على النحو لأن النحاة لا يبحثون عنه غالباً قاله المصنف فقوله لكن الخ لدفع توهم أنه ينبغي ترك نكتة كونه باللام الكلية **(قوله: وفي فرد)** الواو استئنافية والظرف حال من الضمير في خبر المبتدإ المحذوف العائد إلى الاستغراق **(قوله: إلى معهود)** أي إلى حصة من أفراد الحقيقة معهودة بين المتكلم والمخاطب في الخارج واحداً كان أو اثنين أو جماعة يقال عهدت فلاناً إذا أدركته ولقيته والمراد هنا لازم ما ذكر وهو التعين اهـ من السعد والصبان **(قوله: فالأوّل)** أي المعهود في الخارج وقدم الكلام عليه لأنه أعرف أفاده الصبان **(قوله: وليس الذكر كالأنثى)** إنما تكون اللام في هذا المثال للعهد إن جعل من كلام الله والمعنى ليس الذكر الذي طلبته امرأة عمران في قولها ربّ إني نذرت الخ كالأنثى التي وهبت لها بل الأنثى التي وهبت لها أعظم رتبة من الذكر أما إن جعل من كلام امرأة عمران وفي الكلام قلب أي ليس الأنثى كالذكر في التحرير وهو من تتمة تحسرها. والمعنى أتحسر على وضعها أنثى وعدم مساواتها للذكر في التحرير فيا ليتها كانت ذكراً وكانت مساوية له في التحرير فاللام حينئذٍ للجنس ولا يصح التمثيل بالآية للام العهد ثم إن الأنثى في المثال ليس مسنداً إليه بل هو مجرور فهو تنظير مناسب من حيث العهد والمسند إليه الذكر لأنه اسم ليس أفاده السعد والدسوقي **(قوله: إني وضعتها أنثى)** تأنيث الضمير مع كونه راجعاً إلى ما لأنه دار بين المرجع والحال التي بمنزلة الخبر أعني أنثى فرعاية الخبر أولى اهـ عبد الحكيم اهـ **(قوله: لأن ما كناية عنه)** المراد بالكناية هنا ما قابل الصريح لا المعنى المصطلح عليه اهـ عبد الحكيم ولا شك أن ما ليست صريحة في الذكر بل مبهمة وفهم معنى الذكر منها إنما هو بقرينة ذكر التحرير بعدها **(قوله: لأن التحرير الخ)** يعني بضم الحال أعني محرراً صار ما مختصاً بالذكر لا أن المراد من كلمة ما الذكر اهـ عبد الحكيم وقوله لا أن المراد الخ أي لا أن المراد لامرأة عمران من كلمة ما الخ بل هي مبهمة في كلامها ويدل للإبهام فتقبلها الخ فإنه يفيد أنها من مشمول النذر وبه يثبت المطلوب وهذا ردّ منه على من خالف تدبر **(قوله: معهود في الذهن)** كأن مراده بالذهن العلم إذ الواقع في كلام غيره التعبير بالعلم في هذا القسم والمسمى عندهم معهوداً في الذهن هو الداخلة عليه أل المشار بها إلى الحقيقة في ضمن فرد غير معين ولو أبدل الذهن بالعلم لأحسن **(قوله: إذ هما في الغار)** فالغار الذي دخله الرسول

في الحضور نحو: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣] ومنه الواقعة بعد اسم الإشارة وأي في النداء والثاني ثلاثة أقسام أيضاً: الأوّل الإشارة إلى الحقيقة من حيث هي نحو الرجل خير من المرأة ومنه ال الداخلة على المعرّف بفتح الراء نحو الإنسان حيوان ناطق إذ التعريف إنما هو للماهية لا للأفراد. الثاني الإشارة إلى الحقيقة باعتبار وجودها في بعض الأفراد غير معين كقولك ادخل السوق حيث لا عهد في الخارج ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَخَافُ أَن يَأْكُلَهُ ٱلذِّئْبُ﴾ [يوسف: ١٣] وهذا المعرف في المعنى كالنكرة ولذا عومل معاملتها في الوصل بالجملة نحو:

ولقد أمرّ على اللئيم يسبني

وأبو بكر معهود علماً للمخاطبين **(قوله: في الحضور)** أي بسبب الحضور **(قوله: نحو اليوم الخ)** فالمراد به اليوم الذي وقع عليه الخطاب **(قوله: ومنه الواقعة بعد اسم الإشارة)** أي من المعهود في الحضور أي من مصاحبة اللام الواقعة الخ فتكون للعهد الحضوري قال عبد الحكيم: ليت شعري ما معنى كون اللام في هذا الرجل للعهد فإنه ذكر الرضى في بحث المنادى أنه لا يوصف اسم الإشارة إلا باسم الجنس المعرف باللام أما اسم الجنس فلأنه هو الدال على الماهية من بين الأسماء والمحتاج إليه في نعت اسم الإشارة بيان ماهية المشار إليه وأما التعريف باللام فلأن نفس الماهية حصل من لفظ الجنس ونفس الفرد من أفرادها قد علم من اسم الإشارة فلم يبق إلا التطابق المطلوب بين النعت والمنعوت وأخصر الطرق التي للتعرف هي اللام إذ هي أقل من المضاف إليه اهـ وقوله نفس الفرد أي الذي تقتضيه الإشارة إذ لا يشار إلا إلى معين هذا ورأيت بخط بعض الأفاضل أن الجمهور يجوّزون كون أل للحضور وساق عبارة للمغني تدل لما قاله **(قوله: وأي في النداء)** هذا على تقدير أن يكون المنادى هو المعرف باللام كما أومأ إليه الشيخ ابن الحاجب بقوله وإذا نودي المعرف باللام قيل يا أيها الرجل فيكون المنادى هو الرجل المعهود ولحضوره المستفاد من النداء لا يحتاج إلى تقدّم الذكر وأما على ما ذهب إليه الشيخ الرضيّ من أن المنادى هو أي والوصف لإزالة الإبهام وبيان الماهية فالتعريف للجنس اهـ عبد الحكيم **(قوله: والثاني الخ)** أفاد ظاهر كلامه أنه الإشارة إلى الحقيقة فلم يوافق بظاهره الأوّل في الجنس وهو ما تشير إليه اللام فكان الأولى إرجاعه إلى الأوّل بجعله الحقيقة المشار إليها باللام **(قوله: ثلاثة أقسام)** بقي قسم رابع وهو الإشارة إلى الحقيقة المعتبر فيها الماصدق غير مقيد بالبعضية أو الكلية كما في القبضة المهملة أفاده الصبان عن الحفيد **(قوله: من حيث هي)** أي من غير اعتبار أفرادها **(قوله: نحو الخ)** ومنه الكل أعظم من الجزء والدينار خير من الدرهم **(قوله: الرجل خير من المرأة)** أي هذا الجنس خير من هذا الجنس ولا ينافي كون بعض أفراد جنس المرأة خيراً من بعض أفراد جنس الرجل فإن العوائق قد تمنع عما يستحقه الجنس اهـ صبان **(قوله: ومنه)** أي مما ذكر وهو الإشارة إلى الحقيقة من حيث هي أي من ذي الإشارة المذكورة **(قوله: إذ التعريف الخ)** أي فالمعرف دائماً هو الماهية فالمعرف هنا ماهية الإنسان فأل هنا داخلة على الماهية **(قوله: الإشارة الخ)** واللام حينئذٍ للعهد الذهني لأن مدخولها وهو الحقيقة معهود في الذهن **(قوله: باعتبار وجودها في بعض الخ)** وذلك عند قيام قرينة دالة على أن ليس القصد إلى نفس الحقيقة من حيث هي هي بل من حيث الوجود ولا من حيث وجودها في ضمن جميع الأفراد بل في بعضها قاله السعد وقوله: لا من حيث وجودها في ضمن الخ أي كما في لام الاستغراق الآتية **(قوله: كقولك ادخل الخ)** فقولك ادخل قرينة على أن ليس المراد حقيقة السوق من حيث هي لاستحالة الدخول في الحقيقة ولا الحقيقة في ضمن جميع الأفراد لاستحالة دخول الشخص الواحد في جميع أفراد السوق فعلم من هذا أن المراد الحقيقة في ضمن بعض الأفراد دسوقي ثم هذا البعض غير معين لأن الغرض أن لا معهود في الخارج كما قال الشارح حيث لا عهد الخ ثم من التوجيه في هذا المثال يعلم التوجيه في قوله تعالى: ﴿وَأَخَافُ أَن يَأْكُلَهُ ٱلذِّئْبُ﴾ [يوسف: ١٣] وإلى كل من التوجيهين أشار الشارح بقوله فيما يأتي وإنما تستفاد الخ فتأمل **(قوله: في المعنى كالنكرة)** أي باعتبار القرينة لأن المراد به بعد اعتبارها فرد مبهم أما قبل اعتبارها فليس كالنكرة إذ هو موضوع للحقيقة المعينة في الذهن اهـ دسوقي **(قوله: ولذا)** أي لكونه كالنكرة **(قوله: نحو ولقد الخ)** فيسبني صفة للئيم. فإن قيل بل هو حال منه وهو أظهر لما فيه من الاستغناء عن بيان العذر في توصيف المعرف بالجملة. قلنا: ليس المعنى على أنه يسبه حال المرور بل الغرض أن ذلك دأبه وهذا هو السرّ في أنّ القوم يمنعون الحالية ويثبتون الوصفية. ولا يخفى عليك أنه إن جعل الحال مؤكدة فلا محذور فيه وكونه لئيماً يلائم ذلك إذ الظاهر المتبادر منه إلى الفهم دوام سبه ولا يقيد بحال المرور فقط

وإن كان في اللفظ يجري عليه أحكام المعارف من وقوعه مبتدأ وذا حال ووصفاً للمعرفة وموصوفاً بها ونحو ذلك وإنما قيل كالنكرة لما بينهما من تفاوت مّا وهو أن النكرة معناه بعض غير معين من جملة الحقيقة وهذا معناه نفس الحقيقة وإنما تستفاد البعضية من القرينة كالدخول والأكل فيما مر فالمجرد وذو اللام بالنظر إلى القرينة سواء وبالنظر إلى أنفسهما مختلفان. الثالث: الإشارة إلى الحقيقة باعتبار وجودها في كل فرد من الأفراد فيفيد الاستغراق نحو: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ﴾ [العصر: ٢] بدليل صحة الاستثناء الذي شرطه دخول المستثنى في المستثنى منه لو سكت عن ذكره وهو ضربان: حقيقي وهو أن يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب متفاهم اللغة نحو: ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ﴾ [الإنعام: ٧٣] أي كل غيب وكل شهادة وعرفي وهو أن يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب متفاهم العرف نحو جمع الأمير ....

سم قال اليعقوبي: بعد نقله ما تقدّم كذا قيل والمناسب لقوله: ثمت قلت لا يعنيني كونها حالية وإنما قلنا المناسب الخ لأن التحمل بتأنيس النفس بعدم العناية قد لا يناسبه قصد إظهار دوام السبّ ولأن قوله لا يعنيني إنما يتبادر منه أنه قاله في حال سماع السبّ حال المرور لا أنه قاله فيمن دأبه السبّ ولو في غير حال المرور اهـ بحروفه اهـ صبان وقوله: مؤكدة المناسب لازمة إذ هذه ليست من معنى عاملها فليست مؤكدة ويدل لنا بقية العبارة وقوله: وما تقدّم هو كون يسبني نعتاً للئيم مع ما بعده من الإيراد والجواب وقوله: بتأنيس الخ أي فيقوله متمماً لبيت:

فمضيت ثمت قلت لا يعنيني

أي فأمضي ثم أقول والعدول إلى الماضي للدلالة على التحقق **(قوله: وإن كان في اللفظ الخ)** أي والحال أنه في اللفظ الخ وصاحب الحال الضمير في خبر هذا والمراد الجريان غالباً كما عرفت **(قوله: مبتدأ)** أي من غير مسوّغ من مسوغات الابتداء بالنكرة ومثله يقال فيما يأتي لنا من كونه اسم كان **(قوله: ونحو ذلك)** كعطفه بياناً من المعرفة والعكس وككونه اسم كان أو معمولاً أوّل لظنّ اهـ صبان وقوله: وككونه الخ إنما كان من أحكام المعرفة لأنّ لكل من المذكورين حكم المبتدإ الأصلي من حيث كونه لا يكون بالنكرة إلا مع المسوّغ تأمل **(قوله: وهو أن النكرة معناه)** أي الوضعي وقوله من جملة الحقيقة أي أفرادها **(قوله: وهذا معناه)** أي الوضعي وقوله كالدخول أي فإنه إنما يتصوّر في الأفراد الخارجية سم أي ولا يتصوّر في الحقيقة صبان **(قوله: فالمجرد)** أي من أل وقوله بالنظر الخ قيد في ذي اللام فقط إذ المجرد استعماله في المفرد لا يتوقف على القرينة دسوقي **(قوله: سواء)** أي في إفادة كل منهما بعضاً غير معين وإن كان في النكرة بالوضع وفي ذي اللام بالقرينة اهـ صبان **(قوله: مختلفان)** فإن المجرد موضوع للفرد المنتشر وذو اللام للحقيقة المتحدة في الذهن وإنما أطلق على الفرد للقرينة باعتبار وجود الحقيقة فيه سم صبان **(قوله: فيفيد)** أي ذو الإشارة إلى الحقيقة باعتبار وجودها في ضمن كل فرد فالضمير المستتر يعود إلى ما ذكر من الإشارة على حذف مضاف ويصح عوده إلى المعرف باللام المفهوم من السياق وإفادته ما ذكر بالقرينة كالذي قبله هذا ما أفاده السعد وأشار إليه الشارح والذي لغيرهما أنّ المدار على عدم قيام قرينة على قسم من الأوّلين نقله الدسوقي عن العدوى **(قوله: بدليل الخ)** فالاستثناء هو القرينة والظرف متعلق بمحذوف خبر لمحذوف أي والاستغراق ثابت في الآية بدليل **(قوله: الاستثناء)** أي المتصل في قوله إلا الذين آمنوا صبان **(قوله: في المستثنى منه)** وهو هنا الإنسان **(قوله: عن ذكره)** أي المستثنى **(قوله: وهو)** أي الاستغراق من حيث هو لا في خصوص المسند إليه فلا يرد عليه أن الغيب في المثال الأوّل مجرور والصاغة مفعول به في المثال الثاني اهـ دسوقي **(قوله: وهو أن يراد كل فرد مما يتناوله الخ)** الأظهر ما في شرح المفتاح الشريفي وهو أن الاستغراق العرفي ما يعدّ في العرف شمولاً وإحاطة مع خروج بعض الأفراد وغير العرفي وهو المسمى بالحقيقي ما يكون شمولاً لجميع الأفراد بحسب نفس الأمر فلا واسطة بينهما أصلاً وأما على ما ذكره الشارح فلا بد من أن يقال إن ذكر اللغة بطريق التمثيل والمراد بحسب اللغة أو الشرع أو الاصطلاح أعم من أن يكون بحسب المعنى الحقيقي أو المجازي اهـ عبد الحكيم وقوله ما يكون الخ أي سواء أريد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب اللغة أو الشرع أو الاصطلاح وقوله أعم من أن يكون الخ أي في الثلاثة هذا وقول الشارح أن يراد الخ من إطلاق السبب وإرادة المسبب إذ الإرادة سبب في الاستغراق الذي هو تناول اللفظ نبه عليه الصبان وغيره **(قوله: متفاهم اللغة)** أي ما يتفاهمه أهل اللغة أي المعنى الذي يتفاهمونه من اللفظ **(قوله: أي كل غيب)** أي غائب عنا وقوله شهادة أي مشاهد لنا **(قوله: بحسب التفاهم العرفي)** المصدر بمعنى المفعول كما تفيده عبارة السعد فيكون موافقاً

الصاغة أي صاغة بلده لا كل الصاغة واستغراق المفرد أشمل من الجمع فقولك لا رجال في الدار يصدق إذا كان فيها رجل أو رجلان بخلاف قولك لا رجل فيها وهذا في النكرة المنفية مسلم وأما المعرّف باللام فلا بل الجمع المعرّف بلام الاستغراق يتناول كل واحد من الأفراد على ما ذكره جمهور الأصوليين ودلّ عليه الاستغراق في نحو الله يحب المحسنين أي كل محسن. فإن قيل إفراد الاسم يدلّ على الوحدة والاستغراق يدل على التعدّد فيتنافيان. فالجواب أن الحرف إنما يدخل عليه عند إرادة الاستغراق مجرداً عن الوحدة والتعدّد وقوله في النحو علم أشار به إلى الأقسام المتقدّمة وإلى الخلاف في كون المعرف أل بتمامها وهمزتها همزة قطع أو وصل أو اللام وحدها وهو مذهب علماء المعاني ولذا يقولون وأما تعريفه باللام كالمصنف في قوله باللام أو الهمزة واللام للفرق بينها وبين همزة الاستفهام وإلى ما يتفرع على ذلك وقوله فاقتفى تكملة. قال:

وبـإضـافـة لـحـصـر واخـتـصـار تـشـريـف أوّل وثـان واحـتـقـار

لاسم المفعول قبله **(قوله: الصاغة)** جمع صائغ وأصل صاغة صوغة ككامل وكملة صبان **(قوله: صاغة بلده)** أي إذا كان الأمير أمير بلد **(قوله: واستغراق المفرد الخ)** شروع في حل قول المصنف وفي فرد الخ والمراد بالاستغراق ما هو أعم مما كان بحرف التعريف أو بغيره كحرف النفي مع النكرة وقوله وأشمل من الجمع أي والمثنى أي من استغراقهما وذلك لأن استغراق المفرد يتناول كل واحد واحد من الأفراد واستغراق المثنى إنما يتناول كل اثنين اثنين ولا ينافي خروج الواحد واستغراق الجمع إنما يتناول كل جماعة جماعة ولا ينافي خروج الواحد والإثنين اهـ مطوّل **(قوله: فقولك الخ)** علمت وجهه من عبارة المطوّل **(قوله: وهذا في النكرة الخ)** اعتراض على المصنف التابع للتلخيص في إطلاقه كون استغراق المفرد أشمل تبع فيه السعد **(قوله: وأما المفرد الخ)** لعل غيره كالموصول والمضاف كذلك والاقتصار على المعرف لأن أصل السياق فيه سم صبان وقوله: فلا أي فلا يسلم كونه أشمل وقوله: يتناول كل واحد من الأفرادالخ فيكون مساوياً للمفرد في الشمول فلا يصح دعوى أشملية المفرد على الجمع المعرف باللام. وأجيب بأن كلام علماء البيان على تقدير أن لا يبطل معنى الجمعية أي بدخول أل الجنسية فإنها إذا دخلت على جمع أبطلت منه معنى الجمعية التي أقلها ثلاثة أفراد وكلام الأصوليين فيما إذا بطل منه معنى الجمعية تأمل قاله الصبان **(قوله: الاستقراء)** أي تتبع تراكيب البلغاء **(قوله: فإن قيل الخ)** حاصله أن الاسم المفرد لكونه في مقابلة التثنية والجمع يدل بأفراده على وحدة معناه بمعنى أن لا يكون آخر معه واستغراقه وإن كان يستفاد من القرينة يدل على تعدّده وأن معه آخر مثله فبينهما تناف لتنافي مقتضاهما فلا يجتمعان اهـ صبان **(قوله: يدل على الوحدة)** أي وحدة معناه وذلك لأن اسم الجنس النكرة إن قلنا بوضعه للوحدة الشائعة فدلالته على الوحدة ظاهرة وإن قلنا بوضعه للحقيقة فالحقيقة مفردة والغرضُ منها ما تتحقق به وأقلّ ما يتبادر مما تستعمل فيه فرد واحد فكان إفراد الاسم مقتضياً للوحدة على كلا المذهبين اهـ يعقوبي وقوله: فالحقيقة مفردة وتقال على متعدّد وقد بين ذلك بقوله والغرض الخ **(قوله: والاستغراق يدلّ على التعدّد)** أي فالاسم بوجود دالّ يدلّ مع الوحدة على التعدّد أي فلا يتوقف تحقق الاستغراق على عدم الوحدة **(قوله: فالجواب الخ)** حاصله أن لام الاستغراق المفيد للتعدّد إنما تدخل عليه بعد تجريده عن الوحدة كما أن علامة الجمع في نحو مسلمين إنما تلحقه بعد تجريده عنها اهـ صبان **(قوله: إنما يدخل الخ)** مصبّ الحصر الحال أعني مجرداً لا الظرف قبله **(قوله: عن الوحدة والتعدّد)** أي بحيث يصير محتملاً للوحدة والتعدّد لأنه قصد به الجنس وبدخول حرف الاستغراق مثلا تعين للتعدّد ثم أقول المناسب حذف قوله والتعدّد لأنه لا تعدّد قبل الاستغراق يجرد عنه اللفظ وتجريده على الوحدة كاف في الاحتمال المذكور **(قوله: وإلى الخلاف الخ)** بيان القولين الأوّلين أن الخليل وسيبويه يقولان إن المعرّف أل وبعض النحاة يقول إنه اللام فقط ثم الخليل يقول إن الهمزة همزة قطع وصلت لكثرة الاستعمال وسيبويه يقول إنها همزة وصل زائدة معتدّ بها وضعا أي مجعولة جزءاً من الأداة كلام لعل الأولى وغيرهما وهو القائل إن المعرّف اللام فقط اتفقوا على أنها همزة وصل زائدة لا دخل لها في التعريف فالخلاف في الهمزة إنما هو بين من قال إن المعرّف أل فلذا ربطه الشارح به ولم يؤخره عن القولين ثم أقول من المعلوم أن الذي يناسب التكلم عليه هنا إنما هو مرجع كونه باللام فهو المقصود بالإحالة على النحو كما سبق إفادته والخلاف المذكور وما يتفرّع عليه لا دخل لهما فيما ذكر فلا يراد الإشارة إليهما بالإحالة فكيف يجعلهما الشارح مشاراً إليهما فالمناسب حذف هذه العبارة إلى قوله وإلى ما يتفرّع ويبدل اسم الإشارة بضمير المؤنث فيقول عليها أي الأقسام تأمل **(قوله: أو الهمزة)** عطف على أل في قوله كون المعرّف أل **(قوله: على ذلك)** أي الخلاف والأقسام والأفراد لمراعاة ما ذكر **(قوله: وبالإضافة)** أي وتعريفه بالإضافة قال الصبان نقلاً عن الأطول: لا يذهب عليك

تكافؤ سآمة إخفاء وحث أو مجاز استهزاء

أقول: من مرجحات كون المسند إليه مضافاً لما بعده الحصر حيث لا تضبط أفراد المسند إليه إلا بإضافة نحو أهل الله ساكنون تحت مجاري الأقدار ومنها الاختصار نحو:

هواي مع الركب اليمانين مصعد جنيب وجثماني بمكة موثق

فهو أخصر من الذي أهواه وأولى لضيق المقام بسبب كونه في السجن وحبيبه على الرحيل ومنها تشريف المضاف نحو أمة محمد مرحومة أو المضاف إليه نحو نبينا محمد أفضل الأنام ومنها تحقير المضاف نحو ولد الحجام حاضر أو المضاف إليه نحو أخوك اللئيم حاضر فقوله واحتقار أيّ احتقار كل من الأوّل والثاني أي المضاف والمضاف إليه ومنها التكافؤ أي التماثل في الرتبة بحيث لا مرجح للبداءة بأحد أفراد المسند إليه نحو علماء البلد حضروا ومنها سآمة المتكلم أو السامع من ذكر أفراد المسند إليه لكثرتها نحو أهل البلد حضروا ومنها إخفاء المسند إليه وستره عن غير المخاطب من السامعين نحو صاحبك تغير حاله ومنها حث السامع ....

أن الإضافة من أحوال المسند إليه ولا تختصّ بالتعريف بل يتعلق بها نكات كثيرة مع خلوها عن التعريف فكم بين تحقير في ولد حجام حضر أو يصاحبك وتحقير في ولد الحجام إلا أن القوم أهملوها من غير ظهور جهة اهـ **(قوله: الحصر)** أي قصده **(قوله: حيث لا تضبط الخ)** حيثية تقييد وأراد بالأفراد ما يشمل الآحاد كما في المثال والحصر في قوله لا تضبط الخ إضافي بالنسبة لما لا يفيد العموم وأفاد بهذه الحيثية أن مراد المصنف بالحصر ضبط أفراد المسند إليه بحيث لا يخرج منها شيء فيكون مستغرقاً فيرجع إلى الاستغراق في عبارة غيره ولو قال المصنف:

وبالإضافة للاحتقار وضدّه عموم اختصار

لوافق غيره في العبارة الواضحة مع السلامة من التذييل الذي لا يدخل في الرجز إلا على سبيل الاغتفار للمولدين **(قوله: ساكنون الخ)** المراد بمجاري الأقدار الأمور التي جرت بها الأقدار ثم إنه يصح كون الكلام فيه استعارة تصريحية تبعية بأن شبهت ملازمة مجاري الأقدار من حيث الرضا بها بالسكنى بجامع أن كلا ملازمة واستعيرت السكنى للملازمة المذكورة واشتق منه ساكنون بمعنى ملازمون ويصح كونه فيه استعارة بالكناية بأن يشبه ما جرى به القدر ببيت شعر بجامع مطلق الملازمة وحذف المشبه به وأثبت ساكنون تخييلاً تأمل **(قوله: هواي)** إما بمعنى مهويي أو أن المراد محل هواي وهو القلب يعني أن القلب سار بسير الحبيب وجسمي موثق بمكة أو أن المراد أن نفس الهوى سار بسير القلب السائر بسير الحبيبة وأصل مهويي مهوويي اجتمعت الواو والياء الخ وكسرت الواو الأولى للمناسبة أفاده الصبان **(قوله: مع الركب)** اسم جمع لراكب واليمانين جمع يمان أصله يمنى حذفت الياء المدغمة وعوض عنها الألف على خلاف القياس فصار يماني أعل إعلال قاض ولعبد الحكيم استظهار فراجعه **(قوله: مصعد)** أي مبعد ذاهب في الأرض يقال أصعد ذهب في الأرض وأبعد فيها قال تعالى: ﴿إِذْ تُصْعِدُونَ وَلَا تَلْوُونَ عَلَىٰٓ أَحَدٍ﴾ [آل عمران: ١٥٣] اهـ يعقوبي **(قوله: جنيب)** أي مجنوب مستتبع أي تتبعه الرقباء أو الحراس أو قومه فلا ينفلت عنهم لموافاة محبه من السعد والصبان **(قوله: وجثماني الخ)** الجثمان الجسم والشخص والموثق هو المقيد بالوثاق ولفظ البيت خبر والغرض منه التحسر والتحزن وإظهار الأسف اهـ يعقوبي **(قوله: بسبب الخ)** أي فالمقام مقام ضجر وهو ضيق جداً **(قوله: نحو أمة الخ)** ففيه تشريف وتعظيم للأمة بأنها أمة محمد **(قوله: نحو نبينا الخ)** ففيه تعظيم لنا لأنه نبينا وقد تكون الإضافة لتعظيم غير المضاف والمضاف إليه نحو عبد السلطان عندي ففيه تعظيم للمتكلم بأن عبد السلطان عنده وهو أي المتكلم الذي هو مدلول الياء غير المسند إليه المضاف وغير ما أضيف إليه المسند إليه وهذا معنى الغيرية وليس المراد غير المضاف إليه مطلقاً وغير المضاف مطلقاً حتى يرد أن ما ذكر من المثال ليس لتعظيم غيرهما بل ما هو منهما إذ يصدق على الياء من عندي أنها مضاف إليها **(قوله: نحو ولد الحجام الخ)** ففيه تحقير للمضاف بأنه ولد الحجام **(قوله: نحو أخوك الخ)** ففيه تحقير للمضاف إليه بأن أخاه لئيم وقد تكون لتحقير غيرهما نحو ولد الحجام يجالس زيداً تحقيراً لزيد بأن ولد الحجام يجالسه قاله ع ق **(قوله: فقوله واحتقار الخ)** أي فهو نظير التشريف ففي كلامه الحذف من الثاني لدلالة الأوّل **(قوله: نحو علماء الخ)** فأورد المسند إليه مضافاً لأن عدم الإضافة

وتحريضه على إكرام أو إذلال فالأوّل نحو صديقك أتى إليك والثاني نحو عدوّك يريد أن يظهر عليك ومنها تضمن الإضافة مجازاً لطيفاً نحو: ﴿وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ [النحل: ٣٠] أضيفت الدار للمتقين مع أنها دار المتقين وغيرهم لاختصاصهم بنعيمها ومنها الاستهزاء كقولك لمن يعتقد صلاح ذي بدعة صاحبك تارك الصلاة ومنها غير ذلك كالاستغراق نحو فعل اللّه جميل أي كل فرد من أفراد فعله لا يسئل عما يفعل وبهذا الحال تمت أنواع المعرفة. قال:

ونكروا إفراداً أو تكثيرا تنويعاً أو تعظيماً أو تحقيرا
كجهل أو تجاهل أو تهويل تهوين أو تلبيس أو تقليل

أقول: البحث الرابع ....

يقتضي التعداد والتعداد يقتضي تقديم البعض والتقديم ترجيح بلا مرجح **(قوله: وتحريضه)** عطف تفسير **(قوله: على إكرام الخ)** أو على الرحمة نحو ولدك ضائع قاله ع ق **(قوله: نحو صديقك الخ)** ففي الإضافة تحريض على إكرام الصديق المنسوب لك **(قوله: نحو عدوّك الخ)** ففيه تحريض على إذلال العدوّ المنسوب لك **(قوله: تضمن الإضافة مجازاً)** قال عبد الحكيم في شرحه أي السعد للمفتاح في بيان لطائف قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَرْضُ ٱبْلَعِى مَآءَكِ﴾ [هود: ٤٤] ظاهر كلامه أي السكاكي أنه يريد بالمجاز الاستعارة المبنية على تشبيه اتصال الماء بالأرض باتصال الملك بالمالك بناء على أن مدلول الإضافة في مثل هذا هو الاختصاص الملكي فتكون الاستعارة تصريحية أصلية جارية في التركيب الإضافي الموضوع للاختصاص الملكي في مثل هذا وإن اعتبر اللام وبنى الاتصال والاختصاص من عليها فالاستعارة تبعية ومنهم من يجعل المجاز في الإضافة بأدنى ملابسة مجازاً عقلياً بناء على أن كون النسبة على ما هو له وعلى غير ما هو له مما يتعلق بالعقل دون الوضع اهـ فذكر الوجهين واختار السيد في شرح المفتاح كونها مجازاً حكمياً اهـ ومراده بمثل هذا ما كانت الإضافة فيه على معنى اللام ومراده بالمجاز الحكمي المجاز في النسبة بين المتضايفين فتحصل أنه يجوز في المجاز الذي تتضمنه الإضافة كونه لغوياً بالاستعارة الأصلية المعتبرة في التركيب وهو ظاهر كلام السكاكي وبالتبعية المعتبرة في اللام وكونه عقلياً في النسبة بين المتضايفين وبه قال بعضهم واختاره السيد في شرح المفتاح **(قوله: ولنعم دار الخ)** تجري في المجاز هنا الأوجه السابقة فهو إما مجاز بالاستعارة المصرحة الأصلية بأن يشبه الاختصاص النعيمي بالاختصاص الملكي ويستعار التركيب من الثاني للأوّل أو التبعية بأن يشبه مطلق الأوّل بمطلق الثاني فيسري التشبيه للجزئيات فتستعار اللام من الثاني للأوّل وإما مجاز في النسبة بين المتضايفين حيث نسبت الدار للمتقين مع انتفاء ملكهم للملابسة **(قوله: مع أنها دار الخ)** كأن مراده بالغير الملائكة والحور ونحوهم ممن لا يتأتى فيهم معنى التقوى ثم إن المناسب مع أنهم غير مالكين لها وإنما المالك هو اللّه لأن التنبيه على نكتة العدول عن المعنى الأصلي إذا ذكرت فيه مع يكون بعدها ما يفيد المعنى الأصلي والمعنى الأصلي للإضافة التي على معنى اللام للاختصاص الملكي كما علمت فليس معناها الأصلي هنا عموم الارتباط بالدار للمتقين وغيرهم بل لو عمم وقيل ولنعم دارمن لم يكفر باللّه لم تكن الإضافة حقيقية ونظير هذا المناسب أن تقول أطلق الأسد على الرجل الشجاع مع أنه إنما يطلق أصالة على الحيوان المفترس بكذا تأمل منصفاً **(قوله: صاحبك الخ)** اعلم أن الاستهزاء إنما يتحقق إذا ذكرت شيئاً من المدح غير مريد به ظاهره ومثال الشارح لم يتحقق فيه ما ذكر فلا يصلح للاستهزاء ثم أقول الظاهر أن الاستهزاء يكون بكل من المضاف والمضاف إليه قياساً على التعظيم والاحتقار السابقين والشارح لم ينبه على ما ذكر فعبارته مع ما في مثالها مجملة فالمناسب أن يقول ومنها الاستهزاء ويكون بالمضاف كقولك لذي عطاء قليل جداً عطاؤك جزيل وبالمضاف إليه كقولك لمن لا فضل له فضلك شهير فالاستهزاء في الأوّل بالأوّل لقلته وفي الثاني بالثاني لا بالأوّل لعدم وجوده في الواقع تأمل **(قوله: كالاستغراق)** تقدم له ما يفيد أن الحصر في المصنف يرجع إلى الاستغراق وقد نبهناك عليه فلا وجه لعدم الاستغراق من غير ما في المصنف **(قوله: لا يسئل الخ)** لا موقع لها هنا تبصر **(قوله: ونكروا)** قدم التنكير على التوابع والفصل احترازاً عن الفصل بين التعريف والتنكير مع شدة تناسبهما أفاده الصبان عن الأطول **(قوله: إفراداً)** مفعول لأجله لنكروا وكذا ما عطف عليه إلى آخر البيت **(قوله: وجهل)** كذا بالواو في نسخة ع ق أيضاً والأولى جره عطفاً على معنى ما قبله أي ونكروا لإفراد وجهل وهذا أحسن مما يفيده ع ق ولك رفعه مع ارتكاب الحذف أي ومراعاة لأغراض أخر منها جهل وفيه تكلف ونسخة المصنف كجهل وهي ظاهرة **(قوله: البحث الرابع)**

في تنكيره فمن مرجحاته القصد إلى فرد مما يصدق عليه اسم الجنس نحو: ﴿وَجَآءَ رَجُلٌ مِّنْ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ﴾ [القصص: ٢٠] أي رجل واحد ومنها التكثير بمعنى أن ذلك الشيء لكثرته لا يحتاج إلى تعريف نحو إن له لإبلاً ومنها التنويع بأن يراد بالمسند إليه نوع مخالف للأنواع المعهودة نحو: ﴿وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ غِشَٰوَةٌ﴾ [البقرة: ٧] أي نوع غريب من الغشاوة وهو ما يتعامى به عن الحق ومنها التعظيم نحو: ﴿وَجَآءَهُمْ رَسُولٌ كَرِيمٌ﴾ [الدخان: ١٧] ومنها للتحقير نحو قولك عند ملاقاة حجام لقيني رجل وقد اجتمعا في قوله:

له حاجب عن كل أمر يشينه وليس له عن طالب العرف حاجب

فتنكير حاجب الأوّل للتعظيم والثاني للتحقير ومنها الجهل به نحو جاءني رجل إذا كنت تعرفه ومنها التجاهل كقولك ذلك وأنت تعرفه ومنها ....

الثلاثة قبله هي الحذف والذكر والتعريف **(قوله: في تنكيره)** أي المسند إليه أي إيراده نكرة سواء كان مفرداً أو مثنى أو مجموعاً دسوقي **(قوله: القصد إلى فرد)** أي غير معين والفرد قد يكون شخصاً وقد يكون نوعاً لكن المتبادر منه الشخص فلذلك جعل الإفراد مقابلاً للتنويع أفاده الصبان عن الأطول ثم الفرد واحد إن كانت النكرة اسماً مفرداً واثنان إن كانت مثنى وجماعة إن كانت جمعاً **(قوله: مما يصدق عليه اسم الجنس)** كان مقتضى المقام أن يقول النكرة وكأنه جرى على عدم الفرق بين اسم الجنس والنكرة أو أنه أطلق الخاص وأراد العام على أحد الإطلاقين عند من لا يسوي بينهما وهو اطلاقها على ما يعمه هذا ما ظهر لي **(قوله: وجاء رجل)** هو من آل فرعون من أقصى المدينة أي آخرها والمراد بالمدينة مدينة فرعون وهي منف كما في الجلالين وليس المراد بمنف البلدة المشهورة الآن بل التي كانت بناحية الجيزة فخربت بدعوة موسى عليه السلام صبان **(قوله: لكثرته لا يحتاج إلى تعريف)** تفيد عبارته أن الكثرة أغنت عن التعريف وهذا لا يعقل إذ التعريف يستدعي التعيين والكثرة تستدعي الشيوع فياليته قال بمعنى أن ذلك الشيء لكثرته بلغ حداً لا يعرف ولا يتعين مقداره فلا يمكن التعبير عنه بالمعرفة كما يفيده ع ق وغيره تدبر **(قوله: بأن يراد الخ)** وذلك لأن التنكير كما يدل عن الوحدة شخصاً يدل عليها نوعاً دسوقي **(قوله: المعهودة)** أي التي عهدت للنكرة المذكورة في التركيب **(قوله: وعلى أبصارهم غشاوة)** جعل تنوين غشاوة للتنويع محوج إلى جعل غشاوة من المجاز الأعم من الحقيقة ليصير التعامي نوعاً منها داخلاً تحتها يّس اهـ صبان فقد أطلق الخاص وهو الغطاء الحسي المانع من الإحساس بالبصر وأراد العام الشامل للمانع حكماً الذي هو التعامي تأمل **(قوله: وهو ما)** أي غطاء وقوله يتعامى به بالبناء للمجهول أي يتعامى الكفار هذا معنى عبارة الشراح وأقول نص عبارة السعد بعد المثال المذكور أي نوع من الأغطية وهو غطاء التعامي عن آيات الله اهـ وفي الصبان أن الإضافة للبيان أي غطاء هو التعامي وكذا تفيد عبارة ع ق في كتابيه فظهر أن النوع نفس التعامي لا شيء به التعامي كما تفيده عبارة الشارح فليت الشارح لم يتصرف في عبارة السعد تبصر وإنما جعل النوع هو التعامي دون العمي للإشارة إلى أنهم يعرفون حقية الآيات ويظهرون خلاف ذلك فالحاصل منهم التعامي لا العمي الذي هو عدم ظهور الآيات لهم أصلاً قاله اليعقوبي **(قوله: التعظيم)** أي إفادة تعظيمه وأنه بلغ في ارتفاع الشأن مبلغاً لا يمكن معه أن يعرف لعدم الوقوف على عظمه دسوقي **(قوله: التحقير)** أي إفادة التحقيروأنه بلغ في الانحطاط مبلغاً لا يمكن معه أن يعرف لعدم الاعتداد به والالتفات إليه اهـ منه **(قوله: له حاجب)** أي مانع وقوله يشينه أي يعيبه وقوله العرف أي المعروف والإحسان قاله الصبان **(قوله: وليس له الخ)** أورد عليه أنّ اللائق حذف طالب لأنّ الحجب للطالب عن العرف لا للممدوح أو عرفه عن الطالب على ما هو المناسب وأجيب بتقدير مضاف أي عن إحسان طالب العرف أي الإحسان إليه أي ليس له حاجب للطالب عن إحسانه إليه وقال عبد الحكيم قوله وليس له الخ عدم الحاجب عن طلاب العرف كناية عن ورودهم عليه وهو كناية عن حصول مقاصدهم فلا حاجة إلى التقدير أي إحسانه كما قيل اهـ ثم نقل عن الأطول أنه كان الأولى فليس لدلالة ما قبله عليه إذ لو كان له مانع عن طالب العرف كان من جملة ما يشينه **(قوله: فتنكير الخ)** فمعنى الأول مانع عظيم ومعنى الثاني مانع حقير وإذا انتفى المانع الحقير عن العرف فالعظيم أولى ووجه ما ذكره الشارح أن مقام المدح يقتضي أن الحاجب أن المانع عن كل ما يشين أي يعيب الممدوح عظيم والحاجب الذي يصدّه عن المعروف والإحسان حقير فمن باب أولى عظيمه قاله اليعقوبي **(قوله: الجهل به)** أي بالمسند إليه أي بأوصافه ما عدا مدلول النكرة **(قوله: إذا كنت لا تعرفه)** أي لا تعرف من أوصافه سوى كونه رجلاً **(قوله: التجاهل)** بمعنى أنك عرفت أن له أحوالاً أخرى غير مفاد النكرة وعدلت عنها

التهويل كقولك لمن أردت تفزيعه وتخويفه وراءك حساب ومنها التهوين بالنون كقولك لمن عليه بقية دين بقي شيء أي قليل ومنها التلبيس أي الإخفاء على السامع نحو قال لي قائل: إنك خائن ومنها التقليل كقولك للظمآن هنا شيء من الماء، ومما له مناسبة بالتعريف والتنكير قاعدة وهي أن الاسم إذا كرر مرتين فإن كانا نكرتين فالثاني غير الأوّل أو معرفتين أو الثاني فقط فهو عينة أو الأول معرفة والثاني نكرة فقولان فالأول والثاني كالعسر واليسر في قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا فَإِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا﴾ [الشرح: ٥، ٦] والثالث نحو: فيها مصباح والمصباح والرابع كقوله: صفحنا عن بني ذهل وقلنا: القوم إخوان عسى الأيام أن يرجعن قوماً كالذي كانوا وهذه القاعدة أغلبية كما يعلم من المطوّلات قال:

إلى النكرة للتجاهل أي لإظهار الجهل بغير ما ذكر لغرض كستر التحدث عنه كأن ترى رجلاً مطلوباً بشيء وعرفت عينه فإذا قيل لك من فعل كذا فتقول رجل لا أعرف عينه فعله اهـ ع ق ومنه مثال الشارح إذا كان مقصود المتكلم ستر الجائي لمنافي علم السامع بعينه من الضرر عليه أو غيره (**قوله: التهويل**) أي بشأن المسند إليه وأنه أبلغ إلى حيث تقصر العبارة عن تعيينه وهو يرجع إلى تعظيم الشيء معتبراً معه كونه مخيفاً (**قوله: تفزيعه**) بفاء فزاي فعين بعد المثناة التحتية أي تصييره ذا فزع (**قوله: التهوين**) أي التسهيل لشأن المسند إليه وهو يرجع إلى التحقير وقد يكون معنى التهوين أن تعدل عما يعينه وتعبر عنه باسم الجنس للتهويل بشأنه باعتبار عظمتك وأنه أهون من أن تعينه وتسميه فتقول إذا حدثك زيد بشيء حدث بهذا رجل وكثيراً ما تستعمل الملوك هذا المعنى وهو راجع أيضاً إلى التحقير اهـ ع ق وقوله وهو يرجع الخ ولعل ذكره اعتناء بشأنه لكونه قد يغفل عن رجوعه للتحقير (**قوله: أي الإخفاء الخ**) أي لا على سبيل التجاهل بل على سبيل الإبهام على السامع لغرض كإخفاء صاحب السر فتقول حدّثني بهذا السر رجل تعني لا أكشفه بل أبهمه اهـ ع ق (**قوله: هنا شيء الخ**) ومنه ورضوان من الله أكبر أي الرضوان القليل من الله أعظم من كل مطلوب غيره وقلة الرضوان باعتبار متعلقه وأقل المتعلقات إدخال المرضيّ عنه الجنة.

تتمة: الفرق بين التعظيم والتكثير إن التكثير باعتبار تعدّد الأفراد والتعظيم باعتبار الرفعة في النفوس وبين التقليل والتحقير إن الأول باعتبار التعدّد أيضاً والثاني باعتبار عدم العلوّ في النفوس قاله ع ق وغيره (**قوله: إذا كرّر مرتين**) أي في كلام واحد أو كلامين بينهما تواصل بأن يكون أحدهما معطوفاً على الآخر وله به تعلق ظاهر أو تناسب واضح اهـ سيوطي وقوله تعلق ظاهر كأن يكون الثاني مستأنفاً استئنافاً بيانياً جواباً عن سؤال نشأ من الأوّل وقوله تناسب واضح كأن يكون الثاني دعاء لشخص بعد ذكر ما صدر منه من الفعل الجميل تأمل (**قوله: كالعسر واليسر الخ**) وذلك لقوله ﷺ مشيراً لهذه الآية: «**لن يغلب عسر يسرين**» فأفاد الاتحاد في المعرّف دون المنكر (**قوله: والرابع كقوله الخ**) هو صالح للإجراء على كل من القولين كما سيظهر (**قوله: صفحنا**) أي عفونا ودهل بالمهملة اسم أبي القبيلة أو أمها وقوله وقلنا الخ أي وقلنا لأنفسنا القوم إخوان لنا فينبغي كفّ إيذائنا عنهم وقوله عسى الخ مرتب على محذوف يدلّ عليه سياق بيان غدر بني دهل أي فتغلبوا علينا وفعلوا بنا ما لا يليق والظاهر أنّ مدخول أن من أرجع بمعنى أعاد فهو بضم ياء المضارعة وأنّ قوماً على حذف مضاف أي حال قوم والمراد القوم المتقدّمون أو مدلول نأمن صفحنا وقلنا أو مطلق قوم منهما وهو الأظهر وقوله كالذي كانوا أي كالحال الذي كانوا عليه وحال القوم على الأوّل العجز والذلّ وعلى الثاني القوّة والانتصار وعلى الثالث مطلق فقد صلح الكلام لإجرائه على كل من القولين هذا ما سمحت به القريحة (**قوله: كما يعلم من المطوّلات**) قال السيوطي قال ابن السبكي: الظاهر أنّ هذه القاعدة غير محررة لانتقاضها بأمثلة كثيرة منها في المعرفتين هل جزاء الإحسان إلا الإحسان فإنّ الأوّل العمل والثاني الثواب وفي تعريف الثاني وما يتبع أكثرهم إلا ظناً إنّ الظنّ لا يغني فإن المراد بالثاني عموم الظنّ دون الأوّل وفي النكرتين يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه قل قتال فيه كبير فإن الثاني هو الأوّل. قلت: الظاهر أن هذه الآيات ونحوها لا تخرج عن القاعدة عند التأمل فإن اللام في الإحسان فيما يظهر للجنس لا للعهد كما قال وحينئذٍ يكون في المعنى كالنكرة بخلاف آية العسر فإن أل فيها إما لمعهود ذهني وهو ما حصل له ﷺ وللمسلمين من الشدّة من الكفار أو للاستغراق كما يفيده الحديث وكذا آية الظنّ لا نسلم فيها أن الثاني غير الأوّل بل هو عين الأوّل قطعاً إذ ليس كل ظنّ مذموماً كيف وأحكام الشريعة ظنية وكذا آية الصلح لا مانع من أن يكون المراد بها الصلح المذكور وهو الذي بين الزوجين واستحسان الصلح في جميع الأمور يكون مأخوذاً من السنة أو من الآية بطريق القياس بل لا يجوز القول بعموم الآية وأن كل صلح خير لأن ما أحلّ حراماً من الصلح أو حرّم حلالاً فهو ممنوع وكذا آية القتال ليس الثاني فيها عين الأوّل بلا شك

ووصفه لكشف أو تخصيص ذم ثنا توكيد أو تنصيص

أقول: البحث الخامس في اتباعه أما وصفه فلأمور منها كشف معناه نحو الجسم الطويل العريض العميق يحتاج إلى فراغ يشغله فكل من هذه الأوصاف الثلاثة يبين الجسم بوجه. والمجموع وصف كاشف بالغ مرتبة الحدّ على مذهب المعتزلة. وأما على مذهب أهل السنة فهو الجوهر القابل للقسمة فإن لم يقبلها فهو الجوهر الفرد. ومنها تخصيصه بتقليل الاشتراك أو رفع الاحتمال فالأوّل نحو زيد العابد عندنا إذا كان هناك مشارك له في العبادة والثاني ....

لأن المراد بالأوّل المسؤول عنه القتال الذي وقع في سرية ابن الحضرمي سنة اثنتين من الهجرة لأنه سبب نزول الآية والمراد بالثاني جنس القتال لا ذاك بعينه فتأمل هذا وخرج ما أشكل عليك اهـ بتصرف وقوله لمعهود ذهني ليس المراد به المصطلح عليه المتقدم فإن هذا ليس منه بل المراد به العلمي كما عبر به غيره عن مثله وقوله وخرج ما أشكل عليك. إن قلت فماذا تقول في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾ [الزخرف: ٨٤]. قلت: قال السبكي: إن إله في الآية بمعنى معبود والاسم المشتق إنما يقصد به ما تضمنه من الصفة فأنت إذا قلت زيد ضارب عمراً وضارب بكراً لا يتخيل أن الثاني هو الأوّل وإن أخبر بهما عن ذات واحدة فإن المذكور بالحقيقة إنما هو الضربان لا الضاربان ولا شك أن الضربين مختلفان اهـ أي فالنكرتان في الآية لم يقصد منهما سوى الصفة وهي العبادة ولا شك أن العبادتين متغايرتان فالنكرة الثانية غير الأولى باعتبار المقصود وإن وقعتا على ذات واحدة فلم تخرج الآية عن القاعدة تأمل **(قوله: ووصفه)** أي المسند إليه سواء كان معرفة أو نكرة فالوصف من أحوال المسند إليه مطلقاً وهو قد يطلق على نفس التابع المخصوص وقد يطلق بمعنى المصدر وهو ذكر النعت وهو المناسب هنا للتعاليل المذكورة لأن الذي يعلل إنما هو الأحداث لا الألفاظ والموافق لقوله بعد وأكدوا وما بعده فإنها صريحة في إرادة الحدث **(قوله: في اتباعه)** أي من غير تقييد بكونه معرفة أو نكرة **(قوله: كشف معناه)** أي ما يعني به ويقصد سواء كان ذلك المعنى حقيقياً أو مجازياً دسوقي **(قوله: الطويل الخ)** الطول الامتداد المفروض أوّلاً والعرض الامتداد المفروض ثانياً والعمق ما يقاطعهما وتفسير الطول بأزيد الامتدادين والعرض بأنقصهما لا يشمل الأجسام المتساوية الأضلاع اهـ صبان والمراد بالأضلاع الامتدادات كما في عبارة غيره **(قوله: يحتاج الخ)** خبر عن الجسم وفيه أن الاحتياج إلى فراغ ليس خاصاً بالجسم المذكور بل الجوهر الفرد كذلك خصوصاً والمعتزلة أصحاب هذا التعريف يعترفون به ويخالفون الحكماء في إنكاره فلا وجه للتخصيص. والجواب أن المراد الاحتياج إلى فراغ ممتدّ وهو من خصاص الجسم المذكور اهـ دسوقي **(قوله: فكل من هذه الأوصاف الخ)** أفاد بهذا ما نقله الصبان عن الأطول من أنه لا يجب في تحقق الكشف بالوصف كونه مبيناً للغاية بل يجوز كونه أعم من حقيقة الموصوف وبه يجاب عما أورد من أن كل واحد صفة على حدته مع أنه ليس كاشفاً وأفاد به أيضاً أنّ هذا المثال قد اجتمع فيه نوعان من الكشف فبالنظر إلى كل واحد فيه كشف لا للغاية وبالنظر إلى المجموع فيه الكشف للغاية تدبر **(قوله: بوجه مّا)** أي لا من كل وجه **(قوله: والمجموع وصف)** أي بحسب المعنى وإن كان هناك تعدّد بحسب اللفظ والإعراب كأنه قيل الجسم الذاهب في الجهات كما أن قوله قولك حلو حامض خبر واحد معنى كأنه قيل مزمع تعدد اللفظ والإعراب اهـ من الصبان **(قوله: على مذهب)** الأنسب أنه متعلق ببالغ **(قوله: القابل للقسمة)** أي ولو من جهة واحدة فهو ما تركب من جوهرين فردين فأكثر فلا يلزم فيه وجود الامتدادات الثلاثة السابقة **(قوله: بتقليل الاشتراك)** أي الواقع فيه وهذا إذا كان نكرة ثم إنه أفاد السيد أنّ الظاهر أنّ المراد الاشتراك المعنوي فلا يكون جارية في قولنا عين جارية صفة مختصة وقد يحمل على الأعم من المعنوي واللفظي فيكون جارية صفة مختصة لأنها قللت الاشتراك برفعها احتمال غير الماء من المعاني المشتركة في لفظ عين فلم يبق إلا الاشتراك المعنوي بين أفراد الماء اهـ وناقشه العصام في جعله قصد الاشتراك المعنوي هو الظاهر واستظهر التعميم وقوله أو رفع الاحتمال أي إذا كان معرفة والمراد بالاحتمال الاحتمال الذي يقتضيه الاشتراك اللفظي الحاصل في المعارف كزيد فإنه وضع للشخص التاجر والفقيه مثلاً فتحصل من ذلك أنّ التخصيص يدخل المعارف والنكرات وأنّ للتخصيص فردين تقليل الاشتراك ورفع الاحتمال هذا هو اصطلاح البيانيين من الدسوقي والصبان بتصرف. إذا علمت هذا تعلم ما في تمثيل الشارح لتقليل الاشتراك بقوله زيد العابد عندنا فكان المناسب رجل تاجر عندنا فتاجر قلل الاشتراك في رجل الشامل للتاجر وغيره بسبب وضعه للذكر البالغ من بني آدم **(قوله: إذا كان الخ)** فيكون النعت مقللاً للاشتراك بإخراج

نحو زيد العالم عندنا إذا لم يكن عالم غيره ومنها الذم نحو زيد الجاهل في السوق ومنها الثناء أي المدح نحو زيد العابد في المسجد إذا كان الموصوف معيناً بدون الوصف فيهما ومنها التوكيد نحو أمس الدابر كان يوماً عظيماً ومنها التنصيص أي البسط والبيان لكون دلالة المنطوق أقوى نحو جاءني رجل واحد. واعلم أنّ المسند إليه إذا كان ضميراً لا يصح وصفه كما هو مقرّر في محله. قال:

وأكدوا تقريراً أو قصد الخلوص   من ظن سهو أو مجاز أو خصوص

أقول: أما توكيده فلأمور منها التقرير أي تقرير المسند إليه وتحقيق مفهومه بحيث لا يظن به غيره

غير العابد ممن يسمى بزيد مع بقاء اشتراك العباد في اسم زيد فقوله مشارك أي ممن يسمى بزيد **(قوله: نحو زيد العالم الخ)** فإن زيداً وضع للشخص التاجر بوضع وللعالم بآخر وهكذا فنعته بقولك العالم رافع لاحتمال التاجر مثلاً **(قوله: إذا لم يكن الخ)** أي فلا يوجد مع النعت اشتراك فلا يكون مقللاً للاشتراك بل رافعاً لاحتمال غير العالم.

تنبيه: قد علمت أن كون التخصيص يكون في النكرات والمعارف اصطلاح البيانيين وأما النحاة فإن التخصيص عندهم تقليل الاشتراك في النكرات فقط وأما رفع الاحتمال في المعارف فيقال له توضيح لا تخصيص نبه عليه اليعقوبي وغيره **(قوله: إذا كان الموصوف الخ)** تقييد لكون الوصف يقصد للذم والمدح فإن فقد فالمقصود التخصيص والمدح والذم يكون حاصلاً غير مقصود والتعيين إما لكون المسند إليه لا شريك له في ذلك الاسم أو لكون المخاطب يعرفه بعينه قبل ذلك الوصف اهـ من الصبان **(قوله: نحو أمس الدابر)** فإن لفظ الأمس مما يدل على الدبور فوصفه بالدابر تأكيد وقد يقال أيّ فائدة لهذا التأكيد؟ ويجاب بأن ذلك إنما يقال إذا اقتضاه المقام كما إذا وقع في أمس غمّ وكرب فيكون ذكره إشارة للفرح بدبوره أو وقع فيه سرور فيكون فيه الإشارة للتأسف عليه قاله بعضهم وهو في الأطول اهـ من السعد والصبان **(قوله: أي البسط)** أي للكلام وقوله والبيان عطف علة على معلول والمراد البيان لما استفيد من المسند إليه وقوله لكون الخ علة للبيان والمراد بالمنطوق اللفظ الذي به البيان وقوله نحو جاءني الخ أي ففي قولك واحد بيان لما استفيد من المفرد وهو رجل هذا إيضاح كلامه. وأقول ما قاله الشارح وإن استفيد من شرح المصنف فيه أن الإتيان بما يفيده اللفظ بعده توكيد كما في مثاله لا تنصيص إذ التنصيص جعل اللفظ نصافي شيء مما يحتمله وقد مثل السيوطي للتوكيد ببعض أمثلة المصنف في شرحه للتنصيص فالمناسب أن يفسرّ كون الوصف للتنصيص بما كتب على الأصل من أن الوصف قد يكون لبيان المقصود وتفسيره بأن يكون الغرض بيان أحد المحتملين للفظ أو المحتملات ورفع غيره نحو وما من دابة في الأرض ولا طائر يطير بجناحيه فإن النكرة في سياق النفي للعموم لكن يجوز أن يراد هنا العموم والاستغراق العرفي بأن يراد الدابة والطائر البلديين العرفيين لأن عموم العرف بحسب ما يتفاهم فيه وهو ما يجري في البلد والزمان فذكر وصف الجنس نبه على أن المراد من كل منهما جنسه لا خصوص المتعارف فقد أفاد هذا الوصف مزيد عموم فليس القصد من هذا الوصف مجرد التقوية حتى يكون مؤكداً ولا إيضاح المعنى حتى يكون كاشفاً ولا تقليل الاشتراك حتى يكون مخصصاً وبهذا علم الفرق بين الأوصاف الأربعة التي يحصل بها بيان لما قبلها. إن قلت إذا كان الغرض هنا بيان أحد المحتملين الخ يلزم أن يكون الوصف هنا من أحد قسمي الوصف المخصص المستفادين من الشارح وهو ما يرفع احتمال الموصوف. قلت: إن هذا الأحد مخصوص بالمعارف كما مر وما هنا في النكرات فاللزوم المذكور ممنوع هذا تحقيق المقام **(قوله: تقريراً)** مفعول لأجله وقصد معطوف عليه بالنصب **(قوله: أو قصد الخ)** أي قصد المتكلم أن يتخلص وينفك عن ظن السامع أنه قصد خلاف المذكور فسها فذكر زيداً مثلاً فيقول جاء زيد زيد لدفع هذا الظن وكذا يؤكد لئلا يسهو السامع عن السماع أفاده ع ق **(قوله: وتحقيق مفهومه)** فالكلام بعد تقرير لفظ المسند إليه على حذف المضاف أو الاستخدام أو إقامة الدال مقام المدلول وليس المراد بالمفهوم المعنى الحقيقي كما يسبق إلى الفهم بل ما يدل عليه وإن كان معنى مجازياً كما في رمي الأسد نفسه أفاده عبد الحكيم وقوله بعد تقرير الخ أي بعد لفظ التقرير وقوله والاستخدام كأن مراده شبه الاستخدام حيث ذكر المسند إليه في الترجمة مراداً منه لفظه وأريد منه هنا معناه وقوله أو إقامة الخ أي أن الحكم على الدال لإقامته مقام المدلول وهو في الحقيقة على المدلول **(قوله: بحيث لا يظنّ الخ)** لما كان يتوهم من قوله تحقيق مفهومه جعل المفهوم محققاً وثابتاً في نفسه بإزالة الخفاء عنه وهذا غير مراد قيده الشارح بقوله بحيث الخ فأفاد أن المراد بتحقيق مفهومه جعل المفهوم محققاً وثابتاً في ذهن السامع لا يظن أن المراد من اللفظ غيره والمراد من الظن ما يشمل التوهم أفاده

نحو جاءني زيد زيد ومنها دفع توهم السهو إذا خاف المتكلم أن السامع ظن به السهو فأسند الحكم إلى غير من هو له نحو المثال المتقدم. ومنها دفع المجاز نحو جاء الأمير نفسه دفعاً لتوهم أن إسناد المجيء إلى الأمير مجاز وإنما الجائي بعض خدمه ومنها دفع توهم التخصيص وعدم الشمول نحو جاء القوم كلهم دفعاً لتوهم أن الجائي البعض وعبر عنه باللفظ الدال على الكل. قال:

وعطفوا عليه بالبيان　　باسم به يختص للبيان

أقول: وأما تعقيب المسند إليه بعطف البيان فلإيضاحه باسم مختصّ به نحو قدم صديقك خالد ولا يلزم أن يكون الثاني أوضح لجواز أن يحصل الإيضاح من اجتماعهما والفرق بين النعت وعطف البيان أن

الدسوقي قال ع ق: وظن الغيرية من حمل على تجوّز أو ظن سهو المتكلم فيه وأن المقصود غيره أو غفلة السامع عن معناه فيحمله على غيره والفرق بين غرض التقرير وبين دفع السهو والتجوّز والخصوص وإن لزم من دفع ما ذكر التقرير وعكسه القصد إلى نفس أحدها بالذات دون الآخر فإنه قد يخطر ببال المتكلم قصد تقريره حتى لا يكون في الذهن مناف وقد لا يخطر له دفع مناف مخصوص كالسهو والتجوّز فلا يكون الغرض التقرير فليفهم اهـ **(قوله: نحو جاءني زيد زيد)** فكرر لفظ زيد لئلا يتوهم أن الجائي غيره بسبب الحمل على التجوّز أو توهم سهو المتكلم فيه وأن المقصود غيره ولئلا يغفل السامع عن معناه فيحمله على غيره **(قوله: فأسند الحكم)** عطف على السهو من عطف الفعل على اسم يشبهه تأمل **(قوله: نحو المثال المتقدم)** يتعين التأكيد اللفظي هنا كما في المثال لأن المعنوي لا يدفع هذا التوهم كما صرح به في المطوّل ووجهه السيد السند بأنه إذا قال جاءني زيد نفسه احتمل أنه أراد أن يقول جاءني عمرو نفسه فسها وتلفظ بزيد مكان عمرو اهـ أي وبنى التوكيد على سهوه **(قوله: دفع توهم المجاز)** أي توهم السامع أن المتكلم تجوّز في الكلام **(قوله: مجاز)** أي عقلي أو بالحذف **(قوله: وعدم الشمول)** أي في المسند إليه أو في النسبة أي الإسناد وسنبينه **(قوله: دفعا لتوهم الخ)** أو توهم أن المجيء إنما حصل من البعض وأسند إلى الكل لأنه كالصادر من الكل برضاهم به فعلى الأوّل يكون قد استعمل الجزء في الكل مجازاً مرسلاً وعلى الثاني يكون تجوز في الإسناد فعلم أن دفع توهم عدم الشمول لا يخلو من دفع توهم التجوز لكن لما كان الغرض نفس دفع توهم عدم الشمول ذكر للتنصيص على أعيان المسائل في قصد البليغ أفاده اليعقوبي **(قوله: بالبيان)** أي بعطف البيان أي وعطفوا على المسند إليه عطفاً ملابساً للمعطوف البياني وقوله باسم متعلق بالبيان الثاني وتقديم معمول اسم المصدر عليه لكونه ظرفاً هذا هو الموافق لما في الأصل وصرح به المصنف في شرحه وأشعر به الشارح وفي ع ق حلّ آخر فانظره **(قوله: باسم مختص به)** المراد بكونه مختصاً به أن يكون له دون ما قصد إخراجه عنه وبيانه منه سواء كان مختصاً به حقيقة بأن لا يطلق على غيره أو ليس مختصاً به حقيقة ولكن اختص به بالنسبة لما خرج به، ولهذا يقال لا يشترط فيه الاختصاص ويعني الحقيقي وذلك كقوله:

والمؤمّن العائذات الطير يمسحها　　ركبان مكة بين الغيل والسند

فإن العائذات يشمل كل وحش يعوذ بالحرم وأخرج بالطير ما سواه من الدواب فهو مختص بالعائذات المرادة باعتبار ما أريد إخراجه عنها من سائر الوحوش وإن لم يختص الطير في الجملة بالعائذات لصدقه على غيرها اهـ ع ق وقوله المؤمّن مجرور بواو القسم والغيل والسند موضعان في جانبي الحرم فيهما الماء والغيل بالغين المعجمة فيما يظهر وجواب القسم في البيت بعده وهو:

ما إن أتيت بشيء أنت تكرهه　　إذن فلا رفعت سوطاً إليّ يدي

(قوله: نحو قدم الخ) فقد بينت الصديق المراد بخالد لإيضاحه بما اختص به دون سائر الأصدقاء ع ق **(قوله: ولا يلزم الخ)** ساق الشارح عبارة الأصل في حل كلام المصنف مسايرة له ثم اعترض عليها تبعاً للسعد باعتراضين الأوّل قوله ولا يلزم الخ والثاني قوله وقد يكون الخ ويجاب عنهما بحمل عبارة الأصل على الغالب كما قاله الصبان وترك الشارح اعتراضاً ثالثاً يشير إليه مع جوابه ما قدّمناه عن ع ق من قوله والمراد بكونه مختصاً الخ تأمل **(قوله: لجواز الخ)** وذلك فيما إذا فرض أن كنية رجل كأبي حفص مشتركة بين عشرة واسمه كعمر مشترك بين عشرين مغايرين لأولئك العشرة فإذا أتبع اسمع كنيته عطف بيان لها وقيل جاءني أبو حفص عمر أفاد إيضاحها عند الاجتماع وإن كانت الكنية أوضح من الاسم حالا الانفراد اهـ صبان **(قوله: والفرق الخ)** هذا بيان للأصل في كل وإلا فقد يكون النعت للكشف كما في قولك الجسم الطويل

الأوّل يدل على معنى في متبوعه والثاني يكشف حقيقته وقد يكون عطف البيان للمدح لا للإيضاح نحو: ﴿ جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلْكَعْبَةَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ قِيَٰمًا لِّلنَّاسِ ﴾ [المائدة: ٩٧] فالبيت الحرام جيء به للمدح لا للإيضاح والبيان الأول في البيت المراد به التابع المخصوص والثاني اسم مصدر بين فلا إيطاء في البيت. قال:

وأبدلوا تقريراً أو تحصيلا ... وعطفوا بنسق تفصيلا
لأحد الجزءين أوردّ إلى ... حق وصرف الحكم للذي تلا
والشكّ والتشكيك والإبهام ... وغير ذلك من الأحكام

أقول: وأما البدل من المسند إليه فلتقرير الحكم بسبب تقديم التوطئة لذكر البدل فتتشوّف النفس إليه فيتقرر الحكم ويثبت وذلك في بدل الكلّ نحو جاء أخوك زيد أو لتحصيل الحقيقة وذلك في بدل البعض نحو مات العلماء أكثرهم والاشتمال نحو سلب الناس عقولهم. وأما بدل الغلط فلا دخل له هنا

الخ وقد يكون عطف البيان للمدح كما ذكره الشارح هنا تأمل **(قوله: جيء به للمدح)** إذ فيه إشعار باعتبار الوضع التركيبي إلى كونه محرماً فيه القتال والتعرّض لمن التجأ إليه وإن كان مستعملاً ههنا في معناه العلمي ولذا جعل المجموع عطف بيان فما قيل إنه يجوز أن يكون البيت الحرام بياناً موطئاً للكعبة كما جعل قرآناً عربياً حالاً موطئة من ضمير أنزلناه ليس بشيء وأما البدل فلأنه في حكم تكرير العامل وليس المقصود تكرير نسبة الجعل إليه ولا النسبة إلى الثاني مقصوداً أصلياً عبد الحكيم وقوله إشعار ضمنه معنى إشارة فعدّاه بإلى وقوله بياناً موطئاً فيه حذف العاطف والمعطوف أي ونعتاً موطأ له بفتح الطاء المشدّدة وكذا يقال في قوله حالاً موطئة وقوله للكعبة راجع لبياناً وقوله وليس المقصود الخ أي والبدل لا بدّ فيه من كل منها تأمل **(قوله: تقريراً)** أي لقصد التقرير لمعنى المسند إليه حيث يقتضيه المقام دفعاً لتوهم خلاف المراد ع ق **(قوله: أو تحصيلاً)** أي وكقصد تحصيل نسبة المحكوم به لذلك المسند إليه لغرض من الأغراض فأوفى قوله أو تحصيلاً بمعنى الواو فاستفيد من هذا الكلام أن البدل يكون لشيئين تحصيل النسبة للبدل بعد تحصيلها للمسند إليه وزيادة التقرير لذلك المسند إليه اهـ منه والغرض الأصلي هو الأوّل لكون البدل هو المقصود بالنسبة وهذا غير ما درج عليه الشارح وسيأتي إيضاحه **(قوله: تفصيلاً لأحد الجزءين)** أهمل المصنف قيد الاختصار مع وجود التضمين في كلامه ولو قال:

وأبدلن مقرراً محصلاً ... وانسق تفصل واحداً مقللا

لو في بالقصد مع السلامة من التضمين تأمل **(قوله: أو ردّ إلى الإبهام)** إن قرئ بالنصب فظاهر أو بالجر فعلى ما تقدّم في وجهل وأما الإبهام فيتعين جره على ما ذكر تأمل **(قوله: للذي تلا)** أي للاسم الذي تبع المسند إليه بأن عطف عليه **(قوله: وأما البدل الخ)** حاصل المقام من خارج أنّ البدل بأقسامه الثلاثة فيه تقرير للمتبوع وهو هنا المسند إليه وتقرير للحكم ويزيد بدل البعض وبدل الاشتمال بأنهما لتحصيل الحقيقة أما تقرير الحكم في الثلاثة فبتكريره لأنّ البدل على نية تكرير العامل وأما تقرير المتبوع في بدل الكل فبتكريره أيضاً وأما تقريره في بدل البعض والاشتمال فبأنّ متبوع كل منهما يشتمل على التابع إجمالاً حتى كأنه مذكور فيه أما في البعض فظاهر لاشتمال الكل على بعضه وأما في الاشتمال فلاشعار الكلام به إجمالاً فإنك إذا قلت أعجبني زيد بقيت النفس منتظرة لوجه الإعجاب فقد أشعر به جملة ولذلك قيل إنّ معنى الاشتمال اقتضاء الأوّل للثاني واستلزامه له في الجملة باعتبار ما ينسب إليه وذلك ظاهر فإذا لم يشعر به الكلام جملة باعتبار متفاهم العرف كقولك ضرب زيد عبده كان الثاني بدل غلط وأما تحصيل الحقيقة في بدل البعض فلأنه لولاه لم يعلم المسند إليه على الحقيقة وكذا في بدل الاشتمال كذا يستفاد من كلامهم. إذا علمت هذا فقول المصنف وأبدلوا تقريراً أي فقط وذلك في بدل الكل وقوله أو تحصيلاً أي مع التقرير وذلك في بدل البعض والاشتمال فلذا وزع الشارح في كلام المصنف غير أنّ في عبارة الشارح نوع قصور لتركه الكلام على تقرير المسند إليه في بدل الكل والكلام على التقرير في الأخيرين رأساً **(قوله: بسبب تقديم التوطئة)** أي مع الحكم عليها والتوطئة هنا بمعنى الموطئ والممهد له وهو المسند إليه وقوله فتتشوّف الخ أي وهو على نية تكرار العامل وقوله فيتقرر الحكم أي لتكريره هذا ولو وجه تقرير الحكم بتكريره لكان أولى إذ هو محط التوجيه الذي قاله فلا يتم إلا بتقديره وليس لما عداه كبير فائدة تأمل **(قوله: وذلك في بدل البعض الخ)** علمت وجهه فيهما **(قوله: بدل الغلط)** أي البدل لأجل الغلط أو لتدارك الغلط أو بدل المغلوط أعني المبدل منه اهـ

لأنه لا يقع في فصيح الكلام. وأما العطف أي جعل الشيء معطوفاً على المسند إليه بحرف فلأمور منها تفصيل المسند إليه مع الاختصار نحو جاء زيد وعمرو فإنّ فيه تفصيلاً للفاعل بأنه زيد وعمرو من غير دلالة على تفصيل الفعل بأن المجيئين كانا معاً أو مرتبين مع مهلة أو بلا مهلة ومنها تفصيل المسند. كذلك نحو جاءني زيد فعمرو أو ثم عمرو أو جاء القوم حتى خالد فالثلاثة تشترك في تفصيل المسند إلا أن الفاء تدل على التعقيب من غير تراخ وثم على التراخي وحتى على أن أجزاء ما قبلها مرتبة في الذهن من

عبد الحكيم وقوله لأجل الخ الملحوظ في الأول السببية وفي الثاني الخبرية وإن لزم من كل منهما الآخر تأمل **(قوله: لم يقع في فصيح الكلام)** أورد أن هذا ممنوع في بعض أقسام بدل الغلط وهو ما لا يكون الغلط فيه حقيقة وإنما يكون فيه تغالط بأن يرتكب عمداً صورة الغلط فلا مانع من وقوعه في الفصيح صبان عن سم وترك الشارح بدل البداء قال اليعقوبي: وحكمه حكم المعطوف ببل فيدخل اعتباره فيه **(قوله: أي جعل الشيء)** أي المعهود الذي يصحّ عطفه ولذا لم يقل جعل شيء وأشار بهذا إلى أنّ المراد بالعطف المعنى المصدري لا التابع المخصوص إذ لا يعلل إلا الأحداث. فإن قلت: الجعل المذكور من أوصاف الجاعل لا من أحوال المسند إليه قلت: المراد من الجعل المذكور لازمه إذ يلزم من جعل الشيء معطوفاً على المسند إليه كون المسند إليه معطوفاً عليه اهـ دسوقي وقوله الذي يصح عطفه هو ما لا يلزم الصدارة وما ليس معطوفاً على ضمير رفع متصل من غير فاصل ولا غير ذلك مما يمتنع عطفه **(قوله: فلتفصيل المسند إليه)** أي ذكره مفصلاً بعضه عن بعض في العبارة لكن هذا لا يظهر في تفصيل المسند إذ كل من المجيئين في قولك جاء زيد فعمرو ذكر بقولك جاء نعم فيه تفصيل بمعنى بيان خصوصية في كلّ لم تفهم من ذكر المسند إلا أن يلتزم اختلاف معنى التفصيل فيهما أفاده الصبان **(قوله: مع اختصار)** لم يقل مع الاختصار لئلا يتبادر اختصار المسند إليه أطول اهـ صبان أي والمراد اختصار الكلام **(قوله: فإنّ فيه تفصيلاً الخ)** أي بخلاف ما لو انتفى العطف بأن قيل جاءني رجلان من بني فلان فلا تفصيل فهذا ونحوه محترز عنهما بالتفصيل هذا وقد بين الشارح وجه التفصيل دون الاختصار ووجهه أنك إذا عطفت مفرداً على آخر حصل التفصيل مع كون الكلام أقلّ مما عطف فيه عطف جمل نحو جاءني زيد وجاءني عمرو فقوله مع اختصار احتراز عن هذا فإنه وإن كان فيه تفصيل للمسند إليه لكنه لا اختصار فيه ونحو هذا وإن كان خارجاً بكون الكلام مفروضاً في عطف المسند إليه لكن الاختصار هو الموجب للفرق بين العطفين في النكتة أفاده اليعقوبي **(قوله: من غير دلالة الخ)** إذ الواو إنما هي للجمع المطلق أي لثبوت الحكم للتابع والمتبوع من غير تعرّض لتقدّم أو تأخر أو معية اهـ مطوّل **(قوله: بأن المجيئين الخ)** تطوير لتفصيل الفعل دسوقي **(قوله: مع مهلة)** متعلق بمرتبين والمهلة بضم الميم وفتحها التراخي اهـ منه **(قوله: تفصيل المسند)** أي بأنه قد حصل من أحد المذكورين أوّلاً ومن الآخر بعده متراخياً أو غير متراخ مطوّل وأشار بقوله متراخياً إلى التفصيل المفاد بثم وحتى لأنها مثل ثم في إفادة الترتيب مع التراخي إلا أنها تدل على أنّ ما قبلها ينقضي شيئاً فشيئاً إلى أن يبلغ ما بعدها كما أفاده بعد والمراد الترتيب الذهني لا الخارجي إذ ليس بشرط كما سيذكره الشارح وبقوله أو غير الخ إلى التفصيل بالفاء **(قوله: كذلك)** أي كما تقدّم في تفصيل المسند إليه من كون ذلك بالاختصار واحترز بذلك عن نحو جاءني زيد وعمر وقبله أو بعده بسنة أو شهر أو بأثره فقد أفاد هذا الكلام أنّ اتصاف أحد المسند إليهما بالحكم إنما هو قبل الآخر أو بعده بمهلة أو بدونها وهذا معنى التفصيل ولكن تلك الإفادة بزيادة القبلية أو البعدية بسنة أو شهر والأثرية وهو تطويل فإذا أريد إفادة ذلك بالاختصار أتى بحرف العطف الدال على ذلك يعقوبي **(قوله: فالثلاثة)** أي الحروف الثلاثة صبان **(قوله: تشترك في تفصيل المسند)** أي من حيث حصوله من أحد المذكورين أوّلاً ومن الثاني بعده **(قوله: إلا أنّ الخ)** استدراك لدفع ما يتوهم من اشتراكها في التفصيل وهو تساويها من كل وجه **(قوله: على أن أجزاء ما قبلها)** التعرض للأجزاء بطريق التمثيل لا الحصر إذ المعتبر في حتى كما صرّح به في مغني اللبيب وغيره أن يكون معطوفها بعضاً من جمع قبلها كقدم الحجاج حتى المشاة أو جزءاً من كل نحو أكلت السمكة حتى رأسها أو كالجزء نحو أعجبتني الجارية حتى حديثها وبالجملة أن يكون متبوعها ذا تعدّد في الجملة حتى يتحقق فيه نقض ولو اشترط الجزئية بخصوصها لاحتيج إلى تأويل المثال المذكور أعني مات كل أب لي حتى آدم بأن المراد مات آبائي حتى آدم اهـ فنرى **(قوله: مرتبة الخ)** أي إلى أن ينتهي الترتيب إلى ما بعدها وذلك أن نحو قهرناكم حتى الكماة يلاحظ فيه أن القهر تعلق بالمخاطبين واحداً بعد واحد مبتدأ من الضعاف إلى أن تعلق بالشجعان وفي نحو قدم الحجاج حتى المشاة أن القدوم تعلق بالحجاج واحداً بعد واحد

الأضعف إلى الأقوى أو بالعكس فمعنى تفصيل المسند فيها أي حتى أن يعتبر تعلقه بالمتبوع أوّلاً وبالتابع ثانياً من حيث إنه أقوى أجزاء المتبوع أو أضعفها ولا يشترط فيها الترتيب الخارجي لجواز أن يكون ملابسة الفعل لما بعدها قبل ملابسته للأجزاء الأخر التي قبلها نحو مات كلّ أب لي حتى آدم وهذا معنى قوله تفصيلاً لأحد الجزءين أي المسند إليه أو المسند ومنها ردّ السامع عن الخطأ في الحكم إلى الصواب نحو جاءني زيد لا عمرو لمن اعتقد أن عمراً جاءك دون زيد أو أنهما جاآك جميعاً فيكون على الأوّل قصر قلب وعلى الثاني قصر إفراد ومراده بالحق الصواب ومنها صرف الحكم عن محكوم عليه إلى محكوم علي آخر نحو جاء زيد بل عمرو وما جاء زيد بل عمرو فإن بل للإضراب عن المتبوع وصرف الحكم إلى التابع ومعنى الإضراب عن المتبوع أن يجعل في حكم المسكوت عنه لا أن ينفي عنه الحكم قطعاً ومنها الشك من المتكلم في المسند إليه نحو جاء زيد أو عمرو إذا علم بمجيء أحدهما لا بعينه ومنها التشكيك أي إيقاع المتكلم السامع في الشك بأن يكون المتكلم عالماً لكنه يريد تشكيك المخاطب كالمثال المتقدّم ومنها الإبهام وهو أن يكون المتكلم عالماً بالنسبة ولكنه أبهم على المخاطب لنكتة نحو: ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ: ٢٤] والنكتة في الآية أن لا يزيد إنكار المخاطبين ....

مبتدأ من الركبان إلى المشاة أفاده الدسوقي **(قوله: أن يعتبر)** أي يلاحظ وقوله تعلقه أي المسند وقوله من حيث إنه أي التابع وقوله أقوى أجزاء المتبوع أي أشرفها وقد علمت ما في الأجزاء **(قوله: ولا يشترط الخ)** أي وإنما المشترط فيها الترتيب الذهني سواء طابقه الترتيب الخارجي أو لا دسوقي **(قوله: قبل ملابسته الخ)** أو في أثنائها نحو مات الناس حتى الأنبياء أو في زمان واحد نحو جاءني القوم حتى خالد إذا جاءوك معاً مطوّل **(قوله: أي المسند إليه الخ)** تفسير للجزءين **(قوله: ردّ السامع الخ)** لا يرد أن الردّ يتأتى بغير العطف نحو إنما جاء زيد وما جاء إلا زيد لأن المراد ردّ السامع صريحاً صبان **(قوله: عن الخطإ في الحكم الخ)** أراد بالحكم المحكوم به والخطأ في المحكوم به من حيث نسبته إلى المحكوم عليه فالحكم بمعنى المحكوم به موصوفاً بالخطإ والصواب في النسبة والحكم بمعنى الإيقاع نفسه خطأ أو صواباً عبد الحكيم **(قوله: لمن اعتقد الخ)** متعلق بقول مقدّر بعد نحو أي نحو قولك ما ذكر لمن اعتقد الخ رداً عليه في اعتقاده **(قوله: فيكون)** أي قصر المجيء على زيد المفهوم من المثال وقوله على الأوّل وهو كونه مقولاً في الردّ على من اعتقد مجيء عمرو دون زيد وقوله قصر قلب أي قصر أنشأ منه قلب اعتقاد السامع وقوله وعلى الثاني هو كونه مقولاً ردّاً على من اعتقد مجيئهما وقوله قصر إفراد أي قصراً نشأ منه إفراد أحد الشيئين باعتقاد ثبوت المحكوم به له وسيأتي تحقيق القصرين إن شاء الله تعالى **(قوله: ومراده)** المناسب التفريع لعلم ذلك مما سبق **(قوله: صرف الحكم)** أي المحكوم به **(قوله: نحو جاء الخ)** إنما اقتصر في التمثيل على الإثبات وترك النفي مع تمثيل الأصل به أيضاً لعدم ظهور صرف الحكم في النفي على مذهب الجمهور الآتي الذي بنى الصرف عليه كما ذكره السعد وما أجيب به عنه لا يقوى قوّة الإشكال **(قوله: للإضراب عن المتبوع)** أي الإعراض عنه وقوله وصرف الحكم الخ عطف لازم دسوقي **(قوله: أن يجعل في حكم المسكوت عنه)** هو مذهب الجمهور وقوله لا أن الخ هو مذهب ابن الحاجب وعلى قول الجمهور يخرج العطف ببل عن تعريف العطف بأنه تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه لا على قول ابن الحاجب لأن التابع والمتبوع معاً مقصودان بالنسبة وإن كان أحدهما بالنفي والآخر بالإثبات فحينئذٍ يكون العطف بها كالعطف بلا ولكن أفاده الدسوقي **(قوله: في المسند إليه)** أي في عينه والظرف متعلق بالشك **(قوله: أي إيقاع المتكلم السامع)** المصدر مضاف لفاعله والسامع مفعوله **(قوله: بأن يكون المتكلم إلى قوله المخاطب)** تصوير للإيقاع المذكور والمناسب حذف هذه العبارة برمتها لأنّ قوله بأن يكون المتكلم عالماً مخالف لما أفاده الصبان وع ق وغيرهما من أن التشكيك يكون من المتكلم مع عدم علمه وقوله لكنه يريد الخ لا ينبغي الاقتصار عليه في التصوير بأن يقال بأن يريد الخ إذ ليس هذا بأجلى مما قبله حتى يجعل تصويراً له تأمله **(قوله: الإبهام)** الفرق بينه وبين التشكيك أن المقصود في التشكيك إيقاع المخاطب في الشك وإيقاع الشبهة في قلبه والمقصود في الإبهام الإخفاء عنه وترك التعيين وإن لزم أحدهما الآخر لكن فرق بين ما يقصد وما يحصل بدون قصد سم اهـ صبان **(قوله: بأن يكون عالماً الخ)** تصوير للإبهام وكان المناسب إبدال قوله أبهم بقوله ترك التعيين ليتم التصوير **(قوله: وإنا أو إياكم الخ)** اسم إن مدغم

ولجاجهم وقوله وغير ذلك من الأحكام كالتخيير والإباحة والمثال ظاهر والفرق بينهما مثله. قال:

وفصله يفيد قصر المسند عليه كالصوفي هو المهتدي

أقول: من أحوال المسند إليه فصله أي تعقيبه بضمير فصل ويكون لنكتة منها تخصيصه بالمسند وعليها اقتصر المصنف كأصله نحو زيد هو العالم أي لا غيره ولذا يمتنع أن تقول وغيره. ومنه مثال المصنف باعتبار الكمال في الاهتداء. ومنها الدلالة علي أن ما بعده خبر لما قبله لا صفة. ومنها التأكيد وذكرهما في الكشاف مع الأوّل في قوله تعالى: ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥]. قال:

وقدموا للأصل أو تشويف لخبر تلذذ تشريف

فيها بعد حذف جزئها وإياكم عطف عليه وفي ضلال عطف على هدى عطف مفرد والأوّل عطف على المسند إليه والثاني على المسند فقد اشتملت الآية على الإبهام في المسند إليهما والمسندين معاً فكأنه قيل أحدنا ثابت له أحد الأمرين دسوقي بتصرف **(قوله: ولجاجهم)** أي خصومتهم **(قوله: والمثال ظاهر)** مثال الأوّل لتكن لك هند أو ابنتها زوجة ومثال الثاني ليدخل الدار زيد أو عمرو **(قوله: والفرق بينهما مثله)** هو أن التخيير لا يصاحب جواز الجمع بخلاف الإباحة **(قوله: قصر المسند عليه)** أي على المسند إليه أي جعله لا يتعدّاه إلى مسند إليه آخر **(قوله: كالصوفي)** الكاف داخلة على الجملة الإسمية المقصود لفظها وهو بتشديد الواو على لغة ومعنى المثال الإنسان الذي يعمل ما يقتضي صفاء قلبه عن غير مراد الله تعالى هو الذي سلك سبيل السلامة والوصول إلى المطلوب الأخروي فالإتيان بضمير الفصل بعد المسند إليه ليفيد قصر الهداية المدلولة للمسند على المسند إليه الذي هو الصوفي وأنه لا يتصف بها غيره ضرورة أن غيره لا يخلو عن سلوك سبيل غير السلامة ثم الأولى في التمثيل أن يقال نحو زيد هو أفضل من عمرو أو هو يقاوم الأسد مثلاً أي لا يكون غير زيد أفضل من عمرو أو لا يقاوم غيره الأسد لأنه لا دليل على التخصيص إلا الفصل حينئذٍ ويلزم من التخصيص تأكيد الإثبات لتضمنه إثباتاً خاصاً مفيداً لتسليم مطلق الثبوت وأما المثال المذكور فهو فيه لمجرد التأكيد لأن تعرف الجزءين يفيد التخصيص فلا حاجة إلى الفصل من ع ق مع زيادة وقوله لمجرّد التأكيد أي زيادة على ما في التخصيص ولو قال المصنف:

وفصله خصصه بالمسند في نحو طَه هو خير مرشد

لسلم مما أورد ع ق مع السلامة من اللغة القليلة في هو وهي بالتشديد تأمل **(قوله: من أحوال المسند إليه فصله)** إنما جعل من أحوال المسند إليه لأنه يقترن به قبل ذكر المسند ولأنه يطابق المسند إليه لفظاً في الإفراد والتثنية والجمع وغيرهما **(قوله: أي تعقيبه الخ)** إشارة إلى أن المراد بالفصل معناه المصدري صبان وهذا ما يتبادر من عبارة مصنفنا حيث أضاف الفصل إلى ضمير المسند إليه فلا يتجه هنا ما قيل في عبارة الأصل من ترجيح كون المراد غير المعنى المصدري فإن الذي فيه وأما الفصل فلكذا تأمل **(قوله: تخصيصه بالمسند)** أي جعل المسند مختصاً بالمسند إليه بحيث لا يتعداه إلى مسند له آخر فالباء هنا دخلت على المقصور لا على المقصور عليه ولو كان الأصل دخولها على المقصور عليه لأن أهل العرف يدخلونها كثيراً على المقصور ومن هذا الاستعمال قولهم إياك نعبد أن نخصك بالعبادة أي نجعل عبادتنا لا تتعدى إلى غيرك لا أنك تختص بها فليس لك من الأحوال والأوصاف غيرها اهـ يعقوبي **(قوله: وعليها اقتصر المصنف)** لأنها أهمّ نكاته قاله الصبان **(قوله: زيد هو العالم)** فيه ما مر عن ع ق في مثال المصنف فتنبه **(قوله: باعتبار الخ)** متعلق بما تعلق به منه أي أن مثال المصنف لا يصح كونه من التخصيص إلا إذا اعتبرت الكمال في الاهتداء المأخوذ منه المهتدي أي أردت الاهتداء الكامل إذ هو المختص بالصوفي أما مطلق الاهتداء فلا **(قوله: ومنها الدلالة الخ)** فهو مميز بين الخبر والصفة **(قوله: التأكيد)** أي تأكيد ثبوت المسند للمسند إليه وذلك إذا حصل الحصر بغيره كما إذا كانت الجملة معرفة الطرفين فيها ضمير الفصل نحو إنّ الله هو الرزاق وقد أفدنا هذا عن ع ق **(قوله: في قوله الخ)** أي في تفسيره وذلك لأن الآية قد عرف فيها الجزآن فيصح كون ضمير الفصل للدلالة على الخبرية وللتأكيد فذكرهما في الكشاف لذلك وذكر ما هو أهم نكات ضمير الفصل وهو التخصيص استطراداً هذا هو الظاهر الموافق لما مر تأمله **(قوله: وقدموا)** أي المسند إليه على المسند أي أتوابه مقدّماً بمعنى أنهم أداموه على التقديم كما اقتضاه أصل كونه مسنداً إليه لا أنهم قدموه على تأخير كان فيه إذ ليست رتبته التأخر ع ق وقوله على المسند الأنسب حذفه ليصير التقديم شاملاً لما هو على غير المسند من أجزاء الكلام

وحط اهتمام أو تنظيم تفاؤل تخصيص أو تعميم
إن صاحب المسند حرف السلب إذ ذاك يقتضي عموم السلب

أقول: البحث السادس في تقديمه للاهتمام وله مرجحات منها أن تقديمه الأصل لأنه المحكوم عليه ولا بد من تحققه قبل الحكم فقصدوا أن يكون في الذكر أيضاً مقدماً ولا مقتضى للعدول عنه إذ لو كان أمر يقتضي العدول عنه فلا يقدّم كما في الفاعل فإنّ مرتبة العامل التقدّم على المعمول. ومنها تمكن الخبر في ذهن السامع لأن في المبتدأ تشوّفاً إليه كقوله:

والذي حارت البرية فيه حيوان مستحدث من جماد

أي الإنسان من حيث عوده بعد الفناء يعني تحيرت الخلائق في المعاد الجسماني وليس المراد آدم ولا غيره مما قيل ....

فيشمل تقديم الفاعل على المفعول **(قوله: تفاؤل)** في كلامه حذف العاطف والمعطوف أي وتطير أفاده المصنف في شرحه وتفيده عبارة الشارح **(قوله: في تقديمه للاهتمام)** نظر هنا لما سلكه الأصل كما سيذكره من أن علة التقديم الاهتمام وأن العلل الآتية إنما هي للاهتمام وسيأتي إيضاحه وقوله وله مرجحات أي للتقديم رجوع إلى ما سلكه المصنف من كون هذه العلل كلها للتقديم مسايرة له ولا يقال إن ضمير له للاهتمام لأنه يمنعه قوله بعد ومنها الاهتمام **(قوله: الأصل)** أي الراجح في نظر الواضع دسوقي **(قوله: لأنه المحكوم عليه)** ولا بد من تحققه قبل الحكم قال السيد: إن أريد بالحكم وقوع النسبة أولاً وقوعها فهو مسبوق بتحقق المسند إليه والمسند معاً في الذهن ضرورة أن النسبة لا تعقل إلا بعد تعقلهما لكن لا يلزم من ذلك ما هو المطلوب أعني تقديم المسند إليه على المسند وإن أريد بالحكم المحكوم به فلا نسلم أنه لا بد من تحقق المحكوم عليه في الذهن قبل الحكم نعم لما كان المحكوم عليه هو الذات والمحكوم به هو الصفات كان الأولى أن يلاحظ قبل المحكوم به وأما أنه يجب ذلك فلا هذا إن أريد بتحققه قبل الحكم تقدمه عليه في التعقل وإن أريد تحققه قبله في الخارج فلا نزاع فيه إذا كانا من الموجودات الخارجية إلا أن ترتيب الألفاظ لتأدية المعاني بحسب ترتب تلك المعاني في التعقل لا في الخارج فالأنسب في التعليل أن يعتبر التحقق في الذهن اهـ. وحاصل الجواب الذي أفاده عبد الحكيم والفنري وغيرهما أن المراد بالحكم المحكوم به وبالتحقق التحقق الذهني وأن المراد من قوله ولا بد الوجوب الاستحساني بقرينة أن الأصل بمعنى الراجح والأولى دون الواجب **(قوله: ولا مقتضى للعدول عنه)** أي عن ذلك الأصل الذي هو التقديم فهذه الجملة حال من الأصل والعامل المضمن معنى الفعل دون حروفه إنما يمتنع عمله في الحال إذا تأخر لا إن تقدم كما هنا إنّ العاملة في صاحب الحال مقدّمة قال الصبان: وفي قوله ولا مقتضى الخ أنه إذا كان مقتض للعدول فغايته أنه نكتة معارضة لنكتة الأصالة فلم قدمت عليها بمجرّدها اللهمّ إلا أن يقال الأصالة نكتة ضعيفة فرجح غيرها عليها بمجردها أو يقال ليس المراد مقتض للعدول من النكات بل المراد مقتض للعدول بحسب النحو ككون المحمول عاملاً سم وبالثاني يشعر كلام الشارح **(قوله: إذ لو كان الخ)** علة للتقييد بقوله ولا مقتضى الخ وقوله عنه أي عن الأصل وقوله فلا يقدم أي المسند إليه **(قوله: كما في الفاعل)** أي كالتقديم الذي في الفاعل أي الذي يستحقه الفاعل وقوله فإن مرتبة الخ علة لما أفاده من كونه وقد وجد مقتض للعدول عنه وفيها حذف تركه لوضوح أي فإنّ المسند عامل فيه ومرتبة الخ تأمل **(قوله: تمكن الخبر)** أراد الخبر في وقت مّا ولو في غير الحال ليشمل البيان تقديم المفعول الأوّل من باب علمت على الثاني نحو قولك: علمت الذي حارت البرية فيه حيواناً مستحدثاً من جماد ولكن تناوله لذلك ولغيره من الأخبار كخبر المبتدأ وخبر كان وخبر إن وخبر ما وخبر لا على سبيل عموم المجاز لأنّ تسمية المفعول الثاني خبراً مجاز وتسمية البواقي حقيقة ولو قال تمكن المسند لكان واضحاً إلا أنه أراد التنبيه على أن المسند في باب تقديم المسند إليه ما سوى مسند الفاعل وقوله لأنّ في المبتدأ الخ يحتاج إلى تعميم المبتدأ فالأولى لأنّ في تقديم المسند إليه أفاده في الأطول اهـ صبان **(قوله: لأنّ في المبتدأ تشوّقاً إليه)** لما معه من الوصف الموجب لذلك أو الصلة كذلك صبان **(قوله: والذي حارت الخ)** تقدّم الكلام عليه فلا تغفل **(قوله: أي الإنسان الخ)** أفاد أنّ المراد بالحيوان المتحير فيه الإنسان من هذه الحيثية **(قوله: وليس المراد)** أي بالحيوان **(قوله: ولا غيره)** وهو ثعبان موسى عليه السلام أو ناقة صالح أو طائر بالهند يضرب به المثل في البياض له منقار طويل وهو حسن الألحان يعيش ألف سنة ثم يلهمه الله تعالى بأنه يموت فيجمع الحطب حواليه فيضرب بجناحيه على

ومنها التلذذ بذكره نحو محمد حبيبنا ومنها التشريف أي التعظيم نحو محمد نبينا ومنها الحط أي التحقير نحو مسيلمة كذاب ومنها الاهتمام وهو أعم الجهات أي جهات التقديم وكلها من أفراده فكان ينبغي له أن يسلك ما سلكه الأصل من جعله الاهتمام سبباً في التقديم وجعل هذه الجهات من أفراده ومنها التنظيم أي النظم أي ضرورته من وزن أو قافية وفي معناه السجع ومنها تعجيل المسرة بسبب التفاؤل نحو سعد في دارك ومثله تعجيل المساءة بسبب التطير والتشاؤم نحو السفاح في دار صديقك. ومنها التخصيص أي تخصيص المسند إليه بالمسند الفعلي أي جعل المسند الفعلي مقصوراً على المسند إليه إن تقدّم على المسند إليه حرف السلب نحو ما أنا قلت هذا أي لم أقله مع أنه مقول لغيري إذ لا يقال ذلك إلا في شيء

الحطب إلى أن تخرج منه النار فيشتعل الحطب فيحترق هو ويخلق اللّه تعالى من رماده بعد مدّة قبل ثلاثة أيام مثله قاله الفنري وإنما لم يحمل الحيوان على ما ذكر لمخالفته لسياق القصيدة قاله في المطوّل **(قوله: ومنها التلذذ)** هو يحصل بذكر المتلذذ به مطلقاً فالظاهر أن المراد تعجيله ولك أن تقدّر إيهام بناء على أن المراد التلذذ الحسي واكتفى في هذه النكتة وما بعدها بمثال واحد لأن المثال يصح أن يجتمع فيه أكثر من نكتة كما مرّ **(قوله: ومنها التشريف)** هو مستفاد من جوهر لفظ المسند إليه نحو أبو الفضل أو من الإضافة نحو ابن السلطان أو بوصفه نحو رجل فاضل وكذا الحط نحو مسيلمة وابن الحجام ورجل جاهل. والحاصل بالتقديم هو إظهار التشريف أو الحط لأنه يدل على أن الكلام سيق له نفسه ففي المصنف والشارح مضاف مقدّر هو إظهار أفاده الصبان عن عبد الحكيم **(قوله: وكلها من أفراده)** أي أفراد علته وكذا ما بعده ويستثنى منها التخصيص الآتي فإنه قد ذكره الأصل علة للتقديم حيث قال وقد يقدم ليفيد تخصيصه الخ **(قوله: من وزن)** أي محافظة عليه كقوله:

حسبي بقلبك شاهداً لي في الهوى ... والقلب أعدل شاهد يستشهد

(قوله: أو قافية) أي محافظة عليها من حيث موافقة رويها لما قبله كقوله:

لا يغرّنك ثياب نقيت ... فهي بالصابون والماء نظيفه

تشبه البيضة لما فسدت ... قشرها أبيض والباطن جيفه

فإنه لو قال وجيفة الباطن لفاتت الموافقة **(قوله: وفي معناه السجع)** نحو قلت: متى الوصل أيها الحبيب فقال: لا تجزع فالوصل قريب **(قوله: بسبب التفاؤل)** راجع لتعجيل ووجه السببية أن اللفظ الذي افتتح به الكلام إذا كان دالاً على ما تميل إليه النفس تفاءل منه السامع أي تبادر إلى فهمه حصول الخير فينشأ من ذلك التفاؤل تعجيل المسرة أفاده الصبان **(قوله: سعد في دارك)** لا يخفى أن سعداً ههنا علم وإلا لم يجز الابتداء به لأنه نكرة بلا مسوّغ يّس صبان ولا يخفى ما في لفظ سعد من التفاؤل **(قوله: بسبب التطير)** يقال فيه نظير ما قيل في التفاؤل وهو أنّ اللفظ الذي افتتح به الكلام إذا كان دالاً على ما تنفر منه النفس تطير منه السامع أي تبادر إلى فهمه حصول الشر فينشأ من ذلك التطير من اللفظ المفتتح به تعجيل المساءة ولإفادة تلك العلية صراحة لم يقتصر الشارح على التفاؤل والتطير وإن كفى جعل كل منهما نكتة من غير ذكر ما ينشأ عنه تأمل **(قوله: السفاح الخ)** لا يخفى أيضاً ما في لفظ السفاح الدال على سفح الدماء من التطير لإشعاره بالقتل والإهلاك اهـ يعقوبي **(قوله: بالمسند الفعلي)** أي بنفيه فهو على حذف مضاف لأنّ المقصور على المسند إليه المتقدّم في المثال الذي ذكره نفي القول والمراد بالمسند الفعلي الذي أوّله فعل وفاعله ضمير المبتدإ لا المتضمن لمعنى الفعل لتصريحه أي السعد بأنّ الصفة المشبهة في قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَنتَ عَلَيْنَا بِعَزِيزٍ﴾ [هود: ٩١] ليست خبراً فعلياً فنرى. وفي الأطول أن المشتقات كلها متشاركة في سبب إفادة التخصيص كما في ما أنت علينا بعزيز فعدم العزة مختص بالمسند إليه والعزة ثابتة لغيره اهـ من الصبان والدسوقي **(قوله: أي جعل الخ)** أفاد أن الباء داخلة على المقصور **(قوله: مقصوراً)** مفعول ثان للمصدر المضاف إلى مفعوله الأوّل **(قوله: إن تقدّم الخ)** قيد في إفادة التقديم للتخصيص والمراد التقدّم ولو مع الفصل ببعض المعمولات نحو ما زيداً أنا ضربت وما في الدار أنا جلست فهذا كله يفيد التخصيص المذكور وبعدم اعتبار قيد انتفاء الفصل تشعر عبارة الشارح والسعد حيث لم يجعلا صورة الفصل المذكور من جملة الصور الداخلة تحت المفهوم الآتي لتقدّم حرف النفي على المسند إليه واعتبره في الأطول وجعل المثالين غير مفيدين للتخصيص المذكور هنا بل الأوّل لتخصيص نفي الفعل بالمفعول والثاني لتخصيص نفي الفعل بالكون في الدار ذكره الصبان **(قوله: إذ لا يقال الخ)** تعليل لما

ثبت في الجملة لغير المسند إليه فالتقديم إليه يفيد نفي الفعل عن المتكلم وثبوته لغيره على الوجه الذي نفى عنه من العموم أو الخصوص ولهذا لا يصح ما أنا قلت هذا ولا غيري لأن مفهوم ما أنا قلت يناقض منطوق لا غيري ولا ما أنا رأيت كل واحد لاقتضائه أن غيره رأى كل أحد لقصر سلب الرؤية على وجه العموم وهو يقتضي ثبوتها للغير كذلك ولا ما أنا ضربت إلا زيداً لأنه يقتضي أن إنساناً غيره قد ضرب كل أحد سوى زيد فهذه ثلاث صور ممتنعة للجهة المذكورة فإن لم يل المسند إليه حرف النفي بأن يفقد من الكلام أصلاً ....

أفاده من أن التقديم يفيد مع النفي عن المسند إليه الثبوت للغير ثم إن المجموع هو معنى التخصيص هنا وقوله ذلك أي ونحوه كما أنا أكلت هذا ثم إن عبارة الشارح هذه ذكرها في المطوّل ومقتضاها أن المخاطب إذا نسب الفعل إلى المتكلم من غير تعرّض لغيره قال المتكلم: أنا ما قلت هذا لا ما أنا قلت هذا أفاده الدسوقي وعليه المعوّل **(قوله: ثبت في الجملة)** أي لا ثبوتاً عاماً في جميع ما غاير المسند إليه فقد أشار بقوله في الجملة إلى أنه لا يلزم الثبوت لجميع من سواك وذلك لأن التخصيص إنما هو بالنسبة إلى من توهم المخاطب اشتراكك معه في القول فيكون القصر في كلامك قصر إفراد أو انفرادك به دونه فيكون قصر قلب اهـ من السعد والصبان والظاهر أن مراد السعد بالتخصيص في قوله لأن التخصيص إنما الخ تخصيص غير المسند إليه بنفس الخبر الفعلي اللازم لتخصيص المسند إليه بنفي الخبر كما تدل عليه العبارة فالمعنى لأن التخصيص اللازم لتخصيص المسند إليه إنما يكون الخ فالمراد بغير المسند إليه من ذكر لا جميع من غايره تأمل ولم يتعرض السعد لقصر التعيين لقلته بالنسبة إلى مقابليه وعدم ظهور خطأ المخاطب فيه قاله الفنري وهو جيد وإن تعقبه يّس بما يعلم من الدسوقي **(قوله: يفيد نفي الفعل عن المتكلم)** أي بالمنطوق وقوله: وثبوته لغيره أي بالمفهوم دسوقي **(قوله: على الوجه)** متعلق بثبوت وقوله الذي نفى أي الفعل وقوله عنه أي عن المتكلم وعائد موصوف الموصوف محذوف أي عليه متعلق بنفي وكان الواجب ذكره لأن عائد الموصول أو موصوفه إذا كان مجروراً لا يحذف إلا بشروط منها أن يكون الموصول أو موصوفه مجروراً بما جرّ العائد وأن يتحد متعلقهما معنى ولفظاً ولم يتحدا هنا متعلقا لأن متعلق أحدهما ثبوت ومتعلق الآخر نفي كما هو واضح دسوقي **(قوله: من العموم أو الخصوص)** بيان للوجه فإذا كان النفي عاماً أو خاصاً كان الثبوت كذلك مثال العموم ما أنا رأيت أحداً فقد نفى عن المسند إليه رؤية كل أحد وأثبتت لغيره ومثال الخصوص ما أنا قلت هذا فقد نفى عن المسند إليه قول هذا بخصوصه وأثبت لغيره فالعموم والخصوص بالنظر للمعمول اهـ دسوقي**(قوله: ولهذا)** أي ولأن التقديم مع موالاة النفي يفيد التخصيص بمعنى نفي الحكم عن المذكور وثبوته للغير على الوجه الذي نفى عليه عن المذكور من العموم والخصوص أفاده اليعقوبي **(قوله: لأن مفهوم ما أنا الخ)** وذلك لأن مفهومه ثبوت قائلية هذا القول لغير المتكلم ومنطوق لا غيري نفيها عنه وهما متناقضان قاله السعد **(قوله: ولا ما أنا رأيت كل أحد)** هذا إنما يفيد سلب عموم الرؤية لكل أحد لا عموم سلب الرؤية فلا يلائم قوله بعد لقصر سلب الرؤية الخ فالمناسب أن يمثل بما مثل به الأصل وهو ما أنا رأيت أحداً **(قوله: لاقتضائه الخ)** أي وهو لا يتأتى **(قوله: لقصر سلب الخ)** تعليل للاقتضاء وقوله لقصر الخ على المسند إليه وقوله سلب الرؤية أي عنه وقوله على وجه متعلق بسلب وقوله العموم أي في المفعول وقوله وهو أي القصر المذكور وقوله كذلك أي على وجه العموم في المفعول. والحاصل أن عدم صحة المثال المذكور على ما فيه لأنه يقتضي أن غير المتكلم رأى كل أحد وهو لا يعقل ووجهه أن المثال أفاد القصر انتفاء الرؤية على وجه العموم لكل أحد على المسند إليه والقصر المذكور يقتضي ثبوتها لغيره على وجه عمومها لكل أحد هذا ومفاد الشارح أن الثبوت للغير ليس مما يتحقق به التخصيص وإنما هو من مقتضياته وليس كذلك لما علمت من أن التخصيص هنا هو نفي الحكم عن المذكور وثبوته للغير الخ وعبارة السعد في تعليل الاقتضاء المذكور لأنه قد نفى عن المتكلم الرؤية على وجه العموم في المفعول فيجب أن تثبت لغيره على وجه العموم في المفعول ليتحقق تخصيص المتكلم بهذا النفي اهـ فليت الشارح تبعه **(قوله: لأنه يقتضي الخ)** وذلك لأن المستثنى منه مقدر في كلام المتكلم عام فكأنه قال ما أنا ضربت أحداً إلا زيداً فقد أفاد كلامه تخصيصه بانتفاء ضرب كل أحد سوى زيد وكلما انتفى عنه على وجه الحصر يجب ثبوته لغيره تحقيقاً لمعنى الحصر إن عاما فعام وإن خاصا فخاص أفاده السعد **(قوله: للجهة المذكورة)** هي أن التقديم مع موالاة النفي يفيد التخصيص إلى آخر ما تقدم **(قوله: فإن لم يل المسند إليه حرف النفي)** المناسب لتعبيره السابق وإن لم يتقدم على المسند إليه حرف النفي والمؤدى واحد **(قوله: بأن لم يقصد من الكلام)** الأوضح وأن لا يكون في الكلام لأن نفي القصد يشعر بأن الكلام متضمن

أو يتأخر عنه فتارة يكون التقديم للتخصيص والرد على من زعم انفراد غير المسند إليه بالفعل أو مشاركته له نحو أنا سعيت في حاجتك لا غيري إن قصد الرد على من زعم انفراد غيري أو وحدي إن قصد الرد على من زعم المشاركة وتارة يرد لتقوية الحكم وتقريره عند السامع دون التخصيص نحو هو يعطي الجزيل بقصد أن يقرر في ذهن السامع أنه يفعل ذلك لا أن غيره لا يفعله وكذلك إذا كان الفعل منفياً نحو أنت لا تكذب فإنه أبلغ في نفي التكذيب من لا تكذب لما في الأول من تكرير الإسناد المفقود في الثاني ومن لا تكذب أنت وإن كان فيه تأكيد بلفظ أنت لأنه لتأكيد المحكوم عليه بأنه ضمير المخاطب تحقيقاً لا لتأكيد الحكم لعدم تكرار الإسناد وهذا المذكور من التخصيص والتقوّي إذا بنى الفعل على معرّف فإن بنى على منكر

له لكنه ليس منظوراً إليه تأمل ثم رأيت في نسخة بأن لم يكن في الكلام وهي ظاهرة **(قوله: أو يتأخر)** أي حرف النفي وقوله عنه أي عن المسند إليه **(قوله: للتخصيص)** ويلزمه تقوّي الحكم وإن كان غير المقصود وغير ملحوظ صبان **(قوله: والرد)** عطف علة **(قوله: على من زعم انفراد الخ)** فيكون الحاصل بالتقديم قصر قلب **(قوله: أو مشاركته له)** أي مشاركة الغير للمسند إليه وحينئذٍ يكون الحاصل بالتقديم قصر إفراد قال الصبان: زاد في الأطول أنه تارة يكون ردّاً على من زعم مشاركة الغير للمسند إليه في احتمال ثبوت المسند بأن احتمل عنده أنه له أو لغيره فهو قصر تعيين اهـ بتصرف **(قوله: نحو أنا سعيت في حاجتك لا غيري)** اعلم أن لا غيري ليس من تمام التمثيل كما يوهمه الشارح وكذلك وحدي وإنما هما تأكيد لما قصد من التركيب فكان الأوضح أن يعبر بعبارة الأصل بأن يقول بعد قوله أنا سعيت في حاجتك ويؤكد على الأوّل بنحو لا غيري وعلى الثاني بنحو وحدي تأمل. ثم إن وجه كون لا غيري ونحوه مثل لا من سواي ولا زيد وعمرو يؤكد به على الأوّل أنه دال صريحاً على إزالة شبهة أن الفعل صدر عن الغير ووجه كون وحدي ونحوه كمنفرد أو متوحد أو غير مشارك يؤكد به على الثاني أنه الدال صريحاً على إزالة شبهة اشتراك الغير في الفعل أفاده السعد وانظر على الثالث المزيد بأي لفظ يؤكد والظاهر أنه يؤكد بلا غيري لأنه يدل أيضاً صريحاً على انتفاء احتمال كونه للغير تأمل **(قوله: وتقريره)** عطف تفسير أي تقرير نسبة الفعل الذي هو الخبر في ذهن السامع وتحقيقها فيه وكما أن التخصيص لا بد له من داع إليه كذلك التقوية وهو إزالة الشك أو الإنكار حقيقة أو ادّعاء إلا أنه لما تقرر هذا في أحوال الإسناد دون فوائد التخصيص لم يتعرض له كما تعرض لفوائد التخصيص اهـ يعقوبي وصبان عن الأطول **(قوله: دون التخصيص)** أي لعدم اقتضاء المقام فلا يقصد من الكلام **(قوله: نحو هو يعطي الجزيل)** من كل مسند إليه مقدم على مسند إلى ضميره إسناداً تاماً لأن التقوية من جهة تكرار الإسناد التام كما سيتضح **(قوله: بقصد أن يقرر الخ)** إنما أفاد مثل هذا التقرر لأن المبتدأ طالب للخبر فإذا ذكر الفعل بعده صرفه لنفسه فيثبت له ثم الخبر لما كان فعلاً ينصرف لضميره المتضمن له وهو عائد على المبتدإ فيثبت له مرة أخرى فصار الكلام بمثابة أن يقال يعطي زيد الجزيل يعطي زيد الجزيل اهـ يعقوبي **(قوله: لا أن غيره الخ)** أي لا يقصد إفادة أن غيره الخ **(قوله: وكذلك إذا كان الخ)** عطف على محذوف أي هذا إذا كان الفعل مثبتاً والمشار إليه بكذلك البيان المذكور في أنا سعيت وفي هو يعطي الجزيل لا إتيانه عند عدم الولي للتخصيص والتقوّي حتى يرد أن المذكور فيما سبق لم يكن مختصاً بما إذا كان الفعل مثبتاً فلا يحسن إيراد هذا الكلام عبد الحكيم فالمعنى وكهذا التمثيل الذي الفعل فيه مثبت التمثيل إذا كان الفعل الذي فيه منفياً وقال الفنري في دفع الاعتراض قوله وكذا إذا كان الفعل منفياً معطوف على مقدر والمعنى فتارة يكون التقديم لكذا وتارة لكذا إذا كان الفعل مثبتاً وكذلك إذا كان منفياً اهـ صبان ببعض تغيير وقوله أي وكهذا التمثيل أشار به إلى معنى البيان في أول العبارة **(قوله: نحو أنت لا تكذب)** ترك مثال التخصيص هنا ومثل له السعد بقولك أنت ما سعيت في حاجتي قصداً إلى تخصيصه بعدم السعي ولا يخفى عليك إجراء الأقسام الثلاثة السابقة فتفطن **(قوله: فإنه أبلغ الخ)** تعليل لمحذوف أي وهذا مثال لتقوية الحكم وتقريره ومعنى أبلغ أشدّ ثم إن أفعل التفضيل ليس على بابه ذكره الصبان عن النوبي **(قوله: لما في الأول من تكرير الخ)** أي وهو يوجب تكرير نفي الكذب **(قوله: وإن كان الخ)** أي والحال أنه وجد فيه الخ **(قوله: لأنه لتأكيد الخ)** يصح ترجيعه للفظ أنت وهو الذي اقتصر عليه اليعقوبي وللتركيب باعتبار بعضه وهذا زاده السعد والأول أظهر من جهتي المعنى واللفظ. والثاني أظهر من جهة اللفظ تأمل **(قوله: لعدم تكرر الإسناد)** أي الموجب لتأكيد الحكم صبان.

تنبيه: المثالان اللذان في الإثبات كل منهما صالح للتخصيص والتقوية وكذا اللذان ذكرا في النفي وإنما عددوا الأمثلة نظراً لما هو الأوضح في الممثل له ولزيادة التوضيح في القاعدة **(قوله: من التخصيص)** أي لنصي المترتب على التقديم مع الولي أو الاحتمال المترتب على التقديم عند عدم الولي وقوله والتقوّي أي الاحتمالي المترتب على قسم التقديم الأخير **(قوله: إذا بنى الفعل على معرف)** أي أخبر به عن معرف ولا فرق بين كونه مظهراً أو مضمراً **(قوله: على منكر)** أي أوما

فإنه يفيد تخصيص الجنس أو الواحد به نحو رجل جاءني لا امرأة إن أريد الأول ولا أكثر إن أريد الثاني ومن أراد زيادة على ذلك فعليه بالأصل وشرحه. ومنها عموم السلب وهو مراده بالتعميم وذلك إذا كان لفظ كل مضافاً إلى المسند إليه واقترن بالمسند حرف السلب نحو كل إنسان لم يقم أي لم يقع قيام من فرد من أفراده فهو من عموم السلب ومنه الحديث كل ذلك لم يكن أي لم يقع قصر ولا نسيان كما في الحديث الآخر لم أنس ولم تقصر وأما إذا تقدّم حرف السلب على كل فإنها لسلب العموم نحو:

ما كل ما يتمنى المرء يدركه تجري الرياح بما لا تشتهي السفن

وسلب العموم مقتض لثبوت الحكم للبعض

ومن أراد زيادة في هذا المقام فعليه بالأصل وشرحه.

في حكمه من الضمير الراجع إلى النكرة فإذا قلت ضربت رجلاً وهو جاءني كان قولك وهو جاءني لتخصيص جنس الرجل أو الرجل الواحد صبان عن الأطول **(قوله: فإنه يفيد تخصيص الجنس)** أي ما يعمّ القليل والكثير على ما هو المعنى الشائع عندهم ولذا صح وقوع النكرة مبتدأ فإنه في معنى التخصيص بالصفة اهـ عبد الحكيم وقوله ولذا أي لإفادة البناء المذكور التخصيص المذكور وقوله فإنه أي التخصيص المذكور تأمل قال الصبان: عن سم وأراد بالجنس ما يشمل النوع والصنف **(قوله: والواحد)** الأولى أن يقول أو العدد المعين ليشمل المثنى والجمع. وأجيب بأن المراد بالواحد العدد المعين من باب إطلاق الخاص وإرادة العام أو يقال اقتصر على الواحد لأنه أقل ما يوجد فيه الحقيقة ويفهم غيره بطريق المقايسة اهـ صبان **(قوله: رجل جاءني)** كان عليه أن يزيد ما رجل جاءني ورجل ما جاءني على نحو ما تقدم في المعرفة أفاده الدسوقي **(قوله: وذلك إذا كان الخ)** وهي حينئذٍ ليست داخلة في حيز النفي إذ ليست مؤخرة عن أداته حقيقة ولا حكماً بسبب كونها حال تقديمها معمولة للفعل المنفي **(قوله: من عموم السلب)** أي لكل فرد مما أضيف إليه كل وهو المسند إليه **(قوله: ومنه الحديث الخ)** قاله ﷺ لما سلم من ركعتين في صلاة الظهر أو العصر فقال له ذو اليدين: أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله **(قوله: كل ذلك الخ)** إن قيل لا جائز أن يكون المراد كل ذلك لم يكن في نفس الأمر لأنه يلزم عليه الكذب فإن بعضه قد كان في نفس الأمر والكذب عليه لا يجوز وإن أريد في ظني لم يرد عليه الاعتراض بأن بعضه قد كان في نفس الأمر فكيف قال ذو اليدين ذلك. فالجواب أن المراد كل ذلك لم يكن في نفس الأمر بحسب ظني فبين ذو اليدين أن الظن لم يطابق نفس الأمر ع س سم فاعتقاد خلاف الواقع بإرادته تعالى للتشريع ليس نقصاً ع ق ثم في الحديث دليل على أن من قال ناسياً لم أفعل وكان قد فعل غير كاذب كذا في الكرماني فكلام الناسي ليس بصادق ولا كاذب اهـ صبان **(قوله: وأما إذا تقدم حرف السلب على كل)** أي رتبة تقدم لفظاً أم لا وهذا شامل لوقوع كل فاعلاً أو مبتدأ أو مفعولاً أو ظرفاً أو مجروراً أو تأكيداً لأحدها أو نحو ذلك نحو ما جاء كل القوم وما جاء القوم كلهم وما كل بيضاء شحمة وما القوم كلهم علماء وقس **(قوله: فإنها)** أي حرف النفي والتأنيث باعتبار كونه أداة **(قوله: لسلب العموم)** أي عموم الثبوت المذكور لما أضيفت إليه كل **(قوله: نحو ما كل ما الخ)** يحتمل أن تكون ما حجازية وأن تكون تميمية سم فهو يصلح مثالاً لكل المعمولة لأداة النفي بجعلها حجازية ولغير المعمولة لها بجعلها تميمية اهـ صبان **(قوله: تشتهي السفن)** أي أصحاب السفن صبان **(قوله: مقتض لثبوت الحكم للبعض)** أي بعض مدخول كل أو بعض من يتعلق به فيشمل نحو ما كل القوم كاتباً أبوه فإنه لم يثبت فيه الحكم لبعض مدخول كل بل لبعض من يتعلق بالمدخول. ثم اعلم أنه شاع إطلاق الثبوت على نسبة الفعل أو الوصف للفاعل والتعلق على نسبة الفعل أو الوصف للمفعول والشارح أراد بالثبوت هنا ما يعمهما إذ لا يختص سلب العموم باقتضاء الثبوت المصطلح عليه بل قد يقتضي التعلق نحو لم آخذ كل الدراهم. ثم إن ظاهره أن سلب العموم يقتضي الثبوت للبعض فقط وهذا مذهب عبد القاهر ومذهب غيره أنه يقتضي سلب الحكم عن الجملة أي رفع الإيجاب الكلي عن مدخول كل وهو يصدق بالنفي عن البعض والنفي عن كل فرد فقولك لم يقم كل إنسان نفي بالإيجاب الكلي الذي هو ثبوت القيام لكل فرد وهو يصدق بما ذكر كما لا يخفى على متأمل.

تتمة: سكت المصنف والشارح عن الكلام على تأخير المسند إليه لأنه ليس من مقتضيات الأحوال وإنما هو من ضرورات مقتضى الحال الذي هو تقديم المسند فهو إنما يكون إذا اقتضى المقام تقديم المسند وحينئذٍ فاللائق بما هنا تركه وتكلم عليه الأصل نظراً لمجرد استيفاء الكلام على الأحوال التي للمسند إليه.

فـصـل

في الخروج عن مقتضى الظاهر

وخرّجوا عن مقتضى الظواهر	كوضع مضمر مكان الظاهر
لنكتة كبعث أو كمال	تمييز وسخرية إجهال
أو عكس أو دعوى الظهور والمدد	لنكتة التمكين كالله الصمد
وقصد الاستعطاف والإرهاب	نحو الأمير واقف بالباب

أقول جميع ما تقدّم من المقامات المذكورة من الحذف والذكر وغير ذلك مقتضى ظاهر الحال وذكر في هذا الفصل الخروج عن مقتضى ظاهر الحال إلى مقتضى الحال ....

فـصـل

في الخروج عن مقتضى الظاهر

أي ظاهر الحال كما سيفيده الشارح. ثم اعلم أن الحال هو الأمر الداعي إلى إيراد الكلام مكيفاً بكيفية مّا سواء كان ذلك الأمر الداعي ثابتاً في الواقع أو كان ثبوته بالنظر لما عند المتكلم وظاهر الحال هو الأمر الداعي إلى إيراد الكلام مكيفاً بكيفية مخصوصة بشرط أن يكون ذلك الأمر ثابتاً في الواقع فقط. فعلم من هذا أن ظاهر الحال أخص من الحال وحينئذٍ فيكون مقتضى ظاهر الحال أخص من مقتضى الحال فكل مقتضى ظاهر حال مقتضى حال ولا عكس اهـ دسوقي. بهذا يتضح قول الشارح فيما سيأتي ومن المعلوم الخ **(قوله: وخرجوا)** بتشديد الراء ومفعوله الكلام وذلك أن مقام التكلم والخطاب والغيبة للضمير كما تقدم لأنه هو الدال على ذلك ومقام غير ذلك لخلافه لأن ذلك الخلاف هو الدال على المراد وقد يخرّجون الكلام على خلاف مقتضى الظاهر فيوقعون الضمير في خلاف مقامه الأصلي وهو مقام الظاهر ويوقعون الظاهر في خلاف مقامه الأصلي وهو مقام الضمير اهـ ع ق وقوله بتشديد الراء ربما تفيد عبارة الشارح خلافه أعني التخفيف وهو الأوفق بلفظ عن تأمل **(قوله: كوضع الخ)** بيان لصورة من صور التخريج المذكور وقوله لنكتة لامه تعليلية وهو متعلق بخرجوا لا بوضع والأغراض المسرودة في قوله كبعث الخ ليست خاصة بالصورة المذكورة بل هي نكت للخروج عن الظاهر سواء كان بهذه الصورة أو بغيرها قاله المصنف وقوله سواء الخ أراد أنها موزعة على هذه الصورة وغيرها كما هو مفاد الشارح لا أن جميعها لكل من هذه وغيرها **(قوله: كبعث)** مصدر حذف فاعله وصلته كما يعلم من الشارح **(قوله: أو كمال تمييز)** مضاف ومضاف إليه **(قوله: لنكتة التمكين)** متعلق بالمدد واللام للتعدية لا للعلة والمراد بالتمكين أثره وهو التمكن كما يفيده الصبان والظاهر أنّ معنى النكتة المضاف إلى التمكين إضافة بيانية الصفة الدقيقة الموجودة في الكلام وهي تمكن جزئه وهو المسند إليه في نفس السامع أو ما يصلح أن يعتبر نكتة للوضع المذكور من غير اعتبار الزيادة معه وذكر المصنف الزيادة تبعاً للأصل المتفنن في التعبير حيث جعله نكتة تارة والزيادة تارة أخرى تأمل. وحاصل معنى المصنف أن وضع الظاهر غير اسم الإشارة موضع المضمر نكتته الزيادة لصفة دقيقة في الكلام هي تمكن جزئه في نفس السامع أو لما يصلح أن يعتبر نكتة برأسه وأن يعتبر هنا وهو التمكن المذكور فليس معنى النكتتين واحداً للزوم فساد المعنى هذا ما ظهر لي بعد تمام التأمل **(قوله: نحو الأمير الخ)** أي نحو قول الخليفة الأمير الخ ع ق وسيشير إليه الشارح **(قوله: جميع ما تقدّم الخ)** مبني على التغليب وإلا فترك الخطاب مع معين إلى غيره الذي ذكر في مباحث الإضمار من خلاف مقتضى الظاهر صبان عن الفنري ومر عنه عن الأطول ما يخالفه **(قوله: في المقامات)** أي في بيان مقتضيات المقامات **(قوله: إلى مقتضى الحال)** المناسب إبداله بقوله إلى خلافه أي خلاف ظاهر مقتضى الحال إذ الخروج

وهو المشار إليه بنكتة ومن المعلوم أنّ مقتضى ظاهر الحال أخص من مقتضاه وصور الخروج عن مقتضى ظاهر الحال كثيرة ذكر المصنف بعضها فمنها وضع المضمر موضع المظهر نحو: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ [الرحمن: ٢٦] يعني الأرض ومنه هو زيد عالم لبعث الإضمار على توجه نفس السامع إلى الخبر ومنها وضع المظهر موضع المضمر فإن كان المظهر اسم إشارة فالنكتة كمال العناية بتمييز المسند إليه لاختصاصه بحكم بديع كقول ابن الراوندي:

كم عاقل عاقل أعيت مذاهبه ... وجاهل جاهل تلقاه مرزوقا
هذا الذي ترك الأوهام حائرة ... وصير العالم النحرير زنديقا

من شيء إلى آخر يقتضي التغاير الكلي بينهما فيقال خرج زيد من الإنسانية إلى الحمارية ولا يقال إلى الحيوانية ومن المعلوم أن ما هنا ليس تغايراً كلياً بل مقتضى الحال أعم من مقتضى الظاهر كما سيذكره فليس الآتي بخلاف مقتضى ظاهر الحال خارجاً عنه إلى مقتضى الحال الأعم بل إلى النوع الثاني من مقتضى الحال الذي هو خلاف مقتضى الظاهر وهذا ما يفيده كلامهم فتأمل **(قوله: وهو المشار إليه بنكتة)** أي ومقتضى الحال هو المراد بنكتة في قول المصنف لنكتة. **وأقول فهم** الشارح أن لام لنكتة للتعدية متعلقة بخرجوا وقد علمت ما للمصنف من كونها تعليلية وهو المتعين الذي لا يشك فيه لأن خلاف مقتضى الظاهر ليس عين النكتة بل هي أمر يوجب الخروج إليه مثلاً في قول الخليفة الأمير واقف بالباب ظاهر الحال هو مقام التكلم ومقتضاه ضمير التكلم وهو أنا وخلاف ظاهر الحال هو مقام الغيبة ومقتضى خلاف الظاهر الذي هو خلاف مقتضى الظاهر هو الاسم الظاهر والنكتة الموجبة للخروج إليه هي الإرهاب فقد ظهر لك مغايرة النكتة لخلاف مقتضى الظاهر تأمل **(قوله: ومن المعلوم الخ)** بينا لك وجهه **(قوله: فمنها وضع المضمر الخ)** أي لاقتضاء باطن الحال إياه لعروض اعتبار آخر ألطف من اعتبار ظاهر الحال أعني وضع المظهر مكانه أفاده الدسوقي ثم إني وجدت في بعض نسخ هذا الشارح ما نصه فمنها وضع المضمر موضع المظهر لبعث السامع وتقوية داعيته إلى الامتثال نحو فتوكل على الله إنّ الله يحب المتوكلين ومقتضى الظاهر أنه ومنه هو زيد الخ وفيه أنّ العلة إنما تظهر في وضع المظهر موضع المضمر كما يعلم من الأصل وكذا المثال كما تشهد به هذه العبارة وفي نسخة وهي التي كتبت عليها ما نصه فمنها وضع المضمر موضع المظهر نحو كل من عليها فإن يعني الأرض ومنه هو الخ وهي أخف ضرراً من الأولى وسنذكر ما فيها **(قوله: نحو كل الخ)** المناسب الاقتصار على ما بعده لأنه ليس من هذا الباب مع عدم تأتي النكتة المذكورة فيه كما سيتضح **(قوله: ومنه)** أي من الوضع المذكور **(قوله: لبعث)** اللام للأجل ومفعول المصدر محذوف هو السامع كما يدل عليه الشارح وفي الكلام حذف أي إنّ الوضع المذكور ليكون الإضمار باعثاً أي حاملاً للسامع على توجه نفسه إلى الخبر فيتمكن الخبر من ذهنه وإنما كان باعثاً على ما ذكر لأنّ السامع إذا لم يفهم من الضمير معنى انتظر ما يعقبه ليفهم منه وبالانتظار يتمكن ما يعقبه بعد وروده فضل تمكن لأنّ الحاصل بعد الطلب أعزّ من المنساق بلا تعب **(قوله: كمال العناية)** أي إفادة أنّ المتكلم اعتنى بتمييز المسند إليه اعتناء كاملاً حيث أبرزه في معرض المحسوس دسوقي **(قوله: لاختصاصه)** أي اختصاص مدلوله أي لكونه مختصاً في العبارة بحكم بديع أورد له والأحسن لكونه محكوماً عليه بأمر بديع اهـ صبان عن الأطول وقوله والأحسن الخ لعلّ وجه الأحسنية ما فيه من الإغناء عن لفظ الاختصاص المحوج إلى التأويل بكونه في العبارة لا مطلقاً تأمله **(قوله: ابن الراوندي)** بفتح الواو كما في الدسوقي **(قوله: كم عاقل الخ)** كم الخبرية المضافة إلى مميزها المفرد في موضع الرفع على الابتداء فالجملة أعني أعيت خبر فنري وعاقل الثاني نعت للأوّل بمعنى كامل العقل وكذا يقال في جاهل لأنّ تكرر اللفظ لقصد الوصفية يفيد الكمال ولوفي الجوامد كمررت برجل رجل أي كامل في الرجولية ومعنى أعيت مذاهبه أعيته وأعجزته أو أعيت عليه وصعبت طرق معاشه، والنحرير المتقن من نحر الأمور علما أتقنها، والزنديق الكافر النافي للصانع العدل الحكيم، ثم إن المقابل الحقيقي للعاقل المجنون وللجاهل العالم ففي إيقاع جاهل مقابلاً لعاقل رمز إلى أن العقل بلا علم لا يعتدّ به وأن الجهل يلزمه الجنون فالعاقل يجب عليه أن يتحلى بالعلوم لئلا يتعطل عقله والجاهل مجنون لتباعده عن اكتساب الكمالات وأراد بقوله عاقل وزنديقاً نفسه فأخطأ في الأوّل وأصاب في الثاني أما في الأوّل فلأن مقتضى العقل أن لا يتوغل في الأمور الإلهية ولا يعترض على الله فيها وأما في الثاني فلأنه زنديق ملحد يّس وأخطأ أيضاً في وصف نفسه بالعالم النحرير لأنه لو كان عالماً نحريراً لما اعترض على الله في ذلك وغفل عن كون الرزق رزقين حسياً

والأصل هو أي ما تقدّم من إعياء مذاهب العاقل ورزق الجاهل فعدل إلى الإشارة لكمال العناية بتمييزه ليرى السامعين أن هذا المعنى المتميز هو الذي له الحكم العجيب وهو جعل الأوهام حائرة والعالم النحرير زنديقا أو السخرية والتهكم كما إذا كان السامع أعمى فقال من قام فقلت له هذا مشير إلى مجهول مفقود تهكما به أو إجهال السامع أي نسبته إلى الجهل والبلادة حتى إنه لا يدرك إلا المحسوس كقول الفرزدق:

أولئك آبائي فجئني بمثلهم　　إذا جمعتنا يا جرير المجامع

ومقتضى الظاهر هم أو عكس ذلك وهو التعريض بفطانة السامع وذكائه حتى إن غير المحسوس عنده بمنزلة المحسوس كقولك مشيراً إلى معنى معقول هذا مرادي أو ادّعاء كمال ظهور المسند إليه حتى كأنه محسوس كالمثال المتقدّم باعتبار ادّعاء كمال الظهور وإن كان غير اسم الإشارة فالنكتة المدد أي الزيادة بنكتة هي التمكن أي زيادة تمكن المسند إليه وتقريره في نفس السامع نحو جاء زيد وزيد فاضل ومنه مثال المتن والصمد هو الذي يصمد إليه ويقصد في الحوائج أو الاستعطاف أي طالب العطف والرحمة كقول الداعي إلهي عبدك العاصي دعاك معترفاً بذنبه فتب عليه توبة تمحو الأغيار من قلبه ومقتضى الظاهر أنا العاصي أو الإرهاب أي التخويف نحو: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا﴾ [النساء: ٥٨] لم يقل أنا آمركم لأن في إظهار الاسم ترهيباً ومنه مثال المتن لم يقل أنا واقف ترهيباً بإظهار لفظ الأمير قال:

ومن خلاف المقتضى صرف مراد　　ذي نطق أو سؤل لغير ما أراد

ومعنوياً وأن الثاني أفضل لأنه رزق العلوم والمعارف والحكم اهـ من السعد وحاشيتيه **(قوله: والأصل هو الخ)** أي القياس ما ذكر لتقدّم ذكره مع كونه غير محسوس والإشارة حقيقة في المحسوس صبان **(قوله: أن هذا المعنى الخ)** هو كون العالم محروماً والجاهل مرزوقاً دسوقي اهـ **(قوله: والسخرية)** بالرفع عطف على كمال العناية وقوله والتهكم عطف مرادف **(قوله: فقلت له هذا)** أي هذا هو الذي قام وكان القياس هو زيد مثلاً لأن المقام مقام الضمير لتقدّم مفاده في السؤال يعقوبي **(قوله: إلى مجهول)** أي للسامع لعدم رؤيته بفقده حاسة البصر **(قوله: أو مفقود)** أي من حضرة المتكلم باسم الإشارة ففقد بمعنى عدم وجوده في تلك الحضرة لا بمعنى عدم وجوده أصلاً فلا يقال إذا لم يكن ثمت مشار إليه لم يكن هناك مرجع للضمير فلا يكون المقام للضمير لتوقفه على المرجع فلا يصح جعل ذلك من وضع الظاهر موضع المضمر أفاده الصبان قال اليعقوبي: ولا يضر في وضع اسم الإشارة موضع المضمر تخالف الخبر في الجملتين إذ ليس من شرط الوضع المذكور صحة بقاء خبر المضمر كما هو انتهى ومراده بالجملتين الجملة المعدول عنها والمعدول إليها وقد علمتهما والاختلاف فيهما واضح **(قوله: حتى إنه الخ)** بيان لتمام ما تفيده الإشارة وإفادة اسم الإشارة ما ذكر لأنّ أصله أن يكون للمحسوس فمخاطبة السامع به مفيدة لما ذكر **(قوله: باعتبار ادّعاء الخ)** فليس معتبراً حينئذٍ كون السامع فطناً **(قوله: أي الزيادة لنكتة الخ)** وذلك لأنّ المسند إليه في الجملة يفيد فهم معناه وكونه مظهراً في موضع المضمر يفيد زيادة على ذلك وهي ذلك التمكين يعقوبي **(قوله: أي زيادة الخ)** تفسير لقوله: أي الزيادة لنكتة الخ وقوله وتقريره عطف تفسير **(قوله: ويقصد)** تفسير **(قوله: والرحمة)** تفسير **(قوله: تمحو الأغيار)** أي تزيل مشاهدتها بحيث يصير القلب لا يشاهد إلا الذات **(قوله: لأنّ في إظهار الخ)** معلوم أنّ إسناد الأمر إلى لفظ اللّه الدال على الذات المتصفة بجميع المحامد التي من جملتها القهر والغلبة دون الضمير الذي هو أنا موجب لتقوية الداعي على الامتثال ولإدخال الروع حيث دلّ لفظ اللّه على ما ذكر فيشعر بالخوف منه وأن يهلك العاصي بقهره أفاده اليعقوبي **(قوله: ومن خلاف المقتضى الخ)** لما انجرّ كلامه إلى خلاف مقتضى الظاهر أورد عدّة أقسام منه وإن لم تكن من مباحث المسند إليه وهي ما ذكره من هنا إلى آخر الفصل **(قوله: صرف المراد)** أي أن يصرف المتكلم مراد المخاطب وقوله في نطق أي منطوق به غير سؤال متعلق بالمراد وقوله لغير ما أراد أي ما أراده المخاطب وقوله لكونه أي لكون غير ما أراد وقوله أولى به أي بذلك المخاطب سواء كان متكلماً بسؤال أو بغيره وأجدر أن أحق وأنسب بحاله وقوله كقصة الخ مثال لصرف المراد في النطق وسيأتي في

لـكـونـه أولـى بـه وأجـدرا ... كـقـصـة الـحـجـاج والـقـبـعـثـري

أقول: من خلاف مقتضى الظاهر مجاوبة المتكلم بغير ما يترقب وسماها عبد القاهر المغالطة والسكاكي الأسلوب الحكيم وذلك بحمل كلامه على خلاف قصده تنبيهاً على أنه أولى بالقصد. من ذلك ما يحكى أن الحجاج توعد شاعراً يقال له القبعثري بأن قال له: لأحملنك على الأدهم يعني القيد فقال له القبعثري: مثل الأمير يحمل على الأدهم والأشهب فحمل وعيده على الوعد فقال له الحجاج إنه حديد فقال القبعثري لأن يكون حديدا خير من أن يكون بليداً ومنها إجابة السائل بغير ما سأل عنه تنبيهاً على أنه اللائق بسؤاله كقوله تعالى: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَّةِ قُلْ هِىَ مَوَٰقِيتُ لِلنَّاسِ وَٱلْحَجِّ ﴾ [البقرة: ١٨٩] سألوا عن الهلال لم يبدو دقيقاً ثم يتزايد حتى يستوي ثم ينقص حتى يعود كما بدا فأجيبوا ببيان ....

الشارح مثال الثاني **(قوله: مجاوبة المتكلم)** اعلم أنّ كلاً من المتكلم أوّلا والمتكلم ثانياً يقال له متكلم ومخاطب فالأوّل متكلم أوّلاً مخاطب ثانياً والثاني بعكس أفاده الصبان عن السيرامي فيحتمل أن يكون الشارح أراد المتكلم الأوّل فالمصدر مضاف لمفعوله أو الثاني فهو مضاف لفاعله والمفعول محذوف وضمير يترقب يرجع على الأوّل إلى المتكلم المذكور وهو المتبادر وعلى الثاني إلى مفعول المصدر المحذوف **(قوله: بغير ما يترقب)** أي ما ينتظره المتكلم الأوّل من مخاطبه وهو الكلام المناسب لمراد ذلك المتكلم كالدال على طلب ترك العقوبة بالنظر للمثال **(قوله: وسماها)** الضمير للمجاوبة **(قوله: المغالطة)** وليست مذمومة وإن أشعر الاسم بالذم لما فيها من التنبيه على ما هو الأولى ولذا سماها السكاكي باسم جميل **(قوله: وذلك الخ)** أي ما ذكر وهو المجاوبة المذكورة كائن بسبب حمل الخ **(قوله: على خلاف قصده)** فقصد الحجاج بالأدهم القيد وخلافه هو الفرس الأدهم صبان **(قوله: على أنه)** أي خلاف قصده **(قوله: أولى بالقصد)** أقول أو هو الواجب أن يقصد على حسب تفاوت المقامات وكونه أولى إما بالنظر إلى المتكلم أو المخاطب أو غيرهما أطول اهـ صبان وقوله إلى المتكلم أو المخاطب بأن يكون المتكلم يجلّ مقداره عن التوعد أو المخاطب يجلّ مقداره عن أن يتوعده غيره بالإيذاء وقوله أو غيرهما وذلك في نحو لأحملنّ زيداً على الأدهم فيصنع معه ما علمت تنبيهاً على أنّ هذا الغائب جليل لا يليق به ما قاله المتكلم **(قوله: من ذلك)** أي ما ذكر من المجاوبة السابقة وقوله ما يحكي أي مجاوبة ما يحكي أي المجاوبة فيه **(قوله: القبعثري)** هو رأس من رؤوس العرب وفصائحهم وكان من الخوارج الذين خرجوا على سيدنا علي رضي الله تعالى عنه اهـ صبان **(قوله: بأن قال)** الباء للتصوير **(قوله: لأحملنك على الأدهم)** إن قلت كان المناسب لغرض الحجاج أن يقول: لأحملنّ الأدهم عليك لأنّ القيد يوضع على الرجل لا بالعكس. قلت: هذا الاستعمال أمر وضعي يقال حمل على الأدهم أي قيد ولو سلم فليكن من قبيل القلب كما ستعرفه أو لتشبيه القيد بالمركب على طريق الاستعارة اهـ فنري **(قوله: فحمل وعيده الخ)** حيث حمل الأدهم في كلامه على الفرس الأدهم أي الذي غلب سواده حتى ذهب البياض وضم إليه الأشهب أي الذي غلب بياضه ومراد الحجاج القيد فنبه على أن الحمل على الفرس الأدهم هو الأولى بأن يقصده الأمير قاله السعد **(قوله: أنه)** أي الأدهم حديد أي لا فرس **(قوله: لأن يكون الخ)** فيه أيضاً حمل الحديد في كلام الحجاج على خلاف مراده لأنّ مراده المعدن المعروف وحمله على ضدّ البليد من الحدّة اهـ صبان وهذا الحمل الذي فيه هو الذي دعا الشارح إلى ذكره مع ترك الأصل والسعد **(قوله: ومنها)** أي من خلاف مقتضى الظاهر وأنت باعتبار أنّ معناه الأمور المخالفة لمقتضى الظاهر **(قوله: إجابة السائل بغير الخ)** أورد أنّ الجواب يجب أن يكون مطابقاً للسؤال. وأجيب بأنّ السؤال ضربان جدلي وتعليمي والأوّل يجب أن يطابقه جوابه والثاني يبني فيه الأمر على حال السائل كالطبيب يبني علاجه على حال المريض دون سؤاله فتجوز المخالفة فيه وسؤال الأهلة من هذا القبيل يّس اهـ صبان **(قوله: على أنه)** أي ذلك الغير **(قوله: اللائق بسؤاله)** إما لعدم أهليته لما سأل عنه أو لعدم الفائدة فيه بالنسبة إليه اهـ فنري **(قوله: سألوا)** روي في الكشاف وغيره أنّ السائل اثنان وهما معاذ بن جبل وثعلب بن غنم الأنصاري رضي الله عنهما والإثنان أقلّ ما يطلق عليه اسم الجمع عند جماعة منهم الزمخشري فلذا قال: سألوا بلفظ الجمع اهـ فنري **(قوله: لم يبدو الخ)** أي لأي سبب فالسؤال عن سبب ما ذكر كما قاله السعد ويفيده قول الشارح فأجيبوا الخ ثم إنّ لفظ السؤال الذي في المطوّل ما بال الهلال يبدو الخ قال الفنري: دلالة هذا القول على أنه سؤال عن السبب دون الحكمة خفي جداً كما أشار إليه في شرح الكشاف اهـ أي فهو محتمل لكونه سؤالاً عن الحكمة وكونه سؤالاً عن السبب قال عبد الحكيم بعد إفادة مثل ما للفنري

حكمة ذلك وهي معرفة المواقيت والحلول والآجال ومعالم الحج يعرف بها وقته للتنبيه عن أن اللائق السؤال عن الحكمة قال السعد: لأنهم ليسوا ممن يطلعون بسهولة على دقائق علم الهيئة قال السيوطي في شرح عقود الجمان وهذه قلة أدب منه وجهل بمقدار الصحابة رضي الله عنهم وشنع عليه بكلام يراجعه من أراد الوقوف عليه وذكر أنه ورد ما يدل على أن المسؤول عنه هو الحكمة في خلق الأهلة لا سبب الزيادة والنقصان ونصّ السؤال يا رسول الله لم خلقت الأهلة فعلى هذا لا تكون المسئلة من خلاف مقتضى الظاهر وقوله سؤل على وزن قفل لغة في السؤال قال:

والالتفات وهو الانتقال من بعض الأساليب إلى بعض قمن
والوجه الاستجلاب للخطاب ونكتة تخص بعض الباب

أقول: من خلاف مقتضى الظاهر الالتفات وهو عند الجمهور التعبير عن معنى بطريق من الطرق الثلاثة أعني التكلم والخطاب والغيبة بعد التعبير عنه بغيره منها ولا يشترط التعبير عنه بالغير على مذهب السكاكي فهو عنده أعم منه عند الجمهور فقول الخليفة أمير المؤمنين يأمرك بكذا التفات على مذهبه

اختار صاحب الكشاف والراغب والقاضي أنه سؤال عن الحكمة كما يدلّ عليه الجواب إخراجاً للكلام على مقتضى الظاهر لأنه الأصل واختار السكاكي أنه سؤال عن السبب لما أن الحكمة ظاهرة لا تستحق السؤال عنها والجواب من الأسلوب الحكيم اهـ. قال الصبان: ويرد على السكاكي أنه حيث كانت الحكمة ظاهرة لا تستحق السؤال عنها. والجواب لم يكن الأولى بحال السائلين السؤال عن الحكمة فكيف علل العدول إلى الجواب بالحكمة بالتنبية على أن السؤال عنها أولى بحالهم اهـ والظاهر أن مثل ما في لفظ المطوّل من الاحتماليين يجري في عبارة شارحنا (قوله: حكمة ذلك) أي ثمرته الحاصلة في طرف الفعل (قوله: المواقيت) جمع ميقات وهو ما يوقت به الشيء أي يجعل وقتاً له (قوله: والحلول) أي للدين والصوم وغير ذلك وعطف الحلول على المواقيت عطف خاص على عام باعتبار المتعلق بكسر اللام للاهتمام (قوله: ومعالم الحج) أي الرايات الدالة على الحج أي على وقته كما أفاده بقوله يعرف بها وقته ولعل معالم معطوف على مواقيت وجملة يعرف بها وقته حال من معالم مبينة له وإنما خص الحج لاحتياجه إلى الوقت المعين أداء وقضاء دون غيره كالصلاة والصوم ذكره عبد الحكيم (قوله: للتنبيه) علة لأجيبوا (قوله: قال السعد) أي في تعليل اللياقة المذكورة (قوله: قال السيوطي الخ) عبارة عبد الحكيم قوله لأنهم ليسوا الخ الصواب لأن الحكمة هي التي يتعلق بها صلاح معاشهم ومعادهم والنبيّ ﷺ إنما بعث ببيان ذلك لأنه يدل على أن سبب الاختلاف ما بين في علم الهيئة وهو باطل عند أهل الشريعة فإنه مبني على أمور لم يثبت منها شيء غاية الأمر أنهم تخيلوها موافقة لما أبدعه الحكيم المطلق اهـ ببعض تصرف وهو زبدة ما أطال به السيوطي وقوله لأنه الخ تعليل لما تضمنه قوله والصواب كذا أي وإنما كان ما قاله خلاف الصواب لأنه الخ قوله وهو باطل عند الخ المناسب وهو غير ثابت عند الخ إذ هم لا يقطعون بنفيه قرره شيخنا (قوله: وذكر أنه ورد الخ) الظاهر أن هذا المذكور زيادة في الردّ على السعد بإفادة أن الآية خارجة عن موضوع المسألة فليس الجواب فيها غير مطابق حتى يحتاج لتعليل عدم المطابقة وقوله هو الحكمة الذي في عبارته سبب خلق الهلال بدل الحكمة فذكر الشارح الحكمة تنبيهاً على أن مراده السبب الغائي لا الفاعلي إذ لا يسئل عنه للعلم به (قوله: والالتفات الخ) أي في اصطلاح البيانيين وقوله هو الانتقال أي انتقال المتكلم وقوله الأساليب أي الطرق التي هي التكلم والخطاب والغيبة وسيشير الشارح إلى هذا وقوله قمن أي حقيق كمل به البيت أي ذلك الانتقال حقيق بأن يسمى بالالتفات أخذاً من التفات الإنسان وهو توجه الإنسان بوجهه إلى غير مواجهته قاله ع ق (قوله: بغيره منها) أي بطريق غير المعبر به أوّلاً من الطرق الثلاثة ويشترط أن يكون التعبير الثاني على خلاف ما يقتضيه الظاهر ويترقبه السامع ليخرج مثل قولنا أنا زيد وأنت عمرو:

نحن اللذون صبحوا الصباحا

وقوله تعالى: ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥] واهدنا وأنعمت فإنّ الالتفات إنما هو في إياك نعبد والباقي عبر على أسلوبه أفاده السعد وإنما تركه الشارح لعلمه من قوله من خلاف مقتضى الظاهر الالتفات (قوله: ولا يشترط الخ) أي بل المدار على مقتضى الظاهر وجد التغيير المذكور أم لا (قوله: فهو عنده الخ) تفريع على قوله ولا يشترط وقد علمت

لأنه منقول عن أنا لا على مذهب الجمهور لعدم تقدّم خلافه فأقسامه ستة حاصلة من ضرب اثنين في ثلاثة لأن كل قسم من الثلاثة ينقل إلى قسميه. الأوّل من التكلم إلى الخطاب نحو: ﴿وَمَا لِيَ لَآ أَعۡبُدُ ٱلَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ﴾ [يس: ٢٢] الأصل وإليه أرجع. الثاني منه إلى الغيبة نحو: ﴿إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنۡحَرۡ﴾ [الكوثر: ١، ٢] الأصل فصلّ لنا. الثالث: من الخطاب إلى التكلم نحو قوله:

طحا بك قلب في الحسان طروب ... بعيد الشباب عصر حان مشيب
يكلفني ليلي وقد شط وليها ... وعادت عواد بيننا وخطوب

الشاهد في بك ويكلفني بالياء التحتية والأصل يكلفك. الرابع منه إلى الغيبة نحو: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمۡ فِي ٱلۡفُلۡكِ وَجَرَيۡنَ بِهِم﴾ [يونس: ٢٢] الأصل بكم. الخامس من الغيبة إلى الخطاب: نحو: ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ إِيَّاكَ نَعۡبُدُ﴾ [الفاتحة: ٤، ٥]. الأصل إياه نعبد السادس: منها إلى التكلم نحو: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِي يُرۡسِلُ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابٗا﴾ [الروم: ٤٨] فسقناه الأصل فساقه ووجه الالتفات ونكتته استجلاب نفس السامع للخطاب أي

وجه الأعمية وقد أشار له الشارح بقوله فقول الخليفة الخ **(قوله: لأنه منقول عن أنا)** الأوضح والأنسب لأنّ مقتضى الظاهر أنا **(قوله: فأقسامه ستة)** تفريع على المذهبين إذ الأقسام الستة جارية في كل كما لا يخفى **(قوله: الأوّل من التكلم الخ)** أي القسم الأوّل من أقسام الالتفات الستة حاصل من المتكلم الخ **(قوله: الأصل وإليه أرجع)** إن قلت ترجعون ليس خطاباً لنفسه حتى يكون المعبر عنه واحداً. قلت نعم ولكن المراد بقوله ومالي لا أعبد المخاطبون. والمعنى ما لكم لا تعبدون الذي فطركم فالمعبر عنه في الجميع هو المخاطبون. فإن قلت: حينئذٍ يكون ترجعون وارداً على مقتضى الظاهر والالتفات يجب أن يكون من خلاف مقتضى الظاهر. قلت: لا نسلم أن قوله ترجعون على مقتضى الظاهر لأنّ الظاهر يقتضي أن لا يغير أسلوب الكلام بل يجري اللاحق على سنن السابق اهـ مطوّل وقوله حتى يكون الخ كما هو قانون الالتفات وهذا تفريع على المنفي وقوله ولكن المراد الخ أي فيكون في الكلام مخالفة لمقتضى الظاهر من غير تغيير لطريق سابقة وهذا الالتفات على مذهب السكاكي وقوله لأن الظاهر يقتضي الخ أي أنه حيث خولف مقتضى الظاهر أوّلاً وعدل إلى التكلم فمقتضى الظاهر بالنسبة لهذا العدول أن لا يغير أسلوب الكلام الخ فتحصل أن في الآية التفاتاً على المذهبين فمخالفة مقتضى الظاهر أوّلاً التفات على مذهب السكاكي وثانياً بالعدول التفات على مذهب الجمهور **(قوله: فصلّ لربك)** من فوائد الالتفات في الآية أن في لفظ الرب حثاً على فعل المأمور به لأن من يربيك يستحق العبادة اهـ صبان **(قوله: نحو قوله)** أي علقمة بن عبدة مطوّل **(قوله: طحا بك)** أي ذهب بك أي أذهبك وأتلفك فالباء للتعدية تعاقب الهمزة وقوله في الحسان متعلق بطروب ومعنى طروب في الحسان له طرب في طلب الحسان ونشاط في مراودتهنّ وقوله بعيد الشباب أي حين ولي الشباب وكاد يتصرم فمراده بقوله بعيد الشباب بعيد معظمه وبعيد تصغير بعد للقرب وقوله عصر حان مشيب أي زمان قرب المشيب وإقباله على الهجوم فهو مضاف للجملة الفعلية أعني حان مشيب وهو بدل من قوله بعيد وهذا أعني قوله عصر الخ قرينة على مراده السابق بقوله بعيد الشباب وقوله يكلفني فاعله ضمير القلب وليلى مفعوله الثاني على تقدير الباء أي يطالبني القلب بوصل ليلى فالتكليف بمعنى المطالبة وهي على غير بابها إذ المراد أنه يطلب مني ما ذكر وقوله وقد شط وليها أي بعد قربها أي بعدت أيامه وقوله وعادت الخ يجوز أن يكون فاعلت من المعاداة كأن الصوارف والخطوب صارت تعاديه ويجوز أن يجعل من عاد يعود أي عادت عواد وعوائق كانت تحول بيننا إلى ما كانت عليه قبل والخطوب جمع خطب وهو الأمر العظيم من شرحي السعد ومن الصبان **(قوله: مالك يوم الدين)** هو وصف بظاهر وهو من قبيل الغيبة والموصوف ظاهر أيضاً ع ق صبان **(قوله: فتثير سحابا)** أي تزعجه **(قوله: ووجه الالتفات)** أي وجه حسنه وقوله ونكتته عطف مرادف والمراد بها فائدته لا الأمر الباعث عليه إذ هو قصد حصول ما ذكر في نفس السامع قال الفنري: ثم هذه الفائدة العامة التي ذكرت لمطلق الالتفات سواء كان على مذهب السكاكي أو الجمهور لا تنطبق على مادّة يكون السامع فيها حضرة البارئ جلّ وعلا لتعاليه عن الاستجلاب والإصغاء فلو ذكر شيء مما يصح في حقه تعالى أيضاً لكان أنسب وقد يقال المراد إنّ الكلام الالتفاتي أينما وقع صالح لأن يقصد به هذه الفائدة بالنظر إلى نفسه مع قطع النظر عن الموانع الخارجية فليفهم اهـ ببعض تصرف وقوله على مادّة يكون السامع الخ كما في إياك نعبد **(قوله: استجلاب نفس السامع)** المصدر مضاف لمفعوله والفاعل محذوف أي استجلاب

الكلام المخاطب به لأن النفس مجبولة على حبّ المتجدّد فإذا تجدّد الكلام إلى أسلوب كان أدعى للإصغاء إليه وهذه النكتة عامة في جميع أقسام الالتفات وربما اختص كل موضع منه بلطائف ونكت كالفاتحة فإن العبد إذا ذكر اللّٰه وحده ثم ذكر صفاته التي كلّ صفة منها تبعث على شدّة الإقبال وآخرها مالك يوم الدين المفيد أنه مالك الأمر كله في يوم الجزاء فحينئذٍ يوجب الإقبال عليه والخطاب بغاية الخضوع والاستعانة في المهمات وهو معنى قوله ونكتة الخ ومما هو شبيه بالالتفات وليس منه مسئلتان ذكرهما السيوطي في عقود الجمان: الأوّل التعبير بواحد من المفرد والمثنى والمجموع عن آخر منها وهو

المتكلم نفس السامع أفاده ع ق والسين والتاء للصيرورة فيما يظهر أي صيرورة المتكلم جالباً نفس السامع لا للطلب إذ ليس فائدة للالتفات كما هو واضح (**قوله: لأنّ النفس الخ**) علة لتضمنه الاستجلاب المذكور (**قوله: فإذا تجدّد الخ**) وذلك لأنّ لكل جديد لذة قال البدر ابن مالك: العرب لكونهم يلوّنون الطعام لقوت الأشباح فهم حريون بتلوين الكلام لقوت الأرواح لأن الكلام هو قوت الروح اهـ ع ق (**قوله: وهذه النكتة الخ**) هي في النقل الحقيقي كما هو مذهب الجمهور في غاية الظهور وكذا في النقل التقديري كما هو مذهب السكاكي توجد هذه الفائدة فإنه إذا سمع خلاف ما يترقبه من الأسلوب كان له زيادة نشاط ووفور رغبة في الإصغاء إلى الكلام قاله السيد قدّس سره (**قوله: وربما اختص كل موضع منه بلطائف ونكت**) قال في الأطول عند قول الأصل وقد يختص مواقعه بلطائف أي قد يختص بعضه مواقعه ببعض اللطائف لا أنه يختص كل التفات بلطيفة سوى هذا الوجه العام وإلا لوجب أن لا يكتفي في الالتفات بالنكتة العامة اهـ قال يّس: وفيه نظر لا يخفى وأيّ مانع من أن يكون لكل موقع نكتة تختص به ونكتة تعمه وغيره اهـ والظاهر أن وجه النظر أن الملازمة التي ذكرها بقوله وإلا لوجب الخ ممنوعة فتأمل من الصبان ثم إن عبارة الشارح هذه للسيوطي ولم توافق بظاهرها ما لواحد منهما ويمكن ترجيعها لكل من الكلامين بأن يجعل المراد بالوضع فيها النوع من الستة المتقدّمة واختصاص كل نوع بلطائف باعتبار أفراده فإن النوع الواحد يكون لأفراد منه أو لجميع أفراده لطائف متعدّدة لكل فرد لطيفة لكن ينبغي على الثاني أن تجعل ربّ للتحقيق مجازاً كما في ربما يودّ الذين كفروا لو كانوا مسلمين هذا ما ظهر لي بعد التوقف (**قوله: ثم ذكر صفاته**) وهي كونه مربي جميع العالمين ومنعماً بالجلائل والدقائق ومالك يوم الدين المفيد أنه مالك الأمر الخ (**قوله: وآخرها مالك يوم الدين**) وصحح جعله نعتاً للمعرفة على مذهب الجمهور أن إضافة الوصف إلى الظرف معنوية خلافاً للرضى نقله الصبان (**قوله: يوجب**) أي الذكر المفهوم من الفعل المذكور سابقاً (**قوله: والخطاب**) عطف ملزوم اهـ صبان (**قوله: والاستعانة في المهمات**) أورد على التخصيص أن الاستعانة كثيراً ما نقع بغيره. وأجيب بأوجه منها أن المقصود بالاستعانة إنما هو اللّٰه تعالى وإن حصلت بالغير صورة حتى إن قوله يا فلان أعني بمنزلة يا أللّٰه أعني بواسطة فلان ثم إنه قد ظهر لك أن إياك نستعين ليس من الالتفات في شيء لأنه مقتضى الظاهر بعد العدول إلى الخطاب في إياك نعبد فلا يلتفت إلى ما يوهمه سوق بيان النكتة من أن فيه التفاتاً دعت إليه قوّة تحرك الإقبال أفاده الصبان عن سم والأطول.

تنبيه: قال السيوطي إن الالتفات لا يكون في جملة بل في جملتين صرح به الزمخشري في الكشاف وابن السبكي في شرحه المسمى عروس الأفراح قال: وإلا يلزم أن يكون في نحو أنت صديقي التفات وليس كذلك اهـ (**قوله: ومما هو شبيه الخ**) أي بجامع النقل من أسلوب إلى آخر في كلّ ثم إنه يظهر لي أن المسألة الأولى أشبه بالالتفات على مذهب السكاكي إذ لا يشترط فيها سبق تعبير غير ما خالف مقتضى الظاهر بل تارة يسبق نحو واللّٰه ورسوله أحق أن يرضوه وتارة لا نحو ثم ارجع البصر كرتين:

قـفـا نـبـكِ مـن ذكـرى حـبـيـب ومـنـزل

والثانية أشبه به على مذهب الجمهور إذ لا بدّ فيها من سبق تعبير غير المخالف المذكور وحينئذٍ فيكون الداعي للسيوطي إلى تقديم المسألة الأولى هو كونها أشبه بالمذهب المقدم عنده في الذكر فتأمل (**قوله: التعبير بواحد الخ**) وصورها ستة نظير الصور السابقة في الالتفات (**قوله: وهو**) أي التعبير المذكور وقوله من أنواع المجاز والعلاقة في كل تركيب ما يناسبه ففي ثم ارجع البصر كرتين العلاقة اللزوم لأن المراد لازم الكرتين وهو التعدّد ثم يصح كونه بمرتبة وبمرتبتين على ما لا يخفى وقس ثم إن مجازية التعبير المذكور لا تظهر فيما إذا كان عن المثنى أو الجمع بالمفرد المحلى بأل الجنسية كما في مثالي الشارح إذ لم يقل أحد إن المفرد المحلى بأل الجنسية إذا أريد منه المتعدد كان مجازاً فلعل كون

من أنواع المجاز بخلاف الالتفات. والمسئلة الآتية فإنهما حقيقتان مثال المفرد عن المثنى قول الأعشى:

فرجي الخير وانتظري إيابي إذا ما القارظ العنزي آبا

وإنما هما القارظان لأن المثل حتى يئوب القارظان ومثاله على الجمع:

وذبيان قد زلت بأقدامها النعل

أي النعال ومثال المثنى عن المفرد ﴿أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ﴾ [ق: ٢٤] أي ألق وعن الجمع ﴿ثُمَّ ٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾ [الملك: ٤] إذ المراد التكثير لا مرتان ومثال الجمع عن المفرد ﴿رَبِّ ٱرْجِعُونِ﴾ [المؤمنون: ٩٩] أي ارجعني وعن المثنى ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحريم: ٤] أي قلبا كما الثانية الانتقال من خطاب واحد من الثلاثة إلى آخر منها مثاله من الخطاب لواحد إلى الاثنين ﴿لِتَلْفِتَنَا عَمَّا وَجَدْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَا وَتَكُونَ لَكُمَا ٱلْكِبْرِيَآءُ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [يونس: ٧٨] وإلى الجمع ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾ [الطلاق: ١] ومثاله من الاثنين إلى الواحد ﴿فَمَن رَّبُّكُمَا يَٰمُوسَىٰ﴾ [طه: ٤٩] ومثاله من الاثنين إلى الجمع ﴿أَن تَبَوَّءَا لِقَوْمِكُمَا بِمِصْرَ بُيُوتًا وَٱجْعَلُوا۟ بُيُوتَكُمْ قِبْلَةً﴾ [يونس: ٨٧] ومثاله من الجمع إلى الواحد ﴿وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ ۗ وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [يونس: ٨٧] وإلى الاثنين ﴿يَٰمَعْشَرَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ إِنِ ٱسْتَطَعْتُمْ﴾ إلى قوله: ﴿فَبِأَىِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ [الرحمن: ٣٣، ٣٤] والنكتة في هذه المسئلة كالنكتة في الالتفات قال:

وصيغة الماضي لآت أوردوا وقلبوا لنكتة وأنشدوا

ومهمه مغبرة أرجاؤه كأن لون أرضه سماؤه

أقول: من خلاف مقتضى الظاهر التعبير عن المعنى المستقبل بلفظ الماضي ....

هذا التعبير مجازاً باعتبار الغالب فتأمل (**قوله: فرجي**) أي فترجي وقوله إيابي الإياب الرجوع والمراد هنا رجوعه من غيبته والقارظ الذي يجمع القرظ وهو ثمر السنط والعنزي نسبة إلى عنزة حيّ من العرب سمي باسم أبيه عنزة بن ربيعة أو ابن عمرو بن عوف أفاده في القاموس ومقصود الشاعر أنه لا يرجع من غيبته هذه كما أن القارظين لم يرجعا وهما رجلان خرجا لجمع القرظ فلم يرجعا (**قوله: حتى يئوب الخ**) الذي لغيره لا آتيك أو يئوب القارظان ولعله عبر بحتى لأنها أوضح دلالة من أو وإن اتحد معناهما هنا (**قوله: وذبيان**) اسم قبيلة وقوله قد زلت أي زلقت والباء في بأقدامها للمصاحبة ثم إنه يظهر لي أن قوله قد زلت الخ من باب القلب والأصل قد زلت أقدامها بالنعل لأن الزلل إنما ينسب للقدم والباء إنما تدخل على ما تتبعه كالنعل وحينئذٍ فالاعتبار اللطيف الذي تضمنه القلب هو المبالغة في خسة ذبيان حيث جعل أقدامها تابعة للنعل فتأمل (**قوله: فقد صغت**) فاؤه للتعليل وصغت مالت إلى تحريم مارية وجواب الشرط محذوف أي تقبلاً والمعنى إن تتوبا إلى الله لأنه قد مالت قلوبكما إلى تحريم مارية مع كراهة النبيّ له وهو ذنب تقبلاً كذا يستفاد من الجلالين (**قوله: يا معشر الجنّ الخ**) أن تنفذوا أي تخرجوا من أقطار أي نواحي (**قوله: والنكتة الخ**) مثله في السيوطي والمتبادر منه المسألة الثانية وقد مر أن نكتة الالتفات جارية فيه على المذهبين أو أن المسألة الأولى أشبه به على مذهب السكاكي والثانية أشبه به على مذهب الجمهور فينبغي أن تكون النكتة في المسألتين معاً كالنكتة في الالتفات فلا وجه لتخصيص الثانية اللهم إلا أن يقال إنه خص الثانية لأن النكتة أظهر فيها من الأولى كما أنها أظهر فيما هي أشبه به مما الأولى أشبه به أو أن مراده بالمسألة ما يعم المسألتين أعني ما هو شبيه بالالتفات فليتأمل (**قوله: لآت**) بالفوقية المثناة أي مستقبل كما سيشير إليه الشارح (**قوله: لنكتة**) أشار به إلى المذهب المختار في القلب وهو أنهم إنما يقلبون قلباً مقبولاً جائزاً إذا كان لنكتة وإلا ردّ ع ق (**قوله: وأنشدوا**) أي للمقبول لأن فيه نكتة ع ق (**قوله: من خلاف مقتضى الظاهر التعبير الخ**) وكذا عكسه وهو التعبير عن الماضي بلفظ المضارع إحضاراً للصورة العجيبة وإشارة إلى تجدده شيئاً فشيئاً كقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا﴾ [فاطر: ٩] أي فأثارت وقوله: ﴿وَٱتَّبَعُوا۟ مَا تَتْلُوا۟ ٱلشَّيَٰطِينُ﴾ [البقرة: ١٠٢] أي ما تلت اهـ دسوقي قال الصبان عن الأطول. **أقول في كون التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي والعكس من خلاف مقتضى الظاهر مطلقاً نظر لأنه إذا عبر عن مستقبل بلفظ الماضي على خلاف مقتضى الظاهر مرة ثم عبر عنه ثانياً بلفظ الماضي فذلك التعبير مقتضى الظاهر وعلى وفق**

تنبيها على تحقق وقوعه نحو: ﴿وَيَوْمَ يُنفَخُ فِي ٱلصُّورِ فَفَزِعَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [النمل: ٨٧] أي يفزع ونحو: ﴿أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ﴾ [النحل: ١] أي يأتي. ومنه التعبير باسم الفاعل أو المفعول نحو: ﴿وَإِنَّ ٱلدِّينَ لَوَٰقِعٌ﴾ [الذاريات: ٦] ذلك يوم مجموع له الناس لأن الوصفين المذكورين حقيقة في الحال مجاز فيما سواه ومن خلاف المقتضى القلب وهو أن يجعل أحد جزءي الكلام مكان الآخر نحو عرضت الناقة على الحوض أي أظهرته عليها لتشرب مكان عرضت الحوض على الناقة لأن القاعدة أن المعروض عليه يكون له ميل

الأسلوب حتى لو عبر عنه بلفظ المستقبل كان خلاف مقتضى الظاهر لكونه خلاف الأسلوب وأظن بك إلفا بهذا التحقيق بعد أن صرت في بحث الالتفات على التوثيق فتبين أنه ربما يكون التعبير عن المستقبل بلفظ المستقبل وعن الماضي بلفظه خلاف مقتضى الظاهر اهـ (**قوله: تنبيهاً على تحقق وقوعه**) فيه إشارة إلى أنّ التعبير عن المستقبل بالماضي لكونه استعارة بسبب تشبيه المستقبل بالماضي في تحقق الوقوع وظيفة البيان لكنه من حيث إن الداعي إليه التنبيه المذكور من وظيفة علم المعاني لكن بقي أن هذا استعارة في المشتق باعتبار الهيئة ولم يذكره القوم في مباحث الاستعارة اهـ عبد الحكيم وقوله فيه إشارة الخ أفاد أن قوله تنبيهاً الخ مشار به لأمرين كون التعبير المذكور من وظائف علم البيان من جهة كونه استعارة ومن وظائف علم المعاني من حيث إن الداعي إليه التنبيه المذكور هذا والمشير إلى كونه استعارة قوله على تحقق وقوعه لما تضمنه من الجامع بين الماضي والمستقبل والمشير إلى كونه من وظائف علم المعاني قوله تنبيهاً الخ تأمل (**قوله: ومنه**) أي من خلاف مقتضى الظاهر وقوله والتعبير الخ أي عن المستقبل (**قوله: لأن الوصفين الخ**) أي والمجاز من خلاف مقتضى الظاهر ثم كون الوصفين مجازاً فيما سوى الحال على عمومه قول الأقلّ والأكثر على أنهما حقيقة في الماضي أيضاً هذا! ما فهمه عبد الحكيم من عبارة المطوّل وفهم منها الفنري أنهما مجاز في الماضي عند الأكثرين كالمستقبل هذا وقد أشار الشارح بهذا التعليل إلى دفع سؤال ذكره السعد في شرحيه ودفعه بما أشار إليه الشارح. وحاصله أن اسمي الفاعل والمفعول كما يكونان للماضي والحال يكونان للاستقبال فهما كالفعل في الدلالة عليه من غير فرق إلا أنه يدل عليه بحسب الوضع وهما بحسب العارض وحينئذٍ فيكونان واردين في الآيتين على مقتضى الظاهر. وحاصل الجواب كما في عبد الحكيم أن اسم الفاعل والمفعول فيما وقع حقيقة وفيما لم يقع مجاز بالاتفاق فإذا استعملا فيه كان استعمالا في غير ما وضع له فيكون خلاف مقتضى الظاهر قال: وأورد عليه أنه يلزم أن يكونا دالين على الزمان بحسب الوضع فينتقض تعريف الاسم والفعل طرداً ومنعاً وأنه يلزم من ذلك أن كل مجاز بخلاف مقتضى الظاهر. والجواب أنهما موضوعان لما وقع في الحال والماضي لا أنهما موضوعان له مع الحال والماضي وشتان وأن السعد نص في شرح المفتاح بأن كل مجاز خلاف مقتضى الظاهر لأن مقتضى الظاهر أن يعبر عن كل معنى بما وضع له اهـ (**قوله: ومن خلاف المقتضى القلب**) أظهر هنا وأضمر في قوله قبله ومنه التعبير الخ لأن ذاك شبيه بما قبله فهما من نوع واحد وهو التعبير عن أحد الأزمنة بما يدل على الآخر وحينئذٍ فيكفي أدنى تنبيه على كونه مما ذكر بخلاف هذا فإنه نوع آخر مباين لما قبله فاحتاج لمزيد تنبيه وأظهر له تأمل (**قوله: وهو أن يجعل الخ**) بأن يثبت لأحد الجزئين حكم الجزء الآخر وعكسه لا مجرد تبديل المكان كما في عكس القضية وذلك كما في المثال فإن الناقة والحوض يشتركان في حكم مطلق العرض إلا أن الحكم الثابت للحوض هو العرض بلا واسطة حرف الجر فيكون معروضاً وللناقة هو العرض بواسطة حرف الجر فتكون معروضاً عليها وقد قلب ذلك وأثبت لكل حكم الآخر فصار ما كان حكمه العرض بلا واسطة حكمه العرض بالواسطة وبالعكس ع ق سم وعلم من قوله بأن يثبت الخ أنه لا ينتقض قوله هو أن يجعل الخ بقولنا في الدار زيد وضرب عمراً زيد لأنه لم يثبت لأحد الجزءين حكم الآخر بل كل منهما باق على حكمه وعلم منه أيضاً أن القلب من المجاز العقلي وعلم من قوله لا مجرد تبديل المكان الخ أن القلب أخص من العكس وقال ابن جماعة القلب أعم مطلقاً من العكس المستوي عند أهل المنطق من يّس اهـ صبان وقوله وعكسه يظهر أنه لا حاجة إليه وقوله أخص من العكس أي اللغوي وقوله وقال ابن جماعة الخ وعليه يكون مساوياً للعكس اللغوي ولا يشترط فيه إثبات حكم أحد الجزءين للآخر بل المدار على مجرد التبديل وجد الإثبات المذكور أم لا وقد علمت أنه لا إثبات في العكس المستوي فقد اتضح لك العموم المطلق تأمل (**قوله: مكان الآخر**) خرج به نحو ضرب عمرو بالبناء لنائب الفاعل (**قوله: مكان عرضت الحوض الخ**) أي أظهرته عليها لتشرب أي أريتها إياه اهـ سعد وصبان (**قوله: لأن القاعدة الخ**) تعليل لكون المثال من قبيل القلب قال الصبان عن السيد وفي هذا القلب اعتبار لطيف وهو أن المعتاد أن يؤتى بالمعروض إلى المعروض عليه فحيث أتى بالناقة إلى الحوض جعلت كأنها معروضة والحوض معروض

إلى المعروض والحوض مما يميل إليه الحيوان فيعرض هو على الحيوان لا الحيوان عليه واختلف في قبوله فقيل يقبل مطلقاً لأنه يورث الكلام ملاحة وقيل لا يقبل مطلقاً لأنه عكس المطلوب ونقيض المقصود والحق ما عليه الأصل وهو التفصيل فإن تضمن معنى لطيفاً قبل وإلا فلا فالأول نحو قوله:

ومهمهٍ مغبرةٍ أرجاؤه كأنّ لون أرضه سماؤه

والأصل كأن لون سمائه لغبرته لون أرضه أي كلونها والنكتة فيه المبالغة في وصف لون السماء بالغبرة حتى صار بحيث يشبه به لون الأرض في ذلك مع أن الأرض أصل فيه والمهمة المفازة والمغبرة المملوءة غباراً والأرجاء النواحي جمع رجى بالقصر كرجى والثاني نحو قوله:

فلما أن جرى سمن عليها كما طينت بالفدن السياعا

يصف ناقة بالسمن والفدن القصر والسياع الطين المخلوط بالتبن والأصل كما طينت بالسياع الفدن وليس في هذا القلب معنى لطيف.

عليه اهـ **(قوله: فقيل يقبل مطلقاً)** قائله السكاكي كما في الأصل **(قوله: لأنه يورث الكلام ملاحة)** أي لأنه مما يحوج إلى التنبيه على الأصل وذلك يورث الملاحة ثم إن قصد به المطابقة كان من فن المعاني والأصح أن يعدّ من فن آخر اهـ دسوقي **(قوله: وقيل لا يقبل مطلقاً)** وحمل هذا القائل ما ورد منه على التقديم والتأخير دسوقي **(قوله: وإلا فلا)** أي وإن لم يتضمن معنى لطيفاً فلا يقبل لأنه عكس المراد وعدول عن الظاهر بلا نكتة يعتد بها يعقوبي **(قوله: نحو ومهمه الخ)** انظر هلا جعل هذا من عكس التشبيه وهل ينطبق عليه تعريف القلب بالمعنى المتقدم وبتقدير أن بينهما فرقا فلم ذكر أحدهما في المعاني والآخر في البيان ثم رأيت ابن جماعة قال في حواشي التبريزي: اعلم أن القلب ذكر في أماكن خمسة هذا وهو في المعاني. والثاني: في فن البيان في بحث التشبيه المقلوب. والثالث: في البديع في التجنيس. والرابع: في البديع في غير التجنيس. والخامس: في الخاتمة في بحث السرقة ولك أن تقول أي فرق بين هذه الصور القلبية حتى صار بعضها من قبيل المحسن الذاتي ومن صميم البلاغة وبعضها من المحسن العرضي ومن توابع البلاغة يّس اهـ صبان وقوله وهل ينطبق عليه أي على عكس التشبيه **(قوله: حتى كأنه)** أي لون السماء صار بحيث أي ملتبساً بحالة هي كونه يشبه لون الأرض في ذلك أي في الغبرة اهـ دسوقي **(قوله: مع أن الأرض)** أي لون الأرض وقوله أصل فيه أي في ذلك التشبيه فحقه أن يجعل مشبهاً به ولون السماء مشبهاً بأن يقال كأن لون سمائه لون أرضه اهـ دسوقي وفيه اعتراض على الأصل في التمثيل بهذا البيت فانظره **(قوله: المفازة)** هي اسم للمكان الذي لا ماء فيه ولا كلأ فتسميته مفازة من باب أسماء الأضداد لأن هذا مهلكة لا مفازة اهـ صبان **(قوله: فلما الخ)** جوابها:

أمرت بها الرجال ليأخذوها ونحن نظن أن لن تستطاعا

وقوله جرى شبه السمن بالماء الجاري وأثبت له شيئاً من خواصه وهو الجري صبان **(قوله: القصر)** واحد القصور **(قوله: والسياع الخ)** بفتح السين وكسرها على هذا المعنى وقيل بالكسر الآلة عبد الحكيم **(قوله: وليس في هذا القلب معنى لطيف)** قال السعد ولقائل أن يقول إنه يتضمن من المبالغة في وصف الناقة بالسمن ما لا يتضمنه قولنا كما طينت الفدن بالسياع لإيهامه أن السياع قد بلغ من العظم والكثرة إلى أن صار بمنزلة الأصل والفدن بالنسبة إليه كالسياع بالنسبة إلى الفدن اهـ وقوله وقد بلغ من العظم الخ ولا يقال إن كثرة تطيين القصر لا لطف في الوصف به لأنا نقول هو وإن لم يكن فيه لطف في نفسه لكنه فيه لطف بالنسبة إلى المقصود المترتب عليه وهو إفادة المبالغة في وصف الناقة بالسمن كما أشار إلى ذلك بقوله أنه يتضمن من المبالغة الخ وقوله بمنزلة الأصل فيدل على عظم سمنها الشبيه بالطين حتى صار الشحم لكثرته بالنسبة للأصل من العظم وغيره كأنه الأصل ذكره الصبان.

المسند

أقول: أخره عن المسند إليه لأنه فرع عنه ومسوق لأجله لأن المسند إليه محكوم عليه والمسند حكم. والثاني: مؤخر عن الأول والمقصود من هذا الباب بيان الأحوال العارضة للمسند من حيث كونه مسنداً كالحذف والذكر وغير ذلك. قال:

يحذف مسند لما تقدما والتزموا قرينة ليعلما

أقول: يتعلق بالمسند أبحاث: البحث الأوّل في حذفه ويكون للنكت الماضية في حذف المسند إليه فمنها الاحتراز عن العبث أي الإتيان بما لا فائدة فيه للعلم به نحو زيد في جواب من قام وقوله:

ومن يك أمسى بالمدينة رحله فإني وقيار بها لغريب

الرحل هو المنزل والمأوى وقيار اسم فرس للشاعر وهو ضابئ بن الحرث فالمسند إلى قيار محذوف لدلالة خبر ما قبله عليه ولضيق المقام بسبب التوجع والاختصار ولحفظ الوزن أيضاً ....

الباب الثالث

حوال المسند

(قوله: أخره عن المسند إليه) أي أخر أحواله عن أحوال المسند إليه (قوله: لأن المسند إليه الخ) اللام لتعليل كون المسند مسوقاً لأجل المسند إليه ومحط التعليل قوله والمسند الخ وما قبله تمهيد له (قوله: والمسند حكم) أي محكوم به (قوله: والثاني) أي الحكم وقوله مؤخر عن الأوّل أي المحكوم عليه والمناسب في تمام التعليل أن يقول والثاني يذكر لأجل الأوّل ليتم إنتاج الدليل المشار لصغراه بقوله والمسند حكم للمدعي وهو كونه مسوقاً لأجل المسند إليه تأمل (قوله: من حيث كونه مسنداً) خرج ما يعرض له من حيث ذاته ككونه جوهراً أو عرضاً وما يعرض له من حيث حروفه ككونه ثلاثياً أو رباعياً وغير ذلك وقد مر نظيره (قوله: والتزموا) أي في الحذف وقوله قرينة أي دالة على المحذوف وقوله ليعلما أي ذلك المحذوف عند حذفه فيفيد الكلام المحذوف منه وإلا كان مختل الفائدة ولماكان وجود القرينة لا يكفي في الحذف عند البلغاء اعتبروا أسباباً أخر كالاحتراز والاختصار واتباع الاستعمال وغير ذلك اهـ ع ق ثم لا يخفى أن وجوب قرينة الحذف لا يخص حذف المسند بل يجري في المسند إليه أيضاً وكأنه لم يذكره في المسند إليه لأنه يحذف بلا قرينة كما إذا أقيم مقامه المفعول هكذا علل الأطول صنيع الأصل وقوله لأنه الخ وجريان الوجوب في المسند إليه لا يلتزم عمومه لجميع أفراده (قوله: أمسى بالمدينة رحله) أمسى إما مسند إلى ضمير من وجملة بالمدينة رحله خبرها إن كانت ناقصة أو حال إن كانت تامة وإما مسند إلى رحله مجازاً وبالمدينة خبر أو حال عبد الحكيم (قوله: اسم فرس للشاعر) وقيل اسم جمله وقيل اسم غلامه وقوله وهو ضابئ بن الحرث يقال ضبأت الأرض ضبأ وضبوءاً إذا اختبأت فيها قاله الأصمعي ضبأ لصق بالأرض ومنه سمي الرجل ضابئاً قاله السيد ويظهر أن ضابئ بالضاد المعجمة وهو مرسوم كذلك في نسخ المطول وغيره قال في المطول ولفظ البيت خبر ومعناه التحسر على الغربة والتوجع من الكربة اهـ وإلى هذا يشير قول الشارح ولضيق المقام بسبب التوجع (قوله: فالمسند إلى قيار الخ) ولا يجوز أن يكون قيار عطفاً على محل اسم إن وغريب خبر عنها لامتناع العطف على محل اسم إن قبل مضى الخبر لفظاً أو تقديراً وأما إذا قدرنا له خبراً محذوفاً فيجوز أن يكون عطفاً على محل اسم أن لأن الخبر مقدم تقديراً فلا يكون مثل إن زيداً وعمرو ذاهبان بل مثل إن زيداً وعمرو لذاهبان وهو جائز ويجوز أن يكون مبتدأ والمحذوف خبره والجملة بأسرها عطف على جملة إن مع اسمها وخبرها قاله السعد قال الصبان: وقوله لامتناع العطف الخ علل عدم الجواز بذلك لا بكونه مفرداً والمبتدأ شيئان لأنه وصف على فعيل سم أي والوصف

ومن ذلك ﴿قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّيٓ﴾ [الإسراء: ١٠٠] والأصل لو تملكون تملكون فحذف الفعل احترازاً عن العبث لوجود المفسر فانفصل الضمير وليس أنتم مبتدأ وما بعده خبر بل فاعل لفعل محذوف كما رأيت لأن لو تدخل على الاسم ويشترط للحذف قرينة تدل على المحذوف كوقوع الكلام جواباً لسؤال محقق أو مقدر فالأوّل نحو: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [لقمان: ٢٥] أي خلقهنّ الله فحذف المسند بدليل التصريح به في الآية الأخرى في قوله ليقولن خلقهنّ العزيز العليم لكونه هو فاعل لا مبتدأ والثاني نحو: ليبك يزيد ضارع لخصومة ومختبط تطيح الطوائح والمختبط الذي يأتي إليك للمعروف من غير وسيلة وتطيح من الإطاحة وهي الإذهاب والإهلاك ....

على فعيل صالح للواحد والمتعدد وظاهره ولو كان بمعنى فاعل كما هنا اهـ **(قوله: ومن ذلك الخ)** عدد المثال لأن المسند في الأول اسم وفي الثاني فعل **(قوله: قل لو أنتم تملكون)** جواب لو إذا لأمسكتم خشية الإنفاق أي الفراغ لغفلتكم عن عدم تناهي خزائنها باستيلاء الحرص عليكم اهـ صبان **(قوله: احترازاً عن العبث)** أي بناء على الظاهر من التكرار وإلا فالأوّل قبل الحذف مؤكد في الحقيقة والثاني تأكيد فلا عبث في ذكر الأوّل حينئذٍ وتسمية الثاني مفسراً في قوله لوجود المفسر إنما هي بالنظر لما بعد الحذف وبهذا يندفع ما يقال إن في هذا الأصل جمعاً بين المفسر والمفسر وهو غير جائز فالصواب أن يكون الأصل لو تملكون ويكون الحذف لغير ما ذكر وقرينة المحذوف هو المفسر قال اليعقوبي: وارتكب هذا التركيب المؤدي إلى الحذف لما فيه من التأكيد مع الإيجاز فالفعل المذكور في أصله تأكيد وبعد الحذف تفسير لكنه يتضمن التأكيدمن جهة المعنى لأن لو تقتضي المحذوف اهـ وقوله لما فيه الخ أي بعد الحذف وقوله لأن لو الخ أراد أنها تقتضي أن في التركيب فعلاً محذوفاً لا أنها تدل على عين المحذوف فلا ينافي قوله قبل وبعد الحذف تفسيراً لمقتضى أنه قرينة على المحذوف فليتأمل هذا تحقيق المقام **(قوله: وليس أنتم مبتدأ الخ)** ولم يجعل أيضاً تأكيداً للضمير بعد حذفه مع الفعل لأنه يلزم عليه حذف الجملة جميعاً وحذف بعضها أيسر مع ما فيه من حذف المؤكد وعامله وبقاء التأكيد وذلك غير معهود اهـ يعقوبي **(قوله: على المحذوف)** أي على عينه (قوله: كوقوع الكلام) أي الذي حذف فهي المسند يعقوبي **(قوله: جواباً)** نصب على الحال من الكلام **(قوله: محقق)** بأن يذكر السؤال ولو على وجه الفرض يعقوبي **(قوله: فحذف المسند)** أي الفعل المسند إلى الفاعل وهو الله كما تبين لك من التقدير فأل في المسند للعهد وقوله بدليل الخ جواب عما يقال هلا جعلت لفظ الجلالة في الآية مبتدأ والخبر محذوف بأن يكون التقدير الله خلقهن ويكون من حذف المسند أيضاً وما المرجح لكونه فاعلاً هذا وإنما تركت المطابقة بين السؤال والجواب في الإسمية والفعلية لأنّ في رعاية المطابقة إيهام قصد التقوية وهو لا يليق بالمقام لأنّ التقوية شأن ما يشك فيه أو ينكر واعتبار ذلك هنا غير مناسب للمقام أفاده الصبان عن الأطول **(قوله: فهو فاعل الخ)** تفريع على قوله فحذف المسند **(قوله: أو مقدر نحو الخ)** الأولى إبداله بقوله والثاني نحو الخ **(قوله: ليبك يزيد)** ببناء الفعل للمجهول ويزيد نائب فاعل تعدّى، إليه يبكي بنفسه لأن بكى يستعمل متوصلاً بعلى ومتعدياً بنفسه فيقال بكيت عليه وبكيته اهـ يعقوبي أي فليس من الحذف والإيصال والأصل ليبك على يزيد **(قوله: لخصومة)** متعلق بضارع وإن لم يعتمد على شيء لأنّ الجار والمجرور يكفيه رائحة الفعل وتعليقه بيبكي المقدر ليس بقويّ من جهة المعنى اهـ مطوّل وقوله ليس بقوّي الخ لأنّ هذا البكاء بكاء موته لا بكاء الخصومة مع أنها ليست سبباً قريباً للبكاء قاله عبد الحكيم **(قوله: كأنه قيل الخ)** جوّز في الأطول أن يكون السؤال الناشئ من ذكر ليبك من المأمور بالبكاء فيكون المقام مقام حذف المسند إليه أي المأمور ضارع اهـ صبان **(قوله: يبكيه ضارع)** في المفصل أن التقدير ليبكه ضارع وهو أليق بالمعنى كما أن يبكيه ضارع أوفق للسؤال أعني من يبكيه كذا في شرح المفتاح عبد الحكيم اهـ صبان **(قوله: من أجل الخصومة)** أي خصومة الغير معه ويحتمل أن تكون اللام للوقت ويرجح لأنه يحتمل خصومته وخصومة غيره عبد الحكيم وقوله ويحتمل الخ والمعنى حينئذٍ أن الضارع وقت الخصومة مطلقاً يبكي على يزيد لتذكره ما كان عليه من إغاثة الملهوف وقوله لأنه يحتمل الخ أي فالكلام حينئذٍ أبلغ في المدح تأمل **(قوله: مما تطيح)** متعلق بمختبط وما مصدرية والمعنى أن المختبط أي السائل من أجل إهلاك الطوائح أي الوقائع والشدائد ماله يبكي يزيد لأنه كان يكسب المعدوم وتعليقه بيبكي المقدر أي يبكي من أجل إهلاك المنايا يزيد يأباه سليقة الشعر لأنه لما بين سبب الضراعة ناسب أن يبين سبب الاختباط أيضاً من السعد والصبان **(قوله: للمعروف)** أي طالباً للمعروف والإحسان دسوقي **(قوله: من غير وسيلة)** أي أخفى عن الناس سؤاله لأنه كان أهل ثروة وابتلي بالسؤال لأجل إهلاك المهلكات ماله أطول اهـ صبان وهذا يفيد أن المراد بالوسيلة

فالطوائح جمع مطيحة على غير قياس فمختبط معطوف على ضارع ومقصود الشاعر أنه ينبغي أن يبكي على يزيد رجلان ذليل لكونه الناصر له وفقير أصابته حوادث الزمان فأهلكت ماله وأذهبته لأنه كان ناصر كل ذليل وجابر فقر كل فقير وهذا على قراءة ليبك بصيغة المبني للمجهول ولو قرئ بصيغة المبني للفاعل ويزيد مفعول مقدم وضارع فاعل مؤخر لم يكن مما نحن بصدده قال:

وذكـره لـمـا مـضـى أو لـيـرى فـعـلاً أو اسـمـاً فـيـفـيـد الـمـخـبـرا

أقول: البحث الثاني في ذكره وذلك للنكت الماضية في ذكر المسند إليه من كون الذكر الأصل مع عدم المقتضى للعدول عنه ومن الاحتياط لضعف التعويل على القرينة ومن التعريض بغباوة السامع وغير ذلك نحو جاء زيد في جواب من جاء ويزاد هنا أنه يذكر ليرى أي يعلم أنه فعل فيفيد التجدد والحدوث أو اسم فيفيد الثبوت فيفيد المخبر بفتح الباء أي السامع فائدة زائدة على ما تقدّم لأنه إذا حذف لا يدري هل هو اسم أو فعل مثال الأوّل زيد قائم فهذه الجملة تدل على ثبوت القيام لزيد لأنّ أصل الاسم مشتقاً كان أولا الدلالة على الثبوت لعدم دلالته على الاقتران بالزمان ومثال الثاني زيد قام فإنها تدل على تجدّد القيام وحدوثه لزيد لدلالة الفعل على الاقتران بالزمان فلو كان المسند ظرفاً نحو الفوز لمن رضي عنه مولاه احتمل الثبوت والتجدّد بحسب المتعلق أي حاصل أو حصل. فإن قلت: المشهور أن الجملة الاسمية تدل على الثبوت فكيف جعلتها في نحو زيد قام دالة على الحدوث. قلت: دلالتها على الحدوث

الشخص المجعول واسطة وفسرها عبد الحكيم بالعلقة والسابقة أي من يأتي إليك للمعروف بهذا الوصف لكونه قد اشتد احتياجه للمعروف حتى حمله على الإتيان إليك مع عدم قوّة رجائه بعد العلقة والسابقة تأمل **(قوله: فالطوائح جمع مطيحة الخ)** على حذف الزوائد كما يقال أعشب فهو عاشب ولا يقال مطيحات على القياس عبد الحكيم وقوله كما يقال الخ التشبيه في العدول إلى صيغة فاعل لإلغاء الزوائد في كلّ وإن كان المشبه جمعاً والمشبه به مفرداً تأمل **(قوله: فمختبط معطوف الخ)** هذا معلوم في نفسه متبادر من لفظ البيت وأما أنه معلوم مما سبق فلا يظهر للفاء وجه فالمناسب الواو تأمل **(قوله: ومقصود الشاعر أنه ينبغي الخ)** أشار بقوله ينبغي إلى اللام في ليبك وترك المجمل الذي هو منشأ السؤال اكتفاء بتفضيله وماله ولو ذكره لقال إنه ينبغي أن يبكي على يزيد يبكي عليه رجلان الخ تأمل **(قوله: لأنه الخ)** تعليل ليبك **(قوله: لم يكن الخ)** إذا لم يحذف فيه المسند **(قوله: مع عدم المقتضى للعدول عنه)** أي مع عدم نكتة تقتضي العدول إلى الحذف مما تقدم وذلك كقولك ابتداء زيد صالح دسوقي **(قوله: لضعف التعويل على القرينة)** يعني أن وجود القرينة مصحح للحذف لا موجب فإن عوّل على دلالتها حذف وإن لم يعوّل عليها احتياطاً بناء على أن المخاطب لعله يغفل عنها ذكراً وإن كان المخاطب والكلام في الحالين واحداً عبد الحكيم **(قوله: نحو جاء زيد الخ)** يصلح مثالاً للتعريض والاحتياط **(قوله: فيفيد التجدد الخ)** أي صريحاً على ما في المفتاح فلا يرد ما قيل إن قامت القرينة على كونه اسماً أو فعلاً فعند الحذف أيضاً إفادة الثبوت أو التجدد ومتحققة وإن لم تقم القرينة على ذلك فلا يجوز الحذف أصلاً والمراد بالتجدد اقتران المسند بالزمان وبالثبوت حصول المسند للمسند إليه من غير دلالة على تقييده بالزمان اهـ عبد الحكيم وقوله فلا يرد ما قيل الخ. حاصل الإيراد أنه إن كان المراد الذكر الذي لا قرينة مع ضدّه فهو واجب لا يعلل لأنه لتأدية أصل المراد وإن كان المراد الذكر الذي مع ضدّه وهو الحذف قرينة فإفادة التجدّد أو الثبوت ليست قاصرة على الذكر. وحاصل الجواب أنا نختار الشق الثاني ونريد إفادة ما ذكر صريحاً وهي قاصرة على الذكر **(قوله: فيفيد المخبر الخ)** تفريع على ما قبله مفاد به ضبط المصنف وما حذف منه **(قوله: لأنه إذا حذف الخ)** تعليل لترتب الإفادة المذكورة على الذكر وأراد لا يدري صريحاً كما علمت **(قوله: لأن أصل الاسم الخ)** وقول من قال يدل اسم الفاعل على الحدوث بخلاف الصفة المشبهة يحمل على أن ذلك بعروض الاستعمال وهو كثير لا في أصل الوضع وإلا كان كالفعل يعقوبي وقوله وهو كثير جملة حالية من الاستعمال ثم قول الشارح لأن أصل الاسم الخ أي وهي مشتملة عليه وما اشتمل على ما يدل على شيء فهو دالّ عليه **(قوله: لعدم دلالته على الاقتران بالزمان)** أي الذي هو التجدد ولا واسطة بين التجدد والثبوت فمتى انتفت الدلالة على أحدهما ثبتت الدلالة على الآخر فهذا تعليل لكون الأصل في الاسم الدلالة على الثبوت **(قوله: لدلالة الفعل الخ)** يقال فيه نظير ما مر في قوله لأن أصل الاسم الخ **(قوله: قلت دلالتها الخ)** حاصله أنها وإن أفادت الحدوث باعتبار إسناد الفعل إلى ضمير المبتدإ

باعتبار أحد جزءيها وهو الفعل أي الدالّ على الحدوث الفعل وأما الجملة فهي دالة على ثبوت نسبة المسند المتجدّد معناه فالقيام متجدد وحصوله لزيد ووصفه به ثابت مستقرّ قال:

وأفردوه لانعدام التقوية وسبب كالزهد رأس التزكية

أقول: البحث الثالث في إفراده أي كونه اسماً مفرداً والمفرد عند النحاة يطلق على معان ففي باب الإعراب ما ليس مثنى ولا مجموعاً وفي باب العلم ما ليس مركباً وفي باب لا والمنادى ما ليس مضافاً ولا شبيهاً به وفي باب الخبر ما ليس جملة ولا شبيهاً وهو المراد هنا فيؤتى به اسماً مفرداً لعدم إفادة تقوية الحكم وكونه غير سببي نحو زيد قائم ومنه مثال المصنف وإنما كان الزهد رأس التزكية أي الخلوص من الكدرات لاستعداد صاحبه للحضرة الإلهية فإن أريد التقوية أو كان سببياً أتى به جملة كما سيأتي ....

فهي مفيدة للثبوت من حيث كونها اسمية وقد رأيت في الصبان عن سم عن شيخه الصفوي عند شرح قول الأصل في إن وإذا ولكونهما لتعليق أمر بغيره إلى آخر ما يفيد هذا الجواب وهو أن الاسمية من حيث هي اسمية لا تدل على حدوث ولا تجدّد فما خالف هذا الجواب مما ذكره في المطوّل وغيره مؤوّل فلا تغترّ بظاهره كما اغترّ بعض الشراح وادّعى أن هذا الكلام لائح بطلانه **(قوله: باعتبار أحد جزءيها الخ)** في عدّة الفعل جزءاً تسامح وإنما الجزء هو الجملة بتمامها تأمل **(قوله: وأفردوه)** أي أتوا به مفرداً **(قوله: لانعدام الخ)** أي لاقتضاء المقام انعدام التقوية أي انعدام إفادتها **(قوله: وسبب)** بباءين عطف على التقوية بلا تقدير وفسره بعض الشراح بالسببية ولينظر هل يسوّغ الوزن حذف مثل هذين الحرفين أعني ياء النسبة وتاء التأنيث والذي يظهر أن المراد بالسبب الرابط بين المسند والمسند إليه ثم المراد رابط مخصوص وهو ما ليس مسنداً إليه في جملة الخبر ويلزم من انعدامه انعدام كون الخبر سببياً لأن السببي ما اشتمل على الرابط المذكور كما وضحه الشارح ولو قال المصنف بدل الشطر الأخير:

وسببيه كهند معطيه

لأجاد قال السعد: ثم السببي والفعلي من اصطلاحات صاحب المفتاح حيث سمي في النحو الوصف بحال الشيء نحو رجل كريم وصفاً فعلياً والوصف بحال ما هو من سببه نحو رجل كريم أبوه وصفاً سببياً وسمي في علم المعاني المسند في نحو زيد قام مسنداً فعلياً وفي نحو زيد قام أبوه مسنداً سببياً **(قوله: كالزهد رأس التزكية)** أي الزهد في الدنيا أصل التزكية للنفس من رذيلة الذلّ للخلق ومراآتهم في الأعمال واستعبادهم لها بالطمع فيما بأيديهم ومن رذيلة البخل في الأعمال ورذيلة التكبل بالشهوات ونسيان الآخرة اهـ ع ق ثم هذا مثال لما انعدم منه الأمر أن بسبب كونه مفرداً **(قوله: أي كونه اسماً مفرداً)** المناسب أي الإتيان به مفرداً كما فسر به ع ق إذ كون الاسم مفرداً إنما يفسر به المفردية وقد رجع الشارح إلى هذا التفسير في قوله بعد فيؤتى به اسماً مفرداً لعدم الخ تأمل **(قوله: لعدم الخ)** أي لاقتضاء المقام عدم إفادة تقوية الحكم واقتضائه كون المسند غير سببي والمراد بإفادة التقوية هنا الإفادة الحاصلة بنفس التركيب نحو قولك زيد قام وأنت عرفت كما يأتي فإن الإخبار بالفعل يفيد التقوية بنفس تركيبه مع المبتدإ لأن المبتدأ يطلب ذلك الفعل المسند إليه ضرورة استدعائه الخبر فانعقد بينه وبينه عند ذكره بعده ثبوت وإذا كان الفعل متحملاً لضمير المبتدإ مسنداً إليه انعقد بينه وبين المبتدإ ثبوت آخر ضرورة كون مصدوق ذلك الضمير هو المبتدأ فهذا التركيب يفيد التقوية بالوجه المذكور وهو المحترز عنه لأنه متى تحقق وجب كون المسند جملة واحترزنا بقولنا والمراد بإفادة التقوية الإفادة الحاصلة بنفس التركيب من الحاصلة بتكرر المسند فإنها لا تنافي الإفراد كقولك عرفت عرفت قاله ع ق ثم قوله لعدم الخ علة للأفراد. واعترض عليها بالجملة الواقعة خبر ضمير الشأن نحو قل هو اللّه أحد فإنها غير سببي ولا مفيدة للتقوّي فقد وجدت علة الإفراد دونه والعلة والمعلول متلازمان وجوداً وانتفاء. وأجيب بأنها مفرد معنى لكونها عبارة عن المبتدإ ولهذا لا تحتاج إلى الضمير وإن كانت جملة صورة على أنه يمكن أن يقال إنّ انتفاء الأمرين شرط في الإفراد لا سبب فيه والشرط لا يلزم من وجوده وجود ولا عدم ذكره الدسوقي. ويجاب أيضاً بأنّ العلة المذكورة علة مجوّزة فلا يلزم من وجودها وجود المعلول قرره شيخنا **(قوله: غير سببي)** أي غير منسوب للسبب الذي هو الضمير سمي الضمير سبباً تشبيهاً له بالسبب اللغوي الذي هو الحبل لأنّ الضمير تربط به الصلات والصفات كما أن الأمتعة تربط بالحبل دسوقي وسيشير الشارح إلى هذا عند قول المصنف وجملة لسبب الخ **(قوله: نحو زيد قائم)** مثال للمفرد المنتفى فيه التقوية والسببية **(قوله: لاستعداد الخ)** ولا شك

والسببي جملة علقت على مبتدأ بعائد غير مسند إليه فيها فخرج المسند في نحو زيد منطلق أبوه لأنه مفرد وفي نحو: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١] لعدم العائد وفي نحو زيد قام لأن العائد مسند إليه. قال:

وكـونـه فـعـلا فـلـلـتـقـيـيـد بـالـوقـت مـع إفـادة الـتـجـديـد
وكـونـه اسـمـاً لـلـثـبـوت والـدوام

أقول: المسند المفرد يكون فعلاً ويكون اسماً أما الأوّل فللتقييد بأحد الأزمنة الثلاثة الماضي والحال والاستقبال على أخصر وجه لدلالة الفعل على الزمان بصيغته ولا يتأتى ذلك في الاسم إلا بقيد أمس أو الآن أو غداً ....

أنه لا يتصف بما ذكر إلا خالص من الرذائل (**قوله: والسببي جملة الخ**) إن قلت إنّ في التعريف دوراً لتوقف كون المسند سببياً على كونه جملة حيث أخذت في تفسيره وتوقف كونه جملة على كونه سببياً كما هو صريح قول المصنف بعد: وجملة لسبب أو تقوية. ومستفاد من كلامه هنا مفهوماً لأن مفهوم قوله وأفردوه الخ أن كونه سببياً علة لكونه جملة. قلت المفهوم من كلام المصنف هنا وصريحه فيما يأتي أن كون المسند سببياً علة لإيراده جملة لا علة لتصوّر كونه جملة فالمتوقف على كونه سببياً إيراده جملة لا تصوّرها والمتوقف على كونه جملة تصوّر كونه سببياً لا إيراده فاختلفت جِهة التوقف فلا دور فتأمل (**قوله: علقت على مبتدأ**) أي ربطت به (**قوله: بعائد**) أي ملتبسة بعائد أو الباء متعلقة بعلقت صبان (**قوله: وكونه فعلاً**) أي ماضياً أو مضارعاً أو أمراً وقوله فللتقييد أي فلإفادة الوصف والفاء زائدة أو على توهم أما وقوله بالوقت أي المدلول للفعل وهو أحد الأزمنة الثلاثة من المضيّ والحال والاستقبال وقوله مع إفادة التجديد أي الحدوث بعد العدم اهـ ق وقوله تقييد الوصف أي الحدث الذي دلّ عليه الفعل ثم إن في عبارة المصنف أمرين ترك تقييد التقييد بالوقت وإفادة التجدّد بكونهما على أخصر وجه مع أن ترجيح الفعل على الاسم بكل منهما إنما يتأتى به إذ لولا هو لورد أنه يمكن كلّ منهما بالاسم بضميمة القرينة نحو زيد ضارب أمس أو غداً الثاني إطلاق التجديد وإرادة أثره وهو التجدّد وفيه نوع كلفة ولو قال:

والـفـعـل لـلـتـقـيـيـد بـالـزمـان مـع تـجـدّد عـلـى اخـتـصـار قـد بـرع

لسلم منهما فتأمل (**قوله: للثبوت**) أي الحصول من غير تعرض لكون ذلك الحصول متجدّداً أم لا وقوله والدوام أي دوام ذلك الحصول اهـ ع ق (**قوله: الماضي الخ**) الماضي هو زمان قبل زمانك الذي أنت فيه والاستقبال هو زمان من شأنه أن يرتقب حصوله بعد زمانك والحال هو أجزاء من أواخر الماضي وأوائل المستقبل بشرط تعاقبهما بلا مهلة ولا تأخر واحترزنا بالتعاقب بلا مهلة من الأجزاء التي وقع فيها فصل كما إذا اعتبر جزء من الثالث منه أو الرابع فما فوق فلا يسمى حالاً ثم تلك الأجزاء المسماة بالحال لم تبن على التضييق حتى لا يسمى منها حالاً إلا ما صادفه النطق فقط بل يبني الأمر على عرف أهل العربية كما يقال زيد يصلي ويكون حالاً إذا كان في أثناء الصلاة المتعاقبة ولو كان قد فرغ منها شطر وبقي شطر فعلم مما ذكر أن ليس المراد بنفي المهلة والتراخي نفي الإتساع عن تلك الأجزاء رأساً بل المراد نفي الفصل بين أجزاء الزمان المعتبرة حالاً ومقدارها حينئذٍ في الاتساع هو بعد نفي الفصل بينهما يعتبر عرفاً يعقوبي (**قوله: على أخصر وجه**) كان ينبغي أن يؤخره عن قوله مع إفادة التجدّد ليتعلق بإفادة التجدّد والتقييد على سبيل التنازع إذ يمكن كل منهما بالاسم بضميمة القرينة فترجيح الفعل بكل منهما على الاسم لا يتأتى إلا بقصد الاختصار. فإن قلت لا يرجح ذلك الفعل المضارع على الاسم لأن تقييده بأحد الأزمنة يتوقف على القرينة لاشتراكه. قلت: يحصل به التقييد بدون القرينة بأحد الأزمنة بمقتضى الوضع لا محالة وإنما يحتاج إلى القرينة ليتعين المراد. فإن قلت: فما الفائدة حينئذٍ في الإيراد فعلاوله مندوحة عن القرينة إلا أن القرينة هنا لتعين المراد وفي الاسم للتقييد قلت: فائدته التدرّج في التعيين وذلك موجب لمزيد التقرير. بقي أنه لا يظهر منافاة التقييد بالقرينة العقلية التقييد على أخصر وجه إذ القرينة العقلية لم تعدّ من موجبات الإطناب أطول اهـ صبان وقوله التدرّج في التعيين وذلك لأنه قد عين الحدث أوّلاً بكونه في زمان يحتمل كونه الحال وكونه الاستقبال ثم عين ثانياً بالقرينة بكونه في زمان معين هو الحال أو الاستقبال تأمل (**قوله: لدلالة الخ**) علة لقوله فللتقييد الخ (**قوله: بصيغته**) أي بهيئته (**قوله: ولا يتأتى الخ**) جواب عما يقال إن التقييد بأحد الأزمنة يوجد في الاسم فكيف يجعل علة لكون المسند فعلاً. فأجاب بأن العلة هو التقييد مع الأخصرية اهـ صبان (**قوله: إلا بقيد أمس الخ**) الإضافة للبيان وهذا

مع إفادة التجدّد والحدوث أي التكرار والوقوع مرة بعد أخرى للزوم ذلك للزمان الذي هو جزء مفهوم الفعل ولازم الجزء لازم الكل إذ الزمان عرض غير قارّ الذات أي لا تجتمع أجزاؤه في الوجود كقوله:

أو كلما وردت عكاظ قبيلة بعثوا إليّ عريفهم يتوسم

أي يصدر عنه تفرس الوجوه وتأملها شيئاً فشيئاً ولحظة فلحظة وأما الثاني فلعدم ما ذكر من التقييد والتجدّد وإرادة الثبوت والدوام ....

القيد هو قرينة الخ يدلّ بها الاسم على أحد الأزمنة فقد أفاد أن الاسم إنما يدلّ عليه بقرينة خارجة ثم إنه كان المناسب للشارح أن يزيد أو نحو ذلك بعد قوله غداً إذ لا تنحصر القرينة فيما ذكره قال الصبان: لا يقال قد سبق أن اسم الفاعل حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال فينبغي أن لا يحتاج لقرينة إذا أريد الحال واحتياجه لها إذا أريد غيره كاحتياج الفعل لها إذا أريد غير الزمان الذي هو حقيقة فيه وحينئذٍ لا فرق بين الفعل واسم الفاعل. لأنا نقول معنى كونه حقيقة في الحال أنه حقيقة في الحدث الحال لا في الزمان الحال ضرورة أن الزمان ليس جزءَ مدلوله بخلاف الفعل فإنه جزء من مدلوله وذلك ظاهر وفيه نظر لأن من لازم كونه حقيقة في الحدث الحال دلالته على الزمان الحالي لأنه لازم معناه فلا يحتاج في الدلالة عليه لقرينة. والجواب أن المراد الدلالة على أحد الأزمنة صريحاً واسم الفاعل لا يدل عليه صريحاً بل التزاماً فإذا أريد الدلالة عليه صريحاً احتاج إلى قرينة ع س سم بتصرف فتحصل أن معنى كلام الشارح ولا يتأتى في الاسم ذكر من الدلالة على أحد الأزمنة صريحاً إلا بقرينة **(قوله: مع إفادة التجدّد الخ)** حاصل المقام أن المسند يكون فعلاً للتقييد المذكور مع زيادة إفادة تجدّد الحدث المدلول لذلك الفعل عند اقتضاء المقام ما ذكر من التقييد والإفادة وهذا التجدّد المفاد للفعل إنما أفاده لأنه لما دلّ على الزمان الذي هو كمّ أي عرض قابل للقسمة لذاته غير قارّ الذات بحيث لا تجتمع أجزاؤه في الوجود فيلزمه التجدّد ناسب أن يعتبر التجدّد في الحدث المقارن له في دلالة الفعل كما أنه معتبر فيه لكن التجدّد المعتبر في الحدث هو الحصول بعد أن لم يكن والمعتبر في الزمان بمعنى الحصول على وجه الاستمرار شيئاً فشيئاً فالموافقة بينهما في مطلق التسمية وهذا اللازم للزمان إنما يستفاد من الفعل المضارع بواسطة المقام والقرينة فتحصل أن التجدّد المفاد للفعل مطلقاً بلا واسطة هو تجدّد الحدث بمعنى حصوله بعد أن لم يكن والذي هو لازم للزمان ولا يفاد إلا من المضارع بالقرينة هو التجدّد بمعنى الحصول على وجه الاستمرار شيئاً فشيئاً فمراد المصنف بالتجديد في البيت تجدّد الحدث لا التجدّد اللازم للزمان هذا ما أفاده اليعقوبي وغيره. إذا علمت هذا فقول الشارح أي التكرر والوقوع مرّة بعد أخرى لا يصح إذ ليس هذا هو المفاد للفعل المراد هنا بل هو لازم للزمان وقوله ولازم الجزء لازم للكل لا يناسب أيضاً لأنه صريح في تجدّد مجموع معنى الفعل المركب من الحدث والزمان دون المطلوب الذي هو تجدّد الحدث فالمناسب لو قال مع إفادة التجدد أي تجدّد الحدث المدلول للفعل وذلك لأنه لما كان التجدّد لازماً للزمان الذي هو جزء مفهوم الفعل ناسب أن يعتبر في جزئه الآخر وهو الحدث وإن كان اللازم للزمان بمعنى الحصول على وجه الاستمرار شيئاً فشيئاً والمعتبر في الحدث بمعنى الحصول بعد أن لم يكن فالموافقة في مطلق التسمية وإنما لزم الزمان التجدّد المذكور لأن الزمان عرض الخ هذا هو التحقيق الجميل الذي ينبغي عليه التعويل **(قوله: للزوم ذلك)** أي التجدّد وهذا تعليل لكون الفعل يفيد التجدّد **(قوله: إذ الزمان عرض)** أي وما هو كذلك يلزمه التجدّد بمعنى الحصول على وجه الاستمرار شيئاً فشيئاً فهذا تعليل للزوم التجدّد للزمان**(قوله: أي لا تجتمع الخ)** تفسير لقوله غير قارّ الذات صبان **(قوله: كقوله الخ)** شاهد للمسند الفعل الذي هو لإفادة ما ذكر **(قوله: أو كلما وردت الخ)** الشاهد في قوله يتوسم وعكاظ سوق للعرب كانوا يجتمعون فيه فيتناشدون فيه ويتفاخرون وكانت فيه وقائع وقوله بعثوا الخ يعني أن لي على كلّ قبيلة جناية فإذا وردوا عكاظ طلبني الكافل بأمرهم وهذا مدح في العرب للجريء منهم، وقيل إنما بعثوا إليه لأنهم لا يتم لهم إظهار مفاخرهم إلا بحضرته لأنه الرئيس على كل شريف والقاضي على كل مجد منيف اهـ من السعد والصبان **(قوله: وتأملها شيئاً فشيئاً)** هذا التفسير للسعد وغيره قال الصبان هو تفسير بحسب المقام فلا ينافي ما مرّ من أن اللازم للفعل التجدد بمعنى الحصول بعد أن لم يكن لا بمعنى التقضي شيئاً فشيئاً اهـ **(قوله: وأما الثاني)** أي الاسم **(قوله: فلعدم الخ)** أي فالإفادة عدم الخ وقد مرّ نظيره **(قوله: وإرادة الثبوت الخ)** أي إرادة إفادة ما ذكر وهذا عطف تفسير بحسب المراد من إفادة عدم ما ذكر أي إن المراد من إفادة عدم ما ذكر هو الإرادة المذكورة وليس المراد إفادة العدم المستلزمة لمطلق الثبوت ولو حذف قوله فلعدم ما ذكر من التقييد

لأغراض تتعلق بذلك كقوله:

لا يألف الدرهم المضروب صرتنا ... لكن يمرّ عليها وهو منطلق

يعني الانطلاق من الصرة ثابت للدرهم من غير اعتبار تجدّد. قال:

وقيدوا كالفعل رعياً للتمام ... وتركوا تقييده لنكتة
كسترة أو انتهاز فرصة

أقول: البحث الرابع في تقييده سواء كان اسماً أو فعلاً يعمل عمله بواحد من المفاعيل الخمسة أو شبهها كالحال والتمييز والاستثناء وذلك لتتميم الفائدة وتقويتها لأنه كلما ازداد خصوصاً زاد بعداً عن الاحتمال وكلما بعد عن الاحتمال قويت الفائدة فإن قولك ضربت زيداً أخصّ من ضربت وأقوى فائدة

والتجدّد لكان أحسن وأوفق بكلام المصنف ثم إن إفادة الثبوت الذي هو تحقق المحمول للموضوع باسمية المسند بحسب أصل الوضع وإفادة الدوام إنما هي من خارج لا بحسب أصل الوضع فكلام المصنف محمول على أن الدوام من خارج فلا منافاة بينه وبين ما أفاده الشيخ عبد القاهر من أنه لا دلالة للاسم على الدوام بحسب الوضع حيث قال إن وضع الاسم لأجل أن يثبت به الشيء للشيء من غير اقتضاء أنه يتجدّد ويحدث شيئاً فشيئاً فلا تعرّض في زيد منطلق لأكثر من إثبات الإنطلاق فعلاً له كما في زيد طويل وعمرو قصير اهـ أفاده السعد والصبان **(قوله: لأغراض الخ)** ككمال المدح أو الذم لأنهما بالدائم الثابت أكمل اهـ يعقوبي **(قوله: لا يألف الدرهم المضروب صرّتنا)** اعلم أنّ في إضافة الصرة إلى ضمير المتكلم مع الغير نكتة دقيقة وهي أن صرته مشتركة بينه وبين غيره والمشهور نصب صرتنا على أنه مفعول ليألف والأحسن نصب الدرهم المضروب ليكون عدم الألفة من جانب صرته أطول وقوله إلى ضمير المتكلم مع الغير أي يكون لما ذكر فلا ينافي أنه هنا للمعظم نفسه اهـ صبان بحذف **(قوله: لكن الخ)** فيه تكميل حسن إذ قوله لا يألف الخ ربما يوهم أنه لا يحصل له جنس الدراهم فأزاله اهـ فنري **(قوله: من غير الخ)** المناسب أن يزيد قبله دائماً كما فعل السعد لأن قوله من غير الخ لا يفيد الدوام بل يصدق بمطلق الثبوت تأمّل وإنما كان مراده أن الإنطلاق دائم لأنّ مقام المدح يقتضي دوام ذلك بدليل قوله قبل هذا:

إنا إذا اجتمعت يوماً دراهمنا ... ظلت إلى طرق الخيرات تستبق

قاله الصبان **(قوله: رعيا)** مفعول لأجله لقيدوا بمعنى المراعاة **(قوله: سواء كان اسماً أو فعلاً)** المناسب تقديم الفعل على الاسم لأنه الأصل في العمل فيحمل عليه غيره كما لا يخفى **(قوله: المفاعيل الخمسة)** المفعول به والمفعول المطلق والمفعول فيه والمفعول له والمفعول معه لكن لا بدّ في المفعول المطلق من كونه غير مؤكد لأنّ المؤكد ليس فيه تربية الفائدة كما لا يخفى أفاده الصبان **(قوله: والاستثناء)** أي المستثنى قال الرضى: المنسوب إليه الفعل أو شبهه هو المستثنى منه مع المستثنى وإنما أعرب المستثنى منه بما يقتضي المنسوب دون المستثنى لأنه الجزء الأوّل والمستثنى صار بعده في حيز الفضلات اهـ وبهذا ظهر كونه قيد للفعل واندفع ما قيل إنّ المستثنى من تتمة المستثنى منه فهو من تتمة الفاعل والمفعول وغيرهما فلا معنى لتقييد الفعل به اهـ عبد الحكيم وقوله من تتمة الفاعل أي إن كان الاستثناء منه وكذا يقال فيما بعده وقوله فلا معنى لتقييد الفعل به لأنه إما جزء من تمام الكلام إن كان من الفاعل وإما جزء قيد إن كان من غيره فهو ليس بقيد على كل حال **(قوله: وذلك)** أي التقييد لما ذكر **(قوله: لتتميم الفائدة)** قلت: هذا مشكل في المفعول به لأن الفعل المتعدّي يتوقف تعقله على تعقل المفعول به فالتقييد به لأصل الفائدة لا لتتميمها وأي فرق بينه وبين الفاعل فإن تعقله يتوقف على كل منهما. قلت: المتعدّي يتوقف تعقله على تعقل مفعول مّا وهو معقول لكل أحد لا على تعقل المخصوص بخلاف الفاعل فإن تعقل الفعل يقتضي تعقل خصوصه لأنه اعتبر في مفهومه النسبة إلى الفاعل الخاص فتأمل اسم اهـ صبان **(قوله: وتقويتها)** تفسير **(قوله: فإنّ قولك الخ)** إن قلت المناسب فإن قولك ضربت زيداً أقوى فائدة من ضربت ببعده عن الاحتمال لأخصيته من ضربت لأن المقصود بهذا التعليل إثبات كون المقيد بالمفعول أقوى فائدة لأنه أخص إذ هذا ثابت لا كلام فيه. قلت: محط التعليل قوله بعد وأقوى فائدة. إن قلت يبعده أمران تأخيره مع أنه المقصود من التعليل وحذفه والاقتصار على الأخصية في قوله وكذا ضربته الخ. قلت: أما التأخير فلأنه أراد التمهيد له بذكر ما

وكذا ضربته ضرباً شديداً أخص من الفعل وحده لإفادة نوع من الضرب وقس بقية المقيدات فقوله كالفعل أي شبه الفعل أي الفعل وشبهه من اسم فاعل أو مفعول أو غير ذلك من كلّ ما يعمل عمله ولم يبين المقيد به للعلم به من علم النحو ويستثنى من شبه المفعول به خبر كان في نحو كان زيد قائماً فإن التقييد به ليس لتمام الفائدة لعدمها بدونه لأنه هو المسند فهو ليس قيداً للفعل بل مقيد به فالمعنى تقييد نسبة القيام لزيد بالزمان الماضي المدلول لكان فقط وإن دلت وضعاً على الحدث ففي كل من الفعل وخبره فائدة مفقودة في الآخر فإن الأول يدل وضعاً على حدث مطلق يعينه خبره والثاني يدلّ عقلاً على زمن مطلق يعينه الفعل. وأما ترك تقييده فالأمور: منها ستر القيد من زمان الفعل أو مكانه أو سببه أو نحو ذلك عن المخاطب أو غيره من الحاضرين. ومنها انتهاز الفرصة أي المبادرة أي انقضاؤها. ومنها الجهل بالقيود. ومنها عدم الحاجة إليها. قال:

وخصصوا بالوصف والإضافة وتركوا لمقتض خلافه

أقول: قد يكون تقييد المسند بالوصف كقولك أخوك رجل صالح أو لإضافة نحو أخوك غلام زيد

يترتب عليه وأما حذفه فيما بعده فمن الحذف من الثاني لدلالة الأوّل وهو كثير جداً تأمل **(قوله: أي مشبه)** أي فالكاف اسم بمعنى مشبه **(قوله: أي الفعل وشبهه)** اعلم أن منطوق المصنف ثبوت ما ذكر لشبه الفعل ويفهم منه ثبوته للفعل بالأولى فقول الشارح أي الفعل الخ ليس بياناً للمنطوق فقط بل لكل من المنطوق والمفهوم تأمل **(قوله: أو غير ذلك)** كأفعل التفضيل والصفة المشبهة وصيغ المبالغة **(قوله: من شبه المفعول)** أي من حيث الانتصاب قاله الدسوقي وغيره وقوله به لا حاجة إليه **(قوله: لأنه هو المسند)** أي فلا يحصل إلا به فهذا تعليل لقوله لعدمها بدونه **(قوله: لأنه هو المسند)** لأنه الدال على الحدث بخلاف كان فإنها لا دلالة لها على الحدث كما قال السيد وغيره بل هي إنما تدل على الزمان أفاده الصبان وللدلالة المذكورة أشار الشارح بقوله بل مقيد به وسيصرح به بعد **(قوله: فالمعنى الخ)** لعل أصل النسخة تقيدت نسبة القيام الخ وتحرفت على الناسخ وإلا فقوله تقييد الخ لا يلائم قولك كان زيد قائماً تأمل **(قوله: فقط)** راجع للمدلول والأوضح جعله بجانبه **(قوله: وإن دلت وضعاً الخ)** هذا خلط مذهب بمذهب لأن القائل بدلالتها على الزمان فقط لا يقول بدلالتها على الحدث كما تقدّم ولا يقال على مذهبه ففي كل من الفعل الخ إنما يقال هذا على مذهب الرضى القائل بدلالتها على الحدث أيضاً كما أفاده الصبان فالمناسب أن يقول بدل قوله وإن دلت الخ خلافاً لمن قال إنها تدلّ على الحدث أيضاً ففي كلّ الخ **(قوله: فإن الأوّل يدل وضعاً الخ)** فمعنى كان زيد حصل شيء لزيد وقولك قائماً ونحوه تفصيل لذلك الشيء المبهم أفاده الصبان **(قوله: من زمان الخ)** أشار بالزمان والمكان إلى المفعول فيه وبالسبب إلى المفعول له وقوله أو نحو ذلك كمصاحبه وما وقع عليه الفعل وما بين نوعه أو عدده **(قوله: انتهاز الفرصة)** نحو غزال وقع **(قوله: أي المبادرة)** تفسير للفرصة وقوله أي انقضاؤها تفسير للانتهاز وفي الكلام حذف مضافين أي وتركوا التقييد لخوف انقضاء زمن المبادرة والذي في القاموس أن الانتهاز هو الاغتنام وأنّ الفرصة هي النوبة وهي هنا الأمر المحبوب الذي يتناوب حصوله بحيث يحصل لهذا تارة ولهذا أخرى وإجراء المصنف على هذا أولى وأظهر **(قوله: الجهل بالقيود)** بأن جهل المتكلم مفعول الفعل أو زمانه أو مكانه أو نحو ذلك **(قوله: عدم الحاجة إليها)** لعلمها من المقام مثلاً **(قوله: وخصصو الخ)** إن قلت ما النكتة في مخالفته للأصل حيث قدم التخصيص المذكور على التقييد بالشرط مع قوله في الخطبة سلكت ما أبدى الخ. قلت: هي كون كلّ من الإضافة والوصف أشدّ تعلقاً بالمسند من الشرط إذ الإضافة يصير بها المتضايفان كالشيء الواحد والوصف له حكم الموصوف تدبر **(قوله: بالوصف)** أي بوصفه وقوله والإضافة لغيره ثم إن المصنف قد حذف علة التخصيص من غير دليل وأفادها الشارح بقوله لقصد التخصيص ولو قال المصنف:

وخصصوا بالوصف والإضافة للقصد والترك حوى خلافه

لسلم مما وقع تأمل بإنصاف **(قوله: خلافه)** أي خلاف التخصيص كما سيشير إليه الشارح وسنوضحه **(قوله: قد يكون تقييد الخ)** أشار بلفظ التقييد إلى ما صرح به السعد من أن جعل معمولات المسند كالحال ونحوه من المقيدات وجعل الإضافة والوصف من المخصصات إنما هو مجرد اصطلاح فاعرفه **(قوله: كقولك أخوك الخ)** عبارة ع ق فيقال في

لقصد التخصيص وقد ترك تقييده لغرض اقتضى خلاف التخصيص كستر أو انتهاز فرصة ونحو ذلك مما تقدم من مقتضى ترك تقييد الفعل بمفعول ونحو ذلك. قال:

وكـونـه مـعـلـقـاً بـالـشـرط فـلـمـعـانـي أدوات الـشـرط

أقول: قد يقيد المسند بالشرط لتحصيل معنى أداته نحو إن تكرمني أكرمك ففيه تقييد إكرام المتكلم بإكرام المخاطب المفاد بان لأن الشرط قيد في الجزاء مع الإشعار بأنه سبب فيه. ولما دعت الحاجة إلى معاني أدوات الشرط تكلم عليها أهل المعاني وإن كانت من مباحث علم النحو وأكثر ما وقع بحثهم على معاني إذا وإن ولو وبيان ذلك في الأصل وشرحه. قال:

التخصيص بالوصف زيد كاتب مجيد مخصصاً كتابته بالإجادة وزيد أبيض ناصع تخصيصاً لبياضه بالنصوع دون غيره وإنما لم نمثل بنحو زيد رجل صالح لأنه قد يدّعي أنه لا فائدة إلا بالوصف فلا تخصيص اهـ وقوله قد يدعي الخ أي فيحتاج إلى الجواب بأن زيداً قد يكون صبياً والرجل هو البالغ وما لا يحوج إلى الجواب أولى إذا عرفت هذا عرفت أنه كان الأولى للشارح أن يمثل بما مثل به ع ق **(قوله: كستر)** فهذا يقتضي خلاف التخصيص وهو الإبهام على من أريد الستر عنه **(قوله: انتهاز فرصة)** نحو هذا غزال من غير ذكر كبير أو نحوه **(قوله: وكونه الخ)** تبع المصنف الأصل في تأخير هذا عن ترك التقييد بمفعول ونحوه. وقد اعترض عليه بأنه كان ينبغي أن يقدم هذا على حالة ترك التقييد المذكور ويؤخر ترك التقييد لتجري القيود الوجودية على سنن واحد ذكره الصبان عن يّس. والجواب عنه هناك لا يتأتى هنا كما يعلم بمراجعته وسنن الواحد هو التقديم على غيرها ثم هذا الاعتراض لا يجري في التخصيص بالوصف والإضافة نظراً لكونهما ليسا من القيود في اصطلاحهم كما علمت **(قوله: معلقاً)** أي على الشرط وقوله بالشرط أي بسبب أداة الشرط المقتضية لتعليق المسند على مدخولها ع ق **(قوله: فلمعاني)** أشار ع ق إلى أن الفاء واقعة في جواب أما المحذوفة الداخلة على كونه وأن اللام داخلة على مضاف محذوف هو إفادة وقدر الشارح تحصيل وكل صحيح **(قوله: قد يقيد الخ)** فسر الشارح كالمصنف في شرحه التعليق بالتقييد للإشارة إلى أن التعليق تقييد وهو المستفاد من عباراتهم وفي ع ق أنهما متغايران فراجعه **(قوله: بالشرط)** أي بفعل الشرط وهذا بسبب أداته **(قوله: لتحصيل معنى أداته)** أي لتصييره حاصلاً في ذهن السامع مع التعليق الذي بسببها أي لاقتضاء المقام تصيير معنى أداة الشرط حاصلاً في ذهن السامع مع تعليق حصول مضمون جملة بحصول مضمون أخرى حاصل ذلك التعليق بسبب تلك الأداة فالمقام يقتضي كلاً من الأمرين كما يفيده الصبان وغيره ويصرح به عبارة ع ق حيث قال فمن مثلاً من أدوات الشرط للعاقل على وجه العموم فإذا اقتضى المقام تعليق قيامك على قيام عاقل مطلقاً قلت من يقم أقم معه اهـ وقس **(قوله: ففيه تقييد الخ)** اعلم أن إن تفيد الشك مع التعليق في الاستقبال فإذا اقتضى المقام التعليق المذكور على وجه الشك لكونك غير جازم بإكرام السامع إياك مثلاً أتيت بإن فقلت إن تكرمني أكرمك فقد وجد تقييد للمسند الذي في الجزاء بالشرط على وجه الشك لاقتضاء المقام لما ذكر إذا علمت هذا علمت أنه كان المناسب للشارح في تطبيق المثال أن يقول ما قلناه وهو فقد وجد الخ إذ ما ذكره لا يفيد جميع ما اشتمل عليه المثال مما اقتضاه المقام مع أنّ مقصوده بيانه مع ما في عبارته من عدم الوضوح **(قوله: إكرام المتكلم)** أي الذي هو المسند في الجزاء وقوله: بإكرام المخاطب أي الذي هو الشرط **(قوله: المفاد بأن)** أي المفاد للكلام بأن أي الذي أفاده الكلام بسببها والمفاد بالرفع صفة لتقييد **(قوله: لأنّ الشرط قيد في الجزاء)** فالكلام هو الجزاء وإنما الشرط قيد له لكن ينبغي أن يستثنى من ذلك ما إذا كانت أداة الشرط اسماً مبتدأ وجعل خبره الجزاء أو مجموع فعل الشرط والجزاء فإنّ الكلام حينئذٍ مجموع الجملتين كما صرح به في شرح الكشاف لأن الخبر من حيث هو خبر ليس بكلام وكذا جزؤه من باب أولى فإن جعل الخبر فعل الشرط كما هو الأصح عند النحاة كان الكلام هو الجزاء اهـ صبان أي ويكون مضمون جملة الشرط قيداً له **(قوله: مع الإشعار الخ)** فائدة زائدة على التعليل وضمير إنه للشرط وضمير فيه للجزاء **(قوله: تكلم عليها أهل المعاني)** وقد أفدناك بعضها وسيأتي بعضها وقس الباقي **(قوله: وبيان ذلك في الأصل وشرحه)** حاصله أن إن وإذا يشتركان في إفادة تعليق حصول الجزاء في المستقبل بحصول الشرط فيه لكن أصل إن أي موضع استعمالها الحقيقي الشك في وقوع الشرط قيل والتوهم وقيل وكذا المظنون وأصل إذا الجزم بوقوعه ولا تستعمل إن في غير الشك وإذا في غير الجزم إلا لنكتة كما أنهما لا يدخلان على ماض من شرط أو جزاء إلا لنكتة ولو لتعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط فرضاً في

ونكروا إتباعاً أو تفخيماً حطا وفقد عهد أو تعميما

أقول: البحث الخامس في تنكير المسند وأسباب تنكيره كثيرة منها إتباع المسند إليه في التنكير نحو رجل من الكرام حاضر إذ لا يكون المسند معرفة مع تنكير المسند إليه إلا في نحو كم مالك ومنها التفخيم نحو: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢] ومنها الحط أي التحقير نحو ما زيد شيئاً ومنها أن لا يكون معهوداً نحو زيد شاعر ومنها إرادة التعميم ....

الماضي مع القطع بانتفاء الشرط فيلزم انتفاء الجزاء كما تقول لو جئتني أكرمتك معلقاً الإكرام بالمجيء مع القطع بانتفائه فيلزم انتفاء الإكرام فهي لامتناع الثاني أعني الجزاء لامتناع الأوّل أعني الشرط أي إنها للدلالة على انتفاء الثاني في الخارج إنما هو بسبب انتفاء الأول فإذا اقتضى المقام ذلك قلت مثلاً لو جئتني لأكرمتك لإفادة أن الإكرام امتنع وسبب امتناعه امتناع الشرط فإذا كان المخاطب يعلم انتفاء الإكرام وهو طالب أو كالطالب في زعمك لسبب امتناعه. قلت: ما ذكر أي امتنع إكرامي كما علمت لامتناع مجيئك أي ولو وقع مجيئك وقع الإكرام وإذا كانت لو لتعليق حصول الخ فيلزم عدم الثبوت والمضي في جملتيها إذ الثبوت ينافي التعليق والاستقبال ينافي المضي فلا يعدل في جملتيها عن الفعلية الماضوية إلا لنكتة.

تنبيه: ما تقدّم من أن الكلام هو الجزاء وأن الشرط قيد هو اعتبار أهل العربية وللمناطقة اعتبار آخر وهو أن كلا من الشرط والجزاء خارج عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب وإنما الخبر مجموعهما المحكوم فيه بلزوم الثاني للأول فمعنى قولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود باعتبار أهل العربية الحكم بوجود النهار في كل وقت من أوقات طلوع الشمس فالمحكوم عليه هو النهار والمحكوم به هو الموجود وباعتبار المنطقيين الحكم بلزوم وجود النهار لطلوع الشمس فالمحكوم عليه طلوع الشمس والمحكوم به وجود النهار فكم فرق بين الاعتبارين أفاده السعد **(قوله: إتباعاً)** أي لقصد إتباعه للمسند إليه حيث يكون وهو نكرة أيضاً وقوله أو تفخيماً أي لقصد التفخيم أي التعظيم لأن التنكير مشعر بذلك فكأنه يقال بلغ من التعظيم إلى حيث ينكر ولا يعرف ع ق **(قوله: وفقد عهد)** أي وإرادة إفادة فقد عهد المسند ثم إن المصنف اعتبر كلاً من هذا وما بعده نكتة ولا مانع منه وإن كان خلاف ما للأصل من اعتبار مجموعهما نكتة **(قوله: إذ لا يكون المسند الخ)** وما ورد مما يوهم ذلك فمن باب القلب كقوله:

ولا يك موقف منك الوداعا

فإن الأصل ولا يكن موقف الوداع موقفاً منك ع ق **(قوله: إلا في نحوكم مالك)** أي من كل ما كان من باب الاستفهام فقد جوّزوا فيه أن يكون كم مبتدأ وهو نكرة فمالك خبر وهو معرفة وعبارة ع ق ونكروا أي أتوا بالمسند نكرة إتباعاً أي لقصد اتباعه للمسند إليه من حيث يكون هو نكرة أيضاً فإنه إذا كان المسند إليه نكرة تبعه المسند في التنكير في غير باب الاستفهام إلى أن قال واحترزنا بقولنا في غير باب الاستفهام من نحو قولك من أبوك فقد جوّزوا فيه أن يكون من وهو نكرة مبتدأ ويكون أبوك خبراً وهو معرفة كذا قيل وفيه نظر لأن أبوك في المثال غير متعين المدلول فالمعنى من شخص يسمى بالاسم المذكور ويوجد فيه معناه فهو في معنى النكرة مصدوقاً وإن عرف مفهوماً فانظره اهـ وقوله: لأن أبوك الخ أي وكذا نظيره كالمال في مثال الشارح فالمعنى كم الشيء الذي يطلق عليه هذا اللفظ ويوجد فيه معناه فهو في معنى النكرة مصدوقاً وإن عرف مفهوماً. أقول يظهر لي أن هذا لا يتجه على تخصيص القاعدة فإن الخبر حيث كان معرفة مفهوماً لا يحكم عليه بكونه نكرة إذ لم يخرج عن التعريف من كل وجه بل يحسن عندي أن هذا يعلل به التخصيص فيقال إنما خصصت القاعدة بباب الاستفهام لأن الخبر فيه نكرة مصدوقاً فاغتفر عدم اتباعه لفظاً لوجود التبعية معنى في الجملة تأمل بنظر دقيق **(قوله: نحو هدى للمتقين)** بناء على أنه خبر ذلك الكتاب أو خبر مبتدإ محذوف أي هو هدي فالتنكير في هذين للدلالة على فخامة هداية الكتاب وكمالها وقد أكد ذلك التفخيم بكونه مصدراً مخبراً به عن الكتاب فيفيد الإخبار أنه نفس الهداية مبالغة وأما إن أعرب حالاً فهو خارج عن الباب ولو كان التنكير فيه للتفخيم أيضاً يعقوبي **(قوله: نحو ما زيد شيئاً)** عبارة اليعقوبي أو للتحقير كقولك الحاصل لي من هذا المال شيء أي حقير وقد مثل بقول القائل ما زيد شيئاً والظاهر أن التحقير فيه لم يستفد من التنكير بل من نفي الشيئية اهـ **(قوله: نحو زيد شاعر)** فالتنكير هنا لإرادة عدم العهد ولو أريد العهد لأتي بأل التي هي له **(قوله: إرادة التعميم)** أي جعل المسند عاماً للمسند إليه وغيره فقوله بأن لا يكون أي المسند

بأن لا يكون خاصاً بالمسند إليه كهذا المثال. قال:

وعرّفوا إفادة للعلم بنسبة أو لازم للحكم

أقول: البحث السادس في تعريفه فيؤتى به معرفة ليستفيد السامع العلم بأن ذلك المسند المعلوم حاصل لذلك المسند إليه المعلوم له إذ لا يلزم من العلم بالطرفين العلم بنسبة أحدهما للآخر فإذا كان السامع يعلم زيداً ويعلم أن له أخاً ولا يعرف اسمه فقيل له زيد أخوك حصل له العلم بالنسبة التي كان يجهلها ولا يشترط اتحاد طريق تعريفيهما بل تغاير المفهومين ولذلك أوّل نحو شعري شعري بشعري الآن مثل شعري الماضي المشهور بالحسن ويؤتى به معرفة أيضاً لإفادة السامع العلم بأن المتكلم عالم بلازم الحكم كقولك زيد أخوك لمن يعلم أنه أخوه لتفيده أنك عالم بذلك فلازم معطوف على نسبة. قال:

وقصروا تحقيقاً أو مبالغة بعرف جنسه كهند البالغة

خاصاً الخ تصوير لعمومه الذي في ضمن التعميم فتحصل أن معنى إرادة التعميم إرادة جعل المسند غير خاص بالمسند إليه فمفاد التعميم عدم الحصر الذي في الأصل **(قوله: إفادة للعلم بنسبة)** أي لإفادة العلم بنسبة خبر معلوم إلى مبتدإ معلوم وسنبين هذا أتم تبيين **(قوله: أو لازم للحكم)** هو لازم فائدة الخبر السابقة ذكره الصبان عن سم **(قوله: العلم بأن ذلك المسند الخ)** أي العلم بحصول مسند معلوم لمسند إليه مثله فقوله بأن الخ مؤوّل بمصدر هو حصول بمعنى ثبوت مفسر للنسبة وأشار بهذا إلى أن المراد بالنسبة في كلام المصنف نسبة بين معلومين لا مطلق نسبة إذ العلم بها متحقق فيما بين المنكرين أيضاً فلا يقتضي تعريفاً وأشعر قوله حاصل لذلك المسند إليه المعلوم أن تعريف المسند لا يكون إلا عند تعريف المسند إليه وهو كذلك إذ ليس في كلامهم مسند إليه نكرة ومسند معرفة في الجملة الخبرية التي كلامنا فيها وإن كان في الإنشائية كما في قولك من زيد ومن القائم كما تقدم **(قوله: إذ لا يلزم الخ)** تعليل لمحذوف مستفاد مما قبله أي وإنما صح الاحتياج إلى حكم بأمر معلوم على أمر معلوم حتى عرف المسند لأجل ما ذكر لأنه لا يلزم الخ أفاده ع ق **(قوله: فإذا كان الخ)** حاصل المقام أن السامع على كل تقدير يعرف أن له أخاً ويعرف الاسم ويعرف الذات بعينها لكن تارة يعلم اتصاف الذات بذلك الاسم ويجهل اتصافها بالأخوّة فتقول زيد أخوك وتارة بالعكس فتقول أخوك زيد فالضابط في التقديم أنه إذا كان للشيء صفتان من صفات التعريف عرف السامع اتصافه بإحداهما دون الأخرى فقدّم ما يعرف الاتصاف به أفاده السعد والصبان. قال في الأطول هذا الضابط قاصر لأنه لم يبين ما إذا عرف المخاطب كلاً من الصفتين للذات ولم يعرف أن الذات متحدة فيهما كما إذا عرف المخاطب أن له أخاً وعرف زيداً بعينه ولم يعرف أن زيداً وأخاه متحدان فتريد أن تفيده ذلك الاتحاد فأنت حينئذٍ بالخيار فاجعل أيهما شئت مسنداً إليه اهـ نقله الصبان. أقول يظهر لي أن هذه الصورة هي عين الأولى من الصورتين السابقتين الداخلتين في الضابط فإنه متى عرف زيداً بعينه كان عالماً باتصاف الذات بالاسم ومتى جهل الاتحاد كان جاهلاً باتصاف الذات بالأخوة وحيث كان الحاصل هنا علم اتصاف الذات بالاسم وجهل اتصافها بالأخوة كان عين الصورة الأولى فعليك بالاتصاف **(قوله: أن له)** أي لنفس السامع **(قوله: ولا يعرف اسمه الخ)** هذا لازم لعدم معرفة أنه ذات زيد وإلا فلو عرف أنه ذات زيد لعرف الاسم فقد اكتفى باللازم عن الملزوم وكان الأوضح التصريح بالملزوم تأمل **(قوله: فقيل له زيد أخوك)** أي بتعريف الطرفين وقوله حصل له العلم بالنسبة الخ أي وهي التي بين المعلومين **(قوله: اتحاد طريق تعريفيهما)** كأن يكونا معرّفين بأل نحو الراكب هو المنطلق أو موصولين نحو الذي عندك هو الذي كان معي بالأمس **(قوله: بل تغاير المفهومين)** أي بل يشترط تغاير المعنيين للجزءين وإن اتحدا مصدوقاً فقولك الشاعر هو الضاحك مصدوق الجزءين واحد ومعناهما مختلف إذ معنى الأوّل ذات ثبت لها الشعر ومعنى الثاني ذات ثبت لها الضحك **(قوله: ولذلك)** أي لاشتراط تغاير المفهومين **(قوله: بشعري الآن الخ)** التأويل إنما هو بقوله الآن وبقوله الماضي الخ وأما مثل فهي للإشارة إلى مضاف مقدر قبل الخبر **(قوله: بأن المتكلم الخ)** بيان للازم الحكم وقوله بلازم الحكم المناسب حذف لازم لأن لازم الحكم هو كون المتكلم عالماً بنفس الحكم والمراد هنا الحكم الذي بين المعلومين **(قوله: فلازم معطوف الخ)** تفريع على إعادة لفظ العلم قريباً إشارة لما ذكره **(قوله: وقصروا الخ)** عبارة ع ق ثم إن تعريف الخبر قد يكون باللام العهدية كقولك زيد هو المنطلق أي هو ذلك المنطلق المعهود لك أيها المخاطب وقد يكون باللام الجنسية والتعريف بها يفيد الحصر حقيقة أو ادّعاء وإلى إفادة الحصر بها أشار بقوله قصروا الخ اهـ والمراد قصر المسند على المسند إليه **(قوله: تحقيقاً)** مفعول مطلق أي قصروا تحقيقاً وكذا مبالغة **(قوله: بعرف جنسه)** أي بتعريف بما يدل على إرادة جنسه أي جنس المسند وهو أل الجنسية فعرف بمعنى تعريف وإضافته إلى

أقول: المسند قد يعرف لقصد قصره على المسند إليه تحقيقاً كقولك زيد الأمير إذا لم يكن أمير غيره أو مبالغة كقولك زيد الفقه أي الكامل في الفقه كأنك لم تعتدّ بفقه غيره ومنه مثال المصنف. قال:

وجملة لسبب أو تقويه كالذكر يهدي لطريق التصفيه

أقول: البحث السابع في كون المسند جملة وذلك إما لكونه سبباً أو مشتملاً على السبب وهو ضمير المسند إليه لأنه سبب لربط الجملة به نحو زيد قام أبوه وإما لتقوية الحكم بنفس التركيب أي لا بالتكرير والأداة نحو أنا قمت ومنه مثال المصنف ولا يشترط في الجملة أن تكون خبرية وجملة معطوف على معلقاً. قال:

واسمية الجملة والفعليه وشرطها لنكتة جليه

جنس لأدنى ملابسة ثم هذا الظرف متعلق بقصروا والباء للسببية **(قوله: كهند البالغة)** مثال للثاني أي كقولك هند البالغة للحسن البديع قصر البلوغ الحسن الرفيع على هند لأن البلوغ في غيرها كالعدم لقصوره عن مرتبتها ويحتمل أن يريد أنها الموصوف بالبلوغ وهو الاحتلام دون غيرها من أخواتها مثلاً فيكون القصر إضافياً وفيه برودة كما أن في الوجه الأوّل إجحافاً أفاده ع ق وعلى الاحتمال الثاني فهو مثال للأوّل **(قوله: يعرف)** أي بأل الجنسية **(قوله: إذا لم يكن الخ)** أشار إلى أن ضابط القصر الحقيقي أن لا يوجد المقصور في غير المقصور عليه ثم هو أعم من أن يكون مبنياً على الاستغراق الحقيقي أو العرفي فزيد الأمير يحتمل أن يراد به كل أمير البلد فيكون استغراقاً عرفياً فيفيد قصر إمارة البلد تحقيقاً وأن يراد به كل الأمير فيفيد قصر الأمير مطلقاً لكنه كاذب أطول اهـ صبان وقوله مبنياً الخ أي سببه كون المقصور عليه أسند إليه المستغرق استغراقاً حقيقياً أو عرفياً **(قوله: أو مبالغة)** أي قصراً غير محقق بل للمبالغة صبان **(قوله: كأنك لم تعتد الخ)** فقصر الفقه عليه غير محقق بل هو ادّعائي **(قوله: لسبب)** أي لوجود سبب موصل للمسند إليه كذا يستفاد من شرح المصنف واللام للسببية فقول الشارح وع ق لكونه سببياً بيان للمقصود تأمل **(قوله: أو تقوية)** أي تقوية ثبوت المسند للمسند إليه أو نفيه عنه نحو زيد قام وما زيد قام ثم إن اللام الملحوظة في المعطوف للسببية أيضاً لا للغرض فالمعنى ولحصول التقوية أي التقوّي بها ولو لم يكن مقصوداً فتدخل صور التخصيص نحو أنا سعيت في حاجتك ورجل جاءني لحصول التقوّي فيها وإن كان القصد التخصيص أفاده الصبان.

تنبيه: التي للتقوية لا تكون إلا فعلية قاله اليعقوبي وهو واضح **(قوله: كالذكر الخ)** مثال للثاني إذ فيه تكرير إسناد الهداية إلى الذكر وبه تحصل التقوية وقوله لطريق التصفية الإضافة للبيان أي الطريق الذي هو تصفية النفس من الحجب الشهوانية **(قوله: أو مشتملاً الخ)** أفاد أنه منسوب إلى السبب **(قوله: لأنه سبب لربط الخ)** تعليل لمحذوف مفهوم مما قبل أي وإنما سمي سبباً لأنه الخ وأراد أنه سبب فاعلي أي إنه رابط للجملة به أي بالمسند إليه هذا وكان المناسب له أن يقول لأنه رابط للجملة به أي والرابط هو معنى السبب لغة لأنّ عبارته ظاهرها تعليل الشيء بنفسه وإن آلت إلى ما ذكر تأمل **(قوله: نحو زيد قام أبوه)** مثال للسببي **(قوله: بنفس التركيب)** بأن يكون المسند جملة مشتملة على الإسناد إلى ضمير المسند إليه **(قوله: لا بالتكرير)** إذ لا يقتضي كون المسند جملة لحصوله مع الإفراد نحو عرفت عرفت **(قوله: والأداة)** يقال فيه ما قيل في التقوّي بالتركيب ومثاله إن زيداً عارف **(قوله: نحو أنا قمت)** مثال للتقوّي المراد هنا **(قوله: ولا يشترط في الجملة الخ)** أما في جملة المسند السببي فربما يظهر نحو زيد اضربه بناء على جواز ما ذكر وأما في جملة المسند التي هي للتقوّي فلا يظهر له مثال بل ربما أفادت عبارة اليعقوبي في ذكر سبب التقوّي عن المفتاح أن الجملة فيه لا تكون إلا خبرية تأمل **(قوله: وجملة معطوف الخ)** مثله في شرح المصنف والأقرب منه أنه مبتدأ خبره لسبب لا سيما وهو مناسب لما بعده بلصقه **(قوله: واسمية الجملة الخ)** يظهر لي أن الياء في اسمية وفي الفعلية ياء المصدرية لنعل مقدّر كالياء في الضاربية أي كون الشخص ضارباً بدليل أن معنى الإسمية كون الجملة اسمية وكذا ما بعدها تأمل ثم إن أل في الجملة للعهد الذكرى والمعهود جملة في البيت قبله فمفاد مجموع البيتين أن المقتضى لإيراد الجملة مطلقاً إما التقوّي أو كونه سببياً والمقتضى لخصوص كونها إسمية أو فعلية أو شرطية ما مرّ وسيذكره الشارح **(قوله: وشرطها)** أي شرطيتها وألجأته الضرورة إلى الحذف ولو قال:

وكونها فعلية وإسميه شرطية لنكتة جليه

أقول: اسمية الجملة وفعليتها وشرطيتها لما مضى من أن الإسمية للدوام والثبوت والفعلية للتجدد والحدوث والشرطية للاعتبارات المختلفة الحاصلة من أدوات الشرط إلى آخر ما تقدم. قال:

وأخروا أصالة وقدموا لقصر ما به عليه يحكم
تنبيه أو تفاؤل تشوّف كفاز بالحضرة ذو تصوّف

أقول: البحث الثامن في تقديمه وتأخيره فتأخيره للأصل وينبغي إذا كان ذكر المسند إليه أهمّ وتقديمه إما لقصره على المسند إليه نحو: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾ [الصافات: ٤٧] بخلاف خمر الدنيا ....

لكان أوضح وأسلم **(قوله: جلية)** أي ظاهرة مما مر ع ق **(قوله: من أن الإسمية الخ)** ينبغي أن تقيد بما خبرها اسم لا فعل وإلا لم تفد الدوام والثبوت بل التجدّد كما هو ظاهر سم صبان وذلك لأنك إذا قلت زيد أبوه انطلق فقد أسند الإنطلاق في الفعلية لضمير الأب على وجه التجدّد فليكن إسناده إلى زيد كذلك إذ لا فرق تأمل **(قوله: والفعلية للتجدّد الخ)** كقولك زيد يشتغل أبوه بما أهمك حيث يقتضي المقام الإخبار عنه بأن أباه يتجدد له الشغل بما أهم المخاطب يعقوبي **(قوله: والشرطية للاعتبارات الخ)** نحو زيد إن تلقه يكرمك حيث يقتضي المقام الإخبار عنه بالإكرام الحاصل على تقدير اللقّى المشكوك فيه وزيد إذا لقيته يكرمك حيث يقتضي المقام الإخبار عنه بالإكرام المعلق بوقوع اللقّى المحقق على هذا فقس صبان بأدنى تصرف.

تنبيه: أهمل المصنف والشارح الكلام على ظرفية الجملة. قال الأصل وشرحه وهي لاختصار الفعلية لأن الظرف مقدّر بالفعل على الأصح لأن الفعل هو الأصل في العمل اهـ **(قوله: أصالة)** أي لقصد إفادة الأصالة إذ الأصل في المسند التأخير لأنه وصف للمسند إليه وقصد الإجراء على الأصالة حيث لا مقتضى للعدول عنه واجب فتقول زيد قائم لا قائم زيد بالتقديم إذ لا يقدّم إلا لمقتضى ع ق **(قوله: لقصر الخ)** ما واقعة على مسند إليه وبه متعلق بيحكم وضميره للمسند وكذا عليه وضميره للمسند إليه وصلة قصر محذوفة أي عليه أي المسند فقد أفاد المصنف أن التقديم لقصر المسند إليه على المسند وهو المختار وسيأتي الكلام عليه مع ما ذكره الشارح مما خالفه **(قوله: أو تفاؤل)** أي يكون التقديم للتفاؤل الذي هو أن يسمع من أوّل وهلة ما يسرّ اهـ يعقوبي ولعل في كلامه حذف مضاف أي أثر أن يسمع إذ التفاؤل هو ما ينشأ عن سماع ما ذكر من ترقب ما يسرّ كما أن التشاؤم هو ترقب المكروه تأمل **(قوله: وينبغي الخ)** أي يتأكد طلبه وهذا زائد على المصنف **(قوله: إما لقصره على المسند إليه)** يفيد ظاهره أن القصر من قصر الصفة على الموصوف وقد ردّه السعد وارتضى أنه قصر موصوف على صفة وعلله الفنري بأنه القانون في الاستعمال فكان المناسب للشارح أن يقول إما لقصر المسند إليه عليه لا سيما وكلام المصنف كالصريح فيه وسيأتي تخريج مثال الشارح على كلّ من الطريقتين **(قوله: لا فيها غول)** الغول هو ما يحصل بشرب الخمر من وجع الرأس وثقل الأعضاء يعقوبي **(قوله: بخلاف خمر الدنيا)** أي فإنّ فيها غولاً. إن قلت المسند هو الظرف أعني فيها والمسند إليه ليس بمقصور على المسند على هذا الحلّ بل على كل جزء منه أعني الضمير الراجع إلى خمر الجنة وحينئذٍ فلا يصح التمثيل بالآية لما إذا كان التقديم لقصر المسند إليه على المسند. قلت: المقصود من العبارة أعني بخلاف الخ خلاف هذا الظاهر وهو أن عدم الغول مقصور على الإنصاف بالكينونة في خمر الجنة لا يتجاوزه إلى الاتصاف بالكينونة في خمر الدنيا هذا إن اعتبرت النفي في جانب المسند إليه بأن جعلته جزءاً منه فإن اعتبرته جزءاً من المسند فالمعنى أن الغول مقصور على عدم الحصول في خمر الجنة لا يتجاوزه إلى عدم الحصول في خمر الدنيا فالمسند إليه على كل من الاحتمالين مقصور على المسند قصراً غير حقيقي فإن قصر عدم الغول في الأوّل على الكينونة في خمر الجنة والغول في الثاني على عدم الكينونة في خمر الجنة إنما هو بالنسبة إلى خمر الدنيا دون سائر المشروبات وإلا لزم أن عدم الغول لا يتجاوز إلى الكينونة في لبن الجنة أو أن الغول لا يتجاوز إلى عدم الكينونة في لبن الجنة مثلاً وهو باطل هذا إيضاح ما ذكره السعد مخرجاً للمثال على ما ارتضاه من أن التقديم لقصر الموصوف على الصفة وأما تخريجه على الطريقة المردودة التي يفيدها ظاهر الشارح فالمعنى على اعتبار النفي في جانب المسند إليه أن الكينونة في خمر الجنة مقصورة على عدم الغول لا نتجاوزه إلى الغول وعلى اعتباره في جانب المسند أن عدم الكينونة في خمر الجنة مقصور على الغول لا يتجاوزه إلى غيره من الصفات الجميلة التي في خمر الدنيا هذا والقضية على الاعتبار الأوّل معدولة الموضوع وعلى الثاني معدولة المحمول ثم إن جعل التقديم في الآية للقصر يقتضي مسوّغاً للابتداء بالنكرة غير التقديم لأن إفادة القصر في نحو ذلك مقيدة بأن يصح الابتداء بدون التقديم وحينئذٍ فالمسوّغ جعل التنوين للتنويع لا النفي لعدم تسلطه على

ولذا لم يقدم في قوله لا ريب فيه بأن يقال لا فيه ريب لئلا يفيد ثبوت الريب في سائر كتب الله تعالى أو للتنبيه على أنه خبر من أوّل وهلة لا نعت نحو:

له همم لا منتهى لكبارها

إذ لو قيل همم له توهم أنه نعت لشدة طلب النكرة للنعت أو للتفاؤل نحو:

سعدت بغرّة وجهك الأيام

أو لتشوّق النفس إلى ذكر المسند إليه بأن يكون ....

المبتدإ حال العدول ولا كون الغول مصدراً لأن ذلك مخصوص بالدال على تعجب أو دعاء ذكره الصبان **(قوله: ولذا)** أي ولأن التقديم يفيد التخصيص وقوله لم يقدم أي المسند الذي هو الظرف وقوله بأن يقال الخ تصوير للتقديم **(قوله: لئلا يفيد الخ)** تعليل للنفي وفيه أن التقديم لا يلزم أن يكون للتخصيص بل قد يكون لغيره كالاهتمام إلا أن يقال المراد لئلا يتوهم إفادة ثبوت الخ قاله سم ثم إن وجود المانع المعنوي من تقديم الخبر لا ينافي وجود المانع اللفظي وهو عدم التكرير وكذا كون الأصل تقديم الاسم على الخبر قاله عبد الحكيم وقوله وهو عدم التكرير أي لأنه إذا فصل بين لا واسمها بالخبر وجب التكرير وكذا يجب الرفع أيضاً صبان والسائر هنا بمعنى الباقي ثم إنّ الظاهر أنّ إفادة التقديم ما ذكره مبنية على أنّ التقديم لقصر المسند إليه على المسند لا على ما للشارح فتأمل **(قوله: في سائر كتب الله)** أي مع انتفائه عنها لأنّ المراد بالريب هنا كونها مظنة له لا بالفعل لوقوعه في القرآن والكون مظنته منتفية عن سائر كتب الله تعالى لما فيها من الإعجاز بنحو الإخبار عن المغيبات سم صبان **(قوله: أو للتنبيه الخ)** أي عند اقتضاء المقام تعجيل المراد من الكلام لأجل خوف فوات الفرصة مثلاً أو لطلب تحققه فراراً من الذهول للاعتناء بالمدح والتعظيم اهـ يعقوبي **(قوله: على أنه خبر الخ)** إنما كان التقديم منبهاً على الخبرية ونفي النعتية لأنّ النعت لا يتقدّم على المنعوت وإنما قال من أوّل وهلة لأنه ربما يعلم أنه خبر لا نعت بالتأمل في المعنى والنظر إلى أنه لم يرد في الكلام خبر المبتدإ قاله السعد **(قوله: من أوّل وهلة)** متعلق بمحذوف حال من التنبيه وكان الأولى تقديمه كما صنع الأصل ومعنى من أوّل وهلة من أوّل شيء فهو بمعنى قول الأصل من أوّل الأمر **(قوله: له همم الخ)** تمامه:

وهمته الصغرى أجلّ من الدهر

والهمة الإرادة كما في المختار وتمدح إن تعلقت بمعالي الأمور وقوله أجل أي باعتبار متعلقها من الدهر أي الذي كانت العرب تضرب بهممه المثل لأنه لوقوع العظائم فيه كأن له هَمماً تتعلق بتلك العظائم فالصغرى أجل من الدهر نفسه فضلاً عن هممه ع ق ويحتمل غير ذلك والبيت لحسان يمدح به النبيّ ﷺ وبعده:

له راحة لو أن معشار جودها على البر كان البر أندى من البحر

أفاده الصبان **(قوله: أنه)** أي له المؤخر عن همم **(قوله: لشدة طلب الخ)** أي فإذا قدمت على الخبر فلا بد أن يتوهم من أوّل الأمر أن ما بعدها وصف فينتظر الخبر فيفوت الفرض من تمكين مدحه وتعظيمه في القلوب بأنّ له هَمماً موصوفة بما ذكر لأنّ انتظار الخبر ربما يخل بامتلاء القلب من أوّل وهلة لتعظيم الممدوح وذلك الامتلاء الأوّلي مقصود للمادح لأنه أنسب بمقام المدح من غيره وبقول الشارح لشدّة الخ يندفع ما يقال إنه قد تتوهم الحالية حال التقديم وأنهم لم يقدّموا في نحو زيد القائم مع عدم العلم من أوّل الأمر بأنه خبر لا نعت. وحاصل الدفع أنه نظر لتوهم النعتية في النكرة فدفع بالتقديم دون غيره لقربه بسبب شدّة الخ وبعد غيره بعدم ما يقوّيه اهـ من اليعقوبي والصبان **(قوله: سعدت الخ)** لا يقال هذا فعل يجب تقديمه على فاعله فليس التقديم للتفاؤل لأنه يجوز تأخيره في تركيب آخر بأن يقال الأيام سعدت اهـ يعقوبي وتمامه:

وتزينت ببقائك الأعوام

(قوله: أو لتشوّق الخ) قال ع ق إنّ المصنف عبر بالتشوّق عن التشويق قال في شرح الأصل والغرض من التشويق أن يقع المشوق إليه في النفوس ويكون له فيها محل وذلك لأنّ الحاصل بعد الطلب أعزّ من المنساق بلا تعب **(قوله: بأن يكون)** الباء للسببية أي إنّ سبب حصول التشويق بالتقديم كون المسند فيه طول أي بذكر وصف أو أوصاف وقوله يقتضي ذلك لا حاجة إليه مع أنه يفيد أنّ السبب هو نفس الطول وهو يخالف ما أفاده بالباء من أنّ السبب هو الكون طويلاً. اللهم

في المسند طول يقتضي ذلك نحو:

ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتها شمس الضحى وأبو إسحاق والقمر

ومنه مثال المتن وتقدّم الكلام عليه.

إلا أن يقال اسم الإشارة يعود إلى التشوّق مراداً منه أثر التشويق لا نفسه فيكون في الكلام شبه استخدام فافهم (**قوله: ثلاثة الخ**) قدّم الخبر وهو ثلاثة الموصوف بإشراق الدنيا أي صيرورتها مضيئة بسبب بهجتها للتشويق إلى ذكر المسند إليه الذي هو هذه الثلاثة والغرض من التشويق التمكن السابق وتشرق بضم التاء من أشرق لا بفتحها من شرق بمعنى طلع كما لا يخفى ثم الغرض من الثلاثة أبو إسحق وعطف تلك الثلاثة بعضها على بعض بالواو إيهاماً لعدم العلم بأنّ الشمس أقوى من أبي إسحق في الإشراق وأضاف الشمس إلى الضحى لأنه ساعة قوّتها مع عدم شدّة إيذائها وأبو إسحق كنية المعتصم من اليعقوبي والصبان (**قوله: ومنه مثال المصنف**) الكلام عليه ظاهر مما مر (**قوله: وتقدّم الخ**) هو ما ذكره في الباب الأوّل عنا قول المصنف:

الذكر مفتاح لباب الحضره

في متعلقات الفعل

أقول: المتعلقات جمع متعلق بكسر اللام وفتحها المعمولات التي تتعلق بالفعل أي يرتبط معناها به كالمفاعيل وشبهها من حال وتمييز والمقصود من هذا الباب بيان أحوالها من ذكر وحذف وتقديم وتأخير ونحو ذلك وحكم أحوال معمولات ما يعمل عمله كاسم الفاعل كذلك واقتصروا في الترجمة على الفعل لأصالته في العمل قال:

والفعل مع مفعوله كالفعل مع ... فاعله فيما معه اجتمع
والغرض الإشعار بالتلبس ... بواحد من صاحبيه فائتس

أقول الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل في أن الغرض من كل منهما إفادة التلبس به لا إفادة

الباب الرابع

في متعلقات الفعل

اعلم أنّ أحوال هذه المتعلقات يستفاد كثيرها مما تقدّم كالتعريف والتنكير وشبه ذلك وإنما بوّب لما له مزيد اختصاص منها وأفرد الكلام فيما بعد من المفعول به لقربه من الفاعل وكثرة دوره ومن علم حكمه يعلم حكم غيره بالمقايسة **(قوله: بكسر اللام وفتحها)** لأنّ التعلق نسبة من الجانبين قال الفنري: والمحققون على كسر اللام وإن صح الفتح أيضاً إذ المراد بها معمولات الفعل والمتعارف أنّ المعمول متعلق بالكسر والعامل متعلق بالفتح وسره أنّ التعلق هو التشبث والمتشبث بالكسر هو المعمول الضعيف وبالفتح هو العامل القويّ اهـ وربما يشير إلى أحسنية الكسر قول الشارح التي تتعلق بالفعل حيث لم يقل التي بينها وبين الفعل تعلق جرياً على الاحتمال في اللام تأمل **(قوله: بيان أحوالها)** أي بيان حكم أحوالها **(قوله: وحكم)** مبتدأ خبره كذلك **(قوله: واقتصر في الترجمة الخ)** قد قال المناسب حذف قوله في الترجمة إذ لم يذكر متعلق شبه الفعل في المترجم له حتى يكون الاقتصار في خصوص الترجمة دونه. إن قلت هو داخل في عموم المفعول في قوله ويحذف المفعول الخ إذ لم يقيده بكونه للفعل فلا اقتصار في المترجم. قلت: يمنع الدخول قوله بعد واحكم الخ فإنه يفيد أن الكلام في مفعول الفعل ويمكن الجواب بأنه لما علم متعلق شبه الفعل بالمقايسة كان مذكوراً حكماً فالاقتصار حينئذٍ في خصوص الترجمة دون المترجم له تأمل **(قوله: والفعل الخ)** عبارة ع ق ثم مهد لبيان الأحوال أن الغرض من ذكر الفعل مع المفعول كهو في ذكره مع الفاعل وهو إفادة تلبسه بكل منهما بقوله والفعل الخ اهـ ثم الواو التي في أوّل التراجم إما استئنافية أو عاطفة وقوله والفعل أي المتعدّي وقوله كالفعل أي مطلقاً **(قوله: والغرض)** أي الذي اشترك فيه كل من الفعل مع الفاعل والفعل مع المفعول المجمل في قوله فيما له الخ وقوله الإشعار أي إشعار التركيب وقوله بالتلبس أي تلبس الفعل بواحد من صاحبيه وهو الفاعل في الأوّل والمفعول في الثاني هذا هو المناسب في حل المصنف. ومحصله أن الغرض الذي اشتركا فيه هو إفادة التركيب تلبس الفعل بما ذكر معه. وحاصل معنى البيتين أن الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل في الغرض وهو إفادة التركيب تلبس الفعل بما ذكر معه تأمل **(قوله: فائتس)** كمل به البيت أي اقتد بما قيل في التسوية المذكورة **(قوله: الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل)** الظرف معمول لمضاف مقدر أي ذكر الفعل مع المفعول كذكره مع الفاعل وأدخل كلمة مع على التابعين اللذين كل منهما قيد للفعل مريداً بها مجرد المصاحبة فإنها قد تستعمل في هذا المعنى كما صرّح به الشريف في حواشي المفتاح وإن كان الشائع دخولها على المتبوع فنرى أو يقال أشار إلى أن القيد هو مناط الفائدة فكأنه المتبوع في نظر البليغ اهـ صبان **(قوله: في أن الغرض الخ)** المناسب في الغرض وهو إفادة الخ ليتفرع عليه ما أفاده بعد من أن ما واقعة على الغرض **(قوله: من كل منهما)** أي من

وجوده فقط وإلا لقيل وجد الضرب مثلاً إلا أن جهة التلبس مختلفة ففي الفاعل من جهة وقوعه منه وفي المفعول من جهة وقوعه عليه والمميز لذلك الرفع في الأوّل والنصب في الثاني فقوله فيما له معه اجتمع أي في الغرض الذي لأجله اجتمع فضمير له عائد على الموصول واللام للتعليل وضمير له معه عائد إلى الفعل أو الفاعل وفاعل اجتمع إما يعود إلى الفعل أو الفاعل على التقديرين أيضاً وصاحبيه أي الفعل المراد بهما الفاعل والمفعول. قال:

وغير قاصر كقاصر يعدّ مهما يك المقصود نسبة فقد

أقول: الفعل إما أن يكون قاصراً أي غير متعد أولا الأوّل يقتصر على ذكر فاعله معه نحو قام زيد والثاني أي المتعدي إما أن يقصد الإخبار بالحدث في المفعول دون الفاعل فيبني للمفعول نحو ضرب عمرو أو يقصد إثباته لفاعله أو نفيه عنه من غير اعتبار تعلقه بمفعول فينزل منزلة القاصر ولا يقدر المفعول لأن المقدر كالموجود نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: ٩] أي هل يستوي من ثبتت له

الفعل مع الفاعل والفعل مع المفعول وقوله إفادة التلبس به أي تلبس الفعل بما ذكر معه المفهوم من السياق **(قوله: فقط)** أي من غير إرادة بيان من وقع منه أوقام به أو وقع عليه **(قوله: وإلا لقيل الخ)** أي من غير ذكر الفاعل معه ولا المفعول إذ لا يتعلق بهما غرض وما هو كذلك يعدّ ذكره عبثاً في باب البلاغة يعقوبي **(قوله: إلا أن الخ)** استدراك على قوله إفادة التلبس **(قوله: ففي الفاعل)** أي ففي تلبس الفاعل أي التلبس به وكذا فيما بعد **(قوله: من جهة وقوعه منه)** لم يقل أو قيامه به مع أن الفاعل ينقسم إلى ما يقع عليه الفعل وما يقوم به لأن الكلام في الفعل المتعدي إلى المفعول به اهـ صبان وصريح ع ق أن الذي يعتبر مع الفاعل الفعل مطلقاً وقد ذكرناه وهو المتجه فكان على الشارح أن يقول أو قيامه به **(قوله: من جهة وقوعه عليه)** من هذا يعلم أن المراد بالمفعول المفعول به وإن كان سائر المفاعيل بل جميع المتعلقات كذلك فإن الغرض من ذكرها مع الفعل إفادة تلبسه بها من جهات مختلفة كالوقوع فيه وله ومعه وغير ذلك وإنما خص بالمفعول به لقربه من الفاعل وأما أحوال غيره من المفاعيل وسائر المتعلقات فتعلم بالمقايسة أفاده الصبان **(قوله: والمميز لذلك)** أي الوقوع عليه والوقوع منه **(قوله: فقوله فيما له الخ)** تفريع على قوله الفعل مع المفعول الخ أفاد بالمفرّع عليه حاصل المقام إجمالاً ثم بين ما صعب من المتن غير أنه لم يستوفه **(قوله: أي في الغرض الذي الخ)** حاصله أن ما واقعة على الغرض وله متعلق باجتمع ولامه لام الأجل وضمير اجتمع يعود على الفعل أو الفاعل ومعه متعلق باجتمع أيضاً وضميره يرجع إلى الفاعل على الأوّل وإلى الفعل على الثاني والمعنى في الغرض الذي اجتمع الفعل لأجله مع الفاعل أو الفاعل مع الفعل **(قوله: إلى الفعل أو الفاعل)** المناسب تقديم الفاعل على الفعل ليكون على ترتيب ما قبله ولينبه على اختلاف مرجع ضميري الفعل ومعه فليتأمل **(قوله: على التقديرين)** أي ما ذكر في فاعل اجتمع موزع على التقديرين في ضمير معه وقوله أيضاً الظاهرأنه مؤخر من تقديم مرتبط بقوله إما أن يعود الخ تأمل **(قوله: وغير قاصر الخ)** لما ذكر حكم المتعدّي المذكور معه مفعوله شرع في ذكر حكم المتعدّي المحذوف مفعوله مع عدم نيته لقصد مجرد النسبة وستأتي الإشارة إلى ذي المفعول المحذوف المنوي في قوله ويحذف الخ **(قوله: كقاصر يعدّ)** أي يعد كالقاصر أي اللازم وإن كان متعدياً في الأصل **(قوله: مهما يك الخ)** أي إنما يكون غير القاصر كالقاصر إذا كان المقصود من غير القاصر نسبة الفاعل لا غيرها **(قوله: الفعل إما أن يكون الخ)** تمهيد لحل عبارة المصنف وأوّل الحلّ قوله أو يقصد الخ ولم يستوف صور المتعدّي لعلم ما لم يذكره من المصنف مع كون الصورة التي ذكرها أقرب لصورة المصنف لأنها ضدّها تأمل **(قوله: في المفعول)** أي من جهة وقوعه عليه **(قوله: دون الفاعل)** أي من جهة وقوعه منه أو قيامه به **(قوله: منزلة القاصر)** أي الذي وضع غير طالب للمفعول **(قوله: لأن المقدر كالموجود)** أي في وجه وهو أن السامع حيث نصبت له قرينة على المقدر يفهم من ذلك التركيب كما يفهم من التركيب الذي صرّح فيه بمفعول الفعل أن الغرض هو الإخبار بوقوع الفعل من الفاعل على مفعوله وأن القصد إنما هو إفادة تعلقه بالمفعول الذي وقع عليه لا مجرد إفادة نسبته للفاعل يعقوبي **(قوله: نحو قوله الخ)** تمثيل للمنزل منزلة اللازم **(قوله: أي هل يستوي من ثبتت الخ)** أفاد أن المقصود من المنزل منزلة اللازم إنما هو بيان ثبوته لفاعله لا بيان وقوعه على المفعول. وإيضاح الفرق بين المنزل وغيره أن قولك فلان يعطي لبيان كونه معطياً فيكون كلاماً مع من جهل أصل الإعطاء

حقيقة العلم ومن لم تثبت له والاستفهام إنكاري أي لا يستوي وقوله فقد بمعنى حسب. قال:

ويحذف المفعول للتعميم   وهجنة وفاصلة تفهيم
من بعد إبهام والاختصار   كبلغ المولع بالأذكار

أقول: يحذف المفعول لإرادة العموم في أفراده نحو قد كان منك ما يؤلم أي كل أحد، ومنه ﴿وَٱللَّهُ يَدْعُوٓاْ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ﴾ [يونس: ٢٥] أي كل أحد ويحذف لاستهجان الذكر كقول عائشة رضي الله عنها: ما رأيت منه ولا رأى مني أي الفرج ويحذف لرعاية الفاصلة كقوله تعالى: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾ [الضحى: ٣] أي وما قلاك حذف لأن فواصل الآي على الألف ويحذف للتفهيم أي البيان بعد الإبهام كما إذا وقع فعل المشيئة شرطاً فإن الجواب يدل عليه نحو: ﴿وَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [النحل: ٩] أي ولو شاء هدايتكم فإنه لما قيل لو شاء علم السامع أن هناك متعلقاً للمشيئة مبهماً فإذا سمع الجواب تعين عنده وهو أوقع في

وقولك فلان يعطي الدنانير لبيان جنس ما يتناوله الإعطاء لا لبيان كونه معطياً ويكون كلاماً مع من أثبت له أصل الإعطاء لا مع من جهل إعطاؤه **(قوله: ويحذف المفعول الخ)** أي عند قصد إفادة تلبس الفعل به ع ق ولا بد للمحذوف حينئذٍ من قرينة فيجب تقديره بحسبها **(قوله: للتعميم)** أي مع الاختصار وإلا فمجرد التعميم يحصل بذكر المفعول عاماً لكن يفوت الإختصار ففي المصنف حذف **(قوله: وهجنة)** أي قبح فيه فيستهجن التصريح اهـ ع ق **(قوله: تفهيم الخ)** أي تفهيم لذلك المفعول من بعد إبهام وذلك ليتمكن في النفس لأنه إذا أشير إلى الشيء إجمالاً ثم ذكر ما يفيده تفصيلاً تأكد ثبوته في النفس لتعدد الذكر ولأن النفس غالباً تتشوّق لتفصيله فيأتي بعد التشوّق فيتمكن اهـ منه وهو إيضاح ما أشار إليه الشارح ثم في كلام المصنف التضمين وهو مغتفر للمولدين **(قوله: كبلغ المولع بالأذكار)** أي نال المشغوف بملازمة الأذكار الحضرة القدسية التي هي معرفة الله تعالى فقد حذف المفعول لمجرد الاختصار اهـ منه **(قوله: لإرادة العموم الخ)** تفسير للتعميم بملزومه إذ التعميم تصيير الشيء عاماً وهو لازم لإرادة العموم في أفراده تأمل ثم إنه كان عليه أن يريد مع الاختصار كما في الأصل لأنه محط النكتة كما قدمنا **(قوله: نحو قد كان الخ)** وذلك عند كون المقام مقام المبالغة في الوصف بالإيلام فيكون ذلك المقام قرينة على إرادة العموم في ذلك المفعول كما قدر لأنه ليس المراد ما يؤلمني أو يؤلم بعض الناس أو نحو ذلك وهذا التعميم معلوم أنه يوجد بذكر المفعول عاماً لكن يفوت مع الذكر الاختصار الموجود في الحذف اهـ يعقوبي **(قوله: ومنه والله يدعو الخ)** وذلك لما علم أن الدعوة بالتكليف عمت جميع العباد وإنما المخصوص الهداية كما قال الله تعالى ويهدي من يشاء إلى صراط مستقيم فالتعميم في المثال الأوّل موجود مبالغة للعلم بأن إيلام كل أحد محال عادة على وجه الحقيقة والتعميم في الآية موجود حقيقة يعقوبي **(قوله: ما رأيت منه)** أي من النبيّ ﷺ **(قوله: أي الفرج)** إنما جعل المحذوف الفرج دون العورة كما فعل الأصل لزيادة بيان الاستهجان لأن ذكر الفرج أشدّ قبحاً من ذكر العورة **(قوله: لرعاية الفاصلة)** فيه أن الفاصلة اسم للكلام المقابل بمثله لا الحرف الأخير منه فقط الذي هو الرويّ إلا أن يقال في الكلام حذف مضاف أي رويّ الفاصلة اهـ صبان **(قوله: لأن فواصل الآي)** الظاهر أن الإضافة بيانية كما يعلم مما قبله وقوله على الألف أي جارية من جهة رويها على الألف تأمل **(قوله: أي البيان)** المراد البيان الذي هو اسم مصدر بين أو ما هو مصدر بأن بمعنى ظهر وعلى كل فهو تفسير للتفهيم باللازم تأمل **(قوله: كما إذا وقع الخ)** أي كحذف وقوع أي الحذف فيه أي في حالته فما مصدرية وإذا زائدة وفي الكلام حذف مضاف والمراد حذف مفعول فعل المشيئة والمعنى كحذف مفعول فعل المشيئة في حال وقوعه شرطاً قال الصبان: وإنما اقتصر على وقوعه شرطاً لأن الحذف أظهر ما يكون فيه كما عبر ع ق وإلا فقد يكون في غير الشرط كقولك بمشيئة الله تهتدون اهـ **(قوله: فإن الجواب الخ)** تعليل لما تضمنه ما قبله من كون الحذف لمعمول فعل المشيئة مما ذكر **(قوله: فإنه لما قيل الخ)** تعليل لدلالة الجواب **(قوله: وهو)** أي حذف المفعول والدلالة عليه وقوله أوقع في النفس أي بسبب تمكن المحذوف فيها حيث أشير إليه إجمالاً ثم ذكر ما يفيده تفصيلاً كما مرّ إيضاحه ثم إن المفعول إنما يحذف مع فعل المشيئة إذا لم يكن تعلق الفعل المذكور به غريباً نحو قوله:

ولو شئت أن أبكي دماً لبكيته   عليه ولكن ساحة الصبر أوسع

فإن تعلق فعل المشيئة ببكاء الدم غريب فذكره ليتقرّر في نفس السامع ويأنس به، قاله الأصل وشرحه **(قوله:**

النفس من ذكره أولاً. ويحذف أيضاً للاختصار نحو: ﴿رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَۚ﴾ [الأعراف: ١٤٣] أي ذاتك. ومنه بلغ المولع بالأذكار أي الدرجة العليا. قال:

وجاء للتخصيص قبل الفعل تهمم تبرك وفصل

أقول: الأصل في المفعول التأخير عن الفعل نحو أكرم زيد عمراً وقد يتقدّم لأغراض: منها التخصيص أي قصر الحكم على ما يتعلق به الفعل نحو زيدا عرفت أي لا غيره جواباً لإنك عرفت غير زيد ومنه إياك نعبد أي لا غيرك ولذا لا يقال زيداً عرفت وغيره ولا ما زيداً عرفت ولا غيره لاقتضائه في الأوّل قصر المعرفة على زيد وسلبها عن غيره والعطف ينافي ذلك وفي الثاني سلبها عن زيد وثبوتها لغيره والعطف ينافي ذلك. ومنها الاهتمام به نحو محمداً اتبعت ولذلك كان الأولى عند الجمهور تقدير العامل في بسم الله متأخراً. فإن قيل قد ذكر مقدّماً في قوله تعالى: ﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ﴾ [العلق: ١] أجيب عن ذلك بأن الأهمّ ثم القراءة لأنها أول سورة نزلت إلى ما لم يعلم ومنها التبرك كالمثال المتقدّم فهو صالح له كسابقه. ومنها رعاية الفاصلة كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱلۡجَحِيمَ صَلُّوهُ﴾ [الحاقة: ٣١] قال:

واحكم لمعمولاته بما ذكر والسرّ في الترتيب فيها مشتهر

للاختصار) أي لمجرّده وإلا فكل حذف مما سبق لا يخلو عن اختصار **(قوله: تهمم)** هو في الأصل طلب الشيء والبحث عنه والمراد هنا لازمه وهو الاهتمام وقوله وفصل صرح في شرحه أن معناه رعاية الفاصلة وأفاده الشارح أيضاً حينئذٍ فهو مصدر فصل بمعنى راعي الفاصلة **(قوله: جواباً لإنك الخ)** بكسر الهمزة أي لقول القائل إنك الخ والمناسب ردّاً على من اعتقد أنك الخ وقد يكون ردّاً على من اعتقد أنك عرفت مع زيد غيره والأوّل قصر قلب والثاني قصر إفراد وسيأتيان **(قوله: ومنه إياك الخ)** فيه ما مر من القصرين **(قوله: ولذا)** أي لكون التقديم يفيد التخصيص **(قوله: لاقتضائه)** أي التقديم **(قوله: والعطف ينافي ذلك)** لأنه صريح في ثبوت معرفتك للغير فصريح العطف يخالف مقتضى ما قبله **(قوله: وفي الثاني سلبها الخ)** لأن تقديم زيد أفاد اختصاصه بالنفي الواقع في التركيب فهو كقولك زيداً ما عرفت **(قوله: والعطف ينافي ذلك)** لأن صريحه ثبوت نفي المعرفة **(قوله: نحو محمداً الخ)** حيث يقوم الدليل على عدم قصد التخصيص فيكون تقديم الاسم الشريف لمجرد الاهتمام وكقولك الخارجي قتل فلان والهلال رأي فلان لأنّ الأهم كون المقتول الخارجي ليستراح من شرّه وكون المرئيّ الهلال ليستعد لصومه فقد قدّما للاهتمام بهما إذ لا يتعلق الغرض بالرائي ولا بالقاتل ولا بفعلهما من حيث هو. لا يقال لا يخلو ذكر المفعول من الاهتمام به وإلا وجب جعل الفعل كاللازم فيجب تقديم المفعول عند ذكره دائماً. لأنا نقول فرق بين التبرّع بتربية الفائدة بذكر المفعول وبين الحاجة إليها المقتضية للأهمية اهـ ع ق **(قوله: ولذلك)** أي لكون التقديم يفيد الاهتمام **(قوله: كان الأولى الخ)** ليفيد تقديم المعمول الاهتمام اللائق باسم الله ثم كون التقديم هنا للاهتمام لا ينافي قصد التخصيص به إذ لا مانع من قصد الأمرين معاً. فإن قلت تقديم المعمول وهو لذلك يفيد حصر علة العامل فيه كما في قولك لأجلك جئت. قلت: هو إضافي بالنسبة لرعاية الفاصلة ولتعجيل المسّرة مثلاً بالنسبة للتخصيص تأمل **(قوله: أجيب عن الخ)** أورد عليه أنّ قول القائل القراءة أهم من ذكر اسم الربّ تعالى في غاية البشاعة. وأجيب بأنّ المعنى أنّ مطلق القراءة أهمّ من القراءة المخصوصة لاقتضاء الخاصة أن مطلقها معلوم وإنما المجهول تعلقها بمخصوص والمقام ينافي ذلك لكونها أوّل ما نزل اهـ يعقوبي. ومحصله أن المفضل عليه المحذوف في قوله بأن الأهمّ الخ ليس ذكر اسم الربّ فلا بشاعة **(قوله: ثم)** أي في التركيب المورد **(قوله: لأنها)** أي لأنّ آيتها المبدوءة بها وقوله أوّل سورة الخ قال الصبان: فيه مسامحة لأن السورة بتمامها لم تنزل أوّل الأمر بل الذي نزل أوّلاً هو أولها وهو قوله اقرأ إلى ما لم يعلم حتى إنه نزل مجرداً عن البسملة وهي إنما نزلت بعد ذلك فلو قال لأنها أول آية نزلت لسلم من تلك المسامحة اهـ **(قوله: كسابقه)** هو الاهتمام **(قوله: كقوله تعالى ثم الخ)** كون التقديم للرعاية المذكورة لا ينافي صحة إرادة التخصيص ولذا حمل صاحب الكشاف والقاضي قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱلۡجَحِيمَ صَلُّوهُ﴾ [الحاقة: ٣١] على التخصيص أي لا تصلوه إلا الجحيم أفاده الصبان **(قوله: لمعمولاته)** أي لبقيتها وقوله بما ذكر أي بجميع الأحوال المذكورة قاله المصنف في شرحه **(قوله: والسر في الترتيب الخ)** أل في الترتيب للعهد الحضوري أي إن السر في الترتيب الحاضر في الذهن لشهرته في النحو مشتهر ومعلوم

أقول: حكم بقية معمولات الفعل كالحال والتمييز كالمفعول نحو راكباً جاء زيد فيفيد ذلك قصر المجيء على حالة الركوب وقس الباقي. فإذا اجتمعت المعمولات للفعل قدم الفاعل ثم المفعول الأول من باب أعطى لأنه فاعل في المعنى ثم الثاني فإذا اجتمعت المفاعيل قدم المفعول به ثم المصدر ثم المفعول له ثم ظرف الزمان ثم ظرف المكان ثم المفعول معه إلى آخر ما هو معلوم في علم النحو.

فيه أيضاً كالترتيب وقد ذكر الشارح بعض الترتيب. وبقي أن الأصل أن يذكر الحال عقب صاحبه والنعت عقب متبوعه فإن اجتمعت التوابع فالأصل تقديم النعت ثم التأكيد ثم البدل ثم البيان والسر في الترتيب هو أن الفاعل ركن الإسناد تتوقف عليه الفائدة والمفعول به قد يكون في المعنى فاعلاً والمصدر أصل الفعل على الصحيح والمفعول له له غرض لايخلو فعل عاقل عنه والمفعول فيه الزماني ألزم للفعل إذ لا يقع في غيره مع اتحاد أفراده في الحقيقة بحسب الظاهر وصلاحيتها كلها ظرفاً والمكاني أقرب إلى اللزوم إذ لا يخلو من جنسه ولو تعدّد شخصه ولو لم يصلح كله ظرفاً والمفعول معه بعد ذلك لقلة رعايته واتباع الحال والنعت لصاحبهما ظاهر وتقديم النعت لأنه وصف وهو ألزم للموصوف ثم التوكيد بعده لأنه في معنى الوصف والبدل ولو لم يكن كالوصف لكن له اهتمام في الحكم في التركيب والبيان إنما يحتاج إليه لانبهام المقصود وإنما كان التوكيد في معنى الوصف لأن قولك جاء الأمير نفسه في معنى جاء الأمير الحقيقي وجاء القوم كلهم في قوّة الكاملون عدداً وقس **(قوله: وقس الباقي)** فإذا قلت يوم الجمعة جاء زيد كان قصراً للمجيء على كونه يوم الجمعة **(قوله: ثم المفعول الأول الخ)** المناسب ثم المفعول به ويقدّم منه الأوّل الخ ثم المصدر الخ **(قوله: قدم المفعول به)** هذه طريقة والأخرى المشهورة تقديم المطلق وكأن أهل الأولى نظروا إلى قلة الفائدة في المفعول المطلق قاله بعض الشراح ثم إن المفعول به يقدّم منه المنصوب على المجرور ويقدّم المجرور على ما بعده لأن له حكم المنصوب أفاده ع ق.

القصر

تخصيص أمر مطلقاً بأمر ... هو الذي يدعونه بالقصر
يكون في الموصوف والأوصاف ... وهو حقيقي كما إضافي
لقلب أو تعيين أو إفراد ... كأنما ترقى بالاستعداد

أقول: القصر معناه لغة الحبس ومنه ﴿حُورٌ مَّقْصُورَاتٌ فِي الْخِيَامِ﴾ [الرحمن: ٧٢] وفي الاصطلاح تخصيص أمر بآخر بطريق مخصوص كتخصيص زيد بالقيام في قولنا ما قائم إلا زيد وهو قسمان حقيقي وإضافي فالأوّل ما كان التخصيص فيه بحسب الحقيقة بحيث لا يتجاوز المقصور ما قصر عليه إلى غيره والثاني ما كان التخصيص فيه بحسب الإضافة إلى شيء آخر مثال الأوّل إنما السعادة للمقبولين ومثال

الباب الخامس

القصر

لما كان القصر يجري في ركني الإسناد وفي متعلقات الفعل ذكره عقب الأبواب الثلاثة **(قوله: تخصيص أمر)** أي جعل أمر مختصاً وقوله مطلقاً أي سواء كان ذلك الأمر صفة أو موصوفاً مسنداً إليه أو مسنداً أو غيرهما ع ق وقوله بأمر أي بحيث لا يتعدّاه وقوله يدعونه أي يسمونه اصطلاحاً ثم إنه يدخل في تعريف المصنف التخصيصات القلبية كتخصيص زيد بالمحبة والفعلية كتخصيصه بالإعطاء والتصريحية نحو خصصت زيداً بالعلم وزيد مقصور على العلم مع أنه لا يسمى واحد منهما قصراً عندهم كما يستفاد من اليعقوبي وغيره فلو زاد قيداً وهو على وجه مخصوص لأخرجه ولو قال:

تخصيصك الأمر بغيره على ... وجه معين هو القصر انجلى

لوفي بالقيد على أحسن وجه وقد أجاب المصنف بما لا ينبغي ذكره **(قوله: يكون في الموصوف)** بمعنى أنه يكون من قصر الموصوف على الصفة بأن يجعل الموصوف مختصاً بالصفة لا يتعداها إلى غيرها وقوله والأوصاف أي ويكون قصر صفة أو صفات على موصوف واحد بحيث لا تتعدّى تلك الصفة أو الصفات ذلك الموصوف إلى غيره اهـ ع ق ويظهر هذا من كون المقدّم هو المقصور فإنك تنظر فيه فإن كان صفة فقصر صفة وإلا فقصر موصوف وكل هذا يؤخذ من أمثلة الشارح والأصل وغيرهما **(قوله: وهو)** أي القصر المذكور بقسميه **(قوله: كما إضافي)** أي كما هو إضافي أي إنه حقيقي في بعض التراكيب كما هو إضافي في بعضها ثم إن عبارة المصنف ربما تميل إلى أصالة كونه إضافياً حيث شبه به كونه حقيقياً اللهم إلا أن يقال إنه جرى على اصطلاح الفقهاء من إدخال الكاف على المشبه ولو قال:

في الوصف والموصوف جاء وانقسم ... إلى حقيقي إضافي يؤم

لكان أوضح وأسلم تأمل **(قوله: لقلب الخ)** سيذكر الشارح أنه صفة لإضافي وسيأتي توجيهه. والمعنى أن الإضافي يكون لقلب اعتقاد المخاطب أو لتعيين المقصور عليه عند التردّد أو لإفراد المقصور عليه ردّاً على معتقد الشركة **(قوله: كأنما ترقى الخ)** أي ترتفع إلى الرتب الفوقانية وتبلغ إلى المقاصد الصدّيقية بالاستعداد لذلك الترقي بالجدّ والحزم والتقوي لا بالمعاصي والتكاسل والتماهل اهـ ع ق **(قوله: مقصورات في الخيام)** أي محبوسة في الخيام محتجبة فيها لا يراهن غير من كان معهنّ في الخيام ع ق **(قوله: تخصيص أمر الخ)** إما على الإطلاق أو على سبيل الإضافة إلى معنى صرح به الشريف في شرحه للمفتاح فكلا معنى القصر حقيقة اصطلاحية فنري **(قوله: بطريق مخصوص)** كأحد الطرق الأربعة الآتية وخرج به ما مرّ **(قوله: كتخصيص الخ)** والوجه المخصوص هو كونه بما وإلا **(قوله: بحسب الحقيقة)** أي نفس الأمر **(قوله: بحسب الإضافة)** أي النسبة إلى شيء آخر لا إلى جميع ما عدا المقصور **(قوله: إنما السعادة الخ)** أي إن السعادة

الثاني إنما العالم زيد جواباً لمن قال زيد وعمرو عالمان وكل منهما قصر موصوف على صفة بأن لا يتجاوزها إلى صفة أخرى ويجوز أن تكون تلك الصفة لموصوف آخر. وقصر صفة على موصوف بأن لا تتجاوزه إلى موصوف آخر ويجوز أن يكون لذلك الموصوف صفات أخر والمراد بالصفة هنا المعنوية وهي أعمّ من النعت النحوي فالأقسام أربعة. من الحقيقي أي قصر الموصوف على الصفة ما زيد إلا كاتب أي لا صفة له غيرها وهو عزيز لا يكاد يوجد لتعذر الإحاطة بصفات الشيء حتى يمكن إثبات شيء منها ونفي ما عداه بالكلية، ومثال الثاني منه أي قصر الصفة على الموصوف ما في الدار إلا زيد وهو كثير ومثال الأول من الإضافي أي قصر الموصوف على الصفة ما زيد إلا كاتب لمن اعتقد اتصافه بالكتابة والشعر ومثال الثاني منه أي قصر الصفة على الموصوف ما كاتب إلا زيد لمن اعتقد اشتراك زيد وعمرو في الكتابة ويسمى هذا قصر إفراد وهو تخصيص أمر بأمر دون آخر ....

مختصة بالمقبولين بحيث لا تتجاوزهم إلى غيرهم فهذا قصر حقيقي وهو وما بعده قصر صفة على موصوف والمقصود التمثيل الحقيقي من غير نظر إلى شيء آخر وكذا ما بعده **(قوله: جواباً لمن قال الخ)** المناسب ردّاً على من اعتقد أن زيداً وعمراً عالمان وعلى هذا فهو قصر إفراد ويصح كونه قصر قلب وقصر تعيين كما سيتضح **(قوله: وكل منهما)** أي من الحقيقي والإضافي **(قوله: ويجوز أن تكون الخ)** هذا الجواز ليس من مدلول القصر بل قد يمنع كذا في الأطول وقوله بل قد يمنع نحو ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾ [النساء: ١٧١] اهـ صبان أي فإنّ الصفة وهي الألوهية لا يمكن تجاوزها لموصوف آخر **(قوله: بأن لا يتجاوزه الخ)** أي ويجوز أن يتجاوزها إلى غيرها وهذا أيضاً ليس مدلولاً للقصر **(قوله: المعنوية)** وهي المعنى القائم بالغير قاله السعد **(قوله: وهي أعم الخ)** أي عموماً وجهياً لتصادقهما في مثل أعجبني هذا العلم وتفارقهما في مثل العلم حسن ومررت بهذا الرجل والنعت النحوي هو التابع الدال على معنى في متبوعه غير الشمول فخرج بالدال الخ غير التوكيد الدال على الشمول وبغير الشمول التوكيد الدال على الشمول نحو كلهم وحينئذٍ فالنعت النحوي لفظ لا معنى فالتصادق بينه وبين الصفة المعنوية إنما هو باعتبار مدلوله وإلا فهو مناف لها ونسب إليه لشدّة الارتباط بينه وبين مدلوله اهـ من السعد والصبان ثم إنه يتبادر من عبارة الشارح أن المراد الصفة المعنوية مع عمومها وليس كذلك بل المراد ما لم يتصادق منها مع النعت النحوي إذ هو لا يكون مقصوراً على منعوته ولا العكس أفاده الصبان فكان المناسب للشارح أن يقول كما في الأصل والمراد المعنوية لا النعت النحوي وانظر بسط الكلام على تعريف النعت وعلى أمثلة التصادق والانفراد فيما كتب على الأصل **(قوله: مثال الأوّل من الحقيقي الخ)** ذكر الشارح أمثلة ثمانية منها مثالان للحقيقي الأوّل لقصر الصفة والثاني لعكسه وستة للإضافي بعدد صوره الستة الحاصلة من ضرب هذين القسمين في ثلاثة قصر القلب وما بعده **(قوله: أي لا صفة الخ)** هذا بيان لما يصير القصر حقيقياً بإرادته فإن أريد أنه لا يتصف ببعض ما عداها فإضافي فهو يختلف باعتبار المستعمل سم اهـ صبان **(قوله: لا يكاد يوجد)** لفظ لا يكاد يعبر به تارة عن قلة وجود الشيء فيقال لا يكاد يوجد كذا بمعنى أنه لا يوجد إلا نادراً تنزيلاً للنادر منزلة الذي لا يقارب الوجود وتارة عن نفي الوقوع والبعد عنه أي لا يقرب ذلك الشيء إلى الوجود أصلاً وهذا الثاني هو المناسب لقوله لتعذر الإحاطة بصفات الشيء وتفسير التعذر هنا بالتعسر يمنعه قول الشارح حتى يمكن الخ فإنه فرع الإمكان على الإحاطة فبتعذرها ينتفي الإمكان وهو لا ينتفي بالتعذر إلا إذا كان المراد به عدم إمكان الإحاطة تأمل **(قوله: ما في الدار إلا زيد)** أي إذا أريد أنّ الكينونة في الدار منتفية عما عداه فإن أريد النفي عن البعض فإضافي فهو نظير ما مر فتأمل **(قوله: لمن اعتقد الخ)** فمراد المتكلم أن زيداً لا يتعدّى الكتابة إلى الشعر لا أنه لا يتعدّاها إلى جميع ما عداها **(قوله: لمن اعتقد اشتراك الخ)** فالمراد أن الكتابة مقصورة على زيد لا تتعدّاه إلى عمرو لا إلى جميع من عدا زيداً **(قوله: ويسمى الخ)** أي القصر في هذين المثالين **(قوله: تخصيص أمر)** أي موصوف أو صفة وقوله آخر كذلك وكذا يقال فيما بعد ومعنى دون آخر متجاوزاً عن الآخر فإن المخاطب اعتقد اشتراكه في صفتين مثلاً والمتكلم يخصصه بإحداهما ويتجاوز الأخرى ومعنى دون في الأصل أدنى مكان من الشيء يقال هذا دون ذاك إذا كان أحط منه قليلاً ثم استعير للتفاوت في الأحوال والرتب ثم اتسع فيه واستعمل في كل تجاوز حدّ إلى حدّ وتخطى حكم إلى حكم ولقائل أن يقول إن أريد بقوله دون آخر أمر واحد فقد خرج عن ذلك ما إذا اعتقد المخاطب اشتراك ما فوق الإثنين كقولنا ما زيد إلا كاتب لمن اعتقده كاتباً وشاعراً ومفحماً وقولنا ما كاتب إلا زيد لمن اعتقد الكاتب زيداً وعمراً

جواباً لمن اعتقد اشتراكهما فيه وهذا هو القسم الأول من أقسام الإضافي. الثاني: قصر القلب وهو تخصيص أمر بأمر مكان آخر اعتقد السامع فيه العكس مثاله في قصر الموصوف ما زيد إلا عالم لمن اعتقد أنه جاهل ومثاله في قصرها ما العالم إلا زيد لمن اعتقد أن العالم عمرو. والثالث: قصر التعيين وهو تخصيص أمر بأمر مكان آخر أشكل على السامع تعيين أحدهما مثاله في قصر الموصوف ما زيد إلا نائم لمن تردّد في قيامه وقعوده ومثاله في قصرها ما قائم إلا زيد لمن تردّد في أنّ القائم زيد أو عمرو نقوله لقلب صفة للإضافي يعني أن القصر الإضافي ينقسم إلى ثلاثة أقسام ومثاله صالح لها. قال:

وأدوات القصر إلا إنما عطف وتقديم كما تقدّما

وبكراً وإن أريد أعم من الواحد وغيره دخل في هذا التفسير بقصر الحقيقي وكذا يقال في قوله مكان آخر من السعد بتصرف قال الصبان: لنا أن نختار الشق الثاني ونريد الأعم من الواحد والاثنين والثلاثة مثلاً على التفصيل والتعيين فالمنفي في قصر الموصوف على الصفة قصراً إضافياً صفة أخرى واحدة اعتقد المخاطب وجودها في الموصوف أو صفات أخر معينة مفصلة اعتقد وجودها فيه وكذا يقال في قصر الصفة الإضافي بخلاف الحقيقي فإن المنفي فيه ما عدا الصفة المذكورة أو الموصوف المذكور على الإطلاق والإجمال أشار إليه بعضهم اهـ **(قوله: جواباً الخ)** فيه ما سبق **(قوله: مكان آخر)** صفة لأمر أي كائن ذلك الأمر مكان أمر آخر يعتقد السامع ثبوته للمقصور عليه وقوله اعتقد السامع الخ صفة لتخصيص وقوله فيه أي بالنظر إليه وبالنسبة إليه وقوله العكس أي عكس الحكم الذي أثبته المتكلم قاله السعد ويتضح بمثلى الشارح **(قوله: مكان آخر)** فيه نظر لأن المخاطب في قصر التعيين لم يثبت الصفة الأخرى في قصر الموصوف حتى يثبت المتكلم مكانها ما يثبته ولا الموصوف الآخر في قصر الصفة حتى يثبت المتكلم مكانه ما يثبته ولئن سلمنا أن فيه تخصيص شيء بشيء مكان آخر بأن يراد أنه فيه على سبيل الاحتمال فلا يخفى أن فيه تخصيص شيء بشيء دون آخر فإن قولنا ما زيد إلا قائم لمن تردّد بين القيام والقعود تخصيص له بالقيام دون القعود وحينئذٍ فكونه من هذا الثاني أظهر ولهذا جعل السكاكي التخصيص بشيء دون شيء مشتركاً بين قصر الإفراد والقصر المسمى هنا قصر تعيين أفاده السعد وكلّ هذا اعتراض منه على الأصل التابع له الشارح قال الصبان: قال في الأطول: ما ملخصه خالف المصنف المفتاح الجامع بين قصر القلب وقصر التعيين هو أنهما بالنظر لمن اعتقد الإنصاف بالنظر إلى أحد الأمرين لا بالنظر إليهما وأنهما لردّ اعتقاد المخاطب بالعكس بيانه أنّ المخاطب في قصر التعيين في عرضة الخطأ في التعيين وعلى تقدير خطئه في التعيين يردّه القصر إلى العكس فقصر التعيين لردّ الخطإ بالقوّة كما أنّ قصر القلب لردّ الخطإ بالفعل اهـ وقوله لجامع بينهما أي أظهر مما استند إليه السكاكي في جعله القصر المسمى بقصر التعيين من تخصيص شيء بشيء دون شيء ووجه الأظهرية ظاهر من تأمل **(قوله: أشكل الخ)** الجملة صفة لتخصيص وضمير أحدهما للأمرين المفهومين مما قبل والرابط محذوف تقديره قبله متعلق بأشكل **(قوله: فقوله لقلب الخ)** منه يعلم عدم جريان الانقسام إلى القلب والتعيين والإفراد في الحقيقي وعلله في المطوّل بأنّ العاقل لا يعتقد اتصاف أمر بجميع الصفات غير صفة واحدة ولا يردّده أيضاً بين ذلك وكذا اشتراك صفة بين جميع الأمور اهـ ومنه يظهر التعليل لعدم الجريان في قصر الصفة على الموصوف قال الصبان: ونازع في الأطول عند قول المصنف يعني الأصل ويسمى قصر تعيين في عدم جريان الأقسام الثلاثة في القصر الحقيقي اهـ وقد أجراها فيه ع ق أيضاً ومثلها فراجعه والأقرب عدم جريانها وهو الذي جرى عليه الشارح والمصنف في شرحه **(قوله: ومثاله صالح لها)** لأنّ قصر الرقي على كونه بالاستعداد يحتمل أن يكون ردّاً على من اعتقد حصول الرقي به وبغيره فيكون قصر إفراد وعلى من اعتقد حصول الرقي بغيره فيكون قصر قلب أو يكون لمن تردّد بينه وبين غيره فيكون قصر تعيين.

تنبيه: شرط قصر الموصوف إفراداً عدم تنافي الوصفين ليصح اعتقاد المخاطب اجتماعهما حتى تكون الصفة المنفية في قولنا ما زيد إلا شاعر كونه كاتباً أو مفحماً لا كونه مفحماً غير شاعر لأنّ الإفحام وهو وجدان الرجل غير شاعر ينافي الشاعرية وشرط قصر الصفة إفراداً عدم ينافي الاتصافين إذ لو كان الوصف مما لا يصح قيامه بمحلين لم يتأت اعتقاد المخاطب ثبوته لموصوفين فلا يتأتى فيه قصر الإفراد نحو لا أب لزيد إلا عمرو فإنه لا يجتمع موصوفان في وصف الأبوّة لزيد إذا لم يرد الأب الأعلى فلا يتأتى فيه قصر الإفراد وقصر القلب أعم على الصحيح وكذا قصر التعيين اتفاقاً أفاده الأصل والسعد والصبان **(قوله: وأدوات القصر)** أي الأمور التي تفيده وتدل عليه وقوله إلا أي بعد النفي كما أفاده الشارح

أقول: للقصر طرق منها النفي والاستثناء بإلا أو بغيرها نحو: ﴿ إِنۡ أَنتَ إِلَّا نَذِيرٌ ﴾ [فاطر: ٢٣] ومنها إنما لتضمنها معنى ما قبلها نحو إنما زيد عالم ومنها العطف نحو جاء زيد لا عمرو ومنها تقديم ما حقه التأخير نحو العالم صحبت ومنها غير ذلك كتعريف الطرفين نحو زيد العالم واقتصر المصنف على هذه الأربعة لشهرتها وطرق الحصر مختلفة في وجوه منها أن التقديم يفيد بالفحوى أي بمفهوم الكلام بمعنى أن الذوق السليم إذا تأمل فيه فهم القصر وإن لم يعرف اصطلاح البلغاء في ذلك والبواقي تفيده بالوضع لأن الواضع وضعها لمعان تفيد الحصر ومنها غير ذلك مما هو في المطوّلات.

وقوله عطف أي بلا أو ببل وقوله وتقديم أي لما حقه التأخير وقوله كما تقدّما أي إن جعل التقديم مفيداً للقصر كما تقدم في تقديم المسند على المسند إليه من جعله مفيداً لقصر المسند إليه عليه أفاده ع ق ثم إنّ المصنف لم يقيد إلا بكونها بعد النفي مع أن الاستثناء مطلقاً ليس حصراً كما سنبينه ولم يستفد هذا القيد من كلامه مع كونه قد نصّ عليه الأصل وغيره فلو قال المصنف:

وأدوات القصر عطف إنما ... تقديم النفي والاستثناء اعلما

لوفي بالمطلوب **(قوله: للقصر طرق)** أي أسباب لفظية تفيده يعقوبي وأقوى هذه الأربعة العطف للتصريح فيه بالنفي والإثبات بخلاف غيره فإنّ النفي فيه ضمني ثم النفي والاستثناء لأنه أصرح من إنما ثم إنما لدلالتها على القصر وضعاً أفاده الصبان **(قوله: منها النفي والاستثناء)** في الأطول لا الاستثناء مطلقاً إذ الاستثناء من الإيجاب ليس القصد فيه إلى الحصر بل إلى تصحيح الحكم الإيجابي فهو بمنزلة تقييد طرف الحكم فكما أن جاءني الرجال العلماء ليس قصراً كذلك جاءني الرجال إلا الجهال ليس قصراً بخلاف نحو ما جاءني إلا زيد فإن المقصود منه قصر الحكم على زيد لا تحصيل الحكم فقط وإلا لقيل جاءني زيد فتأمل اهـ صبان **(قوله: أو بغيرها)** أي من إحدى أخواتها أفاده عبد الحكيم **(قوله: ومنها إنما لتضمنها الخ)** إنما حكم لها بكونها للقصر وبالتضمن المذكور لقول المفسرين الموثوق بهم الذين هم من أئمة اللغة إنما حرم عليكم الميتة بالنصب معناه ما حرم عليكم إلا الميتة فقد أفادوا أنها مفيدة الحصر بما وإلا ولقول النحاة إنما لإثبات ما يذكر بعده ونفي ما سواه فهذا الكلام منهم يقتضي تضمنها لإثبات ونفي كما وإلا وبه تفيد القصر ولصحة انفصال الضمير معها نحو إنما يقوم أنا والانفصال إنما يجوز عند تعذر الاتصال ولا تعذر هنا إلا بكون المعنى ما يقوم إلا أنا فيقع بين الضمير وعامله فصل لغرض وهو الحصر فتعين كونها للحصر كما وإلا أفاده الأصل وشراحه **(قوله: ومنها العطف)** كأنه شاع العطف في هذا المبحث في العطف بلا وبل مع النفي في المعطوف عليه فلذاا أطلق وإلا فليس غيرهما سوى لكن من طرق القصر ولكن ليس من طرقه العامة لاختصاصها بقصر القلب أطول اهـ صبان وانظر ما الفرق بين بل ولكن وظاهر ع ق استواؤهما **(قوله: ما حقه التأخير)** خرج به ما وجب تقديمه لصدارته كأين ومتى ثم إنّ تقييد التقديم بما ذكر مبني على الغالب بالنظر لما عند الأصل وعبد القاهر من أنّ تقديم المسند إليه قد يفيد التخصيص إن كان الخبر فعلياً مع كونه لا يعتبر عندهما أن حقه التأخير وإنما هو مطرد على مذهب السكاكي حيث يشترط في التخصيص جواز تقدير كونه في الأصل مؤخراً على أنه فاعل معنى وأن يقدّر ما ذكر بالفعل نحو أنا قمت أفاده الفنري وقد بسط ذلك الأصل في مبحث تقديم المسند إليه **(قوله: واقتصر المصنف الخ)** أي مع أن القصر يحصل بغيرها كضمير الفصل وتعريف المسند وقوله لشهرتها أي لشهرة ذكرها بينهم في هذا الباب فكأنهم جعلوا القصر بحسب الاصطلاح عبارة عن تخصيص يكون بطريق من الطرق الأربعة مطوّل **(قوله: بالفحوى)** كسلمى وجمزى وعشراء صبان والظاهر أن الأخير ممدود **(قوله: أي بمفهوم الكلام)** وهو مخالف لاصطلاح أهل الأصول لأن الفحوى عندهم مفهوم موافقة وما نحن فيه مفهوم مخالفة صبان **(قوله: بمعنى الخ)** بيان لطريق فهم القصر من التقديم أي إن طريقه تأمل الذوق السليم أفاده الصبان **(قوله: بالوضع)** إلا أن أحوال القصر من كونه إفراداً أو قلباً أو تعييناً إنما تستفاد منها بمعونة المقام وهي المقصود من هذا الفنّ دون ما استفيد منها بمجرّد الوضع اهـ منه **(قوله: وضعها لمعان تفيد الحصر)** أي إثبات المذكور ونفي ما سواه في كل من الثلاثة وهذا يفيد القصر أي يستلزم القصر والاختصاص اهـ منه وقوله في كل الخ أشار إلى أن كونه معاني باعتبار تعدده بتعدد محله والله أعلم.

في الإنشاء

مـا لـم يـكـن مـحـتـمـلاً لـلـصـدق ... والـكـذب الإنـشـا كـكـن بـالـحـق

أقول: الإنشاء مركب لا يحتمل الصدق والكذب كاستقم فما الواقعة على المركب جنس ولم يكن الخ فصل مخرج للخبر وهو ما احتمل الصدق والكذب لذاته كالخير في الاستقامة فقوله ككن بالحق مثال بعد تمام التعريف والحق اسم من أسمائه تعالى ومعناه الثابت الذي لا يعتريه زوال أي كن بمولاك في جميع حركاتك وسكناتك لعلك تنتظم في سلك المقبولين. قال:

والـطـلـب اسـتـدعـاء مـا لـم يـحـصـل ... أقـسـامـه كـثـيـرة سـتـنـجـلـي

أمـــر ونـــهـــي ودعـــاء ونـــدا ... تـمـنٍّ اسـتـفـهـام أعـطـيـت الـهـدى

أقول: قسم الإنشاء إلى طلب وإلى غيره فالطلب استدعاء غير حاصل أي طلب حصول غير حاصل وقت الطلب لأن طلب حصول الحاصل محال ....

الباب السادس

فـي الإنـشـــاء

يطلق الإنشاء على الكلام الذي لا تحتمل نسبته الصدق والكذب لعدم قصد حكاية تحققها في الخارج كما في الخبر ويطلق على إلقاء هذا الكلام وإيجاده وهو فعل المتكلم وعلى غيرهما وقد أراد به المصنف المعنى الأوّل ثم قسمه إلى الطلب وغيره فإن أريد بالأقسام المعنى القلبي لزم ارتكاب الاستخدام بين الإنشاء في البيت الأول وضميره المقدر قبل قوله والطلب الخ إذ التقدير وهو ينقسم إلى طلب وغيره والطلب الخ بأن يجعل الضمير للإنشاء مراداً به المعنى القلبي المتعلق بالنسبة التي إذا ذكر معها اللفظ المشعر بذلك صارت النسبة إنشاء ليصبح التقسيم وإن أريد بها اللفظ قدر مضاف قبل قول المصنف استدعاء أي دالّ استدعاء وكانت اللام المقدرة في قوله واستعملوا كليت الخ للتعليل أي واستعملوا لتحصيل التمني كليت لو وكذا اللام في قوله وللاستفهام هل تأمل **(قوله: ما لم يكن الخ)** أي مركب أو المركب الذي وعلى كل مما خبر مقدم والإنشاء مبتدأ مؤخر كما لا يخفى **(قوله: لا يحتمل الخ)** أي لذاته وإن احتمله للازمه فإنّ استقم مثلاً يلزمه خبر وهو أطلب منك الاستقامة وهو محتمل وقد مرّ إيضاح هذا في أحوال الإسناد الخبري عند تعريف الخبر **(قوله: لذاته)** خرج الإنشاء فإنه إنما يحتمله للازمه كما عرفت **(قوله: كالخير الخ)** الخير بالمثناة التحتية مرفوع خبره الظرف بعده والكاف داخلة على المجموع أي لهذا اللفظ **(قوله: والحق اسم الخ)** ويحتمل أن المراد به ضد الباطل أي كن متمسكاً بالحق لا تعدل عنه إلى الباطل بل هو المتبادر من ذات اللفظ وإن خالفه الشارح والمصنف في شرحه **(قوله: أي كن بمولاك)** أي معتصماً به **(قوله: تنتظم الخ)** لا يخفى ما فيه من الاستعارة المكنية **(قوله: والطلب الخ)** عبارة ع ق ثم الإنشاء المذكور قسمان الطلب وغيره فأما غير الطلب كصيغ العقود كبعت واشتريت وزوّجت وصيغ الإيقاع كأعتقت وطلبت فلم يتعرض لها في النظم لقلتها ولأنها منقولة عن الخبرية فأحوالها تستشعر من أحوال أصلها الذي هو الخبرية وأما الطلب فقد تعرّض له لكثرة مباحثه وهو أنواع أشار إليه وإلى أنواعه بقوله والطلب الخ اهـ ثم التعريف للطلب المعتدّ به عند البلغاء فقوله استدعاء جنس وقوله ما لم الخ فصل يخرج طلب حصول الحاصل فتأمل **(قوله: كثيرة)** أي ليست ثلاثة فأقل فمعنى كثرتها زيادتها على ثلاثة إذ هي ستة ع ق **(قوله: قسم الإنشاء الخ)** أي بحسب ما يشير إليه كلامه فإنّ قوله والطلب الخ أفاد أنّ الإنشاء ينقسم إليه وإلى غيره حيث لم يفد أنه هو الطلب تأمل **(قوله: أي طلب الخ)** فالسين والتاء للطلب كما هما في الاستحصال **(قوله: لأنّ طلب حصول الحاصل محال)** فيه أنه لا استحالة في الطلب المذكور كما هو ظاهر وإنما

كالأمر والنهي وغير الطلب إنشاء ليس فيه استدعاء حصول كأفعال المدح والذم نحو نعم وبئس المقصود هنا الأول وأقسامه كثيرة ذكر المصنف منها ستة: الأول الأمر وهو طلب الفعل نحو: ﴿فَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [الإنعام: ٧٢]. الثاني: النهي وهو طلب الكف عن الفعل نحو: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا۟ ٱلزِّنَىٰٓ﴾ [الإسراء: ٣٢]. الثالث: الدعاء وهو طلب الفعل مع التذلل والخضوع نحو: ﴿رَبَّنَا ٱغْفِرْ﴾ [آل عمران: ١٤٧] الرابع: النداء وهو طلب الإقبال بحرف نائب مناب أدعو نحو يا غياث المستغيثين. الخامس: التمني وهو طلب المحبوب ولو محالاً نحو: ليت الشباب يعود. السادس: الاستفهام وهو طلب حصل ما في الخارج في الذهن فيشمل التصوّر والتصديق وستأتي أدواته واختلاف معانيها وأعطيت الهدى تكملة للبيت قصد بها الدعاء. قال:

واستعملوا كليت لو وهل لعل وحرف تحضيض والاستفهام هل
أيّ متى أيان أين من وما وكيف أنى كم وهمز علما

المستحيل نفس الحصول فكان المناسب إبداله بعبث ثم رأيت الدسوقي قال إنّ عدم الاستحالة إنما هو للطلب اللفظي وأما الطلب القلبي لحصول الحاصل فهو محال لأنه إما الإرادة أو المحبة والشهوة أو الكلام النفسي والإرادة لا تتعلق بالواقع والشهوة في حصول المشتهي لا تبقى بعد حصوله وإنما تبقى شهوة دوامه والكلام النفسي تابع لأحد هذين وينتفي بانتفائهما اهـ فلو استعملت صيغ العقود لمطلوب حاصل امتنع إجراؤها على معانيها الحقيقية ويتولد منها بحسب القرائن ما يوافق المقام قاله السعد **(قوله: كالأمر والنهي)** مثال للطلب المعرف فالأمر طلب لفعل غير حاصل والنهي طلب لترك غير حاصل **(قوله: والمقصود هنا الأوّل)** ولا يتوهم أن هذا يقتضي كون البحث عن غير أحوال اللفظ لأنّ المقصود ينجرّ إليه آخر الأمر مطول **(قوله: طلب)** جنس خرج عنه الخبر والإنشاء غير الطلب وقوله فعل خرج به النهي بناء على أنه طلب ترك وكان المناسب زيادة على جهة الاستعلاء ليخرج به الدعاء والالتماس وقيل إن النهي طلب الكف وقد درج عليه الشارح في تعريف النهي لإفادة الطريقتين وزاد هذا القائل في التعريف غير كف لإخراجه وانظر الكلام على هذا المزيد في شرحي ع ق وغيرهما **(قوله: طلب الكف)** أي بخصوص لا فخرج عنه كفّ عن كذا فإنه لا يسمى نهياً بل أمراً **(قوله: طلب الإقبال)** أي طلب المتكلم إقبال المخاطب وقوله بحرف الباء للآلة صبان ثم الحرف إما ملفوظ كما مثل أو مقدر نحو يوسف أعرض عن هذا **(قوله: طلب المحبوب)** أي على طريق يفهم منه المحبة فتخرج البواقي من أنواع الطلب إذ لا يلزم فيها ما ذكر قيل ينبغي أن تقيد المحبة بالمجردة عن الطمع احترازاً من الأمر والنهي ونحوهما التي وجدت المحبة فيها وقيل قيد الحيثية المرادة يكفي في اندفاع النقض وقيل هو تعريف بالأعم وقد أجازه المتقدّمون كذا في يّس اهـ صبان **(قوله: حصول ما في الخارج)** أي حصول صورة ما في الخارج أي حصول صورة الشيء المستفهم عنه الذي في الخارج وقوله في الذهن متعلق بحصول ثم إنه ينبغي أن يراد الخارج خارج ذهن المستفهم إذ وقوع النسبة أولاً وقوعها لا تحقق له في خارج الأعيان وكذا غيرهما من الأمور الذهنية تأمل **(قوله: فيشمل)** أي الاستفهام باعتبار المطلوب به الذي هو الحصول في الذهن والإدراك ووجه الشمول أن المطلوب حصوله إن كان وقوع نسبة بين أمرين أو لا وقوعها فحصوله أي إدراكه هو التصديق وإلا فهو التصوّر أفاده السعد **(قوله: واستعملوا كليت الخ)** أفاد به أن اللفظ الموضوع للتمني ليت حيث جعلها مشبهاً به وإنما استعملوا لو كليت لأن لو تكون للمحال والتمني محال فناسب جعلها في بعض الأحيان نائبة عن ليت التي هي لتمني المحال أو ما هو بمنزلته اهـ ع ق **(قوله: وهل)** الغرض من استعمال هل موضع ليت إظهار كمال العناية بالمتمني حيث أبرز في صورة غير الممتنع الذي هو المستفهم عنه اهـ منه **(قوله: لعل)** يظهر أن نكتة استعمال لعل استعمال ليت ما بينهما من الدلالة على مطلق طلب المحبوب وإن كان المحبوب في مدلول لعل غير مستبعد تأمل **(قوله: وحرف تحضيض)** أراد به جنسه فدخل هلا وألا ولولا ولوما وإنما استعملت موضع ليت لما قيل من أنها يجوز أن تكون مركبة من هل ولو المنقولتين للتمني مع لا وما وتكون ألا منها قد قلبت فيها الهاء همزة فحملت على هل ولو لهذا الجواز أفاده ع ق وللكلام تتمة سنذكرها **(قوله: والاستفهام)** عطف على التمني المجرور باللام المحذوف مع جارّه المتعلق باستعملوا أي واستعملوا للتمني كليت لو الخ وللاستفهام الخ فهو مسلط عليه اللام الداخلة على التمني وفي نسخة وحرف حضٍ وللاستفهام الخ وعليها فيحتمل أن الظرف معطوف على للتمني المحذوف ويحتمل أنه خبر مقدم لهل ويؤيده رفع أيّ

والـهـمـز لـلـتـصـديـق والـتـصـوّر وبـالـذي يـلـيـه مـعـنـاه حـر
وهـل لـتـصـديـق بـعـكـس مـا غـبـر ولـفـظ الاسـتـفـهـام ربـمـا عـبـر
لأمـر اسـتـبـطـاء أو تـقـريـر تـعـجـب تـهـكـم تـحـقـيـر
تـنـبـيـه اسـتـبـعـاد أو تـرهـيـب إنـكـاري ذي تـوبـيـخ أو تـكـذيـب

أقول: يستعمل في التمني مجازاً ألفاظ منها لو كقوله تعالى: ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الشعراء: ١٠٢] بنصب نكون أن مضمرة جواباً للو المضمنة معنى التمني ومنها هل نحو: ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ﴾ [الأعراف: ٥٣] للجزم بانتفاء الشفعاء والاستفهام يقتضي الجهل بالحكم ومنها لعل نحو لعلي أسافر فأزور الحبيب بنصب فأزور لما تقدم ومنها حروف التحضيض نحو هلا أكرمت زيداً على معنى التمني وقوله والاستفهام هل شروع في أدوات الاستفهام وما يطلب بها فذكر إحدى عشرة أداة الهمزة وهل حرفان وبقية الأدوات أسماء وهي ثلاثة أقسام ما يطلب به التصوّر فقط وهو: ما عدا الحرفين نحو ما زيد، وما يطلب به التصديق فقط وهو هل نحو هل زيد قائم ولا يجوز هل زيد قائم أم عمرو، وما

في النسخ وهي على النسخة الأولى والاحتمال قبله واجبة النصب **(قوله: للتصديق)** أي إدراك وقوع النسبة التامة أو لا وقوعها وإدراك ما سوى ذلك من موضوع ومحمول ونسبة هي مورد الإيجاب والسلب ونسبة ناقصة تصور **(قوله: ذي توبيخ)** صفة الإنكار المحذور تنوينه للضرورة وتكذيب عطف على توبيخ أي إنكار للتوبيخ أو للتكذيب أفاده ع ق ويحتمل أن إنكار مضاف لذي واقعة على شخص أي إنكار موبخ أوْ مكذب والأوّل توبيخي والثاني تكذيبي تأمل **(قوله: مجازاً)** أما وجهه في لو فتقول شبه التمني بالامتناع بجامع تعلق كل بالمحال فسرى التشبيه للجزئيات فاستعيرت لو من جزئي من المشبه به لجزئي من المشبه وأما وجهه في هل فتقول شبه التمني الذي كملت العناية بمتعلقه بالاستفهام بجامع تمام النظر لمتعلق كل فسرى الخ وأما وجهه في لعل فتقول شبه التمني بالترجي بجامع مطلق طلب المحبوب في كل فسرى الخ وقد مرت الإشارة لهذا كله وأما حروف التحضيض فليس استعمالها في التمني مجازاً لما قاله الدسوقي من أن هل ولو استعملا بعد التركيب مع ما ولا في التمني حقيقة وسيأتي تتمة الكلام. إذا علمت هذا علمت أن في جعل الشارح كل حروف التحضيض من الألفاظ التي استعملت في التمني مجازاً نظراً ظاهراً هذا تحقيق المقام **(قوله: بنصب نكون)** فنصب الفعل بعد الفاء دليل على أنها في التركيب بمعنى ليت لأنه إنما ينصب بعد لو الطلبية لا الشرطية ولا يناسب أن تتطفل إلا على ليت من مفيدات الطلب لما مر من المناسبة بينهما اهـ ع ق **(قوله: الجزم بانتفاء الخ)** تعليل لمحذوف أي وإنما لم تكن هل في هذا التركيب للاستفهام وكانت للتمني للجزم الخ أي فلا استفهام فتعين كونها للتمني تأمل **(قوله: ومنها حروف التحضيض)** تقدم أنها مستعملة في التمني حقيقة لكن ليس المقصود منها التمني بل أن يتولد منه في دخولها على الماضي التقديم نحو هلا أكرمت زيداً ولو ما أكرمته على معنى ليتك أكرمته قصداً إلى جعله نادماً على ترك الإكرام وفي المضارع التحضيض نحو هلا تقوم ولو ما تقوم على معنى ليتك تقوم قصداً إلى حثه على القيام قاله السعد **(قوله: على معنى التمني)** أي ليتولد منه التقديم على ترك الإكرام كما علمت **(قوله: وبقية الأدوات أسماء)** ومعانيها ما يسأل بها عنها وستعرفها ثم ضمنت معها معنى الاستفهام **(قوله: ما عدا الحرفين)** أي المذكورين في قوله الهمزة وهل حرفان ثم الأدوات المطلوب بها التصوّر تختلف من جهة أن المطلوب بكل منها تصوّر شيء آخر فيسأل بأيّ عما يتميز به أحد المتشاركين في أمر يعمهما وهو مضمون ما أضيفت إليه نحو أيّ الفريقين خير مقاماً أي أنحن أم أصحاب محمد فالمؤمنون والكفار اشتركا في الفريقين وسأل الكافرون عما يميز أحدهما عن الآخر وبمتى عن الزمان وبأيان عن المستقبل وبأين عن المكان وبمن عن العارض المشخص لذوي العلم كقولنا من في الدار فيجاب بزيد فزيد علم عارض للمسؤول عنه مشخص له وبما عن شرح الاسم كقولك ما البرّ طالباً أن يشرح هذا الاسم ويعين مفهومه فيجاب بإيراد لفظ أشهر أو عن ماهية المسمى كقولنا ما الحركة أي ما حقيقة مسمى هذا اللفظ فيجاب بإيراد ذاتياته وبكيف عن الحال وأنى تستعمل بمعنى كيف نحو أني شئت أن أضع لك كذا وبمعنى من أين نحو أنى لك هذا ويسأل بكم عن العدد نحو سل بني إسرائيل كم آتيناهم من آية بينة اهـ من الأصل والسعد **(قوله: نحو ما زيد)** فالمطلوب هنا إدراك حقيقة صنفه وهو تصوّر **(قوله: نحو هل زيد قائم)** فالمطلوب هنا إدراك وقوع النسبة التي هي ثبوت القيام لزيد **(قوله: ولا يجوز هل زيد الخ)** لأن وقوع المفرد بعد أم دليل على أنّ أم متصلة وهي

يطلب به التصوّر والتصديق وهو الهمزة ولذلك كانت أمّ أدوات الاستفهام نحو: أدبس في الإناء أم عسل في تصوّر المسند إليه وأفي الدار زيد أم في المسجد في تصور المسند ونحو أقام زيد والمطلوب بها ما يليها كالفعل في أفهمت العلم والفاعل في نحو أأنت عملت به والمفعول في نحو أرضاء الله طلبت فقوله وبالذي يليه متعلق بحر أي معنى الهمزة وهو الاستفهام حقيق بما يليه الهمز وهي كغيرها من الأدوات وقوله بعكس ما غبر أي بقي معناه أن ما بقي من الأدوات لطلب التصوّر فقط عكس هل التي هي لطلب التصديق فقط ثم إن لفظ الاستفهام قد يستعمل في الأمر نحو قوله تعالى: ﴿ءَأَسۡلَمۡتُمۡ﴾ [آل عمران: ٢٠] أي أسلموا وكذا تقول لمن تأمره بشيء هل امتثلت أي امتثل فقوله ربما عبر أي تجاوز معناه الأصلي إلى الأمر وما عطف عليه وفي الاستبطاء نحو كم دعوتك وفي التقرير أي حمل المخاطب على الإقرار بما استقر عنده ثبوته أو نفيه نحو: ﴿ءَأَنتَ فَعَلۡتَ هَٰذَا بِـَٔالِهَتِنَا﴾ [الأنبياء: ٦٢] وفي التعجب نحو: ﴿مَالِيَ لَآ أَرَى ٱلۡهُدۡهُدَ﴾ [النمل: ٢٠] وفي التهكم نحو أصلواتك تأمرك وفي التحقير نحو من أنت لم تحقر شأنه

لطلب تعيين أحد الأمرين مع العلم بثبوت أصل الحكم فهي لا تكون إلا لطلب التصوّر بعد حصول التصديق بنفس الحكم وهل ليس إلا لطلب التصديق فبينهما تدافع فيمتنع مطوّل ولو قال الشارح ولهذا لا يجوز الخ لكان أفيد **(قوله: في تصوّر المسند إليه)** أي في طلب تصوّره أي إدراك صورته والظرف متعلق بقول مقدر بعد نحو أي نحو قولك كذا في طلب الخ وهذا بعد الجزم بالكينونة **(قوله: كالفعل في أفهمت العلم)** اعلم أن هذا التركيب إن كان سؤالاً عن نسبة الفعل كان لطلب التصديق وإن كان سؤالاً عن الوقع هل هو فهم أو غيره كان لطلب التصوّر أفاده ع ق **(قوله: في نحو أأنت الخ)** طلباً لفاعل العمل هل هو أنت أم غيرك فالمطلوب هنا تصوّر **(قوله: أرضاء الله الخ)** طلباً للمطلوب هل هو الرضا أم غيره فهو طلب لتصوّر أيضاً **(قوله: فقوله وبالذي يليه الخ)** اعلم أن هذا تفريع على قوله والمطلوب بها الخ وهو يقتضي أن قوله والمطلوب الخ هو معنى قول المصنف وبالذي الخ أي ومعنى الهمزة وهو الاستفهام حقيقي بالذي يلي الهمزة أي أن الاستفهام بالهمزة يكون عما يليه وقوله أي معنى الهمز الخ الذي في النسخ المعتمدة أي معنى الهمز وهو الاستفهام حقيقي بما يليه الهمز وهو غيرها من الأدوات اهـ وهو يخالف هذا المقتضى وفيه أمران الأوّل أنه بعيد جداً من كلام المصنف الثاني أنه مستفاد من قول المصنف والاستفهام هل الخ وما يقتضيه التفريع هو ما للمصنف في شرحه وفهمه بعض الشراح وهو المتعين لأنه متضمن لقول الأصل والمسؤول عنه بها أي الهمزة هو ما يليها والمصنف بصدد نظم كلام الأصل وما في ع ق غير مناسب أيضاً **(قوله: أي بقي)** يطلق العبور على الباء كالمضي وكل يصح هنا والأقرب الأوّل ولذا درج عليه الشارح تأمل **(قوله: ما بقي من الأدوات)** أي بعد الهمزة وهل **(قوله: قد يستعمل)** أي مجازاً وكذا فيما بعد وبيانه هنا أنه أطلق اسم الاستفهام على الطلب المطلق ثم نقل للطلب على وجه الأمر فيكون مجازاً مرسلاً بمرتبتين ولك أن تعتبر أن الأمر فرد من أفراد الطلب فيكون بمرتبة تأمل **(قوله: أي أسلموا)** فليس المراد سؤال أهل الكتاب والأمّيين هل أسلموا أم لا **(قوله: أي تجاوز)** تفسير بالملزوم إذ العبور معناه الحلول كما سبق وهو ملزم لتجاوز سابق **(قوله: وفي الاستبطاء)** بيان المجاوز فيه أن الاستفهام مسبب عن الجهل وهو عن كثرة الدعوة إذ يبعد جهل القليل وهي عن الاستبطاء فأطلق المسبب وأراد السبب ولو بوسائط صبان وقوله كثرة الدعوة أي في كم دعوتك **(قوله: وفي التقرير)** أي لأن الاستفهام يلزمه الحمل على الإقرار بالمستفهم عنه المعلوم للمخاطب أو يقال الاستفهام طلب الإقرار بالمستفهم عنه مع سبق الجهل من المتكلم فاستعمل في مطلق الطلب ثم في الطلب مع العلم وهو نفس التقرير صبان **(قوله: وفي التعجب)** فالتعجب يستلزم الجهل وهو يستلزم الاستفهام اهـ منه **(قوله: نحو مالي لا أرى الهدهد)** إنما حمل على التعجب وقد تقرر أن الحمل على المجاز فيما يتعذر فيه الحمل على الحقيقة بناء على أنه لا معنى لاستفهام العاقل عن حال نفسه اهـ فنري **(قوله: وفي التهكم)** إذ الاستفهام يتسبب عنه الجهل والجهل بالشيء قد يتسبب عنه التهكم والسخرية اهـ صبان فالعلاقة المجاورة إذ كل من الاستفهام والتهكم ناشئ عن سبب واحد **(قوله: نحو أصلواتك تأمرك)** وذلك أن شعيباً عليه السلام كان كثير الصلاة وكان قومه إذا رأوه يصلي تضاحكوا فقصدوا بقولهم أصلواتك تأمرك الهزء والسخرية لا حقيقة الاستفهام قاله السعد **(قوله: وفي التحقير)** لأنّ الاستفهام يتسبب عن الجهل والجهل بالشيء وربما يتسبب عنه تحقيره والتحقير جعل الشيء حقيراً والاستهزاء عدم المبالاة به وإن كان كثيراً وربما يتحد محلهما وإن اختلفا مفهوماً لما بينهما من الارتباط في الجملة لصحة نشأة

وفي التنبيه على الضلال نحو: ﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ﴾ [التكوير: ٢٦] وفي الاستبعاد نحو: ﴿أَنَّىٰ لَهُمُ الذِّكْرَىٰ﴾ [الدخان: ١٣] وفي الترهيب أي التخويف نحو: ﴿أَلَمْ نُهْلِكِ الْأَوَّلِينَ﴾ [المرسلات: ١٦] وفي الإنكار التوبيخي وهو الذي يقتضي أن ما بعده واقع وأن فاعله ملوم نحو: ﴿أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ﴾ [الصافات: ٩٥] والإبطالي وهو ما اقتضى أنّ ما بعده غير واقع وأن مدّعيه كاذب نحو: ﴿أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُم بِالْبَنِينَ وَاتَّخَذَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ إِنَاثًا﴾ [الإسراء: ٤٠] وهو المشار إليه بتكذيب. قال:

وقد يجي أمر ونهي وندا ... في غير معناه لأمر قصدا
وصيغة الإخبار تأتي للطلب ... لفأل أو حرص وحمل وأدب

أقول: قد يخرج الأمر والنهي والدعاء عن معانيها الأصلية لنكتة أما الأمر فقد يأتي لمعان كثيرة منها الإباحة نحو: ﴿وَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ﴾ [الإنعام: ١٤٢] وأما النهي فإنه يأتي لمعان كثيرة أيضاً منها قصد الامتثال كقولك لمن عصى أمرك لا تعص أمري أي امتثله وأما النداء فيأتي لمعان أيضاً منها

أحدهما عن الآخر كما في ع ق اهـ صبان **(قوله: وفي التنبيه الخ)** أي لأنّ الاستفهام عن الشيء يستلزم تنبيه المخاطب عليه وتوجيه ذهنه إليه فإذا سلك طريقاً واضح الضلالة بزعم المتكلم كان هذا غفلة من المخاطب عن الالتفات إلى ذلك الطريق فإذا نبه عليه ووجه ذهنه إليه كان تنبيهاً له على ضلاله فالاستفهام عن ذلك الطريق يستلزم توجيه ذهنه إليه المستلزم للتنبيه على كونه ضالاً قاله السيد اهـ صبان **(قوله: والاستبعاد)** أي عدّ الشيء بعيداً إذ العدّ والاستفهام كل منهما مسبب عن الجهل فالعلاقة المجاورة قال الصبان: الفرق بينه وبين الاستبطاء أن الاستبعاد متعلقه غير متوقع والاستبطاء متعلقه متوقع غايته أنه بطيء في زمن انتظاره اهـ **(قوله: أنى لهم الذكرى)** فإنه لا يجوز حمله على حقيقة الاستفهام وهي ظاهر بل المراد استبعاد أن يكون لهم الذكرى بقرينة قوله: ﴿وَقَدْ جَاءَهُمْ رَسُولٌ مُّبِينٌ ثُمَّ تَوَلَّوْا عَنْهُ﴾ [الدخان: ١٣، ١٤] أي كيف يذكرون ويتعظون ويفون بما وعدوا به من الإيمان عند كشف العذاب عنهم وقد جاءهم ما هو أعظم وأدخل في وجوب الأذكار من كشف الدخان وهو ما ظهر على يد رسول الله ﷺ من الآيات البينات ومن الكتاب المعجز وغيره فلم يذكروا وأعرضوا عنه قاله السعد **(قوله: وفي الترهيب)** أي أن الاستفهام ينبه على جزاء إساءة الأدب وهذا التنبيه يستلزم ترهيبه وتخويفه لاتصافه بها أفاده الصبان **(قوله: التوبيخي)** نسبة للتوبيخ أي التعيير والتقريع ونسبته للتوبيخ من حيث كون التوبيخ مقصوداً منه قال الصبان: قال في الأطول العلاقة بين الاستفهام والإنكار بمعنى نفي اللياقة أن نفي اللياقة يوجب عدم التصديق بما لا يليق بأن يشك في وقوعه والشك يستدعي الاستفهام فأفيد بالاستفهام عدم اللياقة اهـ بتصرف **(قوله: واقع)** أي في الماضي أو الحال أو الاستقبال الأوّل نحو أعصيت ربك والثاني كمثال الشارح والثالث نحو أتعصي ربك مراداً منه الاستقبال فالمراد بفاعله فاعله حقيقة أو حكماً ليشمل من هو بصدد فعله وفي الكلام حذف مضاف أي فاعل متعلقه بفتح اللام وهو المنكر بفتح الكاف ثم هذا وما بعده ضابط لا تعريف وإلا لزم التجوّز في التعريف حيث أريد من اسم الفاعل مطلق الزمن ومن الفاعل مطلق التوجه فافهم **(قوله: أو الإبطالي)** تتضح النسبة فيه مما مر وبيان علاقة التجوّز إليه أن الإبطال يستدعي عدم توجه الذهن وهو يستدعي الجهل وهو يستدعي الاستفهام فقد أطلق اسم المسبب على السبب تأمل **(قوله: غير واقع)** أي فيما مضى كمثال الشارح أو في الحال أو الاستقبال نحو أنلزمكموها **(قوله: وهو)** أي الإنكار الإبطالي وقوله بتكذيب أي المسلط عليه ذي المجعولة صفة لإنكار أو المضاف إليها إنكار فالإشارة في الحقيقة بجميع ما ذكر تأمل **(قوله: في غير معناه الخ)** يرجع للأخير وحذف مما قبله لدلالته عليه **(قوله: لأمر قصدا)** الأقرب ما أشار إليه الشارح والمصنف في شرحه من أنّ اللام للتعليل وأن المراد بالأمر النكتة المقتضية للعدول عن الحقيقة إلى التجوّز بالأمر وغيره وما في ع ق تعسف **(قوله: منها الإباحة)** والعلاقة بين الطلب والإباحة الموجبة لاستعمال لفظه فيها مطلق الإذن العام فهو من استعمال الأخص في الأعم مجازاً مرسلاً صبان عن اليعقوبي **(قوله: نحو كلوا الخ)** بمعنى أنه يباح لكم أن تأكلوا مما ذكر **(قوله: قصد الامتثال)** أراد بالقصد لازمه وهو الطلب **(قوله: كقولك عصى الخ)** في كون صيغة النهي في هذا المثال مستعملة في غير معناها نظر ظاهر إذ لو كان قصد ما تضمنته من الأمر يصيره كذلك للزم أن كلّ نهي مستعمل في غير معناه فقولك لا تهمل زيداً مستعمل في طلب اعتباره وقولك لا تقم مستعمل في طلب ما يعينه المقام مما يقابل وهكذا فلا يوجد نهي حينئذٍ مستعمل في معناه وهذا خلاف ما يفيده موضوع الكلام من كون النهي تارة يستعمل في معناه وتارة في غيره ومع هذا لم

الإغراء كقولك لمن تظلم إليك يا مظلوم تريد إغراءه على زيادة التظلم ثم إن صيغة الخبر قد يقصد منها الطلب لنكتة كالتفاؤل نحو وفقنا الله لما فيه رضاه وإظهار الحرص في وقوعه كقولك لمن استبطأك أتيتك والتصديق كقولك لمن لا يحبّ تكذيبك تأتينا غداً فتحمله على المجيء بلطف لاعتيادك تصديقه إياك والتأديب مع المخاطب بترك صيغة الأمر نحو أمير المؤمنين يقضي حاجتي ثم إنّ كثيراً من الاعتبارات المذكورة في الأبواب السابقة تجري في الإنشاء كالتقديم والتأخير والقصر فقسها عليها.

يقل به أحد فالمناسب أن يقول بدل قوله منها قصد الامتثال الخ منها التهديد كقولك لعبد لا يمتثل أمرك لا تمتثل أمري إذ لا يشك في كونه مستعملاً في غير معناه فإنّ السيد لا يريد من عبده عدم الامتثال والعلاقة بين التهديد وبين النهي أنّ النهي يلزمه التهديد والتخويف فتأمل منصفاً **(قوله: الإغراء)** أي الحثّ على لزوم الشيء والعلاقة بين النداء وبين الإغراء المستعمل هو فيه أنّ الإغراء ملزوم للإقبال إذ لا معنى لإغراء غير المقبل معنى أن يكون بحيث لا يسمع يعقوبي **(قوله: يتظلم)** أي يظهر ظلم الغير له ويبث الشكوى به اهـ منه **(قوله: على زيادة التظلم)** عبر بزيادة لحصول أصل التظلم صبان **(قوله: كالتفاؤل)** أي إفادته **(قوله: نحو وفقنا الله الخ)** فالمقصود طلب التوفيق وصيغة الأمر هي الدالة عليه وعدل عنها إلى صيغة المضي الدالة على تحقق الوقوع تفاؤلاً بتحققه قاله اليعقوبي وظاهر أنّ العلاقة بين الخبر والطلب الضدية **(قوله: كقولك لمن استبطأك)** أي فكرر عليك النداء طالباً الإسراع في إتيانك وقوله أتيتك مقول القول وهو من المنادي إظهار لشدّة حرصه على إتيانه لمن ناداه ثم في كون صيغة الخبر مستعملة في الطلب في هذا المثال نظر ظاهر والظاهر أنه مما استعمل فيه الماضي موضع المستقبل إشارة إلى قرب وقوعه جداً كقول القريب من البلد دخلنا البلد والجامع شدّة التحقق فالمناسب التمثيل بنحو رزقني الله لقاءك قال ع ق والسبب في إفادة الماضي هذا الحرص ما تقرّر من جهة الطبع وهو أنّ من جملة أسباب التعبير به عما لم يقع تخيل وقوعه وتخيل الوقوع يكون من كثرة التصوّر وكثرة التصوّر تكون من كثرة الرغبة فينتقل من التعبير به عن المطلوب إلى كثرة الرغبة بهذه الوسائط اهـ وقوله من كثرة الرغبة أي التي هي الحرص **(قوله: والتصديق)** أي حمل المخاطب على التصديق للمتكلم بإتيانه مثلاً المطلوب للمتكلم أفاده ع ق ويدلّ عليه قول الشارح فتحمله على المجيء الخ **(قوله: فتحمله على المجيء بلطف لاعتيادك الخ)** أي وهو إن لم يأت صار مكذباً لك صورة لكونك أبرزت الكلام في صورة الخبر. والحاصل أن المتكلم قد يكون طالباً لشيء راغباً في حصوله فيبرز للمخاطب الذي لا يريد تكذيبه صيغة الطلب في صورة الخبر ليوقع المخاطب المطلوب لأجل تصديق المتكلم لأنه إذا لم يوقع كان مكذباً له صورة حيث أبرز المتكلم الطلب في صورة الخبر تأمل **(قوله: نحو أمير المؤمنين الخ)** فقد تأدب الطالب مع الأمير بترك مواجهته بصيغة الطلب لإشعارها بالاستعلاء أفاده ع ق **(قوله: من الاعتبارات)** أي المعتبرات **(قوله: في الأبواب السابقة)** وهي من أحوال الإسناد إلى هذا الباب **(قوله: والقصر)** هو أيضاً مذكور في الباب المبوّب لإفادة أحكامه كذكر الطهارة في بابها والبيع في بابه **(قوله: فقسها عليها)** أي فقس المعتبرات التي تجري في الإنشاء على المعتبرات التي ذكرت للخبر فقل إن تقديم المسند إليه لكون ذكره أهم لنكتة من نكت الأهمية وتأخيره لاقتضاء المقام تقديم المسند والقصر الحاصل فيه بتقديم المعمول حقيقي وإضافي وهكذا.

الفصل والوصل

الفصل ترك عطف جملة أتت　　من بعد أخرى عكس وصل قد ثبت

أقول: الفصل لغة القطع وفي الاصطلاح ترك عطف جملة على أخرى والوصل لغة الجمع وفي الاصطلاح عطف بعض الجمل على بعض مثال الأول عمرا أهنته زيداً ضربته ومثال الثاني زيد قائم وعمرو جالس وهذا الباب أغمض أبواب المعاني حتى قيل لبعضهم ما البلاغة؟ فقال معرفة الفصل والوصل. قال:

فافصل لدى التوكيد والإبدال　　لنكتة ونية السؤال

الباب السابع

الفصل والوصل

لما فرغ من أحوال المفردات والإنشاء شرع في أحوال الجمل ثم إنه قدّم الفصل في الترجمة لأنه عدم العطف والعدم سابق في الحادث على الوجود وكان ينبغي له أن يقدّم الوصل له في التعريف لأن الفصل عدم مضاف للوصل فلا يعرف إلا بمعرفة الوصل ولم يفعل ذلك بل قدم الفصل في التعريف موافقة لما في الترجمة وقال الفصل الخ هـ ع ق بتصرّف **(قوله: الفصل ترك عطف جملة الخ)** أقول: من المعلوم أن جملة هنا نكرة في سياق الإثبات وهي لا تعمّ إلا إذا دلّ على العموم دليل ولا دليل هنا فلا يشمل التعريف ترك عطف جملتين فأكثر على جملتين كذلك نحو يعطي ويمنع يضر وينفع وكذا تعريف الوصل الذي أفاده بقوله عكس وصل قد ثبت ولا يقال إن في كلّ من التعريفين حذف الفاء مع ما عطفت أي فأكثر إذ لا دليل عليه على أنه لا يليق بالتعريف إذ لا بدّ فيه من ذكر ما يصيره جامعاً مانعاً ولا يجوز حذفه ولو وجد دليل عليه فلو قال:

الفصل ترك عطف بعض الجمل　　على مثيل عكسه وصل يلي

لسلم مما ذكر وقولنا فلا يشمل التعريف الخ. اعلم أنه ربما لا يتناسب جمل أربع مترتبة بحيث تعطف كلّ على ما قبلها بل يتناسب الأوليان والأخريان فيعطف في كلّ اثنين أوّلاً ويعطف الأخريان على الأوليين لأن مجموع الأخريين يناسب مجموع الأوليين فعطف المجموع حينئذٍ وصل وترك عطفه لموجب فصل وقد علمت المثال وقس الأكثر فتدبر **(قوله: أتت الخ)** صفة لجملة خرج به الجملة المستأنفة التي لم تقع بعد غيرها فلا يعدّ ترك عطفها فصلاً وتوضيح المقام أن قوله ترك جنس يشمل جميع التروك وإضافته لعطف مخرجة لترك غيره وإضافة عطف إلى جملة مخرج لعطف المفردات فلا يعدّ تركه فصلاً ووصف الجملة بقوله قد أتت الخ مخرج للجملة المستأنفة التي لم تقع بعد غيرها فلا يعد ترك عطفها فصلاً تأمل **(قوله: عكس وصل)** خبر لمحذوف أي وهو عكس وصل وقوله قد ثبت صفة لوصل أي ثبت عندهم وتقررت حقيقته هذا هو الظاهر وما في ع ق تكلف **(قوله: ترك عطف جملة الخ)** فيه ما علمت وقد سلم من الإيراد في تعريف الوصل حيث تبع الأصل **(قوله: عطف بعض الجمل الخ)** إنما اختار الجمل على الكلام لتدخل الصلة والصفة ونحوهما مما لا يشمله الكلام بناء على أنه لا بد أن يكون مقصوداً لذاته صبان **(قوله: أغمض أبواب الخ)** أي أخفاها عن البصائر بحيث يزيد بطء إدراك معانيه عن بطء إدراك معاني غيره تأمل **(قوله: معرفة الفصل الخ)** أي معرفة مباحثهما باتفاق بحيث يقدر على إجراء مباحثهما على ما ورد عليه من الجمل **(قوله: فافصل الخ)** حاصل المقام أنه إذا أتت جملة بعد جملة فالأولى إما أن يكون لها محل من الإعراب أو لا فإن كان للأولى محل من الإعراب فإن قصد عدم تشريك الثانية في حكم الأولى أي مقتضيه من خبرية ونحوها وجب الفصل وإلى هذا أشار المصنف بقوله:

وعدم التشريك في حكم جرى

وعدم التشريك في حكم جرى أو اختلاف طلبا وخبرا
وفقد جامع ومع إيهام عطف سوى المقصود في الكلام

أقول: يجب الفصل في مواضع منها أن تنزل الجملة الثانية من الأولى منزلة التوكيد المعنوى في إفادة التقرير مع اختلاف المعنى أو اللفظي في إفادة التقرير مع اتحاد المعنى مثال الأوّل لا ريب فيه بالنسبة إلى ذلك الكتاب ....

وإلا فالوصل وشرط كونه مقبولاً بالواو وجود الجامع بين الجملتين وهو مقبول بغيرها مما يفيد زيادة على التشريك وهو الفاء وثم وحتى مطلقاً وإن لم يكن للأولى محل فإن قصد ربط الثانية بها على معنى عاطف سوى الواو عطفت به نحو دخل زيد فخرج أو ثم خرج عمرو وإن لم يقصد الربط المذكور فإن كان للأولى حكم قصد عدم تشريك الثانية معها فيه فالفصل وإلى هذا يشير أيضاً قول المصنف وعدم التشريك الخ فهو عام فيما إذا كانت الأولى لها محل وفيما إذا لم يكن لها وإن لم يكن للأولى حكم فإن كان بينها وبين الثانية كمال الاتصال من غير أن يكون في الفصل إيهام خلاف المقصود أو كمال الانقطاع كذلك أو شبه أحد الكمالين تعين الفصل لأن الوصل يقتضي مغايرة وهي لا تناسب كمال الاتصال ولا شبهه ومناسبة وهي لا تناسب كمال الانقطاع ولا شبهه وإن لم يكن بينهما كمال الاتصال بلا إيهام ولا شبهه ولا كمال الانقطاع بلا إيهام ولا شبهه تعين الوصل لوجود الداعي وعدم المانع أما كمال الاتصال فلكون الثانية مؤكدة للأولى أو بدلاً منها أو بياناً لها تنزيلاً في الجميع وإليه وإلى حكمه أشار المصنف بقوله:

وافصل لدى التوكيد والإبدال

غير أنه ترك البيان وسنذكر مثاله، ولك أن تقول إنه أدرجه في البدل لصلاحية اللفظ الواحد لهما فيما له محل باتفاق وعلى الطريقة الآتية فيما لا محل له فهما واحد باعتبار اللفظ وأما شبهه فلكون الثانية جواباً لسؤال اقتضته الأولى فتفصل الثانية من الأولى كما يفصل الجواب عن السؤال وإليه وإلى حكمه أشار المصنف بقوله ونية السؤال وأما كمال الانقطاع فلاختلافهما خبراً وإنشاء لفظاً ومعنى أو معنى فقط أو لأنه لا جامع بينهما وإليه وإلى حكمه أشار بقوله:

أو اختلاف طلباً وخبراً

أو فقد جامع. وأما شبهه فلكون عطف الثانية على الأولى موهماً لعطفها على غيرها مما ليس بمقصود وإليه وإلى حكمه أشار بقوله ومع إيهام إلى آخر البيت وجعل هذا الكون موجباً لكمال الانقطاع باعتبار اشتماله على مانع من العطف إلا أنه لما كان خارجياً يمكن دفعه بنصب قرينة لم يجعل هذا موجباً لكمال الانقطاع فتحصل أنّ مواضع الفصل ستة خمسة فيما إذا كانت الأولى لا محل لها من الإعراب وهي ما إذا كان بين الجملتين كمال الاتصال بلا إيهام أو كمال الانقطاع أو شبه كل كذلك وما إذا كان للأولى حكم قصد عدم إعطائه للثانية والسادس فيما إذا كانت الأولى لها محلّ وهو مثل الأخير من الخمسة وقد علمت موضع الإشارة إلى الجميع في كلام المصنف هذا ما دعت إليه الضرورة ويتم اتضاح بعضه بما في الشارح وتتميم المرام يطلب من الأصل وشرحي السعد وحواشيهما **(قوله: لدى التوكيد)** أي عند التوكيد بالجملة الثانية **(قوله: والإبدال الخ)** قد عرفت أنه أدرج فيه عطف البيان وعرفت وجه الإدراج **(قوله: لنكتة)** حذف من الأوّل لدلالة الثاني **(قوله: ونية السؤال)** عطف على التوكيد والمراد بنية السؤال تقديره بين الجملتين فيما إذا اقتضت الأولى سؤالاً فيؤتى بالثانية جواباً عنه ع ق **(قوله: وعدم التشريك)** أي تشريك الثانية للأولى وقوله في حكم أي للأولى مطلقاً كان لها محل أم لا كما علمت مما مر **(قوله: طلباً)** أراد به ما هو أعم وهو الإنشاء فقد تجوّز بإطلاق الخاصّ وإرادة العامّ **(قوله: ومع إيهام)** عطف على لدى التوكيد وإيهام مضاف لعطف من إضافة المصدر لفاعله وقوله سوى مفعوله وقوله في الكلام متعلق بالمقصود **(قوله: أن تنزل الجملة الخ)** يفيد هذا وقوله فيما يأتي بمنزلة البدل أنّ الثانية ليست تابعاً حقيقة بل ما يفاد منها يفيده ذلك التابع من جهة القصد فألحقت بذلك التابع في عدم صحة العطف وهو الأقرب خلافاً لما يفيده أوّل كلام الأصل وذلك لأنّ التابع اصطلاحاً يستدعي إعراباً يقع فيه التبعية والكلام فيما لا محل له كما علمت مع أن التوكيد مخصوص بألفاظ معلومة أفاده الصبان عن اليعقوبي وقوله من جهة القصد الظاهر أنه حال من نائب فاعل يفاد وقوله لأن التابع الخ إنما جعله علة للأقربية دون تعين عدم التبعية لأنه أكثريّ لا كلي فينشأ عن كونه أكثرياً أن النظر إليه المقتضى لعدم التبعية حقيقة أولى لكونه نظر الأكثري فيكون عدم التبعية حقيقة الناشيء عن هذا الأولي أقرب تدبر **(قوله: التقرير)** أي تقرير اللاحق

إذا جعل كل منهما جملة مستقلة فهي بمنزلة نفسه من جاء زيد نفسه ومثال الثاني جاء زيد هو الصوفي أي الصافي من دنيء الأوصاف فهي بمنزلة زيد الثاني من جاء زيد زيد ومنها أن تكون الثانية بمنزلة البدل من الأولى لنكتة ككون المراد لطيفاً أو مطلوباً في نفسه فتنزل الثانية بمنزلة البدل المطابق نحو: ﴿فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ ٱلشَّيْطَٰنُ قَالَ يَٰٓـَٔادَمُ﴾ [طه: ١٢٠] ففصل جملة قال لأنها بمنزلة البدل المطابق من وسوس والنكتة في الإبدال لطافة المراد ودقته أو منزلة بدل البعض نحو: ﴿أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ أَمَدَّكُم بِأَنْعَٰمٍ وَبَنِينَ وَجَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ﴾ [الشعراء: ١٣٢ ـ ١٣٤] ففصل جملة أمدّكم الثانية لأنها كبدل البعض ....

للسابق وقوله مع اختلاف المعنى أي معنى كل من السابق واللاحق وكذا يقال في الاتحاد **(قوله: إذا جعل كل منهما الخ)** هذا إنما يكون إذا جعل آلم طائفة من الحروف لا يقدر لها مبتدأ ولا خبر أو جملة مستقلة بجعل آلم مبتدأ خبره هذه أو هذا مقدراً أو العكس بناء على أنه اسم للسورة أو للقرآن أما إن جعل آلم مبتدأ خبره ذلك الكتاب فلا يكون مما نحن فيه وكذا إن جعل ذلك الكتاب مبتدأ خبره لا ريب فيه اهـ من السعد والصبان **(قوله: فهي)** الفاء تعليلية لقوله مثال الأولى أو للتفريع عليه وقوله بمنزلة الخ أي في تقرير اللاحق للسابق **(قوله: جاء زيد هو الصوفي)** فيه أن قوله هو الصوفي ليس بمعنى جاء زيد فكيف يكون بمنزلة التوكيد اللفظي له فالمناسب التمثيل بهدى للمتقين كما مثل الأصل وسيتضح لك وجهه فترقب **(قوله: أي الصافي الخ)** يفيد أن الصوفي منسوب للصفاء وهو مفاد كلام غيره أيضاً والظاهر أنّ النسبة على غير قياس **(قوله: فهو بمنزلة الخ)** أي في التقرير مع اتحاد المعنى والنكتة فيما هي بمنزلة التوكيد المعنوي دفع توهم التجوّز وفيما هي بمنزلة اللفظي دفع توهم السهو أو الغلط وإيضاح دفع توهم التجوز في المثال الأوّل أن قوله ذلك الكتاب فيه مبالغة في وصف القرآن ببلوغه الدرجة القصوى في الكمال وهذه المبالغة حاصلة بجعل المبتدإ ذلك الدال على كمال العناية بتمييزه والتوصل ببعده إلى التعظيم وعلوّ الدرجة وتعريف الخبر باللام الدال على انحصار الكمال في القرآن فحينئذٍ يجوز لو كان هذا من غير اللّه أن المتكلم قد تجوّز في حصر الكمال في القرآن مبالغة فدفع هذا التوهم بلا ريب فيه وإيضاح دفع توهم السهو أو الغلط في هدى للمتقين أن قوله لا ريب فيه لما كان يتوهم لو كان من عند غير اللّه أنه أتى به على وجه السهو أو الغلط أتبع بهدى للمتقين الدال على معنى ذلك الكتاب فإن معناه أن الكتاب بالغ في الهداية درجة لا تدرك غايتها لما في تنكير هدى من الإبهام والتفخيم حتى كأنه هداية محضة حيث قيل هدى ولم يقل هاد وهذا معنى ذلك الكتاب لأن معناه الكامل في الهداية فافهم والظاهر أن مرادهم بالتجوّز هنا المعنى اللغوي بمعنى مخالفة الأصل ويدل له قول اليعقوبي فلما جاز بسبب تلك المبالغة توهم السامع المجازية في الكلام وأنه على خلاف مقتضاه اهـ حيث عطف قوله وأنه الخ على التجوّز والظاهر أنه عطف تفسير تأمّل **(قوله: ككون المراد لطيفاً الخ)** أي أو عجيباً أو فظيعاً أي والأولى غير وافية بتمام المراد والثانية وافية وقوله لطيفاً راجع للبدل المطابق وقوله مطلوباً الخ راجع لبدل البعض والاشتمال وسيتضح ما في كلامه **(قوله: بمنزلة البدل المطابق نحو فوسوس الخ)** الذي في الأصل وشرحي السعد وع ق ترك البدل المطابق والتمثيل بآية فوسوس الخ لعطف البيان لخفاء الجملة الأولى قال اليعقوبي ولم يعتبر بدل الكل في الجمل التي لا محل لها من الإعراب لأنه لا يفارق الجملة التأكيدية إلا باعتبار قصد نقل النسبة إلى مضمون الثانية في البدلية دون التأكيدية وهذا المعنى لا يتحقق في الجمل التي لا محل لها من الإعراب إذ لا نسبة تنقل اهـ وحينئذٍ فلا يتمشى كلام الشارح على ما درج عليه الأصل ومن حذا حذوه وإنما يتمشى على طريقة ذكرها اليعقوبي حيث قال بعد ما ذكر وبعضهم اعتبره ونزل قصد استئناف إثباتها منزلة نقل النسبة فأدخله في كمال الاتصال ومثل له بقول القائل قنعنا بالأسودين قنعنا بالتمر والماء فإذا قصد الإخبار بالأولى ثم بالثانية لأن الأولى كغير الوافية بالمراد لما فيها من إيهام ما والمقام يقتضي الاعتناء بشأن المخبر به تفصيلاً لما فيه تشريف المخبر أو نحو ذلك كانت بدل كل اهـ وتمثيله بهذه الآية لبدل الكل صحيح لأن ما ذكر عن بعضهم متأتٍ فيها ولولا تمثيله بالآية المذكورة لحملنا كلامه على البدل المطابق في الجمل التي لها محل من الإعراب فيكون قول المصنف والإبدال عاماً فيما له محل وفيما لا محل له ويصير أفيد فلا يكون كلام الشارح مبنياً على طريقة ضعيفة للاتفاق على اعتبار البدل المطابق من موجبات كمال الاتصال المقتضى للفصل في الجمل التي لها محل من الإعراب كما يستفاد من حاصل المقام الذي قدمناه لمن تأمّل **(قوله: لأنها بمنزلة الخ)** فبينهما كمال الاتصال والعطف يفيد المغايرة وسيذكره الشارح **(قوله: ودقته)** عطف تفسير **(قوله: أمدّكم بما تعلمون)** هذه الجملة صلة الذي في قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱلَّذِىٓ أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ﴾ [الشعراء: ١٣٢] ولا محل لجملة الصلة من الإعراب بل للموصول دون الصلة على ما قاله ابن هشام ولمجموع

إذ مضمونها بعض ما يعلمون والنكتة في إبدالها كون مضمونها مطلوباً في نفسه أو منزلة بدل الاشتمال نحو:

أقـول لـه ارحـل لا تـقـيـمـنّ عـنـدنـا

فلا تقيمنّ بدل من ارحل بدل اشتمال والنكتة كالذي قبله وإنما وجب الفصل في التوكيد والإبدال لأن الوصل يقتضي التغاير وليس موجوداً فيهما ومنها نية السؤال أي تقديره من الجملة السابقة نحو: ﴿وَلَا تُخَاطِبْنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا إِنَّهُم مُّغْرَقُونَ﴾ [هود: ٣٧] فجملة النهي تقتضي سؤالاً من شأن المنهيّ أن يسأل عنه فيقال لم لا أخاطبك في شأنهم ووجب الفصل لصيرورة الجملة الثانية كالمقطوعة عما قبلها بسبب كونها جواباً لذلك السؤال المقدّر، ومنها عدم اشتراك الثانية مع الأولى في الحكم نحو: ﴿وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ﴾ إلى ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ [البقرة: ١٤، ١٥] لم تعطف جملة اللّه يستهزئ بهم على قوله إنا معكم لعدم اشتراكهما في الحكم إذ ليست الثانية من مقولهم، ومنها اختلاف الجملتين في الخبرية والإنشائية ....

الصلة والموصول على ما قاله السيد كذا في سم اهـ صبان (**قوله: إذ مضمونها الخ**) يفيد أن الفصل معتبر بين ما تعلمون وبين أمدّكم وهو فاسد إذ ما تعلمون مفرد لا جملة والفصل إنما يكون بين الجمل تأمّل اللهم إلا أن يقال إن في الكلام حذف مضافين والتقدير بعض مضمون جملة ما تعلمون من كون إضافة جملة لما تعلمون لأدنى ملابسة أي الجملة العامل فعلها وهو أمدّ فيما تعلمون بسبب تعلق جارّه به تأمل (**قوله: والنكتة في إبدالها**) أي جملة أمدّكم بأنعام وبنين وقوله كون مضمونها الخ المناسب مضمون ما قبلها أي وما قبلها غير وافية به وهي وافية فأتى بها لتتميمه وذلك لأنّ كون مضمون الثانية مطلوباً في نفسه لا يقتضي إبدالها بل إن كانت وافية لا يقتضي غيرها وإن لم تكن وافية اقتضى الإبدال منها لا إبدالها وقد أفاد الأصل وغيره ما ذكرنا تدبر منصفاً (**قوله: أقول له الخ**) لا محل لجملة ارحل بانفرادها وكذا جملة لا تقيمنّ إذ لا محل لجزء المقول على ما هو الحق فالمحل إنما هو للمجموع فلا يرد أن التمثيل بالبيت خروج عن الموضوع والظاهر أن مسلماً من الإسلام اللغوي وهو الانقياد (**قوله: مطلوباً في نفسه**) لأنه تذكير للنعم لتشكر وهو ذريعة لغيره كالإيمان والعمل بالطاعة اهـ يعقوبي (**قوله: بدل من ارحل**) أي تنزيلاً (**قوله: والنكتة كالذي قبله**) وهي أن المقام مطلوب في نفسه لأنه لإظهار الكراهة لإقامة المخاطب والجملة الثانية أو في بتأديته (**قوله: يقتضي التغاير**) أي الكلي أي أن الأصل فيه أن يكون للتغاير الكلي هذا هو الظاهر وإلا فمطلق التغاير متأت في بدل البعض والاشتمال تأمّل (**قوله: أي تقديره**) أي بين الجملتين كما قدّمناه عن ع ق وقوله من الجملة الخ متعلق أيضاً بتقدير أي أنه مقدر وناشئ من الجملة السابقة تأمّل (**قوله: أن يسأل عنه**) الظاهر أن يسأله ولعل المصدر قبل بمعنى المفعول تأمّل (**قوله: لصيرورة الجملة الثانية كالمقطوعة الخ**) فيه أنه لا معنى لصيرورتها كالمقطوعة بل هي مقطوعة بالفعل وعلى فرض حذف الكاف لا يحسن التعليل لصيرورة المعنى وإنما وجب الفصل لصيرورة الثانية مفصولة الخ وهو ركيك وإن أمكن تصحيحه بتكلف فالمناسب أن يقول وإنما وجب الفصل لكون الثانية جواباً عن السؤال الذي اقتضته الأولى فحينئذٍ تفصل عنها كما يفصل الجواب عن السؤال تأمّل (**قوله: عدم اشتراك الخ**) لا شك في صحة اقتضائه الفصل وكونه من مواضعه لكن الأنسب بالمصنف إبقاؤه على ظاهره كما قرّرناه سابقاً وعلى تعبير الشارح يكون المصنف قد أطلق السبب وأراد المسبب ولا حاجة إليه مع ما فيه من الصرف عن الظاهر.

تنبيه: علم مما سبق أنه كما يكون الفصل لعدم التشريك في حكم الإعراب إذا كان للأولى محل من الإعراب كما في مثال الشارح يكون لعدم التشريك في حكم غير الإعراب إذا لم يكن للأولى محل كما في وإذا خلوا الآية لم يعطف اللّه يستهزئ بهم على قالوا لئلا يشاركه في الاختصاص بالظرف (**قوله: في الحكم**) وهو المقولية (**قوله: على إنا معكم**) إنما قال على إنا معكم ولم يقل على إنما نحن مستهزئون مع اتحاد الحكم فيهما بسبب كون الثانية إيضاحاً للأولى لأن العطف على المتبوع هو الأصل أفاده السعد (**قوله: إذ ليست الثانية الخ**) فلو عطف على إنا معكم لزم اشتراكها معها في كونها مفعول قالوا فيلزم أن تكون مقول قول المنافقين وليس كذلك وكلامه يفيد أن إنا معكم له محل من الإعراب وهو مبني على أن جزء المقول له محل إذا كان مفيداً وهو ضعيف اهـ من السعد والصبان (**قوله: ومنها اختلاف الخ**) والفصل

بأن تكون إحداهما إنشائية والأخرى خبرية نحو:

وقال رائدهم أرسوا نزاولها

وما أجازه النحويون من عطف الإخبار على الإنشاء وعكسه مستدلين بآيات أجاب عنها البيانيون باتفاقهما معنى، ومنهاأن لا يكون بين الجملتين جامع عقلي أو وهمي أو خيالي فلا تقول زيد عالم وعمرو قائم لعدم الجامع بخلاف زيد عالم وعمرو جاهل ونعم اليأس من الخلق وبئس الطمع فيهم، وسيأتي ذلك ومنها إيهام العطف خلاف المقصود نحو:

وتظنّ سلمى أنني أبغي بها ... بدلاً أراها في الضلال تهيم

لم يعطف أراها على تظنّ مع أن بينهما مناسبة في المسند والمسند إليه لئلا يتوهم عطفه على أبغي فيكون من مظنونات سلمى وهو خلاف المقصود إذ المقصود أنه يظنها كذلك قال:

وصل لدى التشريك في الإعراب ... وقصد رفع اللبس في الجواب
وفي اتفاق مع الاتصال ... في عقل أو في وهم أو خيال

أقول: ذكر في هذين البيتين ....

حينئذٍ لما بينهما من كمال الانقطاع كما علمت مما مر **(قوله: بأن يكون الخ)** تحته صورتان وهو واضح **(قوله: وقال رائدهم الخ)** لم يعطف نزاولها على أرسوا لأنه خبر لفظاً ومعنى وأرسوا إنشاء لفظاً ومعنى والرائد هو الذي يتقدّم القوم لطلب الماء والكلإ للنزول عليه وقوله أرسوا أي أقيموا بهذا الكلأ الملائم للحرب وهو مأخوذ من أرسيت السفينة حبستها بالمرساة وقوله نزاولها أي نحاول أمر الحرب ونعالجها وقوله فكل حتف الخ تعليل لمحذوف يفيده ما قبله أي ولا يمنعكم من محاولة إقامة الحرب بمباشرة أعمالها خوف الحتف وهو الموت فكل الخ وقوله بمقدار أي بقدر الله سبحانه اهـ يعقوبي ببعض تصرف قال الصبان: وبحث في التمثيل بأن نزاولها إما تعليل لما قبله فهو جواب عن سؤال مقدّر فليس الفصل لكمال الإنقطاع بل لشبه كمال الاتصال وإما حال أي أقيموا في حال مزاولة الحرب فكذلك ليس الفصل لكمال الإنقطاع بل لأن الحال لا يعطف على الجملة المقيدة به وأجيب بأنه لا تزاحم بين كمال الإنقطاع وشبه كمال الإتصال ولا بين كمال الإنقطاع وكون الحال لا يعطف على الجملة المقيدة به فيجوز أن يكون الفصل للأمرين اهـ **(قوله: فاتفاقهما معنى)** بأن ترجع الإنشائية إلى الخبرية أو عكسه **(قوله: أن لا يكون بين الجملتين جامع)** يعني مع كونهما لم يختلفا في معنى الخبرية والإنشائية بل هما خبريتان معا معنى أو إنشائيتان معاً وإنما قلنا ذلك لئلا يدخل القسم الذي قبل هذا فيه ثم ما لا يصلح فيه العطف لانتفاء الجامع إما لانتفائه عن المسند إليهما فقط كقولك زيد طويل عمرو قصير حيث لا جامع بين زيد وعمرو من صداقة وغيرها ولو كان بين الطول والقصر جامع التضادّ وإما عن المسندين فقط نحو زيد طويل عمرو عالم وإما عن المسند إليهما والمسندين معاً كهذا المثال حيث لا جامع بين زيد وعمرو اهـ يعقوبي **(قوله: فلا تقول زيد الخ)** يجوز أن يعتبر في هذا المثال انتفاء الجامع عن كل من المسندين والمسند إليهما وعن المسندين فقط والذي يدل عليه كلام الشارح سوقه لانتفاء الجامع بين المسندين فقط تأمل **(قوله: بخلاف الخ)** أي فإنّ بين عالم وجاهل جامع التضادّ وكذا في المثال بعد **(قوله: خلاف المقصود)** وهو أعني خلاف المقصود عطفها على غير ما لو عطف المتكلم لقصد كون العطف عليها كما بينه الشارح **(قوله: نحو ونظنّ الخ)** أبغي بمعنى أطلب والباء في بها بمعنى عن أي أنني أطلب بدلاً عنها وأراها على صيغة المجهول شاع في الظنّ أي أظنها وإنما جعل ضلالها مظنوناً مع أن المناسب دعوى التيقن تحرزاً عن دعوى التيقن في ضلالها وإشعاراً بأن غاية الجرءة دعوى الظنّ صبان عن الأطول مع زيادة **(قوله: في المسند)** لاتحاد مسند كل مع مسند الأخرى في الحدث لأن معنى أراها أظنها وقوله والمسند إليه لأنه في الأولى محبوب وفي الثانية محب **(قوله: وهو)** أي كون أراها الخ من مظنونات سلمى **(قوله: إذا المقصود أنه الخ)** أي إفادة أنه الخ أي لإفادة أنها تظنّ أنه يظنها تهيم الخ **(قوله: لدى التشريك)** أي وعند قصد التشريك وقصد معطوف على التشريك **(قوله: في الجواب)** أي وما بعده وهو الجملة بعد لا **(قوله: مع الإتصال في عقل)** أي مع وجود جامع يجمعهما عند القوة المفكرة في عقل أي بسبب عقل الخ ويسمى

مقتضيات الوصل منها أن يكون للأولى محلّ من الإعراب كأن تكون خبراً ويقصد تشريك الثانية لها في حكم ذلك الإعراب نحو زيد قام أبوه وقعد أخوه ومنها القصد لرفع إيهام خلاف المراد من الجواب كما إذا قيل لك هل قام زيد وقلت لا وأردت أن تدعو للسائل فلا بدّ من الوصل فتقول لا ورعاك اللّه إذ لو فصلت لتوهم أنه دعاء على المخاطب بعدم الرعاية ولولا هذا الإيهام لوجب الفصل لاختلافهما خبراً وإنشاء ومنها أن تتفق الجملتان في الخبرية والإنشائية مع الاتصال أي الجامع بينهما من عقل أو وهم أو خيال نحو: ﴿إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِى نَعِيمٍ وَإِنَّ ٱلْفُجَّارَ لَفِى جَحِيمٍ﴾ [الإنفطار: ١٣، ١٤] والجامع بينهما التضادّ ونحو: ﴿وَكُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ وَلَا تُسْرِفُوٓا۟﴾ [الأعراف: ٣١] والجامع كذلك وهو وهمي والكلام على القوى الباطنية التي أثبتها الحكماء وبيان الجامع

الأوّل جامعاً عقلياً والثاني وهمياً والثالث خيالياً (**قوله: مقتضيات الوصل**) ليست الإضافة للاستغراق بل للجنس إذ لم يذكر جميع ما ذكرناه في حاصل المقام (**قوله: في حكم الخ**) وهو الخبرية (**قوله: وأردت أن تدعو للسائل**) أي ولم ترد السكوت على لا والابتداء بما بعد وإلا كان السكوت دافعاً للإيهام صبان (**قوله: فلا بدّ من الوصل فتقول لا الخ**) قال في الأطول ثم الواو في مثل هذا التركيب هل للعطف حتى يكون فيه الوصل أو زائدة لدفع الوهم كما زيد في ربنا ولك الحمد في رواية على ما في الصحاح مع أنه لا إيهام أو واو اعتراضية والجملة الدعائية معترضة كما في قوله: إن الثمانين وبلغتها، فيه تردّد وفي ثبوت الوصل لدفع الإيهام توقف اهـ صبان (**قوله: لاختلافهما الخ**) أي فبينهما كمال الإنقطاع (**قوله: من عقل الخ**) متعلق بمحذوف أي ناشئاً من عقل أي سببه العقل الخ (**قوله: وهو وهمي**) وذلك لأن الوهم ينزل التضاد عنده منزلة التضادين عند العقل فكما أن العقل لا يحضره أحد المتضايفين إلا ويحضره الآخر فكذا الوهم لا يحضره أحد المتضايفين إلا ويحضره الآخر (**قوله: والكلام على القوي الخ**) حاصل المقام أن الحكماء زعموا أن في الباطن أموراً سبعة القوّة العاقلة وخزانتها والوهمية وخزانتها والحسّ المشترك وخزانته والمفكرة فالقوّة العاقلة زعموا أنها قائمة بالنفس أو بالقلب تدرك الكليات والجزئيات المجردة عن عوارض المادّة المعروضة للصور والأبعاد كالطول والعرض والعمق لأنها مجرّدة ولا يقوم بها إلا المجرد وخزانتها هي العقل الفياض الذي هو لفلك القمر أي المفيض على الكائنات ما تقبله وبقية السبعة قائمة بتجاويف الدماغ وذلك أنهم زعموا أن للدماغ تجاويف أي بطوناً واحد منها في مقدّم الدماغ وآخر في مؤخره وآخر في وسطه فزعموا أن الوهم قائم بأوّل التجويف الأخير وهو القوّة المدركة للمعاني الجزئيات الموجودة في المحسوسات بشرط أن تكون تلك المدركات الجزئيات لا تتأدّى إلى مدركها من طرف الحواس وذلك كإدراك الصداقة والعداوة وله خزانة تسمى الحافظة والذاكرة قائمة بمؤخر تجويفه والحس المشترك قائم بأوّل التجويف الأول من الدماغ وهو قوة تتأدّى إليها الصور المحسوسة الجزئية من الحواس الظاهرة وتحكم بين تلك الصور المتأدّية إليها كالحكم بأن هذا الأصفر هو نفس هذا الحلو مثلاً ويعنون بالصور ما يمكن إدراكه ببعض الحواس الظاهرة ولو كان مسموعاً ويعنون بالمعاني الجزئية المدركة للوهم ما لا يمكن إدراكها بها وخزانة الحس المشترك الخيال وهو قوّة قائمة بآخر تجويفه تبقى فيها تلك الصور بعد غيبتها عن الحس المشترك والمفكرة قائمة بالتجويف الوسط وهي قوّة تتصرف في الصور الخيالية وفي المعاني الجزئية الوهمية ولم يذكروا لها خزانة بل خزانتها خزائن القوى الأخر وإذا عرفت هذا تعرف أن القوى المدركة من السبعة أربعة القوة العاقلة والقوّة الوهمية وقوّة الحس المشترك والقوّة المفكرة هذا كله عند الحكماء كما عرفت. وأما أهل السنة فيجوزون هذا التفصيل والتعدّد على وجه العادة والجعل من اللّه تعالى ويجوز عندهم أن يكون المدرك هو القوّة الواحدة وتسمى بهذه الأسماء باعتبار تعلقها بتلك المدركات وحكمها بتلك الأحكام من الصبان عن اليعقوبي بتصرّف قال: ولا يظهر كون خزانة القوّة من الأمور الباطنية وأن تجويز أهل السنة لهذا التفصيل ظاهر فيما عدا خزانة القوّة المفكرة التي هي العقل الفياض اهـ إذا تقرّر هذا فاعلم أن الجامع بين الجملتين إما عقلي أو وهمي أو خيالي ومعنى كونه عقلياً أنه يصل بين الجملتين ويجمعهما عند القوة المفكرة بسبب العقل ونظير هذا يقال فيما بعده فالجامع العقلي أمر بسببه يجمع العقل المتعاطفين في المفكرة وتدركه النفس بها وبواسطة العقل كالتماثل فإن العقل إذا توجه إلى المثلين في الحقيقة وجردهما من العوارض ارتفع التعدد وصار شيئاً واحداً في تلك الحقيقة فيجتمعان في العطف ولكن المراد بالتماثل هنا أن يكون لهما حقيقة مخصوصة بوصف زائد وإلا جاز أن يقال الأرض موجودة ومرارة الأرنب موجودة لاتحادهما في حقيقة الجزئية ولا يصح اتفاقاً ما دام على ظاهره فلذلك لا بدّ من وصف زائد فإذا كان بين زيد وعمرو صداقة أخذت مع حقيقة الإنسانية

العقلي والوهمي والخيالي يرجع إليه في شرح الأصل لضيق هذا الشرح عن ذلك قال:

والوصل مع تناسب في اسم وفي فعل وفقد مانع قد اصطفى

أقول: من محسنات الوصل بعد وجود مصححه تناسب الجملتين في الإسمية والفعلية وتناسب الفعليتين في المضي والمضارعة نحو زيد قائم وعمرو قاعد وزيد قام وعمرو قعد لا قاعد أو يقوم في الأول ويقعد في الثاني ما لم يمنع من تلك المناسبة مانع فيجب تركها ويكون الوصل على الحالة التي اقتضاها الحال كما إذا أريد في إحداهما التجدّد وفي الأخرى الثبوت نحو قام زيد وعمرو قاعد والمقصود من البيت أن الوصل مع المناسبة المذكورة أولى منه مع عدمها لا من الفصل كما يوهمه ظاهر المتن ما لم يمنع من تلك المناسبة مانع والله أعلم.

نصارت جامعاً عقلياً لاتحادهما فيها وكالتضايف كالأبوة والبنوّة لأن المتضايفين يحكم العقل باجتماعهما عند المفكرة من جهة أنه لا يوجد في العقل أحدهما إلا والآخر موجود معه فيقال زيد قائم وابنه قاعد فيكون الجامع عقلياً تضايفاً والوهمي أمر بسببه يحتال الوهم في جمعهما عند المفكرة كالتقارب للشبه الذي بين البياض والصفرة فإن الوهم يتوصل به إلى جمعهما وإن كان ذلك التشابه عقلياً لأنه يأخذه من العقل ويجمع به ولولا الوهم ما صح الجمع لأن العقل ينفي الجمع به لإدراك التباين معه والوهم يجعله كالتماثل وإنما يصحح الوهم ذلك لتجويزه المستحيلات فيقال مثلاً الأبيض معجب والأصفر معجب والخيالي هو أمر يحتال بسببه الخيال في الجمع عند المفكرة وهو التقارن بين المتعاطفين في المفكرة وإن كان التقارن عقلياً لكن الوهم يأخذه منه فيجمع به ولما كان الجامع الخيالي هو هذا التقارن اختلف باختلاف الناس فرب إنسان يتقارن عنده صور ولا تقع في خلد آخر أصلاً ذكره ع ق وفي هذا القدر كفاية والله ولي العناية **(قوله: في اسم)** أي في متعلق اسم أي نبما ينشأ عن التصدير به وهو كون الجملة اسمية وكذا يقال فيما بعد وقوله وفقد أفاد المصنف في شرحه أنّ الواو بمعنى مع وهو الأقرب وقوله قد اصطفى خبر الوصل **(قوله: ومن محسنات الخ)** ومنها الاتفاق في الإطلاق والقيد الاتفاق في طريق ذلك القيد بأن يكون فيهما جملة أو مفرداً ثم إنّ قضية كلامه صحة عطف الإسمية على الفعلية والعكس وفي المسألة أقوال ثالثها الجواز في الواو فقط وأضعفها المنع مطلقاً اهـ صبان **(قوله: بعد وجود مصححه)** قال في الأطول قلت: الظاهر أنه من المحسنات بالحسن الذاتي الداخل في البلاغة حيث ذكر في المعاني دون البديع فهو أيضاً من المجوّزات التي لا بدّ للبليغ منها اهـ منه وقوله قلت: الخ اعتراض على قول السعد التابع له الشارح بعد وجود مصححه حيث أفاد أنه يصح للبليغ ارتكاب الوصل بدون هذه المحسنات وقوله بالحسن الذاتي أي المعتبر في الوصل أوّلاً وبالذات بحيث لا يجوز للبليغ ارتكابه بدونه تأمل **(قوله: في الإسمية)** أي في كون كلّ منهما إسمية وكذا يقال في الفعلية **(قوله: وتناسب الفعليتين الخ)** قال في الأطول والمضارعتين في الحالية والاستقبالية اهـ منه **(قوله: لا قاعد أو يقوم في الأوّل)** أي لعدم تناسب الجملتين في الإسمية وقوله ويقعد في الثاني أي ولا يقال ويقعد في الثاني لعدم تناسبهما في المضي هذا وكلامه كما يعلم من تقريرنا له يفيد أنّ إسمية الجملة وفعليتها تكون باعتبار كون الخبر إسماً أو فعلاً فزيد قائم إسمية وزيد قام فعلية ولم يقل به أحد إنما الإسمية هي المصدّرة باسم ولو أخبر عنه بفعل والفعلية هي المصدّرة بفعل نعم أفاد في المطوّل أنّ الإسميتين ينبغي أن يتوافقا في الخبر من جهة الإسمية والفعلية والمضي والمضارعة وهذا مقام آخر لا يمكن حمل الشارح عليه لأنه بصدد حلّ المصنف وليس كلام المصنف فيه كما هو واضح فتأمل **(قوله: ما لم يمنع الخ)** ما مصدرية ظرفية لمحذوف أي وترتكب هذه المناسبة ما لم يمنع الخ أي مدّة انتفاء منع المانع **(قوله: أو يكون الوصل الخ)** المناسب ترك العطف المفيد للمغايرة بين المانع وبين ما ذكر مع أنه لا مغايرة بل ما ذكره مانع كما هو واضح **(قوله: على الحالة الخ)** أي وهي مغايرة للمناسبة المذكورة وقوله كما الخ مثال للحالة المذكورة **(قوله: التجدّد)** أي مع المضي كما في مثال الشارح أو مع المضارعة **(قوله: أولى منه مع عدمها)** المناسب مختار عليه مع عدمها ويكون المراد الاختيار الذاتي نظير ما مرّ في الحسن الذاتي عن الصبان **(قوله: لا من الفصل الخ)** فقوله قد اصطفى أي على الوصل مع عدم التناسب المذكور.

الإيجاز والإطناب والمساواة

تأدية المعنى بلفظ قدره ... هي المساواة كسر بذكره
وبأقلّ منه إيجاز علم ... وهو إلى قصر وحذف ينقسم
كعن مجالس الفسوق بعدا ... ولا تصاحب فاسقا فتردى

أقول: المساواة كون اللفظ بقدر المعنى المراد أي مثله نحو: ﴿وَلَا يَحِيقُ ٱلْمَكْرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِۦ﴾ [فاطر: ٤٣] وسر بذكره تعالى أي إلى الحضرة العلية لأنه أعظم وسيلة إليها والإيجاز كون اللفظ أقلّ من المعنى من غير إخلال ....

الباب الثامن

الإيجاز والإطناب والمساواة

الثلاثة مقولة بالتشكيك وقدّم في الترجمة الإيجاز تنبيهاً على أنه يناسبه التقديم في الكلام وأردفه بالإطناب لكونه مقابلاً له ثم لما كان للمساواة ما يقتضي تقديمها وهو كونها الأصل المقيس عليه قدّمها في المترجم له تنبيهاً عليه تأمل **(قوله: تأدية المعنى)** أي الدلالة على المعنى المراد ع ق **(قوله: قدره)** بدل من لفظ **(قوله: هي المساواة)** أي تلك التأدية هي المسماة في الاصطلاح بالمساواة وقد يسمى نفس اللفظ المجعول دالاً مساواة وهو الذي مثل له المصنف اهـ ع ق **(قوله: كسر بذكره)** هكذا نسخة المصنف في شرحه والشارح وسيأتي ما فيها ونسخة ع ق كسد أي كقولنا سد بذكر اللّه تعالى لأنّ سيادة العبد ليست إلا في ملازمة ذكر سيده وهي واضحة **(قوله: وبأقل منه)** أي وتأدية المعنى بلفظ أقل منه وقوله إيجاز علم أي التأدية باللفظ الأقل هي المسماة والمعلومة في الاصطلاح بالإيجاز وربما سميت اختصاراً وقد يسمى نفس اللفظ المؤدّى به المعنى إيجازاً وهو أكثر استعمالاً اهـ منه **(قوله: وهو إلى حذف الخ)** أي أن الإيجاز ينقسم إلى إيجاز حذف وإيجاز قصر وإنما سمي الأوّل بما ذكر لوقوع الحذف في كلامه وسمي الثاني بما ذكر لعدم وقوعه في كلامه غاية الأمر القصر وقوله وقصر بفتح القاف وسكون الصاد وهذا هو المشهور وحقق بعضهم أنه بكسر القاف وفتح الصاد ذكره الدسوقي **(قوله: كعن مجالس الخ)** جعل الشارح التمثيل بالشطر الأوّل فقط والثاني مجرّد تكملة وجعل الشرّاح الشطر الأوّل مثالاً لما حذف منه فعل والثاني مثالاً لما حذف منه اسم وسيأتي ما في صنيع كلّ **(قوله: فالمساواة كون اللفظ الخ)** هو إطلاق ثالث أفاده السعد لكن ذكره غير مناسب في حلّ المصنف **(قوله: بقدر المعنى المراد)** بأن يؤدّي بما وضع لأجزائه مطابقة اهـ ع ق صبان أي أو بما يساوي ما ذكر ليشمل ما إذا تجوّز في التركيب **(قوله: أي مثله)** لا حاجة إليه **(قوله: نحو ولا يحيق الخ)** إن قيل التمثيل بالآية غير صحيح لأنّ فيها حذف المستثنى منه فيكون إيجازاً قلنا اعتبار هذا الحذف رعاية لأمر لفظي لا يتوقف إفادة المعنى عليه في الاستعمال وإنما جرّ إليه مراعاة القواعد النحوية الموضوعة لأصل تراكيب الكلام وحاصل الفرق بين الأمر اللفظي وغيره أنّ ما جرى عرف الاستعمال بالاستغناء عنه بلا قرينة خارجة عن ذلك الكلام المأتى به يكون تقديره مراعاة للقواعد المتعلقة باللفظ فلا يكون حذفه إيجازاً والمستثنى منه مستغنى عنه في التركيب غير محتاج إليه فلا يكون حذفه إيجازاً وما جرى العرف بذكره بحيث لا يستغنى عنه في نفس التركيب إلا لقرينة خارجية يكون حذفه إيجازاً للافتقار إليه في المعنى اهـ صبان عن اليعقوبي **(قوله: وسر بذكره الخ)** فيه أنه من الإيجاز لأنّ في المثال حذف المفعول الذي لا يعلم إلا بالقرينة لاحتمال اللفظ في ذاته لمعنى سر بذكره لقضاء حاجتك ونحو ذلك فالمناسب نسخة ع ق المتقدّمة **(قوله: أقل من المعنى)** أي أقل مما وضع لأجزاء المعنى مطابقة أو مما يساوي ما وضع **(قوله: من غير إخلال)** احترز به عن الإخلال كما أفاده الشارح بقوله فإن حصل إخلال الخ قال ع ق وهو أن يكون في الكلام قلة أوجبت اضطراباً عند تفهم المراد وقلقاً في إدراكه كقوله:

والعيش خير في ظلا ... ل النوك ممن عاش كدّا

نحو عفو الله نرجو إذ المراد قصر الرجاء على عفو الله تعالى دون غيره وهذا المعنى يؤدّي بعبارة أكثر من المثال فإن حصل إخلال ردّ كما يأتي وهو قسمان إيجاز قصر وإيجاز حذف فالأول نحو قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ﴾ [البقرة: ١٧٩] لأن الناس إذا علموا أن من قتل قتل كان ذلك أدعى إلى عدم قتل بعضهم بعضاً فيكون ذلك حياة لهم وليس في ذلك حذف والثاني نحو: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢] أي أهل القرية والمحذوف إما جزء جملة كالمثال أو جملة نحو: ﴿أَنِ ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْبَحْرَ فَٱنفَلَقَ﴾ [الشعراء: ٦٣] أي فضرب فانفلق ومنه مثال المتن إذ التقدير أبعد بعداً وبقية البيت تكملة وفي البيت النهي عن مجالسة الفساق ومصاحبتهم لأن من تخلق بحالة لا يخلو حاضره منها والخلطة كما تورث الخير تورث الشر وفي العزلة عن الفساق تخلص من شرورهم. قال:

وعكسه يعرف بالإطناب كالزم رعاك الله قرع الباب

فإنّ مراده أن العيش الناعم تحت ظل النوك وهو الحمق خير من عيش من عاش بالكدّ أي التعب تحت ظلال العقل وقد حذف الناعم الذي هو نعت العيش المذكور أوّلاً وحذف في ظلال العقل الذي هو متعلق بقوله عاش فأوجب ذلك اختلالاً في فهم المراد للحذف مع خفاء في القرينة وهي ما تقرّر من أن الناس كثيراً ما يقولون: عيش الإنسان عيشاً ناعماً مع حمقه أفضل من عيشه كدّاً مع عقله فلولا التأمل وتذكر تلك القرينة لفهم خلاف المراد والخلل في البيت أمر ذوقي فإنه يدرك ولو بعد إدراك المعنى بالقرائن ودعوى خلاف هذا تردّ بالذوق **(قوله: نحو عفو الله الخ)** وذلك أنه قد تقدّم أن دلالة التقديم على القصر بالمفهوم لا بالوضع وحينئذٍ لم يؤدّ المعنى بما وضع لأجزائه مطابقة فاللفظ أقل من المعنى تأمل **(قوله: كما يأتي)** أي في قول المصنف ووصمة الخ **(قوله: لأن الناس الخ)** لعله لأن معناه أن الناس الخ كما في عبارة السعد أي وهذا معنى طويل جمعه لفظ قليل فقوله لأن الخ علة لكون التركيب من إيجاز القصر فافهم.

تنبيه: الفرق بين إيجاز الحذف والمساواة ظاهر والفرق بين إيجاز القصر وبين المساواة أن إيجاز القصر تأدية المعنى المراد بلفظ ناقص عما وضع له بحيث يدمج المعنى المذكور في اللفظ والمساواة تأديته بلفظ موضوع له أو مساوٍ للموضوع له **(قوله: إذا علموا الخ)** أورد عليه أن الحياة في علم القصاص أي العلم به ففيه حذف وأجيب بأن معنى النظم أن القصاص منشأ الحياة غايته أن منشئيته مبينة بأن العلم به يوجب الحياة قاله الصبان عن الأطول وحينئذٍ فقول الشارح إذا علموا الخ لم يرد به بيان معنى اللفظ حقيقة وإنما عدّه منه لقوّة ارتباطه به فتأمل **(قوله: أدعى)** أي أحوج **(قوله: فيكون ذلك)** أي عدم القتل **(قوله: في ذلك)** أي في التركيب الممثل به **(قوله: إما جزء جملة)** دخل فيه ما كان عمدة كأن يقال زيد قائم أم عمرو فيقال زيد بحذف الخبر وما كان فضلة كما في مثال الشارح **(قوله: أو جملة)** وهي إما واحدة كما في مثاله وإما أكثر كقوله تعالى حكاية فأرسلون يوسف أيها الصدّيق فإنّ الأصل فأرسلون إلى يوسف لأستعبره الرؤيا ففعلوا وذهب إليه فلما وصله قال يوسف وحذفت تلك الجمل لظهور المراد اهـ ع ق **(قوله: ومنه)** أي مما حذف منه جملة **(قوله: إذ التقدير أبعد الخ)** إنما كان التقدير ما ذكر لأن الجار والمجرور سابق على المصدر وهو لا يعمل في سابقه فتعين كونه مؤكداً لفعل محذوف عامل في الظرف لا بدلاً عن فعله أفاده ع ق **(قوله: وبقية البيت تكملة)** جعله ع ق مثالاً لإيجاز القصر وهو ظاهر فإنه لا حذف فيه أصلاً مع كونه أقل من المعنى ولو أدّى المعنى بالمساواة لقيل مثلاً اترك مصاحبة الفساق فإن مصاحبتهم توجب الهلاك لصاحبها ذكره ع ق وحينئذٍ فدعوى الشارح ساقطة ودعوى بعض الشراح أنه مثال لما حذف منه مفرد والأصل لا تصاحب رجلاً فاسقاً لا وجه لها أيضاً إذ عدم ذكر رجلاً لا يعدّ حذفاً من التركيب في الاستعمال بل ولا في عرف النحاة فإنه يستغنى في الاستعمال عن ذكر رجل بذكر الفاسق ولفظ الفاسق عند النحاة مفعول تصاحب وليس المفعول محذوفاً تأمل وعليك بالإنصاف وعبارة المصنف وقولنا كعن مجالس البيت مثال لإيجاز الحذف وهي تحتمل ما للشارح وما لبعض الشراح بل هي أقرب إلى الثاني **(قوله: تخلق بحالة)** أي تمسك بها بحيث صارت من خلقه وطبعه **(قوله: وعكسه)** أي عكس الإيجاز أي خلافه يعني غير المساواة لتقدّمها وقوله كالزم الخ أي التزم قرع باب الله تعالى بطاعته ومجاهدة نفسك لمرضاته شهب حال السالك في طلب الوصول إلى معرفة ربه بحال واقف بباب حسى يطلب أن يفتح له ليدخل منه إلى المرغوب ووجه الشبه رغبة كل منهما في التوصل إلى مطلوب يحتاج في التوصل إليه إلى استعانة بسبب عادي فنقل لفظ حال المشبه به إلى المشبه فعلى هذا يكون الكلام تمثيلاً ويحتمل أن يكون استعارة بالكناية بأن يعتبر

يجيء بالإيضاح بعد اللبس لشوق أو تمكن في النفس
وجاء بالإيغال والتذييل تكرير اعتراض أو تكميل
يدعى بالاحتراس والتتميم وقفو ذي التخصيص ذا التعميم

أقول: الإطناب تأدية المعنى بلفظ أزيد منه لفائدة فهو عكس الإيجاز نحو: اللهم متعنا بالنظر إلى وجهك الكريم بفضلك مع أحبابنا في جنة النعيم والفائدة في ذلك إظهار شأن الجنة بوقوع الرؤية فيها ومن ذلك مثال المتن وفائدة رعاك اللّه أن لزوم قرع الباب لا يفيد مع عدم رعاية اللّه وعنايته وقولنا لفائدة مخرج للتطويل وهو زيادة لفظ غير متعين لا لفائدة كقوله: وألفى قولها كذبا ومينا فإن الكذب والمين واحد والزائد أحدهما غير معين والحشو وهو زيادة متعينة لا لفائدة كقوله:

وأعلم علم اليوم والأمس قبله

أنه أضمر التشبيه في النفس استعارة بالكناية وأضاف إلى المشبه ما هو من لوازم المشبه به من قرع الباب استعارة تخييلية اهـ ع ق وقوله أضمر التشبيه أي تشبيه لزوم طاعة اللّه الموصلة إلى رضاه بإدامة الوقوف على باب حسي **(قوله: يجيء)** أي يحصل ويتحقق وهذا شروع منه في تقسيم الإطناب إلى ما يحصل بالإيضاح بعد اللبس وما يحصل بالإيغال وقوله لشوق أي لفائدة حصول المعنى موضحاً بعد شوق فيكون حصول المعنى كامل اللذّة لأن ذكر الشيء مبهماً يقتضي التشويق إليه ما هو وإذا أوضح بعد ذلك الإبهام كملت لذة النفس في إدراكه لما جبل اللّه عليه النفوس من أن الحاصل بعد الشوق ألذ وأحلى وتلك اللذة يقتضيها المقام لذاتها أو لعارض كالتوصل بها إلى التقرب إلى المخاطب اهـ منه وقوله فيكون الخ أشار به إلى بيان فائدة حصول المعنى بعد الشوق فقوله لشوق أي لحصول كمال اللذة في حصول المعنى موضحاً بحصوله بعد شوق فنكتة الإيضاح التي أشار إليها بقوله لشوق هي حصول اللذّة المذكورة **(قوله: أو تمكن في النفس)** أي حاصل بعد شوق أوجبه الإبهام وهذا معطوف على مدخول اللام المحذوف الذي تقدّم بيانه وهذان المتعاطفان متلازمان غالباً وإنما ذكرهما معاً نظراً إلى أنه قد يقصد أحدهما لاقتضاء المقام له من غير نظر إلى الآخر فقد يكون الغرض من التشويق كمال اللذة لسبب مما تقدّم وقد يكون التمكن في النفس لسبب كما إذا كان حفظه نافعاً لأن فيه ترهيباً أو تهويلاً أو تطيراً أو تفاؤلاً أو نحو ذلك والمثال الذي يصحّ فيه اعتبار النكتتين قوله تعالى حكاية: ﴿رَبِّ ٱشْرَحْ لِى صَدْرِى﴾ [طه: ٢٥] فإن قوله: رب اشرح لي أي لأجلي يفيد طلب شرح شيء مّا له وقوله: صدري يبين ذلك المبهم فهذا الكلام إطناب لما فيه من البيان بعد الإبهام للتشويق ليحصل كمال اللذة أو التمكن أفاده ع ق **(قوله: بالإيغال)** هو في اللغة من أوغل في البلد داخلها كثيراً أفاده ع ق **(قوله: والتتميم)** عطف على الإيضاح أشار إليه الشارح وع ق **(قوله: وقفو)** أي تبعية وإضافته لذي من إضافة المصدر لفاعله وذا مفعوله أفاده المصنف في شرحه **(قوله: لفائدة)** تقييده الإطناب فقط بالفائدة يقتضي أنّ الإيجاز والمساواة لا يتقيدان بها وفيه نظر لأنهما حينئذٍ لا يكونان من البلاغة فالمناسب تقييدهما بها أيضاً ويراد بها في المساواة ما يعم كون المأتى به هو الأصل ولا مقتضى للعدول عنه وذلك حيث لا يوجد في المقام مناسبة سواها أفاده اليعقوبي **(قوله: فهو عكس الخ)** تفريع على قوله بلفظ أزيد **(قوله: والفائدة الخ)** أفاد الشارح أنّ الزيادة هي لفظ في جنة النعيم والظاهر أنّ مبدأ الزيادة الكريم والفائدة تعظيم شأن الذات وشأن الفضل حيث يصدر به ما هو أعظم النعم وإظهار الاعتناء بشأن الأحباب حيث أشركهم معه في دعائه بأعظم النعم وما ذكره الشارح تأمل **(قوله: وفائدة رعاك اللّه الخ)** أفاد بهذا أنّ الزائد على أصل المراد هو الجملة الدعائية وقوله أنّ لزوم الخ **(قوله: وألفى الخ)** صدره:

وقــدّدت الأديــم لــراهــشــيــه

وقدّت أي قطعت والضمير فيه يعود إلى الزباء وهي امرأة ورثت الملك عن أبيها والأديم الجلد واللام في لراهشيه للانتهاء إلى أن وصل القطع للراهشين وهما عرقان في باطن الذراع يندفق منهما الدم عند القطع وألفى أي وجد وضميره يعود إلى المقطوع راهشاه وهو جذيمة أفاده اليعقوبي قال الصبان: لا يقال الفائدة في المثال التأكيد لأنه إنما يكون فائدة إذا اقتضى المقام إياه وليس مقام هذا الكلام مقتضياً لذلك لأنّ المراد منه الإخبار بمضمون القصة ولا يقال يتعين المين للزيادة فلا يكون من التطويل لأنّ الأوّل جاء في محله والثاني معطوف لأنّ المراد بعدم التعين كما تقدّم أن أيهما استعمل في موضع الآخر في ذلك التركيب كفى من جهة المعنى ولا عبرة بالتقديم والتأخير وإلا لم يوجد تطويل أصلاً وإنما العبرة

فقبله حشو ويكون الإطناب بأمور: منها الإيضاح بعد اللبس أي البيان بعد الإبهام لأن ذلك أوقع في النفس لرؤية المعنى في صورتين أولاهما مبهمة والأخرى موضحة فتتشوّق النفس إليه مبهماً ويتمكن منها موضحاً فقوله لشوق الخ علة للإيضاح بعد اللبس ومنها الإيغال وهو ختم الكلام بما يفيد نكتة يتمّ الكلام بدونها نحو: ﴿ٱتَّبِعُواْ ٱلْمُرْسَلِينَ ٱتَّبِعُواْ مَن لَّا يَسْـَٔلُكُمْ أَجْرًا وَهُم مُّهْتَدُونَ﴾ [يس: ٢٠، ٢١] ومعلوم أنّ الرسول مهتد لكن فيه زيادة حث للاتباع وترغيب في الرسل ومنها التذييل وهو تعقيب جملة بجملة تحتوي على معناها لتأكيد فبينه وبين الإيغال عموم من جهة نحو: ﴿وَقُلْ جَآءَ ٱلْحَقُّ وَزَهَقَ ٱلْبَٰطِلُ إِنَّ ٱلْبَٰطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾ [الإسراء: ٨١] وهو قسمان الأوّل ما جرى مجرى المثل وهو أن تكون الثانية مستقلة بنيل المراد وغير متوقفة على ما قبلها نحو المثال المتقدم. الثاني: ما لم يخرج مخرج المثل وهي أن تتوقف الثانية على الأولى في إفادة المراد نحو ذلك جزيناهم بما كفروا وهل يجازى إلا الكفور أي وهل يجازى ذلك الجزاء المخصوص. ومنها التكرير نحو: ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ [التكاثر: ٣، ٤] كرر لتأكيد الإنذار والردع

بأصل المعنى في التركيب وهو يصح بكل منهما اهـ (**قوله: فقبله حشو**) لتعينه لكونه زائداً (**قوله: لأنّ ذلك**) أي البيان بعد الإبهام تعليل لمحذوف أي وإنما ارتكب الإيضاح المذكور لأن الخ وقوله لرؤية الخ علة للأوقعية وقوله فتتشوّق الخ أي فبسبب كون المعنى بهذه الصفة تتشوّق الخ ثم إنه يظهر من صنيعه أن قول المصنف لشوق إلى آخر البيت نكتة واحدة وأنّ أوفى قوله أو تمكن بمعنى الواو وربما يشعر به قوله فقوله لشوق الخ والمعنى لشوق وتمكن حاصلين من الرؤية المذكورة الأوّل من الصورة الأولى والثاني من الثانية ينشأ عنهما كون الإيضاح المذكور أوقع في النفس ويظهر هذا أيضاً من صنيع المصنف في شرحه والأحسن ما مر عن ع ق وبه يشعر صنيع الأصل تأمل (**قوله: فقوله لشوق علة الخ**) تفريع على قوله لأن الخ تأمل (**قوله: ومعلوم الخ**) أي فالكلام يتم بدون وهم مهتدون (**قوله: مهتد**) قد يقال وغير سائل الأجر لا محالة فينبغي أن يجعل المثال مجموع اتبعوا من لا يسألكم الخ وقد قال بهذا في الأطول أفاده الصبان (**قوله: زيادة حث**) أما أصل الحث والترغيب فحاصل بقوله اتبعوا الخ الدال على اهتدائهم سم اهـ صبان (**قوله: للاتباع**) أي عليه (**قوله: التذييل**) هو في الأصل جعل الشيء ذيلاً للشيء يعقوبي (**قوله: تحتوي**) صفة لجملة الثانية وضمير معناها يعود إلى الأولى (**قوله: فبينه وبين الإيغال الخ**) فيجتمعان فيما هو بجملة للتأكيد في ختم الكلام وينفرد الإيغال فيما هو بالمفرد وفيما هو لغير التوكيد سواء كان بجملة أو بمفرد وينفرد التذييل فيما هو في غير ختم الكلام صبان (**قوله: وهو قسمان**) الضمير للتذييل بمعنى الكلام المذيل به لا بالمعنى المصدري المتقدّم اهـ صبان (**قوله: وهو**) أي الجريان مجرى المثل أي موجب الجريان (**قوله: أن تكون الثانية الخ**) إنما أوجب هذا الأمر الجريان مجرى المثل لأنه وصف للمثل لأنه كلام تام نقل عن أصل الاستعمال لكل ما يشبه حال الاستعمال الأوّل كما يأتي في الاستعارة التمثيلية مما اتصف بهذا الوصف وهو الاستقلال فقد جرى مجراه في وجود هذا الوصف فيه (**قوله: نحو المثال المتقدّم**) وهو وقل جاء الحق الخ فلا شك أنّ الثانية مشتملة على معنى الأولى مؤكدة لها وليس فيها ما يربطها بالأولى فهي مستقلة فقد جرت مجرى المثل في الاستقلال ع ق بزيادة (**قوله: وهو**) أي انتفاء الخروج مخرج المثل أي موجبه (**قوله: وهل يجازى ذلك الخ**) أشار إلى الوجه الذي ينبني عليه كون هذا المثال هذا من الضرب ومراده بالجزاء المخصوص إرسال سيل العرم وتبديل الجنتين وذلك لأنه إن تؤوّل على هذا الوجه ارتبط معنى وهل يجازى إلا الكفور حيث أريد الجزاء المعين بما قبله فلا يجري مجرى المثل في الاستقلال وأما على الوجه الآخر وهو أن يراد وهل يعاقب إلا الكفور بناء على أنّ المجازاة هي المكافأة إن خيراً فخير وإن شراً فشر فهو من الضرب الأوّل أفاده اليعقوبي والسعد.

تنبيه: قال اليعقوبي لا بد في التذييل من وقوع اختلاف بين نسبتي الجملتين فيخرج التكرير كما في كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون وبيان الاختلاف في المثال السابق أنّ قوله تعالى: ﴿جَزَيْنَٰهُم بِمَا كَفَرُواْ﴾ [سبأ: ١٧] مضمونه أن آل سبأ جزاهم الله تعالى بكفرهم ومضمون قوله تعالى: ﴿وَهَلْ نُجَٰزِىٓ إِلَّا ٱلْكَفُورَ﴾ [سبأ: ١٧] أن ذلك العقاب المخصوص لا يقع إلا للكفور وفرق بين قولنا جزيته بسبب كذا وبين قولنا ولا يجزى بذلك الجزاء إلا من كان بذلك السبب ولتغايرهما يصح أن يجعل الثاني علة للأول ولكن اختلاف مفهومهما لا ينافي تأكيد أحدهما بالآخر للزوم معنى اهـ (**قوله: التكرير**) أي لنكتة كما أشار إليه بعد ليخرج التطويل (**قوله: لتأكيد الإنذار**) أي بقوله سوف تعلمون وقوله والردع أي

يجيء بالإيضاح بعد اللبس لشوق أو تمكن في النفس
وجاء بالإيغال والتذييل تكرير اعتراض أو تكميل
يدعى بالاحتراس والتتميم وقفو ذي التخصيص ذا التعميم

أقول: الإطناب تأدية المعنى بلفظ أزيد منه لفائدة فهو عكس الإيجاز نحو: اللهم متعنا بالنظر إلى وجهك الكريم بفضلك مع أحبابنا في جنة النعيم والفائدة في ذلك إظهار شأن الجنة بوقوع الرؤية فيها ومن ذلك مثال المتن وفائدة رعاك الله أن لزوم قرع الباب لا يفيد مع عدم رعاية الله وعنايته وقولنا لفائدة مخرج للتطويل وهو زيادة لفظ غير متعين لا لفائدة كقوله: وألفى قولها كذبا ومينا فإن الكذب والمين واحد والزائد أحدهما غير معين والحشو وهو زيادة متعينة لا لفائدة كقوله:

وأعلم علم اليوم والأمس قبله

أنه أضمر التشبيه في النفس استعارة بالكناية وأضاف إلى المشبه ما هو من لوازم المشبه به من قرع الباب استعارة تخييلية اهـ ع ق وقوله أضمر التشبيه أي تشبيه لزوم طاعة الله الموصلة إلى رضاه بإدامة الوقوف على باب حسى **(قوله: يجيء)** أي يحصل ويتحقق وهذا شروع منه في تقسيم الإطناب إلى ما يحصل بالإيضاح بعد اللبس وما يحصل بالإيغال وقوله لشوق أي لفائدة حصول المعنى موضحاً بعد شوق فيكون حصول المعنى كامل اللذّة لأن ذكر الشيء مبهماً يقتضي التشويق إليه ما هو وإذا أوضح بعد ذلك الإبهام كملت لذة النفس في إدراكه لما جبل الله عليه النفوس من أن الحاصل بعد الشوق ألذ وأحلى وتلك اللذة يقتضيها المقام لذاتها أو لعارض كالتوصل بها إلى التقرب إلى المخاطب اهـ منه وقوله فيكون الخ أشار به إلى بيان فائدة حصول المعنى بعد الشوق فقوله لشوق أي لحصول كمال اللذة في حصول المعنى موضحاً بحصوله بعد شوق فنكتة الإيضاح التي أشار إليها بقوله لشوق هي حصول اللذّة المذكورة **(قوله: أو تمكن في النفس)** أي حاصل بعد شوق أوجبه الإبهام وهذا معطوف على مدخول اللام المحذوف الذي تقدّم بيانه وهذان المتعاطفان متلازمان غالباً وإنما ذكرهما معاً نظراً إلى أنه قد يقصد أحدهما لاقتضاء المقام له من غير نظر إلى الآخر فقد يكون الغرض من التشويق كمال اللذة لسبب مما تقدّم وقد يكون التمكن في النفس لسبب كما إذا كان حفظه نافعاً لأن فيه ترهيباً أو تهويلاً أو تطيراً أو تفاؤلاً أو نحو ذلك والمثال الذي يصحّ فيه اعتبار النكتتين قوله تعالى حكاية: ﴿رَبِّ ٱشْرَحْ لِى صَدْرِى﴾ [طه: ٢٥] فإن قوله: رب اشرح لي أي لأجلي يفيد طلب شرح شيء مّا له وقوله: صدري يبين ذلك المبهم فهذا الكلام إطناب لما فيه من البيان بعد الإبهام للتشويق ليحصل كمال اللذة أو التمكن أفاده ع ق **(قوله: بالإيغال)** هو في اللغة من أوغل في البلد داخلها كثيراً أفاده ع ق **(قوله: والتتميم)** عطف على الإيضاح أشار إليه الشارح وع ق **(قوله: وقفو)** أي تبعية وإضافته لذي من إضافة المصدر لفاعله وذا مفعوله أفاده المصنف في شرحه **(قوله: لفائدة)** تقييده الإطناب فقط بالفائدة يقتضي أنّ الإيجاز والمساواة لا يتقيدان بها وفيه نظر لأنهما حينئذٍ لا يكونان من البلاغة فالمناسب تقييدهما بها أيضاً ويراد بها في المساواة ما يعم كون المأتّى به هو الأصل ولا مقتضى للعدول عنه وذلك حيث لا يوجد في المقام مناسبة سواها أفاده اليعقوبي **(قوله: فهو عكس الخ)** تفريع على قوله بلفظ أزيد **(قوله: والفائدة الخ)** أفاد الشارح أنّ الزيادة هي لفظ في جنة النعيم والظاهر أنّ مبدأ الزيادة الكريم والفائدة تعظيم شأن الذات وشأن الفضل حيث يصدر به ما هو أعظم النعم وإظهار الاعتناء بشأن الأحباب حيث أشركهم معه في دعائه بأعظم النعم وما ذكره الشارح تأمل **(قوله: وفائدة رعاك الله الخ)** أفاد بهذا أنّ الزائد على أصل المراد هو الجملة الدعائية وقوله أنّ لزوم الخ **(قوله: وألفى الخ)** صدره:

وقـــدّدت الأديـــم لـــراهـــشـــيـــه

وقدّت أي قطعت والضمير فيه يعود إلى الزباء وهي امرأة ورثت الملك عن أبيها والأديم الجلد واللام في لراهشيه للانتهاء إلى أن وصل القطع للراهشين وهما عرقان في باطن الذراع يندفق منهما الدم عند القطع وألفى أي وجد وضميره يعود إلى المقطوع راهشاه وهو جذيمة أفاده اليعقوبي قال الصبان: لا يقال الفائدة في المثال التأكيد لأنه إنما يكون فائدة إذا اقتضى المقام إياه وليس مقام هذا الكلام مقتضياً لذلك لأنّ المراد منه الإخبار بمضمون القصة ولا يقال يتعين المين للزيادة فلا يكون من التطويل لأنّ الأوّل جاء في محله والثاني معطوف لأنّ المراد بعدم التعين كما تقدّم أن أيهما استعمل في موضع الآخر في ذلك التركيب كفى من جهة المعنى ولا عبرة بالتقديم والتأخير وإلا لم يوجد تطويل أصلاً وإنما العبرة

فقبله حشو ويكون الإطناب بأمور: منها الإيضاح بعد اللبس أي البيان بعد الإبهام لأن ذلك أوقع في النفس لرؤية المعنى في صورتين أولاهما مبهمة والأخرى موضحة فتتشوّق النفس إليه مبهماً ويتمكن منها موضحاً فقوله لشوق الخ علة للإيضاح بعد اللبس ومنها الإيغال وهو ختم الكلام بما يفيد نكتة يتمّ الكلام بدونها نحو: ﴿ٱتَّبِعُواْ ٱلْمُرْسَلِينَ ٱتَّبِعُواْ مَن لَّا يَسْـَٔلُكُمْ أَجْرًا وَهُم مُّهْتَدُونَ﴾ [يس: ٢٠، ٢١] ومعلوم أنّ الرسول مهتد لكن فيه زيادة حث للاتباع وترغيب في الرسل ومنها التذييل وهو تعقيب جملة بجملة تحتوي على معناها لتأكيد فبينه وبين الإيغال عموم من جهة نحو: ﴿وَقُلْ جَآءَ ٱلْحَقُّ وَزَهَقَ ٱلْبَٰطِلُ ۚ إِنَّ ٱلْبَٰطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾ [الإسراء: ٨١] وهو قسمان الأوّل ما جرى مجرى المثل وهو أن تكون الثانية مستقلة بنيل المراد وغير متوقفة على ما قبلها نحو المثال المتقدم. الثاني: ما لم يخرج مخرج المثل وهي أن تتوقف الثانية على الأولى في إفادة المراد نحو ذلك جزيناهم بما كفروا وهل يجازى إلا الكفور أي وهل يجازى ذلك الجزاء المخصوص. ومنها التكرير نحو: ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ [التكاثر: ٣، ٤] كرر لتأكيد الإنذار والردع

بأصل المعنى في التركيب وهو يصح بكل منهما اهـ (**قوله: فقبله حشو**) لتعينه لكونه زائداً (**قوله: لأنّ ذلك**) أي البيان بعد الإبهام تعليل لمحذوف أي وإنما ارتكب الإيضاح المذكور لأن الخ وقوله لرؤية الخ علة للأوقعية وقوله فتتشوّق الخ أي نبسبب كون المعنى بهذه الصفة تتشوّق الخ ثم إنه يظهر من صنيعه أن قول المصنف لشوق إلى آخر البيت نكتة واحدة وأنّ أوفى قوله أو تمكن بمعنى الواو وربما يشعر به قوله فقوله لشوق الخ والمعنى لشوق وتمكن حاصلين من الرؤية المذكورة الأوّل من الصورة الأولى والثاني من الثانية ينشأ عنهما كون الإيضاح المذكور أوقع في النفس ويظهر هذا أيضاً من صنيع المصنف في شرحه والأحسن ما مر عن ع ق وبه يشعر صنيع الأصل تأمل (**قوله: فقوله لشوق علة الخ**) تفريع على قوله لأن الخ تأمل (**قوله: ومعلوم الخ**) أي فالكلام يتم بدون وهم مهتدون (**قوله: مهتد**) قد يقال وغير سائل الأجر لا محالة فينبغي أن يجعل المثال مجموع اتبعوا من لا يسألكم الخ وقد قال بهذا في الأطول أفاده الصبان (**قوله: زيادة حث**) أما أصل الحث والترغيب فحاصل بقوله اتبعوا الخ الدال على اهتدائهم سم اهـ صبان (**قوله: للاتباع**) أي عليه (**قوله: التذييل**) هو في الأصل جعل الشيء ذيلاً للشيء يعقوبي (**قوله: تحتوي**) صفة لجملة الثانية وضمير معناها يعود إلى الأولى (**قوله: فبينه وبين الإيغال الخ**) فيجتمعان فيما هو بجملة للتأكيد في ختم الكلام وينفرد الإيغال فيما هو بالمفرد وفيما هو لغير التوكيد سواء كان بجملة أو بمفرد وينفرد التذييل فيما هو في غير ختم الكلام صبان (**قوله: وهو قسمان**) الضمير للتذييل بمعنى الكلام المذيل به لا بالمعنى المصدري المتقدّم اهـ صبان (**قوله: وهو**) أي الجريان مجرى المثل أي موجب الجريان (**قوله: أن تكون الثانية الخ**) إنما أوجب هذا الأمر الجريان مجرى المثل لأنه وصف للمثل لأنه كلام تام نقل عن أصل الاستعمال لكل ما يشبه حال الاستعمال الأوّل كما يأتي في الاستعارة التمثيلية مما اتصف بهذا الوصف وهو الاستقلال فقد جرى مجراه في وجود هذا الوصف فيه (**قوله: نحو المثال المتقدّم**) وهو وقل جاء الحق الخ فلا شك أنّ الثانية مشتملة على معنى الأولى مؤكدة لها وليس فيها ما يربطها بالأولى فهي مستقلة فقد جرت مجرى المثل في الاستقلال ع ق بزيادة (**قوله: وهو**) أي انتفاء الخروج مخرج المثل أي موجبه (**قوله: وهل يجازى ذلك الخ**) أشار إلى الوجه الذي ينبني عليه كون هذا المثال هذا من الضرب ومراده بالجزاء المخصوص إرسال سيل العرم وتبديل الجنتين وذلك لأنه إن تؤوّل على هذا الوجه ارتبط معنى وهل يجازى إلا الكفور حيث أريد الجزاء المعين بما قبله فلا يجري مجرى المثل في الاستقلال وأما على الوجه الآخر وهو أن يراد وهل يعاقب إلا الكفور بناء على أنّ المجازاة هي المكافأة إن خيراً فخير وإن شراً فشر فهو من الضرب الأوّل أفاده اليعقوبي والسعد.

تنبيه: قال اليعقوبي لا بد في التذييل من وقوع اختلاف بين نسبتي الجملتين فيخرج التكرير كما في كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون وبيان الاختلاف في المثال السابق أنّ قوله تعالى: ﴿جَزَيْنَٰهُم بِمَا كَفَرُواْ﴾ [سبأ: ١٧] مضمونه أن آل سبأ جزاهم الله تعالى بكفرهم ومضمون قوله تعالى: ﴿وَهَلْ نُجَٰزِىٓ إِلَّا ٱلْكَفُورَ﴾ [سبأ: ١٧] أن ذلك العقاب المخصوص لا يقع إلا للكفور وفرق بين قولنا جزيته بسبب كذا وبين قولنا ولا يجزى بذلك الجزاء إلا من كان بذلك السبب ولتغايرهما يصح أن يجعل الثاني علة للأول ولكن اختلاف مفهومهما لا ينافي تأكيد أحدهما بالآخر للزوم معنى اهـ (**قوله: التكرير**) أي لنكتة كما أشار إليه بعد ليخرج التطويل (**قوله: لتأكيد الإنذار**) أي بقوله سوف تعلمون وقوله والردع أي

وأتى بثم للدلالة على أن الثاني أبلغ من الأول ومنها الاعتراض وهو أن يؤتى بجملة فأكثر بين شيئين متلازمين نحو الله تعالى فعال لما يريد. واعلم رعاك الله أنه لا يضيع من قصده والنكتة في الأول التنزيه وفي الثاني الدعاء ومنها التكميل ويسمى الاحتراس وهو أن يؤتى في كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفعه نحو: ﴿أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [المائدة: ٥٤] ومنها التتميم وهو أن يؤتى في كلام لا يوهم خلاف المقصود بفضلة لنكتة كالمبالغة في نحو: ﴿وَيُطْعِمُونَ ٱلطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ مِسْكِينًا﴾ [الإنسان: ٨] بجعل الضمير عائداً على الطعام أي على حب الطعام والاحتياج إليه ومنها عطف الخاص على العام لنكتة نحو: ﴿حَٰفِظُوا۟ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ﴾ [البقرة: ٢٣٨] والنكتة الاهتمام بالمعطوف. قال:

ووصمة الإخلال والتطويل والحشو مردود بلا تفصيل

أقول الوصمة العيب والإخلال إفساد المعنى المؤدّي بعبارة أقلّ منه والتطويل الزيادة الغير المتعينة لا لفائدة والحشو الزيادة المتعينة لا لفائدة والثلاثة مردودة عند علماء البلاغة والله أعلم.

بكلا وذلك أن كلا ردع عن الانهماك في الدنيا وسوف تعلمون إنذار وتخويف أي سوف تعلمون الخطأ فيما أنتم عليه إذا عاينتم ما قدامكم من هول المحشر قاله السعد **(قوله: للدلالة على أن الثاني الخ)** بيانه أنه نزل بعد المرتبة منزلة بعد الزمان بجامع التفاوت بين كل من البعدين وما يشاركه في أمر خاص واستعمل لفظ ثم في مجرّد التدرج في درج الارتقاء أفاده السعد مع زيادة يعقوبية **(قوله: أبلغ)** أي أزيد من المبالغة المراد بها الزيادة كما هو واضح **(قوله: وهو أن يؤتى الخ)** أي لنكتة كما سيفيده ولا بد من كونها غير دفع الإيهام ليخرج بعض صور التكميل الآتي وهو ما يكون بجملة أو أكثر في الأثناء لدفع الإيهام وأما البعض الآخر وهو ما يكون آخراً فهو خارج من كون هذا في الأثناء اهـ من الأصل واليعقوبي **(قوله: شيئين متلازمين)** يشمل المسند إليه والمسند كما في المثال الأول والفعل والمفعول كما في الثاني وكذا مع بقية الفضلات ويشمل أيضاً الجملتين المتصلتين معنى أفاده الأصل والسعد **(قوله: ويسمى بالاحتراس)** أي زيادة على تسميته بالتكميل أما تسميته للتكميل فلتكميله المعنى بدفع إيهام خلاف المقصود منه وأما تسميته بالاحتراس فهو من باب حرس الشيء حفظه وهذا فيه حفظ المعنى ووقايته من توهم خلاف المقصود لأن ما أتى به فيه يحترز به عن خلاف المقصود اهـ يعقوبي **(قوله: وهو أن يؤتى الخ)** فإن قلت التذييل أيضاً لدفع الوهم لأنه للتأكيد فما الفرق. قلت التذييل بالجملة في الآخر ولدفع الوهم في النسبة والتكميل لا يختص بشيء منها قاله الصبان عن السيرامي **(قوله: في كلام)** أي معه فاندفع ما يقال إن أريد بفي الجزئية يشكل بما لا يكون جزء الكلام بل جملة مستقلة وإن أريد بها الظرفية أشكل بما هو جزؤه أفاده الصبان **(قوله: بما يدفعه)** لا فرق بين كون الدافع مفرداً أو جملة ولا بين كونه في الأثناء أو في الآخر أفاده السعد والصبان وقد ذكر الشارح مثال الثاني وانظر مثال الأوّل في الفصل **(قوله: نحو أذله الخ)** لما كان قوله أذلة على المؤمنين يوهم أن يكون ذلك لضعفهم دفعه بقوله أعزة على الكافرين تنبيهاً على أن ذلك تواضع منهم للمؤمنين وإنما عدّى بعلى لتضمنه معنى العطف قاله السعد **(قوله: بفضلة)** مثل مفعول أو حال أو نحو ذلك مما ليس بجملة مستقلة ولا ركن إسناد قاله السعد **(قوله: كالمبالغة)** أي في المدح المسوق له الكلام يعقوبي **(قوله: بجعل الخ)** حال من ويطعمون وأفاد به أن زيادة الفضلة التي هي المجرور هنا إنما تكون للمبالغة إذا جعل ضمير حبه للطعام فيكون المعنى على حب الطعام الناشئ عن الاحتياج إليه فهذا أبلغ في المدح من مجرد إطعام الطعام ولو كان مدحاً أيضاً وذلك لأن الإطعام مع الحاجة إليه يدل على النهاية في التنزه عن البخل المذموم شرعاً وأما إن أجريت الآية على وجه آخر وهو أن يكون الضمير عائداً على الله تعالى ويكون على للتعليل ويكون التقدير ويطعمون الطعام لأجل حب الله فلا يكون المجرور مما يفيد نكتة المبالغة بل الأصل المراد إذ لا مدح بإطعام الطعام إلا أن يكون لله اهـ يعقوبي وقوله الناشئ الخ يدل على أن عطف الشارح الاحتياج على حب الطعام من عطف السبب على المسبب تأمل **(قوله: الوسطى)** أي الفضلى من قولهم هو أوسط القوم أي أفضلهم وهي صلاة العصر عند الأكثر وقيل الصبح اهـ يعقوبي **(قوله: الاهتمام بالمعطوف)** وللتنبيه على فضله حتى كأنه ليس من جنس العام وإنما جعل كالمغاير للعام لتنزيل التغاير في الأوصاف منزلة التغاير في الذات **(قوله: ووصمة الإخلال)** الإضافة للبيان وإليها يشير الشارح بقوله والثلاثة الخ **(قوله: مردود)** ذكر باعتبار معنى الوصمة وهو العيب **(قوله: إفساد المعنى)** أي تصييره فاسداً أي قريباً منه بسبب الاضطراب عند تفهمه **(قوله: مردودة عند الخ)** لعدم الفائدة في الأخيرين ولأنهم لا يقبلون التراكيب إلا إذا حصل بها أداء المقصود وتمّ المراد والله تعالى وليّ التوفيق والسداد.

الفنّ الثاني

علم البيان

فنّ البيان علم ما به عرف ... تأدية المعنى بطرق مختلف
وضوحها واحصره في ثلاثة ... تشبيه أو مجاز أو كناية

أقول: أخر علم البيان عن علم المعاني لما تقدم هناك وهو علم يعرف به إيراد المعنى الواحد المدلول عليه بكلام مطابق لمقتضى الحال بطرق مختلفة في إيضاح الدلالة عليه بأن يكون بعض الطرق واضح الدلالة وبعضها أوضح فخرج معرفة إيراده بطرق مختلفة في اللفظ والعبارة فقط، والمراد بالمعنى الواحد كل معنى واحد يدخل تحت قصد المتكلم وإرادته فلو عرف أحد إيراد معنى قولنا زيد جواد بطرق

الفنّ الثاني

علم البيان

قال السعد قدمه على البديع للاحتياج إليه في نفس البلاغة وتعلق البديع بالتوابع اهـ قال الصبان عن الأطول يريد أنه يحتاج إليه في نفس البلاغة في الجملة إلا أنه لا يتم بلاغة كلام بدون إعمال علم البيان إذ الكلام المركب من الدلالات المطابقية لا يحتاج في تحصيل بلاغته إلا إلى علم المعاني إذ لا حاجة إلى علم البيان للدلالات المطابقية وبهذا التحقيق ظهر وجه غير ما تقدم لتقديم علم المعاني وهو أنه لا بد منه في بلاغة الكلام بخلاف البيان اهـ **(قوله: علم ما به الخ)** ما واقعة على القواعد وعلم يصح إرادة الملكة به والإدراك والقواعد المعنى على الأوّل ملكة قواعد يعرف بها الخ أي ملكة ناشئة من قواعد يعرف الشخص بممارستها تأدية الخ لحصول تلك الملكة له من الممارسة وعلى الثاني إدراك قواعد بها أي بممارستها يعرف تأدية الخ لحصول ملكة له من الممارسة وعلى الثالث فالإضافة للبيان أي علم هو قواعد يعرف بها الخ تأمل **(قوله: واحصره)** أي اعتقد وحصره وقوله في ثلاثة أي أبواب ثلاثة وأو في قوله أو مجاز أو كناية بمعنى الواو اهـ ع ق **(قوله: لما تقدم هناك)** أي من أنه كالمركب بالنسبة لفنّ المعاني والمركب مؤخر في الوجود عن المفرد **(قوله: يعرف به إيراد الخ)** أي برعايته إذ لو لم يراع ولم يعرض عليه المعنى الواحد الوارد على قصد المتكلم لم يعرف إيراده والغرض من معرفة هذا الإيراد أن يحترز المتكلم عن الخطأ في كيفية إيراد الكلام حتى لا يورد من الكلام ما يدل على مقصوده دلالة خفية عند اقتضاء المقام دلالة واضحة أو واضحة عند اقتضائه دلالة خفية سم اهـ صبان والمراد بإيراد المعنى إعراضه على ذهن السامع **(قوله: المعنى الواحد)** تقييد المعنى بالواحد للدلالة على أنه لو أورد معاني متعددة بطرق مختلفة لم يكن ذلك من البيان في شيء صبان **(قوله: المدلول عليه الخ)** أفاد به أنه لا بد قبل مراعاة البيان من مراعاة علم المعاني **(قوله: مختلفة في إيضاح الخ)** كأنه أطلقه وأراد الوضوح مجازاً مرسلاً لعلاقة السببية وكان الأولى ذكر الوضوح قال اليعقوبي: والاختلاف في الوضوح يقتضي أن بعضها أوضح دلالة من بعض مع وجود الوضوح في الكل ومعلوم أن الواضح بالنسبة إلى الأوضح خفي فلا حاجة إلى أين يزاد بعد قوله في الوضوح والخفاء مع أن إسقاط الخفاء فيه فائدة وهي الإيماء إلى أن الخفاء الحقيقي وهو الذي ينصرف إليه اللفظ عند الإطلاق لا بد من انتفائه عن تلك الطرق وإلا كان فيما وجد فيه تعقيد معنوي اهـ **(قوله: بأن يكون الخ)** تصوير للاختلاف المذكور **(قوله: فخرج معرفة إيراده الخ)** بأن يكون اختلافهما بألفاظ مترادفة كإيراد الحيوان المعلوم بالأسد والغضنفر وغيرهما في تراكيب اهـ يعقوبي **(قوله: كل معنى الخ)** فأل في الواحد للاستغراق العرفي أي الكائن بحسب العرف أي كل معنى واحد متعارف أي جرى بإيراده العرف تأمل **(قوله: فلو عرف أحد الخ)** تفريع على كون المراد ما ذكر **(قوله: زيد جواد)**

مختلفة لم يكن بمجرد ذلك عالماً بالبيان والمراد بالطرق التراكيب ومثال ذلك إيراد معنى زيد جواد في طرق التشبيه زيد كالبحر في الكرم زيد كالبحر زيد بحر. وهذا الفنّ محصور في ثلاثة أشياء التشبيه والمجاوز والكناية ووجه الحصر أن اعتبار المبالغة في إثبات المعنى للشيء إما على طريق الإلحاق أو الإطلاق والثاني إما إطلاق الملزوم على اللازم أو عكسه وما يبحث فيه عن الأوّل التشبيه وعن الثاني المحلى وعن الثالث الكناية.

أي بخصوصه **(قوله: بمجرد الخ)** باؤه للسببية وباء بالبيان للتعدية وكلاهما متعلق بعالم فلم يلزم تعلق حرفي جرّ الخ **(قوله: ومثال ذلك)** أي إيراد المعنى الخ **(قوله: في إثبات)** متعلق بالمبالغة وقوله المعنى أي الذي في الأصل وقوله للشيء أي الذي هو الفرع وقوله طريقة الإلحاق الإضافة للبيان والمراد بالإلحاق الحاق المبالغ فيه بما هو أصل في الوصفية وقوله أو الإطلاق أي إطلاق دال الأصل على المبالغ فيه وقوله والثاني أي الإطلاق وقوله أما إطلاق الخ أراد باللازم ما له ارتباط بغيره وليس المراد خصوص اللازم العادي وهو ما لا يقبل الإنفكاك عادة ولا العقلي وهو ما لا يقبله عقلاً وقوله عن الأوّل أي اعتبار المبالغة على وجه الإلحاق وقوله عن الثاني أي اعتبارها على وجه إطلاق الملزوم على اللازم وقوله وعن الثالث أي اعتبارها على وجه إطلاق اللازم على الملزوم هذا تقرير كلامه والعجب منه كيف يفيد أن الكناية لفظ استعمل في غير ما وضع له فلا تكون من قبيل الحقيقة ثم يقول إنها إطلاق اللازم وإرادة الملزوم وهو مذهب السكاكي المصرّح بأنها من قبيل الحقيقة كما ذكره الصبان في الرسالة البيانية ولو قال بدل قوله أما إطلاق الملزوم الخ إما مع القرينة المانعة أو لا وما يبحث الخ لسلم من هذا التلفيق ثم إن عبارته صريحة في وجود المبالغة في كل من الثلاثة وهو كذلك أما في التشبيه فلأنه إلحاق للمشبه بالأصل في الصفة ولا شك في وجود المبالغة حينئذٍ وأما في المجاز والكناية فسيأتي بيانه آخر الفنّ.

فصل

في الدلالة الوضعية

والقصد بالدلالة الوضعيه ... على الأصح الفهم لا الحيثيه
أقسامها ثلاثة مطابقه ... تضمن التزام أما السابقه
فهي الحقيقة ليس في البيان ... بحث لها وعكسها العقليتان

أقول: الدلالة فهم أمر من أمر والأوّل المدلول والثاني الدالّ فإن كان لفظاً دالاً على تمام ما وضع له فالدلالة مطابقية كدلالة الإنسان على الحيوان الناطق أو على جزئه في ضمن كله فتضمنية كدلالته على الحيوان في ضمن الحيوان الناطق أو على أمر خارج عن معناه لازم له فالتزامية كدلالته على قبول العلم وإن كان الدالّ غير لفظ فالدلالة غير لفظية وبيان أقسامها كاللفظية وما يتعلق بها في شرحنا للسلم في المنطق للمصنف والمطابقة ليس للبيانيين بحث عنها وإنما بحثهم عن دلالة التضمن والالتزام العقليتين

فصل

في الدلالة الوضعية

إنما أشار إلى الدلالة وأقسامها ليعرف المعتبر منها في هذا الفنّ ولتعرف إذا ذكرت في تعريفه قاله ع ق والمراد ذكرت بالقوّة في تعريف المصنف إذ قوله وضوحها على حذف مضاف أي وضوح دلالتها وبالصراحة في تعريف غيره فتأمل **(قوله: والقصد)** أي المعنى الذي يقصد وقوله الوضعية أي التي هي اللفظية وقوله لا الحيثية أي التي هي كون اللفظ الموضوع بحيث يفهم منه المعنى عند إطلاقه اهـ منه ولعل وجه اختيار الفهم على الحيثية ما قاله الصبان في حاشية الملوي من أنهم أخرجوا حيث في مثل هذه العبارة عن موضوعها من وجهين فإنهم تجوّزوا بها وهي ظرف مكان إلى الحالة تشبيهاً لها بالمكان وأدخلوا عليها الباء مع أنها لا تخرج عن النصب محلاً على الظرفية إلا إلى الجرّ بمن اعتماداً على قول بعض النحاة بتصرفها قليلاً تأمل **(قوله: فهي الحقيقة)** أي التي ينبغي أن تسمى بالوضعية حقيقة لأن العلم بالوضع كاف في حصولها مع سماع اللفظ اهـ منه **(قوله: وعكسها)** أي خلافها وقوله العقليتان هما التضمنية والالتزامية وإنما سميتا عقليتين لأنه لا يكفي معرفة الوضع وسماع اللفظ فيهما بل لا بد من قرينة ينتقل بها إلى أن المراد من اللفظ لازمه أو جزؤه اهـ منه **(قوله: فهم أمر الخ)** أورد عليه أمران: الأوّل كون وصف اللفظ مثلاً بالدلالة قبل سماعه مجازاً لأنه لم يفهم منه شيء وإنما وصف بها لكونه يؤول إليها وأجيب بالتزامه ويكون مجازاً شائعاً. الثاني أن الفهم وصف للتفاهم والدلالة وصف للفظ مثلاً فيلزم تفسير الشيء بوصف غيره وأجيب بأن الفهم أريد به المصدر الدال على الفعل المبني للمجهول بمعنى أن المراد بالفهم هو أن يفهم من اللفظ شيء ولا شك أن هذا وصف للفظ مثلاً اهـ منه **(قوله: فإن كان لفظاً دالاً الخ)** أي فإن كان الدال لفظاً اعتبرت دلالته على الخ إذ لا تقابل بين هذه الأقسام باعتبار المحل فإن كلا من التضمنية والالتزامية لا يفارق المطابقية كما يستفاد من كلامه ولو قال فدلالة اللفظ على الخ مطابقية لكان أولى تدبر **(قوله: على تمام)** لفظ التمام إنما ذكر لأن العادة في البيان أن يذكر التمام في مقابلة الجزء حتى كأنه لا تحسن المقابلة بدونه فمن اعترض عليه بأن ذكر التمام لغو يستحق أن يحذف غفل عن البيان الأعرف اهـ صبان عن الأطول **(قوله: في ضمن كله)** بيان للواقع إذ لا يدلّ اللفظ على جزء معناه مستقلاً **(قوله: وبيان أقسامها الخ)** ليست بمهمة في مقامنا هذا مع كونها مشهورة جداً فلا حاجة لإيرادها **(قوله: العقليتين)** إنما سميتا عقليتين لأن دلالة اللفظ على كل من الجزء والخارج إنما هي بحكم العقل بأن حصول الكل أو الملزوم يستلزم حصول الجزء أو اللازم والمنطقيون يسمون الثلاثة وضعية باعتبار أن للوضع مدخلاً فيها ويخصون

لقبولهما للوضوح والخفاء بخلاف الأولى الوضعية لأن السامع إن كان عالماً بوضع الألفاظ لذلك المعنى لم يكن بعضها أوضح عنده من بعض وإن لم يكن عالماً بذلك لم يكن كل واحد من الألفاظ دالاً عليه لتوقف الفهم على العلم بالوضع بخلاف العقليتين لجواز اختلاف اللوازم في الوضوح إذ قد يكون الشيء جزء الشيء أو جزء جزئه وقد يكون لازماً أو لازم لازم فوضوح الدلالة بحسب قلة الوسائط وكثرتها والله أعلم.

العقلية بما يقابل الوضعية والطبيعية كدلالة الدخان على النار اهـ قاله السعد **(قوله: لقبولهما الخ)** تعليل لقوله وإنما بحثهم الخ وسيذكر توجيهه **(قوله: لأن السامع)** أي الذي هو يعتبر بالنسبة إليه الخفاء والوضوح غالباً اهـ يعقوبي وقوله غالباً وقد يعتبران للمكتوب إليه مثلاً **(قوله: الألفاظ)** أي جميع الألفاظ التي تستعمل في التراكيب التي يراد بها إفهامه معنى من المعاني اهـ منه **(قوله: لذلك المعنى)** أ الواحد الذي روعي فيه المطابقة لمقتضى الحال أطول اهـ صبان **(قوله: لم يكن الخ)** لاستواء الجميع في الدلالة اهـ منه **(قوله: بذلك)** أي بوضع الألفاظ أي جميعها سواء كان عالماً بوضع البعض أم لا اهـ منه **(قوله: لم يكن الخ)** وما انتفت دلالته على ذلك المعنى منها لا يوصف بخفاء الدلالة ولا بوضوحها كما لا يوصف بهما ما ثبتت دلالته مع العلم بالوضع اهـ منه **(قوله: لتوقف الفهم)** أي الذي هو الدلالة **(قوله: اللوازم)** المراد بها ما يعم الأجزاء إذ هي لوازم للكل **(قوله: في الوضوح)** والواضح بالنسبة للأوضح خفي فلا حاجة لذكر الخفاء فلذا تركه **(قوله: إذ قد يكون الشيء الخ)** فدلالة اللفظ على الشيء وهو جزء معناه كدلالة الحيوان على الجسم أوضح من دلالة لفظ آخر عليه وهو جزء جزء معناه كدلالة الإنسان على الجسم **(قوله: وقد يكون الخ)** فدلالة اللفظ على الشيء وهو لازم معناه كدلالة كثرة الضيافات على الكرم أوضح من دلالة لفظ آخر عليه وهو لازم لازمه كدلالة كثرة الطبخ على الكرم **(قوله: قلة الوسائط)** المراد بالقلة ما يشمل العدم اهـ صبان وكذا المراد بالكثرة ما يشمل الواحد.

التشبيه

تشبيهنا دلالة على اشتراك أمرين في معنى بآلة أتاك
أركانه أربعة وجه أداه وطرفاه فاتبع سبل النجاة

أقول: التشبيه لغة التمثيل واصطلاحاً الدلالة على مشاركة أمر لأمر في المعنى بآلة مخصوصة كالكاف ملفوظة أو مقدرة فخرج نحو جاء زيد وعمرو وقاتل زيد عمراً والاستعارة التحقيقية نحو رأيت أسداً في الحمام والمكنية نحو أنشبت المنية أظفارها والتجريد الآتي في البديع نحو رأيت من زيد أسداً ودخل نحو زيد أسد فإن المحققين على أنه تشبيه بليغ لا استعارة لأن المستعار له مذكور ولا تكون الاستعارة إلا حيث يطوى ذكره ويجعل الكلام خالياً عنه. وأركانه أربعة وجه وأداة وطرفان نحو زيد كالأسد في الشجاعة فالوجه المعنى الجامع بين زيد والأسد وهو الشجاعة والأداة آلة وهي الكاف والطرفان زيد والأسد وقد يقتصر على لفظهما قال:

فصل وحسيان منه الطرفان أيضاً وعقليان أو مختلفان

أقول: طرفا التشبيه إما حسيان كالخد والورد أو عقليان كالعلم والحياة أو مختلفان بأن يكون المشبه حسياً والمشبه به عقلياً كالسبع والموت أو عكسه كالموت والسبع والمراد بالحسي المدرك هو أو مادته

الباب الأول

التشبيه

(قوله: دلالة) أي من المتكلم أي إتيان بما يدل ع ق **(قوله: أركانه الخ)** إن قيل هذه الأربعة ليست داخلة في ماهيته إذ هي الدلالة المضافة لهذه الأربعة إضافة تعلقية ومن المعلوم أن المتعلق الذي هو في معنى المضاف إليه في التعريف ليس جزء الماهية المعرّف فإن العمى عدم البصر وليس البصر من حقيقته فكيف تجعل أركاناً قلنا لما أشبهت الأركان في انتفاء الشيء عند انتفائها سماها أركاناً اهـ ع ق بإيضاح **(قوله: سبل)** بسكون الباء **(قوله: التمثيل)** أي إفادة أن هذا مثل هذا بأيّ تركيب كان فيشمل الإفادة بخاصم زيد عمراً وقاتل بكر خالداً ورأيت أسداً وغير ذلك فهو أعم من الاصطلاحي **(قوله: الدلالة الخ)** الأمر الأول هو المشبه والثاني المشبه به والمعنى هو وجه الشبه **(قوله: كالكاف)** وكيشبه ويحاكي **(قوله: ملفوظة)** وصف ثان لآلة **(قوله: فخرج)** أي بقيد الآلة المخصوصة إذ ليست موجودة فيما ذكر **(قوله: نحو جاء الخ)** أي دلالة نحو جاء الخ **(قوله: نحو رأيت من زيد أسداً)** والمشاركة فيه واضحة فإنه لما دل على تجريد أسد من زيد دل على مشاركته للأسد في الشجاعة ضرورة فتأمل **(قوله: تشبيه بليغ)** حذفت منه الأداة والوجه كما سيفيده **(قوله: لأن المستعارة له)** أي على أنه استعارة **(قوله: ولا تكون الاستعارة)** أي التصريحية التي ادّعى أن منها زيد أسداً **(قوله: وقد يقتصر على لفظهما)** فيكون تشبيهاً بليغاً حذفت منه الأداة والوجه **(قوله: فصل)** هو من جملة البيت **(قوله: أيضاً)** مقدم من تأخير أي وعقليان أيضاً **(قوله: إما حسيان)** وأما نفس التشبيه فلا يمكن أن يكون حسياً لا أنه تصديق على الصحيح خلافاً لمن قال هو إنشاء وليس شيء من التصديقات حسياً كذا في يّس اهـ صبان **(قوله: كالخد والورد)** أي الجزئيين إذ الكليان غير حسيين اهـ منه **(قوله: كالعلم والحياة)** ووجه الشبه بينهما كونهما جهتي إدراك كذا في المفتاح والإيضاح فالمراد بالعلم هنا الملكة التي يقتدر بها على الإدراكات الجزئية لا نفس الإدراك ولا يخفى أنها جهة وطريق إلى الإدراك كالحياة قاله السعد **(قوله: كالسبع والموت)** فالسبع حسي والموت عقلي لأنه عدم الحياة عما من شأنه أن يكون حياً اهـ منه والجامع في هذا المثال الإهلاك في كل **(قوله: كالموت والسبع)** والجامع سرعة اغتيال كل **(قوله: المدرك)** هو كالخد والورد وقوله أو مادته

بإحدى الحواس الخمس الظاهرة فدخل الخيالي وهو المعدوم الذي فرض مجتمعاً من أمور كل واحد منها مما يدرك بالحس كقوله:

وكأنّ محمّر الشقيـ ـق إذا تصوّب أو تصعد
أعلام ياقوت نشر ن على رماح من زبرجد

فإن كلاً من الأعلام والياقوت والزبرجد والرمح محسوس لكن المركب الذي هذه الأمور مادته ليس بمحسوس لأنه غير موجود والحس لا يدرك إلا ما هو موجود والعقلي ما عدا ذلك فيشمل الوهمي وهو ما ليس مدركاً بإحدى الحواس ولكنه لو أدرك لكان بها مدركاً كقوله:

أيقتلني المشرفيّ مضاجعي ومسنونة زرق كأنياب أغوال

فأنياب الأغوال مما لا يدركه الحسّ لعدم وجودها ولو أدركت لم تدرك إلا بحس البصر قال:

والوجه ما يشتركان فيه وداخلاً وخارجاً تلفيه

أي أصله الذي تحصل منه وتحققت به حقيقته التركيبية كما سيأتي في المثال اهـ يعقوبي **(قوله: فدخل)** أي في الحسي بسبب زيادة قوله أو مادته قاله السعد **(قوله: وهو المعدوم الذي فرض مجتمعاً الخ)** إنما سمي هذا النوع بالخيالي لاجتماعه من صور محفوظة في الخيال الذي هو خزانة الحس المشترك الذي يتأدى إليه جميع المدركات الحسية اهـ صبان عن الفنري **(قوله: وكأن محمّر الشقيق)** الإضافة من إضافة الصفة إلى الموصوف والشقيق نور يفتح كالورد وأوراقه حمد وفيها بين تلك الأوراق وهو وسطه سواد وكثيراً ما تنبته الأرض الجبالية وإضافته إلى النعمان في قولهم شقائق النعمان لأنه كان كثيراً في أرض يحميها النعمان وهو ملك من ملوك الحيرة قيل والنعمان يسمى به كل ملك في ذلك البلد وأشهرهم النعمان بن المنذر وقوله إذا تصوّب متعلق بمقتضى كأن أي مال إلى أسفل أو تصعد أي مال إلى أعلى وميله إلى العلو والسفل بتحريك الريح له وقوله أعلام ياقوت الأعلام جمع علم وهو ما يشدّ فوق الرمح وعنى بالياقوت الحجر النفيس المعلوم بشرط أن يكون أحمر وهو أغلب الياقوت وقوله على رماح الخ الرماح جمع رمح وهو معلوم والزبرجد حجر نفيس أخضر اهـ يعقوبي مع زيادة صبانية وقوله بمقتضى الخ أي بفعل تقتضيه كأنّ وتفيد معناه وهو أشبه **(قوله: ما عدا ذلك)** أي ما لا يكون هو ولا مادته بتمامها مدركاً بإحدى الحواس الظاهرة سواء أدرك بعضها أم لا اهـ من السعد والصبان **(قوله: وهو ما ليس مدركاً الخ)** فهو يتميز عن الخيالي السابق بأن لا وجود لمادته ولا لنفسه حتى يدرك هو أو مادته بالحواس ويتميز عن العقلي الصرف بأنه لو وجد وأدرك لأدرك بالحواس بخلاف العقلي المحض فإنه يوجد ويدرك بغير الحواس كالعلم والحياة وإنما جعل هذا الوهمي من قبيل العقلي هنا مع أنه لو وجد وأدرك أدرك بالحواس لأنه معدوم فصار إدراكه إدراك ما لا يحس في الحالة الراهنة فألحق بالمعقول الذي لا يحس اهـ يعقوبي **(قوله: كقوله)** أي كمشبه به في قول امرئ القيس **(قوله: أيقتلني)** الاستفهام للإنكار والمشرفي نسبة إلى مشارف اليمن أي أعاليها والنسبة إلى الجمع إفرادية ومسنونة أي سهام مسنونة عطف على المشرفي **(قوله: ما يشتركان فيه)** أي معنى يشتركان فيه بأن يتصف به كل منهما إما تحقيقاً كالوجه في قولك زيد كالأسد في الجراءة وإما تخييلاً كما في قوله:

وكأن النجوم بين دجاه سنن لاح بينهنّ ابتداع

فإنّ وجه الشبه بين النجوم في الدجى جمع دجية وهي الظلمة وبين السنن في الابتداع أي البدع هو ظهور أشياء مشرقة في جنب شيء أسود وهو في النجوم مع الظلمة حقيقي وفي السنن مع البدع تخييلي أي يتخيل ذلك في السنن مع البدع ولم يتحقق وسبب التخيل أنه كثيراً ما تشبه السنة وما بمعناها كالهدى والعلم بالنور في الاهتداء بكل منهما إلا أن الاهتداء بالسنة وما في معناها في المعقولات وبالنور في المحسوسات وتشبه البدع وما بمعناها من المعصية بالظلمة في الضلال وعدم الأمن من مكروه فأوجب ذلك التشبيه وتلك المقارنة التي بين طرفيه تخيل الإشراق للسنة وما بمعناها وتخيل السواد للبدعة وما بمعناها لأن الشيء يتخيل فيه الوهم ما في مقارنة وكثر ذلك التخيل حتى صار كأن المعنى حقيقي فيهما فصح التشبيه بذلك الوجه المتخيل وفهم من قوله يشتركان أن الوجه في الحقيقة كلي لتعذر الاشتراك في الجزئي لاستحالة وجوده في محلين وإنما يقع الاشتراك في الكلي بوجود الحصص المطابقة له في متعدّد فإذا قيل هو كالأسد في الشجاعة

وخارج وصف حقيقي جلا — بحس أو عقل ونسبي تلا
وواحداً يكون أو مؤلفاً — أو متعدداً وكلّ عرفا
بحس أو عقل وتشبيه نمى — في الضد للتمليح والتهكم

أقول: وجه التشبيه هو المعنى الذي قصد اشتراك الطرفين فيه كالشجاعة في تشبيه الرجل الشجاع بالأسد ويكون داخلاً في حقيقة الطرفين وخارجاً عنها فالأوّل كما في تشبيه ثوب بآخر في الجنس كقولك هذا القميص مثل هذا في كونهما كتاناً والثاني كمتلوّ هذا المثال وهو إما وصف حقيقي أو إضافي والأوّل نسمان حسي أي مدرك بإحدى الحواس بالبصر من الألوان والأشكال والمقادير والحركات والسمع من الأصوات الضعيفة والقوية وما بينهما ....

....

فالوجه المشترك فيه هو الشجاعة الكلية الموجودة في الطرفين بوجود بعض جزئياتها فيهما وعلى هذا فتسمية الوجه محسوساً كما يأتي إنما ذلك باعتبار حسية أفراد الوجه كالحمرة والصفرة ونحو ذلك وعلم من ذلك أيضاً أن الوجه إذا لم يوجد في الطرفين معاً بطل التشبيه لعدم وجود المشاركة في الاتصاف كأن يجعل الوجه في تشبيه النحو بالملح حيث يقال النحو في الكلام كالملح في الطعام كون الكثير منهما مفسداً لما هو فيه والقليل مصلحاً إذ لم يوجد هذا المعنى في النحو وهو كون كثيره مفسداً للكلام وقليله مصلحاً له إذ لا يقبل قلة ولا كثرة لأنه في كل كلام معنى واحد إن وجد صح إعراب الكلام وإلا بطل وإنما الوجه المصحح للتشبيه بينهما كون اعتبار كل منهما ووجوده في الجملة في مصاحبه مصلحاً له وانتفائه عنه مفسداً له اهـ ع ق (**قوله: وداخلا**) مفعول ثان لقوله تلفيه بمعنى تجده فالواو داخلة على تلفيه قال ع ق: والمراد بكونه داخلاً أن لا يكون خارجياً بدليل مقابلته بالخارج فدخل فيه ما كان نفس الماهية النوعية إذ ليست بخارجة عن الحقيقة لأنها نفسها كأن يقال لغرض من الأغراض زيد كعمرو في الإنسانية ودخل ما كان جزءاً من جنس أو فصل كأن يقال لغرض من الأغراض أيضاً زيد كعمرو في الحيوانية أو الناطقية فالخارج هو الذي ليس نفس الماهية ولا جزءها اهـ وقوله عن الحقيقة أي حقيقة الطرفين وقوله لأنها نفسها أي مع زيادة قيد التشخص وقوله ما كان جزءاً من جنس ومنه مثال الشارح تأمل (**قوله: حقيقي**) أي معنى متقرر في نفسه بأن لا يكون نسبياً يتعقل بين شيئين وقوله جلا أي ظهر تصوره من غير توقف على شيئين وقوله بحس خبر لمحذوف أي وظهوره بحس أي بسببه وكذا يقال في أو عقل وقوله ونسبي عطف على حقيقي أفاده ع ق (**قوله: ونسبي**) أي ذو نسبة بين شيئين لا يتعقل إلا بهما وقوله تلا أي تبع الحقيقي في الذكر وهو تكملة (**قوله: وواحداً يكون الخ**) أي وينقسم وجه الشبه ثانياً قسمة أخرى وهي أن يكون واحداً الخ كما أشار إليه الشارح (**قوله: وتشبيه**) مبتدأ خبره نمى أو هي صفة له والخبر للتمليح والمسوغ على الأوّل التنويع وعلى الثاني الوصف أفاده المصنف في شرحه (**قوله: نمى**) أي نسب وقوله في الضدّ حال من نائب فاعل نمى وقوله للتمليح متعلق بنمى (**قوله: قصد**) أي قصد المتكلم وإنما قال قصد ولم يقل اشترك الطرفان فيه لأنهما قد يشتركان في أمور كثيرة ولا يقصد منهما في التشبيه إلا أمر خاص كزيد والأسد فإنهما يشتركان في الوجود والجوهرية والجسمية والحيوانية وغيرها مع أنه لا يقصد شيء من ذلك في تشبيهه به أفاده المصنف في شرحه (**قوله: كالشجاعة**) المناسب كالجراءة لأن الشجاعة منتفية عن الأسد إذ هي الإقدام عن روية وذلك يخص النفس العاقلة أفاده الصبان عن سم وسيأتي أن بعض المحققين يخالف هذا (**قوله: في تشبيه الخ**) أي حال كونها مقصودة في تشبيه الخ (**قوله: في كونهما كتاناً**) يصح اعتبار الكتان نوعاً أيضاً إذ هذه الأمور يكفي فيها اعتبار المعتبرة أفاده الصبان (**قوله: كمثل هذا المثال**) يعني الشجاعة في تشبيه الرجل الشجاع بالأسد (**قوله: بالبصر**) بدل من قوله بإحدى والبصر معنى قائم بالحدقة يتعلق بالألوان والأكوان التي هي الحركة والسكون والاجتماع والافتراق اهـ يعقوبي (**قوله: والأشكال**) جمع شكل وهو عبارة عن الهيئة الحاصلة للجسم باعتبار وضع أجزائه الإتصالية بعضها مع بعض فيحدث من ذلك في ظاهره طول مخصوص وعرض مخصوص ودورة مخصوصة وما يرجع لذلك فكون أجزائه على ذلك الوضع الموجب لتلك الحالة من طول وعرض الخ هو الشكل اهـ يعقوبي (**قوله: والمقادير**) جمع مقدار وهو كون أجزاء الشيء على كثرة مخصوصة أو قلة كذلك متصلة ومنفصلة اهـ منه (**قوله: والحركات**) جمع حركة وهي حصول الجسم حصولاً أوّلياً في الحيز الثاني وتسمى النقلة اهـ منه (**قوله: والسمع**) عطف على البصر وهو صفة تدرك بها الأصوات قائمة بالباطن من الصماخ اهـ منه (**قوله: من الأصوات**) بيان لما يدرك بالسمع والصوت كيفية تحصل من التموج المعلول للقرع

والذوق من الطعوم والشم من الروائح واللمس من الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة والخشونة والملاسة واللين والصلابة والخفة والثقل وما يقابلها من البلة والجفاف واللزوجة وغير ذلك. وعقلي كالكيفيات النفسانية من الذكاء والعلم والغضب والحلم والكرم والبخل والشجاعة والجبن وسائر الغرائز والإضافي أن يكون معنى متعلقاً بشيئين كإزالة الحجاب في تشبيه الحجة بالشمس فإنها ليست هيئة متقررة في ذات الحجة ولا في ذات الحجاب ....

الذي هو إمساس عنيف والقلع الذي هو تفريق عنيف بشرط مقاومة المقروع للقارع والمقلوع للقالع أفاده السعد **(قوله: والذوق)** وهو صفة قائمة باللسان بها تدرك النفس طعم المطعومات اهـ يعقوبي **(قوله: الطعوم)** هي الكيفيات الموجودة في المطعومات كالحلاوة والمرارة والملوحة والحموضة اهـ منه **(قوله: والشم)** هو معنى قائم بباطن الأنف تدرك به الروائح اهـ منه **(قوله: واللمس)** هو قوّة سارية في ظاهر البدن تدرك الملموسات ولا يضر تفاوت أجزاء ظاهر البدن في الإحساس لاشتراكها في مطلق الإدراك اهـ منه **(قوله: من الحرارة)** وهي قوّة من شأنها تفريق المختلفات وجمع المؤتلفات ولهذا إذا أوقد على حطب ذهب الجزء الهوائي وهو المتكيف بصورة الدخان صاعداً لأصله من الهواء والجزء الترابي وهو المتكيف بصورة التراب متراكماً إلى الأرض وانعزل المائي والناري وكل ذلك بالمعاينة وكذلك إذا أوقد على معدن حتى ذاب انعزل زبده وخبثه عن صفيه وقوله والبرودة وهي قوّة من شأنها جمع المؤتلفات وغيرها ولذلك إذا برد المعدن المذاب التصق خبثه بصفيه وقوله والرطوبة هي كيفية تقتضي سهولة التشكل والالتصاق والتفريق في الجسم القائمة هي به وقوله واليبوسة هي بعكسها أي كيفية تقتضي صعوبة التفريق والالتصاق والتشكل وقوله والخشونة هي كيفية حاصلة من كون بعض أجزاء الجسم أخفض وبعضها أرفع وتلك الكيفية حروشة تدرك عند اللمس ويدرك بالبصر ملزوم تلك الخشونة وهو كون الأجزاء على الوضع المخصوص من علوّ البعض وانخفاض البعض على وجه مشاهد مخصوص وقوله والملاسة هي كيفية حاصلة من استواء الأجزاء أي أجزاء الجسم في الموضع مع الالتصاق وقوله واللين هو كيفية تقتضي قبول الغمز أي التداخل إلى الباطن ويكون للشيء القائمة هي به قوام فيها تماسك غير سيال فالماء على هذا ليس له لين لأن قوامه أي جواهره فيها تماسك مع السيلان فيدخل في الصلابة وهو بعيد وقوله والصلابة هي تقابل اللين فهي كيفية لا تقتضي قبول الانغماز والتداخل إلى الباطن فالأولى ككيفية العجين والثانية ككيفية الحجر والجير اليابس وقوله والخفة هي كيفية تقتضي في الجسم أن يتحرك إلى صوب أي جهة المحيط لو لم يعقه عائق كالريش الخفيف فإنه لولا العائق لارتفع إلى العلوّ وقوله والثقل هو كيفية تقتضي في الجسم أن يتحرك إلى جهة المركز لو لم يعقه عائق كالرصاص المحمول فإنه لولا حمله لنزل إلى أسفل وقوله من البلل هو اتصال المائع بسطح الجسم فإن داخله فهو انتقاع وقوله والجفاف هو عدم اتصال المائع بسطح غير مائع وقوله واللزوجة هي من اللزج الذي هو اللزوم وهي كيفية تقتضي سهولة التشكل وعسر التفرق بأن يمتدّ الجسم عند محاولة التفرق كبعض أنواع الصمغ الممضوغ وكالمصطكى ويقابلها الهشاشة فهي كيفية تقتضي سهولة التفرق وعسر الاتصال بعد التفرق كالخبز اليابس المعجون بالسمن وقوله وغير ذلك كاللطافة والكثافة اهـ منه ثم إنه قد يجتمع الرطوبة واللين واللزوجة وكذا اليبوسة مع الصلابة والصلابة والهشاشة كما يفهم من بيانه تأمل **(قوله: النفسانية)** أي المختصة بذوات الأنفس الناطقة المتعلقة بالباطن ولها أثر في الظاهر وقوله من الذكاء هو شدّة قوّة العقل المعدّة لاكتساب النفس بها الآراء الدقيقة وقوله والعلم هو الإدراك المفسر بحصول صورة الشيء عند العقل وقوله والغضب هو حركة للنفس مبدؤها إرادة الانتقام وقوله والحلم وهو أن تكون النفس مطمئنة بحيث لا يحركها الغضب بسهولة ولا تضطرب عند إصابة المكروه وقوله والكرم هو ملكة للنفس يصدر عنها الإعطاء وقوله والبخل هو قوّة للنفس يصدر عنها المنع مما يطلب وقوله والشجاعة هي ملكة للنفس يصدر عنها بسهولة اقتحام الشدائد وقوله والجبن هو ملكة للنفس يصدر عنها الفرار من الشدائد المتلفة وقوله وسائر الغرائز جمع غريزة وهي الطبيعة التي تمكنها في النفس كأنها مغروزة فيها وهي ملكة متمكنة في النفس تصدر عنها الأفعال الملائمة لها بسهولة مثل ما مر ومثل القدرة فيصدر عنها الأفعال الاختيارية من العقوبة وغيرها والعجز فيصدر عنه تعذر الفعل عند المحاولة اهـ ومن السعد **(قوله: أن يكون معنى متعلقاً الخ)** يحتمل أن معنى اسم يكون ويحتمل أنه خبر وأن الاسم ضمير مستتر يعود على الإضافي وعلى كل فالمناسب حذف أن يكون لأنّ الإضافي ليس نفس كونه متعلقاً ولا كون المعنى متعلقاً الخ بل هو نفس المعنى المتعلق الخ كما في عبارة السعد **(قوله: فإنها)** أي الإزالة وقوله ليست هيئة الخ أي بل متعلقة بين المزيل الذي هو الشمس أو الحجة والمزال الذي هو الحجاب أفاده اليعقوبي **(قوله: في ذات الحجة)** وكذا في الشمس وكان على الشارح ذكرها **(قوله: ولا في ذات الحجاب)** غير محتاج إليه لأن الكلام في الطرفين وهو ليس منهما حتى لو فرض أنها هيئة متقررة فيه لم يضر وكأنه أراد المبالغة

فمراد المصنف بالنسبي الإضافي وينقسم وجه الشبه أيضاً إلى ثلاثة أقسام واحد ومركب من متعدّد تركيباً حقيقياً بأن تكون حقيقة ملتئمة من أمور مختلفة أو اعتبارياً بأن تكون هيئة انتزعها العقل من عدّة أمور وإلى متعدد بأن ينظر إلى عدة أمور ويقصد اشتراك الطرفين في كل واحد منها ليكون كل منها وجه تشبيه بخلاف المركب فإنه لم يقصد اشتراك الطرفين في كل من تلك الأمور بل في الهيئة المنتزعة أو في الحقيقة الملتئمة منها وكل واحد من هذه الثلاثة إما حسي أو عقلي فهذه ستة ويختص المتعدد بالاختلاف بأن يكون بعضه حسياً وبعضه عقلياً فالأقسام سبعة: مثال الواحد الحسي تشبيه ثوب بآخر في لونه. والعقلي تشبيه العلم بالنور في الاهتداء ومثال المركب الحسي قوله:

وقد لاح بالفجر الثريا كما ترى ... كعنقود ملاحية حين نوّرا

فالوجه هنا الهيئة الحاصلة من تقارن الصور البيض المستديرات الصغار المقادير في رأى العين فنظر إلى عدة أشياء وقصد إلى الهيئة الحاصلة منها. والعقلي كقوله تعالى: ﴿مَثَلُ ٱلَّذِينَ حُمِّلُواْ ٱلتَّوۡرَىٰةَ ثُمَّ لَمۡ يَحۡمِلُوهَا كَمَثَلِ ٱلۡحِمَارِ يَحۡمِلُ أَسۡفَارَۢا﴾ [الجمعة: ٥] الوجه حرمان الانتفاع بأبلغ نافع مع تحمل التعب في اصطحابه وهو أمر عقلي مأخوذ من أمور متعددة لأنه روعي من جهة الحمار فعل مخصوص وهو الحمل ومحمول مخصوص وهو الأسفار المشتملة على العلوم وكون الحمار ....

في كونها أمراً اعتبارياً اهـ صبان (قوله: **فمراد الخ**) تفريع على مقابلة الحقيقي بالإضافي في حل عبارة المصنف تأمل (قوله: **واحد**) المراد به ما يعد في العرف واحداً لا الذي لا جزء له أصلاً وذلك كقولك خدّه كالورد في الحمرة فهذا واحد وإن اشتملت الحمرة على مطلق اللونية ومطلق القبض للبصر يعقوبي (قوله: **ومركب الخ**) هو بقسميه بمنزلة الواحد في عدم اعتبار التعدّد (قوله: **بأن تكون حقيقة ملتئمة الخ**) قال الصبان: قال في المطوّل: وبهذا أي شمول ما هو بمنزلة الواحد للحقيقة الملتئمة يشعر لفظ المفتاح وفيه نظر ستعرفه اهـ وحاصله أن الحقيقة الملتئمة كالإنسانية من قبيل الواحد دون المنزل منزلته اهـ أي فالمناسب قصر المركوب على ما يسمى اعتبارياً ولذا قصر الأصل التمثيل على الاعتباري ونفى السعد فيما بعد كون الحقيقة الملتئمة مما ذكر من المركب وإنما ذكرها هنا مجاراة للسكاكي فكان على الشارح أن يقتصر في التقسيم على الاعتباري كما اقتصر عليه في التمثيل تبعاً للأصل (قوله: **من أمور مختلفة**) المراد بالجمع ما فوق الواحد دسوقي (قوله: **انتزعها العقل**) أي استحضرها وقوله من عدّة أمور أي من ملاحظتها أي وتلك الأمور لم يصر مجموعها حقيقة واحدة بخلاف أمور التركيب الحقيقي. وحاصله أنّ المركب تركيباً اعتبارياً لا حقيقة له في حدّ ذاته بل هو هيئة يلاحظها العقل من عدّة أمور بحيث لا يصح التشبيه إلا باعتبار تعلقها بمجموع الأجزاء اهـ منه وسيأتي في الشارح مثالان لقسيميه الحسي والعقلي (قوله: **بل في الهيئة المنتزعة**) أي في التركيب الاعتباري وقوله أو في الحقيقة الملتئمة منها في التركيب الحقيقي صبان (قوله: **سبعة**) ادّعى المصنف في شرحه أنها كلها داخلة في النظم وليس كذلك إذ لم يذكر فيه المختلف ولا يؤخذ منه ففي كلامه قصور مع التضمين ولو قال بعد قوله ونسي وتلا:

يأتي مركباً وواحداً عدد ... والكل حسياً وعقلياً يعد

واختلف العدد وتشبيه نمى الخ لسلم منهما والعدد بتسكين الدال للوزن تأمل (قوله: **الثريا**) اسم لجملة أنجم مجتمعة وقوله كما ترى حال من الثريا والكاف بمعنى على وقوله ملاحية بضم الميم وتشديد اللام عنب أبيض في حبه طول وتخفيف اللام أكثر قاله السعد وقوله نوّراً أي انفتح نوره (قوله: **الحاصلة**) أي المتحققة قال اليعقوبي: وفسرنا الحاصلة بالمتحققة إشارة إلى أنّ حقيقة الهيئة متحققة خارجاً بالتقارن تحقق الأعم بالأخص وأنها نفس ذلك التقارن اهـ دسوقي (قوله: **من تقارن الصور**) من ابتدائية وإضافة تقارن إلى الصور من إضافة الصفة للموصوف والمراد بالصور المتقارنة صور النجوم في الثريا وصور حبات العنب في العنقود اهـ منه (قوله: **فنظر**) أي الشاعر في وجه الشبه وكذا الضمير في قصد ويحتمل بناء الفعلين للمفعول (قوله: **كقوله تعالى**) أي كوجه الشبه في قوله الخ (قوله: **مثل الذين**) المثل القصة العجيبة صبان (قوله: **ثم لم يحملوها**) أي لم يعملوا بما فيها فعبر عن عدم العمل بعدم الحمل لأنّ حملهم كلا حمل (قوله: **حرمان**) مصدر حرمه الشيء كعلمه وضربه منعه الشيء فإضافته إلى الانتفاع من إضافة المصدر إلى مفعول اهـ أطول اهـ

جاهلاً بما فيها وكذلك روعي من جهة المشبه أيضاً فعل مخصوص وهو الحمل للتوراة لأنها بأيديهم ومحمول مخصوص وهو التوراة المشتملة على العلوم وكون اليهود جاهلين بما فيها حقيقة أو حكماً لعدم عملهم بمقتضاها. ومثال المتعدد الحسي تشبيه فاكهة بأخرى في اللون والطعم والرائحة والعقليّ تشبيه رجل بآخر في العلم والحلم والحياء. ومثال المتعدد المختلف حسن الطلعة وكمال الشرف في تشبيه رجل بالشمس ثم وجه الشبه يكون مأخوذاً من التضادّ فينزل منزلة التناسب فيشبه الشيء بما قام به معنى مضادّ لما قام بذلك المشبه وذلك إذا كان القصد التهكم أي الاستهزاء بالمشبه أو التمليح أي جعل الكلام مليحاً مستظرفاً كتشبيه البخيل بحاتم فإن كان القصد السخرية فالأوّل أو الانبساط مع المخاطب فالثاني فالتمليح هنا بتقديم الميم خلاف ما يأتي في البديع فإنه بتقديم اللام.

منه **(قوله: جاهلاً بما فيها)** أراد لازم الجهل وهو عدم الانتفاع لأنّ الجهل عدم العلم عما شأنه أن يعلم فلا يتصف به الحمار **(قوله: حقيقة أو حكماً)** المناسب الاقتصار على حكما كما هو واضح وقد اقتصر عليه غيره **(قوله: في اللون الخ)** فكل واحد من كل قسم من الثلاثة يصح كونه وجه شبه بخلاف المركب بقسميه **(قوله: حسن الطلعة الخ)** الأوّل حسي والثاني عقلي والمراد بالطلعة الوجه **(قوله: فينزل)** عطف على مأخوذ والفاء للترتيب الإخباري وإلا فالتنزيل قبل الأخذ أفاده الدسوقي **(قوله: فيشبه الخ)** ووجه الشبه عند التنزيل المذكور وهو الوجه عند عدمه فإذا أردت التصريح بوجه الشبه في قولك للجبان هو أسد تمليحاً أو تهكماً لم يتأتّ لك أن تقول في الشجاعة لكن الحاصل في الجبان إنما هو ضدّ الشجاعة فنزلنا تضادهما منزلة التناسب وجعلنا الجبن بمنزلة الشجاعة على سبيل التمليح أو الهزؤ أفاده السعد **(قوله: كتشبيه الخ)** أي كوجه النسبة المأخوذ من التضادّ في تشبيه الخ **(قوله: فإن كان الخ)** أي فهو صالح للأمرين **(قوله: خلاف ما يأتي الخ)** وهو الإشارة إلى قصة أو مثل أو شعر.

فصــل

في أداة التشبيه وغايته وأقسامه

أداتــه كــاف كــأن مــثــلُ ... وكـل مـا ضـاهـاهـا ثـم الأصـل
إيـلاء مـا كـالـكـاف مـا شـبـه بـه ... بـعـكـس مـا سـواه فـاعـلـم وانـتـبـه

أقول: أداة التشبيه الكاف وكأن ومثل ونحوها مما يشتقّ من المماثلة كنحو ومثل والأصل في الكاف وما أشبهها كلفظ نحو ومثل وشبه أن يليه المشبه به لفظاً نحو زيد كأسد أو تقديراً نحو: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة: ١٩] أي كمثل ذوي صيب وربما يليه غيره نحو: ﴿وَٱضْرِبْ لَهُم مَّثَلَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا كَمَآءٍ أَنزَلْنَٰهُ﴾ [الكهف: ٤٥] الآية ليس المراد تشبيه الدنيا بالماء بل تشبيه حالها في بهجتها وما يتعلق بها من الهلاك بحال النبات الحاصل من الماء يكون أخضر ثم ييبس فتطيره الرياح بخلاف عكس الكاف ونحوها نحو كأن فإنه يليها المشبه لا المشبه به نحو كأن زيد أسد. قال:

وغـايـة الـتـشـبـيـه كـشـف الـحـال ... مـقـدار أو مـكـان أو إيـصـال

فــصــل
في أداة التشبيه وغايته وأقسامه

(قوله: أداته) أي الآلة الدالة عليه وقوله كأن ربما تستعمل للشك أو الظنّ كقولك كأن زيداً مريد للقيام أي أشك في إرادته القيام أو أظنها ع ق **(قوله: ما كالكاف)** أي ما كان منها غير مشعر بالفعل مبادرة ولا كان نفس الفعل ع ق **(قوله: الكاف)** ويلزم إذا دخلت على أن المفتوحة كلمة ما فيقال كما أن زيداً قائم ولا يقال كأن زيداً قائم لئلا يلتبس بكلمة كأن صبان عن الأطول **(قوله: أو نحوها)** أي مثل أو ما في معناها **(قوله: مما يشتق من المماثلة)** اسماً أو فعلاً ولا يرد أنّ الفعل ليس في معنى مثل الذي هو اسم لأنّ المراد ما في معناه في الجملة أي ولو بطريق التضمن اهـ صبان ثم إن في كلامه قصوراً إذ لا يشمل لفظ نحو ولا كل ما أخذ من مادّة المشابهة فالمناسب أن يقول كما قال ع ق مما دل على معناه وحينئذٍ فقوله كنحو لا يناسب ما قبله كما هو واضح وقوله ومثل المناسب حذفه لما في ذكره من تشبيه الشيء بنفسه ولا يقال إنه مثال بفتح الثاء لأن هذا اللفظ بمعنى القصة العجيبة كما مر فلا يقع أداة التشبيه كما لا يخفى **(قوله: وما أشبهها)** المراد به ما لا يدخل إلا على أحد أركان التشبيه وهو ما يكون الداخل عليه مجروراً لا غير واحترز به عن نحو كأن وشبيه ويشابه بل عن مماثل فإن قولنا زيد مماثل عمرو لم يل المماثل المشبه به بل المشبه وهو الضمير المستتر فيه ولذا قيدنا المجرور بقولنا لا غير إذ عمرو في المثال المذكور يجوز نصبه اهـ **(قوله: أو كصيب)** فيعل من صاب يصوب أي نزل ويطلق على المطر وعلى السحاب أيضاً اهـ فنري اهـ صبان **(قوله: أي كمثل ذوي صيب)** تقدير ذوي لاقتضاء الضمائر في يجعلون أصابعهم في آذانهم مرجعاً وتقدير مثل ليناسب المعطوف عليه أي كمثل الذي استوقد ناراً اهـ منه **(قوله: بحال النبات الخ)** ولا حاجة إلى تقدير كمثل ما لأن المعتبر هو الكيفية الحاصلة من مضمون الكلام المذكور بعد الكاف واعتبارها مستغن عن هذا التقدير قاله السعد **(قوله: بخلاف عكس الخ)** وضع الشارح خلاف موضع عكس في المصنف وعكس موضع سوى ولو أبقى سوى لكان أوضح ومراده بعكس الكاف ونحوها ما لا يطرد دخوله على المجرور تأمل **(قوله: وغاية التشبيه)** أي الغرض الحامل على إيجاد التشبيه فإنّ غاية إيجاد الشيء هي الغرض الحامل عليه أمور جلها عائد للمشبه ع ق وقوله أي الغرض لا منافاة بينه وبين ما للشارح كما لا يخفى وقوله عائد للمشبه أي لأن المقصود من التشبيه بيان حاله فيكون الغرض

تزيين أو تشويه اهتمام ... تنويه استطراف أو إيهام
رجحانه في الوجه بالمقلوب ... كالليث مثل الفاسق المصحوب

أقول: غاية التشبيه أي فائدته أمور: منها كشف حال المشبه أي بيان أنه على أي وصف من الأوصاف كتشبيه ثوب بثوب في لونه إذا كان لونه مجهولاً للمخاطب. ومنها بيان مقدار حال المشبه إذا كان السامع يعلمها إجمالاً كما في تشبيه الثوب الأسود بالغراب في شدّة السواد. ومنها بيان إمكان وجوده بأن يكون أمراً غريباً يمكن أن يخالف فيه ويدعي امتناعه فيستشهد له بالتشبيه كقوله:

فإن تفق الأنام وأنت منهم ... فإنّ المسك بعض دم الغزال

فإنه لما ادّعى أن الممدوح فاق الناس حتى صار أصلاً برأسه وجنساً بنفسه وكان هذا في الظاهر كالممتنع احتج لهذه الدعوى وبين إمكانها بأن شبه هذه الحالة بحالة المسك الذي هو من الدماء ثم إنه لا يعدّ من الدماء لما فيه من الأوصاف الشريفة التي لا توجد في الدم والتشبيه فيه ضمني لا تصريحي. ومنها إيصال حال المشبه أي تقريرها في نفس السامع وتقوية شأنه كما في تشبيه من لم يحصل من سعيه على طائل بمن يرقم على الماء. ومنها تزيين المشبه ليرغب فيه كتشبيه وجه أسود بمقلة الظبي. ومنها تشويهه أي تقبيحه ليرغب عنه كتشبيه وجه مجدور بسلة جامدة وقد نقرتها الديكة. ومنها الاهتمام بالمشبه به كتشبيه الجائع وجها كالبدر في الإشراق والاستدارة بالرغيف ويسمى إظهار المطلوب. ....

منه عائداً إليه قاله عبد الحكيم ثم إن المصنف قدم الغرض كأصله على بيان أحوال التشبيه لكونه أهمّ **(قوله: مقدار حال المشبه)** أي مرتبتها **(قوله: إذا كان الخ)** هذا هو الفارق بين بيان الحال وبيان المقدار **(قوله: كما في تشبيه)** أي كبيان المقدار الذي في تشبيه **(قوله: وجوده)** أي المشبه **(قوله: وأنت منهم)** أي بحسب الأصل فلا ينافي صيرورته جنساً برأسه اهـ صبان **(قوله: فإن المسك الخ)** وقد فاقه فحالك كحال المسك وليس جواب الشرط بل علة الجواب المحذوف المقامة هي مقامه تقديره فلا استبعاد اهـ منه **(قوله: فإنه)** أي الشاعر **(قوله: في الظاهر)** أي بادئ الرأي قبل النظر في الأدلة والالتفات إلى النظائروقوله كالممتنع الظاهر أنه يغني عن الكاف قوله في الظاهر اهـ منه **(قوله: احتج لهذه الدعوى)** أي المدعي بدليل وبين إمكانها **(قوله: وبين إمكانها)** إنما قال بين إمكانها ولم يقل وقوعها مع أن الملحق به واقع للإشارة إلى أن الحالة المدعاة أمر غريب أعظم في النفوس من أن يدعي عدم وقوعه بل الأليق به أن ينفي إمكانه فبين بالوقوع المستلزم للإمكان أفاده اليعقوبي **(قوله: بأن شبه هذه الحال الخ)** تشبيه مركب بمركب اهـ يعقوبي **(قوله: ضمني)** إذ هو مدلول عليه بذكر لازمه وهو وجه الشبه أي التفوّق على الأمثال في قوله فإن تفق الأنام وقوله:

فإن المسك بعض دم الغزال

أي وقد فاقه فلم يذكر التشبيه صريحاً بل كناية بذكر لازمه اهـ صبان بتصرف **(قوله: كما في تشبيه الخ)** فإنك تجد فيه من تقرير عدم الفائدة وتقوّي شأنه ما لا تجده في غيره لأن الفكر بالحسيات أتم منه بالعقليات لتقدم الحسيات وفرط إلف النفس بها قاله السعد وقوله لأن الفكر أي الجزم وقوله لتقدم الحسيات أي في إدراك النفس إياها لأن النفس خلقت خالية من العلوم وأوّل ما تدركه المحسوسات بواسطة آلات ثم بعد الإدراك المذكور وتنبهها لما بينها من المشاركات والمباينات إجمالاً يحصل لها عدم كلية هي العقليات أفاده الفنري **(قوله: من لم يحصل)** من حصل بتخفيف الصاد وقوله من سعيه أي عمله أو كسبه وقوله على طائل على زائدة في فاعل يحصل أو متعلقة بيحصل على تضمينه معنى يطلع وفاعله ضمير يرجع إلى من أفاده الدسوقي عن الفنري **(قوله: بمقلة الظبي)** أي التي سوادها مستحسن طبعاً والمقلة شحمة العين التي تجمع السواد والبياض أو هي هما أو الحدقة والمراد هنا المعنى الأوّل وصحة التشبيه مبنية على ما نقله السعد عن الأصمعي أن عين الظبي والبقر الوحشيين إنما يظهر فيه البياض والسواد بعد الموت وأما حال الحياة فعيونهنّ سود كلها اهـ صبان **(قوله: مجدور)** أي عليه آثار الجدري والسلحة العذرة الجامدة التي لا طراوة فيها ونقرتها ثقبتها بالمنقار والديكة بكسر الدال وفتح الياء جمع ديك وفي لفظ قد إشعار بأن أثر النقر باق في السلحة بعده لا أنه يزول بالزمان وإنما أشعر لأنه للتقريب اهـ من الصبان والفنري **(قوله: بالرغيف)** في الاستدارة واستلذاذ النفس به **(قوله: إظهار المطلوب)** فلا يحسن إلا

ومنها التنويه بالمشبه في إظهاره وشهرته كتشبيه رجل خامل الذكر برجل مشهور بين الناس. ومنها استطراف المشبه أي عدّه طريفاً حديثاً بديعاً كما في تشبيه فحم فيه جمر موقد ببحر من المسك موجه الذهب لإبراز المشبه في صورة الممتنع عادة. ومنها إيهام رجحان المشبه على المشبه به في وجه الشبه وذلك في التشبيه المقلوب كقوله:

وبدا الصباح كأن غرته ... وجه الخليفة حين يمتدح

ففيه إيهام أن وجه الخليفة أتمّ من الصباح في الوضوح والضياء ومنه مثال المتن وهو الليث مثل الفاسق المصحوب فالفاسق الصاحب مثل الأسد في عدم أمن غائلته وعوده على صاحبه بالضرر ففيه إيهام أن الفاسق المصحوب أرجح من الليث في وجه الشبه. قال:

وباعتبار طرفيه ينقسم ... أربعة تركيباً أفراداً علم

أقول: ينقسم التشبيه باعتبار الطرفين إلى أربعة أقسام: الأوّل تشبيه مفرد بمفرد كتشبيه الخدّ بالورد. الثاني: تشبيه مفرد بمركب كتشبيه الشقيق بأعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد. الثالث: تشبيه مركب بمركب بأن يكون في كل من الطرفين كيفية حاصلة من عدّة أشياء قد تضامت حتى عادت شيئاً واحداً كما في قوله:

كأنّ مثار النقع فوق رؤوسنا ... وأسيافنا ليل تهاوى كواكبه

الرابع تشبيه مركب بمفرد كما في تشبيه نهار مشمس ....

في مقام الطمع في شيء كما قاله السكاكي اهـ صبان **(قوله: التنويه بالمشبه)** أي رفع ذكره وقوله في إظهاره أي في حال إرادة إظهاره **(قوله: استطراف)** بالطاء المهملة اهـ صبان **(قوله: حديثاً بديعاً)** تفسير طريفاً بالطاء المهملة اهـ منه **(قوله: كما في تشبيه فحم الخ)** وجه الشبه هو الهيئة الحاصلة من وجود شيء مضطرب مائل للحمرة في وسط شيء أسود مضطرب ومما ازداد به استطراف المشبه هنا كونه شيئاً تافهاً محتقراً أظهر في صورة شيء رفيع لا تصل إليه الأثمان اهـ منه **(قوله: جمر موقد)** في القاموس الجمر النار الموقدة فلا حاجة إلى قوله موقد اهـ أطول اهـ منه **(قوله: في التشبيه)** أي المقلوب وهو الذي يجعل فيه الناقص في الوجه مشبهاً به قصداً إلى ادعاء أنه أكمل قاله السعد وللأطول هنا كلام راجعه في الصبان **(قوله: غرته)** الغرة بياض في جبهة الفرس فوق الدرهم استعير لبياض الصبح قاله السعد وإضافة الغرة التي هي البياض التام إلى ضمير الصباح من إضافة الخاص إلى العدم على احتمال كون المراد بالصباح مطلق الضياء وانظر باقي الاحتمالات في الصبان وقوله حين يمتدح فيه دلالة على اتصاف الممدوح بمعرفة حق المادح وتعظيم شأنه عند الحاضرين بالإصغاء إليه والارتياح له وعلى كماله في الكرم حيث يتصف بالبشر والطلاقة عند استماع المديح قاله السعد **(قوله: ففيه إيهام أنّ وجه الخ)** حيث جعل مشبهاً به والمتبادر من أصل التشبيه أنّ المشبه به أقوى أفاده ع ق وكذا يقال فيما يأتي **(قوله: تركيباً إفراداً)** تمييزان لاعتبار محوّلان عن المضاف إليه أي وباعتبار تركيب الطرفين وإفرادهما تأمل **(قوله: كتشبيه الشقيق الخ)** فالمشبه مفرد وهو الشقيق والمشبه به مركب وهو الهيئة الحاصلة من مجموع الأعلام الياقوتية المنشورة على الرماح الزبرجدية ووجه الشبه هو الهيئة الحاصلة من نشر أجرام مبسوطة على رؤوس أجرام خضر مستطيلة **(قوله: كأن مثار)** بضم الميم اسم مفعول من أثار الغبار هيجه وحركه والنقع الغبار والإضافة من إضافة الصفة للموصوف وقوله فوق الخ أي منعقداً فوق وقوله وأسيافنا الواو بمعنى مع فأسيافنا مفعول معه وعامله مثار لأن فيه معنى الفعل وحروفه ولم نجعله منصوباً بكأن عطفاً على اسمها وهو مثار لئلا يتوهم أنهما تشبيهان مستقلان كل منهما تشبيه مفرد بمفرد وأنّ المعنى كأنّ النقع المثار ليل وكأنّ أسيافنا كواكبه وهذا لا يصح الحمل عليه لما صرحوا به من أنه متى أمكن حمل التشبيه على المركب فلا يعدل عنه إلى الحمل على المفرد لأنه يفوت معه الدقة التركيبية المرعية في وجه الشبه وقوله تهاوى كواكبه أي تتساقط طائفة بعد طائفة لا واحداً بعد واحد كما في الأطول وقوله طائفة الخ لأنه هو المناسب لتساقط السيوف حينئذٍ وإنما كان الطرفان مركبين لأنّ المشبه هو الهيئة المنتزعة من السيوف المسلولة المقاتل بها مع انعقاد الغبار فوق رؤوسهم بالهيئة

قد شابه زهر الربا بليل مقمر فالمشبه مركب والمشبه به مفرد قال:

وباعتبار عدد ملفوف أو مفروق أو تسوية جمع رأوا

أقول: ينقسم التشبيه باعتبار تعدّد طرفيه إلى ملفوف وهو أن يؤتى أوّلا بالمشبهات على طريق العطف أو غيره ثم بالمشبه بها كذلك كقوله في وصف العقاب بكثرة اصطياد الطيور:

كأنّ قلوب الطير رطباً ويابساً لدى وكرها العناب والحشف البالي

وشبه الطريّ من قلوب الطير بالعناب واليابس منها بالحشف البالي وإلى مفروق وهو أن يؤتى بمشبه ومشبه به ثم آخر وآخر كقوله:

النشر مسك والوجوه دنا نير وأطراف الأكف غنم

المنتزعة من النجوم وتساقطها بالليل إلى جهات متعدّدة اهـ من الدسوقي **(قوله: شابه)** أي خالطه **(قوله: زهر)** بفتح الهاء وسكونها والربى جمع ربوة وهي المكان المرتفع وأراد بالزهر النبات مطلقاً كما تفيده عبارة السعد وسنذكرها وخص الربى لأنها أندى وأشدّ خضرة ولأنها المقصود بالنظر **(قوله: بليل مقمر)** بجامع ضعف الضوء في كلّ أما في الليل المقمر فظاهر وأما في النهار المذكور فلما قاله السعد من أنّ الأزهار باخضرارها قد نقصت من ضوء الشمس حتى صار يضرب إلى السواد **(قوله: فالمشبه مركب)** وهو النهار المشمس الذي شابه زهر الربى أي الهيئة المنتزعة من ذلك دسوقي **(قوله: والمشبه به مفرد)** وهو الليل المقمر **(قوله: وباعتبار الخ)** الواو داخلة على ملفوف وهو خبر لمحذوف وقوله باعتبار يصح جعله حالاً من ضمير ملفوف أو مفروق أو من أحد الأخيرين وإن أبيت إلا أنّ هذه أعلام فقل إنه حال من واحد من هذه المتعاطفات بناء على جواز مجيء الحال من الخبر وحذف من الباقي للدلالة على كلّ تأمل **(قوله: ملفوف)** سمي بذلك للف المتشابهات فيه أي ضم بعضها إلى بعض وكذلك المشبهات بها وقوله أو مفروق سمي بذلك لأنه فرق بين المشبهات والمشبهات بها بالمشبهات وقوله أو تسوية سمي بذلك لأنّ المتكلم سوّى بين شيئين أو أكثر بواحد في التشبيه وقوله جمع سمي بذلك لأنّ المتكلم جمع فيه للمشبه وجوه شبه أو لأنه جمع له أموراً مشبهاً بها قاله الدسوقي ويتضح هذا بتبيين الشارح لهذه الأقسام **(قوله: رأوا)** أكمل به البيت أي علم البيانيون ذلك ويحتمل أنه من الرأي **(قوله: تعدّد طرفيه)** الظاهر أنّ الإضافة على معنى في أي تعدّد واقع في طرفيه أي مجموعهما فيشمل ما إذا كان في أحدهما أو فيهما تأمل **(قوله: أن يؤتى بالمشبهات الخ)** أراد بالجمع ما فوق الواحد وكذا في المشبه بها والكلام وحينئذٍ تشبيهان لا واحد هذا وقد تبع الشارح السعد قال الصبان: ويجب أن يقال أو بالعكس لئلا يخرج نحو كالعناب والحشف البالي قلوب الطير رطباً ويابساً اهـ **(قوله: أو غيره)** كأنه أراد به مثل قولنا كالقمرين زيد وعمرو إذا أريد تشبيه أحدهما بالشمس والآخر بالقمر بقرينة قاله الصبان والدسوقي عن الأطول وفيه أنه لم يؤت بالمشبهات على طريق غير العطف مع كونه ليس على ترتيب الصورة التي الكلام فيها فالمناسب التمثيل بقولك الزيدان كالشمس والقمر إذا أريد تشبيه كل واحد بواحد بقرينة تأمل **(قوله: كذلك)** أي بطريق العطف كما في البيت الآتي أو غيره كقولك زيد وعمرو كالقمرين تأمل **(قوله: العقاب)** هو مؤنث صبان **(قوله: كأنّ الخ)** شبه الرطب من قلوب الطير بالعناب واليابس منها بالحشف البالي فهما تشبيهان كما علمت **(قوله: رطباً ويابساً)** هما حالان من القلوب والعامل هو كأن لتضمنها معنى التشبيه أي أشبه قلوب الطير حال كونها رطباً ويابساً ولما كانت الرطوبة واليبوسة لا يجتمعان في محل واحد علم أنّ كلاً منهما وصف لما ثبت له الآخر فلزم كونهما حالين على التوزيع فالضمير في كل منهما يعود إلى موصوفه وهو البعض المشمول للقلوب اهـ يعقوبي وقوله: فالضمير الخ أي فطابقت كل حال صاحبها فلا اعتراض بعدم المطابقة حيث لم يقل رطبة **(قوله: وكرها)** هو عش الطائر وإن لم يكن فيه صبان وقوله العناب هو حب أحمر مائل للكدرة قدر قلوب الطير قال الدسوقي وقوله والحشف هو أردأ التمر قاله السعد ووصفه بالبالي تأكيداً لهيئة التشبيه فإنه أشبه بالقلب اليابس في شكله ولونه وتكامشه من الجديد قاله اليعقوبي **(قوله: ثم آخر وآخر)** أي مشبه ومشبه به **(قوله: النشر مسك)** أي الرائحة الطيبة منهنّ كرائحة المسك وقوله دنانير أي كالدنانير من الذهب في الاستدارة والاستنارة مع مخالطة الصفرة لأنها مما يستحسن في ألوان النساء والأطراف الأصابع والعنم شجر أحمر لين الأغصان محمر تشبه بأغصانه أصابع الجواري المخضبة فقد شبه النشر بالمسك والوجوه بالدنانير وأطراف الأكف

وإلى تشبيه التسوية وهو أن يتعدّد المشبه به كقوله:

صدغ الحبيب وحالي كلاهما كالليالي

وإلى تشبيه الجمع وهو أن يتعدد المشبه به دون المشبه كتشبيه الثغر باللؤلؤ المنضد أو البرد أو الإقاح في قوله:

كأنما يبسم عن لؤلؤ منضد أو برد أو إقاح

قال:

وباعتبار الوجه تمثيل إذا من متعدد نراه أخذا

أقول: ينقسم التشبيه باعتبار وجه الشبه إلى تمثيل وهو ما كان وجه الشبه فيه وصفاً منتزعاً من متعدد كما في إني أراك تقدم رجلاً وتؤخر أخرى فالمشبه هيئة منتزعة من أمور متعددة والمشبه به كذلك وإلى غير تمثيل وهو ما ليس وجهه كذلك نحو الصالح في هذا الزمان كالكبريت الأحمر. قال:

وباعتبار الوجه أيضاً مجمل خفيّ أو جليّ أو مفصل

أقول: ينقسم التشبيه أيضاً باعتبار الوجه إلى مجمل وهو ما لم يذكر فيه وجه الشبه كالمثال المتقدم والوجه الغرّة ومن الوجه ما هو خفّي لا يفهمه إلا الخواص كقول بعضهم: هم كالحلقة الفرغة لا يدرى أين طرفاها أي هم متناسبون في الشرف كما أن الحلقة متناسبة الأجزاء في الصورة ومنه ما هو ظاهر

بالعنم جاعلاً كل مشبه مع مقابله اهـ يعقوبي وقوله لأنها الخ أي وإنما جعلت من وجه الشبه لأنها الخ **(قوله: صدغ الحبيب)** بضم الصاد وهو ما بين الأذن والعين ويطلق على الشعر المتدلي من الرأس على هذا الموضع وهو المراد هنا وقوله كلاهما كالليالي أي في السواد إلا أنه في حاله تخييلي فقد تعدّد المشبه وهو صدغ الحبيب وحاله واتحد المشبه به وهو الليالي وإنما كان المشبه به متحداً لأنّ المراد بالتعدد هنا وجود معنيين مختلفي المفهوم والمصدوق لاوجود أجزاء الشيء مع تساويها كالليالي اهـ دسوقي **(قوله: كأنما الخ)** قال السعد شبه ثغره بثلاثة أشياء اهـ أي جعل كل واحد منها مشبهاً به وقد نبه على هذا بأو ونظر في كونه من باب التشبيه بأن المشبه به أعني الثغر غير مذكور لفظاً ولا تقديراً وأجيب بأن تشبيهه بثلاثة أشياء ضمني لأن تشبيه التبسم بالتبسم عن أحد الثلاثة يستلزم تشبيه الثغر بإحداها كذا في الأطول قاله الصبان **(قوله: يبسم)** بكسر السين وحكى بعضهم ضمها أي يتبسم وضميره يرجع إلى الأغيد قبل والمنضد المنظم والبرد حب الغمام والاقاح جمع أقحوان بضم الهمزة نبت طيب الريح حواليه ورق أبيض ووسطه أصفر كما في الصحاح فتشبيه الأسنان بالأقحوان باعتبار لون ما حواليه من الورق وحسن انتظامه مع قطع النظر عما في الوسط من الأصفر هذا هو الأقرب اهـ من السعد والصبان والدسوقي **(قوله: وباعتبار الوجه)** أي تركيباً وعدمه ويقال في إعراب قوله وباعتبار الخ ما مر في البيت قبله وقوله تمثيل الخ أي وغير تمثيل إذ لم يكن وجهه مأخوذاً من متعدد ثم إنه لا يرد أنه تقسيم للشيء إلى نفسه وغيره لأن التمثيل يرادف التشبيه يشهد لذلك كلام الكشاف حيث يستعمله استعمال التشبيه لأنه مشترك بين مطلق التشبيه وأخص منه وما هو نفس المقسم المعنى الأعم والمقسم ما هو أخص فلا إشكال وبهذا اندفع أيضاً أنّ تعريفه بقوله وهو ما وجهه منتزع من متعدد غيره منعكس لخروج بعض أفراد التمثيل عنه قاله الصبان عن الأطول **(قوله: منتزعاً)** أي مأخوذاً يعقوبي **(قوله: في إني أراك الخ)** لا يخفى أنّ هذا خارج عن الموضوع لأنه من باب الاستعارة فالمناسب أن يقول كما مر من تشبيه الثريا وتشبيه مثار النقع مع الأسياف **(قوله: فالمشبه هيئة الخ)** أي ووجه الشبه منتزع من المتعدّدين فبيان التعدد في الطرفين ليس هو المقصود بل لينبني عليه المقصود فلا اعتراض بأن المناسب للمقام إفادة انتزاع الوجه لا الطرفين لكن كان الأولى التصريح بهذا المقصود تأمل وسيأتي بيان الهيآت الثلاثة في المثال في الاستعارة التمثيلية **(قوله: كالكبريت الأحمر)** أي في العزة فوجه الشبه هنا واحد **(قوله: خفي أو جلي)** صفة لمجمل وتقسيم له وقوله أو مفصل عطف على مجمل قاله المصنف **(قوله: المفرغة)** أي المصبوبة في قالب بعد أن أذيب ما هي منه اهـ صبان **(قوله: طرفاها)** المراد طرفها الأعلى وطرفها الأسفل الملائمان للأفضل والأدنى وإذا لم يعلم الأعلى والأدنى لم يعلم الوسط أطول اهـ صبان **(قوله: متناسبون الخ)** أي متشاكلون فيه بحيث يمتنع تعيين بعضهم فاضلاً وبعضهم مفضولاً وقوله متناسبة الأجزاء أي

يفهمه كل أحد نحو زيد كالأسد وإلى مفصل وهو ما ذكر فيه وجه الشبه كقوله:

وثـغـره فـي صـفـاء وأدمـعـي كـالـلآلـي

قال:

ومـنـه بـاعـتـبـاره أيـضـاً قـريـب وهـو جـلـي الـوجـه عـكـسـه الـغـريـب
لـكـثـرة الـتـفـصـيـل أو لـنـدرة فـي الـذهـن كـالـتـركـيـب فـي كـنـهـيـة

أقول: ينقسم التشبيه أيضاً باعتبار وجهه إلى قريب مبتذل وهو ما ينتقل فيه من المشبه إلى المشبه به من غير احتياج إلى تأمل كتشبيه الجرة الصغيرة بالكوز في المقدار والشكل وإلى غريب وهو ما لا ينتقل فيه إلا بعد الفكر كتشبيه الشمس بالمرآة في كف الأشلّ إما لكثرة التفصيل في الوجه كهذا المثال أو ندور حصول المشبه به في الذهن لكونه وهمياً كأنياب الأغوال أو مركباً خيالياً نحو:

أعـلام يـاقـوت نـشـر ن عـلـى رمـاح مـن زبـرجـد

أو مركباً عقلياً نحو: ﴿كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾ [الجمعة: ٥] والمراد بالنهية العقل أي كالمركب العقلي وفي بعض النسخ لكثرة التفصيل بعد النسبة وهو بضم الباء معطوف بحذف العاطف وأل في النسبة عوض من المضاف إليه أي ومن أسباب الغرابة بعد نسبة المشبه به عن المشبه فيقلّ بذلك

بحيث يمتنع تعيين بعضها طرفاً وبعضها وسطاً لكونها لا انفصال في جوفها ولا جوانبها أفاده السعد ثم إن قول الشارح أي هم الخ بيان لوجه الشبه كما لا يخفى (قوله: وثغره الخ) فقد ذكر وجه الشبه وهو الصفاء بين المشبه وهو الثغر والأدمع والمشبه به وهو اللآلئ (**قوله: لكثرة التفصيل الخ**) اعلم أن غرابة التشبيه حاصلة بغرابة وجه الشبه وغرابة الوجه تكون لوجهين أشار لأحدهما بقوله لكثرة الخ وللآخر بقوله أو لندرة الخ والمراد بالتفصيل اعتبار أوصاف كثيرة في التشبيه على وجه لطيف لا يدركه إلا الخاصة ع ق (قوله: أو لندرة في الذهن) أي ندرة حضور المشبه به في ذهن الإنسان وذلك يستتبع ندرة إدراك الوجه به فتحصل الغرابة المقتضية لاختصاص الخواص بذلك الإدراك القليل ع ق ثم إن ندرة حضور المشبه به إما عند حضور المشبه لبعد المناسبة كما في تشبيه البنفسج بنار الكبريت وإما مطلقاً لكونه وهمياً أو مركباً خيالياً أو مركباً عقلياً وقول المصنف كالتركيب في كنهية بكاف التمثيل بعد الجار كالتي قبله وكسر النون وسكون الهاء وفتح الياء مخففة أي كندرة ذي التركيب الخ يشمل هذين الوجهين إذ يدخل تحت الكاف الأولى ندرة غير مركب كالوهمي ونار الكبريت وتحت الثانية الخيال تأمل (**قوله: مبتذل**) أي ممتهن محتقر لأنه يتناوله كل أحد وهذا الابتذال عند ظهور وجه الشبه وظهور ثبوته للطرفين (**قوله: وهو ما ينتقل فيه الخ**) والمنتقل هو المتكلم الذي هو مريد التشبيه ويلزم من قرب انتقاله قرب فهم السامع صبان (**قوله: وهو ما لا ينتقل فيه الخ**) لعدم حضور المشبه به في الذهن (**قوله: كتشبيه الشمس الخ**) فإن الرجل ربما ينقضي عمره ولا يتفق له أن يرى مرآة في يد أشلّ قاله السعد فالمشبه به هنا بعيد عن الفكر لا ينتقل إليه بسرعة لشدة ندرته ووجه الشبه هو الهيئة المجتمعة من الاستدارة والإشراق وسرعة الحركة واتصالها وتموّج الإشراق واضطرابه بسبب تلك الحركة حتى يظهر الشعاع كأنه يفيض من جانب الدائرة ثم يضعف ويبقى متردداً بين الانبساط تارة والانقباض أخرى بسبب الحركة الاضطرابية وإذا تأملت حال الشمس عند الطلوع وجدتها كالمرآة في جميع ما ذكر لأنها تروح مضطربة كما تضطرب المرآة في كف الأشل وقد اشتمل على تفاصيل كثيرة قاله المصنف في شرحه (**قوله: كهذا المثال**) وقد علمت وجود الغرابة فيه من بعد المشبه به فالغرابة فيه من وجهين (**قوله: لكونه وهمياً**) أي وهو بعيد عن الفكر لعدم وجوده أصلاً وكذا المركب الخيالي (**قوله: أو مركباً عقلياً**) لأنّ الاعتبارات التي تركب منها لا يكاد يستحضرها مجموعة إلا الخواص فهي غير حاضرة في الفكر (**قوله: نحو كمثل الحمار الخ**) فإن المشبه قصة قد اعتبر فيها كون الحمار حاملاً لشيء وكون المحمول أبلغ ما ينتفع به وكون الحمل بمشقة وتعب وهذه الاعتبارات المدلولات للقصة عقلية وإن كان متعلقها حسياً (**قوله: والمراد بالنهية الخ**) وبه فسرها المصنف في شرحه وقوله أي كالمركب العقلي حل معنى لقوله كالتركيب الخ لكنه غير واف فالمناسب زيادة ونحو ليتم المعنى (**قوله: وفي بعض النسخ الخ**) وهي التي شرح عليها المصنف والمراد بالنسبة المناسبة كما يؤخذ من شرح المصنف (**قوله: العاطف**) أي على كثرة التفصيل (**قوله:**

حضور المشبه به في الذهن حين حضور المشبه. قال:

وباعتبار آلة مؤكد بحذفها ومرسل إذ توجد
ومنه مقبول بغاية يفي وعكسه المردود ذو التعسف
وأبلغ التشبيه ما منه حذف وجه وآلة يليه ما عرف

أقول: ينقسم التشبيه باعتبار أداته إلى مؤكد ومرسل فالمؤكد ما حذفت أداته نحو زيد أسد والمرسل ما ذكرت فيه الأداة نحو زيد كالبدر وسمي مرسلاً لإرساله عن التأكيد المقتضى بظاهره أن المشبه عين المشبه به ثم من التشبيه ما هو مقبول وهو الوافي بأي غرض من الأغراض المتقدمة وما هو مردود وهو عكسه أي الغير الوافي بذلك والبليغ من التشبيه ما حذف منه وجه الشبه وأداة التشبيه نحو زيد أسد أو مع حذف المشبه نحو أسد في مقام الإخبار عن زيد ويليه حذف أحدهما أي الوجه أو الأداة أي فقط أو مع حذف المشبه نحو زيد كالأسد ونحو كالأسد عند الأخبار عن زيد ونحو زيد أسد في الشجاعة ونحو أسد في الشجاعة عند الإخبار عن زيد ولا قوّة لذكرهما معاً مع ذكر المشبه أو بدونه نحو زيد كالأسد في الشجاعة ونحو كالأسد في الشجاعة خبراً عن زيد.

(وباعتبار آلة) أي ذكرا وإسقاطاً **(قوله: بحذفها)** متعلق بمحذوف أي وهو ما وجد بحذفها أي معه وقوله إذ توجد أي وذلك إذ الخ ثم إن قوله بحذفها صادق بحذف الوجه معها وانفرادها لكن إذا حذف بلغ التأكيد النهاية وإلا توسط من ع ق والظاهر أنه لا مانع من تعلق الظرف الأول بمؤكد والثاني بمرسل نعم الأوّل أبعد عن الركة **(قوله: ذو التعسف)** أي التكلف والأخذ على غير طريق فلم يقبل اهـ منه **(قوله: وأبلغ التشبيه)** أي أقواه مبالغة **(قوله: المقتضى الخ)** ظاهره أنه وصف للتأكيد وعبارة السعد فصار مرسلاً عن التأكيد المستفاد من حذف الأداة المشعر بحسب الظاهر بأن الخ فهو فيها وصف للحذف وهذا هو المتعين لأن التأكيد إنما حصل من الحذف بسبب هذا الإشعار بالعينية فليس هو المقتضى لها تأمل **(قوله: الوافي الخ)** كأن يكون المشبه به أعرف الطرفين بوجه الشبه فيما إذا كان الغرض بيان حال المشبه وأتم الطرفين فيه في الحاق الناقص بالكامل ومسلم الحكم فيه معروفة عند المخاطب في بيان الإمكان أفاده الأصل والسعد **(قوله: الغير الوافي)** كما في تشبيه الممدوح بفوقه الأقران بإنسان آخر لا يسلم فيه الوجه ع ق **(قوله: والبليغ)** أي الفرد الكامل منه بدليل وأبلغ التشبيه ومثله في الأصل **(قوله: ما حذف منه الخ)** أي فقط بدليل ومع حذف المشبه أي أو مع **(قوله: في مقام الإخبار)** أي الحاصل حال إجابة السائل عن حال زيد في الجراءة **(قوله: نحو زيد الخ)** هذا وما بعده لما حذف فيه الوجه وقوله ونحو الخ مثالان لما حذف فيه الأداة **(قوله: ولا قوّة لذكرهما الخ)** اعلم أن صور المقام ثمانية وذلك أن الأركان أربعة المشبه به مذكور قطعاً والمشبه إما مذكور أو محذوف وعلى التقديرين فوجه الشبه إما مذكور أو محذوف فهذه ثمانية أقواها الأولان في الشارح ويليهما الأربعة بعدهما ولا قوّة للأخيرين. وبيان ذلك أن القوّة إما لعموم وجه الشبه ظاهراً وذلك عند حذفه أو لحمل المشبه به على المشبه ظاهراً وذلك عند حذف الأداة فما اشتمل على الوجهين جميعاً فهو في غاية القوّة وما خلا عنهما فلا قوّة له وما اشتمل على أحدهما فقط فهو متوسط أفاده السعد.

الحقيقة والمجاز

حقيقة مستعمل فيما وضع   له بعرف ذي الخطاب فاتبع

أقول: المقصود من هذا المبحث المجاز إذ به يتأتى اختلاف الطرق فذكر الحقيقة لمقابلتها له لا لتوقفه عليها لأن التحقيق عدم التوقف والحقيقة في الأصل من حق الشيء ثبت سميت بذلك لثبوت اللفظ على أصل وضعه والمجاز من جاز المكان يجوزه إذا تعداه إلى مكان آخر سمي بذلك لأنهم جازوا به معناه الأصلي إلى معنى آخر. والحقيقة عرفا اللفظ المستعمل فيما وضع له في اصطلاح المخاطب فخرج المهمل فلا يوصف بحقيقة ولا مجاز والمستعمل في غير ما وضع له غلطاً إن لم تكن علاقة ومجازاً إن كانت والمستعمل فيما وضع له في غير عرف المخاطب كالصلاة المستعملة عند اللغوي في الدعاء إذا

الباب الثاني

الحقيقة والمجاز

إنما لم يقيدهما باللغويين لإخراج العقليين المتقدمين أوّل الكتاب لئلا يتوهم خروج الشرعيين والعرفيين ع ق **(قوله: بعرف)** متعلق بوضع ع ق **(قوله: لأن التحقيق الخ)** فقد لا يكون للمجاز حقيقة كما في الرحمٰن على ما تقدم مع ما فيه **(قوله: من حق)** بابه ضرب ونصر صبان **(قوله: اللفظ)** أي الذي يطلق عليه لفظ حقيقة **(قوله: والمجاز)** أي هذا اللفظ وقوله من جاز الخ أي في الأصل وقوله سمى أي المجاز بمعنى الكلمة ففي كلامه استخدامٌ وقوله لأنهم جازوا به الخ أي فأطلق عليه هذا اللفظ مراداً منه اسم المفعول فهو بحسب الأصل مجاز مرسل علاقته التعلق تأمل **(قوله: اللفظ المستعمل الخ)** يشمل الحقيقة المفردة والمركبة كقام زيد **(قوله: في اصطلاح المخاطب)** بكسر الطاء كما سيذكره أي في اصطلاح يقع به مخاطبة المتكلم لغيره بالكلام المشتمل على تلك الكلمة **(قوله: فخرج المهمل الخ)** رتب المخرجات على ترتيب القيود **(قوله: أو مجازاً)** إنما خرج هذا بقوله فيما وضع له لأنّ المراد بالوضع عند الإطلاق الوضع التحقيقي المقابل للتأويلي أعمّ من أن يكون شخصياً أو نوعياً والوضع في المجاز ليس تحقيقياً فاندفع استشكال التفتازاني بأنه إن أريد بالوضع الشخصي خرج كثير من الحقائق لأنّ جميع المركبات وكثيراً من المفردات مثل الأفعال ومثل المثنى والمجموع والمصغر والمنسوب وبالجملة كل ما تكون دلالته بحسب الهيئة دون المادّة إنما هي موضوعة بالنوع دون الشخص وان أريد مطلق الوضع أعم من الشخص والنوعي لم يخرج المجاز عن التعريف لما أنه موضوع بالنوع قاله الصبان في رسالته البيانية أي وإن أريد النوعي دخل المجاز وخرج ما وضع من الحقائق وضعاً شخصياً والظاهر أنه تركه لوضوحه **(قوله: والمستعمل فيما الخ)** اعلم أنّ هذا قبل قيد في اصطلاح المخاطب داخل وخارج بجهتين كما لا يخفى فهذا للتنصيص على الإخراج أي لتصيير التعريف نصافي الإخراج لا لأصل الإخراج وينبغي أن يكون هذا مراد الشارح وغيره ممن أفاد أنّ هذا القيد للإخراج وكما أنه للتنصيص على إخراج ما ذكر هو أيضاً للتنصيص على إدخال الحقيقة التي لها معنى آخر باصطلاح آخرغير اصطلاح التخاطب كالصلاة إذا استعملها اللغوي في الدعاء فإنها حقيقة مع أنها يصدق عليها أنها مستعملة في غير ما وضعت لكن في غير اصطلاح المخاطب فهي أيضاً قبل القيد كالمخرج السابق وعلى إدخال الأعلام المنقولة فإنها إنما يصدق عليها أنها مستعملة في غير اصطلاح المخاطب ثم إنه لا تنصيص لهذا القيد على دخول المشترك في اصطلاح التخاطب إذ يصدق عليه أنه مستعمل فيما وضع له في اصطلاح التخاطب وأنه مستعمل في غير ما وضع فيه فهو داخل خارج بجهتين مختلفتين ولا على خروج لفظ وضع لمعنيين في اصطلاح التخاطب وقد استعمل في أحدهما لا من جهة أنه موضوع له بل من جهة العلاقة بالمعنى الآخر كاستعارة عمي البصيرة من عمي البصر مع أنه حقيقة فيهما والتنصيص على هذين إنما يكون بقيد الحيثية الملحوظة في التعريف أي من حيث إنه موضوع له فلا بدّ من قيد الحيثية كما أنه لا بدّ من قيد

استعملها في الهيئة المخصوصة فإنها حينئذٍ ليست حقيقة لأنّ هذا ليس عرف اللغة ومثلها الفعل إذا استعمله اللغوي في الحدث والزمان فقوله مستعمل أي لفظ مستعمل وما واقعة على المعنى والمراد بذي الخطاب المخاطب بكسر الطاء. قال:

ثم المجاز قد يجيء مفردا وقد يجيء مركبا فالمبتدا
كلمة غابرت الموضوع مع قرينة لعلقة تلت الورع
كاخلع نعال الكون كي تراه وغضّ طرف القلب عن سواه

أقول: المجاز قسمان مفرد ومركب فالمفرد الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له لعلاقة وقرينة مانعة من إرادته كالأسد الذي استعمله اللغوي في الرجل الشجاع واستعمال الخلع والغضّ في الأعراض عما سوى اللّه تعالى فخرج المهمل والغلط والكناية وغابرت تجاوزت والورع ترك ما لا شبهة فيه خوفاً

في اصطلاح التخاطب ودعوى بعضهم أنّ قيد الحيثية مغن عنه غير ظاهرة في التنصيص على الإدخال كما لا يخفى على المتأمل هذا ملخص ما أفاده الصبان في الرسالة **(قوله: فقوله الخ)** تفريع على قوله اللفظ المستعمل الخ **(قوله: وقد يجي)** بلا همز **(قوله: كلمة الخ)** ترك المصنف والشارح قيد في اصطلاح التخاطب قال المصنف ولم أذكره اكتفاء بما تقدّم في تعريف الحقيقة وبما سنذكر من التقسيم إلى شرعي أو عرفي أو لغوي مع ضيق النظم وكأن الشارح اكتفى كالمصنف بما ذكر. وأقول كل من الأولين ليس مسوّغاً للترك إذ التعريف لا بد أن يكون جامعاً مانعاً في ذاته وضيق النظم لا يسوغ به الإخلال بالمقصود على أنه لو قال:

كلمة غابرت الموضوع في عرف مخاطب لعلقة نفي
مع القرينة كلا تعص الأسد وغض طرف القلب عن سوى الأحد

لوفي بالمقصود من غير حاجة إلى زيادة على بيتين وسيأتي ما يدخل ويخرج به مع الردّ على من زعم الاستغناء عنه بغيره مما في التعريف فترقب **(قوله: غابرت الموضوع)** أي جاوزته والموضوع من باب الحذف والإيصال أي جاوزت المعنى الموضوع له بأن استعملت في غيره كذا يؤخذ من شرح المصنف وربما يشعر به صنيع الشارح عند التأمل **(قوله: مع قرينة)** هو وما بعده متعلقان بقوله غابرت فيما يظهر ولا حاجة إلى تكلف غير هذا كما صنع ع ق **(قوله: كاخلع نعال الكون)** المراد بالكون هنا الموجودات وقد استعير لفظ النعال للمحقرات وفي ع ق إبدال الكون بالعين والمراد بنعالها شهواتها والجامع في الأوّل مطلق الحقارة وفي الثاني المنع فالتجوّز على كل في النعال والخلع ترشيح إما باق على حقيقته أو مستعار للترك والإعراض وقوله وغض الخ في استعارة مكنية شبه القلب بإنسان بصير بجامع توصل كل منهما إلى المراد بالكشف عنه والطرف تخييل والغضّ ترشيح كذلك ففي البيت مثال لنوعين من المجاز قاله ع ق وسيأتي بيان ما للشارح **(قوله: في غير ما وضعت له)** ما واقعة على معنى وضمير وضعت للكلمة فلم يرجع لما فكان الواجب الإبراز قال الصبان في الرسالة: والمراد الوضع التحقيقي شخصياً أو نوعياً لأنه المنصرف إليه الوضع عند الإطلاق فلا ينافي أنّ المجاز موضوع وضعاً تأويلياً نوعياً فاندفع بحث الغنيمي بأنه إن أريد بالوضع في تعريف المجاز الوضع الشخصي ورد عليه نحو المثنى والجمع والمصغر والمنسوب والمشتق فإنّ الوضع فيها نوعي فيكون التعريف غير مانع لدخول ما ذكر فيه وإن أريد النوعي خرج المجاز لأنه موضوع بالنوع وإن أريد الأعم كان أكثر فساداً اهـ. وقوله: كان أكثر فساداً الأوجه للأكثرية فإن اللازم على ما ذكر إنما هو خروج المجاز كما لزم على ما قبله بل أكثرية الفساد إنما تترب على ما قبله إذ يلزم عليه دخول الحقيقة الموضوعة وضعاً شخصياً وخروج المجاز ثم رأيت بعضهم تنبه له وأجاب بما لا ينهض **(قوله: لعلاقة)** أي لملاحظة علاقة فوجودها بدون الملاحظة غير كاف والعلاقة بفتح العين على الأفصح وهو مناسبة خاصة بين المنقول عنه والمنقول إليه وسميت علاقة لأنّ بها يتعلق ويرتبط المعنى الثاني بالأوّل فينتقل الذهن منه إلى الثاني قاله في الرسالة **(قوله: من إرادته)** أي إرادة الموضوع له **(قوله: وكاستعمال الخ)** نبه بذلك على أن المجاز يطلق على الاستعمال كما يطلق على الكلمة الخ ثم إن مفاد الشارح أنّ مثالي المصنف للمصرحة وهو خلاف ما مر عن ع ق وكل منهما صحيح كما سبقت إفادته لكن ذاك أولى كما لا يخفى **(قوله: فخرج المهمل الخ)** بقوله المستعملة والثاني بقيد العلاقة والثالث بقوله مانعة الخ

من الوقوع في الشبهة وهو ملاك الدين كله فقليل العمل معه كثير وكثيره مع عدمه قليل بخلاف الطمع فإنه مفسدة الدين ومذلة الرجال. قال:

كلاهما شرعي أو عرفي نحو ارتقى للحضرة الصوفي
أو لغوي والمجاز مرسل أو استعارة فأما الأول
فما سوى تشابه علاقته جزء وكلّ أو محل آلته
ظرف ومظروف مسبب سبب وصف لماض أو مآل مرتقب

أقول: كل من الحقيقة والمجاز لغويّ وشرعيّ وعرفيّ كالصلاة المستعملة لغة في الدعاء والهيئة المخصوصة والعكس أي الصلاة المستعملة شرعاً في الهيئة والدعاء وكالدابة المستعملة لغة في كل ما يدبّ على الأرض وفي ذوات الأربع والعرف عام وهو ما لا يتعين ناقله عن المعنى اللغوي وخاص وهو ما يتعين ناقله عن المعنى المنقول عنه كالفعل المنقول عند النحاة عن الحدث المعنى اللغوي إلى الكلمة المخصوصة ومنه مثال المتن فإن الإرتقاء حقيقة في المحسوسات مجاز في الترقي في مقامات السلوك وكالحضرة فإن الصوفية نقلوها من المحسوسات إلى دائرة الكمال والصوفي من صفا من الرعونات البشرية حتى وصل بذلك إلى خالق البرية. ثم المجاز المفرد إما مرسل وهو ما كانت العلاقة فيه غير المشابهة كاستعمال اسم الجزء في الكل كالكلمة في الكلام وعكسه كاستعمال الأصابع في الأنامل في

وينبغي أن يراد المهمل عن الاستعمال إذ ليست بمجاز كما أنها ليست بحقيقة تأمل وقيد في غير ما وضعت له لإخراج الحقيقة وقيد في اصطلاح التخاطب للتنصيص على إدخال المجاز المستعمل فيما وضع له في غير اصطلاح التخاطب وتقدم مثاله وعلى إخراج الحقيقة التي لها معنى آخر باصطلاح آخر غير اصطلاح التخاطب وتقدم مثالها أيضاً وإخراج الأعلام المنقولة وإنما قلنا للتنصيص لما مر وادّعى بعضهم الاستغناء عن هذا القيد بالحيثية الملحوظة في التعريف وهو مردود بأنّ الأصل ذكر القيد وبغير ذلك وبعضهم بالعلاقة وهو ظاهر في الإدخال لا الإخراج أفاده في الرسالة **(قوله: في الشبهة)** أي في ذي الشبهة **(قوله: ملاك الدين)** أي قوامه أي يتقوّم وينتظم به **(قوله: فإنه مفسدة الدين)** الأقرب أن مفسدة مصدر فسد وصف به الطمع مبالغة أو أريد به السبب مجازاً مرسلاً ويحتمل أنه اسم مكان متجوّز به إلى المنشأ على مذهب السعد وكذا يقال في مذلة والظاهر أن المجاز على هذا الاحتمال بالاستعارة الأصلية إذ لا تجوّز في حدث هذا المشتق تدبر جداً **(قوله: كلاهما)** أي كل من الحقيقة والمجاز وقوله شرعي أي منسوب للشرع لكونه هو الواضع لتلك الكلمة فصارت حقيقة تنسب له أو لكونه هو المستعمل لذلك اللفظ في غير ما وضع له في اصطلاحه فصار مجازاً ينسب له وقوله أو عرفي أي منسوب للعرف لكون أهله هم الواضعون للفظ أي لكونهم هم المستعملون للفظ في غير ما وضع له في اصطلاحهم ع ق ومثل هذا يقال في لغوي **(قوله: مرسل)** لإرساله عن التقييد بعلاقة مخصوصة بخلاف الاستعارة فإن علاقتها مخصوصة بالتشابه اهـ منه **(قوله: جزء الخ)** أي لكون اللفظ معناه جزء للمنقول إليه أو كل له ع ق ونظيره يقال فيما بعد **(قوله: محل)** أي وحال ففي كلامه حذف الواو ومعطوفها كما أفاده الشارح وغيره **(قوله: ظرف ومظروف)** ذكر ع ق أنه يستغنى عن هذين بالحالية والمحلية وهو واضح **(قوله: لماض)** أي منسوب لماض ومثله مآل ومرتقب صفة مآل أي منتظر تأمل **(قوله: كالصلاة المستعملة الخ)** مثل الشارح بستة الأوّل والثاني للحقيقة اللغوية والمجاز اللغوي والثالث والرابع للحقيقة الشرعية والمجاز الشرعي والخامس والسادس كالأول والثاني إلا أن السادس يصلح مثالاً للحقيقة العرفية وكان الأولى جعله خامساً وجعل السادس الدابة مستعملاً في إنسان جاهل لتكون الأمثلة الستة للصور الستة التي أفادها بقوله أولاً وكل من الحقيقة الخ تأمل **(قوله: عام)** مثاله الدابة لذوات الأربع وللإنسان ع ق **(قوله: المعنى اللغوي)** بدل من الحدث **(قوله: ومنه)** أي من العرف الخاص أي من حقيقته **(قوله: في المحسوسات)** أي في المدارج أي في طلوعها **(قوله: مجاز في الترقي الخ)** أي وقد صار حقيقة عرفية خاصة فيه وهذا المحذوف هو محط بيان مثالية الإرتقاء فكان ينبغي ذكره **(قوله: من المحسوسات)** أي جنسها وهو موضع حضور الشخص **(قوله: دائرة الكمال)** هي الحالة التي إذا وصل إليها الشخص سمي عارفاً كما يعلم مما مر **(قوله: الرعونات)** أي الأوصاف الذميمة **(قوله: كاستعمال الخ)** مثال للعلاقة كما يؤخذ مما

يجعلون أصابعهم في آذانهم. ومنها إطلاق اسم الحالّ على المحل وعكسه وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿ خُذُواْ زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ ﴾ [الأعراف: ٣١] إذ المراد بالزينة الثوب والمسجد الصلاة ومنها الآلة نحو: ﴿ وَٱجْعَل لِّي لِسَانَ صِدْقٍ فِي ٱلْآخِرِينَ ﴾ [الشعراء: ٨٤] أي ذكرا حسناً فاستعمل اللسان في الذكر لأنه آلته. ومنها استعمال الظرف في المظروف نحو شربت كوزاً أي ماء وعكسه نحو ففي رحمة الله أي الجنة التي هي ظرف للرحمة. ومنها إطلاق اسم المسبب على السبب نحو أمطرت السماء نباتاً أي غيثاً وعكسه نحو رعينا غيثاً أي نباتاً. ومنها اعتبار ما كان نحو: ﴿ وَءَاتُواْ ٱلْيَتَٰمَىٰٓ أَمْوَٰلَهُمْ ﴾ [النساء: ٢] سماهم يتامى باعتبار وصفهم الماضي. ومنها الأول نحو: ﴿ إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعْصِرُ خَمْرًا ﴾ [يوسف: ٣٦] أي عصيراً يؤول إلى الخمر، وإما استعارة وهو ما كانت العلاقة فيه المشابهة كالأسد المستعمل في الرجل الشجاع في قولك رأيت أسداً في الحمام ثم إن علاقات المجاز المرسل أكثر مما ذكره المتن ومن أرادها فعليه بما كتبناه على عصام الاستعارات.

بعد والمناسب كالجزئية أي كون اللفظ معناه جزء للمنقول إليه إذ الاستعمال لا يسمى علاقة بل مجازاً ونظيره يقال فيما بعد من لفظ إطلاق واستعمال تأمل وقوله كالكلمة مثال لاسم الجزء المستعمل في الكل وقوله كاستعمال الأصابع مثال للعكس وقوله في الأنامل أي التي هي بعض الأصابع وقوله في يجعلون الخ والقرينة استحالة دخول الأصابع بتمامها في الآذان عادة وفيه مزيد مبالغة كأنه جعل جميع الأصابع في الأذن لئلا يسمع من الصواعق شيء قاله الدسوقي **(قوله: إذ المراد بالزينة الثوب)** وهو محل لمعناها الحقيقي فقد أطلق اسم الحالّ على المحل وقوله وبالمسجد الصلاة وهي حالة في مكانها الذي هو معناه الحقيقي فقد أطلق اسم المحل على الحال والقرينة في الأوّل أنه لا يعقل التكليف بأخذ الزينة إنما يعقل بأخذ محلها وفي الثاني السياق الذي نزلت فيه الآية هذا ما ظهر لي **(قوله: الآلة)** المناسب الآلية أي كون معنى الاسم آلة للمنقول إليه قاله الدسوقي وفرق بعضهم بين الآلة والسبب بأن الآلة هي الواسطة بين الفاعل وفعله والسبب ما به وجود الشيء فاللسان آلة للذكر لا سبب له قاله سم واعترض بأن هذا الفرق لا يظهر إذ قد يقال الآلة بها وجود الشيء ولذا أدخل بعضهم الآلة في السبب اهـ **(قوله: في الآخرين)** أي المتأخرين عنى من الأنبياء والأمم **(قوله: حسناً)** أخذه من إضافة اللسان للصدق دسوقي **(قوله: واستعمال الخ)** المناسب التفريع بما يظهر **(قوله: أي الجنة)** وفي التعبير عن الجنة بالرحمة إشارة إلى كثرة الرحمة فيها حتى كأنها الرحمة نفسها أطوله اهـ صبان **(قوله: التي هي ظرف الرحمة)** المراد بها الإحسان والإنعام وهو أمر اعتباري إذ هو تعلق القدرة بإيجاد النعم وليس حالاً في الجنة وإنما الحال فيها أثره ففي الرحمة تجوّز على تجوّز اهـ منه فإن راعيت أن أصلها الرقة زاد تجوّز ثالث **(قوله: باعتبار الخ)** إذ هم في حال إعطائهم أموالهم لا يسمون يتامى كما لا يخفى **(قوله: أي عصيراً الخ)** تفسير لقوله خمراً والداعي له عدم صحة المعنى الحقيقي لأنّ العصير حالة العصر لا يخامر العقل وإنما يخامره بعد مدة وكان الأولى للشارح أن يقول أي عنباً يؤول عصيره إلى الخمر لأنّ العصير لا يعصر إلا أن يقال أراد أن أعصر بمعنى أستخرج وهذا بناء على ما هو التحقيق الذي يسبق إلى الذهن من أن نسبة الفعل وما يشبهه إلى ذات موصوفة بوصف إنما يكون بعد اتصافها بذلك الوصف بحيث يكون اتصافها سابقاً على ثبوت الفعل فيلزم وقوع العصر على العصير أي المعصور وأما إن قلنا إنّ الفعل يقارن تعلقه وصف المفعول به وأن المعنى هنا إني أعصر عصيراً حاصلاً بذلك العصر فلا حاجة إلى تأويل أعصر بأستخرج اهـ دسوقي **(قوله: في قولنا)** حال من الأسد.

فصل

في الاستعارة

والاستعارة مجاز علقته تشابه كأسد شجاعته
وهي مجاز لغة على الأصح ومنعت في علم لما اتضح
وفرداً أو معدوداً أو مؤلفا منه قرينة لها قد ألفا

أقول: الاستعارة اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة المشابهة كالأسد المستعمل في الرجل الشجاع فقوله كأسد شجاعته أي كالأسد إذا أطلق على الرجل الشجاع وشجاعته العلاقة بينهما أي علاقته شجاعته والأصح أنها من المجاز اللغوي الذي هو استعمال اللفظ في غير ما وضع له وقيل من العقلي بمعنى أن ....

فصل
في الاستعارة

(قوله: كأسد شجاعته) قال المصنف وتبعه الشارح تقديره كلفظ أسد إذا أطلق على الرجل وشجاعته العلاقة أي وعلاقته شجاعته اهـ فأفاد أن شجاعته خبر لمحذوف هو علاقته مع تقدير ما ذكر قبل المحذوف ولا يخفى أن هذا التقدير ظاهر في أن العلاقة هي الشجاعة المضافة لضمير الشجاع وهو لا يصح فلا بد من زيادة تقدير بأن يقال علاقته المشابهة بجهة هي شجاعته ففي البيت إجحاف عظيم وشهرة المثال لا تدفع قبحه كما لا يخفى مع اقتضاء أن وجه الشبه بين الأسد والشجاع الشجاعة مع أنه ينبغي أن يكون هو الجراءة بناء على ما اشتهر من أن الشجاعة ملكة توجب الإقدام على المهالك فهي خاصة بالعاقل وإن نفاه بعض المحققين ولو قال:

هي التي علقته المشابهه كالليث في من في اجتراء شابهه

لوفي بالمقصود مع العذوبة والسلامة من هذا كله **(قوله: وفرداً الخ)** الواو داخلة على قرينة وهو مبتدأ سوّغه الوصف بلها وضمير لها للاستعارة والخبر قد ألفا وفردا وما بعده أحوال من الضمير في ألفا الراجع إلى القرينة بالتأويل المذكور فتأمل **(قوله: لعلاقة المشابهة)** أي التي قصد أن الإطلاق بسببها فإذا أطلق المشفر على شفة الإنسان فإن قصد تشبيهها بمشفر الإبل في الغلظ فهو استعارة وإن أريد أنه من إطلاق المقيد على المطلق فمجاز مرسل فاللفظ الواحد بالنسبة إلى المعنى الواحد قد يكون استعارة وقد يكون مجازاً مرسلاً قاله السعد **(قوله: والأصح الخ)** دليله أنها للمشبه به لا للمشبه ولا لأعم منهما فإذا استعملت في المشبه كانت مستعملة في غير ما وضعت له فأسد في قولنا رأيت أسداً يرمي موضوع للسبع المخصوص لا للرجل الشجاع ولا لمعنى أعم من السبع والرجل كالحيوان ليكون إطلاقه عليهما حقيقة كإطلاق الحيوان على الأسد والرجل وهذا معلوم بالنقل عن أئمة اللغة قطعاً فإطلاقه على الرجل الشجاع إطلاق على غير ما وضع له مع قرينة مانعة من إرادة ما وضع له فيكون مجازاً لغوياً وفي هذا الكلام دلالة على أن لفظ العام إذا أطلق على الخاص لا باعتبار خصوصه بل باعتبار تحقق العام فيه فهو ليس من المجاز في شيء كما إذا لقيت زيداً فقلت لقيت رجلاً أو إنساناً أو حيواناً بل هو حقيقة إذ لم يستعمل اللفظ إلا في معناه الموضوع له اهـ من الأصل والسعد بإيضاح وقول السعد وفي هذا الكلام أي كلام الأصل وهو ما قبل فإذا استعملت الخ **(قوله: بمعنى الخ)** أفاد اليعقوبي أن الباء للسببية وأن إضافة معنى إلى ما بعده للبيان حيث قال في حل الأصل ولما كان في تحقيق كونها مجازاً عقلياً غموض أشار إلى ما يعنيه القائل من سبب التسمية بالعقلي بقوله بمعنى الخ اهـ ثم إن الشارح أشار بقوله بمعنى الخ إلى أن المراد من المجاز العقلي ههنا غير ما هو المراد فيما سبق من المجاز الحكمي

التصرف في أمر عقلي لا لغوي لأنها لما لم تطلق على المشبه إلا بعد ادّعاء دخوله في جنس المشبه به كان استعمالها فيما وضعت له ورده في الأصل ويمتنع أن تكون الاستعارة في العلم لما اتضح عندهم من أنها تقتضي إدخال المشبه في جنس المشبه به بجعل أفراده قسمين متعارف وغير متعارف ولا يمكن هذا في العلم لمنافاته الجنسية إلا إذا تضمن العلم نوع وصفية بواسطة اشتهاره بوصف من الأوصاف كحاتم المتضمن الاتصاف بالجود فيتأوّل فيه فيجعل كأنه موضوع للجواد سواء كان ذلك الرجل المعهود أو غيره فيتناول حاتم حينئذٍ الفرد المتعارف المعهود والفرد الغير المتعارف ويكون إطلاقه على المعهود أعني حاتماً الطائي حقيقة وعلى غيره ممن يتصف بالجود استعارة نحو رأيت اليوم حاتماً ....

وهو ظاهر فإن المراد ههنا هوالكلمة وفيما سبق هو الإسناد أو الكلام أفاده الصبان عن الفنري **(قوله: التصرف)** أي الواقع لمن نطق بتلك الاستعارة وقوله في أمر عقلي ويلزم من كون التصرف في أمر عقلي كون التصرف نفسه عقلياً ولو عبر به لكان أظهر والأمر العقلي المتصرف فيه هو المعاني العقلية والتصرف فيها هو جعل بعضها نفس الآخر وإن لم يكن كذلك في نفس الأمر وإدخال بعضها تحت جنس غيره على وجه التقدير والاعتقاد الباطل وحسنه وجود المشابهة في نفس الأمر اهـ يعقوبي **(قوله: لا لغوي)** أي لا في أمر لغوي وهو اللفظ بمعنى أنّ المتكلم لم ينقل اللفظ إلى غير معناه وإنما استعمله في معناه بعد أن تصرف في تلك المعاني وصير بعضها نفس غيره كما ذكرنا وبعد تصيير المعنى معنى آخر جيء باللفظ وأطلق على معناه بالفعل ولو لم يكن معناه في الأصل وجعل ما ليس بواقع واقعاً في التقدير والاعتقال المبني على المشابهة أمر عقلي اهـ منه **(قوله: لأنها الخ)** تعليل لكونها مجازاً عقلياً بعد بيان سببه فكأنه قال وإنما كانت مجازاً عقلياً بسبب ما ذكر لأنها الخ وضمير لأنها للكلمة المسماة بالاستعارة **(قوله: على المشبه)** أي الذي لم توضع له في الأصل اهـ منه **(قوله: إلا بعد الخ)** بحيث يصير حقيقة المشبه به الموضوع لها اللفظ شاملة للمشبه بإدخاله في جملة أفراده بالإدعاء العقلي وبالاعتقاد التقديري المبني على المشابهة اهـ منه **(قوله: كان استعمالها الخ)** لأنّ العقل صير المشبه من أفراد المشبه به التي وضع اللفظ لحقيقتها فتصير الاستعارة حينئذٍ مستعملة فيما وضعت له لا فيما لم توضع له وقد تقدّم أنّ المجاز اللغوي هو ما استعمل في غير ما وضع له وحينئذٍ فلا تكون الاستعارة مجازاً لغوياً بل هي على هذا التقدير حقيقة لغوية لاستعمالها فيما وضعت له بعد الادّعاء والإدخال في جنس المشبه به فالتجوّز في الحقيقة إنما كان في المعاني بجعل بعضها نفس غيرها ثم أطلق اللفظ فتسميته مجازاً عقلياً ظاهر نظراً لسبب إطلاقه وأما تسميتها استعارة فباعتبار إعطاء حكم المعنى للفظ لأنّ المستعار في الحقيقة على هذا هو معنى المشبه به بجعل حقيقته لما ليس حقيقة له وهو المشبه ولما تبع ذلك إطلاق اللفظ سمى استعارة دسوقي عن اليعقوبي **(قوله: ورده في الأصل)** عبارته مع السعد ورد هذا الدليل بأنّ الادّعاء أي ادّعاء دخول المشبه في جنس المشبه به لا يقتضي كونها أي الاستعارة مستعملة فيما وضعت له للعلم الضروري بأن أسداً في قولنا رأيت أسداً يرمي مستعمل في الرجل الشجاع والموضوع له هو السبع المخصوص اهـ وانظر بسط المقام هناك **(قوله: ويمتنع الخ)** يشعر بجريان المجاز المرسل في العلم ولا مانع منه لصحة أن يكون للعلم لازم مستعمل فيه لفظ العلم اهـ صبان **(قوله: في العلم)** أي الشخصي كما تفيده عبارته **(قوله: بجعل)** الباء للسببية **(قوله: لمنافاته الجنسية)** لقائل أن يقول الجنسية التي ينافيها إنما هي الجنسية حقيقة دون الجنسية ادّعاء فما المانع من أن يدّعي الجنسية على سبيل التأويل في العلم حتى كأنه موضوع للذات المتصفة بتلك الصفة أعني الجامع لا للذات المعينة المشخصة وإذا صح التأويل في المتضمن نوع وصفية فليصح في غيره إذ لا فرق إلا في الاشتهار بالجامع وعدمه وذلك لا يقتضي إمكان التأويل في الأوّل وامتناعه في الثاني اهـ سم صبان **(قوله: نوع وصفية)** الأولى نوع وصف لأنّ الوصف مصدر لا يحتاج في أداء المعنى المصدري إلى إلحاق الياء المصدرية أطول اهـ منه **(قوله: بواسطة)** متعلق بتضمن وقوله اشتهاره أي العلم أي اشتهار مدلوله وهو الذات فالعلم المتضمن نوع وصفية هو ما يكون مدلوله مشهوراً بوصف بحيث متى أطلق ذلك العلم فهم منه ذلك الوصف فلما كان العلم فهم منه ذلك الوصف فلما كان العلم المذكور بهذه الحالة جعل كأنه موضوع للذات المستلزمة لذلك الوصف فيكون كلياً تأويلاً فإذا أطلق ذلك العلم على غير مدلوله الأصلي صح جعله استعارة بسبب ادّعاء أنه من أفراد الكلي اهـ دسوقي **(قوله: كحاتم المتضمن)** أي المستلزم وحاتم في الأصل اسم فاعل من الحتم بمعنى الحكم نقل لحاتم بن عبد الله بن الحشرج الطائي اهـ منه **(قوله: فيتأوّل فيه الخ)** نقص من عبارته شيء لا تتم إلا به وهو في عبارة غيره ونصه فحينئذٍ يجوز أن يشبه شخص بحاتم في الجود فيتأمل الخ وقولنا فحينئذٍ أي حين تضمن الاتصاف

وقرينة الاستعارة تكون فرداً أي أمراً واحداً نحو رأيت أسداً يرمي أو متعدداً أي أكثر من أمر اثنين فأكثر فيكون كل واحد منهما أو منهم قرينة كقولك رأيت أسداً يرمي على فرسه أو مع زيادة في الهيجاء أو تكون معاني ملتئمة أي مربوطاً بعضها ببعض يكون الجميع قرينة لا كل واحد كقوله:

وصاعقة من نصله تنكفي بها على أرؤس الأقران خمس سحائب

أي أنامله الخمس التي هي في الجود وعموم العطايا كالسحائب لما استعار السحائب لأنامل الممدوح ذكر أن هناك صاعقة وبين أنها من نصل سيفه ثم قال علي أرؤس الأقران ثم قال خمس سحائب فذكر العدد الذي هو عدد الأنامل فظهر من جميع ذلك أنه أراد بالسحائب الأنامل والضمير في ألفا للقرينة وذكره للضرورة وألفه للإطلاق كالذي قبله. قال:

ومع تنافي طرفيها تنتمي إلى العناد لا الوفاق فاعلم
ثم العنادية تمليحية تلفى كما تلفى تهكميه

أقول: تنقسم الاستعارة باعتبار الطرفين أعني المستعار منه والمستعار له إلى عنادية وهي التي يمتنع اجتماع طرفيها كاستعارة اسم المعدول للموجود الذي لا منفعة فيه واستعارة اسم الميت للحي الجاهل وإلى وفاقية وهي التي يمكن اجتماع طرفيها في شيء كاستعارة الإحياء للاهتداء في قوله ﴿أَوَمَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَٰهُ﴾ [الأنعام: ١٢٢] ثم الأولى ....

بالجود وقوله فيتأوّل أي بعد التشبيه كما تفيده الفاء ليصح التشبيه إذ لو حصل التأويل قبله للزم تشبيه فرد بآخر وهو لا يصح لتساويهما ولو ادعاء تأمل (**قوله: وقرينة الاستعارة**) أي مصرحة أو مكنية وإنما خصها للاعتناء بها وإن كان المجاز المرسل والكناية كذلك أفاده الدسوقي (**قوله: أمراً واحداً**) أي من ملائمات المشبه في المصرحة كيرمي ومن ملائمات المشبه به في المكنية كالأظفار اهـ منه (**قوله: يكون كل واحد منه قرينة**) أي وليس واحد منها ترشيحاً ولا تجريداً لاستوائها في ملاءمة المشبه به أو المشبه وهذا مبني على جواز تعدّد القرينة وهو الحق اهـ (**قوله: يرمي الخ**) راجع لقوله اثنين وقوله أو مع الخ راجع لقوله أو أكثر والهيجاء الحرب (**قوله: أو يكون معاني الخ**) عطف على فرداً وإنما أعاد العامل للطول (**قوله: لا كل واحد**) أي فهذا مقابل لقوله أو متعدداً وليس داخلاً فيه كما توهم (**قوله: وصاعقة**) أي ورب صاعقة وهي في الأصل نار سماوية تهلك ما أصابته تحدث غالباً عند الرعد والبرق وقوله من نصله أي نصل سيف الممدوح والنصل حديدة السيف وقوله تنكفي أي تنقلب. ومعنى البيت أن الممدوح كثيراً ما تحدث نار من حدّ سيفه يقلبها على رؤوس الأقران ليهلكهم بها والمراد بقلبها قلب السيف الذي هو أصلها وإنما يقلبها بأنامله التي هي كالسحائب في عموم العطاء وكثرة النفع اهـ يعقوبي (**قوله: ذكر أن هناك صاعقة الخ**) بيان للمعاني الملتئمة التي جعل مجموعها قرينة لإرادة الأنامل بالسحائب وكان عليه أن يذكر معها ضميمة مقام المدح فإنّ قطع النظر عنه يجعل المراد بها الأصابع كذا في الأطول فإن أريد بالأنامل الأصابع فلا إشكال اهـ صبان (**قوله: فظهر من جميع ذلك الخ**) لك أن تقول إضافة الصاعقة لنصل السيف كاف في القرينة المذكورة فيخالف ما مر من قوله مربوطاً بعضها ببعض فيكون الجميع قرينة الخ اهـ سم صبان (**قوله: للضرورة**) الأحسن ما قدمناه (**قوله: تنتمي إلى العناد**) أي تنتسب إليه فتسمى عنادية كما أشار إليه الشارح والمصنف لتعاند أي تنافي طرفيها وقوله لا الوفاق وإنما تنتسب إليه عند صحة اجتماع طرفيها في شيء واحد فيقال فيها حينئذٍ وفاقية لتوافق طرفيها في صحة الاجتماع قاله ع ق وفي نسخة:

وباعتبار طرفيها تقسم إلى العناد والوفاق فاعلم

وهي أقرب لكلام الشارح (**قوله: تلفى**) أي توجد (**قوله: يمتنع اجتماع طرفيها**) أي في شيء لتنافيهما فلا يصح كونهما وصفين له أفاده اليعقوبي (**قوله: كاستعارة الخ**) فلا يطلق كل من الموجود والمعدوم على شيء واحد وكذا كل من الميت والحي ثم المتبادر من عبارته هنا وفيما بعد أن المراد بالاستعارة المعنى المصدري وهو الاستعمال ويصح التقسيم أيضاً باعتبار المعنى الإسمي بأن تقول كلفظ الموجود الخ وكذا فيما بعد تأمل (**قوله: يمكن الخ**) لعدم التنافي فيصح كونهما وصفين له (**قوله: كاستعارة الإحياء للإهتداء**) المناسب للهداية كما في غيره لأن الفعل المستعار مسند لله فلا يصح

إما تمليحية أي المقصود منها التمليح والظرافة أو تهكمية بأن يكون المقصود التهكم والاستهزاء بأن يستعمل اللفظ في ضدّ معناه نحو رأيت أسداً تريد جباناً قاصداً التمليح والظرافة أو التهكم والسخرية قال:

وباعتبار جامع قريبه كقمر يقرأ أو غريبه

وباعتبار جامع وطرفين عقلا وحساسته بغير مين

أقول: تنقسم الاستعارة باعتبار الجامع إلى قريبة وغريبة فالأولى ما كان الجامع فيها ظاهراً نحو رأيت أسداً يرمي ورأيت قمراً يقرأ والثانية ما كان الجامع فيها خفياً لا يدركه إلا الخاصة نحو:

وإذا احتبى قربوسه بعنانه

البيت شبه هيئة وقوع العنان في موقعه من قربوس السرج ممتداً إلى جانبي فم الفرس بهيئة وقوع الثوب موقعه من ركبتي المحتبى ممتدا إلى جانبي ظهره ثم استعار الاحتباء وهو أن يجمع الرجل ظهره وساقيه بثوب ونحوه لوقوع العنان في قربوس السرج فجاءت الاستعارة غريبة لغرابة الشبه وتنقسم

كونه للاهتداء لأنه ليس وصفاً له تعالى والإحياء والهداية يجتمعان في شيء واحد هو اللّه تعالى **(قوله: إما تمليحية الخ)** المناسب قد تكون تمليحية الخ كما في المصنف لأن عبارته تفيد الحصر في القسمين وليس كذلك إذ كل من المثالين المتقدمين للأولى ليس من واحد من هذين وعبارة الأصل ومنها يعني العنادية التهكمية والتمليحية تأمل **(قوله: أي المقصود الخ)** بيان للتمليحية باعتبار وجه النسبة فيها أي أنها إنما تنسب للتمليح لقصده منها **(قوله: والظرافة)** عطف تفسير وكذا الاستهزاء بعد **(قوله: بأن يستعمل الخ)** تصوير للتمليحية والتهكمية **(قوله: قاصداً الخ)** فالمثال الواحد صالح للقسمين كما مر نظيره في التشبيه **(قوله: وباعتبار)** أوّلاً تقدّم إعراب نظيره وقوله وباعتبار ثانياً الظاهر أنه حال من المبتدإ المحذوف المخبر عنه بستة على رأي سيبويه **(قوله: جامع)** هو ما قصد اشتراك الطرفين فيه وهو الذي يسمى في التشبيه وجهاً وههنا جامعاً اهـ مطوّل **(قوله: حساً وعقلاً)** أي حسية وعقلية فالمراد منهما المعنى المصدري وهما تمييزان محوّلان عن المضاف إليه أي باعتبار حسية الطرفين والجامع وعقليتهما **(قوله: مين)** أي كذب **(قوله: ما كان الجامع فيها ظاهراً)** أفاد أنّ تسميتها قرينة لقرب جامعها من الذهن بسبب ظهوره ويظهر من هذا ما أفاده من علة تسمية الثانية **(قوله: نحو رأيت الخ)** فإنّ الجامع هو الجراءة وهي ظاهرة ع ق **(قوله: ورأيت الخ)** فإنّ الجامع هو الجمال التام وهو ظاهر **(قوله: الخاصة)** أي الذين أوتوا ذهناً به ارتفعوا عن طبقة العامة مطوّل **(قوله: نحو إذا لخ)** قاله الشاعر يصف فرساً له بأنه مؤدّب وأنه إذا نزل عنه وألقى عنانه في قربوس سرجه وقف مكانه إلى أن يعود إليه مطوّل **(قوله: قربوسه)** أي مقدم سرجه وهو يحتمل أن يكون فاعل احتبى بتنزيله منزلة الرجل المحتبى وكأنّ القربوس ضمّ إليه فم الفرس بالعنان كما يضم الرجل ركبته إلى ظهره بثوب مثلاً ويحتمل أن يكون مفعولاً وفاعل احتبى ضمير يعود للفرس مضمن معنى جمع أي جمع الفرس قربوسه بعنانه إلى نفسه كما يضم المحتبى ركبته فعلى الأوّل يتنزل خلف الفرس منزلة الظهر من المحتبى وفم الفرس منزلة الركبتين وعلى الثاني يتنزل القربوس منزلة الركبتين والفم منزلة الظهر والتشبيه على الثاني أتمّ لأنّ القربوس أعلى وكذا الركبتان والفم أسفل وكذا موضع ما يحتبى به من الظهر والقربوس بفتح الراء ولا يسكن إلا في الضرورة من السعد والصبان **(قوله: بعنانه)** أي لجامه **(قوله: البيت)** أي انظر البيت وإنما أحال في باقيه لحصول المقصود بصدره، وقد اقتصر عليه الأصل ولم يترك الإحالة كالأصل نظراً إلى أنّ الكلام لا يتمّ إلا بباقيه وتمامه:

علك الشكيم إلى انصراف الزائر

الشكيم والشكيمة هي الحديدة التي تجعل في فم الفرس وعلكها ترديدها في جهات الفم وأراد بالزائر نفسه بدليل ما قبله:

عوّدته فيما أزور حبائبي إهماله وكذاك كلّ مخاطر

(قوله: شبه هيئة الخ) أي لازم هيئة ليوافق ما يأتي ولأنّ الكلام في الاستعارة المفردة اهـ صبان ومراده بما يأتي قوله وهو جميع الخ فإنه يفيد ما ذكر وسننبه عليه ووجه الشبه هو هيئة إحاطة شيء لشيئين ضامّاً أحدهما إلى الآخر على أنّ أحدهما أعلى والآخر أسفل قاله الدسوقي **(قوله: من قربوس)** بيان لموقع أو من تبعيضية لأنّ الموقع بالفعل بعض القربوس وكذا ما بعد اهـ منه **(قوله: وهو جمع الخ)** فعلى هذا الاستعارة لضم وجمع مخصوص لازم للهيئة لا نفس الهيئة فقوله

الاستعارة أيضاً باعتبار الطرفين والجامع إلى ستة أقسام لأن الطرفين إما حسيان أو عقليان أو المشبه حسي والمشبه به عقلي وعكسه فإن كانا حسيين فالجامع إما حسي نحو: ﴿فَأَخْرَجَ لَهُمْ عِجْلًا جَسَدًا لَّهُۥ خُوَارٌ﴾ [طه: ٨٨] فإنّ المستعار منه ولد البقرة والمستعار له الحيوان الذي خلقه الله تعالى من حليّ القبط والجامع الشكل والجميع حسي وإما عقلي نحو: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ ٱلنَّهَارَ﴾ [يس: ٣٧] فإنّ المستعار منه كشط الجلد عن نحو الشاة والمستعار له كشط الضوء عن مكان الليل وهما حسيان والجامع ما يعقل من ترتب أمر على آخر وإما مختلف كقولك رأيت شمساً وأنت تريد إنساناً كالشمس في حسن الطلعة ونباهة الشأن وإن كانا عقليين فالجامع لا يكون إلا عقلياً نحو: ﴿مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا﴾ [يس: ٥٢] فإنّ المستعار منه الرقاد والمستعار له الموت والجامع بينهما عدم ظهور الفعل والجميع عقلي وإن كان المستعار منه حسياً والمستعار له عقلياً فكذلك نحو: ﴿فَٱصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾ [الحجر: ٩٤]

فيما مر شبه هيئة الخ أي شبه ضماً وجمعاً مخصوصاً لازم للهيئة المذكورة بضم وجمع مخصوص آخر لازم لهيئة أخرى لأنّ معنى الاحتباء الجمع لا الهيئة اهـ صبان عن الحفيد **(قوله: إلى ستة أقسام)** حاصلها أنّ الطرفين إن كانا حسيين فالجامع إما حسي أو عقلي أو بعضه حسي وبعضه عقلي وإن كانا غير حسيين فإما أن يكون عقليين أو المستعار منه حسي والمستعار له عقلي أو بالعكس فهذه ثلاثة ولا يكون الجامع فيها إلا عقلياً دسوقي **(قوله: نحو فأخرج لهم عجلاً جسداً له خوار)** في كون الآية استعارة بحث إذ جسدا له خوار صريح في أنه لم يكن عجلاً إذ لا يقال للبقر إنه جسد له صوت البقرة وقد أبدل من العجل بدل الكل وظاهر أنه ليس عين العجل فلا محالة المراد بالعجل مثل العجل فهو نظير حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر فإنّ بيان الخيط الأبيض أخرجه من أن يكون استعارة إلى التشبيه وكذا أبدل جسداً له خوار من عجلاً أخرجه من أن يكون استعارة فهو تشبيه بليغ مجمل ذكر فيه وصف المشبه وحده وبه ظهر ضعف ترك المصنف من التشبيه لمجمل ما ذكر فيه وصف المشبه وحده بناء على عدم الظفر به في كلامهم صبان عن الأطول **(قوله: خلقه الله الخ)** عند إلقاء السامري في تلك الحلى التربة التي أخذها من موطئ فرس جبريل قاله السعد **(قوله: من حليّ القبط)** التي سبكتها نار السامري اهـ منه (قوله: الشكل) فإن ذلك الحيوان كان على شكل ولد البقرة اهـ منه قال الصبان: لا وجه لترك الخوار اهـ أطول أي لأنه أيضاً حسي مدرك بالسمع اهـ **(قوله: والجميع)** من المستعار منه والمستعار له والجامع حسي أي مدرك بالبصر اهـ منه (قوله: **كشط الجلد الخ)** الذي هو معنى السلخ **(قوله: كشط الضوء)** أي إزالته وكشفه وقوله عن مكان الليل أي موضع إلقاء ظلمته قاله السعد ثم إنّ الشارح جعل المستعار له كشف الضوء لا كشف النهار لأنّ النهار زمان كون العالم مضيئاً والليل زمان كونه مظلماً ولا يسلخ أحد الزمانين عن الآخر بل الضوء عن وجه الظلمة فنبه على أنّ تعلق السلخ بالنهار تجوّز حقيقته سلخ الضوء لكن كان الأولى أن يقول على ظلمة الليل مكان قوله عن مكان الليل إذ ليس المستعار له الكشف عن مكان الليل بل عن الظلمة فلا يليق ذكره في مقام البيان وإن كان يمكن تصحيحه بجعله مجازاً عن الظلمة أفاده الصبان عن الأطول **(قوله: وهما حسيان)** لا يخفى أنّ كلاً من الكشط والكشف ليس حسياً بل هو عقلي إذ لا يدرك بالحس المعنى المصدري الذي هو معناهما ضرورة أنه غير موجود في الخارج اللهم إلا أن يراد بحسيتهما أنّ الحاصل بالمصدر فيهما حسي فليتأمل ثم رأيت الفنري استشكله وأجاب بأنّ المراد الهيئة الحاصلة عند الكشط والانكشاف اهـ سم وقيل حسيتهما باعتبار متعلقهما من الجلد والضوء بناء على أنه أجرام لطيفة تتصل بالمحسوس فتوجب إبصاره عادة كما أنّ الظلمة أجرام كذلك توجب عدم إبصار ما اتصلت به اهـ صبان والظاهر أنه لا حاجة لهذا البناء لحصول الإحساس حتى على الفرضية تأمل **(قوله: ما يعقل الخ)** فإنّ في كل منهما ترتب أمر على آخر إذ في الأوّل ترتب ظهور اللحم على كشط الجلد أي إزالته عن اللحم وفي الثاني ترتب ظهور الليل أي ظلمته على كشف ضوء النهار عنه يعقوبي **(قوله: حسن الطلعة)** أي حسن الوجه وسمى الوجه طلعة لأنه المطلع عليه عند الشهود والمواجهة والحسن يرجع إلى الشكل واللون وهما حسيان فيكون حسن الطلعة المعتبر في التشبيه حسياً وقوله ونباهة الشأن أي شهرته ورفعته عند النفوس وهي عقلية لأنها ترجع لاستعظام النفوس لصاحبها وكونه بحيث يبالي به وهذا غير محسوس فقد تبين اختلاف الجامع اهـ منه **(قوله: الرقاد)** أي النوم على أن يكون المرقد مصدراً وتكون الاستعارة أصلية وينبني على غير ذلك نظر السعد **(قوله: الموت)** أي على كون المرقد مصدراً **(قوله: عدم ظهور الفعل)** لأن كلا من النائم والميت لا يظهر منه

فإنّ المستعار منه كسر الزجاجة وهو حسي والمستعار له التبليغ والجامع التأثير وهما عقليان أو عكسه نحو إنا لما طغى الماء فإنّ المستعار له كثرة الماء وهو حسي والمستعار منه التكبر والجامع الاستعلاء المفرط وهما عقليان. قال:

واللفظ إن جنسا فقل أصليه وتبعية لدى الوصفية
والفعل والحرف كحال الصوفي ينطق أنه المنيب الموفي

أقول: تنقسم الاستعارة باعتبار اللفظ إلى أصلية وتبعية فإن كان المستعار اسم جنس فالاستعارة أصلية نحو رأيت أسدً في الحمام وإن كان صفة نحو الحال ناطقة بكذا أو فعلاً نحو نطقت الحال بكذا ومنه مثال المصنف أو حرفاً نحو: ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨] فاستعارة تبعية للاستعارة الأصلية المقدّرة في مصدر المشتق اسماً أو فعلاً وللتشبيه في متعلق الحرف. قال:

فعل والمراد الفعل الاختياري المعتد به فلا يرد أن النائم يصدر منه فعل صبان **(قوله: كسر الزجاجة)** أي ونحوهما مما لا يلتئم بعد الكسر وقوله وهو حسي أي باعتبار متعلقة اهـ منه **(قوله: والتبليغ)** والمعنى أبن الأمر إبانة لا تنمحي كما لا يلتئم كسر الزجاجة اهـ مطوّل وقوله ابن الأمر أي أظهره ووضحه **(قوله: والجامع التأثير)** أي وهو أمر مشترك بين الطرفين فالتبليغ فيه تأثير وهو بيان لا يعود معه المؤثر فيه أي المبين إلى الحالة التي كان عليها قبل التأثير فإن المبين لا يعود إلى الخفاء الذي كان عليه قبل البيان اهـ صبان وقوله فإن المبين أي بالتبليغ النبوي **(قوله: وهما)** أي المستعار له والجامع **(قوله: فإن المستعار له)** أي الذي استعير له لفظ الطغيان وأخذ منه اهـ يعقوبي **(قوله: وهو حسي)** لأنّ الكثرة وجود أجزاء كثيرة للماء والوجود للأجرام حسي باعتبار ذاتها اهـ منه **(قوله: التكبر)** أي عدّ الشخص نفسه كبيراً ذا رفعة إما مع الإتيان بما يدل عليها أو باعتقادها ولو لم تكن اهـ منه **(قوله: المفرط)** أي الزائد على الحدّ **(قوله: وهما عقليان)** أي المستعار منه والجامع. أما عقلية التكبر فظاهرة وأما عقلية الجامع فلأنه بمعنى طلب العلوّ قال الصبان وهو اعتباري في الماء كما ترى **(قوله: واللفظ)** أي المستعار (قوله: إن جنساً) أي إن كان اسم جنس وسيأتي بيانه **(قوله: فقل أصلية)** أي قل في تسمية هذا اللفظ استعارة أصلية (قوله: وتبعية) الظاهر عطفه على أصلية أي وقل هو استعارة تبعية وقوله لدى الوصفية أي عند وجود الوصفية فيه أي عند كونه وصفاً وقوله والفعل والحرف الظاهر أنّ المراد بهما الفعلية والحرفية أي وعند الفعلية والحرفية أي كون اللفظ فعلاً أو حرفاً تأمل (قوله: أنه) أي بأنه **(قوله: المنيب)** أي الراجع إلى الله تعالى عن كل ما يفرقه عنه من شهوات النفوس وقوله الموفي أي بحقوق التكليف المؤدّي للعهد الذي أخذ عليه بأن يتبع أمر مولاه ما استطاع اهـ ع ق **(قوله: الاستعارة)** إن كانت بمعنى اللفظ كان في قوله باعتبار اللفظ أي المستعار وضع الظاهر موضع المضمر وكأنه قال باعتبار نفسها وإن كانت بالمعنى المصدري فالأمر ظاهر **(قوله: اسم جنس)** هو هنا ما دلّ على ذات صالحة للصدق على كثيرين من غير اعتبار وصف والمراد بالذات في هذا المقام ما يستقلّ بالمفهومية عيناً كان أو معنى كأسد وضرب فخرج بصالحة الخ العلم والمضمر والإشارة بقولنا من غير الخ المشتقات واحترزنا بهنا عنه باصطلاح النحاة وهو النكرة الشاملة للمشتق والجامد إذ يلزم على إرادته خروج استعارة علم الجنس ودخول استعارة المشتق مع أنّ الأولى أصلية والثانية تبعية أفاده الدسوقي **(قوله: أصلية)** لأنها ليست تابعة لأمر آخر أو لأنها أصل للاستعارة التبعية اهـ أطول اهـ صبان **(قوله: صفة)** أفاد به أنّ المراد باسم الجنس الجامد وقد بيناه **(قوله: نحو الحال الخ)** أي نحو ناطقة مما ذكر وكذا نظيره **(قوله: تبعية للاستعارة الخ)** أفاد به وجه تسميتها تبعية وهو كونها تابعة لما ذكر ومتفرّعة عنه **(قوله: في مصدر المشتق)** هو النطق في الأمثلة فيقدّر تشبيه الدلالة بالنطق واستعارة النطق لها ثم يشتق منه ناطقة ونطقت وينطق **(قوله: وللتشبيه في متعلق الحرف)** أي في متعلق معنى الحرف وهو معنى كلي يعبر بداله عن معنى الحرف عند تفسيره كما في قولنا من معناها الابتداء وليس هذا معنى الحرف وإلا لكان اسماً لأنّ الإسمية والحرفية إنما هما باعتبار استقلال المعنى وعدمه وبيان تبعيتها للتشبيه في مثال الشارح أنا قدّرنا تشبيه مطلق ترتب نحو العداوة والحزن من كلّ ما لا يناسب كونه علة بمطلق ترتب العلة الغائية بجامع مطلق الترتب فسرى التشبيه للجزئيات فاستعيرت اللام من جزئي من المشبه به لجزئي من المشبه وإنما كانت الاستعارة تبعية في المشتقات لأنّ المصدر الدال على المعنى القائم بالذات لما كان معناه معيناً والذات مبهمة كان هو المقصود الأهمّ الجدير بأن يعتبر فيه التشبيه وإلا لذكرت الألفاظ الدالة على نفس الذوات دون ما يقوم بها من الصفات بأن

وأطلقت وهي التي لم تقترن ... بوصف أو تفريع أمر فاستبن
وجردت بلائق بالفصل ... ورشحت بلائق بالأصل
نحو ارتقى إلى سماء القدس ... ففاق من خلف أرض الحس
أبلغها الترشيح لابتنائه ... على تناسي التشبيه وانتفائه

أقول: تنقسم الاستعارة باعتبار ذكر ما يلائم الطرفين وعدمه إلى مطلقة وهي التي لم تقترن بشيء من ملائمات المستعار منه والمستعار له نحو رأيت أسداً إذا كانت القرينة حالية وإلى مجردة وهي ما اقترنت بما يلائم المستعار له نحو رأيت أسداً يرمي إذا كانت القرينة حالية لأن التجريد كالترشيح إنما يكون بعد تمام الاستعارة وإلى مرشحة وهي ما اقترنت بما يلائم المستعار منه نحو رأيت أسداً له لبد والقرينة حالية. ومنه مثال المصنف فإن الإرتقاء وهو التصاعد من سفل إلى علو يلائم السماء المستعار لحضرة القدس ولا يخفى ما في ارتقى وفاق من الأصلية والتبعية والترشيح حيث استعير الارتقاء لانتقال

يقال مكان فيه الرقاد أو ذات لها قيام مثلاً أفاده السعد وفي الفعل لأنّ معناه لما اشتمل على النسبة الغير المستقلة بالمفهومية كان تمام معنى الفعل غير مستقل لأن المركب من المستقل وغيره غير مستقل وغير المستقل لا يصلح للحكم عليه بالموصوفية فاعتبرنا التشبيه والاستعارة أوّلاً في المصدر وفي الحرف لأنه لما وضعه الواضع ليفيد معنى نسبياً كالابتداء في من مثلاً ليتوصل به إلى حال متعلقه المخصوص كالسير والبصرة لم يصح الحكم على مدلوله لقصده لغيره وإنما يحكم على الابتداء عند قطعه عما اعتبر في الحرف لأنه لازم للمقصود بالحرف لزوم الأعم للأخص قاله الصبان وقوله لأنه لازم الخ تعليل لمحذوف أي وإنما تبعت استعارة الحرف الحكم على متعلقه العام لأنه الخ تأمل **(قوله: وأطلقت)** أي عن التقييد بما يلائم أحد الطرفين وتسمى حينئذٍ مطلقة موافقة لهذا المعنى ع ق وكذا يقال في جردت ورشحت **(قوله: بوصف)** أي يلائم أحد الطرفين والمراد به الصفة المعنوية التي هي معنى قائم بالغير سواء دل عليها نعت نحوي أو غيره **(قوله: أو تفريع أمر)** أي ذكر حكم ينبني على المستعار له أو منه وإن لم يكن بصيغة تفريع وبهذا يندفع ما أورد من أن السكاكي ذكر في لطائف ﴿يَٰٓأَرۡضُ ٱبۡلَعِي مَآءَكِ﴾ [هود: ٤٤] الآية أن الخطاب في ماءك ترشيح وليس الخطاب وصفاً ولا تفريع كلام واعتبار الوصف الضمني بالمخاطبة تعسف لا يصار إليه اهـ صبان بتصرف **(قوله: فاستبن)** أي اطلب بيان الأمور وحقائقها **(قوله: بلائق)** أي موافق **(قوله: القدس)** هو عبارة عن إدراك نزاهة الرب عن كل ما لا يليق أو عن الاتصاف بالتقدس عن رعونات النفوس وشهوات العاجلة **(قوله: أبلغها)** أي الأمور الثلاثة المأخوذ منها أقسام الاستعارة أي أقوى في البلاغة وأنسب بمقتضى حال الاستعارة وهو حال إيراد المبالغة في التشبيه لأنه يقوّيها وليس المراد أنه أقوى في المبالغة في التشبيه لأنه مفاد بإفادة حقيقته فلا حاجة لذكره أفاده الدسوقي ويبعد ما نفاه أيضاً عدم شرط أفعل التفضيل عليه **(قوله: على تناسي التشبيه)** أي إظهار نسيانه ومعاملته المنسيّ والمراد على شدّة تناسيه وإلا فأصل الاستعارة مبني على تناسيه أيضاً اهـ صبان والشبه بفتح الشين مشدّدة وسكون الباء ضرورة بمعنى المشابهة هذا هو الظاهر وكسر الشين مشدّدة فيه بعدلا حواجه إلى التقدير تأمّل **(قوله: وانتفائه)** أي ودعوى انتفائه والعطف من عطف اللازم على الظاهر **(قوله: يلائم)** أي يناسب **(قوله: الطرفين)** أي المستعار منه والمستعار له وهما المسميان في التشبيه المشبه والمشبه به **(قوله: وهي التي الخ)** الواو في والمستعار له بمعنى أو كما لا يخفى وحينئذٍ فيصدق بما إذا لم تقترن بشيء أصلاً وبما إذا اقترنت بما يلائمهما نحو رأيت أسداً مسرعاً ومقذف في البيت الآتي على أحد وجهيه **(قوله: إذا كانت القرينة الخ)** ليس قيداً في تحقق الإطلاق لعدم توقفه على ما ذكر بل في تحقق الاستعارة أي وإنما تتحقق الاستعارة بمجرد هذا اللفظ إذا الخ وأما قوله إذا كانت الآتي فهو قيد في تحقق التجريد كما يفيده التعليل بعده **(قوله: مجردة)** لتجردها عما يقوّيها من الإطلاق أو ترشيح يعقوبي **(قوله: نحو رأيت أسداً يرمي)** هذا مثال الوصف ومثال التفريع رأيت أسداً فاستعرت منه سيفاً ع ق **(قوله: لأن التجريد الخ)** أي فإذا اعتبر يرمي قرينة لا يعدّ تجريداً وهذا تعليل لمحذوف واضح **(قوله: نحو رأيت أسداً له لبد)** ومثال التفريع رأيت اليوم في السوق أسداً فأفجعتني أنيابه ع ق ومنه الخطاب السابق في يا أرض الخ كما مرّ **(قوله: والقرينة الخ)** كالأول **(قوله: فإن الرقيّ الخ)** الذي يظهر من كلامه أن المستعار منه هو معنى السماء والمستعار له أعلى مراتب القدس فيكون الرقيّ ترشيحاً هو المناسب الذي لا ينبغي العدول عنه **(قوله: الأصلية)** أي في المصدر وهو الإرتقاء وقوله والتبعية أي في الفعل وهو

حال السالك من حال إلى حال أعلى منه وفاق بمعنى علا وهو مما يلائم المستعار منه وأما بقية البيت فاستعارة مجردة حيث استعير الأرض للصفات الدنيئة والحس يلائمها لإدراكها به فمن فاعل ارتقى أي ارتقى إلى حضرة المكوّن من غاب من الأكوان ومراد المصنف بالفصل المستعار له وبالأصل المستعار منه وقد يجتمع الترشيح والتجريد في كلام واحد كقوله:

لدى أسد شاكي السلاح مقذف له لبد أظفاره لم تقلم

فالسلاح للتجريد والأظفار للترشيح والترشيح أبلغ من التجريد لأنه مبني على تناسي التشبيه والإطلاق أبلغ من التجريد والتجريد مع الترشيح متكافئان ثم إنّ عدم ورود الترشيح في كتاب اللّه تعالى على ما زعمه بعضهم لا ينافي الأبلغية المذكورة كما لا يخفى لأن ذكر غيره لأهمية عرضية لا يقتضي عدم هذه المزية الذاتية ومن عرف موقع الكلام هان عليه هذا المقام.

ارتقى وقوله حيث استعير الخ أي واشتق من الإرتقاء بمعنى الانتقال ارتقى بمعنى انتقل والحيثية للتعليل **(قوله: شاكي)** أي تام وقوله مقذف أي مرمى به كثيراً في الحروب والوقائع فيكون تجريداً أو مرمى باللحم فلا يكون واحداً منهما ولذا لم يتكلم عليه الشارح **(قوله: من التجريد)** أي والإطلاق لكن إنما يظهر التفضيل على التجريد إذا جعل أبلغ من باب الحذف والإيصال أي أبلغ كلامه وإلا فلا تأمل **(قوله: والتجريد الخ)** فهما في حكم الإطلاق **(قوله: عرضية)** نسبة للعارض على غير قياس وهي من نسبة الخاصّ للعام أو الشيء لنفسه مبالغة **(قوله: المقام)** أي مقام عدم وجوده في القرآن مع أهميته.

فـصـل

في التحقيقية والعقلية

وذات معـنـى ثـابـت بـحـسـن أو عـقـل فـتـحـقـيـقـيـة كـذا رأوا
كـأشـرقـت بـصـائـر الـصـوفـيـه بـنـور شـمـس الـحـضـرة الـقـدسـيـه

أقول: قسم الاستعارة إلى تحقيقية وتخييلية فمراده بالعقلية التخييلية بدليل المقابلة فالاستعارة إن تحقق معناها حساً نحو رأيت أسداً في الحمام أو عقلاً نحو: ﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦] فإن المستعار له قواعد الدين وهي محققة عقلاً فالاستعارة تحقيقية وإن لم يتحقق لا حساً ولا عقلاً بل كان أمراً متوهماً فالاستعارة تخييلية كالأظفار في أنشبت المنية أظفارها كما سيأتي آنفا في كلامه فقوله كأشرقت الخ مثال للاستعارة التحقيقية المتحقق معناها عقلا إذ المستعار منه الاستنارة بالنور المحسوس والمستعار له انشراح الصدر واتساعه وهو أمر محقق عقلاً وكذا الشمس فإن المستعار له المعارف الربانية.

فـصـل
في الاستعارة التحقيقية والعقلية

في نسخة إسقاط لفظ العقلية وقد اعتمد الشارح نسخة ذكرها مفسراً لها فيما بعد بالتخييلية بانياً على اعتبار المنطوق في التحقيقية والمفهوم في التخييلية ليكون الفصل مستوفياً للتقسيم المشهور عن السكاكي واعتمد المصنف نسخة إسقاطها فجعل الفصل قاصراً على التحقيقية وادّعى أنّ قسيمها وهو التخييلية مذكور في الفصل بعده وصنيع الشارح هو الجدير بالقبول لأنّ التخييلية المذكورة فيما بعد بمعنى إثبات لازم المشبه به للمشبه وليست بهذا المعنى قسيماً للتحقيقية بل قسيمها ما سيذكره الشارح وسنوضحه كما اشتهر نقله عن السكاكي في صغار الكتب وكبارها **(قوله: وذات معنى الخ)** هو المستعار له والباء في بحسن بمعنى في ومعنى ثبوته في الحسن إدراك الحسن إياه بأن يكون المعنى الذي أريد بها وأطلق لفظها عليه أمراً معلوماً يمكن أن ينصّ عليه ويشار إليه إشارة حسية وكذا يقال في أو عقل **(قوله: كأشرقت الخ)** المعنى على ما ذكره الشارح انشرحت واتسعت قلوب الصوفية بنور معارف مكان الحضور والشهود وهو الكيفية التي تقتضي وجود المعرفة وهي حالة المطهرين من رعونات النفس فالحضرة القدسية معناها عليه ما ذكره وسيأتي تتميم المقام عند الكلام على عبارة الشارح **(قوله: فالاستعارة الخ)** الفاء فصيحة **(قوله: وإن لم الخ)** مفهوم المصنف **(قوله: كالأظفار الخ)** فإنها مستعارة لأمر متخيل وذلك أنه لما شبهت المنية بالسبع في الاغتيال أخذ الوهم في تصويرها بصورته واختراع لوازمه لها فاخترع لها مثل صورة أظفار ثم أطلق على ذلك المثل لفظ الأظفار على سبيل الاستعارة التصريحية والقرينة إضافتها إلى المنية وسيأتي تتميم الكلام على التخييلية عند الكلام على مذهب السكاكي في المكنية **(قوله: كما سيأتي آنفاً الخ)** لم يأت هذا للمصنف وإنما الشارح فهم خلاف المقصود من قول المصنف الآتي وذكر لازم الخ فأحال عليه هنا وسيأتي بيان المقصود مع ما في فهم الشارح **(قوله: إذ المستعار منه)** أي المعنى الذي استعير منه لفظ الإشراق وقوله والمستعار له الخ لكن ينبغي ارتكاب التجريد عن الصدر لئلا يتكرر مع البصيرة تأمل **(قوله: وكذا الشمس)** أي أنها استعارة لمعنى متحقق عقلاً وقوله فإن الخ أي وهي أمر متحقق عقلاً فقوله فإن الخ تعليل لمفاد قوله وكذا والنور ترشيح لاستعارة الشمس والحضرة على هذا معناها ما علمته ويحتمل أنه لا استعارة في لفظ الشمس وأن إضافتها للحضرة من إضافة المشبه به إلى المشبه بناء على أن المراد بالحضرة القدسية المعرفة المتعلقة بعظمة الرب وتقدّسه عما لا يليق بجلاله بناء على أن لفظ الحضرة نقل من معنى الحضور والشهود الحسي إليها في عرف الصوفية والنور حينئذٍ ترشيح للتشبيه من ع ق مع زيادة **(قوله: الربانية)** أي المتعلقة بالرب تعالى وتقدّس.

فصل

في المكنية

وحيث تشبيه بنفس أضمرا وما سوى مشبه لم يذكرا
ودلّ لازم لما شبه به فذلك التشبيه عند المنتبه
يعرف باستعارة الكناية وذكر لازم بتخييلية
كأنشبت منية أظفارها وأشرقت حضرتنا أنوارها

أقول: إذا لم يذكر شيء من أركان التشبيه سوى المشبه ودل على المشبه به بذكر لازمه قيل لذلك التشبيه المضمر في النفس أي الذي لم يدلّ عليه بأداته استعارة بالكناية ويسمى اللازم استعارة تخييلية لأنّ معناها لم يكن محققاً لا حساً ولا عقلاً كأظفار المنية في قولنا أنشبت المنية أظفارها فإن الأظفار مستعملة في شيء متوهم للمنية أي الموت شبيه بالأظفار الحقيقية وتبع المصنف الأصل في جعل التشبيه استعارة

فصل

في بيان الاستعارة بالكناية

(قوله: وحيث الخ) اسم شرط حذفت منه ما للضرورة وشرطه محذوف يدل عليه أضمرا وجوابه قوله فلذلك الخ والباء في نفس بمعنى في والواو في وما للحال ويذكر المؤكد على قلة بالنون الخفيفة المنقلبة ألفاً في الوقف **(قوله: ودل)** عطف على جملة وما الخ وقوله لازم أي مذكور مع المشبه به ويكون كمال المشبه به أو قوامه في وجه الشبه ليخيل أن المشبه من جنس المشبه به الأوّل في المثال الأوّل والثاني في الثاني كما سيظهر ولما الخ متعلق بلازم وصلة دل محذوفة أي عليه **(قوله: المنتبه)** أي لمناسبة التسامر الاصطلاحية ع ق **(قوله: باستعارة الكناية)** أما تسميته بالكناية أو بالمكنى عنها أو نحو ذلك فلأنّ ذلك التشبيه لم يصرح به وما لا يصرح به وفهم فهو مكنى عنه وأما تسميته استعارة فمجرّد اصطلاح أو لأن من شأن التشبيه ابتناء الاستعارة عليه ع ق **(قوله: بتخييلية)** أي يسمى بتخييلية أي باستعارة تخييلية أما تسمية ذكر اللازم استعارة فلأن ذلك اللازم استعير أي نقل من المشبه به وجعل متعلقاً بالمشبه وأما تسميته تخييلية فلأن المتكلم خيل به للسامع كون المشبه نفس المشبه به فعلى هذا ليس الاستعارة بالكناية والتخييلية إلا فعلين لأن الأولى تشبيه في النفس فهو فعل نفسي والثانية ذكر اللازم وهو فعل أيضاً فليسا من الاستعارة بمعنى الكلمة ففي تسميتها استعارة تسمح ع ق مع تصرف وزيادة **(قوله: كأنشبت)** أي علقت والمنية الموت ففي هذا الكلام تشبيه المنية بالسبع في اغتيال النفوس وأخذها قهراً من غير تفرقة بين نفاع وضرار وفيه ذكر لازم المشبه به الذي هو الأظفار وهو الدال على تشبيه المنية بذي الأظفار الذي هو السبع فتشبيه المنية بالسبع في النفس استعارة بالكناية وذكر الأظفار تخييل ع ق واللازم هنا وهو الأظفار لا يكمل وجه الشبه في المشبه به بدونه فهو وإن أمكن منه بدون الأظفار لكنه يكون ناقصاً **(قوله: وأشرقت)** إما على معناه وهو ضاءت فأنوارها على نزع الخافض أي بأنوارها أو مضمن معنى أظهرت فأنوارها مفعولة ذكرهما المصنف في شرحه والثاني أولى فلا وجه لجريان الشارح فيما بعد على الأولى والحضرة المعرفة شبهت الحضرة بالشمس بجامع كشف الخفيات وأضمر التشبيه في النفس استعارة بالكناية وإثبات إشراق الأنوار الذي هو لازم للشمس تخييل ع ق واللازم هنا به قوام المشبه به في وجه الشبه إذ لا تكشف الشمس الخفيات إلا بضوئها بالأنوار أو بإظهار الأنوار تأمل **(قوله: ويسمى اللازم الخ)** هذا انتقال من مذهب الخطيب لمذهب السكاكي فالمناسب ويسمى إثبات أو ذكر اللازم استعارة تخييلية مع الإعراض عن التعليل بعد لأنه لا يناسب هنا إذ الأظفار على ما هنا ليس مستعملاً في أمر متوهم بل في معناه الحقيقي وإنما المجاز

بالكناية والحق أنها لفظ المشبه به المستعمل في المشبه المضمر في النفس المرموز إليه بلازمه كلفظ السبع هنا إذ الاستعارة اللفظ المستعمل في غير ما وضع له أو استعماله والتشبيه ليس واحداً منهما وقيل إنها لفظ المشبه المستعمل في المشبه به بادعاء أنه عينه وهذا مذهب السكاكي وهو مردود كالأول والثاني مذهب السلف وهو المختار وقوله أشرقت بعد ما قبله شاهد ثان حيث شبه الحضرة بالشمس تشبيهاً مضمراً في النفس وأثبت ما هو من لوازم المشبه به وهو الأنوار المنصوب على نزع الخافض.

في الإثبات وعجيب من مثل الشارح غفلته عن هذا مع تمام وضوحه **(قوله: المستعمل)** بالرفع صفة اللفظ وقوله في النفس أي عند النفس فلا محذور وقوله المرموز بالرفع صفة للفظ أيضاً وقوله بذكر لازمه أي مثبتاً للمشبه ويسمى إثباته استعارة تخييلية كما هو عند الخطيب وقوله كلفظ السبع أي المستعمل في المنية في النفس المرموز إليه بذكر لازمه وهو الأظفار **(قوله: إذ الاستعارة الخ)** تعليل لقوله والحق الخ ووجه تسمية اللفظ المذكور على المذهب الثاني استعارة بالكناية ظاهر أما الاستعارة فلأن لفظ المشبه به قد استعمل في المشبه الذي هو غير ما وضع له لعلاقة المشابهة وأما الكناية فلأنه لم يصرح بالمستعار بل دل عليه بذكر خواصه ولوازمه والكناية في اللغة الخفاء قاله الملوي **(قوله: وقيل إنها الخ)** حاصل المذهب أن يجعل للمشبه به فردان حقيقي وادّعائي هو نفس المشبه مدعي كونه فرداً من المشبه به ويستعار لفظ المشبه للمشبه به الإدّعائي فالاستعارة هي لفظ المشبه المستعمل في المشبه به بادّعاء أن المشبه عين المشبه به وإنكار أن يكون شيئاً آخر بقرينة إضافة ملائم المشبه به إليه ففي قولنا أنشبت المنية أظفارها بزيد يجعل الاستعارة هي المنية المستعملة في السبع بادّعاء السبعية لها وإنكار أن تكون شيئاً آخر غير السبع بقرينة إضافة الأظفار التي هي من خواص السبع إليها ثم إن ما أضيف إلى المشبه من خواص المشبه به يسمى عنده تخييلية على ما مر إيضاحه في أظفار المنية فالمكنية عنده كغيره لا تفارق التخييلية ويخالف غيره في أن التخييلية تنفرد عنده عن المكنية كما في قولك أظفار المنية الشبيهة بالسبع أهلكت فلاناً وغيره لا يقول بالإنفراد ويقول إن الإثبات في مثل هذا ترشيح للتشبيه تأمل **(قوله: المستعمل)** بالرفع صفة للفظ وقوله بادّعاء الباء للسببية **(قوله: وهو مردود)** أي بأن لفظ المشبه مستعمل فيما وضع له تحقيقاً للقطع بأنّ المراد بالمنية هو الموت لا غير غاية الأمر أنا ادعينا اتحاد الموت بالسبع والاستعارة ليست كذلك لأنه فسرها بأن تذكر أحد طرفي التشبيه وتريد الطرف الآخر من الأصل والسعد مع زيادة (قوله: شاهد) الأولى مثال **(قوله: وهو الأنوار)** والإشراق ترشيح واعتبر ع ق اللازم الإشراق المضاف للأنوار كما مرّ وكل صحيح وعلى كل فاللازم مقوّم كما لا يخفى.

فـصـل

في تحسين الاستعارة

محسن استعارة تدريه برعي وجه الحسن للتشبيه
والبعد عن رائحة التشبيه في لفظ وليس الوجه ألغازاً قفى

أقول: حسن الاستعارة إنما يكون برعاية جهات حسن التشبيه بأن يكون وجه الشبه شاملاً للطرفين والتشبيه وافياً بما علق به من الغرض وبأن لا يشم رائحته لفظاً لأن ذلك يبطل الغرض من الاستعارة أعني ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به ولذلك اشترط أن يكون ما به المشابهة بين الطرفين جلياً

فـصـل
في تحسين الاستعارة

أي في شرائط حسنها (**قوله: محسن**) الظاهر أنه بفتح السين أي الاستعارة المحسنة أي التي حسنها المتكلم بدليل الباء في برعي إذ الذي يدري بالرعي إنما هو مفتوح السين لا مكسورها إذ هو نفس الرعي وما بعده اللهم إلا أن يقال إنّ المراد تدريه بهذا اللفظ الدال عليه وفيه من البعد ما لا يطاق تأمل (**قوله: للتشبيه**) حال من وجه (**قوله: وليس الوجه الخ**) معطوف باعتبار معناه على رعي أي وعدم كون الوجه ألغازاً وغير هذا بعيد (**قوله: قفى**) أي اتبع ذلك الشرط وعمل بمقتضاه ع ق (**قوله: بأن يكون**) الظاهر أنّ الباء بمعنى الكاف وهو كثير في عبارة غيره إذ ما ذكره ليس جميع الجهات وقوله شاملاً الخ أي ظاهر الشمول أو شاملاً تحقيقاً وإلاّ فشمول وجه الشبه ولو ادعاء مما يتوقف عليه أصل التشبيه لا حسنه أفاده الصبان عن الأطول (**قوله: والتشبيه**) أي الذي انبنت عليه الاستعارة (**قوله: من الغرض**) أي الغرض من التشبيه كتقرير حال المشبه فإذا قلت مثلاً رأيت راقماً على الماء بالسوق تعني إنساناً لا يحصل من سعيه على طائل حسنت هذه الاستعارة لوفاء التشبيه المبنية هي عليه بالغرض وهو تقرير حال المشبه لكون وجه الشبه في المشبه به أظهر وأقوى ولو قلت رأيت راسماً في قرطاس مبتل في السوق ونصبت القرينة على أنك تريد إنساناً لا يحصل على طائل من سعيه لم يحسن لعدم إفادة التشبيه المبني على الاستعارة الغرض على وجه الكمال إذ ليس وجه الشبه أتم في المشبه به ولا أظهر أفاده ع ق (**قوله: وبأن لا يشم الخ**) بأن يذكر في التركيب الذي وقعت فيه الاستعارة لفظ يدل على التشبيه كأن يذكر المشبه لا على وجه ينبئ عن التشبيه فقوله:

لا تعجبوا من بلا غلالته قد زرّ أزراره على القمر

استعارة انتفى فيها الحسن لأن استعار القمر لإنسان كالقمر وقد أشم رائحة التشبيه بذكر ضمير المشبه على وجه لا ينبئ عن التشبيه وكذلك قولك زيد أسد بناء على أنه استعارة أيضاً فإنه لا حسن فيهما لاشتمام الرائحة في الأولى بذكر المشبه وفي الثانية بذكر وجه الشبه وأما إن قلنا إنهما من باب التشبيه فليس ما فيهما من الإشمام المحترز عنه لأنهما ليسا باستعارة حتى يوصفا بحسن أو قبح وقوله لفظاً أي من جهة اللفظ أي لفظ المشبه أو الوجه وأما ذكر الأداة فالكلام معه تشبيه فليس مما نحن فيه وخرج به ما إذا كان الإشمام من جهة القرينة الدالة على وجه الشبه وأنه بسببه استعيرلفظ المشبه به للمشبه فإنّ ذلك لا ينافي الحسن وإلا لم توجد استعارة حسنة لأنها لا تخلو من إشمام رائحة التشبيه بالقرينة اهـ من ع ق (**قوله: لأن ذلك يبطل الغرض الخ**) لما في التشبيه من الدلالة على أن المشبه به أقوى في وجه الشبه فلا يتأتى ادعاء ما ذكر قال الصبان نقلاً عن سم إبطاله ينافي أنه من شرائط الحسن لا من شرائط الصحة فلعل المراد كمال الغرض اهـ (**قوله: ولذلك**) أي ولاشتراط أن لا يشم رائحة التشبيه لفظاً في حسن الاستعارة (**قوله: جلياً**) أي بنفسه أو بواسطة عرف عام أو

لئلا تصير الاستعارة ألغازاً أي كلاماً معمى كما لو قيل رأيت أسداً وتريد إنساناً أبخر إذ وجه الشبه بين الطرفين خفي فظهر أن التشبيه أعم محلاً إذ كل ما يتأتى فيه الاستعارة يتأتى فيه التشبيه من غير عكس لجواز أن يكون وجه الشبه غير جلي كما في المثال ولا منافاة بين هذا وبين اشتراط عدم ابتذال وجه الشبه أي بأن يكون بعيداً لأن البعد مما يقبل الشدة والضعف فالمراد أن لا يصل بعده إلى الألغاز.

خاص **(قوله: لئلا تصير الخ)** أي بانضمام خفاء الوجه إلى خفاء التشبيه الذي تضمنته الاستعارة لعدم وجود ما يدل عليه في لفظها. وحاصل وجه ترتب اشتراط جلاء الوجه في الحسن على ما قبله أنه إذا لم يكن في اللفظ ما يدل على التشبيه كان التشبيه خفياً فإذا انضم إلى خفائه خفاء وجه الشبه زاد الخفاء واشتدّ فتصير الاستعارة ألغازاً بخلاف ما إذا كان وجه الشبه جلياً إذ ليس فيه من الخفاء ما في ذاك أفاده الصبان عن سم ثم إن عبارة المصنف لا تفيد ترتب الشرط الأخير على ما قبله كما تفيده عبارة الأصل مع كونه ينبغي التنبيه عليه ولذا تعرض له الشارح ولو قال:

محسن رعى جهات الحسن في أصل ونفي شمه لفظاً قفي
ولاشتراطه يوصي بالجلا في الوجه إذ بدونه لن تقبلا

لوفي بما وفي به الأصل تأمل **(قوله: فظهر)** أي باشتراط جلاء الوجه في حسن الاستعارة **(قوله: أعم محلا)** تبع الشارح الأصل قال الصبان نقلاً عن الأطول الأعم إذا أطلق ينصرف إلى الأعم المطلق ولم يظهر مما سبق إلا افتراق التشبيه عن الاستعارة ولا يظهر به مع ضميمة ما هو ظاهر من اجتماع التشبيه والاستعارة أنه أعم من الاستعارة ما لم يظهر أن الاستعارة لا تفارق التشبيه وهو لم يعلم بل سيعلم خلافه من أنه قد تتعين الاستعارة ولا يصلح التشبيه فيكون بينهما عموم من وجه وليس لك أن تحمل العموم عليه لأنه خلاف العبارة ومع ذلك لم يظهر مما سبق ولما في عبارته هذه من الخلل غيرها في الإيضاح إلى قوله وبهذا ظهر أنهما لا يجيئان في كل ما يجيء فيه التشبيه اهـ وقوله لا يجيئان أي التشبيه والاستعارة **(قوله: إذ كل ما يتأتى فيه الاستعارة الخ)** اعترض بأنه أراد بالثاني على وجه الحسن لم يكن كل ما تأتي فيه الاستعارة يأتي فيه التشبيه لجواز أن يكون التشبيه بين الطرفين قوياً حتى اتحدا وإن أراد مجرد الثاني على وجه الحسن أو لا فلا نسلم أنه ليس كل ما يتأتى الخ فإنه إذا كان وجه الشبه خفياً يتأتى فيه الاستعارة أيضاً لكن على وجه الحسن نقله الصبان عن سم.

فـصـل

في تركيب المجاز

مركب المجاز ما تحصلا	في نسبة أو مثل تمثيل جلا
وإن أتى استعارة مركب	فمثلاً يدعي ولا ينكب

أقول: قسم المجاز المركب إلى قسمين الأوّل ما تحصل أي تقدم في الإسناد الخبري. الثاني: ما استعمل فيما شبه بمعناه الأصلي وكان وجه الشبه فيه هيئة منتزعة من متعدد وهذا يسمى استعارة تمثيلية فقوله أو مثل تمثيل جلا أي ظهر مثل تشبيه التمثيل في الوجه نحو إني أراك تقدّم رجلاً وتؤخر أخرى المستعمل في تردّد شخص في أمر شبهت صورة تردده في الأمر بصورة من قام يمشي إلى أمر فترك المشي فتارة يقدم رجله وتارة يؤخرها فكل من الطرفين والجامع هيئة منتزعة من متعدد وهذا كما يسمى استعارة تمثيلية يسمى مثلاً أيضاً، وشرط هذه التسمية فشوّ الاستعمال في الاستعارة دون التشبيه ....

فـصـل
في المجاز المركب

(قوله: مركب المجاز الخ) خصص المصنف تبعاً للأصل المجاز المركب المقصود بالترجمة بالاستعارة التمثيلية قال السعد: وفي تخصيص المجاز المركب بالاستعارة نظر لأنه كما أن المفردات موضوعة بحسب الشخص فالمركبات موضوعة بحسب النوع فإذا استعمل المركب في غير ما وضع له فلا بد من أن يكون ذلك لعلاقة فإن كانت المشابهة فاستعارة وإلا فغير استعارة وهو كثير في الكلام كالجمل الخبرية التي لم تستعمل في الإخبار اهـ. ونحو ذلك:

هواي مع الركب اليمانين مصعد	جنيب وجثماني بمكة موثق

فإنه إخبار قصد به التحسر والتحزن. ولو قال المصنف:

هو استعارة وغيرها وقد	يدعي به العقليّ إذ عنهم ورد

لما توجه عليه شيء تأمل **(قوله: وإن أتى الخ)** فاعله مركب ومفعوله استعارة **(قوله: فيما)** أي في معنى وقوله بمعناه الأصلي أي الذي يدل عليه ذلك اللفظ بالمطابقة التي لا يحتاج معها إلى توسط قرينة **(قوله: تقدّم رجلاً)** أي مرة وقوله وتؤخر أخرى أي تؤخر تلك الرجل مرة أخرى فحذف من الأوّل مرة ومن الثاني المفعول وموصوف أخرى صبان **(قوله: فترك المشي)** أي الذهاب أي بالفعل فلا ينافي قوله فتارة الخ **(قوله: فتارة يقدم الخ)** أي يريد الذهاب فيقدم الخ وقوله وتارة يؤخرها أي لا يريد الذهاب فيؤخرها **(قوله: فكل من الطرفين)** هما الصورتان وقوله والجامع هو الإقدام تارة والإحجام أخرى **(قوله: منتزعة)** أي مأخوذة **(قوله: الاستعمال)** أي استعمال المجاز المركب وقوله في الاستعارة في بمعنى على أي على سبيل الاستعارة دون التشبيه وأصل هذه العبارة للسعد في تفسير كلام الأصل وعبارته مع الأصل ومتى فشا استعماله أي المجاز المركب كذلك أي على سبيل الاستعارة سمي مثلاً اهـ قال في الأطول ما ملخصه فسر الشارح يعني السعد بكونه على سبيل الاستعارة وجعله احترازاً عن شيوع استعماله على سبيل التشبيه أو في معناه الأصلي ويرد عليه أن شيوع الاستعمال على سبيل التشبيه أو في معناه الأصلي غير داخل في فشوّ المجاز المركب حتى يحترز عنه بقوله كذلك فالوجه أن المراد به عدم التغيير أي متى فشا كذلك من غير تغيير أو

فقوله ولا ينكب أي لا يحوّل اللفظ الدال على المشبه لوجوب بقاء الاستعارة على الهيئة التي يستحقها المشبه به.

تذكيراً وتأنيثاً وإفراداً وتثنية وجمعاً ولم يعدل عن هيئته في المورد لأجل المضرب وحينئذٍ يكون أشد اتصالاً بما بعده نقله الصبان وحينئذٍ كان على الشارح أن يقول بدل في الاستعارة الخ من غير تغيير تذكيراً الخ ويكون الكلام حينئذٍ أشد اتصالاً بما بعده وهو قوله فقوله الخ (**قوله: فقوله الخ**) تفريع على محذوف بعد قوله يسمى مثلاً أي فلا يغير عما كان عليه (**قوله: لوجوب بقاء الخ**) الأنسب لأنّ الأمثال لا تغير عما كانت عليه حال موردها لأن الوجوب المذكور إنما نشأ مما ذكر ولأنه الملائم لسابق الكلام على ما قررنا تأمل.

فصل

في تغيير الإعراب

ومنه ما إعرابه تغيرا بحذف لفظ أو زيادة ترى

أقول: من المجاز نوع آخر غير ما تقدّم وهو كل كلمة تغير إعرابها بحذف لفظ أو زيادته نحو: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢] أي أمره ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١] أي مثله على ما فيه فالحكم الأصلي لربك الجر ولمثل النصب فتغير بالحذف في الأول والزيادة في الثاني وإنما كان هذا النوع مغايراً لما تقدم لأن المجاز اللفظ المستعمل في غير ما وضع له أو استعماله والتغيير بمعنى التغير وليس واحداً منهما وردّ بعضهم هذا النوع إلى المجاز الإسنادي والحذف والزيادة بصدق كل منهما على الاسم والحرف فحذف الاسم تقدم في المثال وزيادته نحو: ﴿أَدْخِلُوٓاْ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ﴾ [غافر: ٤٦] إذ المراد فرعون نفسه وزيادة الحرف تقدمت في المثال ونقصه نحو: ﴿تَٱللَّهِ تَفْتَؤُاْ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٥] أي لا تفتؤ.

فصل

في تغيير الإعراب

المراد من التغيير أثره الذي هو التغير وفي الكلام حذف أي في بيان حكم تغيير الإعراب أي الحكم الذي ينشأ عنه وهو تسمية الكلمة التي تغير حكم إعرابها مجازاً تأمل **(قوله: ومنه الخ)** أي ومن جملة ما يسمى مجازاً لفظ تغير إعرابه بسبب حذف لفظ أو زيادة لفظ ومعنى تغير إعرابه أنه كان يستحق إعراباً ثم إنه عدل به عن ذلك الإعراب إلى إعراب آخر بسبب أحد الأمرين وقوله ترى نعت للزيادة مكمل به البيت ومعناه أن الزيادة لتغير حكم الإعراب هي التي ترى أي تحسن بخلاف التي يمكن تقديرها فلا عبرة بها ثم إن قوله بحذف لفظ الخ مخرج لتغير حكم إعراب غير في جاءني القوم غير زيد فإن حكم إعرابه كان الرفع على الوصفية فتغير إلى النصب على الاستثناء لكن لا بحذف لفظ أو زيادته بل لنقل غير من الوصفية إلى كونه أداة استثناء واحترز بالحذف المغير والزيادة المغيرة مما يتغير معهما الإعراب فلا يسمى اللفظ مع أحدهما مجازاً فالأول كقوله: وليل كموج البحر فإن رب محذوفة بعد الواو ولم يتغير الإعراب. والثاني كقوله فبما رحمة من الله فما زائدة للتقوية والإعراب لم يتغير بزيادتها من ع ق بتصرف وزيادة وقد أورد الصبان أمرين خارجين عن التعريف مع أنهما من النوع وأمراً داخلاً فيه مع أنه ليس من النوع فانظره إن شئت **(قوله: كل كلمة الخ)** قال ع ق: وإطلاق لفظ المجاز على نفس الكلمة المغيرة الإعراب أنسب من إطلاقه على نفس الإعراب المتغير إليه ليوافق إطلاقه في الباب السابق لأنه اسم للكلمة هنالك أيضاً فإن اعتبر أن إطلاقه على هذه الكلمة لمشابهتها لتلك في التحوّل عما هو أصلها كان إطلاق لفظ المجاز عليها مجازاً وإلا كان من باب الاشتراك اهـ **(قوله: على ما فيه)** أي من كون القول بزيادة الكاف أخذاً بالظاهر ويحتمل أن لا زيادة وأن الكلام كناية عن نفي المثل على ما تقدم في الكلام على البسملة **(قوله: فالحكم الأصلي الخ)** أي الذي كان يستحقه لولا هذه الزيادة وقد أشار بهذا إلى ما مر عن ع ق من معنى تغيير الإعراب **(قوله: والتغيير بمعنى الخ)** يقتضي كلامه أن الموصوف بكونه نوعاً آخر من المجاز هو التغيروهو ظاهر إن أريد بالتغير الإعراب المعنوي فيكون موافقاً لظاهر عبارة المفتاح لا إن أريد ما يتبادر من كلامه وهو تغير الإعراب إذ لم يقل به أحد تأمل وكان الأنسب بقاءه على ما سلكه المصنف كأصله لأنه الأنسب كما مر عن ع ق **(قوله: ورد بعضهم الخ)** إنما يظهر في نحو واسأل القرية ونحو أدخلوا آل فرعون لا في حذف الحرف ولا زيادته وانظر من أين له هذا فإني لم أره منصوصاً في أصوله.

الكناية

لفظ به لازم معناه قصد ... مع جواز قصده معه يرد

إلى اختصاص الوصف بالموصوف ... كالخير في العزلة يا ذا الصوفي

ونفس موصوف ووصف والغرض ... إيضاح اختصار أو صون عرض

أو انتفاء اللفظ لاستهجان ... ونحوه كاللمس والإتيان

أقول: قد عرف الكناية بأنها اللفظ الذي أريد به لازم معناه مع جواز إرادته نحو زيد طويل النجاد

الباب الثالث

الكناية

هي في اللغة مصدر كنيت عن كذا أو كنوت عنه إذا تركت التصريح به قاله السعد وفي الاصطلاح ما ذكره المصنف بقوله لفظ به الخ **(قوله: به)** متعلق بقصد ولازم مبتدأ خبره قصد ففي كلامه تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدإ وهو جائز على الأصح خلافاً لمن منعه **(قوله: مع جواز الخ)** أي يشترط في الكناية أن يكون قصد اللازم بها واقعاً مع جواز قصد ذلك المعنى الأصلي مع ذلك اللازم ع ق **(قوله: يرد إلى اختصاص الخ)** شروع في تقسيم الكناية أي يرد اللفظ المذكور إلى ذي اختصاص الخ أي إلى كناية أريد بها اختصاص الخ ومثل هذا يقال في قوله ونفس موصوف ووصف والمراد بالاختصاص في هذا المقام إثبات أمر لأمر أو نفيه عنه قاله السعد فهو مرادف للنسبة فهذا القسم هنا هو الثالث في الأصل وهو الكناية المطلوب بها نسبة وفي كلام المصنف التضمين **(قوله: في العزلة)** أي بشرطها المعلوم وهو أن تكون لقصد كف النفس عن المحرّمات والتفرّغ إلى العبادات على وجه الإخلاص قاله ع ق **(قوله: إيضاح)** أي للمقصود كما إذا كان المخاطب إنما يفهم المعنى بطريق الكناية لعلمه باللزوم ولو بالقرينة من غير أن يعلم الاسم الدال صراحة لانتفاء إدراك الوضع فتقول مثلاً لمن يفهم استلزام عرض القفا لمعنى البله ولو بالقرينة ولم يعلم اسم البله فلان عريض القفا اهـ ع ق **(قوله: اختصار)** أي يكون في الكناية دون التصريح كما إذا قصدت أن تحرض أحداً على الإتيان لفلان بكثير الحطب والقدور لكونه كثير الطبائخ كثير الأضياف فإنك تقول في التصريح فلان كثير إحراق الحطب كثير الطبائخ للأضياف فأعينوه بالحطب والقدور فإذا أردت الاختصار قلت فلان كثير الرماد فأعينوه فقد كنيت بكثرة الرماد عن كثرة الإحراق وعن كثرة الطبائخ بكثرة الأضياف مع الاختصار اهـ ع ق بتصرف **(قوله: أو صون)** ينبغي أن يكون المراد به ما هو أعم من صون اللسان عن الاسم وعكسه بأن يشمل الستر لعدم انبغاء التصريح ومثال الكناية لصون اللسان قولك لا يفعل هذا إلا الملعون على ألسنة جميع المسلمين كناية عن الشيطان ومثال العكس إنما يعطي هذا من يسأل فضله أهل السماء والأرض كناية عن الرب جلّ وعلا ذكره ع ق **(قوله: عرض)** أي الصون أي قصده فهو من باب الحذف والإيصال تأمل **(قوله: أريد به الخ)** أي إنه مستعمل في هذا اللازم مع جواز إرادة الموضوع له أفاده الصبان وهو إحدى طريقتين في الكناية وانظر بسط المقام هناك ثم هذا جرى على أنّ الكناية واسطة بين الحقيقة والمجاز **(قوله: مع جواز الخ)** قال في الأطول يرد أنّ استعمال مع في قوله مع جواز ليس كما ينبغي لأنّ إرادة لازم المعنى ليس تابعاً لجواز إرادته معه واستعمال مع يقتضي ذلك لأنها إنما تدخل على المتبوع فيكون ما قبلها تابعاً إلا أن يقال إنّ مع تدخل على المتبوع من المتشاركين وجواز إرادة معناه مع لازمه لم يشارك اللازم في الإرادة فتأمل من الصبان بإيضاح وكان المناسب للشارح أن يزيد معه بعد إرادته كما فعل الأصل لينبه على أنّ إرادة اللازم أصل وإرادة المعنى بتبعية إرادة اللازم ولينتقل منه إلى اللازم كما يفهم من قولنا جاء زيد مع عمرو ولهذا يقال جاء فلان مع الأمير ولا يقال جاء الأمير معه والممنوع هو الجمع بين المعنى ولازمه على وجه يكونان مقصودين استقلالاً، لا على وجه يكون أحدهما تابعاً للآخر ووسيلة إلى قصده وفهمه ذكره الصبان على الأطول أيضاً

فإنّ المراد لازم معناه وهو طول القامة ويجوز مع ذلك إرادة طول النجاد الذي هو المعنى الحقيقي وبهذا القيد فارقت المجاز لأنه لا بد من كون القرينة فيه مانعة عن إرادة المعنى الحقيقي نحو رأيت أسداً في الحمام ففي الحمام قرينة مانعة من إرادة المعنى الحقيقي وهو الحيوان المفترس كذا قالوا برمتهم. واعترض ذلك عصام الدين في كتابته على متن السمرقندية بما يعلم بمراجعته. وأجيب عن اعتراضه فيما كتبته على شرحه المذكور. وترد إلى أقسام ثلاثة: الأوّل: اختصاص الوصف بالموصوف كقولهم المجد بين ثوبيه والكرم بين برديه جعل إحاطة الثوبين والبردين بالوصفين كناية عن اختصاص الممدوح بهما ومن ذلك الخير في العزلة الخ كناية عن اختصاص الصوفي بها. الثاني ما يطلب بها نفس الموصوف كقولك جاء المضياف تريد زيداً لكثرة إقرائه للضيف حتى صار اختصاصه بذلك كاللازم ينتقل من المضياف إليه. الثالث: ما يطلب بها نفس الصفة نحو كثير الرماد كناية عن المضياف ونحو طويل النجاد كناية عن طول القامة. والأولى بعيدة لكثرة الوسائط والثانية قريبة لعدم الواسطة ثم الغرض من الكناية الإيضاح ....

(قوله: وبهذا القيد) هو قوله مع جواز الخ **(قوله: واعترض ذلك الخ)** حاصله أنّ الكناية يصح فيها إرادة الموضوع له لذاته بل ليتوسل به إلى الانتقال إلى المراد ففيها القرينة المانعة عن إرادته لذاته لا للتوسل والمجاز كذلك لا تمنع فيه القرينة إلا إرادته لذاته ويجوز إرادته للانتقال مثلاً جاءني أسد يرمي ليس فيه مع الأسد إلا الرمي الذي يمنع أن يكون المقصود لذاته السبع المعروف ولا يمنع أن يقصد الأسد للانتقال إلى الشجاع فلا يثبت المجاز متميزاً عن الكناية في شيء من الاستعمالات. وأجابوا عنه بما ملخصه أنه إن أراد بجواز إرادة الموضوع له مع المجازي للانتقال حضوره في الذهن وتصوّره للانتقال فلا بدع في ذلك لكن ليس هذا معنى إرادته مع الكنائي بل معناها قصد الإخبار به مع الكنائي وإن لم يكن مقصوداً بالذات بل لينتقل منه إلى الكنائي ومحل منع الجمع بين الحقيقة والمجاز عند ما نعيه إذا كانا مقصودين بالذات فلا اعتراض بأنّ هذا المعنى لا يتم على منع الجمع بين الحقيقة والمجاز وإن أراد أنّ الموضوع له يكون مخبراً به مع المجازي حتى يكون معنى قول القائل رأيت أسداً يرمي أنه رأى الأسد والرجل الشجاع فهو باطل فإن يرمي يمنع ذلك فعلم أنّ الكناية قد يراد منها الموضوع له مع لازمه بالفعل وقد لا وأنه عند إرادة الموضوع له ولازمه معاً في الكناية يكون اللفظ مستعملاً فيهما على أنّ الموضوع له غير مقصود بالذات ذكره الصبان في رسالته البيانية **(قوله: الأوّل اختصاص الخ)** تقدم ما يصححه من التقدير وقد مر أنّ هذا القسم هو المطلوب بها نسبة وقد يكون طرفا النسبة مذكورين صريحين فتنفرد الكناية في النسبة أو أحدهما مذكوراً صريحاً والآخر كناية فتجتمع مع الكناية عن الموصوف أو الصفة أو كلاهما مذكور كناية فتجتمع الثلاثة نقله الصبان عن الأطول **(قوله: المجد)** أي نيل الشرف والكرم ولا يكون إلا بالآباء أو كرم الآباء خاصة والكرم والحسب أعم من أن يكون من جهة الآباء أو نفس الرجل اهـ منه عنه **(قوله: بين ثوبيه)** يريد بالثوبين الرداء والإزار وكذا المراد بالبردين في قوله والكرم بين برديه اهـ منه **(قوله: جعل إحاطة الخ)** فإنّ الأمر إذا أثبت بين ما يختص بالرجل ويحويه من ثوبين ونحوهما فقد أثبت له **(قوله: عن اختصاص الممدوح بهما)** أي إثباتهما له **(قوله: كناية عن اختصاص الصوفي بها)** أي بالعزلة ولا وجه لهذا أصلاً ولعل تأنيث الضمير تحريف والأصل به أي الخير وحينئذٍ تكون الكناية بواسطة وذلك أنه يلزم من كون الخير في العزلة اختصاصها به ومن اختصاصها به اختصاص الصوفي به لأنه مختص بها والمختص بشيء مختص بما اختص به ذلك الشيء هذا والذي في شرح المصنف أنّ جعل العزلة ظرفاً للخير كناية عن تخصيصه بها وهو أقرب **(قوله: عن المضياف)** أي عن صفته وهي المضيافية **(قوله: والأولى)** وهي كثير الرماد وقد أشار إلى تقسيم هذا القسم إلى قسمين وترك ثالثاً سأذكره **(قوله: لكثرة الوسائط)** فإنه ينتقل من كثرة الرماد إلى كثرة إحراق الحطب تحت القدر ومنها إلى كثرة الطبائخ ومنها إلى كثرة الأكلة ومنها إلى كثرة الضيفان ومنها إلى المقصود وهو المضيافية ثم الظاهر أنّ المراد بالكثرة ما فوق الواحد نظير ما مر في التعقيد المعنوي **(قوله: والثانية)** وهي طويل النجاد. وبقي ما إذا اتحدت الواسطة وقد قال ع ق إن الكناية حينئذٍ ملحقة بالقريبة **(قوله: من الكناية)** أي من العدول عن التصريح إليها **(قوله:**

كطويل النجاد لطول القامة أو الاختصار كفلان مهزول الفصيل أي لكثرة نحو الأمّهات كناية عن كرمه أو الستر وهو المراد بالصون كأهل الدرا كناية عن الزوجة صيانة لها أو اختيار الفصحاء اللفظ لاستهجان المكنى عنه نحو: ﴿فَٱلۡـَٰٔنَ بَٰشِرُوهُنَّ﴾ [البقرة: ١٨٧] ونحو فلان لمس زوجته أو أتاها كناية عن المجامعة.

كطويل النجاد الخ) أي إذا كان المخاطب يعلم استلزام طول النجاد لمعنى طول القامة من غير أن يعلم اللفظ الدال على طول القامة لعدم إدراك الوضع **(قوله: كفلان الخ)** فإنه يغني عن قولك فلان ينحر أمّهات الأولاد من إبله كثيراً لكرمه تأمّل **(قوله: وهو المراد الخ)** علمت أنه ينبغي أن يراد به ما هو أعم **(قوله: أو اختيار)** تفسير للانتفاء في المصنف وقوله اللفظ أي لفظ الكناية.

فـصـل

في مراتب المجاز والكنى

ثم المجاز والكنى أبلغ من ... تصريح أو حقيقة كذا زكن
في الفنّ تقديم استعارة على ... تشبيه أيضاً باتفاق العقلا

أقول: المجاز أبلغ من الحقيقة والكناية أبلغ من التصريح لأنّ الانتقال فيهما من الملزوم إلى اللازم وهو كدعوى الشيء ببينة فإن وجود الملزوم يقتضي وجود اللازم لامتناع انفكاك الملزوم عن لازمه والاستعارة أبلغ من التشبيه لأنها نوع من المجاز والتشبيه حقيقة وقد علمت أن المجاز أبلغ منها والله أعلم.

فـصـل
في مراتب المجاز والكنى

(قوله: ثم المجاز) أي المرسل **(قوله: والكنى)** جمع كنية مراداً بها الكناية ع ق **(قوله: أبلغ)** أي أوكد في الإثبات وأنسب لمقام بيان المعنى اهـ منه والظاهر أن الواو بمعنى أو وأنه أشار إلى جواز كون أبلغ من المبالغة ومن البلاغة وفي الصبان على الأطول أنه من المبالغة لا غير ويمكن الجمع لمن تأمل **(قوله: من تصريح)** أي مقابل لها بحيث يؤدّي مؤدّاها وكذا يقال في الحقيقة **(قوله: كذا)** كما علمنا أبلغية المجاز الكناية والمجاز المرسل فيقدّمان على مقابليهما ع ق **(قوله: تقديم استعارة)** أي في الأبلغية **(قوله: على تشبيه)** أي يقابلها ويكون أصلاً لها **(قوله: أيضاً)** الظاهر أنه يغني عنه قوله كذا من قوله كذا زكن تأمل **(قوله: العقلا)** المراد بهم علماء البيان لأنهم الذين يظهر منهم الإجماع أو جميع العقلاء ويجعل إجماع أهل السليقة بحسب المعنى حيث يعتبرون هذه المعاني في موارد الكلام وإن لم يعلموا هذه الاصطلاحات أفاده الصبان عن الأطول **(قوله: لأنّ الانتقال الخ)** وذلك لأنّ اللفظ مجازاً كان أو كناية إذا سمع فأوّل ما يخطر منه معناه الأصلي فإذا دلت القرينة على عدم إرادته انتقل الذهن منه إلى ملابسه أفاده ع ق **(قوله: فإنّ وجود الملزوم)** أي الذي هو الملحوظ أوّلاً وقوله يقتضي وجود اللازم أي الذي هو المقصود وحينئذٍ فأنت حال الإتيان بالمجاز أو الكناية كأنك قد استدللت على وجود ملزومه فإذا قلت رعينا الغيث فكأنك قلت رعينا نباتاً وجد لوجود الغيث وإذا قلت زيد طويل النجاد فكأنك قلت زيد وجد طول قامته وجود طول نجاده تأمل **(قوله: وقد علمت الخ)** فيه أنّ الذي علم كذلك إنما هو المجاز المرسل لا الأعم فالمناسب أن يقول بدل قوله لأنها نوع الخ لأنها مبنية على تناسي التشبيه ودعوى أنّ المشبه فرد من أفراد المشبه به.

الفنّ الثالث

البـــديـــع

علـم بـه وجـوه تـحسيـن الـكـلام تـعـرف بـعـد رعـي سـابـق الـمـرام
ثـم وجـوه حـسـنـه ضـربـان بـحـسـب الألـفـاظ والـمـعـانـي

أقول: تقدّم أن فنّ البديع ليس جزءاً من البلاغة بل هو تابع لها فالنظر فيه فرع النظر فيها فلذلك أخر. وهو علم يعرف به وجوه تحسين الكلام بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة فقوله: علم خبر مبتدأ محذوف ودليل مفاده الترجمة وسابق المرام أي المطلوب السابق وهو المطابقة ووضوح الدلا لة اللذان هما مفادان للفنين قبله ثم وجوه التحسين. منها ما يتعلق باللفظ فيكسوه حسناً وجمالاً كالجناس التام. ومنها ما يتعلق بالمعنى كذلك كالمطابقة وسيأتي مثالهما وقدّم الألفاظ في البيت لأنها طريق للمعاني وأخر الكلام على ما يتعلق بها اهتماماً بشأن المعاني لأنها المقصودة أوّلاً بالذات وقصد الألفاظ عرضني.

الفنّ الثالث

البـــديـــع

هو لغة الغريب من بدع الشيء بالضم إذا كان غاية فيما هو فيه من علم أو غيره حتى صار غريباً أفاده بن **(قوله: علم)** تقدّم الكلام على ما يراد بالعلم في أوّل الفنّ الأوّل فراجعه **(قوله: وجوه تحسين الكلام)** أي المعاني التي يحسن الكلام بها وقوله تعرف أي تتصوّر وتعلم أعدادها بقدر الطاقة أفاده ع ق **(قوله: بعد رعي الخ)** متعلق بتحسين فقد أفاد أنّ هذه المحسنات إنما تعد محسنة بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة أفاده السعد **(قوله: حسنه)** أي الكلام البليغ وقوله ضربان أي نوعان وقوله بحسب الألفاظ أي بحسب تعلقها بكل فإذا أتى في اللفظ بمعنى حسن كأن يجمع فيه بين المتنافيين على وجه يصح كان ذلك من البديع المتعلق بالمعنى وسمي معنوياً وإذا أتى في معنى من المعاني بلفظ يستحسن كلفظين متجانسين لمعنيين مختلفين كان ذلك من البديع المتعلق باللفظ وسمي لفظياً اهـ ع ق **(قوله: ليس جزءاً الخ)** المناسب ليس متعلقاً بالبلاغة بل بتوابعها فالنظر فيه فرع النظر فيما يتعلق بها إذ عبارته تفيد أنّ الفنين الأوّلين جزء منها وأنّ نفس البديع تابع وليس كذلك بل الأوّلان متعلقان بها والثالث بتوابعها **(قوله: وهو علم الخ)** قد علمت الكلام عليه من حلّ المصنف.

الضرب الأوّل

المعـنوي

وعـدّ مـن ألـقـابـه الـمـطـابـقـه   تـشـابـه الأطـراف والـمـوافـقـه

أقول: تقدّم وجه تقديم الضرب المعنوي فمن ألقابه المطابقة وتسمى الطباق والتضادّ والتكافؤ وهو الجمع بين متقابلين في الجملة أي سواء كان مقابل ضدّين أو نقيضين أو عدم وملكة، ويكون بلفظين من نوع اسمين نحو: ﴿وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ﴾ [الكهف: ١٨] أو فعلين نحو: ﴿يُحْيِۦ وَيُمِيتُ﴾ [البقرة: ٢٥٨] أو حرفين نحو: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة: ٢٨٦] أو من نوعين نحو: ﴿أَوَمَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَٰهُ﴾ [الأنعام: ١٢٢]. والطباق قسمان: طباق الإيجاب كما مثل وطباق السلب وهو الجمع بين فعلين من نوع واحد أحدهما مثبت والآخر منفي أو أحدهما أمر والآخر نهي نحو: ﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ يَعْلَمُونَ ظَٰهِرًا﴾ [الروم: ٦، ٧] ﴿فَلَا تَخْشَوُاْ ٱلنَّاسَ وَٱخْشَوْنِ﴾ [المائدة: ٤٤] ومنها تشابه الأطراف وهو التناسب بين أول الكلام وآخره في المعنى نحو: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣].

الضرب الأوّل

المـعـنـوي

(قوله: ألقابه) أي ألقاب أنواعه إذ كل لقب لنوع لا أنها ألقاب لنوع واحد وقوله المطابقة أي النوع المسمى بها ع ق **(قوله: تشابه الأطراف الخ)** قال ع ق كان حقه لولا ضرورة الوزن تقديم الموافقة على تشابه الأطراف لأنه نوع من الموافقة والنوع الذي سماه الناظم بالموافقة اسمه المشهور مراعاة النظير ويسمى أيضاً التناسب والتوافق ومن اسم التوافق أخذ الناظم اسم الموافقة اهـ **(قوله: في الجملة)** أي يكون بينهما تقابل وتناف ولو في بعض الصور كما في الاعتبار كتقابل السكون وابتغاء الفضل في قوله تعالى: ﴿وَمِن رَّحْمَتِهِۦ جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لِتَسْكُنُواْ فِيهِ وَلِتَبْتَغُواْ مِن فَضْلِهِۦ﴾ [القصص: ٧٣] فإنّ ابتغاء الفضل وإن لم يكن مقابلاً للسكون لكنه يستلزم الحركة المضادّة للسكون فهو مقابل باعتبار ما يستلزم أفاده السعد وبن **(قوله: أي سواء الخ)** جعله تفسيراً لقوله في الجملة وهو لا يصح والصواب ما علمته تأمل **(قوله: تقابل ضدّين)** كتقابل البياض والسواد وقوله أو نقيضين كتقابل وجود ولا وجود وقوله أو عدم وملكة كتقابل العمى والبصر **(قوله: أيقاظاً)** جمع يقظ ككتف بمعنى يقظان وقوله وهم رقود أي نيام جمع راقد فإن اليقظة تشتمل على الإدراك بالحواس والنوم يشتمل على عدمه فبينهما شبه العدم والملكة باعتبار لازمهما والتضاد باعتبار أنفسهما لأن اليقظة عرض يقتضى الإدراك بالحواس والنوم عرض يمنع الإدراك وقد دل على كل منهما بالاسم بن **(قوله: يحيي ويميت)** فإن الإحياء والإماتة ولو صح اجتماعهما في ذات المحيي والمميت بين متعلقيهما العدم والملكة أو التضاد بناء على أن الموت عرض وجودي فالتنافي بينهما اعتباري اهـ منه **(قوله: لها ما الخ)** فإن في اللام معنى الانتفاع وفي على معنى التضرر قاله السعد **(قوله: ميتاً فأحييناه)** أي ضالاً فهديناه وقد عرفت وجه التقابل بين الإحياء والإماتة **(قوله: فعلين من نوع واحد)** أي معنى واحد كالعلم في المثال والأوضح فعلى مصدر واحد كما في السعد وبينهما تقابل الإيجاب والسلب قال سم ظاهر التقييد به إخراج غير الفعلين وفعل المصدرين فليراجع اهـ بن **(قوله: لا يعلمون)** أي الأمر الأخروي ويعلمون أي الأمر الدنيوي وحينئذٍ فالتنافي بحسب الظاهر أي بالنظر للفعلين في حدّ ذاتهما بقطع النظر عن متعلقهما وكذا يقال فيما بعد ومن بيانية اهـ منه **(قوله: نحو لا تدركه الخ)** فإن اللطيف يناسب كونه غير مدرك بالأبصار والخبير يناسب كونه مدركاً للأبصار لأن

ومنها الموافقة وتسمى التناسب والتواقع أيضاً ومراعاة النظير وهو جمع أمر وما يناسبه لا بالتضاد نحو: ﴿ٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ﴾ [الرحمن: ٥] قال:

والعكس والتسهيم والمشاكلة تزاوج رجوع أو مقابلة

أقول: اشتمل هذا البيت على ستة ألقاب: الأوّل العكس وهو أن يقدم في الكلام جزء ثم يؤخر نحو عادات السادات سادات العادات. الثاني التسهيم ويسمى الإرصاد وهو أن يجعل قبل العجز من الفقرة أو البيت ما يدل عليه إذا عرف الرويّ نحو: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ وَلَٰكِن كَانُوٓاْ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ [العنكبوت: ٤٠] وقوله:

إذا لم تستطع شيئاً فدعه وجاوزه إلى ما تستطيع

الثالث: المشاكلة وهي ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته تحقيقاً أو تقديراً فالأوّل نحو قوله: قالوا:

اقترح شيئاً نجد لك طبخه قلت اطبخوا لي جبة وقميصا

أي خيطوا فعبر عنه بلفظ الطبخ لوقوعه في صحبة طبخ الطعام ومنه ﴿وَمَكَرُواْ وَمَكَرَ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٥٤]. والثاني نحو: ﴿صِبْغَةَ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١٣٢] وهو مصدر مؤكد لآمنا باللّه أي تطهير اللّه لأن الإيمان يطهر النفوس. ....

المدرك للشيء يكون خبيراً به عالماً قاله السعد **(قوله: لا بالتضاد)** أي بل بالتوافق في كون ما جمع من واد واحد لصحبته في إدراك أو لمناسبة في شكل أو لترتب بعض على بعض أو ما أشبه شيئاً من ذلك ولما كان في هذا الجمع رعاية الشيء مع نظيره أو شبيهه أو مناسبه سمي مراعاة النظير اهـ بن. وخرج بقوله بالتضاد الطباق **(قوله: نحو الشمس والقمر)** أي فهما متناسبان من حيث تقارنهما في الخيال لكون كل جسماً نورانياً سماوياً اهـ منه **(قوله: أو مقابله)** أو بمعنى الواو أفاده ع ق **(قوله: أن يقدم الخ)** لم يشترط الشارح ولا الأصل أن يكون تأخير المتقدم عن الجزء الذي كان التقديم عليه فظاهر عبارته صادق على نحو عادات السادات أشرف العادات وليس من العكس والعبارة الصريحة ما ذكره بعضهم وهو أن تقدم في الكلام جزءاً ثم تعكس فتقدم ما أخرت وتؤخر ما قدمت وإرجاع عبارة الشارح لهذه بأن يقدر بعد قوله ثم يؤخر ذلك المتقدم على الجزء المؤخر أولاً أفاده السعد وبن **(قوله: نحو عادات الخ)** فالعادات أحد طرفي الكلام والسادات مضاف إليه لذلك الطرف وقدوقع العكس بينهما بأن قدم أوّلاً العادات على السادات ثم السادات على العادات قاله السعد **(قوله: التسهيم)** هو في الأصل جعل البرد ذا خطوط كالسهام لتزيينه ووجه التسمية هنا أنه جعل في أول الكلام وجه يدل على وجه آخره في آخره فصار مزيناً بذلك كما زين البرد المسهم بتلك الخطوط ع ق **(قوله: الإرصاد)** هو في الأصل نصب الرقيب على الطريق وقد نصب هنا في أول الكلام ما يدل على آخره اهـ منه **(قوله: العجز)** هو الكلمة التي تختم بها الفقرة اهـ منه **(قوله: الفقرة)** هي من النثر بمنزلة البيت من الشعر لأنها مقدار يراعى فيه الختم بما التزم من الحرف المسمى بالرويّ وكذلك البيت والفقرة في الأصل حليّ يصاغ على شكل فقرة الظهر أي عظمه الوسط اهـ منه بحذف وزيادة **(قوله: إذا عرف الخ)** قيد به لأنه من الأرصاد ما لا يعرف فيه العجز لعدم معرفة حرف الرويّ كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱلنَّاسُ إِلَّآ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَٱخْتَلَفُواْ وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِن رَّبِّكَ لَقُضِيَ بَيْنَهُمْ فِيمَا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ [يونس: ١٩] فلو لم يعرف أن الرويّ هو النون لربما توهم أن العجز فيما فيه اختلفوا أو اختلفوا فيه قاله السعد **(قوله: لوقوعه الخ)** الأول للشيء والثاني للغير **(قوله: تحقيقاً الخ)** أي وقوعاً محققاً أو مقدراً بأن ذكر الشيء عند حضور معنى الغير فيكون اللفظ الدال على الغير مقدر، والمقدر كالمذكور من السعد وبن **(قوله: اقترح)** من اقترحت عليه الشيء إذا سألته إياه من غير روية وطلبته على سبيل التكليف والتحكم وقوله نجد مجزوم على أنه جواب الأمر من الإجادة وهي تحسين الشيء **(قوله: ومكر اللّه)** أي جازاهم فعبر عنها بلفظ المكر لوقوعها في صحبته **(قوله: والثاني)** وهو ما يكون في صحبة الغير تقديراً **(قوله: مصدراً)** لأن فعله صيغ كالجلسة من جلس وهي الحال التي يقع عليها الصبغ **(قوله: لأن الإيمان الخ)** فيكون آمناً مشتملاً على

والأصل فيه أن النصارى كانوا يغمسون أولادهم في ماء أصفر يقال له المعمودية ويقولون إنه تطهير لهم فعبر عن الإيمان بالله بصبغة الله للمشاكلة لهذه القرينة. الرابع: المزاوجة وهي أن يزاوج أي يقارن بين معنيين في الشرط والجزاء كقوله:

إذا ما نهى الناهي فلجّ بي الهوى أصاخت إلى الواشي فلجّ بها الهجر

زاوج بين نهي الناهي واصاختها إلى الواشي الواقعين في الشرط والجزاء بأن رتب عليهما لجاج شيء وإن كان في الأوّل لجاج الهوى وفي الثاني لجاج الهجر. الخامس: الرجوع وهو العود إلى الكلام السابق بالنقض لنكتة كقوله:

قف بالديار التي لم يعفها القدم بلى وغيرها الأرواح والديم

أخبر أوّلاً أن هذه الديار لم يبلها تقادم العهد ثم نقض هذا الخبر بقوله بلى وغيرها الأرواح أي هبوبها والديم أي القطر والنكتة إظهار التحير كأنه أخبر أوّلاً بما لا تحقق له ثم لما أفاق بعض إفاقة نقض الكلام السابق قائلاً بل عفاها القدم وغيرها الأرواح والديم. السادس: المقابلة وهو أن يؤتى بمعنيين متوافقين أو أكثر ثم يقابل ذلك على الترتيب نحو: ﴿فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا كَثِيرًا﴾ [التوبة: ٨٢] ومنه ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَىٰ﴾ إلى ﴿لِلْعُسْرَىٰ﴾ [الليل: ٥ ـ ١٠]، وقوله:

ما أحسن الدين والدنيا إذا اجتمعا وأقبح الكفر والإفلاس بالرجل

وأدخل الأصل هذا النوع في المطابقة. قال:

تورية تدعى بإيهام لما أريد معناه البعيد منهما
ورشحت بما يلائم القريب وجردت بفقده فكن منيب

أقول: من ألقاب المعنوي التورية وتسمى الإيهام لاشتمالها على إيهام إرادة المعنى القريب أيضاً وهو أن يذكر لفظ له معنيان قريب وبعيد ....

تطهير الله لنفوس المؤمنين ودالاً عليه فيكون صبغة الله بمعنى تطهير الله مؤكداً لمضمون قوله آمنا بالله **(قوله: والأصل فيه)** أي في ذكر التطهير بلفظ الصبغ **(قوله: أنه)** أي الغمس في ذلك الماء والصبغ به **(قوله: تطهير لهم)** فإذا صبغوا ولدا قالوا إنه تطهر من كل دين غير النصرانية وصار نصرانياً حقيقة فرد الله عليهم بقوله: ﴿قُولُوا﴾ إلى ﴿عَابِدُونَ﴾ [البقرة: ١٣٦ ـ ١٣٨] فقد علم الصبغ من كون ذلك هو السبب في النزول للرد عليهم فيما يرون فيه من كونه حقاً فكأنه ذكر فعبر به عن الإيمان مشاكلة لوقوعه في صحبة الصبغ تقديراً والمعنى قولوا للنصارى طهرنا الله بالإيمان الذي هو الحق وصبغنا به صبغة لا كتطهيركم بزعمكم بذلك الصبغ أولادكم من ع ق وإلى هذا أشار الشارح بقوله فعبر الخ **(قوله: أن يزاوج)** أي يجعل معنيان واقعان في الشرط والجزاء مزدوجين في أن يرتب على كل منهما معنى مرتب على الآخر **(قوله: نهى الناهي)** أي عن حبها وقوله فلج بي أي لزمني وقوله أصاخت إلى الواشي أي استمعت إلى النمام الذي يشي حديثه ويزينه فصدقته فيما افترى عليّ **(قوله: بالنقض)** أي الإبطال **(قوله: الأرواح والديم)** أي الرياح والأمطار وإنما جمع على أرواح لأن أصله الواو كقولك أروح الماء وتروّحت بالمروحة **(قوله: متوافقين)** أي غير متقابلين فلا يشترط أن يكونا متناسبين أو متماثلين والمتناسبان هما اللذان بينهما مناسبة وإن اختلفا ما صدقا ومفهوما كالشمس والقمر والمتماثلان هما المتحدان ما صدقا مع الاختلاف مفهوماً كإنسان وقائم **(قوله: ومنه فأما من الخ)** والمراد باستغنى زهد فيما عند الله كأنه مستغن عنه فلم يتق فظهرت مقابلته لاتقى، ومعنى فسنيسره الثانية فنعسره لأنه إذا كان ميسراً للعسرى كان معسراً فتمت مقابلتها للأولى **(قوله: ما أحسن الخ)** كان المناسب تقديمه على الآية لأنه من مقابلة الثلاثة بالثلاثة والآية من مقابلة الأربعة بالأربعة **(قوله: لما أريد الخ)** أي وهي اللفظ الذي أريد المعنى البعيد من معنييه فهو الذي فيه التورية فهي أن يذكر لفظ الخ كما سيذكره الشارح **(قوله: فكن منيب)** كمل به البيت أي فكن نائباً إلى الله تعالى ولا يبعد أن يشير به إلى معنى

ويراد البعيد نحو: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥] فمعنى الاستواء القريب الاستقرار ومعناه البعيد الاستيلاء. وهو المراد وهي قسمان مجردة وهي التي لا تلائم شيئاً مما يلائم القريب كهذا المثال ومرشحة وهي التي قرنت بما يلائمه نحو: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيْنَٰهَا بِأَيْي۟دٍ﴾ [الذاريات: ٤٧] فمعنى الأيدي القريب الجارحة والبعيد القدرة وهو المراد وقرنت بما يلائم القريب وهو البناء وقوله منيب خبر كان وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة. قال:

جمع وتفريق وتقسيم ومع   كليهما أو واحد جمع يقع

أقول: ذكر في هذا البيت ستة ألقاب من الضرب المعنوي. الأوّل الجمع وهو أن يجمع بين متعدّد في حكم كقوله تعالى: ﴿ٱلْمَالُ وَٱلْبَنُونَ زِينَةُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [الكهف: ٤٦] ونحو:

إن الشباب والفراغ والجده   مفسدة للمرء أيّ مفسده

الثاني: التفريق وهو إيقاع تباين بين أمرين من نوع في المدح أو غيره نحو: ﴿هَٰذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ سَآئِغٌ شَرَابُهُۥ وَهَٰذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ﴾ [فاطر: ١٢] وكقوله:

ما نوال الغمام وقت ربيع   كنوال الأمير يوم سخاء

فنوال الأمير بدرة عين ونوال الغمام قطرة ماء. الثالث: التقسيم وهو ذكر متعدّد ثم إضافة ما لكل إليه على التعيين كقوله:

ولا يقيم على ضيم يراد به   إلا الأذلان عير الحيّ والوتد

هذا على الخسف مربوط برمته   وذا يشج فلا يرثي له أحد

الرابع: الجمع مع التفريق وهو أن يدخل شيئان في معنى ويفرق بين جهتي الإدخال كقوله:

فوجهك كالنار في ضوئها   وقلبي كالنار في حرّها

الخامس: الجمع مع التقسيم وهو جمع متعدد تحت حكم ثم تقسيمه أو العكس فالأوّل كقوله:

حتى أقام على أرباض خرشنة   تشقى به الروم والصلبان والبيع

مناسب للمقام بأن يريد فكن راجعاً بلفظ التورية من معناه القريب إلى البعيد بالقرينة اهـ ع ق **(قوله: ويراد البعيد)** أي اعتماداً على قرينة خفية **(قوله: وهو المراد)** والقرينة الخفية هي استحالة القريب في حقه تعالى وكذا فيما بعد **(قوله: كهذا المثال)** فإنه لم يذكر معها ما يلائم القريب **(قوله: جمع يقع)** مبتدأ وخبر وسوّغ الابتداء بجمع التنويع **(قوله: متعدّد)** اثنين فأكثر **(قوله: والجده)** أي الاستغناء وقوله مفسدة أي داعية للفساد **(قوله: نحو هذا الخ)** الظاهر أنّ هذا مثال له في غير المدح لأنّ المقام مقام تعداد النعم كما يعلم مما قبله وما بعده وأما الشعر فهو مثال له في المدح تأمل **(قوله: ما نوال)** النوال الجود ووقت الربيع زمن سلطان نزول الغيث وبدرة العين عشرة آلاف درهم وقد أوقع التباين بين النوالين **(قوله: على التعيين)** خرج به اللف والنشر فإن الإضافة فيه ليست كذلك كما سيظهر **(قوله: ولا يقيم الخ)** الضيم الظلم وضمير به يرجع للمستثنى منه العام المقدّر وهو أحد والأذلان فاعل في الظاهر بدل من هذا المقدر في الحقيقة وعير الحي الحمار والخسف الذل والرمة قطعة حبل بالية ويشج أي يدق ويشق رأسه ويرثي يرق ويرحم وقد ذكر العير والوتد ثم أضاف إلى الأوّل الربط على الخسف وإلى الثاني الشج على التعيين **(قوله: فوجهك الخ)** أدخل قلبه ووجه الحبيب في كونهما كالنار ثم فرق بينهما بأنّ وجه الشبه في الوجه الضوء واللمعان وفي القلب الحرارة والاحتراق **(قوله: وهو جمع متعدّد)** كالروم في البيت الآتي فإنه شامل للنساء والأولاد والزرع والمال وقوله تحت حكم أي كالشقاء وقوله ثم تقسيمه أي الحكم قاله بن والظاهر أنّ المعتبر تقسيمه المتعدّد كما يدل عليه بيان العكس في السعد وسنذكره ويتبادر من التعريف بل ومن الاسم إذ يتبادر منه وقوعهما على واحد ويفيده ع ق أيضاً تأمل **(قوله: أو بالعكس)** أي تقسيم متعدّد ثم جمعه تحت حكم قاله السعد **(قوله: حتى أقام)** أي الممدوح ولتضمين الإقامة معنى التسلط عدّاها بعلى والأرباض جمع ربض وهو ما حول

للسبي ما نكحوا والقتل ما ولدوا والنهب ما جمعوا والنار ما زرعوا

والثاني كقوله:

قوم إذا حاربوا ضروا عدوّهم أو حاولوا النفع في أشياعهم نفعوا
سجية تلك فيهم غير محدثة إن الخلائق فاعلم شرها البدع

السادس: الجمع مع التفريق والتقسيم كقوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ ۝ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ شَقُوا۟ فَفِى ٱلنَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ ۝ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ۝ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُوا۟ فَفِى ٱلْجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ عَطَآءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ﴾ [هود: ١٠٥ ـ ١٠٨] جمع في قوله لا تكلم نفس لأنها نكرة في سياق النفي ثم فرق بأن بعضهم شقي وبعضهم سعيد ثم قسم بأن أضاف إلى الأشقياء ما لهم من عذاب النار وإلى السعداء ما لهم من نعيم الجنة فقوله ومع كليهما الخ يعني أن الجمع يقع مع التفريق تارة ومع التقسيم تارة أخرى ومع كليهما وتقدّم كل ذلك. قال:

واللف والنشر والاستخدام أيضاً وتجريد له أقسام

أقول: ذكر في هذا البيت ثلاثة ألقاب الأوّل اللف والنشر وهو ذكر متعدد على التفصيل والإجمال ثم ذكر ما لكل من غير تعيين ثقة بأن السامع يردّه إليه فالأول ضربان لأن النشر إما على ترتيب اللف نحو: ﴿وَمِن رَّحْمَتِهِۦ جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا۟ فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا۟ مِن فَضْلِهِۦ﴾ [القصص: ٧٣] وإما على غير ترتيبه كقوله:

المدينة وخرشنة بلدة من بلاد الروم والصلبان جمع صليب النصارى والبيع جمع بيعة وهي متعبدهم وحتى متعلق بالفعل في البيت السابق وهو قاد المقانب جمع قنيب أي العساكر وقوله ما نكحوا وما ولدوا ذكر ما دون من إهانة وقلة مبالاة بهم كأنهم من غير ذوي العقول وملاءمة لقوله والنهب ما جمعوا الخ فقد جمع الروم في حكم الشقاوة أوّلاً ثم قسم بأن جعل ما نكحوا للسبي وما ولدوا للقتل وما جمعوا للنهب وما زرعوا للنار **(قوله: والثاني)** أي التقسيم ثم الجمع **(قوله: حاولوا)** أي طلبوا والأشياع الأتباع والسجية الغريزة والخلق والخلائق جمع خليقة وهي الطبيعة والبدع جمع بدعة أي المبتدعات المحدثات قسم في الأوّل صفة الممدوحين إلى ضرّ الأعداء ونفع الأولياء ثم جمعها في الثاني تحت كونها سجية **(قوله: الجمع مع التفريق والتقسيم)** تفسيره ظاهر وهو أن يجمع بين أمرين فأكثرهم ثم يوقع تباين بينهما ثم يقسم ذلك المتعدّد بأن يعطي كل ماله تأمل **(قوله: يوم يأت)** يعني يأتي اللّه أي أمره أو يأتي اليوم أي هو له والظرف منصوب بإضمار ذكر أو بقوله لا تكلم نفس أي بما يمنع من جواب أو شفاعة وضمير منهم لأهل الموقف وشقي مقضي له بالنار وسعيد مقضي له بالجنة وزفير إخراج نفس وشهيق تردّده على وجه خاص كتتابع الإخراج والردّ وتواليهما وارتفاع النفس فيهما والسموات والأرض سموات الآخرة وأرضها وهذه العبارة كناية عن التأبيد ونفي الإنقطاع إلا ما شاء ربك أي إلا وقت مشيئة اللّه تعالى إن ربك فعال لما يريد أي من تخليد البعض كالكفار وإخراج البعض كالفساق وغير مجذوذ أي غير مقطوع بل ممتدّ لا إلى نهاية ومعنى الاستثناء في الأوّل أن بعض الأشقياء لا يخلدون كالعصاة من المؤمنين الذين شقوا بالعصيان وفي الثاني أن بعض السعداء لا يخلدون في الجنة بل يفارقونها ابتداء يعني أيام عذابهم كالفساق من المؤمنين الذين سعدوا بالإيمان والتأبيد من مبدإ معين وهو وقت الدخول في الجنة كما ينتقض باعتبار الانتهاء فكذلك بالاعتبار الابتداء من السعد وبن **(قوله: واللف والنشر)** كأن وجه تسمية الأوّل باللف أنه طوى فيه حكمه لأنه اشتمل عليه من غير تصريح به ثم لما صرح به في الثاني فكأنه نشر ما كان مطوياً فسمي نشراً اهـ سم اهـ بن **(قوله: يردّه إليه)** أي يرد ما لكل إلى ما هو له لعلمه بذلك بالقرائن اللفظية أو المعنوية كأن يقال رأيت شخصين ضاحكاً وعابسة فتأنيث عابسة يدل على أنّ الشخص العابس المرأة والضاحك الرجل وكأن يقال لقيت الصاحب والعدوّ فأكرمت وأهنت فالقرينة هنا معنوية وهي أن المستحق للإكرام الصاحب وللإهانة العدوّ من السعد وبن **(قوله: لأنّ النشر الخ)** بأن يكون الأوّل من المتعدد في النشر للأول من المتعدد في اللف والثاني للثاني وهكذا إلى الآخر **(قوله: نحو ومن رحمته الخ)** ذكر الليل والنهار على التفصيل ثم ذكر ما لليل وهو السكون فيه وما للنهار وهو الابتغاء من فضل اللّه فيه على الترتيب **(قوله: وأما على الخ)** سواء كان معكوس الترتيب كما في المثال

كيف أسلوا وأنت حقف وغصن وغزال لحظاً وقدّ أوردفا

والثاني: كقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ لَن يَدْخُلَ ٱلْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ﴾ [البقرة: ١١١] أي وقالت اليهود لن يدخل الجنة إلا من كان هوداً وقالت النصارى لن يدخل الجنة إلا من كان نصارى فلف بين الفريقين لعدم الإلباس والثقة بأن السامع يردّ إلى كل فريق مقولة. الثاني: الاستخدام وهو أن يراد بلفظ له معنيان أحدهما ثم بضميره الآخر أو يراد بأحد ضميريه أحدهما ثم بالآخر الآخر فالأول كقوله:

إذا نزل السماء بأرض قوم رعيناه وإن كانوا غضابا

والثاني: نحو أتينا غيثاً فرعيناه. الثالث: التجريد وهو أن ينتزع من أمر ذي صفة آخر مثله فيها مبالغة في كمالها فيه وهو أقسام منها ما يكون بمن التجريدية نحو قولهم لي من فلان صديق حميم أي بلغ من الصداقة حدّاً صح معه أن يستخلص منه آخر مثله فيها مبالغة في كمالها فيه. ومنها ما يكون بالباء التجريدية الداخلة على المنتزع منه نحو قولهم لئن سألت فلاناً لتسألنّ به البحر بالغ في اتصافه بالسماحة حتى انتزع منه بحراً في السماحة. ومنها ما يكون بفي الداخلة على المنتزع منه نحو قوله تعالى: ﴿لَهُمْ فِيهَا دَارُ ٱلْخُلْدِ﴾ [فصلت: ٢٨] ومنها ما يكون من غير توسط حرف نحو قوله:

ولئن بقيت لأرحلنّ بغزوة تحوي الغنائم أو يموت كريم

يعني نفسه انتزع من نفسه كريماً مبالغة في كرمه. ومنها مخاطبة الإنسان نفسه كقوله:

لا خيل عندك تهديها ولا مال

انتزع من نفسه شخصاً آخر مثله في فقد الخيل والمال. قال:

ثم المبالغة وصف يدّعي بلوغه قدراً يرى ممتنعا

أو مختلطاً كقوله هو شمس وأسد وبحر جوداً وبهاء وشجاعة **(قوله: حقف)** هو الرمل المتراكم الذي معه اعوجاج **(قوله: والثاني)** وهو أن يكون ذكر المتعدد على الإجمال ولا يتصوّر فيه ترتيب ولا عدمه لعدم التفصيل أولاً **(قوله: وقالوا لن الخ)** فإن الضمير في قالوا لليهود والنصارى فذكر الفريقين على سبيل الإجمال بالضمير العائد إليهما ثم ما ذكر ما لكل **(قوله: فلف بين الفريقين)** أي جمعهما في الواو بحيث لم يبين كل فريق باسمه **(قوله: لعدم الالتباس الخ)** للعلم بتضليل كل فريق صاحبه واعتقاده أن داخل الجنة هو لا صاحبه **(قوله: وهو أن يراد الخ)** وفي كليهما يجوز أن يكون المعنيان حقيقيين وأن يكونا مجازيين وأن يكونا مختلفين **(قوله: إذا نزل الخ)** أراد بالسماء الغيث وبمضيره في رعيناه النبات وكلا المعنيين مجازي وقوله غضابا جمع غضبان **(قوله: نحو أتينا غيثاً الخ)** وأول المعنيين مجازي والثاني حقيقي **(قوله: مبالغة)** مفعول له **(قوله: بمن التجريدية)** والمناسب لها حيث دخلت على المنتزع منه أن تكون للابتداء لأن المنتزع مبدؤه ونشأته من المنتزع منه الذي هو مدخول من اهـ بن **(قوله: حميم)** أي قريب يهتم لأمره **(قوله: بلغ)** أي فلان وضمير معه للحد وضمير منه لفلان وضمير فيها للصداقة **(قوله: أن يستخلص)** أي يستخرج **(قوله: مبالغة الخ)** الظاهر أنه مفعول له ليستخلص **(قوله: بالباء التجريدية)** والظاهر أنها للمعية بن عن سم **(قوله: الداخلة على المنتزع منه)** ذكر الأصل قسماً يكون بدخول باء المعية في المنتزع فانظره **(قوله: لتسألن الخ)** أي لتسألنّ البحر معه أي شخصاً كريماً مصاحباً له اهـ منه **(قوله: بفي التجريدية الداخلة الخ)** الظاهر أنّ قيد الداخلة لبيان الواقع **(قوله: لهم فيها)** أي في جهنم وهي دار الخلد لكنه انتزع منها داراً أخرى وجعلها معدّة في جهنم لأجل الكفار تهويلاً لأمرها ومبالغة في اتصافها بالشدّة **(قوله: تحوي)** أي تجمع ويموت منصوب بإضمار أن أي إلا أن يموت **(قوله: لا خيل الخ)** تمامه:

فليسعد النطق إن لم يسعد الحال

أي الغنى **(قوله: ثم المبالغة)** أي ثم من المعنوي المبالغة المقبولة وقوله وصف الخ تعريف للمبالغة مطلقاً أفاده ع ق والدليل على حذف وصف المبالغة ما علم من كون الكلام في المحسنات إذ المردودة لا تعدّ منها ثم ظاهر عبارة المصنف

أو نـائـيـاً وهـو عـلـى أنـحـاء تـبـلـيـغ إغـراق غـلـوّ جـاء
مـقـبـولاً أو مـردوداً الـتـفـريـع وحـسـن تـعـلـيـل لـه تـنـويـع

أقول: ذكر في هذه الأبيات ثلاثة ألقاب الأول المبالغة وهو ادّعاء بلوغ وصف في الشدّة أو الضعف إلى حدّ مستحيل أو مستبعد لئلا يظنّ أنه غير متناه فيه وهو ثلاثة أقسام تبليغ وإغراق وغلوّ فالتبليغ أن يكون الوصف المدّعي ممكناً عقلاً وعادة كقوله:

فـعـادى عـداء بـيـن ثـور ونـعـجـة دراكـاً فـلـم يـنـضـج بـمـاء فـيـغـسـل

ادّعى أن فرسه أدرك ثوراً ونعجة أي ذكراً وأنثى من بقر الوحش في مضمار واحد ولم يعرق وهذا ممكن عقلاً وعادة. والإغراق ما أمكن عقلاً لا عادة كقوله:

ونـكـرم جـارنـا مـا دام فـيـنـا ونـتـبـعـه الـكـرامـة حـيـث مـالا
وهـذا مـمـكـن عـقـلاً لا عـادة وهـذا الـمـمـكـن الـعـادي

غير واقع في زماننا بل كاد أن يلحق بالممتنع العقلي وهذان النوعان مقبولان أي مرضيان مستحسنان. والغلوّ ما لا يمكن لا عقلاً ولا عادة كقوله:

وأخـفـت أهـل الـشـك حـتـى إنـه لـتـخـافـك الـنـطـف الـتـي لـم تـخـلـق

فخوف النطف مستحيل عقلاً وعادة. ومنه مقبول ومردود فالمقبول منه ما أدخل فيه ما يقرّ به إلى الصحة نحو: ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ﴾ [النور: ٣٥] فيكاد قرّب ذلك من الصحة. ومنه ما

أنّ المبالغة نفس الوصف المذكور وهو صحيح كما أفاده ع ق لكنه خلاف المشهور المذكور في الأصل ولذا حوّل العبارة ع ق فقال بعد قول المصنف بلوغه بمعنى أنها هي أن يدعي في الوصف أنه بلغ في الشدة أو الضعف قدراً أي حدّاً يرى ذلك الوصف في ذلك الحدّ ممتنعاً أي يرى مستحيلاً أو يرى نائياً أي بعيداً عن الوقوع ولو لم يكن محالاً اهـ لكن هذا التحويل بعيد جداً عن عبارة المصنف ولو قال:

ثـم الـذي يـقـبـل مـن أن يـدّعـي بـلـوغ وصـف مـا يـرى مـمـتـنـعـاً

لطابقت عبارته عبارة الأصل مع السلامة من حذف وصف المبالغة الذي تعدّ به من المحسنات تأمل **(قوله: أنحاء)** أي أوجه وأنواع **(قوله: تبليغ الخ)** والمناسبة بين معانيها الأصلية والاصطلاحية أن التبليغ في الأصل مدّ الفارس يده بعنان فرسه ليزيد جريه والإغراق استيفاء النازع في القوس مدّها والغلوّ مجاوزة الأمر في الحدّ اهـ حفيد اهـ بن **(قوله: جاء)** ضميره للغلوّ ومقبولاً ومردوداً حالان من الضمير **(قوله: التفريع)** معطوف على ما قبله من ألقاب الضرب المعنوي **(قوله: لئلا يظنّ الخ)** أي وإنما يدعي ذلك لئلا الخ **(قوله: أنه)** أي ذلك الوصف وقوله فيه أي في الشدّة أو الضعف وتذكير الضمير وإفراده باعتبار عوده إلى أحد الأمرين **(قوله: فعادى)** أي وإلى وضميره للفرس وقوله عداء هو الموالاة بين الصيدين بصرع أحدهما على أثر الآخر في طلق واحد وقوله بين ثور يعني الذكر من بقر الوحش ونعجة يعني الأنثى منها دراكاً أي متتابعاً وقوله فلم الخ أي فلم يعرق فيغسل **(قوله: ما أمكن الخ)** لا يظهر إلا وقوع ما على وصف وعود الضمير إليه فتقتضي العبارة أن الإغراق هو نفس الوصف المذكور وليس كذلك بل كون الوصف ممكناً عقلاً لإعادة فالمناسب تحويل العبارة إلى ما قلنا تأمل **(قوله: ونتبعه الخ)** من الإتباع أي نرسل الكرامة على أثره وما لا أي سار **(قوله: العادي)** المناسب العقلي **(قوله: يكاد الخ)** أي لانطباع الناس على الشح وعدم مراعاة غير المكافأة **(قوله: ما لا يمكن الخ) فيه ما** تقدّم والمناسب هنا أن لا يكون الوصف ممكناً عقلاً ولإعادة **(قوله: حتى إنه)** الضمير للشأن **(قوله: إلى الصحة)** أي الإمكان أي إمكان وقوعه **(قوله: يكاد زيتها الخ)** فلو قيل هذا الزيت يضيء بلا نار ردّ وحيث قيل يكاد أفاد أن المحال لم يقع بل قرب من الوقوع مبالغة ومعنى قربه من الوقوع توهم وجود أسباب الوقوع وقرب المحال من الوقوع قرب من الصحة إذ قد تكثر أسباب الوهم المتخيل بها وقوعه ولو كان لا يقع اهـ بن عن اليعقوبي **(قوله: يضيء)** فإضاءة الزيت كإضاءة المصباح من غير مسّ نار مستحيلة عقلاً أي بالنسبة لعقل العوام وأما الخواص فهو ممكن عند عقولهم لأنّ

أخرج فخرج الهزل والخلاعة كقوله:

أسكر بالأمس إن عزمت على الشر ب غـداً إن ذا مـن الـعـجـب

والمردود منه ما ليس كذلك. الثاني: التفريع وهو أن يثبت لمتعلق أمر حكم بعد إثباته لمتعلق له آخر على وجه يشعر بالتفريع كقوله:

أحلامكم لسقام الجهل شافية كما دمائكم تشفي من الكلب

فرّع على وصفهم بشفاء أحلامهم من داء الجهل وصفهم بشفاء دمائهم من داء الكلب بفتح اللام وهو داء شبيه بجنون يحدث للإنسان من عض الكلب الكلب. الثالث حسن التعليل وهو أن يدّعي لوصف علة مناسبة له باعتبار لطيف غير حقيقي وهو أربعة أنواع لأنّ الصفة التي ادّعى لها علة مناسبة إما ثابتة قصد بيان علتها أو غير ثابتة أريد إثباتها والأولى إما أن لا يظهر لها في العادة علة وإن كانت لا تخلو في الواقع عنها كقوله:

لم يحك نائلك السحاب وإنما حمت به فصبيبها الرحضاء

أي المصبوب هو عرق الحمى فنزول المطر من السحاب صفة ثابتة لا يظهر لها في العادة علة وقد علله بأنه عرق حماها بسبب عطاء الممدوح أو يظهر لتلك الصفة علة غير العلة المذكورة لتكون المذكورة غير حقيقية فيكون من حسن التعليل كقوله:

ما به قتل أعاديه ولكن يتقي إخلاف ما ترجو الذئاب

فإن قتل الأعداء في الغالب لدفع مضرتهم لا لما ذكر من أنّ طبيعة الكرم غلبته ومحبة ....

قدرة اللّه صالحة لذلك اهـ بن **(قوله: مخرج الهزل)** خلاف الجدّ وهو الكلام الذي لا يراد به إلا المطايبة والضحك وليس منه غرض صحيح والخلاعة هي الخروج عن كلام ذوي المروءات يقال فلان خلع العذار أي يقول كل ما يريد وليس له مانع من غير الصدق **(قوله: أسكر بالأمس الخ)** سكره بالأمس عند عزمه على الشرب غداً محال حيث أريد بالسكر ما يترتب على الشرب الذي هو المقصود لكن لما أتى به على سبيل الهزل لمجرد تزيين المجالس والتضاحك وعلى سبيل الخلاعة قيل فإن قلت هذا الكلام نفس الهزل فكيف قال الشارح: أخرج مخرج الهزل قلت الهزل أعم مما يكون من هذا الباب وخروج الخاص مخرج العام بمعنى مجيئه موصوفاً بما في العام لوجوده فيه صحيح بن **(قوله: والمردود منه ما ليس كذلك)** المناسب والمردود ما لم يشتمل على ما يوجب قبوله لأنه يدخل في كلامه ما لم يذكره من أصناف المقبول كالذي زاده الأصل **(قوله: لمتعلق أمر)** بكسر اللام أي لمنسوبه فالمراد بالتعلق النسبة والارتباط ومصدوق الأمر في البيت المخاطبون ومتعلقه الدماء وقوله حكم أي محكوم به كالشفاء وقوله بعد إثباته الخ ولا يضر اختلاف متعلقه لاتحاد جنس الحكم وقوله لمتعلق الخ كالأحلام **(قوله: أحلامكم)** أي عقولكم جمع حلم بالضم وأما بالكسر فالتأني في الأمر **(قوله: لسقام)** بفتح السين المرض وما في كما دمائكم زائدة لا تمنع الجار من العمل كما في قوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٩] أي فبرحمة فيكون الدماء هنا مجروراً بالكاف وما بعده أعني تشفي من الكلب في موضع النصب على الحال ويجوز أن يكون مرفوعاً على الابتداء وما بعده خبر بن عن الفنري **(قوله: وهو شبيه الخ)** وأنفع أدويته دماء الأشراف والتداوي بالنجس غير الخمر جائز اهـ بن **(قوله: من عض الكلب)** بسكون اللام وقوله الكلب بكسر اللام أي العقور وهو الذي يأكل لحوم الناس اهـ منه **(قوله: باعتبار لطيف)** بأن ينظر نظراً يشتمل على لطف ودقة **(قوله: غير حقيقي)** أي لا يكون ما اعتبر علة لهذا الوصف علة له في الواقع كما إذا قلت قتل فلان أعاديه لدفع ضررهم فإنه ليس في شيء من حسن التعليل **(قوله: لم يحك)** أي لم يشابه نائلك أي عطاءك حمت به أي صارت محمومة بسبب نائلك وتفوّقه عليها والرحضاء كالسفهاء **(قوله: أي المصبوب الخ)** تفسير لقوله فصبيبها الرحضاء **(قوله: وقد علله)** أي علل الشاعر نزول المطر من السحاب وقوله بأنه أي المطر **(قوله: لتكون الخ)** الظاهر أنه تعليل لمحذوف أي فيعدل عن الظاهرة لتكون تأمل **(قوله: ما به الخ)** أي ليس به سبب قتل الخ من غيظ أو خوف حتى يكون القتل لإزالة غيظه أو للاستراحة من خوف

صدق رجاء الراجين بعثته على قتل أعدائه لما علم من أنه إذا توجه للحرب صارت الذئاب ترجو اتساع الرزق عليها بلحوم من يقتل من الأعداء والثانية إما ممكنة كقوله:

يا واشياً حسنت فينا إساءته   نجى حذارك إنساني من الغرق

فإن استحسان إساءة الواشي ممكنة لكن لما خالف الشاعر الناس فيه إذ لا يستحسنه الناس عقبه بأن حذاره منه أي الواشي نجى إنسان عينه من الغرق في الدموع حيث ترك البكاء خوفاً منه أو غير ممكنة كقوله:

لو لم تكن نية الجوزاء خدمته   لما رأيت عليها عقد منتطق

من انتطق أي شدّد النطاق وحول الجوزاء كواكب يقال لها نطاق الجوازء فنية الجوزاء خدمة الممدوح صفة غير ممكنة قصد إثباتها كذا في الإيضاح وبحث شارح الأصل بما يعلم بمراجعته فثبت أن في الصفة الثابتة نوعين وفي غيرها كذلك فقوله مقبولاً أو مردوداً حالان من ضمير الغلو في جاء، والتفريع ابتداء كلام. قال:

وقد أتوا في المذهب الكلامي   بحجج كمهيع الكلام
وأكدوا مدحاً بشبه الذم   كالعكس والإدماج من ذا العلم

أقول: ذكر في هذين البيتين أربعة ألقاب: الأول المذهب الكلامي وهو إيراد حجة للمطلوب على مذهب أهل الكلام بأن تكون بعد تسليم المقدّمات مستلزمة للمطلوب نحو: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢] واللازم هو الفساد أي الخروج عن النظام منتف فالملزوم وهو تعدّد الآلهة مثله وهذه الملازمة من المشهورات الصادقة التي يكتفى بها ....

مضرّتهم (**قوله: لصدق رجاء الراجين الخ**) أي تحقق مرجوّهم وهو طعامهم من لحوم الأعداء (**قوله: لما علم الخ**) تعليل لقوله بعثته (**قوله: والثانية**) أي الصفة الغير الثابتة التي أريد إثباتها (**قوله: حذارك**) أي حذاري إياك حيث لم أظهر حالي خوفاً من أن تطلع عليه وقوله إنسان أي إنسان عيني وقوله من الغرق أي في الدموع (**قوله: نجى الخ**) أي حيث ترك البكاء خوفاً منه لئلا يطلع على حاله (**قوله: وبحث شارح الأصل الخ**) عبارته وفيه بحث لأنّ مفهوم هذا الكلام هو أنّ نية الجوزاء خدمة الممدوح علة لرؤية عقد النطاق عليها أعني لرؤية حاله شبيهة بانتطاق المنتطق كما يقال لو لم تجئني لم أكرمك يعني أنّ علة الإكرام هي المجيء وهذه صفة ثابتة قصد تعليلها بنية خدمة الممدوح فتكون من الضرب الأوّل والأقرب أن تجعل لو هنا مثلها في قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢] أعني للاستدلال بانتفاء الثاني على انتفاء الأوّل فيكون الانتطاق علة لكون نية الجوزاء خدمة الممدوح أي دليلاً عليه وعلة للعلم مع أنه وصف غير ممكن اهـ بحذف وقوله والأقرب الخ هذا موافق لما في الإيضاح لا مخالف له كما هو ظاهر قاله بن وقوله بانتفاء الثاني هو عدم رؤية الانتطاق وانتفاؤه يكون برؤية الانتطاق لأن نفي النفي إثبات وقوله على انتفاء الأول وهو عدم نية الجوزاء خدمته وانتفاؤه يكون بنيتها خدمته لما مر اهـ منه (**قوله: ابتداء كلام**) أراد نفي ارتباطه بمقام المبالغة فلا ينافي ما مر في حل المصنف (**قوله: وقد أتوا الخ**) بمعنى أنهم أتوا في ضمن ذلك النوع المسمى بالمذهب الكلامي بحجج تؤدّي إلى المطلوب ففهم من كلامه ما قررناه أن النوع المسمى بالمذهب الكلامي هو الكلام الدال على ما هو حجة على المطلوب اهـ ع ق وما قرره به هو الذي يعطيه كلام المصنف دون ما قاله الشارح تبعاً للأصل لكنه يتوقف على نقل عن علماء الفنّ ولو قال المصنف:

إيراد حجة على نظام   أهل الكلام المذهب الكلامي

لوافق ما في الأصل (**قوله: والإدماج الخ**) مبتدأ وخبر (**قوله: مستلزمة للمطلوب**) ولكن لا يشترط هنا الاستلزام العقلي بل ما هو أعم من ذلك (**قوله: لو كان فيهما**) أي في السماء والأرض آلهة إلا اللّه أي غير اللّه فهي صفة لآلهة لأنها اسم بمعنى غير وقوله لفسدتا أي لما تقرر عادة من فساد المحكوم به عند تعدّد الحاكم فعلى هذا تكون الملازمة عادية ويكون الدليل إقناعياً لحصوله بالمقدّمات المشهورة أي لكنهما لم يفسدا فليس فيهما إله غير اللّه فهو قياس استثنائي حذف منه صغراه والنتيجة للعلم بهما (**قوله: من المشهورات الصادقة**) أي بحسب العادة فإنه قد اشتهر في العرف أن المملكة لا

في الخطابيات دون القطعيات والمهيع الطريق. الثاني تأكيد المدح بما يشبه الذم وهو ضربان أفضلهما أن يستثنى من صفة ذم منفية عن شيء صفة مدح بتقدير دخولها فيها كقوله:

ولا عيب فيهم غير أنّ سيوفهم ... بهن فلول من قراع الكتائب

أي إن كان فلول السيف عيباً فأثبت شيئاً منه على تقدير كونه منه وهو محال فهو في المعنى تعليق بالمحال والمعلق بالمحال محال والتأكيد فيه من جهة أنه كدعوى الشيء ببينة والأصل في مطلق الاستثناء الاتصال فذكر أداته قبل ذكر ما بعدها يوهم إخراج شيء مما قبلها فإذا وليها صفة مدح جاء التأكيد. والثاني أن يثبت لشيء صفة مدح ويعقب بأداة استثناء يليها صفة مدح أخرى له نحو أنا أفصح من نطق بالضاد بيد أني من قريش وأصل الاستثناء أيضاً أن يكون منقطعاً لكنه لم يقدّر متصلاً كما قدّر في الضرب الأوّل فلا يفيد التأكيد إلا من الوجه الثاني وهو أن ذكر أداة الاستثناء قبل ذكر المستثنى يوهم إخراج شيء مما قبلها من حيث إن الأصل في مطلق الاستثناء هو الاتصال فإذا ذكر بعد الأداة صفة مدح أخرى جاء التأكيد ولا يفيد التوكيد من جهة أنه كدعوى الشيء ببينة لأنه مبني على التعليق بالمحال المبنيّ على تقدير كون الاستثناء متصلاً ولهذا كان الضرب الأوّل أفضل الثالث تأكيد الذم بما يشبه المدح وهو مراده بالعكس وهو ضربان: أحدهما أن يستثنى من صفة مدح منفية عن الشيء صفة ذم بتقدير دخولها فيه كقولك فلان لا خير فيه إلا أنه يسيء إلى من أحسن إليه. وثانيهما أن يثبت لشيء صفة ذم وتعقب بأداة استثناء تليها صفة ذم أخرى كقولك فلان فاسق إلا أنه جاهل وتحقيقها على قياس ما تقدّم. الرابع: الإدماج وهو أن يضمن كلام سيق لمعنى آخر كقوله:

أقلب فيه أجفاني كأني ... أعدّ بها على الدهر الذنوبا

تنتظم بملكين **(قوله: في الخطابيات)** أي الأمور الخطابية المفيدة للظنّ **(قوله: دون القطعيات)** لأنه يجوز عدم الفساد مع تعدّد الآلهة بأن يتفقوا **(قوله: دخولها فيها)** أي دخول صفة المدح في صفة الذم **(قوله: فلول)** جمع فل وهو الكسر في حدّ السيف وقوله من قراع الكتائب أي مضاربة الجيوش **(قوله: شيئاً منه)** أي من العيب وقوله كونه منه أي كون فلول السيف من العيب وقوله وهو أي هذا التقدير وهو كون الفلول من العيب وقوله محال أي لأنه من كمال الشجاعة وقوله وهو في المعنى الخ أي وإثبات العيب على هذا التقدير في المعنى تعليق بالمحال كما يقال حتى يبيض القار وحتى يلج الجمل في سمّ الخياط **(قوله: من جهة أنه الخ)** لأنه علق نقيض المدعي وهو إثبات شيء من العيب بالمحال والمعلق بالمحال محال فعدم العيب محقق **(قوله: وأن الخ)** أي ومن جهة أن **(قوله: الاتصال)** أي كون المستثنى بحيث يدخل في المستثنى منه على تقدير السكوت عنه وذلك لما تقرّر في موضعه أن الاستثناء المنقطع مجاز أي الأداة مع الانقطاع مجاز أي أنّ استعمال إلا في المنقطع مجاز وأما إطلاق لفظ الاستثناء على المنقطع فحقيقة من السعد وبن **(قوله: جاء التأكيد)** لما فيه من المدح على المدح والإشعار بأنه لم يجد صفة ذم يستثنيها فاضطر إلى استثناء صفة مدح وتحويل الاستثناء إلى الانقطاع **(قوله: ويعقب بأداة استثناء)** أي يذكر عقب الإثبات المذكور أداة استثناء **(قوله: بيد)** بمعنى غير وهي أداة استثناء **(قوله: وأصل الاستثناء فيه)** أي كما أن الاستثناء في الضرب الأوّل منقطع لعدم دخول المستثنى في المستثنى منه وهذا لا ينافي كون الأصل في مطلق الاستثناء هو الاتصال **(قوله: لكنه الخ)** إذ ليس ههنا صفة ذم منفية عام يمكن تقدير دخول صفة المدح فيها وقوله فلا يفيد الخ أي وإذا لم يمكن ما ذكر فلا الخ **(قوله: ولهذا)** أي ولأن التأكيد من الوجه الثاني فقط **(قوله: على قياس الخ)** وهو أن التأكيد في الضرب الأوّل من جهة التعليق بالمحال لأن المعنى في قولك فلان لا خير فيه الخ إن كانت الإساءة المذكورة خيراً فأثبت شيئاً منه على تقدير كونها منه وكونها منه محال فإثبات شيء من الخير محال ومن جهة أن الأصل في الاستثناء الاتصال فذكر أداته قبل ذكر ما بعدها يوهم إخراج شيء مما قبلها فإذا وليها صفة ذم جاء التأكيد لما فيه من الذم على الذم والإشعار بأنه لم يجد صفة مدح يستثنيها فاضطر إلى استثناء صفة ذم وتحويل الاستثناء إلى الانقطاع أن التأكيد في الضرب الثاني في الوجه الثاني فقط تأمل **(قوله: الإدماج)** يقال أدمج الشيء في ثوبه إذا لفه فيه ولا شك أن المعنى الآخر ملفوف في الكلام **(قوله: لمعنى)** مدحاً كان أو غيره **(قوله: أقلب فيه)** أي الليل

فإنه ضمن وصف الليل بالطول الشكاية من الدهر. قال:

وجاء الاستتباع والتوجيه ما   يحتمل الوجهين عند العلما

أقول: ذكر في هذا البيت نوعين: الأوّل الاستتباع وهو المدح بشيء على وجه المدح بشيء على وجه يستتبع المدح بشيء آخر فهو أخص من الإدماج كقوله:

نهبت من الأعمار ما لو حويته   لهنئت الدنيا بأنك خالد

مدحه بالنهاية في الشجاعة على وجه استتبع مدحه بكونه سبباً لصلاح الدنيا ونظامها. الثاني: التوجيه وهو إيراد الكلام محتملاً لوجهين مختلفين كقول من قال لأعور ليت عينيه سواء. يحتمل صحة عينه العوراء فيكون دعاء له وبالعكس فيكون دعاء عليه. قال:

ومنه قصد الجدّ بالهزل كما   يتني على الفخور ضدّ ما اعتما

أقول: ذكر في هذا البيت نوعاً واحداً وهو إيراد الجدّ في قالب الهزل كقوله:

إذا ما تميميّ أتاك مفاخرا   فقل عد عن ذا كيف أكلك للضب

فقوله يثني أي يعطف ويردّ على الفخور بضدّ ما اعتما أي اختار لنفسه والفخور المفتخر بما أعطى. قال:

وسوق معلوم مساق ما جهل   لنكتة تجاهل عنهم نقل

أقول: ذكر في هذا البيت نوعاً واحداً وهو تجاهل العارف وسماه السكاكي سوق المعلوم مساق غيره لنكتة كالمبالغة في المدح في قوله:

ألمع برق سرى أم ضوء مصباح   أم ابتسامتها بالمنظر الضاحي

والتوله والتحير في الحب في قوله:

بالله يا ظبيات القاع قلن لنا   ليلاي منكنّ أم ليلى من البشر

قال:

والقول بالموجب قل ضربان   كلاهما في الفنّ معلومان

أقول: ذكر في هذا البيت نوعاً واحداً وهو القول بالموجب وبسط الكلام فيه في كتب الأصول وهو

(قوله: وجاء الاستتباع) أي معدوداً من المعنوي وكذا يقال في التوجيه وقوله ما يحتمل أي وهو ما الخ أفاده ع ق **(قوله: فهو أخص الخ)** لاختصاصه بالمدح بخلاف ذاك كما علمت **(قوله: مدحه بالنهاية الخ)** حيث جعل قتلاه بحيث يخلد وارث أعمارهم **(قوله: على وجه استتبع الخ)** إذ لا تهنئة لأحد بشيء لا فائدة له فيه **(قوله: مختلفين)** أي متباينين متضادّين كالمدح والذم ولا يكفي مجرد احتمال معنيين متغايرين **(قوله: ضدّ ما الخ)** المتبادر من عبارة الشارح أنّ ضدّ نائب فاعل يبني وهو الأقرب **(قوله: وهو أن يراد الخ)** أي أن يذكر الشيء على سبيل اللعب والمطايبة بحسب الظاهر والغرض أمر صحيح بحسب الحقيقة بن **(قوله: إذا ما تميمي الخ)** فإن قولك وقت مفاخرة إنسان في حضورك لا تفتخر وقل لي كيف تأكل الضبّ هزل ظاهر لكنك تريد به الجدّ لأنك تريد تعييبه بأن تنسبه إلى أكل الضبّ فإنه مما تتباعد عنه الأشراف وقوله عد أي تجاوز والإشارة في قوله عن ذا إلى الافتخار الذي دلّ عليه قوله مفاخراً أفاده سم بن **(قوله: والفخور المفتخر الخ)** عبارة ع ق الفخور الكثير الافتخار والعظم في نفسه اهـ فهو أعم عليها منه على ما في الشارح مع المطابقة للفظ الصيغة **(قوله: أو سماه الخ)** وقال: لا أحب تسميته بالتجاهل لوروده في كلام اللّه تعالى **(قوله: الضاحي)** أي الظاهر **(قوله: القاع)** هو المستوى من الأرض وقوله ليلاي في إضافة ليلي إلى نفسه أولا والتصريح باسمها ثانياً استلذاذ وهو أنموذج من نكت التجاهل وهي أكثر من أن يضبطها القلم **(قوله: معلومان)** ثنى مراعاة للمعنى وهي خلاف الأكثر الذي هو مراعاة اللفظ وهي تكون بالإفراد ولو قال لأهل هذا الفنّ معلومان لسلم مما ذكر وتقديم الظرف في

ضربان: أحدهما أن تقع صفة في كلام الغير كناية عن شيء أثبت له حكم فتثبتها لغيره من غير تعرض لثبوته له وانتفائه عنه نحو: ﴿ يَقُولُونَ لَئِن رَّجَعْنَآ إِلَى ٱلْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ ٱلْأَعَزُّ مِنْهَا ٱلْأَذَلَّ وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ وَلِلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [المنافقون: ٨] فالأعزّ صفة وقعت في كلام المنافقين كناية عن فريقهم والأذلّ كناية عن المؤمنين وقد أثبت المنافقون لفريقهم إخراج المؤمنين من المدينة فأثبت اللّه تعالى تلك الصفة التي علقوا عليها الحكم لغير فريقهم وهو اللّه ورسوله والمؤمنون ردّاً عليهم ولم يتعرض لثبوت حكم الإخراج لمن أثبت لهم العزّة ولا لنفيه عنهم لأنّ الغرض إنما هو إبطال دعواهم إثبات الحكم المعلق على تلك الصفة لأنفسهم. الثاني: حمل لفظ وقع في كلام الغير على خلاف مراده مما يحتمله بذكر متعلقه كقوله:

قلت ثقلت إذ أتيت مرارا قال ثقلت كاهلي بالأيادي

فحمل لفظ ثقلت الذي وقع في كلام الغير على خلاف مراده مما يحتمله بأن ذكر متعلقه الذي هو الأيادي ومنه: ما إذا قال لك شخص أنا أعلم منك فتقول بطرق الضلال. قال:

والاطراد العطف بالآباء للشخص مطلقاً على الولاء

أقول: ذكر في هذا البيت نوعاً واحداً وهو الإطراد وحقيقته أن تأتي بأسماء الممدوح أو غيره وآبائه على ترتيب الولادة من غير تكلف كقوله:

إن يقتلوك فقد ثللت عروشهم بعتيبة بن الحارث بن شهاب

وثللت هدمت يقال ثلّ اللّه عروشهم أي هدم ملكهم والمثلول المهدوم ومنه قوله عليه الصلاة والسلام «**الكريم ابن الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم**». قال:

أي ثبوت ذلك الحكم لذلك الغير (**قوله: كناية عن فريقهم**) أي مراداً بها فريقهم وليست اصطلاحية (**قوله: دعواهم**) أي المنافقين وكذا ما بعده (**قوله: مما يحتمله**) حال من خلاف (**قوله: بذكر متعلقه**) متعلق بحمل والباء سببية والمراد بمتعلقه ما يناسب المعنى المحمول عليه اللفظ سواء كان متعلقاً اصطلاحياً أولا بن (**قوله: على خلاف مراده**) مراد الغير بثقلت حملت المؤنة والمحمول عليه الذي هو خلاف مراده تثقيل عاتقه بالأيادي والمنن (**قوله: بالآباء**) الباء للملابسة أي العطف متلبساً بذكر الآباء وقوله للشخص حال من الآباء وقوله مطلقاً حال من الشخص أي كان ممدوحاً أو غيره وقوله على الولاء أي على التوالي من غير تكلف (**قوله: بأسماء الممدوح**) الظاهر أن يقال باسم الممدوح إلا أن يعتبر عطف آبائه على الممدوح فلكل من الممدوح وآبائه اسم اهـ حفيد اهـ بن (**قوله: من غير تكلف**) قال الفنري: المراد من التكلف في السبك أن يقع الفصل بين الأشياء بلفظ غير دال على نسبة كقولك رأيت زيداً الفاضل بن عمرو بن بكر اهـ بن.

الضرب الثاني

اللـــفـــظـــي

مـنـه الـجـنـاس وهـو ذو تـمـام مـع اتـحـاد الـحـرف والـنـظـام
ومـتـمـاثـلاً دعـى إن ائـتـلـف نـوعاً ومستوفى إذا النوع اختلف
لـن يـعـرف الـواحـد إلا واحـدا فـاخرج عن الكون تكن مشاهدا

أقول: تقدّم وجه تقديم النوع المعنوي على اللفظي وأنواع اللفظي كثيرة ذكر المصنف كأصله بعضها منها الجناس وهو تشابه اللفظين في التلفظ فيخرج المترادفان ويدخل المشترك. ثم هو تام وغير تام فالتام أن يتفقا في أنواع الحروف وأعدادها وهيئاتها وترتيبها فإن كانا من نوع كاسمين سمي متماثلاً نحو: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ يُقْسِمُ ٱلْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُواْ غَيْرَ سَاعَةٍ﴾ [الروم: ٥٥]. ومنه مثال المصنف وإن كانا من نوعين سمي مستوفى كقوله:

مـا مـات مـن كـرم الـزمـان فـإنـه يـحـيـا لـدى يـحـيـى بـن عـبـد الـلّـه

الضرب الثاني

اللـفـظـي

قال المصنف في شرحه: كل ما ذكر في هذا الباب مختص بالتحسين اللفظي بخلاف الأوّل فإنّ منه ما جمع بين الأمرين كالعكس ومحسنات اللفظ كثيرة لا تنضبط وذكرنا منها هنا سبعة تبعاً للقزويني وألحقنا في آخر النظم ألقاباً حسنة في فصل التذنيب اهـ **(قوله: الجناس)** بكسر الجيم مصدر جانس كقاتل قتالاً **(قوله: مع اتحاد الخ)** الظرف صفة لذو تمام أو متعلق بمعنى ذو تمام أي وهو تام مع الخ وأل في المراد والحرف للجنس والمراد الحروف من كل من الكلمتين ومراده باتحاد الحرف الاتحاد في أنواع الحروف وأعدادها وباتحاد النظام الاتحاد في هيآتها وترتيبها **(قوله: ائتلف)** أي اتفق **(قوله: لن يعرف الخ)** الواحد الأوّل أريد به الخارج في حقائق إيمانه عن شهود الكون والشغل به والواحد الثاني اسم من أسماء اللّه تعالى. والمعنى أنّ المنفرد عن الكون في باطن عن إيمانه بأن لا يرجو منه نفعاً ولا يخشى منه ضراً لا يعرف ذلك المنفرد إلا اللّه الواحد أي لا يتكل في أموره إلا عليه ولا يشاهد في الوجود سواه وإن شاهد غيره فكالهباء في الهواء وهذا المعنى هو الذي يشير إليه قول الناظم فاخرج عن الكون في باطنك بأن لا يبقى لك تعلق في رجاء أو دفع بشيء منه ولا عظمة لما يعظم تكن أي فإنك إن خرجت عن الكون تكن مشاهداً للحق تعالى بعين البصيرة ويحتمل أن يكون في الكلام الأول قلب بأن يقدر الأول منصوباً والثاني مرفوعاً فيكون المعنى لا يعرف الواحد الذي هو اللّه تعالى أي لا يؤمن به حق إيمانه إلا الواحد أي المنفرد عن الخلائق بأن لا يتعلق بشيء منها وهو مستلزم للمعنى الأوّل اهـ ع ق **(قوله: المترادفان)** أي تشابه المترادفين كأسد وسبع فإنه في المعنى ويخرج أيضاً التشابه في مجرّد العدد نحو ضرب وعلم أو في مجرّد الوزن نحو ضرب وقتل **(قوله: في أنواع الحروف)** كل واحد من التسعة والعشرين نوع وبهذا يخرج نحو يفرح ويمرح وقوله وأعدادها خرج به نحو الساق والمساق وقوله وهيآتها خرج به نحو البرد والبرد فإن هيئة الكلمة كيفية حاصلة لها باعتبار الحركات والسكنات فنحو ضرب وقتل على هيئة واحدة مع اختلاف الحروف بخلاف ضرب وضرب مبنيان للفاعل والمفعول فإنهما على هيئتين مع اتحاد الحروف وقوله وترتيبها أي تقديم بعض الحروف على بعض وتأخيره عنه وبه يخرج نحو الفتح والحتف **(قوله: فإن كانا)** أي اللفظان المتفقان في جميع ما ذكر **(قوله: من نوع)** أي من أنواع الكلمة **(قوله: ويوم تقوم الساعة الخ)** الأولى القيامة والثانية الواحدة من ساعات الأيام **(قوله: مامات الخ)** أي ما ذهب عن أهل

قال:

ومنه ذو التركيب ذو تشابه خطا ومفروق بلا تشابه
وإن بهيئة الحروف اختلفا فهو الذي يدعونه المحرّفا

أقول: من الجناس التام المركب وهو ما كان أحد لفظيه مركباً فإن اتفقا في الخط سمي متشابهاً كقوله:

إذا ملك لم يكن ذاهبه فدعه فدولته ذاهبه

وإن لم يتفقا في الخط سمي مفروقاً كقوله:

كلكم قد أخذ الجام ولا جام لنا ما الذي ضر مدير الجام لو جاملنا

وإن اختلفا في هيئات الحروف فقط سمي محرفاً كقوله:

جبة البرد جنة البرد

والحرف المشدّد في حكم المخفف. قال:

وناقص مع اختلاف في العدد وشرط خلف النوع واحد فقد
ومع تقارب مضارعاً ألف ومع تباعد بلا حق وصف

أقول: الجناس الناقص ما اختلف اللفظان فيه في أعداد الحروف إما بحرف واحد في الأوّل نحو: ﴿وَٱلْتَفَّتِ ٱلسَّاقُ بِٱلسَّاقِ إِلَىٰ رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ ٱلْمَسَاقُ﴾ [القيامة: ٢٩، ٣٠] أو في الوسط نحو جدي جهدي أو في الآخر كقوله:

يمدون من أيد عواص عواصم

الوقت من كرم الزمان الماضي فصار كالميت في عدم ظهوره فإنه أي فإن ذلك الميت من الكرم يحيا أي يظهر كالحي لدى أي عند يحيى بن عبد الله البرمكي وهو من عظماء أهل الوزارة في الدولة العباسية بن عن اليعقوبي **(قوله: ذو تشابه خطا)** أي وهو ذو تشابه أي يسمى بهذا الاسم إن اتفق اللفظان خطا هذا هو الأنسب ويفيده الشارح وإن تبادر خلافه **(قوله: بهيئة)** أي في هيئة **(قوله: ما كان أحد الخ)** أي والآخر مفرد **(قوله: ذاهبة)** أي صاحب عطاء وذاهبة أي غير باقية **(قوله: الجام)** إناء يشرب فيه الخمر وجاملنا الأخيرة عاملنا بالجميل واللفظ الأوّل مركب من اسم لا وخبرها. والثاني مفرد نظراً إلى أن الضمير المتصل وإن كان منصوباً بمنزلة الجزء من الفعل **(قوله: وإن اختلفا الخ)** هذا قسم مستقل من الجناس مقابل للتام وليس من أقسام التام خلافاً لما يتبادر من الشارح وقوله في هيآت الخ أي واتفقا في النوع والعدد والترتيب **(قوله: محرفاً)** لانحراف إحدى الهيئتين عن هيئة الآخر **(قوله: جبة البرد الخ)** جبة الأوّل بالباء. والثاني بالنون والبرد كساء مخطط أي إن الجبة المأخوذة من أصل البرد وهو الصوف وقاية من البرد والشاهد في البرد والبرد **(قوله: والحرف المشدّد الخ)** أي فهو في هذا الباب معدود بحرف واحد لأن اللسان يرتفع عن حرفيه دفعة واحدة فيكون الاختلاف بالتشديد والتخفيف حينئذٍ من الاختلاف في الهيئة فقط دون عدد الحروف **(قوله: وناقص)** مبتدأ والمسوغ جريانه على موصوف محذوف **(قوله: وشرط خلف الخ)** تمهيد لبيان قسمي اختلاف النوع وقوله واحد أي اختلاف واحد أي فيه وقوله فقد أي فقط **(قوله: مضارعاً)** حال من ضمير ألف أي سمي بهذا الاسم والضميران في ألف ووصف للجناس **(قوله: فيه)** حال من اللفظين والظرفية مجازية بمعنى التعلق وقوله في أعداد متعلق باختلف **(قوله: المساق)** بزيادة الميم **(قوله: جهدي)** بزيادة الهاء وقد سبق أن المشدّد في حكم المخفف **(قوله: من أيد)** من للتبعيض والظرف نعت لمحذوف أي سواعد كائنة من أيد أو زائدة على ما للأخفش وعواص جمع عاصية من عصاه إذا ضربه وعواصم من عصمه حفظه وحماه وتمامه:

تصول بأسياف قواض قواضب

وربما سمي هذا مطرفاً وإما بأكثر كقولها: إنّ البكاء هو الشفاء من الجوى بين الجوانح وربما سمي هذا مذيلاً وإن اختلفا في أنواعها فيشترط أن لا يقع بأكثر من حرف ثم الحرفان إن كانا متقاربين سمي مضارعاً وهو إما في الأوّل نحو بيني وبين كني ليل دامس وطريق طامس أو في الوسط نحو: ﴿وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ وَيَنْـَٔوْنَ عَنْهُ﴾ [الأنعام: ٢٦] أو في الآخر نحو: الخيل معقود بنواصيها الخير إلى يوم القيامة وإن لم يكونا متقاربين سمي لاحقاً وهو أيضاً إما في الأوّل نحو: ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ﴾ [الهمزة: ١] أو في الوسط نحو: ﴿ذَٰلِكُم بِمَا كُنتُمْ تَفْرَحُونَ فِى ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَبِمَا كُنتُمْ تَمْرَحُونَ﴾ [غافر: ٧٥] أو في الآخر نحو: ﴿وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ أَوِ ٱلْخَوْفِ﴾ [النساء: ٨٣]. قال:

وهو جناس القلب حيث يختلف ... ترتيبها للكل والبعض أضف

مجنحاً يدعى إذا تقاسما ... بيتاً فكانا فاتحاً وخاتما

ومع توالي الطرفين عرفا ... مزدوجاً كل جناس ألفا

تناسب اللفظين في اشتقاق ... وشبهه فذاك ذو التحاق

أقول: إذا اختلف اللفظان في ترتيب الحروف سمي جناس القلب نحو: حسامه فتح لأوليائه حتف لأعدائه، ويسمي قلب كل ونحو: اللهم استر عوراتنا وآمن روعاتنا، ويسمي قلب بعض وإذا وقع أحدهما في أوّل فالأوّل البيت والآخر في آخره سمي مقلوباً مجنحاً نحو:

لاح أنوار الهدى من ... كفه في كل حال

أي يمدون أيدياً ضاربات للأعداء حاميات للأولياء صائلات على الأقران بسيوف حاكمة بالقتل قاطعة **(قوله: كقولها)** أي الخنساء **(قوله: من الجوى)** أي حرقة القلب وقوله الجوانح زيد فيه النون والحاء والجوانح هي الأضلاع التي تحت الترائب وهي مما يلي الصدر كالأضلاع مما يلي الظهر الواحدة جانحة صحاح اهـ سم بن **(قوله: فيشترط الخ)** وإلا لبعد بينهما التشابه ولم يبق التجانس كلفظ نصر ونكل **(قوله: الحرفان)** أي اللذان وقع بينهما الاختلاف وقوله متقاربين أي في المخرج **(قوله: نحو بيني الخ)** والدال والطاء متقاربان لأنهما من اللسان والثنايا العليا وكذا الهاء والهمزة لأنهما من أقصى الحلق وكذا اللام والراء لأنهما من الحنك واللسان والدامس المظلم والطامس مراد به مطموس العلامات لا يهتدى فيه إلى المراد **(قوله: همزة لمزة)** الهمز الكسر واللمز الطعن وشاع استعمالهما في الكسر من أعراض الناس والطعن فيها وبناء فعلة يدل على الاعتياد فالهاء واللام متباعدان لما علمت **(قوله: نحو ذلكم الخ)** قال السعد: في عدم تقارب الفاء والميم نظر فإنهما شفويتان وإن أريد بالتقارب أن يكونا بحيث يدغم أحدهما في الآخر فالهاء والهمزة ليسا كذلك اهـ **(قوله: وإذا جاءهم الخ)** في عدم تقارب الراء والنون نظر لأنهما من حروف الذلاقة التي يجمعها قولك مر بنفل وهي تخرج من طرف اللسان فهما يخرجان منه ولذا اختار الفراء والجرمي أن مخرجهما واحد. ويجاب عنه بأنه لما كانت الراء من صفاتها التفخيم والنون من صفاتها الترقيق نزلا لتباعدهما في الصفة منزلة المتباعدين في المخرج **(قوله: وهو)** أي الجناس **(قوله: للكل)** متعلق بأضف ومفعوله محذوف أي أضف اختلاف الترتيب **(قوله: تقاسما)** أي اللفظان المتجانسان جناس القلب **(قوله: فكانا الخ)** أي فكان أحدهما فاتحا والآخر خاتماً قاله المصنف **(قوله: الطرفين)** أي المتجانسين سواء كان جناسهما مقلوباً أو تاماً أو غير ذلك **(قوله: تناسب)** مبتدأ خبره جملة فذاك وباشتقاق وشبهه متعلق بتناسب والباء للسببية ومتعلق التحاق محذوف أي بالجناس **(قوله: إذا اختلف اللفظان الخ)** بأن يتحد النوع والعدد والهيئة لكن قدم في أحد اللفظين بعض الحروف وأخر في اللفظ **(قوله: حسامه الخ)** أي سيفه نصر لأتباعه وموت لأعدائه **(قوله: قلب كل الخ)** لانعكاس ترتيب الحروف كلها قاله السعد أي الحروف التي يتأتى فيها الانعكاس فلا ترد التاء **(قوله: عوراتنا)** جمع عورة وهي الفعلة القبيحة وروعاتنا جمع روعة وهي الخوف **(قوله: أحدهما)** أي المتجانسين جناس القلب **(قوله: سمى)** أي تجنيس القلب وقوله مجنحاً لأن اللفظين بمنزلة الجناحين للطائر **(قوله: لاح الخ)** من مجزوء الرمل وآخر الشطر الأوّل من **(قوله: المتجانسين)** أي مطلقاً كما مر **(قوله: وجئتك الخ)** هذا من التجنيس اللاحق وأمثلة الأقسام الأخر ظاهرة مما سبق **(قوله: اشتقاق)** وهو توافق الكلمتين في الحروف

وإذا ولي أحد المتجانسين الآخر مزدوجاً نحو: ﴿وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ﴾ [النمل: ٢٢] ويلحق بالجناس شيئان: أحدهما أن يجمع اللفظين اشتقاق نحو: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ الْقَيِّمِ﴾ [الروم: ٤٣]. والثاني: أن تجمعهما المشابهة وهو ما يشبه الاشتقاق نحو: ﴿قَالَ إِنِّي لِعَمَلِكُم مِّنَ الْقَالِينَ﴾ [الشعراء: ١٦٨] وأشار إلى هذا بقوله تناسب البيت. قال:

ويرد التجنيس بالإشارة ... من غير أن يذكر في العبارة

ومنه رد عجز اللفظ على ... صدر ففي نثر بفقرة حلا

مكتنفاً والنظم الأوّل أوّلا ... آخر مصراع فما قبل تلا

مكررا مجانسا وما التحق ... يأتي كتخشى الناس والله أحق

أقول: من أنواع الجناس جناس الإشارة بأن يكون أحد اللفظين غير مصرح به كقولك في رجل يسمى أسداً فرّ الأسد من اسمه ومن أنواع الجناس اللفظي ردّ العجز على الصدر ففي النثر أن يجعل أحد اللفظين في أوّل الفقرة والآخر في آخرها وهذا معنى قوله مكتنفاً نحو: ﴿وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَاهُ﴾ [الأحزاب: ٣٧] وفي النظم أن يكون أحدهما في آخر البيت والآخر في صدر المصراع الأوّل. أو حشوه أو آخره أو صدر المصراع الثاني وكله داخل تحت قوله قبل كقوله:

سريع إلى ابن العم يلطم وجهه ... وليس إلى داعي الندى بسريع

وقوله مكررا البيت يعني أن ردّ العجز على الصدر يأتي تارة مكرراً وتارة مجانساً وتارة ملحقاً وصور ذلك في الأصل.

الأصول مع الاتفاق في أصل المعنى **(قوله: فأقم الخ)** فإنهما مشتقان من قام يقوم **(قوله: ما يشبه)** أي اتفاق يشبه **(قوله: نحو قال الخ)** فالأوّل من القول والثاني من القلى **(قوله: بالإشارة)** أي إلى أحد لفظيه بما يدل عليه وقوله من غير أن يذكر أي ذلك اللفظ المجانس للمذكور **(قوله: ومنه)** أي اللفظي **(قوله: بفقرة)** متعلق بخلا بمعنى ظهر والباء بمعنى في وضميره يعود للرد المذكور ومكتنفاً حال من فاعل جلا أي محيطاً بالفقرة من الأوّل والآخر هذا هو الأقرب **(قوله: والنظم الخ)** أي وهو في النظم أن يكون الأوّل أوّل المصراع الآخر فما قبل ذلك الأوّل أي والآخر آخر المصراع المذكور وقوله ما تلا أي يكون أوّل المصراع الأخير ما قبله وتبعه في المكان والمقصود التكملة هذا هو الأقرب **(قوله: مكررا)** وما عطف عليه حال من فاعل يأتي الراجع إلى الرد المذكور وما نكرة موصوفة **(قوله: جناس الإشارة)** ولا يكون إلا تاماً **(قوله: من اسمه)** أي مسمى اسمه الأصلي **(قوله: وكله)** أي ما عدا ما في صدر المصراع الثاني للعلم بأن المراد ما قبل أوّل المصراع الثاني **(قوله: يلطم)** بكسر الطاء فهو من باب ضرب كما في المصباح وقوله داعي الندى أي الذي يدعوه إلى الندى ويأمره أن يتصف به لينال علوّ الرتبة **(قوله: مكررا)** بأن يكون اللفظان المذكوران مكررين كما في المثال والبيت وقوله مجانساً بأن يكون اللفظان متجانسين نحو سائل اللئيم يرجع ودمعه سائل وقوله ملحقاً بأن يكون اللفظان ملحقين بالمتجانسين بحيث يجمعهما اشتقاق أو شبهه نحو ﴿اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا﴾ [نوح: ١٠] ونحو قال إني لعملكم من القالين **(قوله: وصور ذلك الخ)** صور النثر أربعة يجريان في الأربعة المذكورة وصور النظم ست عشرة بضرب الأربعة المذكورة في كون أحد اللفظين الذي ليس في الآخر إما في أوّل المصراع الثاني أو آخر المصراع الأوّل وحشوه أو أوّله فجملة الصور عشرون وجميع أمثلتها في الأصل والمطوّل فلا داعي إلى التطويل بذكرها.

فصل

في السجع

والسجع في فواصل في النثر	مشبهة قافية في الشعر
ضروبه ثلاثة في الفن	مطرف مع اختلاف الوزن
مرصع إن كان ما في الثانية	أوجله على وفاق الماضية
وما سواه المتواز فادر	كسرر مرفوعة في الذكر

أقول: من الجناس اللفظي السجع وهو توافق الفاصلتين من النثر على حرف واحد وهذا معنى قول السكاكي هو في النثر كالقافية في الشعر وهو ثلاثة أضرب: الأوّل المطرف إن كانا مختلفين في الوزن نحو: ﴿مَّا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَارًا﴾ [نوح: ١٣، ١٤]. والثاني: المرصع وهو ما استوت فواصله في الوزن والتقفية وكان كل ما في إحدى الفقرتين أوجله من الألفاظ مثل ما يقابله من الأخرى كقول الحريري:

فهو يطبع الأسجاع بجواهر لفظه	ويقرع الأسماع بزواجر وعظه

فصل

في السجع

قال اليعقوبي وههنا أربعة ألفاظ ينبغي استحضار مسمياتها ليزول الالتباس في كثرة دورها على الألسن: السجع والفاصلة والقرينة والفقرة فالقرينة قطعة من الكلام جعلت مزاوجة لأخرى والفقرة مثلها ان شرط فيها مقارنتها لأخرى وإلا كانت أعم سواء كانت مع تسجيع أم لا كما هو ظاهر كلامهم والفاصلة للكلمة الأخيرة من السجع توافق الفاصلتين أو نفس الفاصلة الموافقة لأخرى اهـ بن **(قوله: والسجع)** مبتدأ خبره فواصل في وصرف المجرور للضرورة وفي النثر صفة كاشفة لفواصل ومشبهة بالجر صفة ثانية وقافية مفعول مشبهة وفي الشعر صفة لقافية. والمعنى السجع حاصل في فواصل اثنتين فأكثر وهو تواطؤها على حرف واحد وهذه الفواصل مشبهة لحصول السجع فيها قافية في الشعر هذا هو الأقرب **(قوله: الوزن)** أي وزن أواخر القرائن **(قوله: على وفاق الماضية)** أي وزناً وتقفية **(قوله: وما سواها)** أي ما سوى ما ذكر من المطرّف والمرصع وهو الذي ليس فيه اختلاف الفاصلتين كما في المطرف ولا اتفاق لفظات القرينتين كلا أو جلا كما في المرصع بل فيه اتفاق الفاصلتين في الوزن مع اختلاف نصف لفظات القرينتين فأكثر في الوزن أو التقفية ع ق **(قوله: في الذكر)** حال من سرر مرفوعة لأن المقصود اللفظ **(قوله: من الجناس اللفظي)** المناسب من الضرب اللفظي إذ لا ينطبق عليه تعريف الجناس الذي قدمه ولم يعدّه غيره منه **(قوله: وهذا معنى الخ)** يعني أن هذا مقصود كلام السكاكي ومحصوله وإلا فالسجع على التفسير المذكور بمعنى المصدر أعني توافق الفاصلتين في الحرف، الأخير وعلى كلام السكاكي هو نفس اللفظ المتواطئ الآخر في أواخر الفقر قاله السعد وقوله مقصود الخ بمعنى أن تسمية الفاصلة سجعاً إنما هو لوجود التوافق فيها ولولا ذلك ما سميت فعاد الحاصل إلى أن العلة التي أوجبت التسمية هي المسماة في الحقيقة وفي القصد قاله بن عن اليعقوبي **(قوله: إن كانا)** أي اللفظان الأخيران من القرينتين **(قوله: نحو ما لكم الخ)** فإن الفاصلة الأولى على وزن فعالا والثانية على وزن أفعالا ومعنى لا ترجون للّه وقارا لا تخافون عظمة اللّه والأطوار جمع طور أي وقد خلقكم مراتب أوّلا عناصر ثم مركبات لتغذي الإنسان ثم نطفاً ثم علقاً ثم مضغاً ثم عظاماً ولحوماً ثم أنشأكم خلقاً آخر اهـ بن **(قوله: مثل ما في الأخرى)** أي في الوزن والتقفية كما مر **(قوله: يطبع الأسجاع الخ)** قال ع ق شبه تزيين السجع بمصاحبة خيار الألفاظ

الثالث: المتوازي وهو أن تستوي الفاصلتان في اللفظ ولم توافق سائر ألفاظ إحداهما ولا جلّ ما يقابلها من أختها في الوزن والتقفية نحو: ﴿فِيهَا سُرُرٌ مَرْفُوعَةٌ وَأَكْوَابٌ مَوْضُوعَةٌ﴾ [الغاشية: ١٣، ١٤]. قال:

أبـلـغ ذاك مـسـتـوفـمـا تـرى　　أخرى الـقـريـنـتـيـن فـيـه أكـثـرا
والعكس أن يكثر فليس يحسن　　ومـطـلـقـا أعـجـازهـا تـسـكـن
وجعل سجع كل شطر غير ما　　في الآخر التشطير عند العلما

أقول: القرينة طائفة من الكلام مشتملة على الفاصلة سميت بذلك لأنها مقارنة لصاحبتها وأحسن السجع ما تساوت فيه فقرته الثانية نحو: ﴿فِي سِدْرٍ مَخْضُودٍ وَطَلْحٍ مَنْضُودٍ﴾ [الواقعة: ٢٨، ٢٩] ثم ما طالت فقرته الثانية نحو: ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَى﴾ [النجم: ١، ٢]. والثالثة: نحو ﴿خُذُوهُ فَغُلُّوهُ ثُمَّ الْجَحِيمَ صَلُّوهُ﴾ [الحاقة: ٣٠، ٣١] ولا يحسن أن يؤتى بعد فقرة بفقرة أخرى قصر منها كثيراً والأسجاع مبنية على سكون الأعجاز كقوله: ما أبعد ما فات وما أقرب ما هو آت، قيل السجع غير مختص بالنثر بل يكون في النظم كقوله:

تـجـلـى بـه رشـدي　　وأثـرت بـه يـدي
وفـاض بـه ثـمـدي　　وأورى بـه زنـدي

ومنه على هذا القول ما ذكر المصنف وهو المسمى بالتشطير وهو جعل كل من شطري البيت سجعة مخالفة لأختها كقوله:

تدبير معتصم بالله منتقم　　لله مرتغب في الله مرتقب

فإن سجع الشطر الأول مبني على الميم والثاني على الباء.

بجعل الحليّ مطبوعاً بالجواهر فعبر بهذه العبارة على طريق الاستعارة بالكناية اهـ وقوله ويقرع الأسماع الخ شبه الأسماع بالأبواب تقرع بالأصابع لتفتح فعبر بما ذكر على طريق الاستعارة بالكناية اهـ بن **(قوله: في اللفظ) أي في وزن اللفظ وتقفيته (قوله: نحو فيها الخ)** فقد اتفق الفاصلتان في الوزن والتقفية دون غيرهما لاختلاف سرر وأكواب في كل من الوزن والتقفية والسرر جمع سرير ومرفوعه عالية والأكواب جمع كوب وهو كوز لا عروة له موضوعة أي على حافات العيون معدة لشربهم بن **(قوله: فما ترى)** بالبناء للفاعل والقرينتين مفعول أوّل والأخرى بدل منه وأكثر مفعول ثان وفي نسخة: **فما ترى.** أخرى القرينتين فيه أكثرا. وهي أقرب **(قوله: والعكس)** هو قصر الثانية عن الأولى وقوله أن يكثر أي بأن تقصر الثانية قصراً بيناً بالبداهة **(قوله: ومطلقاً)** صفة لمحذوف مفعول لتسكن أي تسكن أعجاز القرائن تسكيناً مطلقاً عن التقييد باتحاد إعراب الأعجاز هذا هو الأقرب. وحاصل المعنى أنه يرتكب تسكين أعجاز القرائن مطلقاً أي سواء كانت متحدة الإعراب أولاً وبذلك تكثر الأسجاع ويسهل تحصيلها **(قوله: كل شطر)** مبتدأ خبره غير والجملة في محل المفعول الثاني لجعل المضاف إلى الأوّل بعد حذف الفاعل والرابط محذوف أي كل شطر من بيته والتشطير خبر جعل أي وجعلك السجع كل شطر من بيته غير ما في الآخر التشطير. وحاصل المعنى أنك إن جعلت في كل شطر من شطري البيت سجعاً غير السجع الذي في الآخر من حيث البناء على الحرف الذي حصل به تشابه الأواخر فذلك الجعل هو المسمى بالتشطير وهو مبني على أن السجع لا يختص بالنثر كما سيفده الشارح **(قوله: مشتملة على ألفاظ)** لا فائدة فيه فلو حذفه وقال مزاوجة لأخرى لأصاب **(قوله: في سدر)** هو شجر النبق مخضود أي لا شوك له كأنه خضد أي قطع شوكه والطلح شجر الموز أو شجر كطلح الدنيا له ثمر حلو منضود أي نضد بالحمل من أسفله إلى أعلاه في الصحاح نضد متاعه ينضده بالكسر وضع بعضه على بعض بن **(قوله: خذوه)** إلى صلوه ثلاث قرائن وصلوه من التصلية أي الإحراق **(قوله: مبنية على الخ)** أي ولو اختلفت حركة الآخركما في المثال **(قوله: سجعة مخالفة الخ)** في تسمية الشطر سجعة مجاز من تسمية الكل باسم جزئه إذ هو ليس سجعة بل مشتمل على سجعتين أفاده السعد **(قوله: وأثرت)** أي صارت ذات ثروة وقوله ثمدي هو بالكسر الماء القليل والمراد هنا المال وقوله وأورى أي صار ذا ورى أي نار **(قوله: بالله)** متعلق بمعتصم وكذا غيره من الظروف متعلق بسابقه وقوله مرتغب في الله أي راغب فيما يقرّ به من رضوانه وقوله مرتقب أي منتظر ثوابه وخائف عقابه.

فصل

في الموازنة

ثم الموازنة وهي التسوية ... لفاصل في الوزن لا في التقفية
وهي المماثلة حيث يتفق ... في الوزن لفظ فقرتيها فاستفق
والقلب والتشريع والتزام ما ... قبل الرويّ ذكره لن يلزما

أقول: من أنواع اللفظي الموازنة وهي تساوي الفاصلتين في الوزن دون التقفية نحو: ﴿ وَنَمَارِقُ مَصْفُوفَةٌ وَزَرَابِيُّ مَبْثُوثَةٌ ﴾ [الغاشية: ١٥، ١٦] فإن كان ما في إحدى القرينتين من الألفاظ أو أكثره مثل ما يقابله من الأخرى في الوزن خص باسم المماثلة نحو: ﴿ وَءَاتَيْنَاهُمَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلْمُسْتَبِينَ وَهَدَيْنَاهُمَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴾ [الصافات: ١١٧، ١١٨] وقوله:

مها الوحش إلا أن هاتا أوانس ... قنا الخط إلا أنّ تلك ذوابل

ومنها القلب وهو قلب حروف الكلام على ترتيب بحيث لو افتتح من آخره إلى أوّله لخرج النظم الأوّل بعينه نحو: ﴿ كُلٌّ فِي فَلَكٍ ﴾ [الأنبياء: ٣٣] ﴿ وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ﴾ [المدثر: ٣] فإنه يقرأ من آخره كما يقرأ من أوّله. ومنها التشريع وهو بناء البيت على قافيتين يصح المعنى عند الوقوف على كل منهما كقوله:

يا خاطب الدنيا الدنية إنها ... شرك الردى وقرارة الأكدار

فصل
في الموازنة

(قوله: وهي التسوية لفاصل) أي مع فاصلة أخرى وفاصل ترخيم فاصلة للضرورة **(قوله: لا في التقفية)** ظاهره أنه يجب في الموازنة عدم تساوي الفاصلتين في التقفية ويحتمل أنه يريد أنه يشترط فيها التساوي في الوزن ولا يشترط التساوي في التقفية وهو رأي ابن الأثير **(قوله: وهي المماثلة)** أي هذه الموازنة بناء على أنه لا يشترط فيها عدم الاتفاق في التقفية بل وبناء على الاشتراط تختص باسم المماثلة حين يتفق الخ ع ق **(قوله: لفظ فقرتيها)** أي أو أكثره **(قوله: والقلب)** أي ومن اللفظي القلب **(قوله: قبل الروي)** متعلق بذكره ولن يلزما خبر ذكره والجملة صلة ما **(قوله: الفاصلتين)** أي الكلمتين الأخيرتين من الفقرتين أو المصراعين **(قوله: نحو ونمارق الخ)** فإنّ مصفوفة ومبثوثة متساويتان في الوزن لا في التقفية إذ الأولى على الفاء والثانية على الثاء ولا عبرة بتاء التأنيث في القافية على ما بين في موضعه والنمارق جمع نمرقة بضم الراء وفتح النون وضمها وهي الوسادة الصغيرة والزرابي البسط الفاخرة جمع زريبة مبثوثة أي مبسوطة **(قوله: في الوزن)** أي سواء كان مماثله في التقفية أو لا **(قوله: وآتيناهما الخ)** فلا مخالفة في الوزن بين الفقرتين إلا في الفعلين والمستبين البليغ البيان فيما أتى فيه من الحدود والأحكام وغيرهما **(قوله: مها الوحش)** جمع مهاة وهي البقرة الوحشية وهاتا أي هذه النساء وتلك أي القنا وذوابل من الذبول ضدّ النعومة والنضارة **(قوله: وهو قلب حروف الخ)** المناسب كون حروف لكونه المأخوذ من كلام غيره ولكن ما قاله لا يناسب ما بعده ثم رأيت في نسخة وهو أن يكون حروف الخ **(قوله: ويصح المعنى الخ)** ويغني عن ذكر صحة الوزن ذكر القافيتين إذ لا يتصوّر البناء على قافيتين إلا إذا كان البيت بحيث يصح الوزن ويحصل الشعر عند الوقوف على كل منهما **(قوله: يا خاطب الخ)** فإن وقفت على الردى فالبيت من الضرب الثامن من الكامل وإن وقفت على الأكدار فهو من الضرب الثاني منه وخاطب من خاطب المرأة وشرك الردى حبالة الهلاك وقرارة الأكدار مقرّ

ومنها لزوم ما لا يلزم وهو أن يجيء قبل حرف الرويّ أو ما في معناه من الفاصلة ما ليس بلازم للسجع نحو: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنْهَرْ﴾ [الضحى: ٩، ١٠] قال في الأصل وأصل الحسن في ذلك كله أن تكون الألفاظ تابعه للمعاني دون العكس. قال:

وأخذ شاعر كلاما سبقه ... هو الذي يدعونه بالسرقة
وكل ما قرر في الألباب ... أو عادة فليس من ذا الباب

السرقات

أقول: السرقة أن يأخذ الشاعر كلام شاعر تقدّم عليه وانفاق القائلين إن كان في الغرض على العموم كالوصف بالشجاعة والسخاء فلا يدعي سرقة ومثله وجه الدلالة المشترك في معرفته لتقرر ذلك في العقول والعادات وإن لم يشترك الناس في معرفة وجه الدلالة جاز أن يدّعي فيه السبق والزيادة بأن يحكم بين القائلين فيه بالتفاضل بأن يقال زاد أحدهما على الآخر أو نقص عنه وهذا قسمان كما سيأتي آنفاً. قال:

والسرقات عندهم قسمان ... خفية جلية فالثاني
تضمن المعنى جميعا مسجلا ... أردؤه انتحال ما قد نقلا
بحاله وألحقوا المرادفا ... به ويدعي ما أتى مخالفا
لنظمه إغارة وحمدا ... حيث من السابق كان أجودا
وأخذه المعنى مجردا دعي ... سلخا وإلماما وتقسيما فعي

الكدرات (**قوله: حرف الروي**) الإضافة بيانية وهو حرف بنيت عليه القصيدة ونسبت إليه فيقال قصيدة لامية مثلاً (**قوله: نحو فأما اليتيم الخ**) فالراء بمنزلة حرف الروي ومجيء الهاء قبلها في الفاصلتين لزوم ما لا يلزم لصحة السجع بدونها نحو فلا تنهر ولا تسخر (**قوله: في ذلك كله**) أي جميع ما ذكر من المحسنات اللفظية (**قوله: دون العكس**) أي لا تكون المعاني توابع الألفاظ بأن يؤتى بألفاظ متكلفة مصنوعة فيتبعها المعنى كيفما كانت كما كان يفعل بعض المتأخرين من الذين لهم شغف بإيراد المحسنات اللفظية فيجعلون الكلام كأنه غير مسوق لإفادة المعنى ولا يبالون بخفاء الدلالات وركاكة المعنى فيصير كغمد من ذهب على سيف من خشب بل الوجه أن تترك المعاني على سجيتها فتطلب لنفسها ألفاظاً تليق بها وعند هذا تظهر البلاغة والبراعة ويتميز الكامل عن القاصر قاله السعد.

السرقات

(**قوله: سبقه**) أي سبق هذا الكلام الشاعر بمعنى تقدم على نظمه الذي أخذ فيه (**قوله: وكل ما قرر**) أي من المعاني وألفاظها وقوله: أو عادة أو بمعنى الواو وهو من عطف المؤكد لأنّ التقرر في العقول عموماً يستلزم التقرر عادة والعكس وقوله فليس الخ أي فليس أخذه من هذا الباب أفاده ع ق (**قوله: القائلين**) على لفظ التثنية (**قوله: في الغرض على العموم**) أي الكائن على العموم أي في الغرض العام للناس بأن يشترك الناس في معرفته اهـ جربي أي مع الاختلاف على وجه الدلالة أخذا من المقابلة بن (**قوله: ومثله وجه الدلالة الخ**) أي مثل الغرض العام وجه الدلالة أي في كون الاتفاق فيه لا يعدّ سرقة ووجه الدلالة كالتشبيه والمجاز والكناية وذكر هيئات تدل على الصفة لاختصاصها بمن ثبتت له تلك الصفة كوصف الجواد بالتهلل عند ورود السائلين والبخيل بالعبوس عند ذلك مع سعة المال (**قوله: المشترك في معرفته**) كتشبيه الشجاع بالأسد والجواد بالبحر وقوله لتقرر الخ علة لقوله ومثله (**قوله: أن يدعي فيه السبق**) أي فيحكم بأنه سرقة (**قوله: تضمن المعنى**) أي أن يتضمن كلام اللاحق معنى كلام السابق (**قوله: انتحال ما الخ**) أي ادّعاء اللاحق ما نقله بعينه من السابق ولفظ انتحال وإن أريد منه مجرد الادّعاء إشارة إلى اسم هذا القسم كما سيذكره الشارح (**قوله: وألحقوا المرادفا به**) أي وألحقوا بهذا القسم في القبح وهو ما لم يتغير فيه نظم ولا لفظ ما تغير فيه اللفظ بالمرادف مع بقاء النظم والمعنى لأن التغيير بالمرادف سهل فهو كلا تغيير ع ق (**قوله: ما أتى**) أي كلام أتى أي أحد كلام وقوله لنظمه أي لنظم كلام السابق (**قوله: من السابق**) متعلق بأجود أو ضمير كان كضمير حمداً يرجع لما أتي (**قوله: مجرداً**) أي عن جميع اللفظ المرادف

أقول: السرقة قسمان خفية وجلية أي ظاهرة فالأولى تأتي والثانية أن يؤخذ المعنى كله إما بلفظه كله أو بعضه أو وحده وهذا معنى قوله مسجلا فإن أخذ اللفظ كله من غير تغيير سمي انتحالا ونسخاً وهو مذموم وهذا معنى قوله: أردؤه انتحال ما قد نقلا تحاله كما حكي عن عبد الله بن الزبير أنه فعل ذلك قول معن بن أوس:

إذا أنت لم تنصف أخاك وجدته ... على طرف الهجران إن كان يعقل
ويركب حدّ السيف من أن تضيمه ... إذا لم يكن عن شفرة السيف مزحل

فإنهما من قصيدة لمعن أولها:

لعمرك ما أدري وإني لأوجل ... على أينا تعدو المنية أوّل

وفي معناه أن يبدل بالكلمات أو بعضها ما يرادفها وهذا معنى قوله:

وألحقوا المرادفا به

وإن كان مع تغيير لنظمه أو أخذ بعض اللفظ سمي إغارة ومسخا فإن كان الثاني أبلغ لاختصاصه بفضيلة فممدوح كقول بشار:

من راقب الناس لم يظفر بحاجته ... وفاز بالطيبات الفاتك اللهج

وقول سلم:

من راقب الناس مات هماً ... وفاز باللذة الجسور

وإن كان دونه فمذموم كقول أبي تمام:

هيهات لا يأتي الزمان بمثله ... إنّ الزمان بمثله لبخيل

وقول أبي الطيب:

أعدى الزمان سخاؤه فسخا به ... ولقد يكون به الزمان بخيلا

(قوله: لنظمه) أي لكيفية الترتيب والتأليف الواقع بين المفردات **(قوله: ابن الزبير)** كأمير ولد الزبير الشاعر المعروف وليس هو الصحابي المعروف اهـ ع ق **(قوله: إنه فعل الخ)** فقد حكى أنّ عبد الله بن الزبير دخل على معاوية فأنشده هذين البيتين فقال له معاوية لقد شعرت بعدي يا أبا بكر ولم يفارق عبد الله المجلس حتى دخل معن بن أوس المزني فأنشد قصيدته التي أوّلها:

لعمرك ما أدري وإني لأوجل ... على أينا تعدو المنية أوّل

حتى أتمها وفيها هذان البيتان فأقبل معاوية على عبد الله وقال ألم تخبرني أنهما لك فقال اللفظ له والمعنى له وبعد فهو أخي من الرضاعة وأنا أحق بشعره قاله السعد **(قوله: معن)** بضم الميم وفتح العين وهو غير معن قاله بن **(قوله: لم تنصف أخاك)** أي لم تعطه الإنصاف ولم توفه بحقوقه. والمراد أخو الصداقة أو النسب وقوله على طرف الهجران أي هاجرا لك متبدّلا بك وبأخوتك وإضافة طرف إلى الهجران بكسر الهاء بيانية وقوله ويركب الخ أي يتحمل شدائد تؤثر فيه تأثير السيوف وتقطعه تقطيعها وقوله من أن تضيمه أي بدلاً من أن تظلمه وقوله من شفرة السيف أي من ركوب حدّ السيف وتحمل المشاق وقوله مز حل أي مبعد **(قوله: وفي معناه)** أي معنى أخذ اللفظ من غير تغيير للنظم **(قوله: وإن كان)** أي أخذ اللفظ **(قوله: أو أخذ بعض اللفظ)** بلفظ الماضي عطف على كان وأخذ البعض أعم من أن يكون مع تغيير للنظم أم لا فهاتان صورتان تضم إليهما صورة أخذ اللفظ كله وتضرب الثلاثة في الثلاث الآتية تبلغ الأقسام تسعة والأمثلة الآتية كلها لما إذا كان المأخوذ البعض لحسن السبك أو الاختصار أو الإيضاح أو زيادة معنى **(قوله: من راقب)** أي حاذر والفاتك الشجاع القتال واللهج الحريص على القتل **(قوله: وقول سلم من الخ)** فبيت سلم أجود سبكاً وأخصر لفظاً وقوله هما مفعول له أو تمييز والجسور الشديد الجراءة **(قوله: دونه)** أي لفوات فضله **(قوله: أعدى الزمان الخ)** يعني تعلم الزمان منه

وإن كان مثله فأبعد من الذم والفضل للأوّل كقول أبي تمام:

لو حار مرتاد المنية لم يجد ... إلا الفراق على النفوس دليلا

وقول أبي الطيب:

لولا مفارقة الأحباب ما وجدت ... لها المنايا إلى أرواحنا سبلا

وإن أخذ المعنى وحده سمي إلماماً وسلخا وقوله وتقسيماً فعي أي اضبط تقسيماً تقدّم آنفاً وهو ثلاثة أقسام أيضاً وأمثلتها بالأصل.

السرقة الخفية

وما سوى الظاهر أن يغيرا ... معنى بوجه مّا ومحمودا يرى

لنقل أو خلط شمول الثاني ... وقلب أو تشابه المعاني

أحواله بحسب الخفاء ... تفاضلت في الحسن والثناء

أقول: هذا هو القسم الثاني وهو السرقة الخفية وهو أن يغير المعنى بوجه لطيف بحيث لا يظهر أنه مسروق إلا بعد تأمّل وهو محمود وتغيير المعنى من وجوه: منها نقله وهو أن ينقل المعنى إلى محل آخر كقول البحتري:

سلبوا وأشرقت الدماء عليهم ... محمرّة فكأنهم لم يسلبوا

وقول أبي الطيب:

يبس النجيع عليه وهو مجرّد ... من غمده فكأنما هو مغمد

السخاء وسرى سخاؤه إلى الزمان وقوله فسخابه أي أخرجه من العدم إلى الوجود ولولا سخاؤه الذي استفاده منه لبخل على الدنيا واستبقاه لنفسه كذا ذكره ابن جني وقال ابن فورجة هذا تأويل فاسد لأنّ سخاء غير موجود لا يوصف بالعدوى وإنما المراد سخابه على وأسعدني بضمي إليه وهدايتي له لما أعدى سخاؤه قاله السعد وقوله فاسد المناسب غير مقبول لأنه غلوّ لم يوجد فيه ما يقرب إلى الصحة أفاده بن وقوله ولقد يكون الخ فهذا المصراع مأخوذ من المصراع الثاني من بيت أبي تمام لكن مصراع أبي تمام أجود سبكاً **(قوله: لو حار)** أي تحير في التوصل إلى إهلاك النفوس وقوله مرتاد المنية أي الطالب الذي هو المنية على أنها إضافة بيان **(قوله: لولا مفارقة الخ)** الضمير في لها للمنايا وهو حال من سبلا والمنايا فاعل وجدت فقد أخذ المعنى كله مع لفظ المنية والفراق والوجدان وبذل النفوس بالأرواح **(قوله: إلماماً)** من ألمّ بالمنزل نزل به والمناسبة ظاهرة وقوله سلخا هو كشط الجلد من الشاة ونحوها فكأنه كشط من المعنى جلداً وألبسه آخر فإنّ اللفظ من المعنى بمنزلة اللباس **(قوله: تقدّم آنفاً)** أي تقدّم الرمز إليه في قسيمة حيث قال وحمدا حيث من السابق الخ فإنه يفهم منه أنه إذا لم يكن الثاني أجود لم يمدح وهو يشمل الأدنى والمساوي هذا ما يفيده ع ق وهو المتعين في بيان كلام الشارح ولا ينبغي أن يراد تقدّم التقسيم الصريح الذي في الشارح لأنه بصدد حل المصنف وقد جعل التقديم بالنسبة للمصنف وهو لم يتقدّم منه تقسيم صريح تأمل **(قوله: وهو ثلاثة أقسام أيضاً)** والثلاثة هي كون الثاني أبلغ من الأوّل أو دونه أو مثله وقوله وأمثلتها بالأصل يضيق المقام عن إيرادها مع عدم كبير الفائدة.

السرقة الخفية

(قوله: أن يغير معنى) أي أن يغير الآخذ المعنى الأوّل وقوله لنقل الخ أي والتغيير يتنوّع لنقل الخ أي لكونه يكون من جهة النقل هذا ما يفيده الشارح **(قوله: أحواله)** أي الأخذ ع ق **(قوله: أن ينقل المعنى)** أي من موصوف إلى آخر كالقتلى والسيف **(قوله: سلبوا)** أي ثيابهم وقوله فكأنهم الخ أي لأن الدماء المشرقة كانت بمنزلة ثياب لهم **(قوله: النجيع)** قال في المختار والنجيع من الدم ما كان يضرب إلى سواد وقال الأصمعي: دم الجوف خاصة قاله بن وقوله عليه أي على

ومنها أن يضاف إلى المعنى ما يحسنه وهو المراد بالخلط كقول الأفوه:

وترى الطير على آثارنا رأى عين ثقة أن ستمار

وقول أبي تمام:

وقد ظللت عقبان أعلامه ضحى بعقبان طير في الدماء نواهل
أقامت على الرايات حتى كأنها من الجيش إلا أنها لم تقاتل

ومنها أن يكون معنى الثاني أشمل كقول جرير:

إذا غضبت عليك بنو تميم وجدت الناس كلهم غضابا

وقول أبي نواس:

ليس على الله بمستنكر أن يجمع العالم في واحد

ومنها القلب وهو أن يكون معنى الثاني نقيض معنى الأوّل كقول أبي الشيص:

أجد الملامة في هواك لذيذة حبا لذكرك فليلمني اللوّم

وقول أبي الطيب:

أأحبه وأحب فيه ملامة إنّ الملامة فيه من أعدائه

ومنها أن يتشابه المعنيان كقول جرير:

فلا يمنعك من أرب لحاهم سواء ذو العمائم والخمار

وقول أبي الطيب:

ومن في كفه منهم قناة كمن في كفه منهم خضاب

السيف وقوله فكأنما الخ لأنّ الدم اليابس بمنزلة غمد له فقد نقل المعنى من الجرحى والقتلى إلى السيف **(قوله: إلى المعنى)** أل للجنس الصادق بالبعض لأنّ المراد بعض المعنى فالخلط هو أن يؤخذ بعض المعنى ويضاف إليه ما يحسنه كما في الأصل **(قوله: على آثارنا)** جمع أثر بمعنى العلم أي مستعلية على أعلامنا متوقعة فوقها فتكون الأعلام مظللة بها نقله بن عن الأطول وقوله رأي عين مصدر مؤكد لترى أي عيان ومشاهدة وقوله ثقة حال أي واثقة أو مفعول له لما تضمنه قوله على آثارنا أي كائنة على آثارنا لوثوقها وقول ستمار أي ستطعم من لحوم من يقتلهم **(قوله: وقد ظللت)** أي ألقى عليها الظل وصارت ذوات ظل وقوله عقبان أعلامه من إضافة المشبه به إلى المشبه أي أعلامه التي هي كالعقبان في تلوّنها وفخامتها وقوله نواهل من نهل إذا روي نقيض عطش وقوله أقامت أي عقبان الطير وقوله مع الرايات أي الأعلام وإنما أقامت وثوقاً بأنها ستطعم لحم القتلى فإن أبا تمام لم يلم بشيء من معنى قول الأفوه رأى عين ولا من معنى قوله ثقة أن ستمار لكن زاد عليه بقوله إلا أنها لم تقاتل وبقوله في الدماء نواهل وبإقامتها مع الرايات حتى كأنها من الجيش وبالإقامة المذكورة يتم معنى قوله إلا أنها الخ **(قوله: وجدت الناس)** لأنهم يقومون مقام الناس كلهم **(قوله: ليس على الخ)** فإنه يشمل الناس وغيرهم فهو أشمل معنى من بيت جرير **(قوله: أأحبه)** الاستفهام للإنكار والإنكار باعتبار السيد الذي هو الحال أعني قوله وأحب الخ على تجويز واو الحال في المضارع المثبت كما هو رأي البعض أو على حذف المبتدإ أي وأنا أحب وقوله إن الملامة الخ أي وما يصدر عن عدو المحبوب يكون مبغوضاً وهذا نقيض معنى بيت أبي الشيص لكن كل منهما باعتبار آخر ولهذا قالوا الأحسن في بيان النوع أن يبين السبب **(قوله: المعنيان)** أي معنى البيت الأوّل ومعنى البيت الثاني **(قوله: من أرب)** أي حاجة وقوله لحاهم جمع لحية يعني كونهم في صورة الرجال وقوله سواء الخ يعني أن الرجال منهم والنساء سواء في الضعف **(قوله: كانت أقرب الخ)** لكونها أبعد عن الاتباع وأدخل في الابتداع **(قوله: ولا بدّ من العلم الخ)** أي ولا بدّ فيما يذكر في الظاهر وغيره من ادّعاء سبق أحدهما وأخذ الثاني منه وكونه مقبولاً أو مردوداً وتسمية

ثم إنّ تفاضل السرقة في الحسن والقبول بحسب مراتب الخفاء فكلما كانت أشدّ خفاء كانت أقرب للقبول ولا بدّ من العلم بأن الثاني أخذ من الأوّل إما بإخباره عن نفسه أو بغير ذلك لجواز أن يكون الاتفاق من قبيل توارد الخاطر أي مجيئه على سبيل الاتفاق من غير قصد إلى الأخذ فإذا لم يعلم أنّ الثاني أخذ من الأوّل قيل قال فلان كذا وسبقه إليه فلان فقال كذا ليغتنم بذلك فضيلة الصدق.

الاقتباس

الاقتباس أن يضمن الكلام   قرآنا أو حديث سيد الأنام
والاقتباس عندهم ضربان   محوّل وثابت المعاني
وجائز لوزن أو سواه   تغيير نزر اللفظ لا معناه

أقول: الاقتباس في الاصطلاح تضمين الكلام نثراً أو نظماً شيئاً من القرآن أو الحديث لا على أنه منه كقول الحريري:

فلم يكن كلمح البصر أو هو أقرب

حتى أنشد فأغرب وقول الآخر:

لكن إن كنت أزمعت على هجرنا   من غير ما جرم فصبر جميل
وإن تبدّلت بنا غيرنا   فحسبنا اللّه ونعم الوكيل

وقول الحريري:

قلفا شاهت الوجوه   وقبح اللكع ومن يرجوه

وقول ابن عباد:

قال لي إن رقيبي   سيء الخلق فداره
قلت دعني وجهك الجنـ   ـة حفت بالمكاره

وهو ضربان ما لم ينتقل فيه المقتبس عن معناه الأصلي كما تقدّم وهو المراد بثابت المعاني وخلافه

كل بالأسامي المذكورة من العلم الخ **(قوله: أو بغير ذلك)** بأن يعلم أنه كان يحفظ القول حين نظم **(قوله: لجواز الخ)** علة لمحذوف أي وإلا فلا يحكم بشيء من ذلك لجواز الخ **(قوله: الاتفاق)** أي في اللفظ والمعنى أو في المعنى وحده.

الاقتباس

يطلق لغة على أخذ النار بإضافته لها وعلى استفادة العلم كذلك والمناسبة ظاهرة **(قوله: أن يضمن الخ)** أي يؤتى فيه بما ذكر **(قوله: نزر)** أي قليل **(قوله: لا معناه)** قال ع ق: كان من حقه إسقاط قوله لا معناه لأنه إن أراد بتغيير المعنى أن ينقل الكلام لمعنى لا يصح ولو بالتجوّز فهذا معلوم لأنه كذب محض وإن أراد به أن ينقل الكلام عن معناه إلى معنى يصح فيه بالتجوّز فهذا ينافيه ما تقدّم من جواز تحويله إلى محل آخر اهـ **(قوله: لا على أنه منه)** أي لا على طريقة أنّ ذلك الشيء من القرآن أو الحديث يعني على وجه لا يكون فيه إشعار بأنه منه كما يقال في أثناء الكلام قال اللّه كذا وقال النبيّ كذا ونحو ذلك فإنه لا يكون اقتباساً قاله السعد وأتى بالعناية إشارة لانصباب النفي على القيد وهو كونه منه لا على المقيد وهو الوجه والطريق أفاده بن **(قوله: كقول الحريري الخ)** مثل بأربعة أمثلة لأنه إما من القرآن أو الحديث وكل منهما إما من النثر أو النظم **(قوله: أزمعت)** أي عزمت **(قوله: شاهت الوجوه)** أي قبحت وهو لفظ الحديث على ما روي أنه لما اشتدّ الحرب يوم حنين أخذ النبيّ ﷺ كفا من الحصى فرمى بها وجه المشركين وقال شاهت الوجوه وقوله وقبح بالبناء للمفعول أي لعن من قبحه اللّه من باب منع أي أبعده عن الخير واللكع اللئيم **(قوله: قال)** أي الحبيب وقوله فداره من المداراة وهي الملاطفة والمخادعة **(قوله: وجهك الخ)** اقتباس من قوله ﷺ: «**حفت الجنة بالمكاره وحفت النار بالشهوات**» أي أحيطت

وهو المراد بالمحوّل أي ما نقل فيه المقتبس عن معناه الأصلي كقوله: لئن أخطأت في مدحيك ما أخطأت في منعي لقد أنزلت حاجاتي بواد غير ذي ذرع. ولا بأس بتغيير يسير للوزن أو غيره وهو مراده بالنزر كقوله:

قد كان ما خفت أن يكونا ... إنا إلى الله راجعونا

وقوله لا معناه أي لا يجوز تغيير معنى اللفظ.

التضمين والحل والعقد

والأخذ من شعر بعزو ما خفي ... تضمينهم وما على الأصل يفي

لنكتة أجمله واغتفرا ... يسير تغيير وما منه يرى

بيتاً فأعلى باستعانة عرف ... وشطرا أو أدنى بإبداع ألف

أقول: التضمين اصطلاحاً أن يضمن الشعر شيئاً من شعر الغير مع التنبيه عليه إن لم يكن مشهوراً عند البلغاء كقوله:

على أني سأنشد يوم بيعي ... أضاعوني وأيّ فتي أضاعوا

وأحسنه ما زاد على الأوّل لنكتة كالتورية والتشبيه في قوله:

إذا الوهم أبدى لي لماها وثغرها ... تذكرت ما بين العذيب وبارق

ويذكرني من قدها ومدامعي ... مجرّ عوالينا ومجرى السوابق

يعني لا بدّ لطالب جنة وجهك من تحمل مكاره الرقيب كما أنه لا بدّ لطالب الجنة من تحمل مشاق التكليف **(قوله: لقد أنزلت الخ)** مقتبس من قوله تعالى: ﴿رَّبَّنَآ إِنِّيٓ أَسۡكَنتُ مِن ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيۡرِ ذِي زَرۡعٍ﴾ [إبراهيم: ٣٧] لكن معناه في القرآن واد لا ماء فيه ولا نبات وقد نقله الشاعر إلى رجل لاخير فيه ولا نفع **(قوله: بتغيير)** أي لبعض قليل من اللفظ المقتبس وقوله وهو أي التغيير أي متعلقه بكسر اللام وهو البعض القليل **(قوله: قد كان)** أي وقع **(قوله: أي لا يجوز الخ)** حل لظاهر المصنف وقد علمت ما فيه.

التضمين والحل والعقد

(قوله: بعزو) أي معه كما يفيده الشارح **(قوله: بيتاً)** أي تضمين بيت وكذا فيما بعد **(قوله: شيئاً من الخ)** بيتاً كان أو ما فوقه أو مصراعاً أو ما دونه **(قوله: مع التنبيه عليه)** أي على أنه من شعر الغير وبقيد التنبيه وما يقوم مقامه من الشهرة يتميز عن السرقة **(قوله: كقوله)** أي الحريري يحكي ما قاله الغلام الذي عرضه أبو زيد للبيع **(قوله: على أني الخ)** المصراع الثاني للعرجي بسكون الراء وتمامه:

ليوم كريهة وسداد ثغر

اللام في ليوم لام التوقيت بمعنى في واليوم بمعنى الوقت والكريهة من أسماء الحرب وسداد الثغر بكسر السين سدّه بالخيل والرجال والثغر موضع المخافة من فروج البلدان أي أضاعوني في وقت الحرب وزمان سدّ الثغر ولم يراعوا حقى حال كونهم أحوج ما كانوا إليّ وأيّ فتى أضاعوا أي أضاعوا فتى كاملاً وفيه تنديم وتخطئة لهم أفاده السعد **(قوله: أبدى)** أي أظهر ولماها سمرة شفتيها ويذكرني من الأذكار وفاعله يعود إلى الوهم ومجرّ مفعول ثان ليذكرني وقوله:

تذكرت ما بين العذيب وبارق ... مجرّ عوالينا ومجرى السوابق

مطلع قصيدة لأبي الطيب والعذيب والبارقي موضعان وما بين ظرف للتذكر أو للمجر أو للمجرى اتساعاً في تقديم الظرف على عامله المصدر أو ما بين مفعول تذكرت ومجر بدل منه. والمعنى أنهم كانوا نزولاً بين هذين الموضعين وكانوا يجرون الرماح عند مطاردة الفرسان ويتسابقون على الخيل فالشاعر الثاني أراد بالعذيب تصغير العذب يعني شفة الحبيبة وببارق ثغرها الشبيه بالبرق وبما بينهما ريقها وهذه تورية وشبه تبختر قدّها بتمايل الرمح وتتابع دمعه بجريان الخيل السوابق اهـ **(قوله:**

واغتفر التغيير اليسير ويسمى تضمين البيت فأكثر استعانة وتضمين المصراع فما دونه إبداعا ورفوا. قال:

والعقد نثر النظم لا بالاقتباس والحل نثر النظم فاعرف القياس
واشترطوا الشهرة في الكلام المنع أصل مذهب الإمام

أقول: العقد هو نظم النثر لا على طريق الاقتباس كقوله:

ما بال من أوله نطفة وجيفة آخره يفخر

عقد قول علي رضي اللّٰه عنه وما لابن آدم والفخر وإنما أوله نطفة وآخره جيفة وأما الحل فهو أن ينثر النظم كقول بعض المغاربة فإنه لما قبحت فعلاته وحنظلت نخلاته لم يزل سوء الظن يقتاده ويصدق توهمه الذي يعتاده حلّ قول أبي الطيب:

إذا ساء فعل المرء ساءت ظنونه وصدّق ما يعتاده من توهم

ويشترط في الحل والعقد والتضمين أن يكون الكلام مشهوراً لئلا يؤدّي إلى تهمة فاعله بالكذب، والمنع مطلقاً مشهوراً كان أو غير مشهور مذهب الإمام مالك رحمه اللّٰه تعالى.

التلميح

إشارة لقصة شعر مثل من غير ذكره فتلميح كمل

(التغيير اليسير) أي لما قصد تضمينه ليدخل في معنى الكلام كقول الشاعر في يهودي به داء الثعلب وهو القراع:

أقول لمعشر غلطوا وغضوا على الشيخ الرشيد وأنكروه
هو ابن جلا وطلاع الثنايا متى يضع العمائم تعرفوه

(قوله: إبداعاً) كأنه أودع شعره شيئاً قليلاً من شعر الغير وقوله ورفوا كأنه رفاً خرق شعره بشيء من شعر الغير **(قوله: نظم النثر)** سواء كان ذلك النثر مثلاً أو غيره حديثاً كان أو قرآناً وقوله لا بالاقتباس أي لا بطريقه وهو قيد بالنسبة لما إذا كان المعقود قرآناً أو حديثاً أفاده ع ق وسيأتي **(قوله: فاعرف القياس)** أي اعرف المعنى الذي يقال له الحل في شواهده ليقاس عليه وهو تكميل للبيت ع ق وقال المصنف: أي اعرف الميزان وميز ما هو مقبول وما هو مردود اهـ **(قوله: واشترطوا الخ)** قال ع ق: ظاهره عموم العقد والحل وأنه يشترط في أصل كل منهما كونه مشهوراً مع أنه يكفي في كل منهما العلم بالأصل وإن لم يشتهر اهـ وجعل الشارح والمصنف المتن شاملاً للتضمين ويأتي ما فيه وقوله والمنع الخ وقال ع ق: هو إشارة إلى ما ورد من الخلاف في جواز الاقتباس ومنعه وأصل مذهب مالك المنع لأنه ذريعة لسقوط هيبة القرآن من القلب ومذهبه مبني على سدّ الذرائع وأكثر الشافعية على الجواز وهذه الإشارة في غير محلها اهـ وقال المصنف: والمنع مطلقاً أصل مذهب الإمام مالك لأن من أصوله سدّ الذرائع اهـ وفيه أنه لا ذريعة بعد اشتراط علم الأصل أو شهرته **(قوله: لا على الخ)** يعني إن كان النثر قرآناً أو حديثاً فنظمه إنما يكون عقداً إذا غير تغييراً كثيراً وأشير إلى أنه من القرآن والحديث وإن كان غير القرآن والحديث فنظمه عقد كيف كان إذ لا دخل فيه للاقتباس **(قوله: يفخر)** حال أي ما باله حال كونه مفتخراً **(قوله: فهو أن الخ)** وشرط كونه مقبولاً أن يكون سبكه حسناً لا يتقاصر على ذلك النظم أن يكون مسجعاً والألفاظ جزلة وأن يكون واقعاً موقعه بأن تكون ألفاظه مطابقاً معناها للمقام ع ق **(قوله: وحنظلت نخلاته)** أي صارت نخلاته كالحنظل في المرارة وقوله يقتاده أي يقوده إلى تخيلات فاسدة وتوهمات باطلة وقوله ويصدق أي الشخص المسيء الظنّ وقوله يعتاده من الاعتياد **(قوله: قول أبي الطيب)** يشكو سيف الدولة واستماعه لقول أعدائه أي أبي الطيب.

التلميح

هو بتقديم اللام على الميم من تلمحه إذا أبصره ونظر إليه ومنه لمح البصر يقال في هذا البيت تلميح إلى قول فلان أي نظر وإشارة إليه وأما التمليح فقد تقدّم في باب التشبيه أنه جعل الكلام مليحاً جيداً يقال ملح الشاعر شعره إذا أتى فيه بشيء مليح **(قوله: إشارة الخ)** أي إشارة في نظم أو نثر لقصة تقدّمت أو شعر معلوم أو مثل سائر من غير ذكر واحد منها

أقول: التلميح الإشارة إلى قصة أو شعر أو مثل من غير ذكره كقوله:

فوالله ما أدري أأحلام نائم ... ألمت بنا أم كان في الركب يوشع

إشارة إلى قصة يوشع عليه السلام واستيقافه للشمس وكقوله:

لعمرو مع الرمضاء والنار تلتظى ... أرقّ وأحفى منك في ساعة الكرب

إشارة إلى البيت المشهور:

المستجير بعمرو عند كربته ... كالمستجير من الرمضاء بالنار

وكقولك لشخص تعجل السيادة والتصدر قبل أوانهما لا تعجل تحرم تشير إلى قولهم من تعجل شيئاً قبل أوانه عوقب بحرمانه.

تذنيب في ألقاب من الفنّ

من ذلك التوشيع والترديد ... ترتيب اختراع أو تعديد
كالتائبون العابدون الحامدون ... السائحون الراكعون الساجدون

أقول: التذنيب جعل الشيء ذنابة للشيء وتكميلاً له والألقاب الأسماء وما ذكره هنا منه ما يرجع للضرب المعنوي من البديع ومنه ما يرجع للفظي، من ذلك التوشيع وهو ذكر شيء من عجز الكلام مفسراً بمتعاطفين كقوله عليه الصلاة والسلام يشيب ابن آدم ويشبّ معه خصلتان الحرص وطول الأمل. ومنه الترديد وهو تعليق الكلمة في الفقرة أو المصراع بمعنيين نحو: ﴿حَتَّىٰ نُؤْتَىٰ مِثْلَ مَآ أُوتِيَ رُسُلُ ٱللَّهِ ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ [الأنعام: ١٢٤] كقوله:

صهباء لا تنزل الأحزان ساحتها ... إن مسها حجر مسته سراء

تلميح وقوله كمل أي حد التلميح وهو تكميل **(قوله: فوالله الخ)** وصف لحوقه بالأحبة المرتحلين وطلوع شمس وجه الحبيب من جانب الخدر في ظلمة الليل ثم استعظم ذلك واستغربه وتجاهل تحيراً فقال هذا حلم رآه في النوم أم كان في الركب يوشع النبيّ فرد الشمس **(قوله: لعمرو)** اللام للابتداء وهو مبتدأ مع الرمضاء أي الأرض الحارة التي يرمض فيها القدم أي يحترق حال من ضمير في أرقّ والنار مرفوع معطوف على عمرو أو مجرور معطوف على الرمضاء تلتظى حال منها أرق خبر المبتدإ من رق له إذا رحمه وأحفى من حفى عليه تلطف وشفق **(قوله: المستجير)** أي المستغيث وضمير كربته للموصول أي الذي يستغيث عند كربته بعمرو وانظر قصة البيت فيما كتب على الأصل.

تذنيب: في ألقاب من الفنّ

(قوله: منه ما يرجع للضرب المعنوي) كالتوشيع والترديد والترتيب والاختراع وقوله ومنه الخ كالتعديد **(قوله: التوشيع)** هو في اللغة لف القطن ونحوه قاله المصنف **(قوله: وهو ذكر شيء الخ)** ولعل وجه المناسبة بين المعنيين أنّ في التفسير رجوعاً إلى المفسر كما أنّ في اللف رجوعاً إلى جهات الملفوف عليه تأمل **(قوله: الترديد)** هو في اللغة ردّ الشيء من أمر إلى آخر والمناسبة ظاهرة **(قوله: وهو تعليق الخ)** يظهر من التمثيل أنّ التعليق الأوّل أعم من كونه بما قبل أو بما بعد فإنه في الآية بما قبل وفي المثال بما بعد هذا جدير بأن يكون نكتة ثانية لتعداد المثال وانظر هل يضرب في صورتي التعليق الأوّل صورتان للتعليق الثاني فتصير الصور أربعاً **(قوله: نحو حتى الخ)** فلفظ الجلالة ربط أولاً برسل وثانياً بأعلم **(قوله: نحو صهباء الخ)** فقد علق المس أولاً بالحجر ثم علقه ثانياً بالسراء ولك أن تقول علق أولاً المس بالصهباء ثم علقها ثانياً بالحجر والأول منظور فيه لعمدية المعلق به والثاني لقربه والصهباء اسم للخمرة وقوله صهباء يحتمل كونه خبراً لمحذوف وكونه خبراً ثانياً لمبتدإ سبق مع خبره الأول وعلى كل يحتمل أنه خبر موطئ والمقصود ما بعده وهو الظاهر ويحتمل أنه قصد به إفادة أنّ الخمرة تسمى صهباء وقوله لا تنزل الخ فيها استعارة بالكناية بتشبيه الخمر بذي ساحة وإثباتها

ومنه الترتيب وهو ترتيب شيء على آخر لنكتة نحو: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّـۧنَ مِيثَـٰقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ﴾ [الأحزاب: ٧]. ومنه الاختراع وهو الإتيان بتركيب لم يسبق إليه مثل ولما سقط في أيديهم لم يسمع قبل نزوله في القرآن. ومنه التعديد وهو سوق المفردات دون عطف كالتائبون العابدون الحامدون السائحون البيت وكحديث الأسماء الحسنى قال:

تطريز أو تدبيج استشهاد إيضاح ائتلاف استطراد

أقول: التطريز اشتمال الصدر على جزءين مخبر عنه ومتعلقه والعجز على الخبر مقيداً بمثله كقوله التسبيح في الصلاة نور على نور والتدبيج أن يكون للكلام في معرض مدح أو غيره لونان فصاعداً لقصد الكناية أو التورية كقوله:

تردّى ثياب الموت حمرا فما أتى لها الليل إلا وهي من سندس خضر

أراد الثياب الملطخة بالدم فما أتى عليها الليل إلا وقد صارت من ثياب الجنة وكنى بالأول عن القتل وبالثاني عن دخول الجنة والاستشهاد الاستدلال كقوله:

كان بي ركن وثيق وقعت فيه الزلازل
زعزعته نوب الدهر وكرّات النوازل
ما بقاء الحجر الصلد على وقع المعاول

الشاهد في البيت الثالث والإيضاح ....

تخييل (قوله: وهو ترتيب شيء على آخر) أي جعل مرتبته في الذكر قبل الآخر كما يدل له قول المصنف وهو تقديم شيء الخ خلافاً لما يتبادر من عبارة الشارح من أنّ المعنى جعل شيء متوقفاً على آخر إذ لا يظهر هنا تأمل وقوله لنكتة كإفادة أفضلية المقدّم في الآية وكإفادة مدة كونه مستوجباً كما في اضرب زيداً وعمراً وبكراً (قوله: مثل ولما سقط الخ) سقط فعل ماض مبني للمجهول وأصله سقطت أفواههم على أيديهم ففي بمعنى على وذلك من شدّة الندم فإنّ العادة أنّ الإنسان إذا ندم بقلبه على شيء عضّ بفمه على أصابعه فسقوط الأفواه على الأيدي لازم للندم فأطلق اسم اللازم وأريد الملزوم على سبيل الكناية (قوله: وكحديث الأسماء الحسنى) نصه إنّ للّه تسعة وتسعين اسماً من أحصاها دخل الجنة هو اللّه الذي لا إله إلا هو الملك القدّوس الخ (قوله: التطريز) هو في اللغة جعل الثوب مطرزاً أي معلماً بخطوط ستة وهو فارسي معرّب قاله المصنف ولعل وجه المناسبة التحسين بالمتماثل في كل ففي اللغوي تحسين الثوب بالخطوط المتماثلة وفيما هنا تحسين الكلام بالخبر ومماثلة تأمل (قوله: ومتعلقه) بكسر اللام (قوله: وهو اشتمال الخ) ما ذكره الشارح من أنّ التطريز اشتمال الصدر على متعلق واحد والعجز على الخبر مقيداً بمثل له واحد هو أحد رأيين ذكرهما المصنف في شرحه وقد اقتصر على الثاني ع ق قال: وهو أن يبتدئ المتكلم أو الشاعر بثلاثة أسماء: أولها مخبر عنه والثاني والثالث متعلقان بالأول بوجه مّا ثم يؤتى بالخبر مع متعلقين آخرين يناسبان المتعلقين في الصدر ويرتبطان بها ارتباطاً مّا بشرط اتحاد لفظ الخبر وما يتعلق به كقوله في مولده ﷺ:

يقول لنا لسان الحال منه وقول الحق يعذب للسميع
فيومي والزمان وشهر وضعي ربيع في ربيع في ربيع
كأنّ الكأس في يدها وفيها عقيق في عقيق في عقيق

اهـ بحذف (قوله: ومتعلقه) بكسر اللام (قوله: في معرض الخ) حال من الكلام (قوله: تردّى الخ) فقد ذكر فيه لونين لقصد الكناية المذكورة في الشارح(قوله: كان بي الخ) الباء تجريدية فقد جرد من نفسه ركناً مبالغة في شدّة ركنيته وللركن معان يناسب منها هنا الأمر العظيم وما يتقوّى به والوثيق المحكم والزلازل البلايا وقوله زعزعته الزعزعة تطلق على التحريك الشديد والمراد هنا لازمه وهو الإضعاف ونوب الدهر مصائبه وشدائده وكرّات النوازل أي مرّات الشدائد فعطفه مرادف وقوله ما بقاء الخ الصلد الصلب الأملس وعلى بمعنى مع والوقع وقعة الضرب بالشيء والمعاول جمع معول كمنبر الحديدة تنقر بها الجبال (قوله: الشاهد الخ) عبارة المصنف فالبيت الثالث استشهاد وقد أحسن فيه إذ أخرج التشبيه في

أن يكون في الكلام خفاء دلالة فيؤتى بكلام يبين المراد ويوضحه كقوله:

يـذكـر فـيـك الـخـيـر والـشـر كـلـه وقيل الخنا والعلم والحلم والجهل
فـألـقـاك عـن مـذمـومـهـا مـتـنـزهـا وألقاك في محمودها ولك الفضل

فالثاني بين المراد بالأول. والائتلاف الجمع بين متناسبين لفظاً أو معنى نحو: ﴿ٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ﴾ [الرحمن: ٥]. والاستطراد أن يكون المتكلم في فنّ من الفنون ثم يظهر له من آخر مناسبة فيورده ثم يرجع إلى الأول ويقطع الاستطراد. كقوله تعالى: ﴿وَهَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ مُوسَىٰٓ﴾ إلى قوله: ﴿وَلَقَدْ أَرَيْنَٰهُ ءَايَٰتِنَا كُلَّهَا فَكَذَّبَ وَأَبَىٰ﴾ [طه: ٩ـ٥٦]. قال:

إحـالـة تـلـويـح أو تـخـيـيـل وفـرصـة تـسـمـيـط أو تـعـلـيـل

أقول: الإحالة مصدر أحلته على كذا وهي قسمان خفية وجلية كقوله تعالى: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِى ٱلْكِتَٰبِ﴾ [النساء: ١٤٠] إحالة على قوله: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِىٓ ءَايَٰتِنَا﴾ [الأنعام: ٦٨] الآية وكقوله: ﴿وَءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ زَبُورًا﴾ [النساء: ١٦٣] والإحالة في الآية الأولى ظاهرة وفي الثانية خفية لما قيل إنها إحالة على قوله: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِى ٱلزَّبُورِ﴾ [الأنبياء: ١٠٥] الآية لتضمنه تفضيل محمد ﷺ. والتلويح الكناية البعيدة التي كثرة فيها الوسائط بين اللازم والملزوم ككثير الرماد. والتخييل ويقال له الإيهام وهو أن يذكر لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد وهو أقسام تسعة مذكورة في المطوّلات من أرادها فليرجع إليها. والفرصة استدراجك المخاطب لتأخذه كقولك لمنكر المعاد هل كنت عدما فيقول: نعم فتقول له: هل أنت من ماء مهين فيقول: نعم فتقول: الذي سوّاك من ذلك قادر على إعادتك. والتسميط كون بعض أجزاء البيت سجعاً وبعضها خلاف الرويّ بأن يجعل البيت أربع سجعات ثلاث على رويّ غير رويّ البيت كقول بعضهم في بديعته: في رأسه غسق. في وجهه فلق. في ثغره نسق. تسميط دارهم. والتعليل هو أن يريد المتكلم ذكر حكم فيقدم عليه ذكر علة وقوعه كقول الصفي الحلي في بديعته:

لـهـم أسـام سـوام غـيـر خـافـيـة من أجلها صار يدعي الاسم بالعلم

صورة الخبر تحقيقاً ثم في صورة الاستفهام تعجباً وتسلياً وشبه نفسه بالحجر الصلد في التحمل والصبر والسكينة عند وقوع المعاول اهـ **(قوله: يذكر فيك الخ)** الظاهر أن يذكر مبني للمجهول من باب فعل مضعف العين وأنّ في بمعنى باء السببية والمعنى يذكرني عقلي بسببك أي بسبب ملاحظتك أو مشاهدتك الخير والشر الخ فتأمل والخنا أراد به القول القبيح **(قوله: فالثاني بين الخ)** إذ قبله لا يدري هل تذكر الأمور المذكورة لوجودها فيه من جهات مختلفة أو لبعده عن مذمومها واتصافه بمحمودها أوعكسه **(قوله: كقوله تعالى: وهل أتاك الخ)** فقد أخذ أوّلاً في ذكر قصة موسى ثم استطرد قوله الذي جعل لكم الأرض الخ ثم رجع إلى القصة بقوله ولقد أريناه الخ تأمل **(قوله: وفرصة)** أي انتهاز فرصة **(قوله: لما قيل إنها إحالة الخ)** فكأنه قيل وآتينا داود زبورا أفدناك أنك مذكور فيه حيث أنزلنا عليك قولنا ولقد كتبنا الخ **(قوله: لتضمنه الخ)** إذ هم المراد بالعباد الصالحين في الآية **(قوله: والتخييل ويقال الخ)** فيه أنه يصير بهذا التفسير مكرراً مع ما سبق فالمناسبة ما للمصنف قال: وهو تصوير ما يظهر في العيان حتى يتوهم أنه ذو صورة تشاهد كقوله تعالى: ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ اهـ [الزمر: ٦٧] وقوله ما يظهر أريد به الاستقبال أي ما سيكون ظاهراً وقوله حتى الخ غاية في التصوير والظاهر أنّ التصوير في الآية بالوصف أعني مطويات الذي هو حقيقة في الحال **(قوله: استدراجك المخاطب الخ)** أي جعلك إياه منتقلاً من درجة إلى أخرى أقرب منها لمقصودك وقوله لتأخذه أي لتوقعه في الاعتراف بمقصودك **(قوله: كون بعض أجزاء الخ)** عبارة المصنف وهو كون أجزاء البيت أو بعضها مسجعاً على خلاف الروي وهي المستقيمة دون عبارة الشارح كما هو ظاهر معنى عبارة المصنف أن تكون أجزاء البيت ما عدا الأخير التي هي الألفاظ المتوازنة كالتي على مستفعلن فعلن في البسيط كما في المثال أو بعضها سجعاً الخ تأمل **(قوله: في رأسه الخ)** الغسق الليل والفلق الصبح والنسق الانتظام أي هو قلادة مزينة لدار القوم الذين هو منهم لأنّ التسميط تعليق القلادة على الصدر كما قاله المصنف وقد أريد به المعلق على طرق التشبيه تأمل **(قوله: لهم أسام)** جمع

قال:

تــحــلــيــة ونــقــل أو تــخــتــم تــجــريــد اســتــقــلال أو تــهــكــم

أقول: التحلية عقد نثر القرآن أو الحديث بزيادة على ألفاظهما فهي نوع من العقد كقوله:

الحمد لله منا باعث الرسل أهدى بأحمد منا أحمد السبل

عقد قوله تعالى: ﴿لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٦٤] وقول الآخر:

ما بال من أوله نطفة وآخره جيفة يفخر

عقد قوله ﷺ وما لابن آدم والفخر وإنما أوله نطفة وآخره جيفة والنقل قريب من التحلية لأنه عقد لا يكون فيه شيء زائد عن لفظهما بل يكون كله في ترجمة أخرى والتختم عقد قرآن وحديث اشتمل على شيء من لفظهما كقوله:

وبدت لنا البغضاء من أفواههم وصدورهم فيها أذى وحقود

والتجريد نفي الملزوم لانتفاء اللازم كقوله تعالى: ﴿لَا يَسْـَٔلُونَ ٱلنَّاسَ إِلْحَافًا﴾ [البقرة: ٢٧٣] أي لا يكن منهم سؤال فلا يكون إلحاف. والاستقلال كناية عن جملة في معناها جمل كجمل الآي كقوله:

وصالكم صدّ وحبكم قلى ونصحكم غش وصلحكم حرب

والتهكم إبراز المقصود في صورة ضد استهزاء نحو: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْكَرِيمُ﴾ [الدخان: ٤٩] ومقتضى الظاهر إنك أنت الذليل المهان. قال:

تــعــريــض أو إلــغــاز ارتــقــاء تــنــزيــل أو تــأنــيــس أو إيــمــاء

أقول: التعريض أن يميل باللفظ إلى جانب يفهم منه المقصود لا من جهة الوضع الحقيقي ولا المجازي بل من عرض اللفظ أي جانبه كقول السائل لمن يتوقع منه صدقة إني محتاج. والألغاز تعمية المراد أي تغطيته. والارتقاء الانتقال من الأدنى إلى الأعلى في الوجه المراد نحو: لا أبالي بالوزير ولا بالسلطان. والتنزيل عكس الترقي نحو هذا الأمر لا يعجز السلطان ولا الوزير والتأنيس تقديم ما يؤنس المخاطب ....

اسم وسوام جمع سام أي عال والشاهد في قوله من أجلها أي من أجل أسمائهم المشهورة جداً صار يدعي الاسم التي هي من جملته بالعلم تشبيهاً له بالجبل في الشهرة **(قوله: منا)** أي نعاماً مفعول لأجله لمتعلق الظرف قبله وباعث صفة لله وقوله منا حال من أحمد أي حال كونه منا معشر العرب **(قوله: لقد منّ الله على المؤمنين الآية)** من أنفسهم أي من العرب ليأنسوا به ويفهموا منه لا ملكاً ولا عجمياً **(قوله: ما بال الخ)** ليس في البيت زيادة على الحديث إلا شيء تافه لا يعد زيادة تأمل **(قوله: من لفظها)** أي من لفظ أصلها وقوله بل يكون أي العقد وقوله في ترجمة أخرى بأن يترجم عن المعنى المأخوذ بلفظ يرادف المأخوذ منه تأمل **(قوله: وحقود)** جمع حقد أفاده من القاموس والظاهر أنّ جمع المصدر للمبالغة والشطر الأول عقد لقوله تعالى: ﴿قَدْ بَدَتِ ٱلْبَغْضَآءُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ﴾ [آل عمران: ١١٨] والثاني عقد لقوله: ﴿وَمَا تُخْفِى صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ﴾ [آل عمران: ١١٨] **(قوله: إلحاف)** أي إلحاح **(قوله: قلى)** بفتح القاف أي بغض **(قوله: التعريض أن يميل الخ)** فهو كناية مسوقة لموصوف غير مذكور وفائدته التنزه أو الملاطفة أو الاحتراز عن المخاشنة كتعريض ذي المروءة المستحي من السؤال بالطلب وكتعريض ذي حاجة عند الأمير ونحوه وكقولك لمن يؤذي المسلم من سلم الناس من لسانه تشير إلى نفي الإسلام قاله المصنف **(قوله: بل من غرض الكلام الخ)** فهو خاص بالمركب قاله المصنف وعطف الجانب تفسيري **(قوله: توقع)** أي انتظر **(قوله: في الوجه)** لعدم المبالاة هنا **(قوله: تقديم ما يؤنس الخ)** كقولك إن الله قضى بالموت على

قبل إخباره بمكروه. والإيماء عند السكاكي الكناية القليلة الوسائط دون خفاء في الملزوم وفرق بين التلويح والرمز والإيماء، بأن التلويح ما كثرت وسائطه، والرمز ما قلت وسائطه مع خفاء في الملزوم كعريض القفا، والإيماء ما قلت وسائطه دون خفاء كطويل النجاد. قال:

حسن البيان رصف أو مراجعة حسن تخلص بلا منازعة

أقول: حسن البيان كشف المعنى وإيصاله للنفس بسهولة، والرصف وضع كل كلمة في موضع يناسبها معنى ولفظاً ووجهاً ولا يتم ذلك على أكمل حال إلا في كلام اللّه تعالى وكلام رسوله ﷺ، المراجعة حكاية التقاول كقوله تعالى: ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ إلى قوله: ﴿مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ [الشعراء: ٢٣ ـ ٣١] وحسن التخلص ملاءمة الخروج من فن من الكلام إلى فن آخر ويسمى براعة المخلص.

كل أحد وأجزل الثواب لمن صبر على المصيبة وإن ولدك قد مات (**قوله: قبل إخباره بمكروه**) زاد المصنف أو عتابه كقولك لمن يخافك وقد سرق لك شيئاً سامحك اللّه لم فعلت كذا ومنه عفا اللّه عنك لم أذنت لهم اهـ (**قوله: الكناية القليلة الخ**) كقولك:

أو ما رأيت المجد ألقى رحله في آل طلحة ثم لم يتحول

وذلك أنه لما جعل المجد ملقيا رحله في آل طلحة بلا تحول على طريق الاستعارة بالكناية كما هو ظاهر لزم من ذلك كون موصوفه آل طلحة لعدم وجدانه في غيرهم بواسطة أنه صفة لا بد من موصوف وهي ظاهرة ثم المراد بقلة الوسائط عدم كثرتها فيصدق بالواحدة كما في البيت وبعدم الواسطة مع الظهور كعرض القفا في البله بناء على ظهوره عرفاً فيه وكما في مثال الشارح الآتي (**قوله: ما كثرت الخ**) أي كناية كثرت وسائطها نحو كثير الرماد فما واقعة على كناية وكذا فيما بعد (**قوله: كعريض القفا**) بناء على عدم ظهوره عرفاً (**قوله: رصف**) هو لغة الضم ومنه رصف الحجارة والمناسبة ظاهرة.

فصــل

فيما لا يعدّ كذباً

وليس في الإيهام والتهكم ولا التغالي بسوى المحرّم
من كذب وفي المزاح قد لزب بحيث لا مندوحة عن الكذب

أقول: ليس في الإيهام وهو التورية كذب لأن المصطفى ﷺ كان يمازح بها كقوله للعجوز التي طلبت منه الدعاء بدخول الجنة إن الجنة لا تدخلها عجوز ومثله التهكم لوروده في الكتاب العزيز وكذلك المبالغة وهو المراد بالتغالي ما لم تكن محرّمة أو كفراً كمن يصف أميراً بأنه قهر أهل السماء أو عارض القدرة بقوّته وأما المزاح بالكذب على غير تأويل من تورية أو نحوها فحرام لأن اللعب لا يبيح محرماً وهذه المصيبة عمت بها البلوى في زماننا إذ لا يكاد مجلس يخلو عن المزاج بالكذب وربما كفر الممازح في بعض الأحيان وأما المزاح العاري عن الكذب فهو مباح لأن المصطفى ﷺ كان يمازح بعض الأحيان ولا يقول إلا حقاً زاده اللّه شرفاً وكرماً ولزب أي لزم ارتكاب ما ذكر من التورية ونحوها في المزاح لمن أراده لتكون له مندوحة عن الكذب.

فصــل

فيما لا يعد كذبا

(قوله: وليس الخ) في الإيهام خبر ليس مقدماً ومن زائدة وكذب اسمها مؤخراً **(قوله: بحيث)** الباء زائدة وقوله لا مندوحة الخ أي غير ما ذكر من الإيهام وما بعده **(قوله: لوروده الخ)** كقوله تعالى: ﴿ذُقۡ إِنَّكَ أَنتَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡكَرِيمُ﴾ [الدخان: ٤٩].

خاتمة

وينبغي لصاحب الكلام	تأنق في البدء والختام
بمطلع حسن وحسن القال	وسبك أو براعة استهلال
والحسن في تخلص أو اقتضاب	وفي الذي يدعونه فصل الخطاب
ومن سمات الحسن في الختام	إردافه بمشعر التمام

أقول: ينبغي للمتكلم أن يتأنق أي يتتبع الأنق والأحسن في أول كلامه وآخره فالأول موجب لإقبال نفس السامع. والثاني: يريدها إقبالاً على ما مضى وجابر لما قد يقع قبله من التقصير في التعبير. فالأول يكون بحسن الابتداء لأنه أوّل ما يقرع السمع وأحسنه ما يسمع بالمطلع ويسمى بالإلماع ويسمى براعة الاستهلال وهو أن يقدّم في أوّل كلامه إشارة إلى ما سيق الكلام لأجله كقوله في التهنئة:

بشرى فقد أنجز	الإقبال ما وعدا
وكوكب المجد في أفق	العلا صعدا

خاتمة

(قوله: بمطلع حسن الخ) الباء سببية أي بسبب إيراد مطلع حسن والمراد حسن حسناً زائداً على غيره بما ليس بمطلع ومثله يقال فيما بعده وقوله وحسن المقال عطف على مطلع من عطف السبب على المسبب بالنظر لوصفه وحسن القال بأن يكون اللفظ في غاية البعد عن التنافر والثقل وقوله وسبك معطوف على القال أي وحسن سبك وهو يحصل بكون اللفظ في غاية البعد عن التعقيد والتقديم والتأخير الملبس وأن تكون الألفاظ متقاربة في الجزالة والمتانة والرقة والسلاسة وتكون المعاني مناسبة لألفاظها من غير أن يكسي اللفظ الشريف المعنى السخيف وعلى العكس بل يصاغان صياغة تناسب وتلائم وقوله: أو براعة الخ الظاهر أن أو قبلها حذف وبعدها حذف أي لمطلع حسن بسبب ما ذكر بدون براعة استهلال أو مع براعة الخ ثم في كلامه حذف الواو مع ما عطفت أي وختام مثله بتبديل الاستهلال بالمطلع تأمل **(قوله: والحسن)** عطف على تأنق **(قوله: ومن سمات الخ)** لا حاجة لهذا البيت على ما قررنا وهو محذوف من النسخة التي كتب عليها المصنف وفي نسخة بعد قول المصنف والختام:

بحسن الابتداء بالإلماع	وحسن الاقتضاب والإبداع
في آخر عذوبة التركيب	وجودها في المطلع الغريب

ومن سمات الخ وهو على هذه النسخة جدير بالذكر والباء في بحسن للسببية متعلق بتأنق وكذا الباء في بالإلماع بمعنى براعة الاستهلال على ما سيأتي وهي متعلقة بحسن وحسن معطوف على حسن وكذا الإبداع وقوله عذوبة مبتدأ خبره جملة وجودها الخ وهذا أعني قوله عذوبة مكرر مع قوله أوّلاً بحسن الابتداع بالإلماع على ما قررناه **(قوله: الأنق)** بفتح النون على الصحيح والأحسن عطف تفسير **(قوله: وجابر)** عطف على يزيدها من عطف شبه الفعل عليه **(قوله: وأحسنه)** أي الابتداء وقوله ما يسمى بالمطلع ويسمى الخ فيه أن المطلع مصدر ميمي بمعنى الطلوع والمراد هنا الأخذ في مدارج الكلام فليس هو براعة الاستهلال بل إنما يسمى براعة مطلع على أن هذا لا يلائم المصنف كما عرفت **(قوله: ما يسمى بالإلماع ويسمى الخ)** والظاهر أن الهمزة في الإلماع مكسورة وأنه في الأصل مصدر ألمع بمعنى صير الشيء لامعاً ثم استعمل في براعة الاستهلال بجامع التحسين لكني لم أر هذه التسمية **(قوله: الحسن)** الذي في غيره المجد ولا يخفى ما

ومنه مطلع سورة النور ومن محاسن الابتداء صنعة الانتقال من المطلع إلى المقصود وهو ثلاثة أقسام: أحدها التخلص وهو الانتقال مما افتتح به الكلام إلى المقصود مع رعاية المناسبة بينهما. الثاني: الاقتضاب وهو الانتقال إلى ما لا يلائم. الثالث: فصل الخطاب وهو متوسط بينهما وهو الانتقال إلى ما يقرب من التخلص بأن يشوبه شيء من الملاءمة وعده بعضهم قسماً من الاقتضاب ومنه قولهم بعد حمد اللّٰه والصلاة والسلام على النبيّ ﷺ أما بعد فهذا الخ ومن حسن الكلام ختمه بما يشعر بتمامه بحيث لا يكون بعده للنفس تشوّق كقوله:

بقيت بقاء الدهر يا كهف أهله ... وهذا دعاء للبرية شامل

وجميع سور القرآن على هذا الأسلوب يعلم ذلك بأدنى تدبر. قال:

هذا تمام الجملة المقصودة ... من صنعة البلاغة المحمودة
ثم صلاة اللّٰه طول الأمد ... على النبيّ المصطفى محمد
وآله وصحبه الأخيار ... ما غرّد المشتاق بالأسحار
وخرّ ساجداً إلى الأذقان ... يبغي وسيلة إلى الرحمٰن
تم بشهر الحجة الميمون ... متم نصف عاشر القرون

أقول: المشار إليه جميع ما تقدّم سوى الخطبة إذ ليست مقصودة بالذات والبلاغة عبارة عن فني المعاني والبيان فإطلاقها على البديع تغليب وإنما كانت محمودة لأن بها يطلع على أسرار كلام اللّٰه تعالى وكلام رسوله ﷺ وتقدم معنى الصلاة والأمد الوقت المستقبل والمصطفى المختار والأخيار جمع خير بالتشديد وغرّد من التغريد وهو التطريب في الصوت والغناء والمشتاق أي إلى الحضرة العلية بدليل السياق والميمون من اليمن وهو البركة وكان ميموناً لأنه من الأشهر الحرم والقرون جمع قرن وهو مائة سنة وتمام نصفه خمسون أخبر أن نظمه تم سنة خمسين وتسعمائة من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام.

قال أسير مساويه أحمد الدمنهوري هذا آخر ما أردنا كتابته تحريراً في العاشر من الخامس من الرابع

في البيت من الاستعارتين بالكناية **(قوله: ومنه)** أي ما ذكر من براعة الاستهلال وقوله مطلع الخ فإن سورة النور لها تعلق بالرمي بالزنا فصدرت بحكم الزنا والرمي به **(قوله: صنعة الانتقال)** الإضافة بيانية وسمي صنعة لأن المتكلم تصنع فيه وقد مر عنهم تسمية غيره صنعة كالطباق **(قوله: وهو)** أي الانتقال **(قوله: فصل الخطاب)** مراده به الفاصل بين الكلامين لا بقيد كونه أما بعد **(قوله: وهو الانتقال إلى ما يقرب الخ)** غير مناسب والمناسب التفريع بقوله فهو قريب من التخلص كما لا يخفى **(قوله: وعده الخ)** أي سماه اقتضاباً مشوباً بتخلص **(قوله: ومن حسن)** أي علامة حسن **(قوله: يا كهف أهله)** أي يا من هو لأهله كالكهف في الإيواء إليه عند الضيق وهذا دعاء الخ أي إن هذا الدعاء ببقائك دعاء لجميع البرية لانتفاعهم جميعاً به وفيه إشارة إلى التمام بتعميم الدعاء لأنه يذكر في تمام الكلام عادة **(قوله: الأسلوب)** هو ذكر ما يشعر بالتمام **(قوله: من صنعة البلاغة)** قال المصنف الصنعة والصناعة الحرفة والعلوم الصناعية ذات الاصطلاح والترتيب المخصوص المتضمن ضم كل جنس إلى جنسه ووضع كل بمحله وأطلقوا على علم البلاغة صنعة من حيث اشتماله على ذلك **(قوله: المشتاق)** من الاشتياق وهو شدّة رغبة القلوب في لقاء المحبوب **(قوله: وخرّ ساجداً الخ)** أي سقط إلى ناحية الأذقان وهي الأرض قاله المصنف **(قوله: المشار إليه جميع الخ)** الظاهر أن المشار إليه الخاتمة أو البيت الذي قبل هذا لأن تمام بمعنى متمم وهو إنما يكون بما ذكرنا **(قوله: وهو التطريب الخ)** والمراد هنا رفع الصوت بالبكاء من شدّة الحزن المثير لاحتراق القلب قاله المصنف **(قوله: في العاشر)** أي اليوم من الخامس أي الشهر من الرابع أي العام من الثالث أي العقد من الثاني عشر أي القرن وقوله من الهجرة أي مبتدأ عدد هذا القرن أي الذي من جملته هذا القرن من الهجرة ومن قبيل ما للشارح ما وقع في آخر المجلد الثاني من التفسير المسمى بروح البيان، ونصه:

من الثالث من الثاني عشر من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام نسأله سبحانه وتعالى أن يحسن عاقبتنا في الأمور كلها وأن يدخلنا دار كرامته ومحبينا من يغر محنة بجاه حبيبه لديه تفضلاً منه لا وجوباً عليه. وصلى اللّه على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم ولا حول ولا قوة إلا باللّه العلي العظيم وآخر دعواهم أن الحمد للّه رب العالمين.

هذا آخر ما أودعت في المجلد الثاني من التفسير الموسوم بروح البيان من جواهر المعاني ونظمت في سلكه من فوائدالعبارة والإشارة والإلهام الرباني وسيحمده أولو الألباب إن شاء اللّه الوهاب. ووقع الإتمام بعون الملك الصمد وقت الضحوة الكبرى من يوم الأحد، وهو العشر السابع من الثلث الثاني من السدس الخامس من النصف الأوّل من العشر التاسع من العشر الأول من العقد الثاني من الألف الثاني من الهجرة النبوية على صاحبها ألف تحية اهـ.

* * *

هذا ما يسره الملك الجليل مما به خدمة هذا الشرح الجميل، فدونك حاشية كشفت عن وجوه مخدّراته الأستار، حتى غدا حسنها واضحاً كالشمس في رابعة النهار، أودعتها من نفائس السابقين ما يستدعيه المقام، ومن لطائف الفكر ما يسرّ به ذوو أفهام، بذلت في تحريرها غاية المجهود، وهذبتها تهذيباً يذوب به قلب الحسود، ومع هذا فأنا معترف بأنها غير خالية من الوصمة، فإنما أنا ممن يخطأ ويصيب ولست من أهل العصمة.

وتمّ تبييضها في عاشر سابع من خامس سابع من ثالث اثنين من ثاني اثنين من الهجرة النبوية على صاحبها أزكى التحية.

* * *

ونسأل اللّه سبحانه أن يجعل جزاءنا جزيل الثواب وأن يحفنا بخفّي ألطافه يوم المآب إنه على ما يشاء قدير، وبالإجابة وجزيل الإحسان جدير.

وصلى اللّه على سيدنا محمد أشرف الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وحسبنا اللّه ونعم الوكيل ولا حول ولا قوّة إلا با اللّه العليّ العظيم، والحمد للّه ربّ العالمين.

فهرس المحتويات

خطبة الكتاب ٥
المقدّمة ٢٣
الفنّ الأول: علم المعاني ٣٧
الباب الأوّل: أحوال الإسناد الخبري ٤١
فصل: في الإسناد العقلي ٥٢
الباب الثاني: في أحوال المسند إليه ٦١
فصل: في الخروج عن مقتضى الظاهر ٩٥
الباب الثالث: أحوال المسند ١٠٥
الباب الرابع: في متعلقات الفعل ١٢٠
الباب الخامس: القصر ١٢٥
الباب السادس: في الإنشاء ١٢٩
الباب السابع: الفصل والوصل ١٣٥
الباب الثامن: الإيجاز والإطناب والمساواة ١٤٢
الفنّ الثاني: علم البيان ١٤٧
فصل: في الدلالة الوضعية ١٤٩
الباب الأوّل: التشبيه ١٥١
فصل: في أداة التشبيه وغايته وأقسامه ١٥٧
الباب الثاني: الحقيقة والمجاز ١٦٤
فصل: في الاستعارة ١٦٨
فصل: في الاستعارة التحقيقية والعقلية ١٧٦
فصل: في بيان الاستعارة بالكناية ١٧٧
فصل: في تحسين الاستعارة ١٧٩
فصل: في المجاز المركبا ١٨١
فصل: في تغيير الإعراب ١٨٣
الباب الثالث: الكناية ١٨٤
فصل: في مراتب المجاز والكنى ١٨٧
الفنّ الثالث: علم البديع ١٨٨
الضرب الأوّل: المعنوي ١٨٩
الضرب الثاني: اللفظي ٢٠١
فصل: في السجع ٢٠٥
فصل: في الموازنة ٢٠٧
السرقات ٢٠٨
السرقة الخفية ٢١٠
الاقتباس ٢١٢
التضمين والحل والعقد ٢١٣
التلميح ٢١٤
تذنيب في ألقاب من الفنّ ٢١٥
فصل: فيما لا يعدّ كذباً ٢٢٠
خاتمة ٢٢١